

# المحيط البرهاني

مسائل المبسوط والجامعين والتسير والزيادات والنوادر  
والفتاوى والواقعات مدللة بذلال المتقدمين ووجهه لله

تأليف

الابن براهيم بن أبي يعقوب بن محمود بن صدر الشريعة بن مازة البخاري

رحمته الله تعالى ٥٥١ هـ و ٦١٠ هـ

إشرافه وتصحيحه

نعيم أشرف نور محمد

المجلد الثامن

المطبعين العيلاني

إدارة القرآن



## الفصل الخامس

فى المسجد والقبة والمصحف وما كتب فيه شيء من القرآن  
تحو الدرهم والقرطاس. أو كتب فيه ذكر الله تعالى

٩٤٥٩- قال محمد رحمه الله فى الجامع الصغير : (لا رأس بأن ينقش المسجد باحصى  
وإنما سمى وسمي المذهب قوله : لا بأس بدل عني أن المنح غيرى، وهو الصرف إلى الفقراء، إلا  
أنه إن فعل لا يأتى إلا بغير علمه، ومن العلماء من قال : إن نقش المسجد قرية حسنة : ومن  
العلماء من قال : هو مكروه<sup>(١)</sup>).

حجة من قال : به مكروه، قوله عليه الصلاة والسلام : (من أشراط الساعة نزيو  
المساجد<sup>(٢)</sup> ) ومن على رضى تعالى عنه : أنه من مسجد من حرف، فقال : لمى هذه البقعة؟  
وعن عمر بن عبد العزيز رضى الله تعالى عنه : أنه لما رأى ما لا يقبل إلى مسجد المدينة، قال :  
لماذا ين أخرج إلى هذا من الأساطين

وحجج من قال : أنه فريضة ما روى : أن داود عليه السلام بنى مسجداً بنى المذنب، ثم  
سمي عليه الصلاة والسلام أنه معه، وروى حتى نعت الكبريت لأحمر على رأس القبة،  
وكان ذلك من أعز ما يوجد فى ذلك الوقت، ولأن فيه ترغيب الناس عن الاعتكاف والجماعة،  
وفيه تعظيم بيت الله تعالى ونفوس،

والأصح<sup>(٣)</sup> قول علمه من رحمهم الله تعالى : أنه ليس بفريضة، إلا أنه لا يكره. أما أنه  
ليس بفريضة، فإن مسجد رسول الله ﷺ بالمدينة كان مستقفاً من جريد الخيل. حيطاه من الخضر،  
فأنزل رسول الله ﷺ : ألا تزيد لك فقال : لا، بل عريت كعريش موسى - عاوات الله عليه  
وسلامه<sup>(٤)</sup>، وكان يكتب إذا حل به المطر : فأتى سيد رضى الله تعالى عنه. وأبى يسجد، و

(١) ورد فى نسخة أظ : أنه مكروه

(٢) ذكره من حجج فى سنن الإسلام (١٤٨١) ابن رباح فى - ابن أثير جهات الوعد، وصحة من حبان  
بنظره، فتبينه لمسجد.

(٣) ورد فى م . والأصح على ذلك قول مسلم.

(٤) رواه عبد الرزاق فى مصنفه (١٥١٣٥) : بن زريق أنه سمعه من أبيه فى المسجد، وأما من -





إلى الغير، قال بعضهم: لأن فيه تشبه باليهود، وقال بعضهم: لأن في القبلة عظام لموتى، وعظام الموتى أبحاس وأرجاس.

وهذا كله إذا لم يكن بين يدي المصلي وبين هذه الموضع أحائط أو مشرفة، وإما إذا كان لا يكره، ويصير الحائط فاصلاً، وإذا لم يكن بين المصلي وبين هذه الموضع<sup>(١)</sup> مشرفة فإنما يكره استقبال هذه الموضع في مسجد الجماعات. فذا في مسجد البيوت فلا يكره؛ إذ ليس لمساجد البيوت حكم المساجد على الإطلاق، ألا ترى أنه يدخلها الجنب من غير كراهة، ويأمن فيه أعنه، ويبيع ويشتري من غير كراهة.

٩٤٦٦- قال مسند رحمه الله تعالى: ونكره للجماعة والبول فوق المسجد لأن سطح المسجد حكم المسجد، وهذا ما عرف أن حكم لمسجد ثابت في الهواء والعرضة جميعاً، فلهذا قلنا: إن من قام على سطح المسجد مقتدياً بإمام في المسجد (هو خلف الإمام يجوز)، والمنكف إذا صعد سطح المسجد لا يتغير احتكافه، ولا يحل له الخفض والجنب والنساء الصمود على سطح المسجد، فعلم أن لسطح المسجد حكم المسجد، ثم لا يجوز الجماعة والبول في المسجد فكذلك فوقه.

٩٤٦٧- قال مسند رحمه الله تعالى: ولا بأس بالبول فوق بيت فيه مسجد يربط المكان المذبح للصلاة، وهذا لأن كل مسلم مندوب إلى أن يتخذ من بيته مسجداً يصلي فيه الشوافل والحنابلة، فقد حمل رسول الله ﷺ ذلك في بيت جماعه، قال الله تعالى في قصة موسى عليه الصلاة والسلام: ﴿وَجْعَلُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً﴾<sup>(٢)</sup> وذلك ﷺ: «لَا تَحْجُوا بُيُوتَكُمْ قِبْلَةً»، وأراد به أن لا يكون فيها مكان الصلاة، فثبت أن كل مسلم مندوب إلى أن يعد فيه أى في بيته مكاناً يصلي فيه، إلا أن هذا المكان لا يأخذ حكم المسجد على الإطلاق، لأنه باق على حكم ملكه، ثم إن بيعه، فهو كماله باق على سطح بيت فيه مصحف وذلك لا يكره، فكذلك هنا.

٩٤٦٨- وللجماعة والبول في الموضع المذبح للصلاة الجنازة لا ذكر له في الكتب، وقد

(١) روت هذه العبارة في جميع النسخ التي في أيدينا.

(٢) سورة يونس: الآية ٨٧.

(٣) أخرجه ابن حبان في صحيحه (٧٨٤). ما يذكرون الشيطان من البيت إذا أُنشئ فيه صورة القردة، وعبد الرزقي في «صنعه» (١٥٣٣) قال: أنشأ الرجل من بيته - جداراً للصلاة - وذكره أبو الخ ز في «مزار العدنان» (٦٣٥): ما يذبحه لخالته في البيت، وصاحب التندوس من اختيار قهرم (٢/ ٣٥٤). والمطلب ما أدى في «عنون المصنف» ٦٤/٦، والشركاني في «جبل الأوطار» ٢٥٤/٢.

احتلت المساجد وحرم الله تعالى فيه ، بعضهم قالوا : يكبره في الصلاة في موضع ثم لا يفتي الصلاة فيه بجماعة ، فيكره الجماعة والصلوة فيه ، كما في الجامع والمسجد الذي يحس قوازيير الطريق عنه الجائز . وبعضهم قالوا : لا يكبره ، وثبته مال للشيخ الإمام الأبي شمس الأنعمه التبرحمي رحمه الله تعالى ، ألا يرى أنه لا بأس بدخول الميت فيه ، لأنه أمر بركبته في الصلاة ، الموتى يدخلون الجامع لأنه منظم المسجد ، والمسجد حرم في ريع الطريق لها حرمة المسجد من الإطلاق .

٩٤٦٤- وفي فتاوى أبي الثالث رحمه الله تعالى : مصلى الجنائز في حكم المسجد في حق حوار الاقتداء عند انفصال المصطفى ، وحرمة دخول الخب فيه ، وكذلك مصلى ثمة له حكم المسجد في حق حوار الاقتداء عند انفصال المصطفى . وحرمة دخول جيب فيه وبعض مساجد حرمهم الله تعالى قالوا : اجواب في حق حوار الاقتداء صحيح ، فأمر في حق دخول الجيب والمزور به لا يعطى له حكم المسجد وفقاً للناس .

٩٤٦٥- قال : ويكره لأهل المسجد أن يقرأوا ببيت المسجد ، لأن المسجد أحد ذكر الله تعالى فيه . قال الله تعالى : ﴿ فِي بُيُوتٍ أُذِّنَ أَنْ يَرْفَعُوا فِيهَا صَوْتَهُمْ ﴾ ، وإذا علقوا باب المسجد فقد منعوا عن الصلاة والتذكير فيه ، قد خلوا تحت قول الله تعالى : ﴿ مَنْ أَلْطَمَ مِنْ شَيْءٍ فَمُاجِدِ أَنْ يَذْكُرَ فِيهَا اسْمَهُ ﴾ .

قال مسايخنار رحمهم الله تعالى : وهذا في زمانهم ، أما في زمان فلا بأس باغلاق المسجد غير غير لأهل الصلاة : لأنه لا يؤمر غير متاع المسجد وبنايه وحقيقته من قبل الصلوة . لأن أهل زمانه من زمرات أهل الفسد ، وأحكام يختلف باختلاف الأحوال والناس ، ألا ترى أن الله ، من يحضر في الصلاة في عهد رسول الله ﷺ ، من منع عن ذلك عباد أجري الناس ، وهو القريب كذا في مسائلنا .

٩٤٦٦- وفي الأجناس : رجل بنى مسجداً في أرض غصب لا بأس بالصلاة فيه ، وفي أمالي أبي يوسف رحمه الله تعالى : لا يبيح لأحد أن يعلل فيه ، ولم يجعله طريقاً لا ير فيه ، ولو بنى حديثاً أو حرم ما لا يستأجر القادوت والإعدام ، وله أن يدخل فيه يشتري شيء ، الطريق إذا كان واسعاً فيه فيه أعز المحنة لمسجد الجماعة ، ولا يفسد ذلك الطريق ، لا بأس بذلك ، وإن أراد أن يعلل في يدخله في نورهه شيئاً من الطريق ، ولا يفسد ذلك

جاء كذب الكي حيلة والامتحان - ٧ - قصيدة - سعد بن عبد الله ومحمد بن

بالعادة ليس لهم ذلك، نحن منهم في العيون .

٩٤٦٢ وهي فتاوى أبي اللات رحمه الله تعالى - مسجد بني ضئى سور سابعه ،  
فلان بنى أن يلقى به . عن لصد الشهيد رحمه الله تعالى ، قدس : لأن سور سابعه ، قصار  
كتاب من مسجد بني أرض غصب ، وزنه يحذف ما حكاه عن الأجراس .

٩٤٦٨ - وهي الأحاديث الأثرية ، من الأثر في المساجد ، وهي لأهل الأثر ، من  
معتكف أدبيات في المسجد .

وفي صلاة الأثر قال : سألت محمداً رحمه الله تعالى عن ذلك تحت المسجد ، من  
مسجد بيبه مريوق وهو فاني عن المسجد الخلد لصلوات عليه في الخبر ، أضافهم لأخيه بالله لاذ  
عنه ، كتب بضاعت الصلاة في المسجد ، قال : نعم . وفي فتاوى أهل مصر قد : لأناس غصب  
الرجل في السراب الذي في المسجد ، فكان مجسداً ، وكذا ما خصيص المحرق والحشيش مجمع  
أولاً إذا كان السراب منطاً ، فقد قل منبر الشهيد الحبيب ما قاله أبو القاسم الصفاق : إنه  
لا يحل .

٩٤٦٤ - ذلك ضمن الأثر ، حلوا في رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصلاة في باب  
المصوب والمغسل بقرب من حرمه ، ما يندل في زمانه من موضع يدور في المسجد ، مع  
الأعلام عليها . وهو مذكور عند لائمة تجمع .

الزواقي في المساجد ، لا يفي ، لا يوفى شورى ولا محب أسوان ، لا تحايت ، لأن مسجد  
بيروني من الحجة ، الخديف . وينبغي أن يأخذ الحامية بكلمة في المسجد ، أو ينشئ من  
بيته ، وإن قصر في ذلك كان الإغناء الأول من الإغناء تحت التورق : لأن التورق ليس  
فوق البيروني من المسجد حقيقته أو زل لها حكم مسجد وما تحت سموازي من مسجد  
حقيقته .

وهي كرامة العيون ، إذا كان في المسجد عن المختلف ، يندب المسجد ، لأنسان

إذا وردت بعده من جميع السبع التي توجد عند دولة المسجد .

٢٠ - أخرت في أبي سفيان في نسخة (١٨٤٧) من ذلك ، لسان في نسخة خطية ، وهذا الزاقي في  
مصر سنة ١١٦٩ - سنة الحامية في نسخة ، وهو المعلوم في غير الكتب . هذه (١٨٧١) سنة سنة  
القرن الثاني . لهذه المجلد حذرة المطبوعات المشرقة ١٢٨١ .

٢١ - من معروف في خط من الأصل ، أئنه من طبعه .

٢٢ - من محفوظ في خط من الأصل ، وأئنه من طبعه .

يرى بما فيه ثقله المسجد .

٩٤٧٠ وفي الثوراني : لا يتخذ في المسجد بئر الماء ، وما كان فديكاً كتب زمرم بترك كذلك .

٩٤٧١ - إذا ضاق المسجد على أهله ، وبجبهه أرض لرجل يزأخذ أو حقه منه بالقبعة كرهًا ، هكذا روى عن الصحابة رضي الله تعالى عنهم أنهم فعلوا بالسجدة أحراراً .

٩٤٧٢ - الخطاط إذا كان يخط الثوب في المسجد يكره ذلك ؛ لما روى عن عثمان رضي الله عنه : أنه رأى غيباً يحيط في المسجد ، فأمر به ، فأخرج من المسجد . وكذلك الثوراني إذا كان يكتب في المسجد يأجر يكره ، فعلى هذا الفقهاء ، إذا كانوا يكتبون الفقه بالأجر في المسجد يكره ، وإن كان بغير أجر لا ؛ لأنه إذا كان أجر - فهو على عمل العبد - والمسجد ما بني لذلك ؛ لأنه بيت الله تعالى ، هذه الجملة من عتوى أبي الليث رحمه الله تعالى .

وفي كرامة العيون معلّم جلس في المسجد أو وراق كتب في المسجد ، فإن كان المعلم يعلم بالأجر والورق يكتب بالأجر لغير يكره ، إلا أن يقع لهما الضرورة .

٩٤٧٣ - ويكره أن يجعل النسيء في كاشف فيه اسم الله تعالى ، بخلاف الكيس يكتب فيه اسم الله تعالى ؛ لأن الكيس يعظمه أما الكاشف والفرطاس يستهان .

متعلم معه خريفة ، فيها كتب من أخيار أشيى ، أو كتب من أشيى حنيفة رضي الله تعالى عنه أو غيره ، فتوسد بالخريفة ، إن قصد الحفظ ، لا يكره ؛ إذ ليس فيه ترك التعظيم ، وإن لم يقصد الحفظ يكره ؛ لأن فيه ترك التعظيم .

روى عن إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى : أنه قال : المصحف لا يورث ، وما هو نلقاوى من الورثة ، رعدنا يورث كسائر الأموال . إلا أنه لا يقطع فيه ؛ لأن المقصود ما فيه وهو القرآن .

٩٤٧٤ - سئل الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى : من كان في كمة كتابه ، فجلس يبول ، أيكره ذلك ؟ قال : إن أدخله مع نفسه المخرج يكره ، وإن اختار نفسه مبالاً طاهر أو مكان طاهر لا يكره . وعلى هذا إذا كان في جيبه دراهم مكتوب فيها اسم الله تعالى . أو شيء من القرآن ، أو كان في حمله دنانير كتب فيها اسم الله تعالى أو شيء من القرآن ، فأدخلها مع نفسه المخرج يكره . وعلى هذا إذا كان فيه خلع ، وعليه شيء من القرآن مكتوب ، أو كتب عليه اسم الله تعالى ، فدخل المخرج معه يكره ، وإن اتخذ كلف مبالاً في مكان طاهر لا يكره .

٩٤٧٥ - وعنه أيضاً فبعض غرس الأشجار في المسجد إذا كان بفعل ذلك لفضل لا

بأس به، وإن كان يصل ذلك لبيع الأثر، أو شقعة أخرى يكره إذا كانت تنصق على الناس مسجنهم لصلواتهم، أو يقع فيه تمرير الصعوف، قال: بلغنا أن عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه قطع شجرة كانت قرب الكعبة، وكانت تنصق على القوم في طوافهم، ورأيت مسألة الأعراس في المساجد في موضع آخر، وكان جناب المسألة نمة أنه إن كان للمسجد فيها نفع لا بأس به، وما لا فلا، ونفع المسجد أن يكون المسجد إداراً وأما حتى لا تستقر، فيخرس الأشجار لمحمد ذلك عمروها، فإن كان كذلك يجوز وما لا فلا، وهذا لأن عرس الأتجار في المسجد تنبيه له بالبيعة، فلا يجوز ذلك، لا حاجة. فانه. ومشايع بخاري رحمه الله تعالى إنما حوروا ذلك في جامع بخاري لهذه الحاجة.

٩٤٧٦- لا يمس الجنب المصحف ولا المصحف المكتوب عليه أية واحدة من القرآن، والخاص كالجيب، والمحدث يساويهما فيه، ويقدرهما في القراءة، والوجه في ذلك أن الجنابة تحمل العم واليد، والحصى كذلك، ولهذا يجب إيصال الماء إلى النخم في الغسل عن الجنب والجنابة، فكما لا يجوز لهما المس لا يجوز لهما القراءة، وأما المحدث يحمل اليد، أما لا يحمل النخم، ولهذا لا يجب إيصال الماء إلى النخم في الوضوء، وفي الحديث: يقرأ ولا يمس، فإن غسل الجنب القم واليد، ورأى أنه يقرأ القرآن، ومس المصحف، ليس له ذلك، لأن الجنابة لا تنحصر أقبوا وأزوالاً، والمحدث كذلك، وكما لا يحمل اليد، من الكتابة لا يحمل لهم من المياض، وإن مس المصحف بخلقه، فلا بأس به، وبخلاف الخلد الذي عليه المتصل به عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى، وعند بعضهم المتصل عنه كالخريطة ورسوماها: لأن المتصل بالمصحف من المصحف، ألا ترى أنه لا يدخل تحت بيع المصحف من غير ذكر.

٩٤٧٧- وإن مس المصحف بكمه أو ديله لا يجوز عند بعض المشايخ رحمه الله تعالى؛ لأن ثيابه تبع ليدبه، ألا ترى أنه لو قام على النجاسة في الصلاة وفي رجله نعلان أو جوربان لا تجوز عدلته، ولو قرش نعليه. وقام عديهما حان، وعمر هذا قالوا: إذا بسط الرجل كفه على النجاسة وسعد عليه لا يجوز، وأكثر مشايخنا على أنه لا يكره؛ لأن المحرم هو الشئ، وإيه اسم للباصرة باليد من غير حائل، ألا ترى أن الماء إذا وقعت في طين وردغة، حتى نلرجل الأجنبي أن يأخذ بيدها من غير حائل، وكذا لا تثبت سرة المصاهرة بالنسب حائل.

٩٤٧٨- ويكره لنجب ومن بعده من كتب التفسير، وكانا يكره له من كتب الفقه وما هو من كتب الشريعة؛ لأنه لا تخلو عن آيات القرآن، وإن لم يكن فيها آيات القرآن فقيب معنى

القرآن . والمشايع الشأخرون رحمهم الله توسعوا في من كتب الفقه للمحدث بالكلمة للضرورة  
، الشاوي .

وكرر بعض مشايخنا رحمهم الله دفع المصنف ، والنوح الذي عليه القرآن إلى الصديق ،  
وعامة المشايخ ورحمهم الله تعالى لم يروا به مأساة لأنهم غير مخاطبين بالوضوء ، وفي التأخير  
نصيح حفظ القرآن .

إذا صار المصنف خليفا بحيث لا يقرأ منه لا يحترق ، أنسأ إليه محمد رحمه الله  
تعالى في البر في باب ما يؤخذ من الخسنة ، فيكره فسحة ، وبه تأخذ . ولا يكره دفنه ، ومن  
أراد دفنه ينبغي أن ينفه بخرفة طاهرة ، ويحفر لها حفيرة وينحدر ولا يشن ، لأنه متى شق  
ودفن يحتاج إلى إحالة التراب عليه ، وفي ذلك نوع تحفيز ، واستخفاف بكلام الله عز وجل .  
وإن شاء غصنه بالماء حتى يذهب ماءه ، وإن شاء وضعه في موضع ظاهر لا يصل إليه يد  
المحدثين ، ولا يصل الغبار إليه تعظيماً لكلام الله تعالى .

٩٤٧٩ - تصغير المصحف ، حاء ماء ، وأن يكتب بقلمه ذوق مكروه في كراهية ، إقامات  
النظمي .

٩٤٨٠ - ويكره مد الرجنس إلى القبلية في النوم وغيره عمداً ، وكذلك مد الوحلين يكره  
إلى المصحف وإني كتب الفقه ، لما فيه من ترك تعظيم جهة " القليلة ، وكلام الله تعالى ومعاني  
كلام الله تعالى

وإذا كان للرجل جو لقي قيساً ذراهم مكتوب فيها شيء من القرآن ، أو كان في الجوفاء  
كتب الفقه أو كتب التفسير أو المصحف ، فجلس عليها أو قام ، فإن كان من قصده الحفظ ، فلا  
بأس به ، وقد مر جنس هذا فيما تقدم .

٩٤٨١ - وإذا كتب اسم الله تعالى على كاعده ، ووضع تحت طنبه يجلسون عليها ،  
فقد قبل . يكره ، وقد قيل . لا يكره ، حال : ألا يرى أنه لو وضع في البيت لا بأس بالنوم على  
مطبخ ، كذا هذا وإذا حمل المصحف أو شيء من كتب الشريعة على ثوبه في حوائج ، فرك ،  
صاحب العلم ألقى على إيجازي لا يكره " .

## وما يتصل بهذا الفصل المجاورة بمكة:

٩٤٨٢ - وقد ترمي أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه وروى هشام عنه أنه كره الحجاز بمكة، قال: إنها ليست بأرض حجاز، وروى الحسن عنه أنه كره الحجاز بمكة والقام بها، وكان يقول: هاجر رسول الله ﷺ عنها

٩٤٨٣ - ذكر هشام عن نواذر عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنهما قال: كره حجاز بمكة في أيام الموسم، وأخص فيها من غير أيام الموسم، وهكذا روى هشام عن محمد بن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، قال: لو كان يقول لهم: أنزلوا في دورهم، قال هشام رحمه الله: وإذا قال لهم: أنزلوا في دورهم: يقول تعالى: ﴿سَوَاءٌ لَّكَ الْكَافِرُ أَوِ الْمُؤْمِنُ﴾، وإنما فرق أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه بين أيام الموسم وغيرها، لأن أيام الموسم يردحهم الخلق، ويقع العسرة من النزول في مساكنهم، فأنتل مناهجهم، كما له لونه للنازحين من وجه نظر أنهم ومن حجة لهم، وبعد أيام موسم لا يردحهم الخلق، ولا تقع العسرة، فينادي الأصل: هذه الآفة دليل على جهالة إحارة أبناء بلدون الأرض، لأن لإحارته هنا لا تودع الأرض عند أي حسنة رحمه الله ﷻ كالباع، وإنما تودع على ابتلاء، وقد أخص فيه في أيام الموسم.

## لفصل السادس

## في سجدة الشكر

٩٤٨٤ - روى عن إبراهيم النخعي رحمه الله تعالى عنه: أنه كان يكره سجدة الشكر، وعن محمد بن حماد بن عمار أن أبا حنيفة رضى الله تعالى عنه كان لا يراها شيئاً، وروى المقدوري عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه كان يكره سجدة الشكر. قال محمد بن حماد بن عمار: وسنجد بها، قال: محمد بن حماد: وقد جاء فيها خبر حديث. ويكتب الإنسانون في روى أنه لم يسمع من أبي حنيفة رحمه الله تعالى: وكان أبو حنيفة يعمد من ثابت رضى الله تعالى عنه لا يراها شيئاً، بعضهم قالوا: فإنه لا يراها شيئاً، ويكتبها روى أنطون في اختلاف العلماء، وروى المقدوري: عنه لا يراها شيئاً وهو قريب من الأول، وبعضهم قالوا: معناه لا يراها شيئاً، فسمع الشكر أن يهني ركعتين كما فعل رسول الله ﷺ يوم فتح مكة. ولم يذكر محمد بن حماد رحمه الله قول أبي يوسف في شيء من الكتب، وذكر القاضي الإمام أبو عبد الله النيسابوري رحمه الله في الإجماع على السجدة رضى الله تعالى عنه في شرح كتاب السير قول أبي يوسف مع محمد بن حماد: أحججاً روى أن رسول الله ﷺ مر به ليلة فسمعه يقول: يا محمد وعمر بن الخطاب رضى الله تعالى عنهما، سمعنا فسمعنا، وعن أبي بكر رضى الله تعالى عنه أنه لما أتته ففتح الباب فدخل.

٩٤٩٥ - وأبو حنيفة رضى الله تعالى عنه يقول: السجود ركعة من أدب الصلاة منفردة، فلا يشترط إلى الله تعالى به العادة على الأفراد لغة عاقباً على القيام المفرد والركعة المفردة. وأما ما روى من الأحاديث ففهم: بعد كل صلاة من صلاة المفردة فيها الصلاة، فأهل الحجاز يسمون الصلاة سجدة: قال الله تعالى: ﴿لَمَّا قُضِيَ لِلرِّبِّكَ الرَّحْمَنِيُّ﴾ أي الصلاة، وإذا جازت صلاة الصلاة سجدة يحتمل أن يكون المراد من الحديث الصلاة. فلا يكون حديثاً مع الإجماع.

ومعنى المتأخرين من مشايخنا رحمه الله تعالى قالوا: لم يرد عليه مقوله، وأما أبو حنيفة رحمه الله تعالى: فكان لا يراها شيئاً، ففي شرحها قرية، وإنما أراد به في وجوبها، ويؤيدها شروك. هذا كما قال محمد بن حماد رحمه الله تعالى في الجوامع الصغير عن أبي حنيفة روى



قد تدعى به: إن التعريف الذي يفهمه الناس ليس نسياناً، ولم يرد به نسيان عنه أهلاً! لأن سبحه دعاء، وإفانته تدعى به جوبه ثنائياً، فعلى قول هؤلاء يرتفع الخطأ، ويرى أي ما ينسأ لا يكون مذكوراً.

وحده التكرار، حتى قولاً، فمنعني وأبهر. حيث ذكره الله تعالى على ما ذكره التذوي أنه لم يفهمه من كان منظور إليه، ومنه أيضاً، أنه واجبه، أو أنه مبعه، عند حدوث حبه، فقد أدخل في تأويله ما ليس به، وإلا قال عليه الصلاة والسلام: قد أدخل في التأويل ما ليس به وهو، كروها.

## الفصل السابع في المسابقة

٩٤٨٦- قال محمد رحمه الله تعالى: لا بأس بالمسابقة بالأمراس ما لم يبلغ غاية لا يهتمها الغرماء، فجاء في الحديث: «سابق رسول الله ﷺ وأبو بكر وعمر رضي الله تعالى عنهما فسبق رسول الله ﷺ وصلى أبو بكر وعمر رضي الله عنهما»، ومعنى قوله: وصلى أبو بكر أنه كان دابة أبي بكر عند صلاة دابة رسول الله ﷺ وهو الذئب. وكذلك لا بأس بالمسابقة بالإبل والرمي، الحديث: «يؤبرق رضى الله تعالى عنه عن النبي ﷺ أنه قال: لا سبق إلا في شاة أو نعل أو سارية» والمراد بالخافر الفرس، وإذا بالنص الرمي، والمراد من نلظ الإبل.

فإن شرطوا ذلك جعلاً، حين شرطوا الجعل من الجانبين، وهو حرام، وبصورة ذلك، أن يقوم الرمي لغيره: تعال حتى نمتابق، فإن سبق فربك فوسى أو قال: إياك، أو قال: سبهك أعطيتك كذا، وإن سبق فوسى، أو قال: ليلى، أو قال: سهمي أعطيتك كذا، وهذا هو القمار بعينه. وهذا الآن القمار مشتق من القمار الذي يزداد وينقص، سمي القمار قماراً؛ لأن كل واحد من القماريين ممن يجوز أن يذهب ماله إلى صاحبه، أو يستفيد من صاحبه، فيزداد مال كل واحد منهما مرة وينقص أخرى، فإذا كان المال مضروباً من الجانبين كان قماراً، والقمار حرام، ولأن فيه تعيق قلبك المال بالخطر، وأنه لا يجوز.

وإن شرطوا الجعل من أحد الجانبين، وبصورته، أن يقول أحدهما لصاحبه: إن سبقني أعطيتك كذا، وإن سبقتك فلا شيء، لي عليك، فهذا جائز استحساناً، والقياس أن لا يجوز، وجه القياس أن المال إذا كان مضروباً من أحد الجانبين إن كان لا يتمكن فيه معنى القمار؛ لأن المضروط له المال ويذهب ماله من جانب من الأحوال. والقمار أن يكون كل واحد من

١١ أخرجه أبو عبيد في حقه (١/٥٨٠)، وذكره ابن حجر في تعليق المجلد ٣/٤٤٨.

(٢) أخرجه أبو داود في حقه (٢٥٧٥) باب في النسيء، وشريم في حقه (١٧٠٠) باب ما جاء في الزعان والنسيء، والنسائي في حقه، الكوفي (٢٤١٦-٢٤١٧) في كتاب الجعل، باب ذك الجعل، وأبو حنيفة في حقه (٦٧٦) و(٨٦٧) و(٨٨٩)، والنسائي في حقه (٣٥٨٥ و٣٥٨٩) باب النسيء، وابن أبي شيبة (٣٦٦) والطبراني في الأوسط (١١٦٦)، راجع في الكوفي (١٩٥٣٧) باب لا سبق إلا في شاة أو نعل أو سارية.

المضامين بحال يجوز أن يذهب حذله ويجوز أن يستفيد مال صاحبه ، لما ذكرنا من استيفاق انقمار ، إلا أن فيه تعليل غليظ المال باخطر ، وإنه لا يجوز ، ألا ترى أن الاستيفاق فيما عدا هذه الأشياء الثلاثة نحو البغال والحمار لا يجوز ، وإن كان المال مشروطاً من أحد الجانبين إنما لا يجوز ، لأن فيه تعليل غليظ المال باخطر .

وجه الاستحسان لما روينا من حديث أبي هريرة رضي الله تعالى عنه ، ووجه الامتدلال به أن النبي ﷺ نفي النسب حقاً ، بقوله : « لا سبق » واستثنى الأشياء الثلاثة بقوله : « إلا في خف أو نصل أو حافر » ، والاستثناء من النفي إثبات ، ومن التحريم إباحة ، وليس المراد من الحديث ما إذا لم يكن المال مشروطاً أصلاً ، من الاستيفاق دون شرط المال جائز في الأشياء كلها ، وليس المراد ما إذا كان مشروطاً من الجانبين ؛ لأن ذلك فساد ، وانقمار حرماً بالاجتماع ونسب التنزيل ، فكان المراد ما إذا كان المال مشروطاً من أحد الجانبين والنسب الذي يرد في الأشياء الثلاثة إذا كان المال مشروطاً من أحد الجانبين لا يكره وإرداً فيما عدا الأشياء الثلاثة ، لأن فيها نصاً آخر بخلافه ، وهو قوله ، « لا سبق » نفي النسب ، واستثنى الأشياء الثلاثة ، ونسب عدا الأشياء الثلاثة ينفي النسب بالعموم ، ولأن الأشياء الثلاثة من آلات الحرفة ، وللناس إلى المخاطرة والرهان في ذلك حاجة ، حتى يتعلموا الغزو ، ويسدوا الرمي ، فأما ما عدا الأشياء الثلاثة فليس من آلات الحرفة ، ولا حاجة إلى الرهان في ذلك .

وكذلك النص انوار في الأشياء الثلاثة ، إذا كان المال مشروطاً من أحد الجانبين ( لا يعتبر وإرداً فيما إذا كان المال مشروطاً من الجانبين ؛ لأن المال إذا كان مشروطاً من الجانبين ، فالنافع فيه شيان ، انقمار وتعليل المال باخطر ، وإذا كان المال مشروطاً من أحد الجانبين فالنافع فيه شيء واحد ، وهو تعليل المال باخطر والحواجز عند فلة النافع لا يبدل على الحواجز عند كثرة النافع .

ثم إذا كان المال مشروطاً من الجانبين ، فادخل بينهما ثالثاً ، وقد لا للتألف : إن سقتا فاللار لك ، وإن سبقناك ، فلا شيء لنا ؛ يجوز استحقاقاً لاستقاء معنى المضار في حق الثالث وهو مروي عن سعيد بن المسيب رضي الله تعالى عنه .

٩٤٨٧ - ثم إذا أدخلناك ، فإن سبقهما الثالث استحق المالكين ، وإن سبقها الثالث إن سبق معاً ، فلا شيء لواحد منهما على صاحبه ؛ لانعدام شرط وحرب المال فيه بينهما وهو سبق أحدهما على صاحبه ، وإن سبقا على التعاقب فالذي سبق صاحبه يستحق المال على صاحبه

نحوه الشرط في حجه، وصاحبه لا يستمر مثل علمه، لاحداه الشرط في حجه.

قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب: إدخال الثالث إنما يكون حيلة للحوار إذا كان الثالث يتوهم أن يكون سائلاً ومسبوقاً، وأما إذا كانت ثبوتاً أنه مسبوقاً لا محالة أو يبين أنه يصير مسبقاً فلا يجوز؛ لأن اعتبار أن لا يجوز، وإن انتهى معنى التمايز في حجه، لما فيه من تعليل في بقاء الدال بالخطأ، إلا أن يجوز أنه، بخلاف القياس بالحق، وهو صارون عن أخى بخلاف أنه قال: من أجل فرم، بين وبين أن كان بائناً أن يسبق فلا يجوز فيه، وإن كان لا يأم أن يسبق فلا بأس به<sup>(١)</sup>، فالجواب أن الشرط أن يتوهم أن يكون الثالث سائلاً ومسبوقاً، وما ثبت نصاً بخلاف القياس، في جميع الشرط التي ورد بها النص.

وله يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب المحطه في الاستيق على الأقدم، ولا شك أن المثل إذا كان مستروطاً من السابقين أنه لا يجوز، وإن كان مستروطاً من أحد السابقين، وجهه أن وجه الحديث الترهيب، قال: كانت المسئلة بين أصحاب رسول الله صلى الله عليه وسلم، والركاب والأرجل، لأن الركاب لا يكونون إلى رياضة أنفسهم، وهم كـ، والرجل إلى رياضة الخراب.

٩٤٨٨- وحكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى، أنه إذا وقع الاختلاف بين المفتين في مسألة فأرادوا الرجوع إلى الأستاذ، وشرط أحدهم استجابه أنه: "إن كان الجواب كذا قلت: أعطيتك كذا، وإذا كان الجواب كذا قلت: فلا أعطيتك شيئاً، يعني أن يجوز على نيس لا يتناق على الأقراس.

٩٤٨٩- وكذلك إذا قال واحد من المفتين مثله: نعم حتى تطرح المسئلة فإن أصبت بخطأ أعطيتك كذا، وإن أصبت بخطأ، فلا أعطيتك شيئاً، يجب أن يجوز؛ لأن من الأقراس إنما جاز ذلك حثاً على تعام الترومية، ويجوز أيضاً حثاً على تعام الله، لأن كل ذلك يرجع إلى تقوية الدين وإعلاء كلمة الله تعالى، وله أخذ للشيخ الإمام، لأجل شمس الأئمة، والقرآن رحمه الله تعالى.

٩٤٩٠ ورد في نسخة: أنه تقدم الثالث في حجه.

(٢) أخرجه أبو داود في مسنده ٢٥٦٩: باب في الفحل، وابن ماجه في سننه (٢٨٦٦): باب ليل والرهاس، وأحمد في مسنده (١٠٦٦٦)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٥٥٢): باب السبق، وترمذي، وأبي بصير في المعجم (١٩٥٥٥-١٩٥٥٦)، باب الرهاس، - بقرن - مرقا، والبيهقي في سننه (١٩٥٥٥) و٢٠٥٥٥، وحكى في مسنده (٩٥٢٦).

(٣) ما من الخطوب من الخط من الأصل وانتفاء من خروم وف

## الفصل الثامن في السلام وتسميت العاطس

٩٤٩٠ ذكر في النوازل: "إذا نسي إنسان دأب دبر غيره يجب أن يستأذنه، وإذا دخل بسلم، وأصل فيه قوله تعالى: ﴿لَا تَدْخُلُوا بُيُوتًا غَيْرَ بُيُوتِكُمْ حَتَّى تَسْتَأْذِنُوا وَتُسَلِّمُوا﴾، وأراد بالاستئذان الاستئذان، والله تعالى بدأ بالاستئذان قبل السلام، وهذا من الشرف، فأما في الغيبة، فسلم أولاً، ثم بكلم: لقوله عليه الصلاة والسلام: "من كذب قبل أن يسلم فلا تجزئه". وإذا قال الثاني على الباب: السلام بذلك، لا يجب رد السلام، لأن هذا ليس بسلام خبيث، بل هو ضمير مؤلف.

٩٤٩١- قال العلامة أبو الليث رحمه الله تعالى: إذا مررت على قوم يسلم عليكم، فإذا سلمت عليهم وجب عليهم رد السلام، وأصل فيه وجوب رد السلام قول الله تعالى: ﴿فَحُجُّوا بِأَحْسَنِ مِنْهَا أَوْ رُدُّوهَا﴾. واحتسوا في أن أيهما أفضل أحسن، قال بعضهم: المراد أفضل أجراً، لأن رد السلام واجب (والسلام) "الله" ليس بوجوب، ولا شك أن الأسمى بالوجوب أفضل أجراً، وقد مضى عليهم. وسلم أفضل أجراً، لأنه سائغ، والمصدق له فضل النبي.

٩٤٩٢- والأفضل للمسلم أن يقول: السلام عليكم ورحمة الله وبركاته، وللحبيب كذلك جوده، ولا ينبغي أن يبدأ على المركبات شيء، قال ابن عباس رضي الله تعالى عنهما: لكن شيء منهن، ومنها: السلام الجركات.

ويسمى لأشئ على القاعد، والصغير على الكبير، والراجل على المشي، ويسمى لنفي

(١) سورة النور: ٢٧

(٢) ذكره الهيثمي في مجمع الزوائد ٢٢/٨، قال: ما في سلم ولم يسلم، والركبة التي هي في المواضع الأربعة ٢٧٥/٢، والبخاري في تفسيره ١٥٠/٤.

(٣) سورة النساء: ٩٦

(٤) أنت من الله.

(٥) وهو في نسخة: ف. وقال آخره: المسلم أفضل.

(٦) ذكره الهيثمي في تفسيره ٧١/٢٩

ج- كتاب الكراهية والاستحسان - ١٨ - الفصل ٨. السلام وتسميت المعاص  
 بأنك من خلفك ، وإذا مضى الرجل ابتدأ بالسلم ، مثل ذلك عن عطاء رحمه الله تعالى .  
 وقال الحسن في قوم يستقبلون قرماً . يتألف بالأكثر .

وفي حديث يزيد بن وهب رضي الله تعالى عنه عن النبي عليه الصلاة والسلام أنه قال :  
 يسلم الراكب على الماشي والماشي على القاعد والمقبل على الكثير<sup>(١)</sup> . قال الفقهاء أبو الليث  
 رحمه الله تعالى . إذا دخل جماعة على قوم فإن تركوا السلام فكلهم أئمة في ذلك ، وإن سلم  
 واحد منهم جاز عنهم جميعاً ، وإن سلم جميعاً فهو أفضل ، وإن تركوا الجواب فكلهم أئمة ،  
 وإن رد واحد منهم أمرهم . به ورد الأثر ، وهو احتياط الفقهاء أبي الليث . وإن أجاب كلهم  
 فهو أفضل . وقال بعض المشايخ رحمهم الله تعالى : يجب الرد على الكل ، ولا تأخذه .

٩٤٩٣- ويجب في السلام إذا رد السلام أن يسلم مع المسلم حتى إذا لم يسلم لا يكون  
 جواباً ، ولا يخرج عن العهدة . ألا ترى أن المسلم إذا سلم ولم يسمع لا يكون سلاماً ، فكذا  
 إذا رد المجيب ولم يسمع لا يكون جواباً ، فإن كان المسلم أصم ينبغي أن يرد بحركات شفوية ،  
 وكذلك في جواب العطسة .

٩٤٩٤- وينبغي للمسلم إذا سمع على غيره أن يسلم بلفظ الجماعة ، لأن المذنب لا  
 يكون وحده بل يكون معه الملائكة . وكذلك المجيب إذا أراد الجواب ينبغي أن يذكر بلفظ  
 الجماعة لا قلنا .

٩٤٩٥- وفي التنازل : رجل جالس مع قوم ، سلم عليهم رجل وقال : انسلاماً<sup>(٢)</sup>  
 عليك ، فمده بعض القوم ، بنو ذلك عن أذى سلم عليه المسلم ، ويسقط عنه الجواب ، يريد  
 به إذا أشار إليهم ولم يسلم . علل فقال . لأن قصده التهنيت كله .

ويحوز أن يشار إلى الجماعة بخطاب الواحد ، هذا إذا لم يسلم ذلك الرجل ، فأما إذا  
 سماه فقال . السلام عليك يا زيد ! فأجابه غير زيد ، فلا يسقط التهنيت عن زيد وإن لم يسلم ،  
 وأشار إلى زيد بسيفه ، لأن قصده التهنيت على الكل . ذكر هذه الزيادة في فتاوى أهل

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٥٧٨) . ما يسلم الراكب على الماشي ، ومسلم في صحيحه  
 (٦١٦٠) . ما يسلم الراكب على الماشي والمقبل على الكثير ، وأبو داود في سننه (٥١٩٨) . ما من  
 أولى بالسلام ، والترمذي في سننه (٢٧٠٣) . ما من في يسلم الراكب على الماشي ، والدارمي  
 في سننه (٢٠٦٣٢) . ما يسلم الراكب على الماشي . وأحمد في مسنده (١٠١٣٢-١٠١٣٣) .  
 وابن أبي شيبة في مصنفه (٢٥٨١٩) . ما يسلم على الماشي . والدارمي في مسنده (٨٠٥) .  
 باب السلام

(٢) ما بين خطين من الأصل وأُشْتُدَّ من طريقه .

سمرقند:

وحكى عن ائمه، أبى جعفر رحمه الله تعالى: أن بعضا من العلماء من أصحاب أبى يوسف رحمه الله تعالى كان إذا مر فى السوق ثم يقل: السلام عليكم، ولكن قال: سلام الله عليكم، فقبل له فو، ذلك - فقال - التسليم تحية، وإحابة التحية قرض، قال الله تعالى: ﴿وَإِذَا جِئْتُمْ بِعَمِيَّةٍ فَخَبِّرُوا بِحَسَنِ مِنْهَا أَوْ دُونِهَا﴾<sup>(١)</sup> فإذا لم يجبرنى الأمر بالمعروف، فأما سلام الله تعالى أعنيهم فدعاه، وأبى تسليمهم، فلا يلزمه شيء، ولا يترضى الأمر بالمعروف، فاختار سلام الله تعالى<sup>(٢)</sup>.

٩٤٩٦ - لهذا اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فى التسليم على الصبيان، قال بعضهم: لا يسلم عليهم، وهو قول الحسن. وهذا لأن رد السلام قرص، والصبي لا يلزمه الفرائض، إلا لزومه رد السلام، فلا يسلم عليه لهذا. وقال بعض المشايخ: التسليم عليهم أفضل، وهو قول شريح. قال الفقيه: وبه تأخذ، وقد روى عن أس بن مالك رضى الله تعالى عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: كنت مع الصبيان إذا جاء، رسول الله ﷺ وسلمت عليهم<sup>(٣)</sup>.

٩٤٩٧ - وأما تشييبه على أهل الذمة فقد اختلفوا فيه أيضا، قال بعضهم: لا بأس به، لما روى عن أبى أمامة الباهلي رضى الله تعالى عنه أنه قال: أمرت رسول الله ﷺ بإنشاء السلام على كل مسلم ومسلمة<sup>(٤)</sup>. وقال بعضهم: لا يسلم عليهم، لما روى عن أبى هريرة رضى الله تعالى عنه، عن رسول الله ﷺ أنه قال: لا يسلم على اليهود والنصارى والمجوس<sup>(٥)</sup>. وهذا إذا لم يكن للمسلم حاجة إلى الذمة، فإن كانت له حاجة، فلا

(١) سورة النساء الآية ٨٦.

(٢) ما بنى على تقوى من لفظ من الأهل والأهل من طرهم وف.

(٣) أخرجه مسلم فى صحيحه (٢٦٦٨) باب ما يجب السلام على الصبيان، وأبو عروبة فى معناه (٨٥٥٨) والترمذى فى سننه (٢٦٩٦) باب ما جاء فى التسليم على الصبيان، ولا يروى عن سنده (٢٦٥٦) باب فى التسليم على الصبيان، وأحمد فى مسنده (١٣٤٥٥) و (١٣٧٧٩).

(٤) أخرجه مسلم فى صحيحه (٥٤) باب ما لا يدخل الجنة إلا المؤمنون، وأن محمدا يؤمنون من الأيمان وأن إنشاء السلام عب كصولها، وأحمد فى مسنده (١٤٦٦)، والطحاوى فى مسنده (١٩٢)، والحاكم فى مستدركه (١٤٤٣)، وأبو حنيم فى المسند المستخرج على صحيح مسلم (١٤٩٠) باب فيه: ألا، جنون الجنة حتى تؤمنوا ولا تؤمنون حتى تؤمنوا.

(٥) أخرجه عمر بن زائد فى حاشيته (١٩٥٥٧) باب السلام على أهل الشرك والدعاء لهم، وعن الطحاوى فى معجمه الأثر (٢٤١٦) باب السلام على أهل الكفر، والبيهقى فى شعب

بأنس بالتسليم عليه ، لأن النبي عن السلام لتوفيره ، ولا توفير لتدعى إذا كان السلام لحاجة ويكره مصادفة النفس ، لأن فيه توفير للنفس .

٩٤٩٨- ولا بأس بردد السلام على أهل النعمة ، ولكن لا يرد على قوله . وعليكم . روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنه عن النبي ﷺ : أنه قال : « إن اليهود إذا سلموا عليكم فقولوا وعليكم » قال القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى : إذا مررت قوم وبهم ففار ، فأنت بالخيار إن سلمت قلت : السلام عليكم وتريده المسلمين ، وإن شئت قلت : السلام على من اتبع الهدى . قال محمد رحمه الله تعالى في الكتاب : إذا كنت إلى يهودي ، أو نصراني في حاجة ، فأكذب : السلام على من اتبع الهدى .

٩٤٩٩- وإذا دخل الرجل بيته فسلم على أهل بيته ، فإن لم يكن في البيت أحد يقول : السلام علينا وعلى عبد الله الصالحين ، رواه سعيد عن عباد .

٩٥٠٠- وإذا مر رجل بالفارسي فلا ينبغي أن يسلم عليه ؛ لأنه يشغله عن قراءة القرآن ، فإن سلم مع ذلك تكلموا فيه ، واختار الصابر الشهيد أنه يجب عليه الرد ، وهكذا سكت اختيار القاضي أبو الليث رحمه الله تعالى ، خلافاً للسلام في وقت الخطبة ، هكذا ذكر في واقعاته . ورويت في فوائد القاضي أبي جعفر رحمه الله تعالى : إذا سلم رجل على الذي يصلي ، أو بقرأ القرآن ، روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه يرد السلام بقلبه ، وعن محمد رحمه الله تعالى يحض على القراءة ، ولا يشغل فيه كما لا يشغل لسانه . وفي الأصل . ولا يسحق للظوم أن يشتموا العاطس ، ولا أن يردوا السلام - يعني وقت الخطبة - .

وفي صلاة الأثر (روى محمد بن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنهم يردون ويشتمون العاطس ، وينيب بما ذكر في صلاة الأثر) أن ما ذكر في الأصل قول محمد . قالوا : الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى في هذا بناء على أنه إذا لم يرد السلام في الحال ، هل يرد بعد الفراغ من الخطبة ؟ على قول محمد . يرد ، وعلى قول أبي يوسف لا يرد ، ولما كان من مخيب محمد رحمه الله تعالى الرد بعد السلام ، لو اشتغل بالسجدة يتأخر رد

الإيمان ٨٩٠٣١) خمس في السلام على أهل النعمة

(١) أخرجه عبد البر في مسنده (١٩٨٠) بردد السلام على أهل الكتاب ، واليه في عمل اليوم واليلة (٣٧٨ و ٣٧٩ و ٣٨٠) . باب ما يقول لأهل الكتاب . يرد سلموا عليه ، وذكره البارقي في نسخة الأحاديث (٢١٢) باب ما جاء في التسليم على أهل النعمة .

(٢) ورواه عنه العاصم في نسخة ط و م .



للسلم ولا يفوته، والتأخير أهون من الكفرية. وهذا نبي يوسف رحمه الله تعالى لما كان لا يمكنه البدء مع ذابغ الإمام من الخليفة لم يرد السلام، قال: إني لا يفوتني الرد أصلاً، ولو بدأ بفوته الانتفاع في البقي. ولا شك أن تنوير الأعمى أهون من إفوته أنكل.

٩٥٠ - وإذا دخل القاضي المسجد، ولا يري من له الإسلام، في أحد الناحيتين، ولو سلم على الخصوم تسليماً عافياً، فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه. بعضهم قالوا: لا ذلك، ولا أخذ الخصاف؛ لأن السلام منه منجعة، ولا يجوز ترك السنة بسبب نقله لبعض، وهذا المائل يقول بأن الأمير أو الولي إذا دخل المسجد يعني أن يسلم ولا يسعه تركه للمعنى انتهى وذكرنا

وسنهم من قال: الأولى أن لا يسلم، وهذا المائل يقول في الأولى والأخير أيضاً أن الأولى بهما إذا دخل المسجد أن لا يسلم؛ وهذا لأنهم إذا سلموا ارتفع التهمة ونفى حشده. ومنه أيضاً، على التهمة والحشمة، فلا يسلموا حتى تنفى التهمة والخشمة. هذا هو الكلام في وقت دخول المسجد.

فأما إذا دخل القاضي المسجد، وحسب ناحية من نفسه الخصومات. فلا ينبغي أن لا يسلم على الخصوم، ولا ينبغي للخصوم أن يسلموا عليه. أما القاضي فإنه جلس لنفسه خصومة فلا يختص بمجده، وأما الخصوم لا يسلمون لأن السلام غاية التزبر، والخصوم أنهم لأمن الخصومة، هكذا ذكر المحقق في ألفه القاص.

وهو مشاهدنا رحمهم الله تعالى ما ساء الولاء والأمراء على القاص، فقالوا: إذا جلس إلى الأمر والأمر في المسجد، أو في غيره، فهو لا يسلم على الرعية ولا يسلمون عنه. قال الشيخ الإمام: لأجل شمس أئمة السرخسي رحمه الله تعالى انفسح هو الخرق من القضاة وبين الأمر والإزالة، فالرعية يسلمون على الأمر والنوذة، والخصوم لا يسلمون على القضاة.

واضرب. أن السلام غاية التزبر، والخصوم ما تقدموا إلى القاضي والتزبر، فأما الرعية فقد تقدموا إلى الأمير وإلى الوزير، فعلى قول هذا الخرق أن جلس القاضي لتزبره فالخصوم يسلمون عليه، ولو جلس الأمير لعصا الخصومة فالخصوم لا يسلمون عليه.

٩٥١ - ولو سمع الخصوم على القاضي بعد ما جلس ناحية من المسجد النقص، وما ساء ما يرد عليهم السلام، بهذا إشارة إلى أنه لا يجد عليه رد السلام، وهذا لأن الرد حراب السلام. والسلام إنما يستحق الجواب إذا كان في أو نه، أما إذا كان في غير أوله،

علا، ألا ترى أن من سلم عليه المصلي لا يستحق تجويز، وإنما لا يستحق تأجيل.

٩٥٠٣ - حكى عن الشيخ الإمام الجليل أبي بكر محمد بن الفضل القندري رحمه الله تعالى: أنه كان يقول: من جنى تعليم تلامذته فدخل عليه داخل وسئم، وسعه أن لا يرد؛ لأنه حنس للتعليم لا لرد السلام. فلا يكون سلام في أوانه.

وكذلك كان يقول فيمن جلس فلذكر أي ذكر كان، فدخل عليه داخل، وسلم عليه؛ وسعه أن لا يرد؛ لأنه جنى للذكر لا لرد السلام. فلا يكون سلام في أوانه.

قال في كتاب العيال: "ولا بأس بسلام على أهلوك وإن كانوا عاراة؛ لأذ ظاهر قوله عليه الصلاة والسلام: «أو أقموا السلام» مطلق لا فصل فيه من شخص وشخص. وإن ترك ذلك بطريق التأديب والزجر له، حتى لا يصير مثل ذلك، ولا بأس به.

٩٥٠٤ - وكذلك عسى هذا السلام عسى الذي يلعب الصبي به، وهذا إذا كان اللعب بالخطوط للتلطف، أما إذا كان لتضحيه أخيه فلا بأس بالتسليم عليه؛ لأنه من التلطف من العداية وهو الشعي، هكذا قلنا. وقد في السير: سمى أبو حنيفة رحمه الله تعالى بالتسليم على من يذهب بالخطوط بأساً؛ لشدة بؤس عدو فيه، وتكره أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك؛ تحذيراً لهم.

ذكر محمد رحمه الله تعالى في باب الجعاش من السير حديثاً يدل على أن من بلغ إماماً سلاماً عن عائب، كان عليه أن يرد التجويز عسى التبليغ أم لا، ثم على ذلك عائب؛ وهذا لأن التبليغ هو أصيب نومون السلام إليه، والمصيب إلى تحية كما أخبر له. ولو أنه باشر السلام عليه استحل الرد. فكذلك أصيب، أو يقول: العائب يحسن إليه بالسلام ويبقى بالتبليغ، فكذلك عليه أن يجاريه. وفي البغلي عمر قال لأخيه: أفرأفلاً السلام، يجري عليه أن يرد له؟

ويحسن تثبيت العاطفي إذا عظم الرجل خارج الصلاة، فيسعى أن يحمد الله تعالى فيقول: الحمد لله رب العالمين، ثم يقول: الحمد لله على كل حال، ولا يقول غير ذلك؛ أو يسعى لمن حضر أن يقول: برحمته الله، ويقول له العاطفي: يفرح الله وتكم، أو يقول: يهديكم الله ويصنع لكم، ولا يقول غير ذلك. وقد عرف في كتاب الصلاة أن انصبي إذا قال عند عظة غير المصلي: الحمد لله؛ لانفساد الصلاة، وإن أجابه الجواب، ونحو ذلك.

(١) هكذا ورد في جميع نسخ النسخة، وكان في الأصل: كتاب الله عز وجل.

(٢) وردت هذه نسخة في نسخة.

(٣) ما بين المعنيين سابقه من الأصل وثبت من غيره.

برحمتك الله تقبل صلواته .

٩٥٠٥- لو عطس ثلاث مرات يبغي أن يحمده الله في كل مرة ، ومن حصره أن يشمه ما بينه وبين ثلاث مرات ، فإن زاد على الثلاث ، فأعطس يحمده الله ، أما من حصره ، بالجور إن شاء صدقته ، وإن شاء لم يشمته ، كل ذلك حسن . وحسن محسنه رحمه الله تعالى أن من فعّل مراراً تمت في كل مرة ، فإن أختار كفاه مرة واحدة .

٩٥٠٦- وإذا عطست المرأة فلا بأس بنشمتها إلا أن تكون شابة . وإذا عطس الرجل ، فشمتته المرأة ، فإن كانت عجوزاً أيرد الرجل عليها ، وإن كانت شابة يرذ في نفسه ، والجواب في هذا الجواب في السلام - والله أعلم - .

## الفصل التاسع

### فما يحل للرجل النظر اليه وما لا يحل له وما يحل له وما لا يحل

٩٤٠٧ يجب ان يعلم بان سائل النظر تنقسم على أربعة أقسام: نظر الرجل إلى الرجل، ونظر المرأة إلى امرأة، ونظر المرأة إلى الرجل، ونظر الرجل إلى المرأة. أما بيان أقسام الأول فيقول: يجوز أن ينظر الرجل إلى لرجل إلى جميع جسمه إلا إلى عورته، وعورته ما بين سترته حتى يجاوز ذكوره.

والأصل فيه حديث عمرو بن شعيب عن أبيه عن جده عن رسول الله ﷺ أنه قال: «عورة الرجل ما دون سترته حتى يجاوز كته»، والتعامل الظاهر فيها، أناس أنهم يتنول في الأسواق في إزار ويدخلون الحمام في إزار من غير تكبير مكر، ومن هذا التعامل حجة في الشريعة.

وكان أبو عبيدة سعيد بن معاذ المروزي رحمه الله تعالى يقول: إن المرأة عورة؛ لأنها حدى حدى العورة. فتكون عورة كالركبة من أولى؛ لأب في معنى الانتهاء وفوق الركبة، وحجة في ذلك حديث عمرو بن شعيب على ما روينا.

وعلى عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا مر أبدى عن سترته، ولعامل الخنثى فيما بين الناس أنهم إذا دخلوا الحمام أبدوا عن سترتهم عند الإبراز من غير تكبير مكر، ومثل هذا التعامل حجة.

٩٤٠٨ وكان الشيخ الإمام الجليل أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقول: ما دون السرة إلى موضع نبات الشعر ليس بعورة أيضاً؛ لتعامل بعض الناس في الإبداء عن ذلك الموضع عند الإبراز. ولكن هذا بعدد، فإن التعبد<sup>(١)</sup> إنما يعتد فيها بالنسب، وفيما دون السرة نفس على ما روينا. وما جاز النظر إليه جاز منه؛ لأن ما ليس بعورة فمسه والنظر إليه

(١) ذكره الزمخشري في مصب الأول: ٢٩٦/١ باب شروط الصلاة، ونقل عنه الذهبي قال فيه: أصله موضوع، فإن إسحاق بن إسماعيل متروك، وأحرم من حوض منهم بالكذب - انتهى -، والحافظ ابن حجر في التلخيص الجليل ٢٧٩/١، وفي الدرر ١٢٨.

(٢) هكذا ورد في جميع النسخ التي عنده، وكان في الأصل: لإبداء.



سرى عن امرج لا يرجح حرمه المصاهرة وإن كان من شهوة، والصوم يفسد بالمس من شهوة  
بذل المس به الإنزال، ولا يفسد به طهر عن شهوة، وإن اتصل به الإنزال، والتدني التي تتحقق  
في النظر لا تتحقق فوراً، فالرحمة هو النظر عند أن من الشهوة لا موجب الرحمة في  
المس.

فأب الآلة فيحل في النظر إلى جميع أعضاء الرجل الأجنبي سوى ما بين سرتة حتى  
يبتدئ ركنه، وبمس جميع ذلك إذا لم يمس أعضاء الشهوة ألا ترى أنه جرت اعتداه فيما  
بين الناس أن الأمة تنزع رجل زوجها مولاتها من غير تكبر حنكر، وإنه يذل على حوار المس.  
وأما بيان القسم الرابع فتقول: على الرجل أن لا يأخذ بقسم أنسائه أربعة، نظر الرجل  
إلى زوجته وهـ و٩٠٠، ونظر الرجل إلى دونه ودونه، ونظر الرجل إلى خورة الأجنبية، ونظر  
الرجل إلى أماء الغير.

٩٠٠- إذا نظره إلى دونه، مملوكه، فهو حلال من قربها إلى قدمها من شهوة وبغير  
شهوة وهذا ظاهر، إلا أن الأولى أن لا يهر كل واحد منهما إلى عمرة من حبه، قالت  
عائشة رضي الله تعالى عنها: «ما رأيت من رسول الله <sup>صلى الله عليه وآله</sup> ولا مني مع فلان صحبني  
إلا <sup>صلى الله عليه وآله</sup> عاز عليه عذلاته وسلاماً، إذا ألقى أحدهم أمه فبستر ما استطاع ولا يتحرك أحد  
الغير <sup>صلى الله عليه وآله</sup> وكان بن عمر رضي الله تعالى عنهما يقول: «لأولى من ينظر الرجل إلى فرج امرأته  
وفس الخوف أن يكون تلغ في غصين معنى المذلة».

وعن أبي يوسف: رحمه الله تعالى في أنسائي قال: سألت أبا حنيفة رحمه الله  
تعالى عن الرجل يمس فرج امرأة، غشى في فرجه فيحرك عينا، هل ترى بذلك بأساً؟ قال:  
لأرجو أن يعظم لأحد.

٩٠١- وأما النظر إلى ثوبت محارمه، فتقول: يساح النظر إلى موضع زينته الظاهرة

(٩١) ذكره المحققين في الدرر من جواهر الأصول ٥٣/٢٢ في الأصل السبع وثلاثين في قوله تعالى أخر أن  
يحدثي ٩٠٠، انتهى في تفسيره ٩٠٩/٢٦ و٩١٠/٢٦، وأبو الحسن في المعجم، المحرر ٩٠٧.

(٩٢) ذكره ابن أبي جابر في تفسيره ٩٠٩/٢٦، قال: يعني به عيني من عذلاته صغيف، وإن كان من  
الذلة (٩٣) في كتاب ٩١٢/٢٦، ونسب من الدرر قوله: «سرى» من الأسماء، واستفاده.

٩٤) ذكره في حاشية من الدرر ٩٠٩/٢٦، ثم قال: ثم أعله ٩١٤/٢٦.

والباطنة ، والأصل فيه قوله تعالى ﴿وَلَا يَلْبِسْ رِيثَهُنَّ إِلَّا ثِيَابَهُنَّ﴾ الآية . فلا استدلال  
بأنه ليس المراد من الزينة اندكورة في الآية عين الزينة ، فإن عين الزينة يقع في ذلك سرائر  
وبرأها الأجانب ، إنما المراد موضع الزينة .

والثاني : أن الله تعالى أباح لهم إبداء الزينة للمحرم ، وهي على موضع الزينة ؛ لأن  
إبداء الزينة للمحرم وهي على غير موضع الزينة يسح للأحباب ، ويبداء الزينة وهي على  
مواضع لينة لا بصور لإبداء موضع الزينة ، فبذلك ذلك على إباحة إبداء موضع الزينة ،  
ومواضع الزينة : الرأس ، والأذن ، والعتق ، والصد ، والساع ، والكف ،  
والساق ، والرجل ، والوجه .

٩٥١١ قال رأس موضع الشح والاختيار ، ولشمع موضع العوامي . والعق موضع  
الفتنة والصد كذبت ، فاختلافه قد تنبى إلى الصدر وكذلك الخواشع ، والأذن موضع  
القوم . والعاضا موضع الملعوج ، والساع موضع السوار ، والكف موضع الختم والقضب ،  
والساق موضع الخنخال والخضاب ، والقدم موضع الخللخال والخصاب .

ولأن المحرم يدحل حصصهم على بعض من غير استئذان ولا مشقة ، والمرأة هي بينها  
تكون في ثياب مهتبا ولا تكون مستترفة ، فلو أم أنها بالثيرة من محارمها أدى إلى المخرج .

٩٥١٢ وما حل النظر إليه حرم عليه وعمره من غير حائل ، والأص في ذلك ما روي  
أن رسول الله ﷺ كان يقبل رأس فطمه ورضي الله تعالى عنها ، وأبو بكر رضي الله عنه  
قبل رأس عائشة رضي الله تعالى عنها ، قال عليه الصلاة والسلام : من قبل رجلا من مكانها  
قبل عنة باب الجنة . ولكن إذا باح النظر إذا كان يمس على نفسه الشهوة ، أما إذا كان يحلف  
على نفسه الشهوة فلا يحل له النظر ، ثانياً قبل هذا .

وكذلك ليس إذا باح أنه إذا أمن على نفسه وعليها الشهوة ، أما إذا خاف على نفسه أو  
عليها الشهوة ، فلا يمس لمس له ولا يحل أن ينظر إلى جسمها ولا أن يظهرها ولو إلى جنبها ،  
ولا يمس شيئاً من ذلك .

والوجه في ذلك : أن الله تعالى سمي الظهار في كتابه منكراً من القلوب ودوراً ، وصورة  
الظهر فزأه دون الرجل لأمركه . فثبت على كظهر أمي ، لولا أن ظهرها محرم عنه ظهره  
وتساوى كل شيء ، وإلا فاسمي الظهار منكراً من القلوب ودوراً ، وإذا ثبت هذا في الظاهر ثبت  
في البطن والحسين . وذوات المحارم ممن حرم عليه تكاثرهن بالنسب نحو الأمهات ، والبنات ،

والجدات، والعلمات، والمخالات، ومات الأخت، وباب الأحب، أو بالسبب كالزواج  
وقد صحح أن عائشة رضي الله تعالى عنها سألت رسول الله ﷺ وقالت: إن أفلح يدخل  
عليّ وأنا نبي يمات فصل، فقال عليه الصلاة والسلام: «يلج عليك أفلح فزبه عمك من  
لرخصة»<sup>(١)</sup>. وكذلك الحرمة بالنصاهرة إذا كانت بالنكاح بلا خلاف.

٩٥١٣- واعتلّفوا مبهما إذا كانت بالزنا، بعض المصنفين رحمهم الله تعالى قالوا:  
لا ثبت نهى حال النظر واللمس؛ لأن ثبوت الحرمة على الزاني بطريق الخصومة، لا بطريق  
النعمة، ولأنه قد جرب مرة وظهرت خبايته، فلا يؤمن ثانياً. قال شمس الأئمة السرخسي  
رحمه الله تعالى: والأصح أنه لا بأس بذلك، ويقاسه على ما إذا كانت هذه الحرمة بسبب  
النكاح.

٩٥١٤- قال محمد رحمه الله تعالى: ويجوز له أن يسافر بها، وأن يدخلها بها، يعني  
بمحارمه إذا أمر على نفسه؛ وهذا لقوله عليه الصلاة والسلام: «لا يحل لامرأة تؤمن بالله  
واليوم الآخر أن تسافر في ثلاثة أيام ولي البها إلا ومعه زوجها أو ذو رحم محرم منها»<sup>(٢)</sup>  
فقد أباح للمرأة المسافرة مع ذي الرحم المحرم، وإنه يوجب إباحة المسافرة للمحرم معها. ولأن  
حرمة المسافرة والخفية بالأجساد لحرف الفتنة بواسطة الشهوة، والإنسان لا يشتبه بمحارمه  
غالباً، مضار من هذا أنرجه كالحلوة والمنفرة مع الجنس، فوإن علم أنه يشبهها أو تشبهه لو  
سافر بها أو غلب بها، أو كان أكثر رايه ذلك، أو شك فلا يجز له ذلك؛ لما ذكرنا.

وإن احتاج إلى حملها وإنزالها في السفر، فلا بأس بأن يأخذ بظلماته يظهر من وراء  
النقاب؛ لأن المس من فوق الثياب لا يقضى إلى الشهوة غالباً، فصار كالنظر. وقد صح أن ابن  
عمر رضي الله تعالى عنهما رأى رجلاً حمل أمه على عاتقه يتنوف به ولم يكر عنه، فإن

(١) أخرجه الطبراني في المعجم الأوسط (٥٢٨)، وأبو نعيم في المسند الصغير (٣٢٨٧)، والبيهقي  
في نصب الراية ٢٠/٤، وأبو علي في ١١١/٥.

(٢) أخرجه مسلم في صحيحه (١٤٨٦) و (١٤٩١)، باب وجوب الإحداق مدة الرقعة، وابن أبي عمير  
المنشئ (٧١٦)، وأبو حنيفة في صحيحه (٥٠٦٤)، باب معاجلة الجنائز، وابن حبان في  
صحيحه (٤٣-٤٤)، والزرقاني في (١١٩٩)، باب ما جاء في عدة المهر في عتق زوجها، وأبو  
داود في (٢٢١٩)، باب حداد المهر في عتق زوجها، والشمسي في الكبرى (١٥٩٣)، باب  
عدة المهر في عتق زوجها، وفي المختار (٣٥٠٠)، باب عدة المهر في عتق زوجها، وابن حبان في  
سنن (٢٠٨٦)، باب حداد المرأة عن عمر زوجها، ومالك في الموطأ (١٧١٦)، باب ما جاء في  
الإحداق، وعبد الرزاق في مصنفه (١٩١٨٦)، باب ما قالوا في حداد المرأة على زوجها



نضاف الشهوة على نفسه أو عليها ، فليجنب بجهده ، وذلك بأن يحجب أصله متى أمكبا الركوب والتزويج بنفسها ، فإن لم يكمبا ذلك تكلف المحرم في ذلك زيادة تكلف بالتدابير ؛ حتى لا تنصل إليه حرارة بدنها ، وإن لم يمكنه ذلك تكلف لدفع الشهوة عن قلبه ، بمعنى لا يفصد بما فعل قضاء الشهوة .

٩٥١٥- وما النظر إلى ماء الغير والمدرات وأمهات الأولاد : فهو كنظر الرجل إلى ذوات محارمه . والأصل في ذلك ما روى عن أنس بن مالك رضي الله تعالى عنه أنه قال : كن حوارى عمر رضي الله تعالى عنه بخدمن الضيفان كاشفات الرووس مقطورات الدين . ولأن الأمة تحتاج إلى الخروج لحوائج مولاها ، وإنما تخرج في ثياب مهنتها ، فحالها مع جميع الرجال في معنى البوي كحال المرأة مع ذوى محارمها .

وكان محمد بن حنبل الرازي يقول : يجوز النظر إلى بطنها وجنسها وظهرها ، ويرى في ذلك عن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما أنه قال : من أراد أن بشرى جارية فلينظر إليها إلا إلى موضع البروز . وهذا القول ليس بصحيح ، وقاويل الحديث : أن المرأة قد تبرز الصدر فهو مراد ابن عباس ، قال : وكل ما يباح النظر إليه منها يباح منه إذا أمن الشهوة على نفسه وعليها والأصل في ذلك ما روى عن ابن عمر رضي الله تعالى عنهما : أنه من جارية تباح فطرب يده على صدرها ومن ذراعها وقال : أشربوا لبنها رحيمة . والمعنى أن النبيح ينظر للذراع ، وكذا مست الحاجة إلى النظر مست الحاجة إلى المسى لتعرف لبن يشربها .

ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في شيء من الكتب الخلوة والمسافرة بماء الغير ، وقد اختلف المشايخ فيه ، منهم من قال : لا يحل ، وإليه مآل الحاكم الشهيد ، ومنهم من قال : يحل ، وبه كان يعتق الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى .

والذين قالوا بالحل اختلفوا فيما بينهم ، بعضهم قالوا : ليس نه أن يعالجها في الإنزال والإركاب ؛ لأنه بشهيا ، وبعضهم قالوا : له ذلك إذا أمن على نفسه الشهوة وعليها ، وهذا لأن المولى قد يبعثها إلى بلدة أخرى في حاجته ، وعسى أن يحتاج إلى من يركبها وينزلها ، ولأجل الحاجة جوز النظر والمس في سائر المواضع .

٩٥١٦- وأب النظر في الأجنيات : فنقول : يجوز النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة منهن . وذلك الوجه والكف في ظاهر الرواية ، والأصل فيه قوله تعالى : ﴿ وَلَا يُدْرِي زِينَتُهُنَّ إِلَّا مَا ظَهَرَ مِنْهَا ﴾ . قال علي وابن عباس رضي الله تعالى عنهما : ما ظهر منها الكف والحاتم .

وروي أن امرأة عمر بنت الخطاب عرضت نفسها على رسول الله ﷺ، فنظر إلى وجهها، فقام يرفأه ويغيبه، ورأي رسول الله ﷺ كف امرأة غير محضوبة فقال: كف وجهك هذه، ولما نزل فأنسأه أخذ يندب بلالا، أو أنسأ، قال: رأيت كفها كأنها فضة حمراء، ولأنها تحتاج إلى إبداء وجهها في المعاملات لتعمل الشهادة عليها، وتحتاج إلى إبداء كفها عند الأخذ والإعطاء

٩٥١٧- وروي الحسن بن علي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه يجوز النظر إلى ذمها أيضا؛ لأنها تحتاج إلى إبداء قدمها إذا سلت حافية أو متعلة؛ لأن لها لا تحجب في كل وقت، وفي رواية أخرى عنه قال: لا يجوز النظر إلى قدمها. وفي جامع لمرامكة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه يجوز النظر إلى ذراعها أيضا؛ لأنها تصير مع إبداء ذراعها عند الفصل والبطح. قيل: وكذلك يباح النظر إلى شاتها؛ لأن ذلك يبدو منه عند تحدث مع الرجل في المعاملات.

ذلك كله إذا لم يكن النظر عن شهوة، فإن كان يعلم أنه إن نظر اشتبه، أو كان أكبر ربه ذلك، فليجنب سجد.

٩٥١٨- ولا يحل له أن يمس وجهها ولا كفها وإن كان يمين من الشهوة بخلاف النظر؛ وهذا لأن حكم الممس أغلظ من حكم النظر، والضرورة في المس قصرة، فلا يلحق المس بالنظر.

هذا إذا كانت شابة شبيهة، فإن كانت عجوزا لا تشبه، فلا بأس بمصافحتها ومس يدها والأصل فيه: ما روي أن رسول الله ﷺ كان يمسح المصافح في البيعة ولا يمسح النبوء، ولأن الحرمة في النبوء أخف من الحرمة في النبوء، ولا خوف في المعاجز. وكذلك إذا كان شيخا يمس على نفسه وعقبها، فلا بأس بأن يمسحها، وإن كان لا يمس على نفسه أو عليها فليجنب؛ لما مر قبل هذا.

ثم إن محمدا رحمه الله تعالى أباح المس للرجل إذا كانت امرأة عجوزة، ولم يستطع كون الرجل بحال لا يجامع مثله، وفيه إذا كان للمس هي المرأة قال: إذا كانا كبيرين لا يجامع مثله، ولا يجامع مثنها، فلا بأس بالمصافحة، فيتأمل عند الفتوى.

وإن كان عليها ثياب، فلا بأس بأن يشتمل جسمها؛ لأن نظره إلى ثيابها لا إلى جسمها، وهذا هو كما لو كانت في بيت فنظر إلى حمارها، فإن لم تكن ثيابها متزقة بها بحيث يصف من ثيابها المكشاة الزكية، ولم يكن رقيقا بحيث يصف من ثوبه، وإن كانت بخلاف ذلك يعني أنه إن بغض بصره؛ لأن هذا الثوب من حيث أنه لا يستورها بمنزلة شكة علب. والأصل

فيه ما روي عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه قال: لا تلبسوا أسماءكم اختان والقباطي إناث إن شئكم تصفون.

وهذا إذا كانت في أحد الشهادة، وإن كانت صعبة لا تشهد بمثبتها، فلا بأس بالنظر إليها ومن معها؛ لأنه ليس لديها حكم المودة، ولا في النظر دغش معنى خوف العتة. والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ كان يقبل الحسن والخمين في صخرهما، وروى أنه كان يأخذ ذلك من أحدهما حجرًا والعصى بضربك.

٩٥١٩- ثم النظر إلى آخره الأجبية قد يصير من خصصا عند الضرورة؛ لما عرفت أن مواضع الضرورة مشتقة من قواعد الشريعة. ومن مواضع الضرورة إذا دعى الرجل إلى الشهادة بمعنى ذاك الشهادة عليه، وأراد أحكامه أن ينظر إليها ليجيز أمرها عليها، وتكون إذا نظر الشئ، وكان أكثر رآه ذلك، فلا بأس بالنظر إليه؛ لأن الشهادة لا تجب بدأ من النظر إلى المتهود عليه لأنه الشهادة؛ ليكون أداء عن علم. وكذلك لما صلى لا يجنب بدأ من النظر وقت تحكيم؛ حتى لا يقع التحكيم من غير تحقيق عليه.

٩٥٢٠- وكذلك لو أراد أن يتزوجها لا بأس بالنظر إليه وإن كان فيه شهوة، قال عليه الصلاة والسلام لخبرة بين شعبة حين أراد: "ألا يتزوج امرأة؟" أبصرها فإنه أحرق أن يؤدم بينكما، ولكن عند النظر ينبغي أن لا يقصد قضاء الشهوة، وإنما يقصد أداء الشهادة والحكم عليها.

وختلف المتأخرون في جهده الله تعالى فيما إذا دعى<sup>(١)</sup> إلى عمل الشهادة عليها، وهو يعلم أنه لو نظر إليها الشئ، فسلم من جوهر ذلك بشرط أن يقصد محقق الشهادة لا قضاء الشهوة<sup>(٢)</sup>، قال شيخ الإسلام. والأصح أنه لا يباح ذلك، إذ لا ضرورة في عمل الشهادة، فقد جازم لا تشبه بالنظر إليه، بحالهم حاشا لأداء؛ لأن الشهادة التزم بذلك الإمان<sup>(٣)</sup>. وهي متعبة لأدائها.

٩٥٢١- وكذلك إذا اشترى جارية، فلا بأس بأن ينظر إلى شعرها ومصدرها وساقها، وإن شئني<sup>(٤)</sup>، لأن المالكة معنوية ما يشاهده، ولا يميزه فدارها محشوا لا ينظر إلى هذه

(١) هذه العارضة، وهي جميع نسيج شئ متبادون؛ لأن

(٢) ورد في نسخة أخرى.

(٣) كما في ط، وكان في الأصل: الشهادة.

(٤) هي ط؛ لأن تشهد التزم بذلك الأمانة. راجع

النواضع ، ولأجل الحاجة حار النظر ولا يحمل له أن يمس شيئاً منها باب الشئى ، لو كن عليه أكبر رأيه ، فقد ذكرنا أن حكم المس أخلف من حكم النظر .

٩٥٢٢- قال : ولا يحمل النظر إلى العورة إلا عند اضرة ، قال شيخنا انصرى رضى الله تعالى عنه . لأن آخر من لسماء وأنقطع نصف أحب إلى من أن ينظر إلى عورة أحد زينه أحد إلى عورتى . مع هذا إذا جاء العذر ، فلا بأس بالنظر إليها .

٩٥٢٣- من جملة الأعداء الخائن ، فاحش ، ينظر عند ذلك الضحك ، وكذلك من نفسه ينظر ، وهذا لأن الخائن سئ ، وهو من جملة الفطرة فى حق الرجل لا يمكن تركه . ومن ذلك عند الولادة فائراً ينظر إلى موضع الفرج من المرأة وغيره : لأنه لابد من قبالة قبل الولد ومعدته ، ويؤنبه بخصاب الهالك على الولد ، وعند قبول الولد ومعدته يحتاج إلى النظر ، فأبج لأجل الحاجة . وقد صح أن رسول الله ﷺ جاوز شهادة القبيلة على الولادة ، فذلك دليل على أنه يحتاج إليها النظر .

٩٥٢٤- وكذلك ينظر الرجل من الرجل إني مرصع الاستفان عند الحاجة إليه بأن كان مريضاً ، لأن الضرورة قد تحقت والاحتياج من الدواة . وقال عليه الصلاة والسلام : تدأورا عباد الله فإن الله تعالى لم يخلق ذاك إلا خلق له الدواء . لا الساء والنهم<sup>(١)</sup> . وقد روى عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه إذا كان به من ذلك فاحش ، فقبل له : إن اخف نزل ما بك من المهرال . فلأنه بأن يبدى ذلك الموضع للمصنفين . وهذا صحيح ، فإن انهزال الفاحش نوع من مرض يكون أخفه اللق وتسل .

وحكى عن الشافعى رحمه الله تعالى قال : إذا قيل له : إن اخف نزل ما بك على المجامعة فلا بأس بذلك ، وهذا ضعيف ، لأن الضرورة لا تتحقق بهذا ، وكشف العورة من غيره من غير ضرورة معنى اشهره لا يجوز .

٩٥٢٥- وذكر بعض الأئمة الخنواني رحمه الله تعالى فى شرح كتاب الصوم : أن الحقنة إذا تجوز عند الضرورة ، ودام تكن ضرورة ولكن فيها منفعة ظاهرة بأن كان يتقوى بها

(١) أخرجه الترمذى فى سننه (٢٠٨) : ما جاء فى الدواء ، وأخرج من حديث فى صحيحه (٦١٠٦) فى كتاب الطب ، والضيق فى الأحاديث : أخذوا (١٣٨٥) ، والحاكم فى مستدركه (٧٤٩٩) ، وابن ماجه فى سننه (٣٤٣٦) كتاب الطب ، ما أنزل الله إلا أنزل له شعاع ، وابن أبي شيبة فى مسنده (٢٣٤١٧) كتاب الطب : باب من رخص فى الدواء والطب ، وأحمد فى مسنده (١٨٤٧٧) ، وأحمد فى مسنده (٨٢٤٦) ، والطبرانى فى المعجم الكبير (٤٠٩) ، وأبو السري (١٢٣٢) ، وأبو بكر فى مسنده (٤١٢) ، والبيهقى فى الأدب المفرد (٢٩٦) .

على الجماع لا يحل عندنا، فوذا كان به هزال فإن كان هزالاً قاحشاً يخشى منه التلف يحل وما لا فلا.

٩٥٢٦- وذكر نفعه أبو الليث رحمه الله تعالى في فقهه به في باب الطهارة: قال محمد بن مقاتل الرازي: لا بأس أن يتولى صاحب الحمام عورة ابنه بعد تنوير إذا كان بغض بصره، كما أنه لا بأس به إذا كان يدوي جرحاً أو فرحاً، قال القاضي: وهذا في حالة الضرورة فلا في غيرها؛ لأن كل موضع لا يجوز النظر إليه لا يجوز منه لا فرق الثياب، وينبغي لكل واحد أن يتولى عاتقه يده إذا تنور، فإنه روى أن النبي عليه الصلاة والسلام كان يتولى ذلك بنفسه.

وإذا أصبحت المرأة قوسية في موضع لا يحل للرجل أن ينظر إليه، علمت امرأته دونها لتدأوبها؛ لأن نظر الجنس إلى جنس أحف. وكذلك في امرأة العتق ينظر إليها النساء، فإن فنن: هي بكر، فافاض يفرق بينهما.

٩٥٢٧- وكذا لو اشترى جارية على أنها بكر، فقبضها فقال: وجدتها نيباً. تنظر إنبه النساء للحاجة إلى فصل المحصنة.

فإن لم يجدوا امرأة تدأوب تلك الفرجة، وإن يقدروا على امرأة تعد ذلك، وحاقوا إنبه بذلك أو يصيبها بلا، ورجع، فلا بأس أن يستتر منها كل شيء إلا موضع تلك الفرجة، ثم يدأوبها رجل ويغض بصره ما استطاع إلا عن ذلك الموضع؛ لأن نظر الجنس إلى غير الجنس أعطف، فيعتبر به تحقير الضرورة وذلك خوف الهلاك.

٩٥٢٨- وذوات المحارم والأجنبيات في هذا على السواء؛ لأن النظر إلى العورة لا يحل بسبب المحرمية، والعبد فيما ينظر إلى مولاه كالحرة الأحنى؛ حتى لا محل له أن ينظر إلا إلى وجهها وكفها، وهذا مذهبه، وقال مالك: نضره<sup>(١)</sup> كنظر الرجل إلى ذوات محارمه؛ لقوله تعالى: ﴿أَوْ مَا مَنَعَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾<sup>(٢)</sup>. ولا يجوز أن يحصل ذلك على الأعم؛ لأن الأعماء دخلن في قوله تعالى: ﴿أَوْ نِسَائِهِمْ﴾. ولأن هذا مما لا يشكل أنه الأمة تنظر إلى مولاتها، وإن حصل البعد إلى موضع الإشتغال. ولأن إباحة النظر إلى ذوات محارم لأجل الحاجة وهو دخولوا تنصرون على المعص من غير استئذان ولا حشمة، وهذا يتحقق فيما بين العبد ومولاه.

وحديثنا في ذلك: حديث سميد بن السبب وحديث سميد بن جبير: صلى الله تعالى

(١) برزت هذه العبارة في نسخة ١٠٠.

(٢) سورة نور الآية ٢٤.

عنهما ، فإتبعهما قالا : " لا يغرنكم سورة النور فإنها في الإثبات دون الذكور " ، ومرادهما قوله تعالى : ﴿أَوْ مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ﴾ ، والموضع موضع الإشكال ، لأن حالة الأمة تقرب من حالة الرجال حتى تسافر بغير محرم ، فكان يشكل أنه هل يباح لها التكشف بين يدي أمتها ؟ ولم يزل هذا الإشكال بغضه قوله تعالى : ﴿أَوْ نِسَائِهِمْ﴾ ، لأن مطلق هذا اللفظ يتناول الحرائر دون الأماء ، ولعنى فيه : أنه ليس بينهما زوجية ولا محرمة ، وحل النظر إلى مواضع الزينة المباحة مبنى على هذا السبب ، وهذا لأن حرمة النظر إلى مواضع الزينة المباحة تعنى حروف الفتنة ، وحروف الفتنة تنعدم بالمحرمة ؛ لأن المحرمة الموبدة تقلل الشهوة ، فأما الملك لا تقلل الشهوة ، بل يحملها على رفع الحشمة ، ومعنى البلوى لا يتحقق أبغضاً ، لأن العبد إنما يتخذ خدمة خارج البيت ، لا لخدمة داخل البيت [على ما قيل] : من اتخذ عبداً للمخدمة داخل البيت [١] ، فهو كشعان . ومنهوى في ذلك المحصى والفعل ، قالت عائشة رضي الله تعالى عنها : «الخصى مثله فلا ينسخ ما كان حراماً قبله» . ولأن معنى الفتنة لا يتعدم بالحصى ، فالخصى قد يجامع ، وقيل : هو أشد الناس جماعاً .

٩٥٢٩ - وكذلك المجبوب الذي لم يحط ماءه لأثر ينزل بالسحر ، فلا تنعدم معنى الفتنة . وإن كان مجبوباً قد جف ماءه ، فقد رخص بعض مشايخنا وحسبهم الله تعالى في حقه بالاختلاط بالنساء ، لوفور الأمن من الفتنة ، والأصح أنه لا يحل ذلك .

ومن رخص فيه ، تقول قوله تعالى : ﴿أَوْ النَّاسِيبِ غَيْرِ آبٍ مِنَ الرِّجَالِ﴾ [٢] الآية ، وبين أهل التفسير كلام في معنى هذا فقيل : هو المجبوب الذي جف ماءه ، وقيل : هو المخنث الذي لا يشتهي النساء ، الكلام في المخنث عتقنا أنه إن كان مخنثاً في الردي من الأفعال [فهو كغيره من الرجال ، بل هو من الإضافي ينح عن النساء ، فأما إذا كان في أعضائه لين ، أو في لسانه تكسد بأهل الخلق ولا يشتهي النساء ، ولا يكون مخنثاً في الردي من الأفعال] [٣] ، فقد رخص بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى في ترك مثله من النساء ، لما روي أن مخنثاً كان يدخل بعض بيوت رسول الله ﷺ حتى صنع منه رسول الله ﷺ كلمة فاحشة ، فإنه قال لعمر بن أبي سلمة : لتني صنع الله على رسوله الطائف لأدلك على ابنة خيلان ، فإنها تقبل بأربع وتدبر بثمان . فقال : ما كنت أعلم أنه يعرف مثل هذا ، أخرجه .

(١) هذه العبارة وردت في جميع النسخ التي عندنا دون الأصل

(٢) سورة النور : الآية ٣١ .

(٣) ما بين للمعروفين ما حظ من الأصل وأتبعه من ظروقه .

وفيه : افراد شوهته : ﴿أو الشبهين غير أولى﴾ فإنه من الرجال في الأصل الذي لا بد من ما يصح بالنساء إباحته عليه ، وفي حد أيضا كذا من عند : إذا كان شاملا بحسب النسب ، وإن جاز ذلك إذا كان شاملا كثيرا فقد كانت شهوته ، فحينئذ يرعاه في ذلك .

٥ : لأصح أنه يقول : قوله : ﴿أو الشبهين﴾ من التشابه . وقوله : ﴿وقال للمسلمين﴾ يعني من أخصائهم ، ﴿فأخذ بالحكم﴾ وذلك من حيث من كان من الرجال لا يصح له أن يفتن من موضع الزينة الخاصة حتى يده ، ولا يصل إليه أن ينظر إليها إلا أنه يكون حرمها ، فحينئذ لا بأس بذلك ، لقوله تعالى : ﴿أو الظاهر الذي لم يظفر وأغنى عورات النساء﴾ ﴿الزينة﴾ ولا بأس بال دخول الحصى الذي هو على السرة ، وإن لم يبالغ فيه الحرام ، وذلك حكمة من الله لا لا يحسن .

### وما يتصل بهذا الفصل جماع الخائض في الفرج :

٩٥٣ - فيه حرام بالنظر - يكفر مستحلها وينقض مباحه - قصده تعالى : ﴿ما احتلوا النساء في الحبر﴾ وفي قوله تعالى : ﴿ولا تفتنوهن حتى يظفرن﴾ ﴿دين على أن الحرامه تفتنهن﴾ ، وقال عليه السلام : «من أتى امرأة في غير غيبتها ، أو أثار في حياء الحبر ، أو أتى كذا فصدقه بيقول ، فقد كفر بأمر الله على محرمه» ، ولكن لا يلزمه بالوجه سوى الاستحسان والثبوت .

من العلماء رحمهم الله تعالى من يقول : من وطئها في أول الحيض - عليه أنه يعصف (أي يبدى) ، وإن وطئها في آخره الحبر - فعليه أن ينفذ في آفة متعاقباته ، وروى فيه حاشيا : ﴿وإن كان الكفارة لا تستتبه﴾ .

وحاشا في ذلك ما روي أن رجلا جاء إلى أبي عبد الله رضي الله تعالى عنه ، فقال : إني

١٠ صورة الفرج : الآية ٣٠

١١ صورة الفرج : الآية ٣١

(٣) صورة الفرج : الآية ٣٢

١٢ أخرجه عنه من طريقين : الشافعي (١٠٧) ، والدارمي في سنة (١١٣٦) ، باب من أتى امرأة في غير وقت واحد من سنة (١١٧) ، ومعهما في نسخة (١١٧) ، والشافعي في مجمع الروايات (١١٧) .

(١٣) ورواه عنه البخاري في نسخة .

رأيت في منامي كأنني أول دما: فقال له: تصدقه، قال: فقال: إني نأني امرأتك في حال الحيض، وعذرتي بالله، فقال: استغفر الله، ولا تعد، ولم يلزمه الكفارة.

٩٥٣١- واحتلوا فيها سوى اجتماع، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: له أن يستمتع بها فوق المنزلة، وليس له ما حدثه، وقال محمد بن حمزة رحمه الله تعالى: يجتنب شعاع الدم، وأنه ما سوى ذلك، وهو رواية أحسن عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وذكر الطحاوي قول أبي يوسف مع أبي حنيفة رحمه الله، وذكر الكرخي مع محمد.

٩٥٣٢ وجه قول محمد: الاستئذان بقوله تعالى: ﴿قُلْ هُوَ أَزْيٰى﴾<sup>(١)</sup> فعبه بأن أحمدة بمعنى استعمال الأذى، وذلك في محل مخصوص، وروى في الكتاب عن الصلت من ابن ابراهيم أنه ثوبه قال: سألت عائشة رضي الله عنها: (أولئك الذين) ما محل المرحل من امرأته، وهي حائض؟ قالت: يجتنب شعاع الدم وأنه ما سوى ذلك<sup>(٢)</sup>.

وفي حديث آخر عن عائشة رضي الله تعالى عنها قالت: فلما جئ من امرأته الحائض كن لي، إلا النكاح<sup>(٣)</sup>، يعني الجماع، والمعنى فيه: أن ملك النكاح ياتي في زمان حيض، وحرمة الفعل بمعنى استعمال الأذى، فكل فعل لا يكون فيه معنى استعمال الأذى، فهو حلال مطلق، كما كان قبل الحيض، وأنه لا يستمتع<sup>(٤)</sup> فوق الثور.

وحديث أبي حنيفة رحمه الله تعالى قوله تعالى: ﴿ذَعِبُوا الشَّهَادَةَ فِي الْحَيْضِ﴾<sup>(٥)</sup> فظاهره يقتضي تحريم الاستمتاع بها، فماتفق عليه، فماتفق عليه الآثار صار مخصوصاً من هذا الظاهر، وفي ما سواه على الظاهر.

وروي أن رجلاً سأله عن رجل في عهد عمار بن الزحل من امرأته الحائض؟ فقال: سألت عنه رسول الله صلى الله عليه وسلم فقال: للرجل من امرأته الحائض ما فوق المنزلة وليس له ما تحته. والمعنى فيه: أن الاستمتاع في موضع الفرج محرم عليه، وإذا قرب من ذلك لموضع لا

(١) هذه العبارة وردت في جميع النسخ التي نقلنا من الأصل.

(٢) مضمي تحريجه.

(٣) ذكره الترمذي في المصباح ٦٩٧٣.

(٤) أخرجه أبو داود في مسنده (٢٥٨): م في مؤلفاته أخرجه في مسنده. والظاهر في سنة (١٠٥٣). م مسنده الحنفية، واليهي في سنة الكرى (١٣٩٩). م الرجل يصيب من الحنفية.

(٥) هكذا ورد في نسخة م، وكان في الأصل وسددة ط: لا يستمتع.



بأمن على نفسه أن يقع في الحرام ، فليجنب من ذلك بالاكفاء بما فوق الثور .

٩٥٣٣- ولا ينبغي أن يعزل فراشها لأن ذلك شبه ما يهرق ، وقد نهى عن التشبه بهم .  
وقد روي أن ابن عباس رضي الله تعالى عنهما فعل ذلك ، فبلغ ميمونة رضي الله تعالى عنها ، فأنكرت عليه ، وقالت : ترغب عن سنة رسول الله ﷺ ، كان رسول الله ﷺ يصاحبتنا في فراش واحد حالة الحيض .

٩٥٣٤- ذكر في ' الجامع الصغير ' عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : إذا حاضت الأمة لم تعرض في إزار واحد ، يرد به مكشوفة البطن والظهر ، لأنها إذا حاضت فقد بلغت وأعضاءها حكم المورة ، فلا يحل للأجنبي النظر إلى بطنها وظهرها ، وإنما يحل النظر إلى مواضع الزينة الظاهرة والباطنة ، كما في المحارم - والله أعلم - .

## الفصل العاشر في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره

٩٥٣٥- ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير في باب العمائم حدثنا بدل بن علي أن  
ابن السواد سجد ، وأن من أراد أن يجلد نفسه بجمعة ينبغي أن يذمه ، كوراء كوراء ، وأن  
ذلك أحسن من رفعها عن رأسه ، وإلقاءها على الأرض دفعة واحدة ، وأن المستحب أن يسأل  
دب العمدة بين كتفيه .

٩٥٣٦- حدثنا في مقدار ما ينبغي أن يكون من ذنب العمامة ، منهم من قدره بشير ،  
ومهم من قدره إلى وسط الصخر ، ومنه من قدره إلى موصح الجنوس ، وذكر فيه أيضاً أنه لا  
يلبس الفلانس ، فقد صح أنه كان له يتيمة فلانس يلبسها .

٩٥٣٧- ذكر في الجامع الصغير عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه يكره لبس  
الخبر والذبيح ، وكان لا يرى بالنوسه والجم غمه بأساً ، وقال رحمه الله تعالى  
يكره الثوبه وإن لم يلبسها الناس ، وقول أبي يوسف رحمه الله تعالى قول محمد

٩٥٣٨- صح بأن نعم بن أبي الخير وهو كان حجة حريزاً ، ومداة حريزاً حرام  
على الرجال في جميع الأحوال عند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، وقد أبى يوسف رحمه الله

بمنهف الله تعالى : لا يكره في حال الحرب ويكره في غير حال الحرب ، ومن العلماء من  
قال : لا يكره ذلك في الأحوال كلها ، وفي شرح الفاصي الإمام الإسبحاني أن عدد من  
يؤمنه ومحمد إنما لا يكره لبس الخبر للرجال في حالة الحرب إذا كان صليفاً يدفع مصره  
المنازع ، فالكلام في موقفين ، في حالة الحرب ، وفي غير حالة الحرب

فحجة من قال بحد التكرار ، وفي غيبة بن حاتم رضي الله تعالى عنه ، بأن السر يتيمة  
صلى وعليه حريزاً ، رحمه الله تعالى علماؤه ورحمهم الله تعالى ، وفي غير رسول الله ﷺ

١١٠- وهو رحمه الله تعالى

١١١- أخرجه البخاري في صحيحه ، (٥٨٩٩) باب الفداء وحريز حريز ، وهو حديث في سنده  
(٨٤٠٨) ، والبيهقي في التمهيد (٢٣٤٤) ، وأبو زرعة في مصنفه (٢١٦٥٢) ، وأحمد في  
سننه (٥٢٤٦)

«أنه مهي عن لبس الحرير والديباغ»<sup>٥</sup>، وقال: «إنما يلبسه من لا خلاق له في الأخيرة»<sup>٦</sup>، وعن عليه الصلاة والسلام: «أنه نهي عن لبس الحرير والديباغ إلا قدر إصبعين أو ثلاثة أو أربعة وأراد به الإعلام»<sup>٧</sup>، وعن عمر رضي الله تعالى عنه أنه يمت جيشاً وغمتموا غناتهم، فلما رجعوا تلقاهم فلبسوا له الحرير والديباغ، فلما رآهم أعرض عنهم، وقال: انزعوا عنكم ثياب أهل النار، فترعوا.

وما رواه الخصم محمود على ما قبل التحريم. الدليل عليه ما روى أنس رضي الله تعالى عنه أن رسول الله ﷺ لبس جبة حرير<sup>٨</sup>، وذلك قبل أن ينهى عنه. ولأن هذا من زى الأعاجم، وتشبه بالأكاسرة، وذلك مهي عنه. قال عمر رضي الله تعالى عنه: «يأبى لكم زى الأعاجم».

٩٥٢٩- وإنما يكره لبسه إذا لم تنفع الحاجة إلى لبسه، فأما إذا وقعت الحاجة إليه، فلا بأس بلبسه لما روى عبد الرحمن بن عوف والزبير رضي الله تعالى عنهما أنه كان بهما جرب كثير، فاستأذنا رسول الله ﷺ في لبس الحرير، فأذن لهما في لبسه. وكما يكره لبس ما كان لحمة حريراً وسداه حريراً في غير حالة الحرب، فكذا يكره ما كان لحمة حريراً وسداه غير حرير.

وأما ما كان سداه حريراً ولحمة غير حرير فلا بأس بلبسه بلا خلاف بين العلماء وحسبهم الله تعالى، وإنما كان كذلك لأن الثوب إنما يصير ثوباً بالنسيج، والنسيج إنما يشأى باللحمة والسدى، واللحمة آخرهما، فبضاف صبر روثه ثوباً على اللحمة، فإذا كانت اللحمة من الحرير، فكان الكل حريراً حكماً، وإذا كانت اللحمة في حرير، فكان الكل غير حرير، فقد اعتبر اللحمة في هذه المسائل. قيل: هذا إذا كانت اللحمة ضالقة على السدى وقيل السدى، وقد قيل: لا، بل العبرة باللحمة على كل حال، وهو الصحيح، وعليه عامة المشرعين

(١) أخرجه البخاري في 'صحيحه' ٥٥٩١٥ و ٥٤٩٠ و ٥٥١٦ و ٥٨٦٨. باب الثياب الحمراء. ومسلم في 'صحيحه' ٧٠٦٥٦. باب تحريم استعمال إباء الذهب والفضة على الرجال والنساء وخاتم الذهب والحرير، وأبو داود في 'سننه' ٤٠٤٢ و ٤١٣٦: «باب ما جاء في لبس الحرير». والسنن في الكبرى (٤٨٠) و ٩١٥١، وفي المحلى (٥١٤٩): «باب تحريم الذهب على الرجال»، وابن ماجه في 'سننه' (٣٥٨٨-٣٥٨٩): «باب كراهية لبس الحرير».

(٢) أخرجه ابن ماجه في 'سننه' (٣٥٩٣): «باب الرخصة في العلم في الثوب»، والبيهقي في 'الكبرى' (٥٨٧٥): «باب الرخصة في العلم وما يكون في نسجه».

(٣) أخرجه الطحاوي في معاني الآثار ٢٤٧/٤، وذكره العظيم ياقوت في معجم المعبر ٩١/٩١.

٩٥٤٠- ذكر شيخ الإسلام في شرح المنبر في باب الامتناع في نفل الثوب إذا كان لحمه من فطر أو كساف، وسداه من إر بسم، فإنه كان الإبريسم يرى كره للرجال لبسه، وإن كان لا يرى لا يكره لهم كسه، فعنى هذا كره للرجال كسر العاء، وإليه أنكر محمد رحمه الله تعالى في هذا الباب أيضاً، هذا هو الكلام في غير حالة الحرب.

٩٥٤١- جناب أبي حالة الحرب: فنقول. لا شك أن ما كان لحمه حريراً، وسداه غير حرير فإنه يباح كسه في غير حالة الحرب، لأن يباح لبسه في حالة الحرب، والأمر فيه أوسع أولى. وأما ما كان لحمه حريراً وسداه غير حرير، فإنه يباح كسه في حالة الحرب بالإجماع، وإنما يباح أنواع ضرورية، وحاجة تختص بحالة الحرب، وذلك لأن في كسه نهياً بصورته، وبريقه، ولعانه، ولونه، وتعايه، بحصيل دفع ضرر السلاح، فإن العدو يدفع صفرة المسحاق، وقد جاءت السنة في الإطلاق عند الحاجة، فإن السراويل أطلق للحرير وعدم الحرمان بن عوف رضي الله تعالى عنهما ليس أغرب عند الأمة على ما رويها. وأما ما كان لحمه حريراً وسداه حريراً، ففي كسه حالة الحرب خلاف بين العلماء رحمهم الله تعالى عنى ما مر حينئذ حديث التميمي رضي الله تعالى عنهما أن النبي ﷺ رخص في لبس الحرير والديباج في الحرب، ولأن الحاجة مست إلى ذلك؛ لأن الخالص أرفع معرفة السلاح، وأقرب في عين الناظرين.

٩٥٤٢- واحتج أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه بعموم النهي، روى الحسن وشكرمة رضي الله تعالى عنهما أنهما قالاً: التروى عن الحرام في حالة التحريض للمشبهات أولى. ولأن الحرام لا يحل إلا عند الضرورة، والفسرة: أنه اندفعت بالحلوط؛ لأن المحلوط من لحمه حريراً وسداه حريراً، والذي مداه حرير ولحمته غير حرير ليس له حكم الحرير بالجماع، والذي لحمه حرير وإن كان حريراً في الحكم غنيب شبهة الغزل، لأنه موجود، وإن لم يسبه إليه،

(١) هكذا ورد في الأصل، ولكن في نسخ ط و ف و: يدين معرفة سلاح.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢٤١٧٣)، وأبي يعقوب في الكبرى (٥٨١٩): باب ما يكره من ثوب يخرج من الحرير الخالص.

(٣) المتوجه ابن ماجه في مسنده (٢٢٨٩٩): باب لبس الحرير والديباج، وفيه شبهة في مصنفه (٣٦٦٠٠، ٣٦٦٠١، ٣٦٦٠٢، ٣٦٦٠٣) باب ما يكره من لبس الحرير، وذكره الألباني في نصب الرامة.

فصار هذا أحد برأ ناقصاً، والمهابة تحصيل بظاهره، والذخيع بمنه، يحصل أيضاً؛ لأنه إن كان  
المخاض من الحرير منية الخلو، فلهذا منزه القوة، وللخدمة فاستوبيا، فيجب أن يقتضى  
بالأدنى عن الأعلى

أصل، حرمة حديث الزبير، وحديث عبد الرحمن بن عوف رضي الله تعالى عنهما قلنا  
أطلق لهما؛ لأن ضرر الحكة كن لا يندفع إلا بالرفيق الخالص، وأمر الحرب على ضد ذلك،  
أو نقول: كان ذلك قبل النبي ولنحريمه.

٩٥٤٣ - فظاهر الكلام على حق المرجح، نفى الكلام من حق النسخ، قال عامة علماءنا  
رحمهم الله تعالى: يحل لبس الحرير الخالص، وبعضهم قلوا: لا يحل، وهذا القائل  
يذهب، وهو ما أشبه، وعامة العلماء رحمهم الله تعالى أحجوا بما روي عن علي وابن عمر وأبي  
موسى الأنصاري وعنه بن عمر رضي الله تعالى عنهم، أن النبي ﷺ خرج يوماً، ووجد في يده  
حرير، وبالأخرى ذهب، فقال: «هذان حرمان على ذكرهما» فلبس حلالاً لأنهما «لأ»، وأعطى  
رسول الله ﷺ حريراً عليه رضي الله تعالى عنه فلبسه فكره ذلك عليه الصلاة والسلام، وأمر أن  
يقصه خيراً ليعظم الأربع، وهي أمه فاطمة، وفاطمة زوجته، وفاطمة بنت حمزة، وفاطمة  
أخرى رضي الله تعالى عنهن.

وأما لبس الأعلاء حرير، أو مكفوف، فمطابق عند عامة الفقهاء خلافاً لبعض الناس  
لعموم النبي، ونعامة العلماء حديث عائشة رضي الله تعالى عنها في لبس رسول الله ﷺ خفيفة  
علمها حرير، وفي حديث أسامة أن النبي ﷺ كان يلبس حبة حرير مكفوفة ما حيرت، ولأن  
القليل من العضة وهو الحاتم يحل للرجل ترغيباً في عبيد الآخرة، فكذلك العلم.

وذكر القديري في شرحه أن النبي ﷺ لبس مروحة أطرافها من الذهب، فهذا دليل  
على أنه لا بأس بمثل هذا الثوب، وعن هشام بن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه لم يزل يلبس  
بالعلم في الثوب أربعاً أصابع. قال: لأن العلم يكون ثوباً لا يكون بأساً به

٩٥٤٤ - وفي رواية من سمعته من محمد بن محمد رضي الله تعالى عنه إذا لبس قميصه حريراً  
وفرواً، أو إزاراً لم يكن عندي بأساً، وهو كالمعلم يكون في الثوب ومعه قمره لا بأس  
به، وإن كان حده كمرته. وأكره تكة الحرير، لأنها تلبس رصداً، وهذا لأنه إذا كان معه غيره

(١) ذكره الله تعالى في سورة ٢٠٦/١، حر حجر في فتح لمير، ٢٦٦/١ من طريق أبي داود  
والثوري وصححه، وثري في نصيب الراية ٢٦٦/١.

(٢) أخرجه ابن أبي شيبة في مصنفه (٢١٦٨٦) باب من رخص في العام من الحرير في ثوب.

فَالْيَسِيرُ لَا يَكُونُ مَصَادِقًا إِلَيْهِ ، بَلْ يَكُونُ هُوَ نِعَاً فِي الدِّسِّ ، وَمُحْرَمٌ نِسْرًا : خَوْبَرُ  
وَفِي شَرْحِ الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ لِبَعْضِ أَصَابِيخِ : لَا يَأْسُ بِشَكَّةِ الْحَرِيرِ لِلرَّجُلِ عِنْدَ أُنَى  
حَنَفَةٍ رَضِيَ لَهُ تَعَالَى عَنْهُ ، وَذَكَرَ الْعَدْلُ الشَّهِيدُ فِي إِيمَانِ الْوُثَاقَاتِ : يَكْرَهُ عِنْدَ أُنَى يَوْسُفَ  
وَمُحَمَّدَ رَحِمَهُمَا اللَّهُ تَعَالَى ، وَفِي حَاشِيَةِ شَرْحِ الْجَمَاعِ الصَّغِيرِ : الْمَصْدَرُ الشَّهِيدُ هَكَذَا  
بِخَطِّهِ : بَنِي فِي نَكَةِ الْحَرِيرِ اخْتِلَافٌ بَيْنَ أَصْحَابِنَا رَحِمَهُمُ اللَّهُ تَعَالَى

٩٥٤٥ - وَيَكْرَهُ لَيْسَ اشْتَوَى الْمُعْصِرُ لِرَجَالِ ، وَزَوَّقَ عَنْ ابْنِ عَمْرِو رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى  
عَنْهُمَا أَنَّهُ قَالَ : نَهَانِي رَسُولُ اللَّهِ ﷺ عَنْ بَسِّ الْمُعْصِرِ ، وَقَالَ : إِيَّاكُمْ وَالْحَصْرَةَ فَيَابِ رِي  
الشَّجَرَةِ ذَاتِ الْغَلَاءِ ، وَفِي الْفَتْحِ : كَادَ أَبُو حَنَفَةَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى يَكْرَهُ لِلرَّجُلِ أَنْ يَلْبَسَ اشْتَوَى  
الْمُعْصِرَ بِالْمُعْصِرِ ، أَوْ يَتَوَرَّسَ وَالزَّغَرَانِ لِلْأَثَرِ الْوَلَدِ فِيهِ ، وَذَكَرَ هُنَا عَنْ مُحَمَّدٍ رَحِمَهُ اللَّهُ  
تَعَالَى أَنَّهُ لَمْ يَبْ يَأْتِ بِالنَّاسِ الْخَرِيفِ جَدًّا بَأْسًا ، وَكَذَا مَا يَرِ الْمَالِدُ الْأَذْهَرُ وَالسَّرِجُ بَأْسًا .

وَفِي « مَدَامِغِ الْأَوَالِ » : وَيَسَأَلُ نَفْسُ الزَّيْبَةِ وَالنَّجْمُ فِي الدُّنْيَا ، قَالَ خَرَجَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ  
وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ قَيْصُهُ أَلْفُ دِرْهَمٍ ، وَرَعَا فَامَ إِلَى الصَّلَاةِ وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ قَيْصُهُ أَرْبَعَةُ آلَافٍ دِرْهَمٍ ، وَدَخَلَ  
عَلَيْهِ رَجُلٌ مِنْ أَصْحَابِهِ يَوْمًا وَعَلَيْهِ رِدَاءٌ أَحْمَرٌ ، فَقَالَ عَلَيْهِ الصَّلَاةُ وَالسَّلَامُ : إِنْ أَرَادَ اللَّهُ تَعَالَى إِذَا  
أَتَعَبَ عَلَى عَبْدٍ نَمْسَةً يَحِبُّ أَنْ يَبْرِي أَنْفَرُ نَعْمَتِهِ عَلَيْهِ . وَأَبْنُ حَنَفَةَ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ كَانَ  
يُرْتَدِي رِدَاءً قَيْصُهُ أَرْبَعُمِائَةِ دِينَارٍ ، وَأَبَاحَ اللَّهُ تَعَالَى الزَّيْبَةَ يَقُولُهُ تَعَالَى : « قُلْ مَنْ حَرَّمَ زِينَةَ اللَّهِ الَّتِي

أَخْرَجَ لِعِبَادِهِ ؟ »<sup>(١)</sup>  
٩٥٤٦ - وَإِنْ أَرَادَ حَنَفَةُ رَضِيَ اللَّهُ تَعَالَى عَنْهُ يَقُولُ لِنَتْلَامُذَتِهِ : إِنْ أَرَادَ جَعْلَهُ إِلَى أَوْلَادِنَا كُمْ  
وَدَلِيكُمْ مَا نَسَبَ الْتَنَبُّةَ ، وَإِيَّاكُمْ وَالْبَابَ ، طَبِيعَةً : فَبَيْنَ النَّاسِ بَطْرُونَ إِلَيْكُمْ مَعِي الرُّحْمَةَ ،  
فَهُوَ مَعَ زَهْدِهِ وَوَرَعِهِ كَانَ يُوصِيهِمْ بِهَذَا وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَانَ يَلْبَسُ اشْتَوَى  
الْمُعْصِرَةَ لِقَبْلِ نَهْ : فِي ذَلِكَ ، فَتَقَالَ : لِي ضَاءٌ وَجَوَارِي ، فَأَرِيسَ مَقْصِي كَيْلًا يَنْقَرُونَ إِلَى غَيْرِي .

٩٥٤٧ - وَمُحَمَّدُ بْنُ أَحْمَرَ رَحِمَهُ اللَّهُ تَعَالَى كَذَلِكَ مَنَعَهُمْ مَعَاذَةَ سَمِ دَهْدَهْ ، فَدَخَلَتْ عَلَيْهِ  
يَوْمًا مَسْتَنِيَّةٌ ، وَبِمِثِّ مَشْحُورَةٍ تَنْظُرُ فِي وَجْهِهِ ، فَقَالَ تَعَالَى : مَا شَأْنُكَ ؟ فَوَلَّتْ : أَتَعَجَبُ مِنْ يَدَايِ  
وَجْهِكَ تَحْتَ مِرَادِ عَمَلِنَا ، فَرَضَعُوا عَيْنَ رَأْسِهِ وَنَمَّ يَتَعَمَّقُ بِالْعَمَامَةِ الْأَسْوَدَةِ بَعْدَ ذَلِكَ . قَالَ

(١) أَخْرَجَهُ الطَّبْرَانِيُّ فِي « مُعْجَمِهِ الْكَبِيرِ » (٣١٧) ، وَأَبُو سَعِيدٍ فِي « تَعْرِيضِهِ نَائِرِ الْخُذْبِ » (١٥٥٥) .  
وَذَكَرَهُ الْبَارَكِيُّ وَرَوَى فِي تَجْمَعِ الْأَمْرُؤِيِّ ٢٢٠/٥ مِنْ طَرِيقِ ابْنِ عَدَةَ وَابْنِ السَّكَنِ وَاحْتَقَمَ وَجْهَهُ ،  
وَالْمَكِّيُّ فِي « فَيْضِ الْفَيْضِ » ١٢٠/٣ ، وَبَيْنَ حَمَرٍ فِي « الْإِسْطِصَاةِ » (٢٢٣) .

للشيخ: ألبس روى عن عمر رضي الله تعالى عنه أنه كان يلبس قميصاً عليه كذا رقعة؟ قال: إنما فعل عمر رضي الله تعالى عنه ذلك لنوع من الحكمة، وهو أنه كان أمير المؤمنين، وكو لبس ثياباً نجيسة وانخدع لنفسه أنوثاً من الأطمعة فعماله وحشمه يقتدون به، وربما لا يكون لهم ما، فيأخذون من حال المسلمين، فيأخذوا ذلك بهذه المصلحة.

وحكى أن حاتم الأصم خرج حاجاً فدخل المدينة، وقصد زيارة أنس ابن مالك رضي الله تعالى عنه، فلما انتهى إلى باب داره استأذنه، فلم يؤذن له، فقيل له: اجلس. حتى يخرج ابن الصلاة، فخرج وهملى ودخل عليه حاتم، فرأى داراً مرشعة مفرداً فيها ألوان القرش، ورأى خدماً وغلماناً، فسلم عليه حاتم. فجلس فقال: أخبرني ما ذا يجب على أضياد بعد التوحيد؟ فقال: القرائن، قال: ثم ما ذا؟ قال: السبق والأدب، قال: أخبرني عن ذلك هذه، وغلمانك هؤلاء، من القرائن أم من السبق؟ قال: يا حاتم، إن الله تعالى قسم هذا قسمًا حللاً، ثم قال: يا حاتم، إنه لا يبرف المؤمن تحت الحبر والبركة، يعرف الشافق تحت العبادة والسبق، فلما خرج من عنده قال: لو لم أشهد هذه المشهد، خفت على نفسي أن أخرج من الدنيا على غير دين الإسلام، لكثرة ما أقع في الفقه وأعتابهم.

وعن ابن مسعود رضي الله تعالى عنه أنه قال: اتقوا شهرين في اللباس، معناه لا يتغنى للإنسان أن يختار لنفسه اللبسة المحقورة التي ترجع إلى الإهانة، ولا اللبسة المشهورة التي تجعل اللباس نفسه أممية للخلق ينظر إليه كل ناظر، بل يختار فيما بين ذلك أتوسلاً "محمود في كل شيء".

٩٥٤٨- قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الكسبة: يتغنى أن يلبس عامة الأوقات الفضيل، ويلبس أحسن ما يجد في بعض الأوقات إظهاراً لخمسة الله تعالى، فمن ذلك مندوب إليه، ولا يلبس أحسن ما يجد في جميع الأوقات؛ لأن ذلك يؤدي المحتاجين، وكذلك في زمان الشتاء لا يضع أن يظاهر بين جبينين أو ثلاثة، إذا كان يكفيه لدفع البرد جبة واحدة؛ لأن ذلك يؤدي المحتاجين، وهو سبي عن اكتساب سبب أفق الغير. ذكر الحاكم في المستقى: لا بأس بلبس الحر، والحذر اسم ندانة تكون في الحر يكون على حلد ما عجز، وإنه ليس من جملة أخوير؛ والمحرم على الرجال أن يلبس أخوير لا لبس غيره.

٩٥٤٩- وأما التوسد بطريق الديباج، والنرم عليه فحرام عند محمد رحمه الله تعالى، وهو قول أبي يوسف، وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا بأس به، وعلى هذا

الاختلاف بين الحرير وتعليقه على الأبواب. ولهما ما روى عن سعد بن أبي وقاص رضي الله تعالى عنه أنه قال: لأن أنوسد على الجمر أحب إلى من أن أنوسد على الحرير، وعن علي رضي الله تعالى عنه أنه أتى بلبية، على سرحها حرير، فقتل. هذا لهم في الذنب والوا في الآخرة، ولأن التمتع بالجلوس والنوم عليه مثل اللبس، وذلك من عادة السرفين. وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول: النص ورد بتحريم انفس والنوم عليه دون اللبس في الاستعمال، فلا يلحق به، ولأننا أجبت على أن الغلب من اللبس حلال، وهو ما قلنا من الأعلام، فكذلك الغلب من اللبس والاستعمال، وهذا لأن أنوسد والنوم عليه واقتراضه استعمال على سبيل الامتنان، فقتصر معنى الاستعمال والتزين فيه، فلم يبعد حكم التحريم من اللبس الذي هو استعمال كامل إليه، بل كان من بقليل اللبس أشبه، ليصير سبباً للترغيب في الآخرة.

٩٥٥- وفي المتن: (١) من سمعة عن محمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه. وليس المقصود على الحرير والديباج كاللبس، فإن أرادوا قوله: لبي المقصود على الحرير والديباج كاللبس نفس الكراهية عن المقصود أصلاً، صار عن محمد بن حنبل رضي الله تعالى عنه روايتان، فإن ظهر منه أنه المقصود على الديباج يكره، وإن أراد به إثبات التعارض في الكراهية لا يصير في المسألة روايتان، بل كل واحد منهما مكروه، إلا أن اللبس أشد كراهية، لأن الاستعمال فيه أكثر.

٩٥٦- وفي شرح القنوري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه قال: أكره ثوب أنغز يكون من الثمر وبين الظهارة، ولا أرى حشواً للثوب بأساً (فذلك لأن الثوب إذا كان بين ثوبين فهو ملبوس واللبس الحرير لا يجوز للرجال)، وإنما الحشو ليس بلبوس، إذ ليس عليه منه شيء، فلا يكرهه عبد الله بن حنيفة رحمه الله تعالى لهذه الملة، وعندنا ليس بلبوس ولا مقروص فلا يكره. وعنه أيضاً: وما كان من الثوب الغالب عليه غير القز كالخز ونحوه، فلا بأس بلبسه للرجال، وما كان ظاهره قز فهو مكروه. وكذا ما كان حظه منه خز وخط منه قز وهو ظاهر فهو مكروه.

٩٥٦- وفي شرح القنوري أيضاً عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه قال: لا بأس بانغز أكفها السباع وغير ذلك، وأما الميتة المذبذبة المذكاة، وقال: دباعها ذكائماً، وهذا لأن الجلود كلها تظهر بالديباجة إلا جلد الإنسان والخنزير. والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: (أما إهاب دبغ فقد طهر)، وروى أن رسول الله ﷺ أراد أن يتوضأ في صافى

(١) ثبت من ظ.

(٢) أحمد بن حنبل في مسنده (١٧٢٨) باب ما جاء في جلود الميتة إذ دبغ، والنسائي في مسنده



من ، فقبيل من . إنه جازم . حرم . . . . . فقال عليه الصلاة والسلام : «أبس في الشاة والعرجا ما يظهر قائما بلس عسا ضاهرا فلا يكون به رتب»

الجنة إذا كان كفاحها من ذباج ، على يكره للرجل لبس . ؟ ؟ . . . . . الشايع . . . . . الله تعالى فيه . وذكر اللجاني في شرح الآثار حديثين ، أحدهما يدل على الكراهة ، والآخر يدل على عدم الكراهة ، وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير : «الصحيح أنه لا يكره» وذكر القاضي الإمام . . . . . الإسلام على . . . . . في شرحه أنه لا يكره ، ولم يذكر فيه اختلاف المشايخ . . . . . وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في رويته . . . . . والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .

## الفصل الحادى عشر فى استعمال الذهب والفضة

٩٥٥٢- فى الجامع الصغير عن أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه : أنه قال يتكروه لأكل  
والشرب فى أنية لفضة والذهب والأدهان فيها . والأصل فى ذلك ما روى عن رسول الله ﷺ  
أنه نهى عن الشرب من أنية الذهب والفضة . وألقى الوعيد بأن شارب فيه ما فاته فأنه أمر  
شرب فيها فكأن يجزى من بطنه نار جهنم . وفى بعض الأخوة : أن من أكل أو شرب  
به روى أن ما به رضى الله تعالى عنه نزل عدد حق من المحرم فقدم إليه التبرع فى أنية  
الفضة فردها عليه ، وقال : « إن رسول الله ﷺ كان يسهل عن الشرب فى نوانى الخشب »  
والمرعى فى ذلك أنه تنبيه بالأكسرة والخبيرة ، وتنبيه بهم فيما له بد منه مكروه ، وإذا نت  
لكراهة فى الأكل والشرب ثبت الكراهة فى الأدهان ، أما لال الأدهان مباحة تحسن المدن ،  
فيكون معتزلة الأكمل والشرب ، أو لأن كراهة الأكل والشرب فى الذهب والفضة فكان التسبب  
بالأكسرة ، وذلك موجود فى الأدهان .

قالوا : وهذا إذا كان يصب المذهب من أنية عنى زعمه أو بدنه ، أما إذا أُرسل به فى  
الإن ، وأخرج منها الدهن . ثم استعمله ، فلا بأس به ، وكذلك أخذ الطعام من القصعة ،  
وضعه على حجر ، ثم أُنشبه ذلك ، ثم أكل لا بأس به ، قال . ويستوى فيه الحلى والأه  
يعنى فى الأكل والشرب من الذهب والفضة لعموم النهى ، فإن كسبه من كسبه عنه .

٩٥٥٤ - قال : وكان أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه لا يرى بالإساءة انفضص بأشياء إذا  
وضع فيه على اليد أو على الكوز ، وكرد أبو يوسف رحمه الله تعالى ذلك ، وكذلك  
لا اختلاف فى الإن المصعب ، وكذلك الكرسى لمصعب الذهب والفضة لا بأس بالخلوص  
عليه عند أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه إذا لم يتقدم على موضح الذهب ، وكذلك تذهب

(١) أخرجه ابن حبان فى صحيحه (١٥٣١) . ما فيه الغشوة ، ومسلم فى صحيحه (٢٠٦٥) فى كتاب  
تغلب . ما فيه استعمال المذهب والفضة ، والنسائي فى مسنده (١٨٧٧-٣٨٧٨)  
و(١٨٧٩) ، وابن ماجه فى مسنده (٣٤١٣) . ما فيه الشرب من أنية الخشب . وابن أبي عمير  
(٢٤١٣) ، وأحمد فى مسنده (٢٤١٣) . والطبرانى فى المعجم الصغير (٢١٣٢) ، والطبرانى فى  
مسنده (١٦٠١) ، وأبو داود فى مسنده (٢٧٠١)

المسقىة لا بأس به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وكذلك المداخن والمحاصر والمسرير  
انفسه لا بأس به عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وذكره أبو يوسف رحمه الله تعالى ذنب.

٩٥٥٥- وكذلك إذا جعل المصحف مذبحاً أو مغضضاً لا بأس به عند أبي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه، وذكره عبد أبي يوسف رحمه الله تعالى، وقباس فوله أبي حنيفة أن لا يكره  
في الباب والمسرج واللجم، يقول محمد رحمه الله تعالى مثل قول أبي يوسف، فكذلك حكامه  
القاضي لإمام أبو عاصم العامري المؤيد. وهذا كله إذا كان يخلص، فأما التسوية فهو أن  
يجعل الذهب منه بحيث لا يخلص بعد ذلك فلا بأس به بالإجماع.

حجتهم العمومات الواردة بالشئ عن استعمال الذهب والفضة، ومن استعمل إنا كان  
مستسلماً كل جزء منه فيكره. وهذا لأن الحرمة في استعمال الذهب والفضة في الإباء وغيره  
إما كان فيه من التشبيه بالأكاسرة والجبابة، فكل ما كان بهذا المعنى يكره. بخلاف خاتم  
الفضة للرجال وحلقة السيف والمطقة حيث لا يكره؛ لأن الرخصة جاءت في ذلك نصاً، أما  
ههنا بخلافه.

ولا يبيح حنيفة رضي الله تعالى عنهما: أحدهما: أن الأصل في المخفوقات إباحة الانتفاع  
بها وبخرمة لعارضي، والنهي ورد في تحريم الشرب، الأكل في أنية الذهب والفضة، فكل ما  
كان يتصل بالمعصية عليه في الاستعمال يلحق بالمعصية عليه، وما لا يبيح المعصية عليه  
يبنى على أصل الإباحة، وههنا يتصل الذهب والفضة بيده، وما لم يتصل بيده، فلم يكن  
نظير للمعصية عليه في الاستعمال. فأخاض أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه على هذا الوجه  
اعتبر حرمة الاستعمال فيما يتصل بيده بصورة. والناس أن هذا تابع هذا يكره كالجبة المكفوفة  
والحرير. والعلم في الثوب، وقياساً على التراب من يده وعلى حصره ختم فضة، فإذا ذلك لا  
يكره.

وقد قال بعض حشائخنا رحمه الله تعالى في الشرب من انقصة المنصب من الذهب  
البرقي أو انقصة العريضة أو الفضة تجعل على وجه البيت وما أشبه ذلك، أن انقضاء  
تعمل على القصعة إذا كانت لتقوم القصعة بها لا للزينة؛ لا بأس به بوضع الغم على  
الخصاب، وإن كان تضاعف لأجل الزينة لا لأجل تقوم القصعة بهما كره. وضع الغم على  
الخصاب.

٩٥٥٦- وهذا القائل يستدل بمسألة ذكرها محمد رحمه الله تعالى في السير في باب  
الأضال: صورته إذا كان الأمير للحد من أصحاب ذئ أو فضة فهو له، فأصاب رجل قطعة



البراءة بن عازب رضي الله تعالى عنه. أنه لم ير خاتم فضة، فقال: كسايه رسول الله ﷺ وروى أن هذه من عبد الله رضي الله تعالى عنه فذقني وعابده خاتم ذهب، وفاسر الخاتم بالذهب سمي الخاتم بالفضة، وإنه حلال بلا خلاف.

وجه قول عامة العلماء حديث علي وعبد الله بن مسعود وأبي هريرة رضي الله تعالى عنهم أجمعين أن رسول الله ﷺ نهي عن دونه، وقوله عليه الصلاة والسلام: «هذان حرامان على ذكور أسي حل لآلهما»<sup>(١)</sup>، وحديث براء بن عازب رضي الله تعالى عنه محمود على ما قبله<sup>(٢)</sup>، المذنب عليه أن رسول الله ﷺ أخذ خاتماً من ذهب، فأنخذ الناس خواتم الذهب ثم وعده رسول الله ﷺ، وقال: «لا أبصه»<sup>(٣)</sup> فراه الناس.

وحديث طهارة رضي الله تعالى عنه ما يروى من حديث علي وابن مسعود وأبي هريرة. وفيما الخاتم بالذهب على الخاتم بالفضة فبفساد لأن جواز الخاتم بالذهب عرف بأخذه، لأنه روي أن رسول الله ﷺ بعد ما رمى خاتم الذهب اتحد خاتماً من الفضة، وفي الذهب من خلافه. ويخرج من الأنواع من المسمى بذلك على الفرق، فإن الخاتم بالفضة إما جاز إلى الحاجة إلى الخاتم، أو ليكون أمودجاً، والحاجة تدفع بالفضة، فبني الذهب على أصل الحرمة

٩٥٠- وأما الخاتم بالحديد والأرض من والفضة والذهب، فهو حرام على الرجال والنساء جميعاً، والأصل فيه ما روي أن رسول الله ﷺ رأى علياً رجل خاتم سمر، فقال: «ما لي أجد منك ريح الأضنام»<sup>(٤)</sup>، ورأى رسول الله ﷺ خاتماً من حديد، فقال: «ما لي أرى عليك حلية أهل النار»<sup>(٥)</sup>، وإذا ثبت التحريم على الحديد والفضة ثبت التحريم في حق

(١) مضي تأريخه

(٢) أخرجه البخاري في صحيحه (٥٥٢٧-٥٥٢٨) باب خواتم الذهب. باب حرم الفضة. وهو ما يروى في صحيحه (٢٠٩٦) باب ليس النبي ﷺ خاتماً من ورن نفسه محمد رسول الله. وأبو داود في سننه (٢٢١٨) باب ما جاء في النهي للقائم، والسنن في سننه (٥٢٩٦-٥٢٩٧) باب ربح الحاة عند بيع الحلال، وأحمد في مسنده (٥٣٤٩)، البيهقي (٦٣٤٨) في شعبه إلا أن

(٣) أخرجه أبو داود في سننه (١٢٢٣) باب ما جاء من حاتم حديد. والترمذي في سننه (٢٧٨٥) باب ما جاء في حاتم الحديد، والسنن في سننه (٥١٩٥) باب مضار ما يعمل في الحاتم من الفضة، وأحمد في مسنده (٦٥١٨)، والسنن في سننه (١٩٥٠٨) باب الكري

(٤) وهذه العبارة وردت في جميع السبع في نسخة عبد

(٥) أخرجه أبو داود في سننه (٢٢٢٣) باب ما جاء في حاتم حديد. والترمذي في سننه (٢٧٨٥)

لنفسه لأنه قد يتحتم منه النقص، فوجد منه ربح الأصنام، وهو المولود عنه في نهي عن التحتم بالنقص عسى ما وفت الإشارة إليه في الحديث.

٩٥٦١- وما التحتم بالحجر الثاني يسمى بشئ، فقد اختلف المتأين رحمة الله تعالى فيه، فذهب عسوم النسي في لكتات بأن على الحجر، هـ الي ولا بأس بأن يكون النقص من الحجر، وهذا دليل على أن العبرة في الخطر، والإباحة للحاقه لا النقص، وهو المذهب لأنه إذا يصير مستعملاً للحقة لا للنقص قال: ولا بأس بغير الذهب يجعل في نقص يريده التيسر ليحفظه النقص، وإن لا يكره ذلك لأنه تابع للنقص، ولأنه لا يزيين به في العادة؛ لأنه لا يظهر، ولأنه قريب، فسار كالتقليد من الخبر، وقد ورد في النقص من الحجر، وهو قدور أربع أصابع.

٩٥٦٢ وفي الفتاوى: ولا بأس بأن يتخذ حرم حديد خد سبي عليه نضفة، وأبصر نضفة حتى لا يرى؛ لأن التزيين يقع بالنضفة دون الحديد. لأن الحديد ليس بقلادة ذكر في الجامع التفسير ويبقى أن يكون قدر نضفة الخاتم الفقد، ولا يزد عليه، وقيل لا يبلغه الفقد، وبه ورد الأثر على ما يأتي بعد هذا - إن شاء الله تعالى.

٩٥٦٣ ثم التحتم سنة، ولكن في حق من يحتاج إلى التحتم، بأن يكون منطلقاً أو قاضياً، فإن استوى يبيح إذا التحتم عند حاجته إلى التحتم، فاما إذا لم يكن محتاجاً إلى التحتم، ترك أفضل، وحكى أن الشيخ الإمام ضمن لأخيه الحلواني رحمه الله تعالى رأى بعض تلامذته قد التحتم بحالة العلم، قيل: إذا سرت فافسح التحتم، ذكر الفقيه أبو النضر رحمه الله تعالى في الستار كره بعض الناس اتخاذ الخاتم إلا نسي سلعته، وأجازوا عامة أهل العلم، وإذا التحتم ينبغي أن يجعل النقص إلى بطن الكفة لا إلى ظهر الكفة، هكذا روى من رسول الله ﷺ وهذا في حزام الجان، فأب في حق النسوان فلا يملأن كذلك، يعني لا يجعلان النقص إلى بطن الكفة إلا شئ، لأن التزيين مباح لهم، والتزيين لا يحصل بذلك.

٩٥٦٤ قال في الفتاوى: ينبغي أن يلبس الخاتم في خنصره اليسرى دون سائر أصابعه، ودور اليسرى؛ لأن لسه في اليمنى علامة إرمه، وأنه أخوار ثابت في اليمنى والتمثال حسنة وكل ذلك ورد الأثر وذكره عليه أبو النضر في الستار. وفيه عليه

د ما جاء في غرر الحفلة، وأما في الستار في سنة (٢١٩٤) باب خلع ما يحصل من الخاتم من نفسه، وأحمد في مسنده (٣٠٨٤)، وابن حبان في صحيحه (٥٤٨٨)، والبيهقي (٦٢٥٠) في نصب الإمام، وأما في الستار في الصفحة ١١٤/٢

(١) كذا في النسخ، ولعله غلط، والتزيين لا يحصل إلا بالخط.

الصلاة والسلام لواحد من أصحابه: فانخذ من ورق ولا تباع به متفلاً وتختم به في يمينك<sup>(١)</sup>.

٩٥٦٥- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير: ولا تشد الأسنان بالذهب وتشدها بالفضة، يريد به إذا تحركت الأسنان وخيف سقوطها، فأراد صاحبها أن يشدها، شدّها بالفضة، ولا يشدها بالذهب. وهذا قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وقال محمد رحمه الله تعالى: يشدها بالذهب أيضاً. ولم يذكر في الجامع الصغير قول أبي يوسف، قيل، هو مع محمد، وقيل: هو مع أبي حنيفة رحمه الله تعالى. وعلى هذا الاختلاف إذا جدد الفه أو أذنه فتراد أن يتخذ أمماً، أو أذنًا من ذهب، فعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: يتخذ ذلك من الفضة دون الذهب، وعند محمد من الذهب أيضاً. وعلى هذا الاختلاف إذا سقط منه، فتراد أن يتخذ من آخر، على قول أبي حنيفة: يتخذ من الفضة دون الذهب، وعند محمد رحمه الله تعالى يتخذ من الذهب أيضاً.

حجة محمد ما روى أن عرفة أصيب أنه يوم الكلاب، فتخذ ثياباً من فضة فأنقذ، فأمره رسول الله ﷺ أن يتخذ ثياباً من ذهب. وأبو حنيفة رضي الله تعالى عنه يقول: الشرع حرم استعمال الذهب على الرجال مطلقاً من غير فصل. قال عليه الصلاة والسلام: «هذا حرام على ذكور أمتي»<sup>(٢)</sup> من غير فعل، غير أن الاستعمال لحاجة خارج عن التحريم، والحاجة تدفع بالفضة. وحكمه أقل، فلا يباح الذهب كما في الثمن. فأما حديث عرفة، فلنا: الحاجة هي حفة لم تدفع بأعضة حيث نئز.

وذكر بشره المسألة في النوازل: وذكر الخلاف فيها على الوجه الذي ذكرنا في الجامع الصغير، فقال على قول محمد يشدها بالذهب أيضاً، قال بشر: وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، فإن: ثم رجع أبو يوسف رحمه الله تعالى وقال: لا يشدها بالذهب، وهو قول أنشأه رضي الله تعالى عنه.

٩٥٦٦- وذكر إياكم في المتن: لو تحركت ثنية رجل، وخاف سقوطها فشدّها بذهب، أو فضة لم يكن به بأس عند أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى، وروى الحسن عن أبي

(١) أخرجه أبو طه في سنة (٤٢٢٣). باب واحد، في حاتم الطين، والنسائي في الكبرى (٢٩٥١٨)، وابن حبان في صحيحه (٥١٨٩)، السنن في الكبرى (٧٢٥٣). باب ما ورد وما يجوز للرجل أن يحنى به، وفي صحيح الإمام (٦٣٤٥). ونسبه إلى أصحابين.

حيثما. أن فوق به السن والألف، فقال في السن: لا بأس بأن يشدها بالذهب، وبالألف، كوه، ذلك، قال. لأن الألف شيء ظاهر، فكان اتخاذ ذلك واجبا إلى البرية، فكان كاستعمال احمر، واتخاذ الخادم الذهب، فأما السن شيء باطن فلم يكن اتخاذ ذلك واجبا إلى البرية، فصار كاستعمال الذهب في نفس الخاتم

### وما يحصل بهذا الفصل:

ما روي شر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى في الأصلي، أنه إذا سقط ثوبه رجل، فإن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه أن بعده، ويشدها بذهب أو قصه، وكان يقول: هي كمن يشدها مكانها، ولكن يتخذ من ثوبه ذكوة، ويشدها مكانها.

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا بأس بأن يشدها سبعة مكانه. قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: بن سبعة وبن من المنة في، وإذا لم يحضر في، فإن بشر: ما، أبا يوسف رحمه الله تعالى. سألت أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه عن ذلك، فجلس في مجلس آخر، فلم يرد إلا فثوبه مأسا.



## الفصل الثاني عشر في الكراهية في الأكل

٩٥٦٧- قال الفقيه أبو القيث: وينبغي للرجل أن لا يكثر الأكل، ولا يأكل فوق الشبع، فإن ذلك مذموم عند الله تعالى وعند الناس، وهو يضر بالبدن، وورى عن بعض الأطباء أنه قيل له: هل تجد العطب في كتاب الله تعالى؟ قال: نعم، قد جمع الله تعالى العطب في هذه الآية، وهي قوله تعالى: ﴿كُنُوا وَاشْرَبُوا وَلَا تُسْرِفُوا﴾<sup>(١)</sup>، يعني أن الإسراف في الأكل والشرب يتولد من الأسراف، وقيل: إذا كان الرجل قليل الأكل كان أصح جسمًا، وأجود حفظًا، وأزكى فهمًا، وأقل نومًا، وأخف نفسًا.

٩٥٦٨- وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب النكسب: وكل واحد مشهور عن إفساد الطعام، قال: ومن الإفساد السرف، والسرف في الطعام أنواع، فمن ذلك أن يأكل فوق الشبع فإنه حرام، ومن الآخرين من يستش من ذلك حالة، أنه إذا كان له غرض صحيح في الأكل فوق الشبع فحينئذ لا بأس به، وذلك أن يأتيه صيف بعد ما أكل فهو حاجته، فيأكل لأجل الصيف، حتى لا يتجمل، أو يريد صوم القعد، ليتناول فوق الشبع.

٩٥٦٩- ومن الإسراف في الطعام الإكثار في الباجات والألوان، وذلك منهي عنه إلا عند الحاجة، بأن يمل من باجة واحدة، فيستكثر من الباجات ليسوفى من كل نوع شيئًا، فيجتمع له مقدار ما يتقوى به على الطاعة. وكذلك إذا كان من قصده أن يدعو بالضيف قومًا بعد قوم إلى أن يئسوا على آخر الطعام، فلا بأس بالاستكثار في هذه الصورة.

٩٥٧٠- ومن الإسراف أن يأكل وسط الحبز ويدعو جواربه، أو يأكل ما انتفخ من الحبز، كما يفعل بعض الجهال، ويحرمون أن ذلك أئذ، ولكن ذلك إذا كان غيره لا يتناول ما ترك من جواربه، فأما إذا كان غيره يتناول ذلك: فلا بأس بذلك، كما لا بأس أن يختار ثمنه وخبثه دون رغبته.

٩٥٧١- ومن الإسراف أن يسمح بالحبز عند الفراغ من خبزه أن يأكل ما يسمح به؛ لأن غيره يستغفره فلا يأكله، وأما إذا أكل ما يسمح به، فلا بأس به. ومن الإسراف<sup>(٢)</sup> إذا سقط

(١) سورة الأعراف: الآية ٣١.

(٢) هذه العبارة ألفت من جميع النسخ التي في قدينا.

من يد لفة أن يدركها، بل ينبغي أن يبدأ بتلك اللفة، لأن في تركها استخفاف بالحيز، ونحو  
الحذر ما يكره الحيز. قال عليه الصلاة والسلام: «أكرموا الحيز فإنها من بركات السموات  
والأرض»<sup>١</sup>، وينبغي أن لا ينتظر الإدام إذا حصر الحيز، ويؤخذ في الأكل قبل أن يأتى الإدام.  
هذه الجملة من كتاب الكسب.

4377- ويستحب غسل اليدين قبل الطعام، فإن فيه بركة. قال سلمان: قوت في التوبة: الوضوء قبل الطعام بركة، فذكرت ذلك لرسول الله ﷺ، فقال عنه الصلاة والسلام: «الوضوء قبل الطعام وبعد بركة» يعني غسل اليدين. وإذا غسل يده بشحالة، أو غسل رأسه بذلك، أو أحرقها إن لم يكن فيها من «الذوق شيء»، وهي بحاله يعلق بها الثوب فلا بأس بذلك. لأنها مجتولة اثنين. وينبغي أن يصب الماء من الأنية على يده نفسه، ولا يشعين غيره. وقد حكى عن بعض شيوخنا وحكمهم الله تعالى أنه قال: هذا كالوضوء، ولا سبعين غيره باقي وضوءه.

٤٥٧٣- ولا يؤكل الطعام حرًا، به ورد الأثر. ولا يشم الطعام، فإن ذلك عمل  
الدينامي، ولا يتفخ في الطعام والشراب؛ لأن ذلك سوء الأدب.

٩٥٧٤ - ومن السنة أن يأكل المضغ من وسطه، يعني في ابتداء الأكل، ومن السنة أن يلعق أصابعه قبل أن يمسحها بالماء، وتركه من أمر الحجم والجابرة، ومن السنة لعق الخضعة، جاء في الحديث أن النبي ﷺ أمر بـ"لعق الخضعة"<sup>١٢٧</sup>، ومن السنة أن يأكل ما سقط من المائدة، ومن السنة أن يذأ بالبح، ويختم بالبح - والله أعلم - . بيان ما يكره أكله من أطعمته وما لا يكره يأكله في كتاب الصيد - إن شاء الله تعالى - .

٩٥٧٥- ذكر في عيون المسائل . إذا مر الرجل بالشمس في أيام الصيف وأراد أن يتناول منها والثمار مائة تحت الأشجار ، فإن كان ذلك في المصير لا يسعه التناول ، إلا إذا علم أن صاحبها قد أباح ، إما نصاً أو دلالة ، فإن كان في الحائط ، فإن كان من الثمار التي نقي مثل

(١) أخرجه الطبراني في الكبير (٨١٠)، وأحمد في مسنده (٤٠١٥٠)، والطبراني في المعجم الكبير (١٩٦٧)، وأبو شيخان في ترمذ في مسنده (٢٠٠٦)، والطبراني في مسنده الصغير (١٥)، وذكره العقدي في مناقب فضله (٩٨٢)، وأبو حنيفة في الحديث (١٧٣٤).

(٢١) أنصح به في دأودني منه (٣٧٦٦). باب في غي البذل قبل الطعام، والرمضي في مه (١٥٤٦):  
باب ما جاء في الرضيه قيل لطنعم وبعدده، واليهجي في نصب (٥٨٠٤)، وغلبا في  
مسند الناصب: (٣٠٩-٤١٠).

(٣) ذكره المحقق في كشف الغطاء (٦٠٥)، رذيله الوهي في شرحه (١٣/ ٢٠٤)

الجلود وغيره لا يسمعه الأخذ إلا إذا علم الإذن، وإن كان من النمار التي لا تبقى نكلمها، قال الصدر الشهيد: والخبر أنه لا بأس بالتناول ما لم يقهر الشيء بما يضر به أو عداً، وإن كان ذلك في الرباط الذي يقال له بالنازبة، سارسته فإن كان من النمار التي تبقى لا يسمعه الأخذ إلا إذا علم الإذن، وإن كان من النمار التي لا تبقى، فالحذر أنه لا بأس بالتناول ما لم يقهر الشيء. وأما إذا كانت الأثمار على الأشجار فالحذر أن لا يأخذ من موضع ما إلا بإذن، إلا أن يكون موضعاً كثيراً النمار يعلم أنه لا يفتق عليهم أكل ذلك فيسمعه الأكل ولا يسمعه الحجز. وأما أوراق الشجر إذا سقط على الطريق في أيام العزيم، فالحذر إفسان شيئاً من ذلك بحجر إذا صاحب الشجر، فإن كان هذا ورق الشجر ينقطع بوقفه نحو الثمر وما أشبهه بهس له أن يأخذ، ولو أخذ يقص، وإن كان لا ينقطع به له أن يأخذ، وإن أخذ لا يقص.

٩٥٧٦ - دفع الكمثرى من برجل ورفع النخاع أكلها يجوز، إن كثر. في فتاوى أهل سمرقند. وفي هذا الموضع أيضاً: رفع الجسد من السفاية وحمله إلى منزله يكره، وفي هذا الموضع الحمر الذي يلبسه الصبيان في يوم العيد لا بأس بأكثه إذا لم يكن ليعبهم به على وجه المقامرة.

٩٥٧٧ - وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى: لا بأس بالأكل متكياً إذا لم يكن على وجه التكرار.

٩٥٧٨ - الأكل يوم الأصمى قبل الصلاة فيه رواه ابن، والحذر أنه لا يكره، ولكن يحد الإمام.

٩٥٧٩ - أكل العين مكره، هكذا ذكر في فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى. وذكر شمس الأئمة الحلبي في شرح صومه: إذا كان يحاف على نفسه أنه لو أكله لوزيه ذلك عداً أو أفة، لا بأس له بالتناول، وكذلك هذا في كل شيء سوى الطير. وإن كان يتناول منه قليلاً وكان يفضل ذلك أحياناً لا بأس به. والمرأة إذا اغتاضت أكل الطين لجميع عن ذلك إذا كان ذلك بوجوب نقصانها في جمالها في هذا الموضع.

وما يتقصر بمسائل الأكل وضع المعلحة على الخبر على الخوف:

وإنه مكره. لأنه استحسان بالحزم، ولكن ينبغي أن يوضع الملح وحده على الخبر. هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند. وكان الفقيه أبو القاسم الهندي يقول: لا أجد سنة

الذهاب إلى ألبانسة، سوي إن أمر برفع المصلحة عن الحب، وبنية بخاري لم يرد به بأساً  
وتكلمت بغير الخبر بالخير مكره، وتكلمت بكونه وصح الخبر تحت القصة. قال: وأما كثير  
معلول ذلك معاري، وسر مندهم في الكفار من أئمة ولم يتبعوا عنه. وتكلمت بكونه مسيح  
أصحح والباقيين بالخبر إذا كان لا أكل ذات الحرة، وذلك، وإن القبح الإمام ذهب، إن ابن  
المرجبان لا يغير الكرامة في وصية المصلحة والخبر، ومن يوافق الخبر بالخوارق وشيع حذر  
تحت القصة، وفي صحيح الأصحح والممكن ما حذر. هناك في ذلك، خبر عند ذلك من  
مشايخ زمان، رحمه الله تعالى من أنس ذكره مع الإصحح<sup>١</sup> والكثير بالخبر، وإن أكل  
الخبر بعد ذلك

٥٥٠٠ مصحح الكتاب للذم. لا بأس به بالخلاف، واستنكف مشايخ رحمه الله  
تعالى في مصدق لرجال. منهم من كره ذلك، ومنه من قال: إن كان لا حل يصح كما قطع  
المرافق، وإن يرى في هذا المصداق بكونه، وإن كان يصح حذراً كما يحذر، وإن كان يصح  
يكره. قال شهاب الأئمة الخواري رحمه الله تعالى في شرح كتاب القصة: "والصحيح أنه لا  
أمر به في الخبر واحد وأما حسناً إذا كان نعم من صحيح، في محققات النفس أي  
أثبت. إذا كانت دحاجة، وحررت منها بيبنة، حين أكلت بعد أن حيلة رحمه الله تعالى  
أبنته قسرها أو لم يشته، وبغير اتصال. قصة أمينة عمر أي حيلة رحمه الله تعالى ما تمة  
نفسه وجماعة، وهي طائفة عند علمائنا حال، وعندها بالثابت ما يجمع بهر بحسنة فلا  
تستعمل. وإن كان جافاً فليس يستعمل - انتهى - والله سبحانه أعلم.

### الفصل الثالث عشر في التهنئة ونثر الدرهم والسكر وما رمى صاحبه

٩٥٨١ ذكر في فتاوى أهل مد فند: "والتهنئة جائزة إذا أذن صاحبها مباحة، والأسل فيه ما روي عن النبي ﷺ: أنه نحر حصي من ذهب أو من فضة أو من فضة أو من فضة، فقال: "إذا عري هذا، فقول: إذا أصبح الرجل، عذراً من الكفر أو عذراً من المراهمة، ثم، وكان من ساء أخذ منه شيئاً، أو قال: من أخذ منه شيئاً، وكل من أخذ منه شيئاً بصر ملكاً، ولا يكون لعير أن يأخذ ذلك منه، لا هذه بمنزلة الهبة منه، به أن قول صاحب السكر والدرهم من أخذ منه شيئاً فهو له، فبابك للسكر والدرهم من الأحدثين، مان، وهو بمنزلة الهبة، والأحد من الأخذ قول لك الهبة، فقد جرى بين صاحب الدرهم والسكر وبين الأخذ عنده، وقد حصل بها القصد، وبه يبر القبول من مكانة القصد، فهو من قولنا: إن هذا بمنزلة هبة

٩٥٨٢- وإن قيل: هذا التصرف وإن كان مكاناً من الأخذ إلا أنه كما يحسن لهبه به بحسن لم يقراضه، وجعله قراضاً أولى، لأنه أقل ويكون شيئاً، هذا كما قلنا فهو دفع إلى رجل ألف درهم، وقال: خذ هذه الدرهم فدعيل بها على أن يكون الرجح كله لك: كبر ذلك قراضاً، وس يمكن هبة: لأنه احتسب كلا الأمرين، والفرص أقلهما، وكذلك إذا دفع إلى رجل كبر حنطة، وقال: أردعه في أرضي على أن يكون الخارج لك، وإن لم يبر الأرض منه، وعفروني نكره، ولم يجعل هبة منه، وحريته ما فعلنا

والجواب: هذا هكذا في كل مخرج لم يخرج أحد من هبة، على قوله فمعه كما في ثلث المسائل، وهذا طرح احتمال كونه هبة بحكم العرب، فإن هذا باطل، والاعتدال بما يبر

(١) نكرهه لم يرد في (١٧١٤) باب من انهدى أو أعطى عمل أو سلع، وإن حذره من صحيحه (١٢٩١) باب الرخصة في إضاعة الحرم، إن كان مباحاً، وبه يفي في مذهبنا، (٩٩٩) ١٩٠-١٩١-١٩٢-١٩٣-١٩٤-١٩٥-١٩٦-١٩٧-١٩٨-١٩٩-٢٠٠-٢٠١-٢٠٢-٢٠٣-٢٠٤-٢٠٥-٢٠٦-٢٠٧-٢٠٨-٢٠٩-٢١٠-٢١١-٢١٢-٢١٣-٢١٤-٢١٥-٢١٦-٢١٧-٢١٨-٢١٩-٢٢٠-٢٢١-٢٢٢-٢٢٣-٢٢٤-٢٢٥-٢٢٦-٢٢٧-٢٢٨-٢٢٩-٢٣٠-٢٣١-٢٣٢-٢٣٣-٢٣٤-٢٣٥-٢٣٦-٢٣٧-٢٣٨-٢٣٩-٢٤٠-٢٤١-٢٤٢-٢٤٣-٢٤٤-٢٤٥-٢٤٦-٢٤٧-٢٤٨-٢٤٩-٢٥٠-٢٥١-٢٥٢-٢٥٣-٢٥٤-٢٥٥-٢٥٦-٢٥٧-٢٥٨-٢٥٩-٢٦٠-٢٦١-٢٦٢-٢٦٣-٢٦٤-٢٦٥-٢٦٦-٢٦٧-٢٦٨-٢٦٩-٢٧٠-٢٧١-٢٧٢-٢٧٣-٢٧٤-٢٧٥-٢٧٦-٢٧٧-٢٧٨-٢٧٩-٢٨٠-٢٨١-٢٨٢-٢٨٣-٢٨٤-٢٨٥-٢٨٦-٢٨٧-٢٨٨-٢٨٩-٢٩٠-٢٩١-٢٩٢-٢٩٣-٢٩٤-٢٩٥-٢٩٦-٢٩٧-٢٩٨-٢٩٩-٣٠٠-٣٠١-٣٠٢-٣٠٣-٣٠٤-٣٠٥-٣٠٦-٣٠٧-٣٠٨-٣٠٩-٣١٠-٣١١-٣١٢-٣١٣-٣١٤-٣١٥-٣١٦-٣١٧-٣١٨-٣١٩-٣٢٠-٣٢١-٣٢٢-٣٢٣-٣٢٤-٣٢٥-٣٢٦-٣٢٧-٣٢٨-٣٢٩-٣٣٠-٣٣١-٣٣٢-٣٣٣-٣٣٤-٣٣٥-٣٣٦-٣٣٧-٣٣٨-٣٣٩-٣٤٠-٣٤١-٣٤٢-٣٤٣-٣٤٤-٣٤٥-٣٤٦-٣٤٧-٣٤٨-٣٤٩-٣٥٠-٣٥١-٣٥٢-٣٥٣-٣٥٤-٣٥٥-٣٥٦-٣٥٧-٣٥٨-٣٥٩-٣٦٠-٣٦١-٣٦٢-٣٦٣-٣٦٤-٣٦٥-٣٦٦-٣٦٧-٣٦٨-٣٦٩-٣٧٠-٣٧١-٣٧٢-٣٧٣-٣٧٤-٣٧٥-٣٧٦-٣٧٧-٣٧٨-٣٧٩-٣٨٠-٣٨١-٣٨٢-٣٨٣-٣٨٤-٣٨٥-٣٨٦-٣٨٧-٣٨٨-٣٨٩-٣٩٠-٣٩١-٣٩٢-٣٩٣-٣٩٤-٣٩٥-٣٩٦-٣٩٧-٣٩٨-٣٩٩-٤٠٠-٤٠١-٤٠٢-٤٠٣-٤٠٤-٤٠٥-٤٠٦-٤٠٧-٤٠٨-٤٠٩-٤١٠-٤١١-٤١٢-٤١٣-٤١٤-٤١٥-٤١٦-٤١٧-٤١٨-٤١٩-٤٢٠-٤٢١-٤٢٢-٤٢٣-٤٢٤-٤٢٥-٤٢٦-٤٢٧-٤٢٨-٤٢٩-٤٣٠-٤٣١-٤٣٢-٤٣٣-٤٣٤-٤٣٥-٤٣٦-٤٣٧-٤٣٨-٤٣٩-٤٤٠-٤٤١-٤٤٢-٤٤٣-٤٤٤-٤٤٥-٤٤٦-٤٤٧-٤٤٨-٤٤٩-٤٥٠-٤٥١-٤٥٢-٤٥٣-٤٥٤-٤٥٥-٤٥٦-٤٥٧-٤٥٨-٤٥٩-٤٦٠-٤٦١-٤٦٢-٤٦٣-٤٦٤-٤٦٥-٤٦٦-٤٦٧-٤٦٨-٤٦٩-٤٧٠-٤٧١-٤٧٢-٤٧٣-٤٧٤-٤٧٥-٤٧٦-٤٧٧-٤٧٨-٤٧٩-٤٨٠-٤٨١-٤٨٢-٤٨٣-٤٨٤-٤٨٥-٤٨٦-٤٨٧-٤٨٨-٤٨٩-٤٩٠-٤٩١-٤٩٢-٤٩٣-٤٩٤-٤٩٥-٤٩٦-٤٩٧-٤٩٨-٤٩٩-٥٠٠-٥٠١-٥٠٢-٥٠٣-٥٠٤-٥٠٥-٥٠٦-٥٠٧-٥٠٨-٥٠٩-٥١٠-٥١١-٥١٢-٥١٣-٥١٤-٥١٥-٥١٦-٥١٧-٥١٨-٥١٩-٥٢٠-٥٢١-٥٢٢-٥٢٣-٥٢٤-٥٢٥-٥٢٦-٥٢٧-٥٢٨-٥٢٩-٥٣٠-٥٣١-٥٣٢-٥٣٣-٥٣٤-٥٣٥-٥٣٦-٥٣٧-٥٣٨-٥٣٩-٥٤٠-٥٤١-٥٤٢-٥٤٣-٥٤٤-٥٤٥-٥٤٦-٥٤٧-٥٤٨-٥٤٩-٥٥٠-٥٥١-٥٥٢-٥٥٣-٥٥٤-٥٥٥-٥٥٦-٥٥٧-٥٥٨-٥٥٩-٥٦٠-٥٦١-٥٦٢-٥٦٣-٥٦٤-٥٦٥-٥٦٦-٥٦٧-٥٦٨-٥٦٩-٥٧٠-٥٧١-٥٧٢-٥٧٣-٥٧٤-٥٧٥-٥٧٦-٥٧٧-٥٧٨-٥٧٩-٥٨٠-٥٨١-٥٨٢-٥٨٣-٥٨٤-٥٨٥-٥٨٦-٥٨٧-٥٨٨-٥٨٩-٥٩٠-٥٩١-٥٩٢-٥٩٣-٥٩٤-٥٩٥-٥٩٦-٥٩٧-٥٩٨-٥٩٩-٦٠٠-٦٠١-٦٠٢-٦٠٣-٦٠٤-٦٠٥-٦٠٦-٦٠٧-٦٠٨-٦٠٩-٦١٠-٦١١-٦١٢-٦١٣-٦١٤-٦١٥-٦١٦-٦١٧-٦١٨-٦١٩-٦٢٠-٦٢١-٦٢٢-٦٢٣-٦٢٤-٦٢٥-٦٢٦-٦٢٧-٦٢٨-٦٢٩-٦٣٠-٦٣١-٦٣٢-٦٣٣-٦٣٤-٦٣٥-٦٣٦-٦٣٧-٦٣٨-٦٣٩-٦٤٠-٦٤١-٦٤٢-٦٤٣-٦٤٤-٦٤٥-٦٤٦-٦٤٧-٦٤٨-٦٤٩-٦٥٠-٦٥١-٦٥٢-٦٥٣-٦٥٤-٦٥٥-٦٥٦-٦٥٧-٦٥٨-٦٥٩-٦٦٠-٦٦١-٦٦٢-٦٦٣-٦٦٤-٦٦٥-٦٦٦-٦٦٧-٦٦٨-٦٦٩-٦٧٠-٦٧١-٦٧٢-٦٧٣-٦٧٤-٦٧٥-٦٧٦-٦٧٧-٦٧٨-٦٧٩-٦٨٠-٦٨١-٦٨٢-٦٨٣-٦٨٤-٦٨٥-٦٨٦-٦٨٧-٦٨٨-٦٨٩-٦٩٠-٦٩١-٦٩٢-٦٩٣-٦٩٤-٦٩٥-٦٩٦-٦٩٧-٦٩٨-٦٩٩-٧٠٠-٧٠١-٧٠٢-٧٠٣-٧٠٤-٧٠٥-٧٠٦-٧٠٧-٧٠٨-٧٠٩-٧١٠-٧١١-٧١٢-٧١٣-٧١٤-٧١٥-٧١٦-٧١٧-٧١٨-٧١٩-٧٢٠-٧٢١-٧٢٢-٧٢٣-٧٢٤-٧٢٥-٧٢٦-٧٢٧-٧٢٨-٧٢٩-٧٣٠-٧٣١-٧٣٢-٧٣٣-٧٣٤-٧٣٥-٧٣٦-٧٣٧-٧٣٨-٧٣٩-٧٤٠-٧٤١-٧٤٢-٧٤٣-٧٤٤-٧٤٥-٧٤٦-٧٤٧-٧٤٨-٧٤٩-٧٥٠-٧٥١-٧٥٢-٧٥٣-٧٥٤-٧٥٥-٧٥٦-٧٥٧-٧٥٨-٧٥٩-٧٦٠-٧٦١-٧٦٢-٧٦٣-٧٦٤-٧٦٥-٧٦٦-٧٦٧-٧٦٨-٧٦٩-٧٧٠-٧٧١-٧٧٢-٧٧٣-٧٧٤-٧٧٥-٧٧٦-٧٧٧-٧٧٨-٧٧٩-٧٨٠-٧٨١-٧٨٢-٧٨٣-٧٨٤-٧٨٥-٧٨٦-٧٨٧-٧٨٨-٧٨٩-٧٩٠-٧٩١-٧٩٢-٧٩٣-٧٩٤-٧٩٥-٧٩٦-٧٩٧-٧٩٨-٧٩٩-٨٠٠-٨٠١-٨٠٢-٨٠٣-٨٠٤-٨٠٥-٨٠٦-٨٠٧-٨٠٨-٨٠٩-٨١٠-٨١١-٨١٢-٨١٣-٨١٤-٨١٥-٨١٦-٨١٧-٨١٨-٨١٩-٨٢٠-٨٢١-٨٢٢-٨٢٣-٨٢٤-٨٢٥-٨٢٦-٨٢٧-٨٢٨-٨٢٩-٨٣٠-٨٣١-٨٣٢-٨٣٣-٨٣٤-٨٣٥-٨٣٦-٨٣٧-٨٣٨-٨٣٩-٨٤٠-٨٤١-٨٤٢-٨٤٣-٨٤٤-٨٤٥-٨٤٦-٨٤٧-٨٤٨-٨٤٩-٨٥٠-٨٥١-٨٥٢-٨٥٣-٨٥٤-٨٥٥-٨٥٦-٨٥٧-٨٥٨-٨٥٩-٨٦٠-٨٦١-٨٦٢-٨٦٣-٨٦٤-٨٦٥-٨٦٦-٨٦٧-٨٦٨-٨٦٩-٨٧٠-٨٧١-٨٧٢-٨٧٣-٨٧٤-٨٧٥-٨٧٦-٨٧٧-٨٧٨-٨٧٩-٨٨٠-٨٨١-٨٨٢-٨٨٣-٨٨٤-٨٨٥-٨٨٦-٨٨٧-٨٨٨-٨٨٩-٨٩٠-٨٩١-٨٩٢-٨٩٣-٨٩٤-٨٩٥-٨٩٦-٨٩٧-٨٩٨-٨٩٩-٩٠٠-٩٠١-٩٠٢-٩٠٣-٩٠٤-٩٠٥-٩٠٦-٩٠٧-٩٠٨-٩٠٩-٩١٠-٩١١-٩١٢-٩١٣-٩١٤-٩١٥-٩١٦-٩١٧-٩١٨-٩١٩-٩٢٠-٩٢١-٩٢٢-٩٢٣-٩٢٤-٩٢٥-٩٢٦-٩٢٧-٩٢٨-٩٢٩-٩٣٠-٩٣١-٩٣٢-٩٣٣-٩٣٤-٩٣٥-٩٣٦-٩٣٧-٩٣٨-٩٣٩-٩٤٠-٩٤١-٩٤٢-٩٤٣-٩٤٤-٩٤٥-٩٤٦-٩٤٧-٩٤٨-٩٤٩-٩٥٠-٩٥١-٩٥٢-٩٥٣-٩٥٤-٩٥٥-٩٥٦-٩٥٧-٩٥٨-٩٥٩-٩٦٠-٩٦١-٩٦٢-٩٦٣-٩٦٤-٩٦٥-٩٦٦-٩٦٧-٩٦٨-٩٦٩-٩٧٠-٩٧١-٩٧٢-٩٧٣-٩٧٤-٩٧٥-٩٧٦-٩٧٧-٩٧٨-٩٧٩-٩٨٠-٩٨١-٩٨٢-٩٨٣-٩٨٤-٩٨٥-٩٨٦-٩٨٧-٩٨٨-٩٨٩-٩٩٠-٩٩١-٩٩٢-٩٩٣-٩٩٤-٩٩٥-٩٩٦-٩٩٧-٩٩٨-٩٩٩-١٠٠٠-١٠٠١-١٠٠٢-١٠٠٣-١٠٠٤-١٠٠٥-١٠٠٦-١٠٠٧-١٠٠٨-١٠٠٩-١٠١٠-١٠١١-١٠١٢-١٠١٣-١٠١٤-١٠١٥-١٠١٦-١٠١٧-١٠١٨-١٠١٩-١٠٢٠-١٠٢١-١٠٢٢-١٠٢٣-١٠٢٤-١٠٢٥-١٠٢٦-١٠٢٧-١٠٢٨-١٠٢٩-١٠٣٠-١٠٣١-١٠٣٢-١٠٣٣-١٠٣٤-١٠٣٥-١٠٣٦-١٠٣٧-١٠٣٨-١٠٣٩-١٠٤٠-١٠٤١-١٠٤٢-١٠٤٣-١٠٤٤-١٠٤٥-١٠٤٦-١٠٤٧-١٠٤٨-١٠٤٩-١٠٥٠-١٠٥١-١٠٥٢-١٠٥٣-١٠٥٤-١٠٥٥-١٠٥٦-١٠٥٧-١٠٥٨-١٠٥٩-١٠٦٠-١٠٦١-١٠٦٢-١٠٦٣-١٠٦٤-١٠٦٥-١٠٦٦-١٠٦٧-١٠٦٨-١٠٦٩-١٠٧٠-١٠٧١-١٠٧٢-١٠٧٣-١٠٧٤-١٠٧٥-١٠٧٦-١٠٧٧-١٠٧٨-١٠٧٩-١٠٨٠-١٠٨١-١٠٨٢-١٠٨٣-١٠٨٤-١٠٨٥-١٠٨٦-١٠٨٧-١٠٨٨-١٠٨٩-١٠٩٠-١٠٩١-١٠٩٢-١٠٩٣-١٠٩٤-١٠٩٥-١٠٩٦-١٠٩٧-١٠٩٨-١٠٩٩-١١٠٠-١١٠١-١١٠٢-١١٠٣-١١٠٤-١١٠٥-١١٠٦-١١٠٧-١١٠٨-١١٠٩-١١١٠-١١١١-١١١٢-١١١٣-١١١٤-١١١٥-١١١٦-١١١٧-١١١٨-١١١٩-١١٢٠-١١٢١-١١٢٢-١١٢٣-١١٢٤-١١٢٥-١١٢٦-١١٢٧-١١٢٨-١١٢٩-١١٣٠-١١٣١-١١٣٢-١١٣٣-١١٣٤-١١٣٥-١١٣٦-١١٣٧-١١٣٨-١١٣٩-١١٤٠-١١٤١-١١٤٢-١١٤٣-١١٤٤-١١٤٥-١١٤٦-١١٤٧-١١٤٨-١١٤٩-١١٥٠-١١٥١-١١٥٢-١١٥٣-١١٥٤-١١٥٥-١١٥٦-١١٥٧-١١٥٨-١١٥٩-١١٦٠-١١٦١-١١٦٢-١١٦٣-١١٦٤-١١٦٥-١١٦٦-١١٦٧-١١٦٨-١١٦٩-١١٧٠-١١٧١-١١٧٢-١١٧٣-١١٧٤-١١٧٥-١١٧٦-١١٧٧-١١٧٨-١١٧٩-١١٨٠-١١٨١-١١٨٢-١١٨٣-١١٨٤-١١٨٥-١١٨٦-١١٨٧-١١٨٨-١١٨٩-١١٩٠-١١٩١-١١٩٢-١١٩٣-١١٩٤-١١٩٥-١١٩٦-١١٩٧-١١٩٨-١١٩٩-١٢٠٠-١٢٠١-١٢٠٢-١٢٠٣-١٢٠٤-١٢٠٥-١٢٠٦-١٢٠٧-١٢٠٨-١٢٠٩-١٢١٠-١٢١١-١٢١٢-١٢١٣-١٢١٤-١٢١٥-١٢١٦-١٢١٧-١٢١٨-١٢١٩-١٢٢٠-١٢٢١-١٢٢٢-١٢٢٣-١٢٢٤-١٢٢٥-١٢٢٦-١٢٢٧-١٢٢٨-١٢٢٩-١٢٣٠-١٢٣١-١٢٣٢-١٢٣٣-١٢٣٤-١٢٣٥-١٢٣٦-١٢٣٧-١٢٣٨-١٢٣٩-١٢٤٠-١٢٤١-١٢٤٢-١٢٤٣-١٢٤٤-١٢٤٥-١٢٤٦-١٢٤٧-١٢٤٨-١٢٤٩-١٢٥٠-١٢٥١-١٢٥٢-١٢٥٣-١٢٥٤-١٢٥٥-١٢٥٦-١٢٥٧-١٢٥٨-١٢٥٩-١٢٦٠-١٢٦١-١٢٦٢-١٢٦٣-١٢٦٤-١٢٦٥-١٢٦٦-١٢٦٧-١٢٦٨-١٢٦٩-١٢٧٠-١٢٧١-١٢٧٢-١٢٧٣-١٢٧٤-١٢٧٥-١٢٧٦-١٢٧٧-١٢٧٨-١٢٧٩-١٢٨٠-١٢٨١-١٢٨٢-١٢٨٣-١٢٨٤-١٢٨٥-١٢٨٦-١٢٨٧-١٢٨٨-١٢٨٩-١٢٩٠-١٢٩١-١٢٩٢-١٢٩٣-١٢٩٤-١٢٩٥-١٢٩٦-١٢٩٧-١٢٩٨-١٢٩٩-١٣٠٠-١٣٠١-١٣٠٢-١٣٠٣-١٣٠٤-١٣٠٥-١٣٠٦-١٣٠٧-١٣٠٨-١٣٠٩-١٣١٠-١٣١١-١٣١٢-١٣١٣-١٣١٤-١٣١٥-١٣١٦-١٣١٧-١٣١٨-١٣١٩-١٣٢٠-١٣٢١-١٣٢٢-١٣٢٣-١٣٢٤-١٣٢٥-١٣٢٦-١٣٢٧-١٣٢٨-١٣٢٩-١٣٣٠-١٣٣١-١٣٣٢-١٣٣٣-١٣٣٤-١٣٣٥-١٣٣٦-١٣٣٧-١٣٣٨-١٣٣٩-١٣٤٠-١٣٤١-١٣٤٢-١٣٤٣-١٣٤٤-١٣٤٥-١٣٤٦-١٣٤٧-١٣٤٨-١٣٤٩-١٣٥٠-١٣٥١-١٣٥٢-١٣٥٣-١٣٥٤-١٣٥٥-١٣٥٦-١٣٥٧-١٣٥٨-١٣٥٩-١٣٦٠-١٣٦١-١٣٦٢-١٣٦٣-١٣٦٤-١٣٦٥-١٣٦٦-١٣٦٧-١٣٦٨-١٣٦٩-١٣٧٠-١٣٧١-١٣٧٢-١٣٧٣-١٣٧٤-١٣٧٥-١٣٧٦-١٣٧٧-١٣٧٨-١٣٧٩-١٣٨٠-١٣٨١-١٣٨٢-١٣٨٣-١٣٨٤-١٣٨٥-١٣٨٦-١٣٨٧-١٣٨٨-١٣٨٩-١٣٩٠-١٣٩١-١٣٩٢-١٣٩٣-١٣٩٤-١٣٩٥-١٣٩٦-١٣٩٧-١٣٩٨-١٣٩٩-١٤٠٠-١٤٠١-١٤٠٢-١٤٠٣-١٤٠٤-١٤٠٥-١٤٠٦-١٤٠٧-١٤٠٨-١٤٠٩-١٤١٠-١٤١١-١٤١٢-١٤١٣-١٤١٤-١٤١٥-١٤١٦-١٤١٧-١٤١٨-١٤١٩-١٤٢٠-١٤٢١-١٤٢٢-١٤٢٣-١٤٢٤-١٤٢٥-١٤٢٦-١٤٢٧-١٤٢٨-١٤٢٩-١٤٣٠-١٤٣١-١٤٣٢-١٤٣٣-١٤٣٤-١٤٣٥-١٤٣٦-١٤٣٧-١٤٣٨-١٤٣٩-١٤٤٠-١٤٤١-١٤٤٢-١٤٤٣-١٤٤٤-١٤٤٥-١٤٤٦-١٤٤٧-١٤٤٨-١٤٤٩-١٤٥٠-١٤٥١-١٤٥٢-١٤٥٣-١٤٥٤-١٤٥٥-١٤٥٦-١٤٥٧-١٤٥٨-١٤٥٩-١٤٦٠-١٤٦١-١٤٦٢-١٤٦٣-١٤٦٤-١٤٦٥-١٤٦٦-١٤٦٧-١٤٦٨-١٤٦٩-١٤٧٠-١٤٧١-١٤٧٢-١٤٧٣-١٤٧٤-١٤٧٥-١٤٧٦-١٤٧٧-١٤٧٨-١٤٧٩-١٤٨٠-١٤٨١-١٤٨٢-١٤٨٣-١٤٨٤-١٤٨٥-١٤٨٦-١٤٨٧-١٤٨٨-١٤٨٩-١٤٩٠-١٤٩١-١٤٩٢-١٤٩٣-١٤٩٤-١٤٩٥-١٤٩٦-١٤٩٧-١٤٩٨-١٤٩٩-١٥٠٠-١٥٠١-١٥٠٢-١٥٠٣-١٥٠٤-١٥٠٥-١٥٠٦-١٥٠٧-١٥٠٨-١٥٠٩-١٥١٠-١٥١١-١٥١٢-١٥١٣-١٥١٤-١٥١٥-١٥١٦-١٥١٧-١٥١٨-١٥١٩-١٥٢٠-١٥٢١-١٥٢٢-١٥٢٣-١٥٢٤-١٥٢٥-١٥٢٦-١٥٢٧-١٥٢٨-١٥٢٩-١٥٣٠-١٥٣١-١٥٣٢-١٥٣٣-١٥٣٤-١٥٣٥-١٥٣٦-١٥٣٧-١٥٣٨-١٥٣٩-١٥٤٠-١٥٤١-١٥٤٢-١٥٤٣-١٥٤٤-١٥٤٥-١٥٤٦-١٥٤٧-١٥٤٨-١٥٤٩-١٥٥٠-١٥٥١-١٥٥٢-١٥٥٣-١٥٥٤-١٥٥٥-١٥٥٦-١٥٥٧-١٥٥٨-١٥٥٩-١٥٦٠-١٥٦١-١٥٦٢-١٥٦٣-١٥٦٤-١٥٦٥-١٥٦٦-١٥٦٧-١٥٦٨-١٥٦٩-١٥٧٠-١٥٧١-١٥٧٢-١٥٧٣-١٥٧٤-١٥٧٥-١٥٧٦-١٥٧٧-١٥٧٨-١٥٧٩-١٥٨٠-١٥٨١-١٥٨٢-١٥٨٣-١٥٨٤-١٥٨٥-١٥٨٦-١٥٨٧-١٥٨٨-١٥٨٩-١٥٩٠-١٥٩١-١٥٩٢-١٥٩٣-١٥٩٤-١٥٩٥-١٥٩٦-١٥٩٧-١٥٩٨-١٥٩٩-١٦٠٠-١٦٠١-١٦٠٢-١٦٠٣-١٦٠٤-١٦٠٥-١٦٠٦-١٦٠٧-١٦٠٨-١٦٠٩-١٦١٠-١٦١١-١٦١٢-١٦١٣-١٦١٤-١٦١٥-١٦١٦-١٦١٧-١٦١٨-١٦١٩-١٦٢٠-١٦٢١-١٦٢٢-١٦٢٣-١٦٢٤-١٦٢٥-١٦٢٦-١٦٢٧-١٦٢٨-١٦٢٩-١٦٣٠-١٦٣١-١٦٣٢-١٦٣٣-١٦٣٤-١٦٣٥-١٦٣٦-١٦٣٧-١٦٣٨-١٦٣٩-١٦٤٠-١٦٤١-١٦٤٢-١٦٤٣-١٦٤٤-١٦٤٥-١٦٤٦-١٦٤٧-١٦٤٨-١٦٤٩-١٦٥٠-١٦٥١-١٦٥٢-١٦٥٣-١٦٥٤-١٦٥٥-١٦٥

انفسى بيم يردون في مثل هذه الهبة دون القرص

الذليل عليه أنه كما جرى لعارف سدة عينا يصح به الإقرار، وهو ما كان من ذوات الأعتاب، جرى فيه لا يصح فيه الإقرار، وهو ما ليس من ذوات الأعتاب، فإن الساحر إذا أقبل عليه أضعفه في المفارقة وعجز عن حملها بقدر حيا، يقول: من أخذ شيئاً فهو له، وهذا لا يمكن حمله على القرص، لأن إقراره المضاف لا يصح، فعلينا أن نعارف على مثل هذا التصرف الهبة دون الصدقة، والدليل عليه أن الدامر عارفاً للسكر والدراهم على العرس والريضة، وأحد لم يقل بأن العود يكون فرضاً علم، الأخذ مع أنه يصلح للقرص، فعلينا أن نتعارف على هذا الباب الهبة دون القرص

فإن قيل: كيف يمكن أن يجعل هداه، وأن الموهوب له وفى الهبة مجهولاً، وجهالة الموهوب له وقت الهبة يمنع حوازة الهبة؟ ألا ترى أن من قال: وهبت هذا لعمى أو لعمى من عرس الناس، كانت الهبة دسدة، وفسد بها لجهة الموهوب له، وجهالة الموهوب له يمنع حوار الهبة

وأجاب أن الموهوب له والموهوب له من مجهولين وقت الهبة إلا أن هذه الجهالة تردى عند التقصير، وما منع جواز الهبة.

ألا ترى أن من وهب لرجل شيئاً بجنس نفسه وسلم، يجوز الهبة، ويجعل كذا الهبة من الأعتاب، وردت على المتصور، وهذا لما عرف أن دهم الهبة ما يقضى، فيكون أحسن لحالة التقبض، ومقتضى التقبض الهبة معلومة، والموهوب له معلوم، فيجوز كعالم وهبه له عند الأخذ، وكذلك الموهوب إذا كان عائناً عن مجلس الهبة. وأمر أن الوهب الموهوب له بقبضها فصرف، جازت الهبة ما ذكرنا أن نعبره بحالة التقبض، وصار من حيث لمعنى، كأنه قال: أقضيت ما تم أم سكها، انفصال هبة، وكذلك إذا وهب للذير من غير من عليه تدبير، وأمره بقبضه، فقبضه يجوز، لأن الهبة عند التقبض يسير عينا فكأنه قال: أنفسه ثم أبعده لنفسك ثم هبة، فكذلك عند الأخذ بصر كان لما قال له: خذ هبة لك، وعد الأخذ الهبة والموهوب له معلومان، والدليل عليه فصل نشر السكر في العرس وعبره، فإن هناك من أخذ شيئاً بصير ملكاً له: لأن صاحب السكر بالنشر ملك السكر ممن بهبه، لأنه ينشر للانتخاب، وصار واحداً بصيرورة المشتبه ما كان له متب بالانتخاب، وبصير عند الانتساب كأنه قال للمشتبه: هو لك هبة، بجواز لكون الموهوب له معلوماً وقت الأخذ، وإن كان مجهولاً وقت النشر، كذا هبة.

عليها اسم الله تعالى ، منهم من كره ذلك ؛ لأنها تقع تحت أقسام الذين ينجرون ، فيقاربان . وفيه ترك تعظيم اسم الله تعالى ، ومنهم من لم يكره ذلك ؛ لأنه لم يقصد بذلك تعظيم الدراهم وإعزازها لإيمانها ، وانتهابهم الخلق لتحقيق لذلك العزم .

٩٥٨١ - وإذا نثر السكر ، فعسر رجل لم يكن حاضراً وقت النثر قبل أن يذهب الفلوز ، وأراد أن يأخذ منه شيئاً ، هل يكره ذلك ؟ اختلف المتأخرين رحمهم الله تعالى فيه ، قال بعضهم : له أن يأخذ ، واستدلوا هذا القائل بقوله النبي ﷺ : « من شاء أن يطلع » ، ومعلوم أن هذا يتناول الحاضر والذي يحضره . وكان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى يقول : ليس بذلك . وإذا نثر السكر ووقع في ذيل رجل أو كعبه ، وأخذ غيره كان ذلك للأخذ ، هكذا ذكر في المنتقى . وذكر هذه المسألة في تنويع أهل سمرقند ووصل الجواب تفصيلاً ، قال : إن كان بسط ذنبه ، أو كعبه ليضع عليه السكر لا يكون لأخذ أخذه ، ولو أخذه كان لصاحب الذيل أن يسترد منه ، وإن لم يسطر دله ، أو كعبه لذلك ، فأنكر الأخذ ، وليس لصاحب الذيل ولكم أن يسترده منه .

٩٥٨٥ - وإذا دخل الرجل مقصورة الجامع ، ووجد فيها سكرًا حوله الأخذ ، إلا هلى قول الفقيه أبي حمزة : لأن السكر إنما يدخل في المقصورة لأجل الشتر في العقد غالباً ، ولو حرم بيقية انتزاعاً ، إلا أن هذا الرجل لم يكن حاضراً وقت النثر ، فلا يملك الأخذ . قال أبو جعفر .

ولو مر بسوق العبيد ، فوجد سكرًا لم يسهه أن يأخذه ، لأن الغالب أنه مسقط من حوزتهم والحكم للعالم .

٩٥٨٦ - وفي فتاوى أبي الفيث : إذا دفع الرجل إلى غيره سكرًا أو دراهم ليشتره على العروس ، فأراد أن يحبس نفسه شيئاً ، فقبضاً إذا كان المدفوع دراهم ليس له ذلك ؛ لأنه مأسر بالشرا لا بالحبس ، وكذا ليس له أن يدفع الدراهم إلى غيره ليشتره ؛ لأن صاحب الدراهم التمس لها ما أسن غيره ، وإذا نذر ليس له أن يكتف من شيئاً ، وفيما إذا كان المدفوع سكرًا له أن يحبس قدر ما يحبس الناس في العادة . كما اختاره الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى ، قال : لأن أمر السكر على السهولة ، وأمر الدراهم على الاستقصاء . وبعض من يفتننا رحمهم الله تعالى قالوا : ليس له ذلك ، وأنه أن يكتف ، كذا اختاره الفقيه أبو الليث ، وبعض متأخرينا قالوا : ليس له ذلك ، كما في الدراهم .

٩٥٨٧ هـ في حيدرآباد من سماعة . عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وحينئذ  
 حمزة ، فالتفت إلى الطريق فحياه إنسان وسلخه ، ثم حصره مع صاحب الحمام ، فلا يس له  
 شيء ، أخذ بلبله . ولم يلبث أن جاء على الطريق ، فأخذه رجل من منزله صاحبه وسلخه ،  
 وأخذ جملته فلصاحبه أن يأخذ الجملد ويرد ما زاد من الدباغ فيه . وعنه أيضا في تاد مينة نبيدها  
 أهلها ، فأخذ رجل مودها وحلدها وبيعها ، فذلك له ، فإن جاء صاحبها بعد ذلك أخذ بلبله  
 ورد ما زاد الدباغ فيه ، وحولته في مسألة لشاة مخالفة جوابه في مسألة الحمام . فيجوز أن  
 يقاس كل واحد من المالين على الآخر ، فعدس في المسألةين روايتان . ومن هذا جـ  
 مسائل كثيرة ، سنأتي في كتاب الفقه - إن شاء الله تعالى .



## الفصل الرابع عشر في الكسب

بداً معناه ورحمه الله تعالى كتاب الكسب المسمى حديثاً حديثاً رواه عن محمد بن موسى  
تعالى عنه عن رسول الله ﷺ أنه قال: «طلب الكسب فريضة على كل مسلم كما أن طلب العلم  
فريضة»<sup>(١)</sup>، وهذا لأن الله تعالى فرض العرائض على عباده، ولا يتوصل إلى أداء العرائض إلا  
بالكسب، فكان فريضة بيزلة الظهارة لأداء الصلاة

وبما ذلك أن تمكنه من أداء العرائض بهوه باده، ولا حصول لقوة تستدعي هاتفة إلا  
بالقوة، ولا حصول بالقوة إلا بالكسب، فكان فريضة. وكذلك لا بد لتلبية من الظهارة،  
ولا بد للظهارة من شيء يتوضأ بها، ولا حصول للرفقة إلا بالكسب، وكذلك لا بد للصلوة من  
ستر المعوية، وستر المعوية لا يتوصل بالثوب، وطريق تحصيل الثوب الكسب، فبعد معنى  
قوله: «به لا يتوصل إلى أداء العرائض إلا بالكسب» نصراً لكسب فريضة، كيف وإن الله تعالى  
أمر بالتجارة في كتابه بقوله: ﴿فَإِذَا قُضِيَتِ الصَّلَاةُ فَانْتَشِرُوا فِي الْأَرْضِ وَابْتَغُوا مِنْ فَضْلِ  
هَآؤِهَا﴾، والمأد منه التجارة، والأمر على الوجوب.

ولأن الكسب طريق لأتبع الرزق، وأول من اكتسب أرباحاً عليه الصلاة والسلام،  
فإنه لما أعطى إلى أرض أمه جبريل صلوات الله عليه وسلامه بالخطة، وأمره أن يزرعها  
فزرعها وسقاها وحصنها وادهاها وحلبها وخزنها. وكذلك أن ح صنوات الله عليه وسلامه  
كان بها يأكل من كسبه، وأدريس صلوات الله عليه وسلامه كان خيلاً، وإبراهيم صلوات  
الله عليه وسلامه كان مزاراً، حتى روي أن بينا ﷺ قال: «عليكم بالبر فإن أباكم إبراهيم كان  
يزايراً»<sup>(٢)</sup>، وداد صلوات الله عليه وسلامه كان بهجج الروح، وسأله أن صفوات الله عليه  
وسلامه كان يصنع الحنظل، وذكرنا عليه السلام فكان نجاراً، وعيسى عليه السلام كان يأكل  
من عزل أمه، وربما كان ينفق السبل؛ فلعنا أذن الكسب فرض الأنبياء والمرسلين صلوات الله

(١) سورة البقرة في تفسير القدير ١/ ٢٦٠ ملاحظ طبعه كسب الحديث، وابن حجر في - على الصلاة

(٢) سورة البقرة الآية ١٠١.

(٣) آخرت أبو يعقوب في سنن الأئمة ١/ ٦٣٩.

على نبيها وعليهم، ونحن أمرنا بالافتداء بهداهم. قال تعالى ﴿فِيهِدَاهُمْ بَغْيَهُ﴾<sup>(١)</sup>.

٩٥٨٨- ثم الكسب على مراتب: فبقدر ما لا بد لكل أحد منهم يعني ما يقيم به صونه، يفترض على كل أحد اكتسابه عيشاً، وكذلك إذا كان له عيال من زوجة وأولاد صغار، فإنه يفترض عليه الكسب بمقدار كفايتهم عيشاً؛ لأن نفقة الزوجة مستحقة على الزوج، وكذلك نفقة الولد مستحقة على الولد، ولا يتصور من إليها لا بالكسب، فصار الكسب مستحقاً عليه [وكنكلك إذا كان له أيران مفسران يفترض عليه الكسب بقدر كفايتهما لأن نفقتهما فرض عليه]<sup>(٢)</sup>، وما زاد على قدر كفايته، وكفاية عياله مباح إذا لم يرد به الفقر والرياء.

ثم المذهب عند جمهور الفقهاء وحسب الله تعالى: أن جميع أنواع الكسب في الإباحة على السواء. وقال بعض الفقهاء: الزراعة مدمومة، وانصحب ما ذهب إليه جمهور الفقهاء، فقد صحح أن رسول الله ﷺ أزرع بالحرث، وقال عليه الصلاة والسلام: «اطلبوا الرزق في أخبايا الأرض»<sup>(٣)</sup>، يعني الزراعة، وكان لابن مسعود وأخس بن عني وأبي هريرة رضى الله تعالى عنهم أرض بسواد الحراق يزرعونها ويلبسون خراجها.

٩٥٨٩- ثم اختلاف مشايخنا رحمهم الله تعالى في التجارة والزراعة: أيهما أفضل؟ قال بعضهم: التجارة أفضل، قال عمر رضى الله تعالى عنه: لأن أموت بين شعبتي رجل أحسب في الأرض أتسقي من فضل الله أحب إلى من أن أقتل مجاهداً في سبيل الله. أكثر متبايناً رحمهم الله تعالى على أن الزراعة أفضل، لأن الزراعة أهم نقعاً؛ لأنه يتناول ما يحصل برعه هو والدواب والطيور.

٩٥٩٠- قال: وعلى الناس اتخاذ الأوعية لنقل الماء إلى النساء، لأنهن يحضن إلى الماء لتسرب، ولا يتكسب الخروج لبشر من الأنهار وأخبايا؛ لأنهن أمرن بالفراق في البسوت، وكان على الأزواج أن يأثروا بذلك إزارين. لأن الشرع أئزهم ما هو من حوائجهم كالتنفقة والماء من حوائجهم.

٩٥٩١- قال: ومن امتنع عن الأكل حتى مات وجب دخول النار عليه؛ لأنه قتل نفسه قصداً، فهو بمنزلة ما لو قتل نفسه بحديدة.

وفي وتعات الناطقي: «سكاف أمره إسان أن يتخذ له خفا مشهوراً على رى انفسه

(١) سورة الأنعام: الآية ٩٠.

(٢) هذه العبارات ثبتت من جميع النسخ التي عدنا

(٣) ذكره ابن الجوزي في «تملح الشافعية» (٩٩١)، والبيهقي في «مجمع الرواة» ٦/٢٠٣.

أو اقتديس ، وزادله في آخره ، فإني لا أرى أن جعل ذلك ، وكذلك الحياطة ، إذا أمره بئس أن يخط له ثياباً على رى اغتافق ، وكذلك كعب الرجل مع مبريره ، وبيع المرأة من انصواص ، وبيع قدسوة المجوسى عن اللحوس حائز من غير كراهة ، قالوا : وبيع المكعب المنفض من الرمال إذا علم أنه بلبس مكرهه ، والكلام هنا ظهر من الكلام في بيع المكعب مع مبريره .

٩٩٢- وفي الدعوى : إذا استأجر رجل رجلاً فغسل الميت - فلا أجر له ، ولو استأجره لحمل الميت ، أو حفن لغيره ، فله الأجر . وفي القدرى ذكر مسألة الفضل وحسن الميت ، وقصص الجواب فيها تفصيلاً ، قال : إن كان في موضوع لا يجزى من يغسله ، أو يحسنه غير هؤلاء ، فلا أجر لهم ، وإن كان ثمة ناس غيرهم ، فلهم الأجر ، وسأنتى هذه المسألة في كتاب الإجازات - إن شاء الله تعالى - .

٩٩٣- وفي فتاوى أهل سمرقند : استأجر رجلاً لضرب البطل ، إن كان للهو لا يجوز ، لأنه معصية ، وإن كان للفرز ، أو للمقاولة محرو : لأنه طاعة

وفي المنقري : إنا نعلم عن محمد رحمه الله تعالى : في امرأة مائة ، أو صاحب طفل ، أو مزار اكتسبه مالا ، قال : إن كان على شرط ، رده على أصحابهم إن عرفهم ، يرد بقوله : على شرط إن شرطوا أنها أو له مائة مائة ، أو مائة أو مائة ، وهذا لأن إذا كان الأخذ على شرط كان المال بقايله المعصية ، فكان الأخذ معصية ، والسبل في المعصية ردها ، وذلك هو برد المأخوذ إن تمكن من رده ، وإن عرف صاحبه ، وبالتصديق منه إن لم يعرف ، لبطل نفع ماله إن كان لا يصح إليه عين ماله ، أما إذا لم يكن الأخذ على شرط ، فممكن لأحد معصية ، فالذبح حصل عن ذلك برصاه ، فيكون له ، ويكون حلالاً .

٩٩٤- وفيه أيضاً عن محمد رحمه الله تعالى : في كسب المعيبة ، أو قصي به ذنب لم يجمع للمصاحب الدين أن يأخذ ؛ لأنه في يدها إمرة المعصية ، وأما في الخصم فهو محبب على الأخذ . وينبغي على قياس المسألة التقدمة أنها إذا أخذت ذلك من غير شرط ، أن يبيع لرب الدين أن يأخذ . وفيه أيضاً عن تقي يوسف رحمه الله تعالى : إذا روت بركة خسر أو هم مسلمة ، لا أقسم لحذر بينهم ، ولكنها تحفل . ثم نسف

وفي فتاوى أهل سمرقند : رجل مات وكسبه من بيع النوق ، إن نودع ورثته عن أخذ ذلك كان أوسى ، ويرتد عسى أن يأخذ ، عرفوا أنها ٢ لأنه لئلا يكون فيه نوع حبت ، وإذا لم يعرفوا المأذون ، فليبرأت حلال لهم في الحكم ، لا يلزمهم التصديق ، ولكن تأخذ به في الرواية ، بل هو حرام مطلق على الورثة ، قال : وإن تورعوا ، وتصدقوا كان أولى ،

و قد كانت الجواب فيها إذا أخذ رخصة أو طلقاً إن تبيع الزوجة ثلث أموالها ، وإذا أراد التبرأ منه  
ثم يتصدق ينبغي أن يتصدق في بيتها حتى يذهب منه شيء

وفي ما ذكره أهل سمرقند قال : وأن الذي يأخذه انذر رجة أو قنون والمغنى ، فالأمر فيه  
أيسر : لأن له أن يعطيه مرفاه من غير عقد ، قد ذكرنا الكلام في كتب المغنبة والمغنى ،  
والغنى على ما ذكرنا قبل هذا .

سئل الشيخ أبو جعفر رحمه الله تعالى عن انتساب من أمر السلطان وجمع أملاك من  
أخذ الخواتم للحرمة وغير ذلك ، هل يجب لأحد معرفة ذلك أن يأكل من طعامه ؟ قال : أحب  
إلي من ديني أن لا يأكل منه ، ويسمى حكمه إرثاً ، ذلك لعدم ثم يقع في يد المظلم غصبا ،  
أو رشوا .

٥٥٩٥ - رخص بيع الموهوب في سجد الجامع ، ويكتب فيه التبرؤ والإنجيل ويأخذ عليه  
مالا ، ويقرب : إلى أوقع هذا الهدية لا يحل له أن يأخذ ؛ لأنه موهوب على الهدية ، وتأخذ المال عن  
الهدية لا يجوز .

٩٤٩١ - وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكتب كتب الخصم مكرهه : ولم يرد  
به ما تشبهه ، وإنما أراد به أن يأخذ ؛ حسب رخصه مكرهه ، مثل ذلك من كتاب الطحاوي  
هكذا



شهدناك هذا ركنك ، إلى الله العون من شيخ الإسلام رحمه الله تعالى  
 وموافاتها لم تشهدناك سادتك إلا في مكانك الذي سببه ، فهو " دليل أن وفرة  
 حبيب في مكانه الذي مات وهو في مكان ذلك تقوم أفضل

٩٥٩- ذلك محسباً رحمه الله تعالى في التفسير - أحب إلينا أن يكون ذلك والمقابل في  
 المكان الذي مات فيه ، وفي مقام أو ثلث الضوم . وإن نقل ميلاً أو مسجلاً . أو محب ذلك ، فلا  
 حرج ، فقد نفى لبأس عن المحقق ميلاً أو ميلاً ، فهذا دليل أن الزيادة هي ذلك ذكره ، والمخ  
 برقة ثم ميلاً عموماً ، لأنه لا بد منه في الأعم والأغلب ، فإن العال في كل ملعة أن يكون  
 مقارناً لها ، وربما يكون من المكان الذي مات فيه إلى المقبرة فتم ميلاً ، فقام هذا الفجر  
 عموماً ، فأما الزيادة عن ذلك فمما في الأعم والأغلب ، وفيه شبه باليهود ، وحسب انجاسة  
 من غير جائدة بذكره ، فإن نفس الأئمة السبعة رحمه الله تعالى هو شرح السيرة النبوية  
 يكن في نفسه إلا ما حيزه كان كما يأتي ذكره

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرحه : أن نقل الميت من بلد إلى بلدة  
 لغرض ليس بمكروه . وفي سيرة النعمانية مضافاً أن نقل الميت من بلد إلى بلد ليس بمكروه ،  
 وحكمه في القرآن في سفر من قبل هذا . ولا نعيد

## الفصل السادس عشر في أهل الذمة والأحكام التي تعود إليهم

٩٤٩٩- يجب أن يعلم بأن أهل الذمة لا يمنعون من الدخول في سائر المساجد سوى المسجد الحرام عندنا ، خلافا لما لك ، وعلى بمنعون عن الدخول في مسجد الحرام ؟  
ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير : في باب دخول الكافر في المسجد : أنهم يمنعون ، وذكر في الجامع الصغير : أنهم لا يمنعون ، وهكذا ذكر الكرخي في محضره .  
قيل : ما ذكر في الجامع الصغير قول أبي يوسف وأبي حنيفة رحمهما الله تعالى ، وبه كان يقول محمد أولا ثم رجع ، وقال : يمنعون ، وهو المذكور في السير .

وجه قول محمد الآخر قال الله تعالى : ﴿ فَلَا يَفْرُقُوا الْمَسْجِدَ الْحَرَامَ عَنْ عَامِيهِمْ فَذَلِكَ ﴾ أي بعد عام الفتح ، فقد حصل للمسجد الحرام بالهي عن الدخول ، قيل على حرمة الدخول فيه واقتصر الحرم على المسجد الحرام . وجه قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى : إن النفاذ ربما يجلس للقضاء في المسجد الحرام ، وأهل الذمة لا يجدون بدا من رفع ظلماتهم إليه ، وكذلك المسلم ربما يكون نه حفا على الذمة ، ولا يجب بدا من إحالة المسجد فلو لم يجز لهم الدخول في المسجد الحرام أدى إلى إبطال حقوقهم وحقوق المسلمين ، وفاد ذلك مما لا يخفى ، وبهذا النظر يؤجاز الدخول في سائر المساجد .

والجواب عن التعليق بالآية ما حكى عن القضاة أبي جعفر الهندي رحمه الله تعالى : أنه ليس المراد من القربان المذكور في الآية : قريبان من حيث الدخول ، وإنما المراد القربان من حيث التدبير ، والاستيلاء ، والقيام بالمسألة ، فمؤسسه قريش كانوا يلون ذلك قبل الفتح ، وبعد الفتح صموا عن ذلك ، فإنه روى أن رسول الله ﷺ لما دخل مكة عام الفتح أخذ مفاتيح المسجدين منهم ودفعها إلى من أراد من المسلمين .

وجواب آخر : إن كان المراد من القربان المذكور في الآية الدخول ، ويكن عنى الوجه الذي اعتدوا في الجاهلية ، وهو الدخول لعبادة غير الله تعالى والطواف ، لا على وجه المشروع ، فإنه روى أنهم كانوا يعطون بنبيث عراة .

ثم إن أصحابنا رحمهم الله تعالى فرقوا بين الكافر وبين الفليس الجنب ، فلم يحوزوا

ج ٩ - كتاب النكاحية والاستحباب - ٦٨ - لا بد من أن يكون العقد والأحكام التي تعهد به الزوج لنفسه أو لغيره في المصلحة، ويجوز النكاح المذموم في المصلحة، مع أن النكاح يجب، فأما من النكاح من لا يمشي، ومنهم من يمشي، ولكن لا بد من كفيته، ولهذا لا يؤمر بالاعتصام، إذ أسمع.

والتريق أن المسلم يدين وجوبه بالطاعة، ويعتقد كونه الخليفة منبذ من لدن الله في المصلحة، فعليه على حسب مقتضى، وبما أحكم في حقه على ما يشاءه، فأما الكافر فلا بد من وجوب الاعتصام من الخديعة أو لا بد من كونه، ولا يهتد له الخليفة، فلهذا عن المذموم في المصلحة، فعليه مع على حسب الاعتقاد، وبما في حقه لحكم على ما يشاءه، فهذا هو الحق.

٥٦٠ - وإذا قال النكاح من أهل الحرب أو من أهل الذمة مسلم، علمت الفرقان فلا بد من التأمل، ويعتقد في اثنين، هل في ذلك نيل الله تعالى يتقبل بغيره، قال الله تعالى ﴿وَلَا يَزَالُ أَحَدُكُمْ لِيْ غَائِبًا فَخِيْلًا فَخِيْلًا يَسْمَعُ كَلَامَهُ ثُمَّ يَتْلُوهُ فَيُحْلِلُهُمْ مِنْهُ﴾ معناه حتى يسمع فيه هم فيهم فيهم، من التوبة، من غاب عنه في الإيمان، وهو معقول محمد رحمه الله في الكتاب، فمن الله تعالى يتقبل بغيره، ويرى أن واحدًا من الكفار صدمع القرآن فأسمع، وفاز، وحده حادثة، قال القاضي الإمام ركن الإسلام على السبيل رحمه الله تعالى، وتعليم الحق كذلك أيضًا، لأن في الحق مع الله تعالى، فلهذا، فربما يصير ذلك من الإسلام.

٩٦١ - قال محمد، رحمه الله تعالى، ويكره الأكل والشرب في أولي المشرى قبل الأكل، لأن الغائب والظاهر من حال أوليهم النجاسة، فإنهم يستحقون الغفران، ويشربون ذلك ويتكلمون في قصاصهم، وتوحيدهم، فلهذا الأكل والشرب، فيها من الغفران في الظاهر، كما كره لوصوهم من الحاجة، لأنها لا بد من الحاجة في الغفران والظاهر، لو كان مع هذا أو شرب فيها قبل الغفران، ولا يكون كلا، لا سيما حرامًا، لأن الطهارة في الأشياء أصل، والنجاسة عارض، فيحرق على الأصل حتى يعلم حياواته، وأما بغيره، وما يكون من الظاهر هو النجاسة، فلهذا، نعم، لكن الطهارة كانت ثابتة بيقين، واليقين لا يزال إلا بيقين مثله، لا فرق أن لو أصاب عسوا إنسان أو نوبة منور الدجاجة، أو الماء، لذي، أحسن فيه يد، وأما من ذلك جازم، وطريقه ما قلنا، إن الأصل من الأشياء الطهارة، وقد تميزت بالظهور، فلهذا كذا في النجاسة فلا بد من النجاسة بالعلم.

٩٦٢ - وهذا إذا لم يعلم بنجاسة الماء، فلهذا، وأما لو علم فإنه لا يجوز أن يشرب ويأكل



منها قبل الغسل، ولو شرب أو أكل كان شارباً وأكل حراماً، وهو نظير مزار الذباجة إذا علم أنه كان على مقارعة نجاسة فإنه لا يجوز الوضوء به.

والصلاة في سراويلهم نظير الأكل والشرب في أوانيهم، إن علم أن سراويلهم نجسة، لا يجوز الصلاة فيها، وإن لم يعلم تكبره الصلاة فيها، وإن صلى يجوز.

٩٦٠٣- ولا بأس بطعام اليهود والنصارى كله من الذبائح وغيرها؛ لقوله تعالى: ﴿وَلَطَعَامُ الْفَجْرِ أَوْتُوا الْكِتَابَ حِلٌّ لَكُمْ﴾<sup>(١)</sup> من غير فصل بين الذبيحة وغيرها، ويستوى الحراب بين أن يكون اليهود والنصارى من أهل الحرب أو من غير أهل الحرب<sup>(٢)</sup>، وكذا يستوى الجواب بين أن يكون اليهود والنصارى من بني إسرائيل أو من غيرهم كنصارى العرب، لأن ما تلونا من الآية لا يوجب الفصل.

ولا بأس بطعام المجوس كله إلا الذبيحة فإن ذبحتهم حرام، قال عليه الصلاة والسلام: «سراويل المجوس مة أهل الكتاب غير ناكحى نساءهم ولا أكل ذبائحهم»<sup>(٣)</sup>.

ولم يذكر محمد رحمه الله تعالى في الكتاب الأكل من المجوس، ومع غيره من أهل الشرك أنه هل يحرم أم لا؟ حكى عن الحاكم الإمام عبد الرحمن الكاتب رحمه الله تعالى أنه إن ابتلى به المسلم مرة أو مرتين، فلا بأس به، فأما المدوام عليه فيكره؛ لأننا نبهنا عن مخالفتهم دموالاتهم وتكثير سوادهم، وذلك لا يتحقق في الأكل مرة أو مرتين، وإنما يتحقق بالمدوام عليه.

٩٦٠٤- رجل له امرأة ذمية، أو أب ذمي، ليس له أن يقوده إلى البيعة، وله أن يموده من البيعة إلى منزله، لأن الذهاب إلى البيعة محبة وإلى المنزل لا، ولا يحصل الخمر إلى الحل للتحليل، ولكن يحمل الحل إلى الخمر، وكذلك لا يحمل الجيفة إلى الهرة، ويحمل الهرة إلى الجيفة.

٩٦٠٥- مسلم له امرأة من أهل الذمة ليس له أن يمنعها من شرب الخمر؛ لأنه حلال عندها، لكن يمنعها من إدخال الخمر في بيته، ولا يجبرها على الفصل من الجنابة؛ لأن ذلك

(١) سورة المائدة: الآية ٥.

(٢) حكاه ورد في "ن" و"هـ" وفي الأصل: من أهل الذمة.

(٣) أخرجه مالك في "الموطأ" (١٦١)، وابن أبي شيبة في مصنفه (٣٦٦٥-٣٦٦٦)، والشافعي في مسنده (١٠٩/١)، وعبد الرزاق في "مسنده" (١٠٠٢٦-١٠٢٦٣)، والبيهقي في "سننه الكبرى" (١٨٤٣٤) و(١٣٧٦٤)، وغيرهم في مسنده (١٠٥٦)، والشافعي في مسنده (٢٥٩). وابن عبد البر في "المصنف" (١١٤/٢)، لم يأت: هذا حديث منقطع لأن محمد بن علي بن أبي عمر.

فليس بم حبيب عليا .

وقال في القدوري في المنتصر لثمة محمد مسلم : لا يذهب في بيته صلياً ، وتصلى في بيته حيث شاءت

٩٦٠٦- من سأل عن أهل الذمة مسلماً عن طريق السعة ، فلا يسمى له أن يبدل عنه ؛ لأنه إعانة على المعصية ، ولا بأس بأن يذهب إلى ضيافة أهل الذمة ؛ لأنه نوع من

٩٦٠٧- وإذا أجزأ المسلم نفسه ديناً يقتص منه ، فينخذ حبراً ، فهو مكروه ، ولو أجزأ نفسه ليعمل في الكنيسة ويعمره ، فلا بأس به إذ ليس في نفس العمل معصية

٩٦٠٨- ولا بأس بأن يصير الرقيق المسلم المشرك قمرانياً أو يعبداً ، محارباً كان أو ذمياً ، أو أراد المحارب المقتل ، وإذا أراد أن غير معتق ، فلا يبقى له بهنة شيء .

والأصل في ذلك قول الله تعالى : ﴿ لَا يَسْأَلُكُمْ اللَّهُ عَنِ النِّسَاءِ لَمْ يَقْسُواكُمْ فِي النِّسَاءِ ﴾ . والآية إلى آخرها . الله بين بأول الآية أنه ما بهانا عن ميرة الذمي ، ومن ماحر الآية أنه

نهانا عن ميرة أهل الحرب ، إلا أن نسأل من صار مخصوصاً عن آخر الآية ؛ لأن الأمان المؤبد أو المؤقت خلف عن الإسلام في حق أحكام المديب ، فكما لا يكون بصدقة المسلم بأس ، فكذلك لا يكون بصدقة المعتق بأس ، بخلاف غير المعتق ؛ لأنه لم يوجد في حق م هو تخلف عن الإسلام حتى يلحق بالمسلم في حق هذا أخكم ، فهي داخل تحت النهي .

٩٦٠٩- هذا هو الكلام في صدقة المسلم المشرك . جئنا إلى صدقة المشرك المسلم ، فقد روى محمد رحمه الله تعالى في تفسير الكبير أخباراً متعارضة ، هي بعضها أن رسول الله ﷺ قبل هداب المشركين ، وفي بعضها أنه لم يقبل ، فلا بد من التوفيق

٩٦١٠- واحتلج عبارة المشايخ رحمه الله تعالى في وجه الترفيق ، فعدرة الغلبة أي جعفر الهندواني : أن ما روى أنه تم قبيلها محمول على أنه إنما لم يعينها من شخص غلب على قل رسول الله ﷺ أنه وقع عند ذلك الشخص أن رسول الله ﷺ إنما يقبلتهم طمعاً في المال لا لإعلاء كلمة الله ، ولا يحرز قبول الهدية من مثل هذه الشخص (في زماننا) وما روى أنه عليه السلام قبلها ، محمول على أنه قبل من شخص غلب على قل رسول الله ﷺ أنه وقع عند ذلك الشخص أن رسول الله ﷺ إنما يقبلتهم لإعزاز الدين وإعلاء كلمة الله ، لا لطلب

المات. وقبول الهدية من، على هذا الشخص جائز في مائتا أيضاً، لأن قبول الهدية حيث لا يكون لترك القضاء، بل للتأليف، به جائز.

ومن فتاويهم رحمه الله تعالى من وجع من وجه آخر، فقال: لم يقبل من شخص علمه  
أنه لو قبل منه نقل صلاته وعزته في حقه، ولين له بسبب قبول الهدية على ما قال عليه الصلاة  
والسلام: «الهدية تذهب وحر الضار»<sup>(١)</sup>، ومتى كانت الخالة هذه لا يجوز قبول الهدية إذا  
سبيل المسلم أن يكون غلباً شديداً على الكفرة. وقيل من شخص علم أنه لو قبل منه لا نقل  
صلاته وعزته في حقه، ولا يدين له بسبب قبول الهدية.

إذا قال كلدسي: أطال الله بقاءك، إن كان من نبأ أنه تعالى يعطي: بقاءه لبسمه. أو يؤذي:  
الجزء من ذلك وصغار فلا بأس به. وإن لم يمر شيئاً بكم.

٩٦٦- وفي فتاوى أهل سمرقند: وفي هذا الموضع أيضاً: مسلم دعاء نصراني إلى دهره خيفاً، حل له أن يذهب لأن فيه ضرراً من الير، وقد ذهبنا إلى أن ير من لم يقلنا في الدين، فإن الله تعالى: ﴿لَا يَهْدِيكُمْ اللَّهُ﴾ من الذين كُفُّوا في الدين، وكلمة يجر جؤنكم من دينكم أن تروهم... الآية.

وفي أصحابه "أنواراً": المجوسى أو الصيرافى إذ دعى رجلاً إلى طعامه [يذكره الإجابة، وإن قال: اشترى الطعام من السوق؛ لأن للمجوسى يسبح المنقعة، وأنقوداً] وانصيرافى لا ذبيحة له<sup>٥٧</sup>، وإن يأكل فبيحة المسلم أو يفتن. وإن كان الداهى يهودياً، فلا بأس به؛ لأنه لا يأكل إلا من ذبيحة اليهودى أو ذبيحة المسلم، وما ذكر فى حق النصيرافى يخالف رواية محمد وحمه الله تعالى على ما تقدم ذكرها.

وفي الجامع الصغير: عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: ولا بأس بعبادة القبيصة والنصراني؛ لأن العبادة من باب الخير والعلة، ولا بأس بالخير في حقه، وقد صح أن رسول الله ﷺ عاد يهود بني جؤلوه، وقد مر مراراً.

(١) أخرجه الترمذي في سننه (٢٦٣١): باب في حديث النبي ﷺ على التهذيب، وابن ماجة، جامع  
البارئ، والحاكم (١/٢٣٦)، والتهذيب في مسنده (٦٥٤)، وأبو بكر المنذر في أحكام الأخلاق  
(٢٥٩)، وذكره المحلوني في كشف المعاني (١٠٢٣)، والمناقب في خصائص النقيب (١٢٧٣)، كلهم  
من حديث أبي هريرة.

(۲) مفصلی تحقیق

(۳) هذه العيزة برزت في جميع نسخ النسخ في ايديها.

## الفصل السابع عشر في الهدايا والضيافات

هدايا انقضاة يثني في كتاب أدب المفاسي من هذا الكتاب - إن شاء الله تعالى -

٩٦١٢- وأما هذه المستقرض المقرض: فإن كانت مشروطة في الاستقراض، فهو حرام ولا ينفي المستقرض أن يقل. وإذا لم تكن مشروطة في الاستقراض، وعلم أن المستقرض أهدى إليه لأجل القرض، فإنه لا يقبل، وإن لم تكن مشروطة في الإقراض، ولم يعلم أنه أهدى إليه لأجل الدين أو لا لأجل الدين، ذكر شيخ الإسلام أنه لا بأس بقبولها، والتورع عنه أولى، وهكذا حكى عن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى.

٩٦١٣- بعد هذا قالوا: إذا كانت المهداة تجري سنهم قبل القرض بسبب انفراده، أو انعداة، أو كان المستقرض معروفاً بالجوهر والسخاء، فهذا قائم مقام الدين، أنه أهدى لأجل الدين، فلا يتورع عنه، وإن لم يكن شيء من ذلك، فالحال حالة الإشكال، فيتورع عنه حتى يتبين أنه أهدى لأجل الدين، ومحمد رحمه الله تعالى لم يره بأساً بتعيين.

## جنتنا إلى فصل الدعوة

٩٦١٤- قال محمد رحمه الله تعالى: لا بأس بأن يحيب دعوة رجل له عليه دين، قال شيخ الإسلام: هذا واجب الحكيم، فأما الأفضل، فإنه يتورع عن الإجابة إذا علم أنه لأجل الدين، أو اشكل عليه الحال. قال شمس الأئمة الحنفية رحمه الله تعالى: حالة الإشكال إنما يتورع إذا كان يدعو قبل الإقراض في كل عشرين يوماً، وبعد الإقراض جعل يدعو في كل عشرة أيام أو زاد في الباجات، أما إن كان يدعو بعد الإقراض كما كان يدعو قبل الإقراض ولا يزيد في الباجات، فلا يتورع إلا إذا نص أنه أضافه لأجل الدين. أما إن كان لا يدعو قبل الإقراض أصلاً، وجعل يدعو بعد الإقراض يتورع إلا إذا نص أنه أضافه لأجل الدين، وهذا زيادة تعريف سيأتي في كتاب أدب المفاسي، إن شاء الله تعالى.

٩٦١٥- وأما هدايا الأمراء في زماننا: حكى عن الشيخ الإمام أبي بكر محمد بن الفضل البخاري رحمه الله تعالى أنه سئل عن هدايا الأمراء في زماننا؟ قال: ترد على

باب . والخ الإمام أبو عبد الله محمد بن محمد بن حمزة الله تعالى مثلي من هذا ، فقنا .  
 بوضع في بيت المال ، وهكذا ، أذكر محمد بن حمزة الله تعالى في المسير الكبير .

وذكر ذلك الشيخ الإمام الخليلي محمد بن الفضل - حفظه - كتب أعلم أن المقدّم عبد  
الإلّهي لم نقبه محاسبة في وجهه في بيت المال، ثم الأسراء بقدره من هذا إلى مسؤولتهم  
ولهم نعم، فقد علمنا أنهم يكونون لنا أضيافاً لهم لا ضائقة لهم.

وَعَنْ مُحَمَّدٍ رَضِيَ اللَّهُ عَنْهُ أَنَّ تَبَةَ كَانَ يَتَخَفُ حَاحًا عَنْ قَبْلِ الْهَيْدَاةِ ، وَذَا خَيْلٍ دُرُودَهَا  
نَهْمِي أَسْمَعُهُ إِذَا خَفَتْ ، أَعْلَمُهُمْ ، إِنْ لَمْ يَمُتْ ، وَأَعْلَمِيهِ وَصُورَهَا بِنِيتِ أَفَافٍ .

٩٦١٦- وأخبرني الشيخ عماره رضي الله تعالى عنهم . عن حماد بن عمار . عن قول الهمداني  
من أمراء الحوزة ، فكان ابن حماد رضي الله تعالى عنهم يغفلان هبة المتحاور . وعن  
إبراهيم النعماني رحمه الله تعالى أنه كان يجوز ذلته . وأبو ذؤيب الله يداه رضي الله تعالى  
عنه كما أنه يجوز أن ذلته . وعن علي رضي الله تعالى عنه . أن المظفران يصب المطر  
والجود . دون أعطاك شيئا فخذ . قال : من بعضه دليل لك .

وإذا حصل الخلع فيه أنه إن كان أكثر ماله من التوبة، والمطهر أو غيرها، لم يلجأ إلى التوبة،  
بل يملك ما كان له من وجهه من المال، وإن كان صاحب تجهيزه يورثه، وأكثر ماله من ذلك،  
فلا شيء من التوبة؛ ما دام يعلم أن ذلك لغرض وجهه من المال، وفي غيره من غير ذلك،  
الطهارة من بعض المذنبين، وليس على ما قلنا

٩٦٧- وفي عيون السائل : رحم الله من أضاف ، إن كان غائبه ماله من الحرام ، فلا يضمن أن يقبل ويأكل من طعمه ما يحرم ، ذلك لأن حاله استمرضة أو ورثه ، ولا خلاف عند ماله من ذلك ، فلا بأس بأن يقبل ما به يشبه له أن ذلك من الحرام ، وهذا لأن أموال الناس لا تخرج من قليل حرام ، وسجلوا على كثير حرام ، فيعتبر الغالب ويهي عليه المحكم .

٩٦٨. وفي فتاوى ابن عمر قد رحل دخل على الفضل، فقدم إليه شاة  
مأكولة، فإن شراه باليمن أن يمسها، ولكن هذا لم يحل لا يعلم أنه معصوب بعينه حل له  
أكله، أما إذا امتنعه باليمن، فلا بالعقد يمنع عنى مثل ثمن المنه، فيه لا على عين الخنزير  
فيه، ولا بشكر الخبز في المشرك. هكذا ذكر. وهذا كلامات تنهى بعد هذا على مثل الحصب  
يرث الله تعالى - .

أما إذا لم يشتر ولكن لا يعلم الداخل أنه معصوب بعينه ، فلا تأن الاشياء على أصل الإباحة ما لم يعلم دليل الحرمة ، فلا جرم لو علم دليل الحرمة ، بأن علم أن هذا الشيء معصوب بعينه لا يحل له الأكل ، هكذا ذكر . والصحيح أنه ينظر إلى غالب مال السلطان ، ويبنى الحكم على ما ذكرنا قبل هذا .

٩٦١٩ - وفي فتاوى أهل سمرقند : لا يباح اتخاذ الضيافة في المصيبة بعد ثلاثة أيام . ويقال فيها بين الناس : سه دهر .

٩٦٢٠ - وفي النوازل : الضيف إذا أعطى المقيمة بعضهم بعضاً يعتبر في ذلك تعامل الناس . ويترك القياس بالامتنان ، ولا يجوز أن يعطى سائلاً لأنه لا تعامل فيه .

٩٦٢١ - وفي العميون : إذا كان الرجل صديقاً عند إنسان فناول لقمه من طعامه من كان ضيفاً أيضاً قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى : لا يحل للناول أن يفعل ذلك ، ولا يحل له الأكل على مفرده . بل يضعها على المائدة ، ويأكل من المائدة ، هكذا روى عن محمد رحمه الله تعالى ، وكثير من المشايخ جوزوا ذلك استعساناً لوجود الإذن عادة . ولا يجوز للضيف أن يعطى من ذلك إنساناً دخل عليهم لطلب إنسان ، أو حاجة أخرى ؛ لأنه لا تعامل فيه . وكذا لا يتخفى له أن يعطى سائلاً ؛ لأنه لا تعامل فيه . ولو ناول من المائدة مفرده صاحب الدار ، أو مفرده غير صاحب الدار اشتباهاً من الخبز أو قليلاً من اللحم ، فلا بأس به ، لأن فيه تعامل ، فكان الإذن به ثابتاً عادة . ولو ناول كلب صاحب الدار : " أو كلب غيره صاحب الدار لا يجوز ، لأنه لا تعامل فيه ، فلم يكن الإذن ثابتاً عادة ، فلم تناول شيئاً من الخبز للحنرفي ، أو ما أشبهه ، فهو في سعة منه ؛ لأن فيه تعامل ، وأما رفع المائدة ، فهو حرام بكل حال ، إلا أن يذبح صاحب الضيافة نصياً .

٩٦٢٢ - وفي هيئة العميون : لو دعا رجل قوماً إلى منزله لضيافة ، وفرقهم على الإخوة ، فليس لأهل أحد الخوازين أن يتناول من طعام الخوازين الأخير ؛ لأنه إنما يباح طعام كل خوان لجماعة معينين . فلا تثبت الإباحة في حق غيرهم .

٩٦٢٣ - وفي فتاوى أهل سمرقند : رجل يأكل خبزاً مع أهله ، فاجتمع كسبروات الخبز ولا يشتصيب أهله ، فله أن يطعم المدجاجة ، أو القردة ، أو الشاة . ذكر الشاة والبقرة والمدجاجة ، ولم يذكر الكلب والهرة ، قال : ولا ينبغي أن يلقبها في الطريق أو في النهر . إلا إذا

ووضع لأجل النحل النحل ، فـ... يجوز ، هكذا نقل عن السلف رضي الله تعالى عنهم .  
 ٩٣٤- أب العبي إذا أهدى إلى معلمه النصب ، أو إلى مؤذنه في العبيد ، إن لم  
 يـ... ، وإما باع غنبيه لأمن به ، لأنه يروى أنه... ، وأما المعلم : فنقول : لا  
 بأس بما فيه ربه ، وسأنتي ذلك في كتاب الإجازات مع ما جرت به من... الله تعالى .  
 وحكي عن الإمام أنه ، الليث ، لم يـ... ، كنت أفتي بـ... ،  
 فرجعت عـ... ، كـ... أنه لا يحل للمعلم أخذ الأجر عن تعليم التلاميذ ، وكنت أفتي أنه لا  
 ينبغي لتعاليم أن يدخل على السلطان ، وكنت أفتي بـ... العلم أن لا يخرج إلى القصر .  
 فبأمرهم بـ... له شيئاً من ذلك كله ، ونماز جمع خيراً من مبيع القرآن وخضوف  
 والعمد .

## الفصل الثامن عشر في الغناء واللهو وسائر المعاصي والأمر بالمعروف

٩٦٢٥- ذكر محمد رحمه الله في السير الكبير: عن أنس بن مالك رضى الله تعالى عنه أنه دخل على أخيه براء بن مالك وهو كان يتغنى. فوثق. يتغنى بظاهره حجة لمن يقول. لا بأس للإنسان أن يتغنى إذا كان يسمع ويذوق نفسه، وإنما كان يكره إذا كان يسمع ويذوق غيره، ومن الناس من يقول: لا بأس به في الأعراس والوليمة.

٩٦٢٦- ألا ترى أنه لا بأس بضرب الـ فوق في الأعراس والوليمة، وإن كان ذلك نوع فهو. وإنما لم يكن به بأس لأنه فيه إظهار الكناج وإعلانه، وبه أمرت صاحب الشريعة عليه السلام قال: «أعلنوا الكناج ولو بالدفع»، فكذلك كنى. وصم من قال: إذا كان يغنى ليستفيد به نظم الغم في وجهه فصيح اللسان لا بأس به. ومنهم من قال: إذا كان وحده فتغنى للدمع الوحشة عن نفسه، فلا بأس به، وبه أخذ شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، وإنما المذكور على قول هذا اقتبال ما يكون على سبيل اللهو، وذكر شيخ الإسلام أن صحيح ذلك مكروه عند علمائنا ورحمهم الله تعالى.

وبحسب بظاهر قوله تعالى: «لَا يَرْغَبُ مِنَ النَّاسِ مَنْ يَشْرِي لَهْوَ الْغَدَاةِ»<sup>(١)</sup> جاء في التفسير أن المراد منه الغناء، وحديث البراء من مالك رضى الله تعالى عنه محمود على أنه كان ينشد الشعر المساج يعنى به الشعر الذى كان فيه الـ والحكمة، وهذا لأن الغناء كما يطلق على الغناء المعروف يطلق على غيره. قال عليه الصلاة والسلام: «من لم يتغن بالقرآن فليس بشيء»<sup>(٢)</sup>.

٩٦٢٧- قلنا: وإن شاء ما هو مباح من الأشعار لا بأس به، وإذا كان في الشعر صفة المراد إن كانت امرأة بحسب، وهي حبة يكره، وإن كانت امرأة ميتة لا يكره، هذه الجملة من شرح

(١) أخرجه الشيخان في سنة (١٠٨٩) باب ما جاء في إعلان الكناج، وابن مسعود في سنة (١٨٩٤): باب إعلان الكناج، وابن أبي شيبة في مصنفه (١١٢٩٧)، وفيه من سنة (٦٢٢)، البيهقي في الكرم (١٤١٧٦)، وذكره المعجمين في طبقات أئمتنا (١٦٣)، وذكره ابن حجر في التلخيص الحبير (٢١٢٥)، وقال في إسناده خالد بن جابر، وهو مكره حديث.

(٢) سورة نساء، الآية ٦.

(٣) معنى تغنى به.





وفيل: ماضيا: ما ذكر من الروح الثاني أنه بقية دمه محمول على ما إذا كان الرجل شاملا  
الذكر ولا يقتدى به، أما إذا كان سائداً ويقتدى به فلا يبعد ولا يأكل، حتى لا يصير قدوة  
نفسه. وقول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: "أبليت بهذا مرة" محمول على أنه كان ذلك  
فيل أن يصير مقتدى.

وقيل: يبعد في الوجه الثاني على كل حال، وإجماع محمد رحمه الله تعالى في الكتاب  
يدل عليه، ووجه ذلك أن السؤال من الوليمة والضيافة سنة، والنسب والتمتع حرام يباشره  
غيره، فلا يجوز ترك السنة بحرام يباشره غيره، إلا إذا كان في المجاسم كما في الوجه الأول،  
ولم يوجد ذلك ههنا.

وهنا كله إذا علم بعد الحضور. فأما إذا علم قبل الحضور لا يحضر أصلاً. وقد قيل:  
لو كان هذا الرجل محالاً لا يمتنعون عن العمق، لو امتنع هو عن الاجتهاد يقتصر على الامتناع  
عن الاجتهاد [فإن كان محالاً يمتنعون عن الفضة، لو امتنع عن الاجتهاد] لا بأس بأن يجيب  
ببطعم مكر الملوغ غير مصفى إليه.

٩٦٢- وفي "البرازل": قراءة شعر الأدب إذا كان فيه ذكر الفسق والغلام والحصر  
مكروه، وقد ذكر ما شئت في قول هذا الفصل، والاعتماد في العلام على ما ذكرنا في امرأة ثمة.  
رجل ظهر الفسق في داره، فندم إليه إبلاء فلحذر، فإن كان عنه لم تعرض له. وإن لم  
يكف عنه فالإمام فيه بالخيار، إن شاء حسبه وإن شاء أدبه بضرب سبانه، وإن شاء أخرجته عن  
داره؛ لأن الكل يصلح للتزوير. وذكر في فتاوى النسفي أنه يكسر دنان الحذر، وإن كان قد  
لقى فيه المنع، وذكر أن الكاسير لا يضمن الدنان، ومباني هذه المسألة مع أحاسنها في كتاب  
الغضب - إن شاء الله تعالى -.

٩٦٣- وفي "النوازل": رجل رثي مكرراً، وهذا الرثي يرتكب مثل هذا الذكر، يلزم  
الرثي أن ينهى عنها؛ لأن الواجب عليه ترك الذكر والنهي عنه، فإن ترك أحدهما لا يوجب  
ذلك، نوازل آخر.

٩٦٤- رجل يعلم أن فلاناً يتعاطى من المشاكبة، فأراد أن يكتب إليه أبيه مذلت، قال:

الحامل الذكر - حفظي لا بد منه، وفي الهدية: لعمركم

(٢) هذه إشارة وردت في صحيح الشيخ في مناقب الدنيا

(٣) ورد في صححه ٢: وفي النوازل

إن وقع في قتله أنه يتكلى أو يغير على اسمه فليكتب ذلك الكتابة بعدد ، وإن وقع في قتله لا يتكلى ذلك لا يكتب ؛ لأنه لا يفيد في هذه الصورة سوى ونوع العداوة بين المولود والولد ، وكذلك هذا حكم بين الزوجين ، وبين السلطان والراعية .

٩١٣٢- قال محمد رحمه الله تعالى في "النير" : لا بأس بأن يحمل الرجل وجهه على المشركين ، وإن كان غالب رأيه أنه يقتل إذا كان في غالب رأيه أنه يتكلى فيهم بكاه بهقتل ، أو جرح ، أو هزيمة ، وإن كان في غالب رأيه أنه لا يتكلى فيهم أصلاً لا يقتل ولا بجرح ولا هزيمة ، ويقتل عوفانه لا يحد له أن يحمل وحده ، والقياس أن يسجد له دك في الأخوان كلها ، وإن علم أنه لا يقتل ؛ لأنه ينهى بما قصد أخبة الدائمة معنى ، فإن شهداء أحياء معنى ، قال الله تعالى : ﴿لَبَّيْكُمْ أَجِبْكُمْ رَاسِمٌ﴾<sup>(١)</sup> إن كان مهلكاً ناسه صورة ، والعبارة للسمي ، تكن تركنا القياس فيما إذا كان يعلم أنه يقتل ، ولا ينكر فيهم نكاه بالاجماع ، ولا اجماع فيما إذا كان يعلم أن خروجه يتكلى فيهم نكاه . فيحمل فيهم بقية القياس

وأما قوله تعالى : ﴿وَلَا تَقْتُلُوا رِجَالَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٢)</sup> فلاهل التفسير في تأويل الآية ومعناها كلام ، فالحققون منهم قاتلوا . معنى الآية أنفقوا الزواجر في الجهاد ، ولا تافروا بديكم إلى الموت انقضاء مراراً على القتل في الجهاد ، وأحسنوا تسليم أنفسكم وأموالكم التي نشرها الله تعالى منكم بالجنة والتعيم . وبعضهم فأنوا : معنى الآية ﴿وَلَا تَقْتُلُوا رِجَالَكُمْ إِلَى التَّهْلُكَةِ﴾<sup>(٣)</sup> بترك الجهاد ، ولها رجوع آخر عرف ذلك في كتب التفسير .

ثم فرقوا بين الحملة على المشركين وبين الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر فيبين المسلمين ، فقالوا : من أراد أن ينهي قوماً من فساق المسلمين عن منكر ، وكان من غالب رأيه أنه يقتل من أجل ذلك ، ولا يتكلى فيهم نكاه بضرب ، أو ما أشبهه فإنه لا بأس بالإقدام عليه ، وهو العزيمة ، وإن كان يجوز له أن يترخص بالسكوت ، وقانون في الحملة على المشركين : إذا كان غالب رأيه أنه متى حمل عليهم يقتل من غير أن يتكلى فيهم نكاه لا يحل ذلك ، ولا فرق بينهما من حيث المعنى ؛ لأن الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر يتكلى فيهم نكاه لا محالة . وبين

(١) هذه لمسة أشعث من النسخ التي توجد عندنا كلها .

(٢) سورة آل عمران : الآية ١٦٤ .

(٣) سورة البقرة : الآية ١٩٥ .

(٤) مضم : تخريج

ذلك من وجهين : أحدهما : أن المشركين يشترطون الفساد حال ما يشتعلون بفنائه والنجادة معه ، مثل النساء ، يحصل نوع نكابة بالأمر بالمعروف بتقبل الفساد ، وأما الكفار لا يشتركون الكفر والحراية حال ما يستغلون بفنائه ، بل يحقون ذلك ففعله لا يؤثر في تقبل الفساد ، فيعتبر النكابة من حيث الجرح والتعريض .

الثاني : أن القوم منك يستفدون ما يأمرهم به ، فلا بد وأن يكون فعله منزهاً في ما طمب ، وهذا القوم لا يستفدون ما يدعونه ، فلا بد من فعله في ما طمب ، فيعتبر الآخر من حيث الظاهر ، فذا لا فرق بينهما صراحة إذا اختلف من حيث المعنى - هذه الجملة من شرح شيخ الإسلام

٩٩٢٢ هـ ، ذكر المذنب أبو الميث : رحمه الله تعالى في كتاب البيان : أن الأمر بالمعروف على وجه ، إذا كان يعلم بأمره أنه لو أمر بالمعروف يفتلون ذلك منه ويمتنعون عن الحكم ، فالأمر واجب عليه ، ولا يسمه تركه ، ولو علم بأكثر رأيه أنه لو أمره بذلك فذخيره وضميره فتركه أفضل ، وكذلك لو علم أنهم يفسدونه ، ولا يصبر على ذلك ، يقع بينهم العداوة ويبسح منه الفتان فتركه أفضل ، ولو علم أنهم لو صبروه صبر على ذلك ، ولم يشتك لأحد ، فلا بأس به وهو مجاهد ، ولو علم أنهم لا يفتلون منه ، ولا يخاف منهم ضرراً لا تستمأ فهو بالخيار ، والأمر أفضل - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

## الفصل التاسع عشر في التدوي والمعالجات وفيه الغزل والإسقاط<sup>(١)</sup>

٩٦٣٤ - ذكر محمد في السير في باب دواء الجراحة عن أبي أمامة الباهلي رضي الله تعالى عنه: أن رسول الله ﷺ دوى وجهه بعظم يالٍ . في الحديث دليل على أنه لا بأس بالتدوي ، وه نقول . ومن الناس من كره ذلك ، ويروى أن أبا عبد الله عليه السلام : اندأوا عباد الله فإن الله تعالى لم يخلق ذئباً ولا وفداً خلق له دواء إلا السام والنهم<sup>(٢)</sup> ، ولكن يستغنى لم يستغل بالتدوي أن يرى الشفاء من الله تعالى لا من الدواء ، ويعتقد أن الشافي هو الله تعالى دون الدواء .

ونأويل ما روي من الأخير إذا كان يرى الشفاء من الدواء ، ويعتقد أنه لو لم يعالج بالإسليم ، ونحن نقول إنه لا يجوز التدوي لمن هذا .

٩٦٣٥ - قال محمد رحمه الله تعالى : ولا بأس بالتدوي بعظم إذا كان عظم شاة ، أو فقرة ، أو بعير ، أو فرس ، أو غيره من الدواب ، لا عظم الخنزير وال آدمي ، فإنه يكره لتدوي بهما ، فقد جوز التدوي بعظم سوي الخنزير وال آدمي من الحيوانات مخلوقة من غير فصل يسما إذا كان الحيوان ذكياً ، أو ميئاً ، وبما إذا كان المعظم رطباً أو يبساً . وما ذكر من الجوز ، يحوى على إطلاقه إذا كان الحيوان ذكياً ، لأن عظمه طاهر رطباً كان أو يبساً ، يجوز الانتفاع به جميع أنواع الانتفاعات رطباً كان أو يبساً ، فيجوز التدوي به على كل حال .

٩٦٣٦ - أما إذا كان الحيوان ميئاً فربما يجوز الانتفاع بعظمه إذا كان يبساً ، ولا يجوز الانتفاع به إذا كان رطباً . وهذا لأن انبیس في العظم بمنزلة الباغ في الجلد من حيث أنه يقع الأمن من فساد العظم بالنبیس ، كما يقع الأمن من فساد الجلد بالداغ . فم جلد الميتة يظهر بالداغ ، فكذا عظمه يظهر بالنبیس ، فيجوز الانتفاع به ، فيجوز التدوي .

وأما لم يجوز الانتفاع بعظم الخنزير وال آدمي ، وأما الخنزير فلالته بحس النبي بجميع أجزائه ، قال الانتفاع بالنجس حرام . وأما ال آدمي فقد قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى : إنه لم يجوز الانتفاع بأجزائه لنجاسته ، وقال بعضهم : لم يجوز الانتفاع به لكرامته وهو الصحيح .

(١) ورد في نسخة ف وسخة ن ، وفسده الولد .

(٢) وفي نسخة

فلقد الله سبحانه وتعالى كرم بس دمهم ونقصهم عنى مائتة الأثيرة - وفى الاسحاح ١١ بأخراجه نوع إحداه

وهو الدورى : امره فأكل التمتية المشمس السرى لا بأس به إذ لم تكن فوق السبع ، ثم أكل فوق السبع ، فهو حرام لأن ذلك فوق السبع حرام ، وبس هذا الحكم يختص هذا الموضع ، بل هو حكم فى أكل جميع المأكولات ، وأكل جميع المأكولات فوق السبع حرام ، وفى فتاوى أهل سمرقند : إذا كنت تسبى عنها لزوجها لا بأس به ، لأن هذا فعل مباح لقصد المباح .

٩٦٣٧ - وهو النوزل : رجع إذا ظهر به داء ، فقال له الطبيب : قد عليك الدم ، فخرجه قام بحوجه حتى دلت . لا يكون خوضاً ، لأنه لا يعلم يقيناً أن الشغل فيه وفيه أيضاً : اسطق عطه ، أو مذت عنه ، فلم يدنع حتى أصعبه ، ومات فيه ، لا يأنم عليه ، فرق بينه وبينه إذا حوج تم أكل مع القدرة على ، لأن حتى مات ، فبانه يأثم ، والبرق أن الأكل قدر قرنه فيه شفاء يقين ، وإذا تركه صار مهلكاً نفسه ، ولا كذلك المعالجة

٩٦٣٨ - التذوي بلس الأمان إذا أنشأ يابيه لا بأس به ، هكذا ذكر صبر الشهيد رحمه الله تعالى ، ربه ضرر لأن لئ الأثر حرام ، والاستشفاء بالحرام حرام ، وهذا قد صدر الشهيد فهو شبر معبرى عن إطلاقه ، وإن الاستشفاء بالمشروع لا يجوز ، فاسم يعلم أن فيه شفاء ، أما إذا علم أن فيه شفاء ، ليس له دواء أخر سيرة يجوز الاستشفاء به .

٩٦٣٩ - ألا ترى إلى ، وذكر محمد رحمه الله تعالى فى كتاب الأثيرة : إذا خاف الرجى على نفسه العطش ، ووجد حراً أثيرة ، إن كانت تدفع عطشه ، ولكن شرب بقل ما يرويه ويدفع عطشه ولا شرب الأثيرة على الكفاية

وذكر حكر عن بعض مشايخ بلخ رحمه الله تعالى : أنه سئل عن معنى قوله من سقود : نسى الله تعالى عنه . فإن الله لم يحمل شقاءكم فيما حرم عليكم قال : يجوز ، إن عبد الله وله ذلك فى داء شرب به دواء غير المحرم . لأنه حينئذ يستغنى بالحلال عن الحرام ، ويجوز أن يقال : فكيف الحرام على الحاجة ، فلا يكون الشفاء فى الحرام ، وإنما يكون فى الحلال .

(١) هذه الآية أثبتت من نسخ ابنى يوجد عندنا كلها .

(٢) وهو من نسخة لا يمتنع .

(٣) وأخرجه فى أسطرار سنة (١٧١٠) ، ذكره العلامة ابنى فى كشف الخفاء : ٧٢٢ من حيث أبو بكر ، والطبى من نسخة السرى ٢٠٢٢ .

٨- كتاب التكملة والاحتضان - ٨٣ - المعنى ١٩: ينبغي ولعالمات دوره بعد الإحياء  
 وقد أتى مريضاً أتى إليه لطيفه بشرب الحمر. وروى عن جماعة من أئمة بلخ، أنه  
 بنظر إلى كان يعلم شيئاً أنه يصبح حل له الندوب. وذل الحقية عبد المكارم الله تعالى حديث  
 في استشفائه: إنه لا يشفى إلا بالحق.

٩٩٩٠- وفي ترويض رجل أعمى مرة في إحدى الساعات، قال أبو حنيفة  
 رحمه الله تعالى: يكره. وقل أنه يوسف رحمه الله تعالى: لا يكره، وانظروا أبو حنيفة رحمه  
 الله تعالى أحد يقول: ليس يوسف مكان الحاجة. وفيه أيضاً: الصحيح إذا وضح عن أخيه، إذا  
 عرف به التقاء فلا بأس بذلك! لأنه يكون دواء. حينئذ.

٩٩٩١- وإذا سار الدم من أنف الإنسان وكنت فاحشة لثقت عن حبيته بالدم، أو كتب  
 باليمين، فقد دفن بذلك مير، هذا في فصل التراب.

### جئنا إلى مسائل العز و تفسيره أن يظن الرجل أسرته أو أمته فيعزل عنها قبل أن يضع لها في الرحم مخافة الحمل

٩٩٩٢- تقول: اختلف أصحاب رسول الله صلى الله عليه وآله في العز، فمن روى الله تعالى منه  
 أنكره، قلت: وأبو حمزة وأبو عبد الله ومحمود بن الحسن الله تعالى عليهم أجمعين كرهوا، ولا  
 يكرهون ذلك، إلا أن عبد الله رحمه الله تعالى قالوا: في المرأة المكروه الحرة تنزلها  
 في العز، وفي الأمة المكروه ينزلها في العز، وفي المرأة الحرة تنزلها في العز، وفي الأمة  
 المكروه تنزلها في العز، وفي الأمة المكروه لا ينزلها في العز، وفي المرأة الحرة  
 المكروه تنزلها في العز.

٩٩٩٣- وفي فتاوى أهل مصر قدس سره: أنه إذا عزل خروف من الزنا، فهو منسحب الزمان،  
 فهو حلال من غير هذا القول.

هذا هو القول في العز، أما إذا أراد الإلقاء بعدد، وحل ما بهي وسها، هو باع  
 لها ذلك؟ إن كانت ذمتها مضمونة ببيع، وليس لها ذمة، لأب صبر ذمته،  
 فإنه المخرج على ما عليه النصارى، ولا يحل لها ذلك كما بعد الاحتضان.

ون أراد الإلقاء في مضمون مدة ببيع فيه الزوج. حلال إذا سبغهم الله تعالى  
 فيه، قلت بعضهم: يحل لها ذلك، لأن كل مضمون مدة ببيع هو الزوج، لا حكم لها فيه  
 والعز سواء.

٩٩٩٤- وفي فتاوى أهل مصر قدس سره: إذا أراد إسقاط له لده، ولها ذلك إذا لم

ج ٨ - قدم الكوكبة، الأصغر من - ٨٤ - المصنوع ١١٩ الذي بين يديه الخنجر، وبه الثعرب والإبريق

يسمى نسيء من خلقه؛ لأن ما لا نسيء من خلقه لا يكون ونداءا وكان الخنجر على بين موسى والنبي رحمة الله تعالى يكره ذلك، وكان يقول: ما بعد ما وصل إلى الروح الحياة فإنه لا يحتاج إلى صنع أحد بعد ذلك لينفخ فيه الروح، وإذا كان كذلك، الحياة للحال، كتب في بضعة صيد آخرم، إذا كان ما لها أن يصير صيدا أعصيت حكم الصيد، حتى إذا من أناف إليه صيدا آخرم ضوئ، بدلالة المولى، لأن الماء قبل أن يشعل إلى روح المرأة نفس ماء الحياة، فإنه يحتاج إلى صانع بعد ذلك لينفخ فيه الروح، وهو الإلقاء في الرحم، أما ما في خلقه.

٩٦٤٥ - وفي ركاج فتدق أهل سمرقند بموادة مرصعة ظهر بها جبر، وتقطع لنساء، ويخوف عنى، ندما الهلاك، ونسب لأب هذا المولود، سعة حتى يمتلأ من الضفر، هل يبيح لها أن تعالج في سقاط الولد، والبر: يساح ما دام تنشف، أو عطف، أو مصغه لم يمتلأ له عضو؛ لأنه ليس بأرضي، وذكر في الوصفات المرتبة في البرية الثالثة من التكاثر في تفتيل المسألة، إن خلقه لا يستين إلا في مائة وعشرين يوما.

٩٦٤٦ - الخبذة والفصن والشاء النعش على انظهر بعد تحريك الولد لا بأس به، وقيل تحريك الولد وحال قرب الولادة لا ينبغي أن يفعل ذات - وانه أعلم - .



## الفصل العشرون في الختان والحضاب وقلم الأظافر وقص الشارب وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها بشعرها

٩٦٤٧- أقصى وقت الختان اثني عشر سنة ، وأما أول وقته فقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه : لا علم لي به ، ولم يرو عن أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى في هذا شيء ، واختلاف المتأخرين وحدهم الله تعالى فيه ، بعضهم قالوا : أول وقته إذا بلغ سبع سنين وبعضهم قالوا : إذا بلغ تسع سنين ، وبعضهم قالوا : إذا بلغ عشر سنين ؛ لأنه أول وقت يجوز إكمال الألم إليه ، قال عليه الصلاة والسلام : «واقربوهم عليها إذا بلغوا عشرة»<sup>(١)</sup> ، وبعضهم لم يوقتوا في ذلك وقتاً ، وقالوا : إذا كان الصبي بحال يطيق ألم الختان يخن ولا فلا .

٩٦٤٨- وإنه من جملة السنن حتى قال : إذا اجتمع أهل المصير على ترك الختان يحاربهم الإمام ؛ لأن الختان سنة ، فيحاربهم في تركه ، كما يحاربهم في سائر السنن .

وفي الميرون : «خلام ختن فلم يقطع الجلدة كلها ، فإن قطع أكثر من النصف يكون ختناً ؛ لأن الأكثر يقوم مقام الكل ، وإن كان نصفاً ، أو دونه لا يكون ختناً لانعدام الاختلاف حقيقة وحكماً .

٩٦٤٩- وفي صلاة التوكل : «المسي إذا لم يخن ، ولا يمكن أن يبد جلده ليقطع إلا بشد يد ، وحشفه ظهراً ، إذا واه إنسان براء كأنه اختن ، ينظر إليه الثقات وأهل البصر من المحاصرين ، فإن قبلوا : هو على خلاف ما يمكن الاختتان ، فإنه لا يشد عليه ويترك ؛ لأن الواجبات تسقط بالأعذار ، فالسنن أولى ، وكذا الشيخ الضعيف من أهل المجوس إذا أسلم ، وقال أهل البصر : إنه لا يطبق الختان يترك .

وفي فوائده الرستغني : «اختن العصبى ثم طال جلده ، إن صار بحال تمسح حشفه بقطع ، وما لا فلا .

٩٦٥٠- اختلفت الرواية في ختان النساء ، ذكر في بعضها أنها سنة . فكنا حكمي عن بعض المتأخرين ، واستدل هذا للفاضل بما ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الختن : أن الختن

(١) أخرجه أبو داود في «سننه» (١٩٤-١٩٥) : باب من يؤمر الإسلام بالصلاة ، واليهي في الكبرى (٤٨٧١) . وذكره العجلوني في «كشف الخفاء» (٢٢٨٦) ، ونزول في «نصب الرتبة» (٢٩٨/١) .





## المفصل الحادى والعشرون فى الزينة واختاذ الخادم للتخدمة

٩٦٥٧- أعلم بأن الزينة نوعان، نوع يرجع إلى البدن، ونوع يرجع إلى غيره، فنبذا  
بالذى يرجع إلى البدن. فنقول: اتفق المشايخ رحمهم الله تعالى أن الحجاب فى حق الرجل  
بالجمرة سنة، وأنه من سببها المسلمين وعلمائهم، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام  
«غيروا النسيب ولا تشبهوا باليهود»<sup>(١)</sup>، وهذا الراوى: رأيت أبابكر رضى الله تعالى عنه على  
مر رسول الله ﷺ ولحبه كأنها خيام عرّج، والعرفج نبت فى البادية، هى أشد حمرة من  
النار. وأما الحجاب بالسواة فمن فعل ذلك من الخفرة ليكون أبيض فى عين العدو، فهو  
محمود منه، اتفق عليه المشايخ رحمهم الله تعالى<sup>(٢)</sup>، ومن فعل ذلك ليزين نفسه للنساء  
وليحبب نفسه إليهن، فذلك مكروه، عليه عامة المشايخ، وينهى به الأثر عن عمر رضى الله  
تعالى عنه. وبعضهم جوزوا ذلك من غير كراهة، روى عن أبى يوسف رحمه الله تعالى أنه  
قال: «كف بعجني»<sup>(٣)</sup>، أن تزين لى بعجها، أن تزين لها هذه الجملة من «شرح السمر الكبير»<sup>(٤)</sup>.  
٩٦٥٨- اتفق المشايخ رحمهم الله تعالى أنه لا بأس بالإنتمد للرجل، ونفقوا على أنه يكره  
الكحل الأسود إذا قصد به الزينة أو اختفوا فيما إذا لم يقصد به الزينة<sup>(٥)</sup>، عامتهم على أنه لا  
يكره، فى «شرح السمر الكبير»<sup>(٦)</sup>، وفى «فتاوى أهل سمرقند»: لا بأس بالكحل يوم  
عاشوراء، روى أن أم سلمة رضى الله تعالى كحلت رسول الله ﷺ عنيه يوم عاشوراء.  
٩٦٥٩- وفى «المنتقى» روى الحسن عن أبى حنيفة رضى الله تعالى عنه أنه قال، لا  
باس أن تخصب المرأة يديها ورجليها لتزين بذلك لزوجها ما لم يكن خضاباً فيه غائب، ولا

(١) أخرجه الترمذى فى «سننه» (١٧٤٩): باب ما جاء فى الحجاب، والثانى فى «سننه» (٥٠٧٣).  
(٢) باب الإذن بالحجاب، وأحمد فى «سننه» (١٢٥٩)، وابن حبان فى «صحيحه» (٥٤٧٣).  
والبغوى فى «الكبرى» (١٤٦٠): باب ما يقع به، والثانى فى «سننه» (٤٥)، ونظرنا فى  
«أوسعة» (١٦٣٠)، وفى «المنير» (٤٨٤)، وأبو يعلى فى «سننه» (١٨٩).

(٢) ورد فى «ط» «افض عليه المشايخ، وعليه من فعل ذلك... إلخ».

(٣) ما بين المتوفين ساقط من: الأصل وأثبتاه من «م» و «ف».

(٤) ما بين المتوفين ساقط من: الأصل وأثبتاه من «م» و «ف».

يأسي باخفتاب المجذوبة الصغيرة والكبيرة ، وأما الحصى ، فلا ينبغي أن يخصب بده ، ولا رجله كالترحل .

٩٦٦ - وما أتفى يرجع إلى ظير البدن قال محمد رحمه الله تعالى : لا بأس بأن ينحذ الرحمن في بيته سريراً من ذهب ، أو فضة ، وعليه عرش ادبياح يتجسل بذلك للنام من حر أو بقصد ، أو يتام عليه ؛ فإن ذلك منقول عن السلف ، من الصحابة والتابعين رضي الله تعالى عنهم ، وروى أن الحسين رضي الله تعالى عنه وأخيه رضي الله تعالى عنهما تزوجا به ، ما نوا امرأة بزدجده ، زينت يثها بانقرض من الديباخ والأواني المتخفة من الذهب والفضة ، فدخل عليه بعض من بنى من أصحاب رسول الله ﷺ ، وقال : ما هذا في بيتك يا ابن رسول الله ﷺ ؟ فقال : هذا امرأة تزوجته ، فأنت بهذه الأنبياء ، فمستحسن أن أمعها من ذلك .

وعن محمد ابن الحنفية رضي الله تعالى عنه أنه زين داره بمثل هذا ، فعمت في ذلك بعض الصحن ، فقال : إنما أتجمل للناس بهذا ولست أستهمله كيلا يتعلم أحد إلى بعين الجهل . وقول محمد رحمه الله تعالى : من غير أن يبعد أو يتام عليه ، فذلك يرجع إلى قول محمد رحمه الله تعالى : لأنه لا يرى القعود والنوم على الديباخ على . من فاعله على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : لا يتأني ، لأنه يرى النوم والقعود على الديباخ على ما مر .

٩٦٦ - ذكر النقيب أبو جعفر في شرح السير الكبير أنه لا بأس أن يسر حيطان البيوت باللبود المغشة إذا كان قصد دفع الحر ، وإن كان قصد طاعله الزينة ، فهو مكروه ، وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرح السير الكبير أنه لا بأس بأن يعتز حيطان البيوت إذا كان قصد طاعله دفع الحر ، وزاد عليها فقال : أو الخيش إذا كان قصد طاعله دفع الحر ؛ لأن مقصود طاعله الانتفاع دون الزينة ، فمما يكره من ذلك : ما يكره على قصد الزينة ، فقد صح أن عمر رضي الله تعالى عنه أمر بزمده ، ولا رأى سعاد ذلك ، قال : أحجمومة تنكب هذا أو تحولت الكعبة في كنده ، أشاء إلى معنى انكراهه ، وهو نشه سائر البيوت بالكعبة .

٩٦٧ - رضي فتاوى أهل سمرقند إرخاء السير على البيت مكروه ، قالوا : نص عليه محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير لأنه زينة وتكبر .

ذكر محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير : عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه قال : رأيت رسول الله ﷺ في قبة حمراء من آدم يوم فتح مكة ، ورأيت بالآلا ومن الله تعالى أنه قد أدخل عليه وغمره ثم أخرجه بهريقه ، الحديث أي أن قال : أتم خرج رسول الله ﷺ وعليه

فيه حمراء ، وفي الحديث دليل على أنه لا يتم بالثوبين ، ألا ترى أنه كان رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمرته من قديمه ووجهه دليل على أنه لا يتم للإنسان أن يكون معه من يخدمه ، ألا ترى أنه كان يلازم مع رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم ، وكان يقوم بخدمة وقبضه وغسل ذلك ، ولكن يصح أن يكلفه الخدمة قدر ما يطيق . وعمن هذا قضا أنه لا بأس للإنسان أن يذهب راجباً حيث شاء وعلمه بمشي معه بعد أن كان يطيع ذلك ، وإن كان لا يطيعي قالت فهو مكروه . بلعد أن عثمان رضي الله تعالى عنه أتى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أكأ وعلمه يمشي معه مسرعاً ، فذكره ذلك رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم : أو لم تتركه في البيت ، فأعنته عثمان رضي الله تعالى عنه . وأوبى أنه كان لا يطيع .

وفوله : حرج : رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم حمرته ، إن كان ذلك قبل تحريم الإبرسم على الرجال فلا حاجة إلى حمله على محمل ، وإن كان بعد ذلك فالمراد من الخلة المذمومة من النفل ، فإن العرب كانوا يسمون السرح من النفل حمة حردنه ، وقوله : حراً إن كان ذلك قبل تحريم لبس المصفر ، وتمرث على الرجال ، فلا حاجة إلى تأويله وحمله على محمل ، وإن كان بعد ذلك فهو محمول على قول النفل ، يعني وعليه حمة مسموعة من نفل لون أحمر

--

١١٦ أخرجه الشيخان في صحيحه (٥٥٢١، ٥٢٢٤) من القلائد وهي الثوب الأحمر ، وفيه باب الصفة الحمراء من الثوب ، وأوردته في ٥٠ (١٩٧) من زاد المعاد في إكمال الإصحاح في الإبرسم عند الأئمة ، وفيه باب الصفة (٥٢١) : من الثوب الذي يستر في الإبرسم ، والصفحة من صفة (٥٢٧٨) باب اتحاد الثياب الغمر - ولم يلاحظ في صفة (٥٢١) ذات الصفة في الأثر ، وأوردته في صفة (١٩٧٨) ، وفي حديث في صحيحه (٢٢٤٤)

## الفصل الثاني والعشرون في قتل المسلم والد المشرك ومن معناه وقتل سائر محرمه

٩٦٦٣- قال محمد رحمه الله تعالى: لا بأس بأن يقتل الرجل المسلم كل ذي رحم معرّم من المشركين بسدّيه إلا الوالد خاصة، فإنه يكره له أن يبتدئ والدك، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَقَاتِلُوا الْمُشْرِكِينَ كَافَّةً﴾<sup>(١)</sup> من غير فصل بين كافر وكافر، لكننا تركنا ظاهره في حق الوالد بالإجماع وببعض آخر، وهو قوله تعالى: ﴿وَلَا تَقْرُلُوا أَيْهَاتِهِ﴾، والتي هي التأسف من عن الغنى بطريق الأولى. وقد صدق الوالد عن ظاهره: انزلوا لا يهلكوا، تخصيص غير الوالد، من الأب والأخ والعم والخال وأشباههم؛ لأنه اجتمع في حق الوالد حرمتان، حرمة القرابة وحرمة الأموة، فإن للأب زيادة حرمة بسبب الأبوة ليست هي بغيره من له قرابة محرمة للزناح، حتى لا يقتل الوالد بالولد ولا يحبس يديه؛ فتخصيص الوالد عن ظاهره ما نزلنا له زيادة حرمة لا تدل على تخصيص غير الوالد وليس له تلك الزيادة، وإذا ثبت هذا في الوالد ثبت في الوالد من طريق الأولى؛ لأنه اجتمع في حقها ثلاث حرمان، حرمة القرابة، وحرمة الأمومة، وحرمة الأبوة، فإن للأم زيادة حرمة ليست لغيرها، حتى لا تقتل بولمها، ولا تحبس يدين الولد، والأمومة، فإن الأمومة المحرمة اقترن، فتخصص الأب عن ظاهره ما نزلنا به، وله حرمتان يكون تخصيصاً للأم، ولها ثلاث حرمان.

وإذا ثبت هذا الحكم في حق الوالد والوالدة؛ ثبت في حق الجد والخالات من قبيل الأم والأب؛ لأنهم بمنزلة الأباء والأمهات؛ ألا ترى أنهم لا يقتلون مولد الولد ولا يحبسون يديه كالأب والأم.

٩٦٦٤- وهذا إذا لم يضطر الوالد إلى قتله، فإما إذا اضطر إلى قتله، فلا بأس بقتله إذا لم يمكنه الهرب منه؛ لأن ترك الأب حتى يقتله إهلاك نفسه، والمأمور به في حق الابن شرعاً أو لا يعترض للأب بسوء ابتداء لا إهلاك نفسه، وهذا كما نفي عن قتل الصبي والشبيخ الفاني ابتداء، ثم إذا جاء الاضطرار منه بأن قصه واحد منهم مسلماً بالقتل، كان للمسلم أن يقتله،

(١) سورة التوبة: الآية ٣٩.

(٢) سورة الإسراء: الآية ٢٣.

ج ٨-كتاب الكراهية والاستحسان - ٩٢ - اغني ٢٢: نزل عليه والده المشرك ومن عنده وطريقته مقلدا.

وإذا اغتصب يولد له من صلب لا يصدده بالقتل، ولا يمكنه من الرجوع حتى لا يعيد حرباً على المسلمين، ولكن يوجهه إلى موضع ويستسكن به حتى يسيء غيره ويقتل. قال محمد رحمه الله تعالى: وهو أحب إلي.

٩٦٦. هذا هو الكلام فيما بين المشرك والمسلمين، ففي الكلام بين أهل النبي وبين أهل العدل، فقول: لا ينبغي لأحد أن يقتل كل ذي رحم محرم من أهل البغى بالقتل؛ لأنه اجتمع في حق كل ذي حرمة، حرمة الإسلام وحرمة القرابة [فكان نظير الأب المشرك الذي اجتمع فيه حرمة القرابة] والأبوة وهو نظير ما قالوا: لا ينبغي لمنسب أن يقتل كل ذي رحم محرم في الرحم، والخبر بالأب لا اجتماع الحرمين، وهو حرمة القرابة وحرمة الإسلام - والله أعلم -.



## الفصل الثالث والعشرون

فما يسع من حراشات بني آدم والحيوانات  
وقتل الحيوانات وما يسع من ذلك

٩٦٦٦ في فتاوى أبي الثيب رحمه الله تعالى : في امرأة حامل ماتت ، وعلم أن ما  
في بطنها حي ، فإنه يشترطها من الشئ الأيسر ، وبذلك إذا كان أكثر رأيتهم أنه حي يشترط  
بطنها في ذلة ، وفي كذا فتاوى أبي الثيب : الذكر إذا حرمعت في ما دون المخرج ،  
فماتت بذلة على امرئها ، وفي أولاد الوالدات عدوتها ، إما ببينة ، أو بطرف درهم ،  
لأن بدونه لا يخرج الولد

٩٦٦٧ - وبما عثر من الرء في بطن حامل ، ولم يوجد سبيل إلى استخراج ذلك فلا يقطع  
الولد أرباباً رطباً ، ولم لم يفعل ذلك بخلاف لعلك عنى الولادة ، فإذا كان الولد ميتاً في البطن  
لا يأمن به ، وإن كان ميتاً لا يفتي بجواز القطع ، لأن هذا قتال نفس لصيانة نفس أخرى ، والشرع  
لم يرد عنه

٩٦٦٨ - وفي الفتاوى في العيون : رجل ابتلع ذبابة الحمار ، فمات المتلع ، ولم  
يلج دابة ، قال : لا يشترط فيه وعليه الفقة ، وذكر في آخر الفصل الثاني من كتاب الحيطان أنه  
يشترط ميتة المتلع ، وصورة ما ذكر في كتاب الحيطان أن رجل ابتلع عشرة ذنير حمار ، ومات  
المتلع بشرطه ، فعلى ما ذكر في الحيطان أن لا يحتاج إلى الفرق بين المتلع وبين ما إذا  
أحاطت بذمات واضطرب في بطنها منى - وعلى ما ذكر في الفتاوى : بحثج إلى الفرق بين  
والفرق أن في مسألة المتلع لم يجوزنا الشئ كان به يقطع حرمه الأعلى ، وهو الأدنى لحياته  
الأدنى ، وهذه الحماة - ولا كذلك مسألة الحمار .

٩٦٦٩ - وفي الفتاوى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه قال : أكد من طلب لعنه ما  
طلب منه النهي ، قال : وأكره تعليم الناس في تطهير الخبيء بأخذ فيه بدنه ، قال : وبعلم ما يذبح  
قال : ولا بأس بالحذر وغيره ، ويكون به الداء ، ويكون ما حرمه الله في بلاء ، ويجب ريعه عن

مقته أن يبيحه - رحمه في الدابة بقطع يدها أو رجلها - أنها إن كانت مما يؤكل لحسها فبيحها -  
والأعاجلها - وعن بعض المتقدمين أنه لا بأس بقطع الألية من الشاة إذا كانت الإلية بحال غش  
فلها الشاة، إن لم تكن - لقطع - وخيف عليه العذب.

٩٦٧ - وفي فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى - رجل مضطرب لا يجد صفة - وخاف  
الهلكة - فقال له رجل - افصع يدي ورجلك، أو اقطع مني قطعة وكلها لا يسمع ذلك، لأنه قد  
يزدري إلى إتلافه - وفي فتاوى أبي الحسن - رجل له كلب غرور في قرية كل من مر عليه  
عمد - فإهل القرية أن يقتلوه، هذا الكلب، دفعا لضرره - فإن عصف أحدًا من أهل القرية من  
يجب الضمان على صاحبه - إن لم يقدموا إليه قبل انقضائه - فإن تقدموا إليه فعليه  
الضمان، بجزالة الخلف المات إذا سقط على إنسان، وفيه نظر.

٩٦٨ - وفي الواقعات - لا ينبغي للرجل أن يخط كفا في داره إلا كلبا يحرس ماله -  
لأن كل دار فيها كلب لا يدخل فيها الفلانة - وفي العميون - قرية فيها كلاب كثيرة - ولأهل  
القرية فيها ضرر - يزمر أبو الكلاب بفيل الكلاب دفعا لضررهم، وإن أبوا رفعوا الأمر  
إلى الإمام حتى يأمرهم الإمام بذلك.

٩٦٩ - وفي أمصحية الرازي - رجل به كلاب لا يحتاج إليها - وبجربه فيها صورة -  
فإن أسكها في ملكه - فليس لمجرمه منعه - لأنه يتصرف في ملكه، وإن أرسلها في أسكة -  
فليس منعه، فإن امتنع - إلا رفعوا الأمر إلى القاضي، أو إلى صاحب الحصة - حتى يخرجه عن  
ذلك، وكذلك من أسك دجاجة أو حنش أو عمولا في الرستق، فهو عن مدين الوجبه -  
٩٧٠ - وفي فتاوى أبي سمرقند - الهرة إذا كانت موزونة لا يضرب، ولا يعرك  
أذنه، ولكنها يذبح بالسكين الحاد، وفي فتاوى أهل سمرقند - قتل - أجراء بحل - لأنه  
صيد - لأسبعا إذا كان فيه ضرر عام.

ونكسهم المذبح رحمه الله تعالى في قتل النمل - قال انصهر الشهيد - والمحتدر لتفتوتي  
أسا إذا ابتدأت بالأذى فلا بأس بقتلها - وإن لم يبدئ بكره قتلها.

والأصل في ذلك ما روي أن غلة قرصت نيبا من الأنبياء - فأحرقت النمل - فإوحى  
الله تعالى: هذه غلة واحدة؟ أي هلا تفتت تلك الخمسة الواحدة؟ فيه دليل على جواز قتلها عند  
الأذى - وعلى عدم الجوار عند انعدام الأذى - ونفق، على أنه لا يجوز إيقاعها في الماء -  
٩٧١ - قتل النملة بجوار على كل حال، وفي فتاوى أهل سمرقند - إحرق الفضلة

ج ٨ - كتاب الكرمية والإسجد - ٩٥ - الفصل ١٢ : من صرح من صرح بأن من أذن ولم يرد

والعند ما رآه منكره . قال في المطبوعات لا يعادى من أذن : لا يراها ، بل طرحتها حينئذ يسأل ،  
الكن بكرة من حيث الأذن .

الحلق الذي يقام به دلت رتبة : حله ملقى في الماء من يومه . الأذن ولا يكون به  
ما من إلا أن ذلك مفعلة لنفسه ، ألا توبى أن السدث بالحق في التمسك به سميت ، ولا يكون به  
ما من آ .

٩٦٥ - ولا يأمن بكى الضجيج ، إذ كان لهاء أمه بهم : لأن ذلك مدارة ذكره في  
والعداء للناظمي . وفيه أيضاً : لا تأمن بشفة أذن اعطى من اليد ، فقد جرح أنهم كانوا  
يعفون ذلك في من دستور الله بخلق من نور إنكار والله أعلم .

### الفصل الرابع والعشرون

#### في تسمية الأولاد وكنيتهم

٩٦٦٦ - روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «هو أولادكم أم حنة الأسياء وأحب الأسماء إني الله تعالى عبد الله وعبد الرحمن»<sup>(١)</sup> قال اعني أبو ذؤيب رحمه الله تعالى لا أحب للمعجم أن يسموا عبد الرحمن وعبد الرحيم؛ لأن المعجم لا يعرفون نبيهم، ويسمون بالانصاف.

وروى عن النبي ﷺ: «أنه نهى أن يسموا المملوك نافعاً أو بركة أو ما أشبه ذلك»، قال الراوي: لأنه لم يجب أن يقال: ليس هنا بركة ليس هنا نافع إذا طئنه إنسان، ومن الأثر لا يقول الرحيل: عبيد، أو أمي، من يقول: فتاى.

٩٦٦٧ - وفي الفوائد: التسمية باسم يذكى به الله تعالى في عاده، ولا ذكره رسول الله ﷺ، ولا استعمله المسلمون، نكحوا فيه، والأولى أن لا يفعل. وروى: «إذا ولد لأحدكم ولد فمات فلا يدقته حتى يسميه إن كان ذكراً باسم الذكر وإن كان أنثى باسم الأنثى وإن أم عمره، فبسم يصلح لهما».

٩٦٦٨ - وأما الكلام في الكنية فكان عادة العرب أنه إذا ولد لأحدكم أول الولد كان يكنى به، وأمراته تكنى به أيضاً، يقال للزوج: أب فلان، ولأمراته أم فلان، كما قيل أبو سلمة وأمراته أم سلمة، أم الدرداء وأمراته أم الدرداء، وأبو ذؤيب وأمراته أم ذؤيب. وتلك الرحل لا يكنى حاتم بولده له، ويكنى به الصغير نأبي بكر وصغيره، كره بعضهم. إذ ليس لهذا من اسمه بكر، ليكون هو أو بكر، وعما منهم على أنه لا بكره لأن أساس يربون بهذا الحسان أنه يصير نأبي نأبي الحمال لا التحف في الحمال.

٩٦٦٩ - ولا بأس أن يكنى كنية رسول الله ﷺ، والذي روى عن رسول الله ﷺ أنه

(١) أخرجه ابن أبي عمير في «المعجم» (٢٨٥١)، وذكر أبو نوح في «مردوس» (١٨٥)، وأخطأ (٨٦٠) إلى ثلاثة أسماء إلى الله. وذكره ابن جرير في «تخريج أبي ذؤيب» (٨٦٠) وأحال إلى مسلم. ورجلوني في «كشف الخفاء» (٦٠/٦). ونسبه إلى مسلم وأبو ذؤيب والترمذي من حديث ابن عمر.

قال: «سَمُوا سَمِيًّا وَلَا تَكُونُوا بِكِبْنِي»<sup>(١)</sup>، فقد قيل: إنه مسح روى عن علي رضي الله تعالى عنه أنه سمى ابنه محمداً وهو ابن حمزة وكناه أبا القاسم، وقد كان استأذنه، وعن حمزة رضي الله تعالى عنه: أن امرأه قالت لرسول الله ﷺ: إنني رلدت غلاماً فسميته محمداً وكنيته أبا القاسم، فذكر في ذلك ذكره فقال: «ما أنتي حرم أبني وأهل بيته، أو ما الذي أحل اسمي وحرم كنيته، وعن محمد رحمه الله ﷺ: أن من سمى باسم رسول الله ﷺ أكثر، أن يكثر بكبته، ذكره في لخمه - والله أعلم -.

(١) أخرجه البخاري في صحيحه (١٠٩٤١، ٢٠١٥، ٢٩٤٦، ٢٩٤٧، ٢٩٢٣) باب ما ذكر في الأسواق، وفيه: «وَقَالَ رَسُولُ اللَّهِ ﷺ: (فَلْيُكْنَى بِكِبْنِي)»، وأحمد بن حنبل (١٢٧٥٤١ و ١٢٧٥٠٦)، وابن أبي شيبة (٢٥٩٦٤) باب من التار ومطافئ والطريق، والطبراني (١٠٢٥)، وابن أبي شيبة (١٠٢٥)، وابن أبي شيبة (١٠٢٥)، وابن أبي شيبة (١٠٢٥).

## الفصل الخامس والعشرون

### في الغيبة والخس

٩٦٨- ذكر في "العيون": رجل اغتاب أهل قرية لم تكن غيبة حتى يسمى قوماً معروفين. وفي "فناوى أهل سمرقند": رجل ذكر مستوى أخيه المسلم على وجه الاهتمام، فلا بأس به؛ لأن هذا ليس بغيبة، الغيبة من يذكر ذلك مرید السب والنقص. ولو كان الرجل يصلي ويصوم ياتنامن باليد واللسان لا غيبة في ذكره لما فيه؛ لقوله عليه الصلاة والسلام: «ذكروا الناس بما فيه»، وإن أعلم السلطان ليزجره، فلا إثم فيه.

وروى عن عبد الله بن مسعود رضي الله تعالى عنه: أنه قال: «الاحسد إلا في اثنين: رجل اتاه الله تعالى ما لا فهو ينفضه في طاعة الله ورجل اتاه الله تعالى علماً فهو يعلمه الناس وينفض به»<sup>(١)</sup> الحديث بطلناه دليل على إباحة الحسد في هذين، لأنه استثنى من التحريم، والاستثناء من التحريم إباحة.

قال شيخ الإسلام ورحمه الله تعالى: وليس الأمر كما يقتضيه ظاهر الحديث، والخس حرام في هذين، كما هو حرام في غيرهما، وإنما معنى الحديث لا يتنبأ للإنسان أن يحسد غيره، ولو حسد فلاناً يحسد في هذين، لا لكون الحسد فيهما مباحاً بل لمعنى آخر، أن الإنسان إنما يحسد غيره<sup>(٢)</sup> لئلا يبرأها عليه فتتأذى<sup>(٣)</sup> نفسه، وما عدا هذين من أمور الدنيا ليس بنعمة، لأن ما كان ذلك مخطط الله تعالى، والنعمة ما يكون مأكلاً رضا الله تعالى، وهذان ما يبرأهما رضا الله تعالى فهما النعمة دون ما سواهما.

(١) ذكره ابن حجر في "مسيل السلام" ١٨٨/٤، ثم قال: وهو حديث ضعیف، وأنكره أحمد، وقال: يمتنع: ليس بشيء.

(٢) أخرجه البخاري في "صحيحه" ١٣٤٣ و ١٧٣٧ و ٢٧٢٦ و ٦٨٨٦، ومسلم في "صحيحه" (٨١٥-٨١٦): باب فضل من يقوم بالقراءة، والترمذي في "سننه" (١٩٣٦): باب ما حاد في الحسد، ابن ماجه في "سننه" (٤٢٠٨-٤٢٠٩)، والبيهقي في "سننه الكبرى" (٥٨٤١): باب فضل العلم، وابن حبان في "صحيحه" (٢٢٥ و ٩٠): في إباحة الحسد، والبيهقي في "الكبرى" (٧١١٥): باب وجوب الصدقة.

(٣) روى في "ألف و آو" و "م" و إنما يحسد غيره عادة.

(٤) روى في "سنة" م، يمتنع ذلك.

وبعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا: الجسد المذكور المذموم أن يرى على غيره نعمة، ينصى روائ تلك النعمة عن ذلك الغير، ويكنيتها لنفسه، أما لو غناه لنفسه [فذلك لا بد من] - فأ، بل - من غبطة. وكان شيخ الإسلام يقول: لو نمت تلك النعمة بعينها لنفسه، فهو حرام ومذموم؛ لأنه تمنى الزوال عن ذلك الغير، والأصل فيه قوله تعالى: ﴿وَلَا تَمْتَرُوا مَا قُضِيَ لَكُمْ بِهِ بِغُفَّتُمْ عَلَىٰ ذَٰلِكُمْ أَن تَقُولُوا لَا نَحْبِسُ ۚ﴾ أما إن تمنى مثل ذلك لنفسه فلا بأس به.

٩٦٨١ - وذكر شمس الأنس السرخسي رحمه الله تعالى أنه قال: معنى الحديث أن الجسد مذموم يضر أخاه إلا فيما استثنى فهو محمود في ذلك، فإنه ليس بحمد على الحقيقة، بل هو عطفة، والحمد أن يمتنى الحمد: أن تذهب بحد المحمود عنه وتكلف لذلك، وبه: أن تلك النعمة في غير موضعها، ومعنى الغبطة أن ينسى لنفسه مثل ذلك من غير أن يتكلف ويتنسى ذهاب ذلك حيناً. أورد محمد رحمه الله تعالى هذا الحديث في أدب النفاذ - والله سبحانه وتعالى أعلم -.

.....

(١) منه أتمارة وردت في النسخ التي عدنا كلها.

(٢) سورة الصدة - الآية ٣٢.

## الفصل السادس والعشرون في دخول النساء الحمام وتركهن على السرج

٩٦٨٢- ذكر محمد رحمه الله تعالى في البر الكبير عن عمر بن عبد العزيز رحمه الله تعالى أنه كتب: أن لا تدخل حمام امرأة إلا نساء أو مريضة، ولا تترك امرأة مصابة على سرج، قوله: لا تدخل الحمام امرأة سوى من سميت العموم، ولكن بصفة الحمر. وقوله: إلا نساء. أمر بصفة استئذان طاعة العذر، ولا خلاف لأحد في إباحة الدخول لهن بهذه الأعذار، أما بعض المرضى فلا حاجة لهم إزلة بعض الأضرار، فكان سبب تشديدي مسألو المداواة، وقد أتيح لها في حال العذر ما هو أشد من هذا، وهو كشف العورة للشفاء، وأما هذه التفاسير فلا توجب مرض، وقد مر مشايخنا رحمهم الله تعالى تحييض بالتماس من حيث إنه مرض كالتفاسير.

٩٦٨٣- وأما دخول الحمام بمير هذه الأعذار فقد اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في ذلك، بعضهم قالوا: إباحة، وإليه مال شيخ الإسلام المعروف بـ "شوهر زاده"، وبسند لهذا القائل بعدم قوله: لا تدخل حمام امرأة، ويسدل أيضاً صناع محمد: رحمه الله تعالى عن رد هذا الحديث عن عاكره، فإنه لم يقل: ولا أعذار، فإن على أن ذلك قوله.

ويؤيد ذلك قوله عليه الصلاة والسلام: «أما امرأة وضعت جنبها في غير بيت الزوج فعنينا لعة الله والملائكة وأناس أجمعين»، ولما حدث ساء حبس على عاتقة رضى الله تعالى عنها قالت: أنزلني لدخول الحمام، ففتنهم، فأمرت بإخراجهن، وغسلت مريض حلوسهن.

٩٦٨٤- وبعضهم قالوا: إباحة إذا خرجت بادن ووجهها متقنعة. وأمرت حين دخل الحمام، إليه مال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى. وهذا لأن دخول الحمام بما لأجل الرينة وهو بالنساء ألين منه بالرجل، أو للحاجة إلى الاغتسال، وحاجة المرأة إلى الحمام كذلك أشد من حاجة الرجل؛ لأن أسباب الاغتسال في حقهن أكثر، وهي لا تمكن من الاغتسال في الخياص والأبواب والرجل يتمكن من ذلك، فالإباحة في حق الرجل بدون الإباحة في حق المرأة من طريق الأولى، وتأويل تلك الحديث في أني تخرج بغير نقاء، المروج أو تخرج بغير متقنة.



٩٦٨٥- وقوله: ولا تركب امرأة مسلمة على سرج بظاهرها هي انفساء عن الركوب على السرج، وانه يقول: انه خرج موافقاً لقوله عليه الصلاة والسلام: «لعن الله المروج عنى ذلك والثاني» انه فيه إعلاء النفس وإظهاره للرجل وقد أمرت بالسر، قالوا: وهذا إذا كانت شابة، وقد ركبت للتبرج والتفريح، وأما إذا كانت عحوراً، أو كانت شابة، وقد ركبت مع زوجها لغير أن ركبت للجهاد، وقد وقعت الحاجة إليها للجهاد، أو للتحج، أو للعمرة، فلا بأس إذا كانت مستترة، فقد صح أن نساء المهاجرين كن يركبن الأفراس، ويخرجن للجهاد، وكان رسول الله ﷺ يراهن ولا ينهاهن، وكذلك بنت خالد بن الوليد كن يركبن ويخرجن للجهاد، ويسقين للجناتيين في الصفوف، ويداوين الجرحى - والله أعلم -.

## الفصل السابع والعشرون في البيع والاسْتِئْثَام على سوم الغنم

٩٦٨٦ - ذكر محمد رحمه الله تعالى في إجماع الصغير : أن بيع السرفين جائز مثلاً ، لأن السرفين متعبد به وإن كان نجساً ، فيجوز بيعه كالثوب النجس ، شأن الانتفاع كإنسان اعتماداً وإبقاء السرفين في لأمر الاستكثار الربح من غير تكر مكر ، وإذا ثبت أنه متفق به كذا ما لا عرفاً وشرعاً ، ولأجل ذلك الماس يحرم زوجه وبحري فيه الفسخ والنسي ، وإذا ثبت المالية حار البيع .

٩٦٨٧ - ويكده بيع العذرة الحالصة لأب غير متفق به ، لأن النصارى لا يحرم زواجه ، ولا يتفقون به ، وإنما يتفقون بالحيوة بالكسب ، فالتحريم بالثبات متفق به فيجوز البيع ، أما غير المدخولة فليس ممنوع به ، فلا يجوز النسي . وهي يجوز استئمان العذرة : الحالصة ؟ فعن محمد بن حمه الله تعالى لا يجوز ، وعن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : لا . وإنما

قال محمد رحمه الله تعالى في إجماع الصغير أيضاً : لا بأس ببيع من يريد . وهو بيع الفقراء ، ومن كسدت بضاعته ، والأصل فيه ما روى عن النبي ﷺ : إباح فعباً وجلساً ببيع من يزيد ، ولأن الناس يعملون كبيع الزبائنة في الأسواق . من لدن رسول الله ﷺ إلى يومنا هذا من غير تكر مكر . وإذا أورد هذه المسألة لإشكال وهو الاستئمان على سوم الغنم مسمى عنه ، قال عليه الصلاة والسلام : « لا يستأمن الرجل على موه أحيه » ، فبعض الناس قد يبيع لمزيدة استئمان على سوم الغنم ، ونس كذلك ، وإنما الاستئمان نسي سوم الغنم لأن ينشترى بعد ما ترك قلب ذلك للغنم إلى السنة ، وظهور الرغبة ، وانفق على مقدار .

٩٦٨٨ - وإذا أردت أن تعرف الفرق بين الاستئمان على سوم الغنم وبين بيع لمزيدة ، فمعرفة ذلك بحرف ، وهو أن صاحب المال إذا كان ينادى بسلعته ، يطلبه إيمان بشحن . فإن لم يكن عن قضاء ، فلا بأس ببيعهم أن يزيد . ويكون هذا البيع الزبائنة ، ولا يكون هذا استئماناً على سوم الغنم ، وإن كان عن قضاء ، وذكر ليس ما طلب منه ذلك ، الرجاء ، فليس للغنم أن يزيد على ذلك ، ويكون هذا استئماناً على سوم أخيه . وإن كان له ، لأن هو الذي ينادى على السلعة وطلبه إيمان بشحن ، وقال الدلال : حتى أسأل المالك . فلا بأس للغنم أن يزيد في هذه الحالة ، فإن أخبر مالكه بذلك ، فقال : مع ذلك وقضى النسي للغنم أن يزيد بعد ذلك ، ويكون هذا

تسليماً على مريم لعمد؛ وهذا لأن الذي من الانعام على سيدة المبركة دفع النوح، والمزجحة  
إنما تحصل إذا كن قلب صاحب منعة إلى ما يطلبه، ويحزم على نعمته بذلك، أما من  
خلت قلبه.

[illegible]

٩٦٨٩- وهي ردة العيون : رجل اشترى جاذة وهي نفس السبع إذا اشترى ثوباً وهو غير ائمان آ ، فوطئ المشتري اخاياه ، وليس الثوب ، وهو لا يعلم ، ثم عزم فهل على المشتري إثم ؟ أي عن محمد رحمه الله تعالى أن الجماع ليس حرام ، إلا أنه يوضح عن المشتري الإثم . وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى : لو أنه حلال ، وهو مأخوذ فوريتهان .

وإذا تزوج امرأة، ثم نيم، أنها كانت منكوبة الغيب، وفقد رطبته الزوج، فإنه يجب أن  
 نكرن المسألة على الجراح الأربعة ذكرنا - والله تعالى أعلم .

## الفصل الثامن والعشرون في الرجل يخرج إلى السفر ويمتنع<sup>(١)</sup> الوالدان والعبد يخرج ويعتقه المولى، والمرأة تخرج ويمتنع الزوج

٩٦٩٠ قال محمد رحمه الله تعالى في السير : ولا يخرج الرجل إلى الجهاد، وله أن أو أم إلا بإذنه، إلا في المنع العام. وأصل في ذلك ما روي عن رسول الله ﷺ أنه سئل عن أفضل الأعمال، فقال : الصلاة لوقتها ثم البر بالدين ثم الجهاد في سبيل الله<sup>(٢)</sup>، فهذا نصيب عن تقديم بر الوالد على الجهاد، والمعنى أن الجهاد فرض عام، ينوب لبعض، وطاعة الوالد في وجه خاص لا ينوب البعض فيه عن البعض، ولا شك أن الاشتغال بالفرض الخاص الذي لا ينوب عنه غيره فيه أولى من الاشتغال بالفرض العام الذي ينوب عنه فيه غيره، وهذا استحسان، والتقيس أن يخرج بغير إفتها.

٩٦٩١ ولو أراد أن يخرج من بلد إلى بلد للتنجزة أو للفسخ، وكان الطريق أمناً لا يخاف عليه الهلاك، منه أن يخرج من غير إذنهما قبلاً واستحساناً، رجه القياس أن الجهاد قبل التنفس انعاماً، أن يعتبر فرض كفاية، أو يعتبر تطوعاً، فإن اعتبرناه تطوعاً، فلا بد من اشتراط تنظوات نحو الصلاة والصوم بغير إذن الوالدان، وإن اعتبرناه فرضاً كفاية، فكذلك للولد إفاضة ما هو فرض كفاية من غير إذن الوالدان، كصلاة الحيازة، ورد السلام، وما أشبه ذلك.

وجه الاستحسان في ذلك ما روينا ومروي : أن رجلاً قال لرسول الله ﷺ : إني أريد الجهاد، فقال له : أنت أم؟ فقال : نعم، فقال : أرم أمك، فإن أخته عند رجل أمك<sup>(٣)</sup>. روى : أن رجلاً جاءه نبي رسول الله ﷺ، وقال : جئت أجاهد معك، وتركته والذي بيكيان.

(١) ودق محقق : ويمنع أنوار، أو أحدهما، أو غيرهما من الأئمة، أو يمنع الوالدان.

(٢) شرح المحلى في صحيحه (٤٧٠٩٦) باب ومنع النبي ﷺ من الصلاة عملاً، ومسلم في صحيحه (٢٨٥) باب كون الإيمان بالله تعالى أفضل الأعمال، وابن أبي شيبة في معجمه (٢٢٢٠٦)، والنسائي المستخرج على صحيح مسلم (٢٥٦).

(٣) أخرجه البيهقي في تاريخه (١٢٦/٦)، ذكر محمد بن يحيى في صحيحه (١٢٨/٨)، وذكره المحلى في تهذيب الكمال (١٩٢/٢٨) النقطه المذكورة فيها.











الأب ، وإلى أم الأم ، ولا عبرة للآخرين لأن الأخيرين صاوة محجوبين باب الأب ، وبأم الأم في حق للولاية والخصانة ، فأخفا بالأخ والأخت لا بالأبوين ، فكذا في حق الإذن بصيران محجوبين بهما ، ويلحقان بالأخ والأخت لا بالأبوين ، فيمتنع إذن أب الأب وأم الأم ، وكراهتهما لهذا .

٩٧٠٢ - فإن لم يأذن له ائذنان ذكرنا وهو الجد من قبل الأب واجنة من قبل الأم وأذن له الآخران فإن محمدا رحمه الله تعالى في الكتاب : لا يمنعني أن يخرج وكان المقام أحب إلي من الخروج ، فلم تثبت الكراهة هنا لحق الجد من قبل الأب والجنة من قبل الأم ولكن جعل المقام أحب من الخروج لحق أم الأب ولأب الأم .

٩٧٠٣ - ومنها إذا كان له أبوان وجدتان ولم يأذن له أبوان وأذن له الجدتان أثبت الكراهة . فقال : لا يمتنع له أن يخرج ، ولما فعل هكذا لأن الأبوين أقرب من الجدود والجدات ، فلا تصاع درجة الأبوين أثبت الكراهة إذا لم يأذن له من الخروج . ولا تعطاط درجة الاجداد والجدات لم تثبت الكراهة إذا لم يأذن له الجد من قبل الأب والجنة من قبل الأم بعد وجود الإذن من الجد من قبل الأم والجنة من قبل الأب . فإن لم يكن له جدة من قبل الأم ولا جد من قبل الأب وكانت له جدة من قبل الأب [أم الأب وجد من قبل الأم] أم الأب [أم الأم] فانه لا يخرج [للجهد] إلا بإذنها .

٩٧٠٤ - وإن أذن له أحدهما ولم يأذن له الآخر ، فإنه لا يخرج ، فإنه أم الأب وجد من قبل الأم أب الأم ، فإنه لا يخرج أم الأب وجد من قبل الأم . علل محمدا رحمه الله تعالى في الكتاب ، وقال : لأنه بمنزلة النواذيين إذ لم يكن ولده إن يريد بذلك - والله أعلم - أن أم الأب حال عدم الأم والجنة من قبيل الأم تكون بمنزلة الأم وليست بمنزلة الأخت في حق الخصانة حتى كانت أولى بالخصانة حال عدم الأم والجنة من قبيل الأم من الأخت ، فكذا في حق الإذن في الجهاد تكون بمنزلة الأم ، ولم يكن بمنزلة الأخت ، ولا يخرج إلى الجهاد بغير إذن الأم ، فكذا لا يخرج بغير إذن أم الأب . والجد من قبيل الأب إذ لم يكن بمنزلة الأب في حق الولاية عليه بالنفس والمال . نهى بمنزلة الأب : لا بمنزلة الأخ في حق الحبس ، حتى لا يحبس أب الأم بغير وجب لولد أثبت عليه ، ولا يقتض بقصاص لولد البنت عليه ، ولو قذف ولد البنت ، فإنه لا يحد حد القذف . فكان في هذه الأحكام منزلة الأب ، لا بمنزلة

(١) أثبت من أنه

(٢) أثبت من أنه

الأخت ، فكذا هي حتى الإذن بالجهاد .

٩٧٠٥ - فإن كان له جد من قبل أبيه . ولم يكن له أب ، فإنه لا يخرج إلى الجهاد ؛ لا بأذن الأم وأذن الجد ؛ لأن الجدة من قبيل الأب جد من الأب بمنزلة الأب ، في حق الولاية ، حتى كانت الولاية إلى أخته من قبل الأب في حق النفس ، حال عدم الأب ، فلا يخرج إلا بأذنها ، كما لا يخرج إلا بدور الأبوين ، فإن لم يكن أه ، وكانت له حدة من قبل الأم ، وجدة من قبل أبيه ، فأذنت له الجدة التي من قبل الأم ، ولم تأذن له الجدة التي من قبل الأب ، فلا بأس بأن يخرج ؛ لأن الجدة من قبل الأم بمنزلة الأخت في حق الخصانة الزوجية ، حتى كانت الخصانة للجدة من قبل الأم . ولم تكن للجدة من قبل الأب ، كما لا يكون والامت . فكذا هي حتى الإذن بالجهاد . ولو كان له أم وأخت ، فأذنت له الأم بالجهاد ، ولم تأذن له الأخت بالجهاد . فكذا هي حتى يخرج ، فكذا هذا .

٩٧٠٦ - وإن كان له أم وحدها . فأذنت له الأم . فلا بأس بأن يخرج ؛ لأن الجدات حال قيام الأم بمنزلة الأخوات في حق الخصانة ، حتى لم يكن لهم من خصانة من وجود الأم ، كما لا يكون للأخوات . فكذا هي حتى الإذن بالجهاد قامت الجدات مع الأم مقام الأخوات ، وكذا إذا كان له أب وأجداد ، فأذنت له الأب ، فلا بأس بأن يخرج .

ثم قال : وذلك لأن الأب واحد وجود الأب بمنزلة الأخوة ، لا يمد له الأب في حق الولاية والتمثيل . فكذا هي حتى الإذن - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

٩٧٠٧ - قال . وفي سفر أراد إليه جلي أن يسافر . غير الجهاد ، لتجارة ، أو للبحر ، أو للعمرة ، فذكر ذلك أبواه ، هل له أن يخرج بمفردهما ؟ فبدا كله عسى ؛ جهنم إنما إذا كان لا خوف الضيقة عليهم ، بأن كانوا مسافرين ، ولم تكن نفقتهم عليه (أو كان يخاف عليهم الضيقة ، بأن كانوا مسافرين ، وكانت نفقتهم عليه ) ، أو كان السفر سراً يخاف على أولاد الهلاك فيه ، كركوب السفينة في البحر ، واختيار الجارية المشاي في البحر الشديد ، أو كان سراً لا يخاف على أولاد الهلاك فيه ، فإن كان يخاف الضيقة عليهم ، فإنه لا يخرج بمفردهما . سواء كانت السفر سراً يخاف على أولاد الهلاك فيه ، أو لا يخاف . وذلك لأن حياتهم عن الهلاك لا تغلق عليهم ، مرضي عليه ، حتى يحجر على ذلك ، والخروج لتجارة ، واكتسب مباح . والخروج للعمرة تطوع ، وللحج إن كان حجة الإسلام تطوع إذا لم يكن ماله يفي بالمراد والرجل . وينتفع من يلزمه نفقته إلى أن يذهب للحج ويحيى ، وما ماله لا يفي بالنكح ، حتى

خاف الضياع عليهما، فلا يفرض عليه الخروج لتلجج، ويكون بمنزلة حجة التطوع، ولا يجوز الاشتغال بالطرح والمباح إذا تضمن ترك فرض، فعلى مذاقنا: لا يباح له الخروج لتسقة بغير إذن والديه، إذا كان يخاف تضحية عليهما.

٩٧٠٨- قام إذا كان لا يحاف التضحية عليهما، متى خرج هل له أن يخرج بغير إذنهما؟ إن كان السفر سفراً لا يخاف على الولد الهلاك فيه، كان له أن يخرج بغير إذنهما لأن القياس أن يخرج في الجهاد بغير إذنهما لقوله تعالى: ﴿أَقْبِلُوا الْمُشْرِكِينَ﴾، ولقوله تعالى: ﴿فَاتَّبِعُوا الْفَيْرَ لَا يَوْمُنُوا بِنُفُوهِهِمْ﴾، إلا أننا تركنا القياس بالجهاد، وانصهر الوارد بالجهاد بخلاف القياس، وفيه تضحية بهما، والحق: تشقة بهما لأجل ما يخافان الهلاك على ولدهما في الجهاد، لا يعتبر دلالة في سفر لا يخافان الهلاك عليه، فيرد هذا على ما يقتضيه القياس. ولأن الخروج للتجارة خروج للمكسب، ولا بد للولد من التمسك لإصلاح معيشته، فإنه متى ترك ذلك ربما يجرجه ذلك إلى ما فيه مزلّة، وهو السؤال من غيره من الناس أو يطلب في المهلكة، بأن يرضعه في السرقة، ألا ترى أن له الخروج إلى ضيعة للزراعة، وإلى سوق للتجارة، وإن لم يأذوا فيه، كذا هذا.

٩٧٠٩- وإن كان سفراً يخاف عليه الهلاك فإنه لا يخرج إلا بإذنهما؛ لأنه إذا كان سفراً يخاف عليه الهلاك، كان بمنزلة الجهاد، فلا يخرج إلا بإذنهما، فكذا هذا، وكذا الجواب فيما إذا خرج لتضيق إلى بلد آخر، إن كان لا يخاف عليه الهلاك بسبب هذا الخروج كان بمنزلة السفر للتجارة، وإن كان يخاف عليه الهلاك، كان بمنزلة الجهاد.

٩٧١٠- هذا إذا خرج للتجارة إلى مصر من أمصار المسلمين، قام إذا خرج للتجارة إلى أرض العدو بأمان، فكره الخروج، بأن كان أمراً لا يخاف عليه منه، وكان قوماً يوفون بالعهد يعرفون بذلك، وله في ذلك منفعة، فلا بأس بأن يعصيهما؛ لأن أرض الحرب - والحالة هذه من حيث الأمن - بمنزلة أرض الإسلام، فكان الخروج إليه للتجارة، والخروج إلى مصر من أمصار المسلمين سراً.

٩٧١١- وإن كان يخرج في عمارة إلى أرض العدو مع عسكر من عساكر المسلمين، فكره ذلك أبواه، أو أحدهما، فإن كان ذلك العسكر عظيماً، مثل أهل العاتقة ونحوهم، لا يخافه عليهم من العدو غلبة أكبر الرأي، فلا بأس بأن يخرج؛ لأن الجيش إذا كان عظيماً، فالظاهر



ذكرنا هذا.

٩٧١٦- وليس لمؤلفين أن ينهب الولد عن الخنزير في هذه الحالة؛ لأن القتال في هذه حالة فرض عين، وليس لهم أن يبيع الولد عما هو فرض عين.

وهذا إذا كان بالولد قوة الغنل، أو يحصل بخروجه قوة للمسلمين [أما إذا لم يكن به قوة القتال، ولا يحصل بخروجه قوة للمسلمين، فإنه لا يخرج إلا ما ذهب؛ لأن الجهاد رمد]؛<sup>(١)</sup> الفير العام إنما يفرض عن الفادر، أو على من يحصل بخروجه قوة للمسلمين، وإذا كان يفرض على القتال، ويوجب على العاجز، لأن العجز عما يستلزم الفير، وإذا كان لا يفرض عليه حالة العجز، كان يوجب في حقه مد محض، المدرك لجوابه في حق القادر قبل محض الفير العام، وقبل محض الفير العام كان لا يخرج الفادر إلا بذهبته. فكلت هذا.

٩٧١٧- ثم الجهاد بعد الفير العام لا يفرض على جميع أهل الإسلام شرعاً وعرفاً فرض عين، وإن بدعهم الفير العام، وإذا يفرض فرض عين على من كان "بقراب من العدو، وهم يقدرون على الجهاد، أما من وراءهم بعد من العدو، فإنه يفرض عليه فرض تعباً، لا فرض عين، حتى يصرهم تركه، وإذا لم يحتج إليهم، فإنه إذا احتج إليهم، كان عجز من كان بقراب العدو من المقاومة مع العامة، أو لم يعجزوا<sup>(٢)</sup> إلا أنهم تكانسوا، ولم يعجزوا، فإنه يفرض على من يليهم فرض عين، كالتصميم والصلاة لا يسعهم تركه، ثم إنهم إلى أن يفرض على جميع أهل الإسلام شرعاً وعرفاً على هذا الترتيب المذكور.

ونظيره لفصالة على الميت، فإن من مات من مائة من بواحي البلدة، فعلى حبرائه وأهل محله أن ينفروا بأسانه، وليس على من كان بعد من ذلك أن ينوم بذلك، وإن كان الذي يبعده عنه يعلم أن أهل المحلة يضيعون جنوده، أو يعجزون عنه، فعلى الذي يبعده عنه أن يقوموا به، كما هو.

ثم يسرى أن يكون الفرض عدلاً، أو فاسداً، يصل حربه في ذلك؛ لأن هذا خبر سر، ويشتهر بين المسلمين في الحال، وهذا الجواب في مادي النظار يقبل جرداً عدلاً.

(١) هذه العبارة وردت في جميع نسخ عثمان بن أحمد.

(٢) وفي نسخة: "وإن عجزوا عنه المدعى".

(٣) وقد نسخنا: "وإن عجزوا عنه المدعى"؛ لأنهم تكانسوا.

ثم استشهد في الكتاب لإيضاح ما تقدم ، فقال : ألا ترى أن رجلاً لو قطع الطريق على رجل ليأخذ ماله ، أو ليعطيه ، أو أراد امرأة ليفجر بها ، وقد حضر ذلك رجل يظن أنه قوة عليه ، وأنه يتصرف منه ، أم يسهل إلا أن يمنع الظالم من يريد ظلمه ، وإن كان مع الرجل الذي رده . أظلمه إلا أن يعينه أو يراه ، فبها من ذلك ، فليس بشيء له أن يظلمهما ، ولا يسعها أن يمنعه ، ولا أن يكون به قوة عليه ، فإن كان كذلك ، فليظلمهما ، وإلا ينبغي طاعة الوالد في المطوع الذي يسعه مركه ، فيقال بهما أفضل من الجهاد ، وانتزع ، فإذا جاءت المفريضة ، والأمر الذي لا يسع الرجل فيه إلا أن يعين ، لم يلتفت في هذا إلى طاعة الوالد ، فكذلك طاعة الله تعالى أحق من يؤخذ بها من طاعة الوالد .

٩٧١٨- ولا تسافر امرأة بغير محرم ثلاثة أيام فما فوقها ، واختلفت الروايات في هذا ، ذلك . قال أبو يوسف - رحمه الله تعالى - أكره لها أن تسافر يوماً بغير محرم ، وهكذا روى عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه .

ولما قال العقبة أبو حمزة رحمه الله تعالى : اتفقت الروايات في الثلاث ، فأما ما دون الثلاث ، قال أبو جعفر - هو أهول من ذلك . وقال عماد حقه الله تعالى : لا بأس للمرأة أن تسافر بغير محرم مع الصالحين ، والصبر ، والمعتوه ، ليسا بمحرمين ، والكبير الذي يعقل محرم - والله تعالى أعلم -

## الفصل التاسع والعشرون في القرض ما يكره من ذلك، وما لا يكره

٩٧١٩- ذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصرف عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: أنه كان يكره كل قرض حر منفعة، قال: لكرهه؛ هذا إذا كانت المنفعة مشروطة في الميعد، وذلك بأن أقرضه غلة ليرد عليه صحيحاً، أو ما أشبه ذلك، وإن لم يكن مشروطاً في الميعد، وأعطاه المستقرض أجور مما عليه، ولا بأس به.

٩٧٢٠ وكذلك إذا أقرض الرجل رجلاً دراهم، أو دينارين ليشترى المستقرض من المقرض متاعاً بشمن غالي، فهو مكروه، وإن لم يكن شرع المتاع مشروطاً في القرض ولكن استقرض آخرى من المقرض بعد اقرض متاعاً بشمن غالي، فعلى قول الكرخي: لا بأس به، وذكر الخصاص في كتابه، وقال: ما أحب له ذلك، وذكر شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: أنه حرام؛ لأن هذا قرض جبر منفعة؛ لأنه يقول: لو لم أشتريه منه، طابى بالقرض في الحال.

٩٧٢١- وذكر محمد رحمه الله تعالى في كتاب الصرف: أن السلف كانوا يكرهون ذلك، إلا أن الخصاص لم يذكر الكراهة، إنما قال: لا أحب له ذلك، فهو قريب من الكراهة، ولكن جون الكراهة، ومحمد رحمه الله تعالى لم يرد بذلك بأساً، فإنه قال في كتاب الصرف: استقرض إذا أهدى للمستقرض شيئاً لا بأس به من غير فصل، فهذا دليل على أنه رخص قول السلف رضي الله تعالى عنهم.

٩٧٢٢- قال شيخ الإسلام: ما نقل عن السلف، فذلك محمول على ما إذا كانت المنفعة وهو شراء المتاع في مسألتنا بشمن غالي مشروطة في الاستقرض، وذلك مكروه بلا خلاف. وما ذكر محمد رحمه الله تعالى محمول على ما إذا لم يكن المنفعة - وهي الإهداء - مشروطة في القرض، ذلك لا يكره بلا خلاف.

هذا إذا تقدم الإتيان على البيع. فإذا تقدم البيع على الإقراض، وصورة ذلك: رجل طلب من رجل أن يعامله بمائة دينار، فباع المتاع منه المتاع ثوباً، فبعت عشرون ديناراً، بأربعين ديناراً، ثم أقرضه مائة ديناراً، حتى صار للمستقرض على المستقرض مائة دينار، وحصل للمستقرض ثمانون ديناراً، ذكر الخصاص: لا، هذا جائز، وهو مذهب محمد.

ج ٨- كتاب الكراهية والاستحسان = ١١٦ - الفصل ٢٩ . القرض ما بكره من ذلك وما لا بكره

بن سلعة يمام بلخ ، فإنه روى أنه كان له بلخ ، فكان إذا استقرض إنسان منه شيئاً كان يبيعه أولاً سلعة بثمن غالي ، ثم يقرضه بعد الدنانير إلى تمام حاجته . وكثير من المشايخ رحمهم الله تعالى كانوا يكرهون ذلك ، وكانوا يقولون : هذا قرض جر منفعة ؛ فإنه لو لا ذلك القرض كان لا يتحمل المستقرض خلاف ثمن الثوب ، فكان قرضاً جر منفعة .

ومن المشايخ رحمهم الله تعالى من قال : إن كانا في مجلس واحد ، يكره ، وإن كانا في مجلسين مختلفين ، لا بأس به ؛ لأن للمجلس الواحد يجمع الكلمات المتفرقة ، فكاننا واحداً معاً ، فكانت المنفعة شروطة في القرض .

وكان الشيخ الإمام الأجل ضمن الأئمة المحلوا رحمهم الله تعالى يثنى بثول اخصاص ، ويقول محمد بن سلعة ، ويقول : هذا ليس بقرض جر منفعة ، هذا بيع جر منفعة ، وهو القرض .



## الفصل الثلاثون في ملاقاته الملوك، والتواضع لهم وتقبيل الرجل وجه غيره، وما يتصل بذلك

٩٧٢٣- قال الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: من قبل الأوصياء بنى سلطان، أو أمير، أو مسجد له، فون كان على وجه التمجيد، لا يكفر؛ ولكن يصير أئمةً مرتكبًا للكفرية؛ أما لا يكفر؛ لأن السجدة على سبيل التحية نفسها ليست بكفر، ألا ترى أن السجدة لغير الله على سبيل التحية كانت مباحة في الانشاء، والكفر لم يبح في زمان ما. والدليل على صحة ما قلت: أن الله تعالى أمر الملائكة بسجدة آدم صلوات الله عليه، ولا يجوز أن يكون الكفر مأمورًا به، ثم تكلم العلماء رحمهم الله تعالى أن سجدة الملائكة كانت من بعضهم فقلوا: كانت لله تعالى، ولكن اتوجه إلى آدم كان تكريمًا ونسبًا لآدم، ألا ترى أنه يستقبل الكعبة في الصلاة، والصلاة تكون لله تعالى، والتوجه إلى الكعبة لتشريف الكعبة، كذا هنا.

وقال بعضهم: لا، بل كانت السجدة لآدم على وجه التحية والإكرام، ثم نسحت ذلك بقرآنه عليه الصلاة والسلام: «لو أمرت أحدًا أن يسجد لأحد لأمرت المرأة أن تسجد لزوجها»<sup>(١)</sup> وأما الإثم؛ فلأنها ارتكبت ما هو محرم، ومنى عنه، وارتكبت المحرم بوجوب الإثم<sup>(٢)</sup>.

والدليل على صحة ما قلنا مسألة ذكرها في زعمات الشافعي، وصورتها. إذا قال أهل الطرب لمسلم: اسجد للملك وإلا قتلناك، فالأفضل له أن لا يسجد؛ لأن هذا كفر صوري، والأفضل للإيمان أن لا يأتى بما هو كفر صوري، وإن كان في حائل الإكراه، وإن أراد أن يسجد

(١) أخرجه أبو داود في مسنده (٤٩١٤٠)؛ باب في حق لزوج على المرأة. وأخرجه في مسنده (١١٥٩٩)؛ باب ما حاده في حق الزوج على المرأة، وابن ماجه في مسنده (١٧٣٤)، ومحمد بن رشد في جامعيه (٢٠٥٩١)، والدارمي في مسنده (١٤١٣)؛ باب انبى أن يسجد لأحد، والبيهقي في الكبرى (١٤٤٨١)؛ باب ما حاده في حق الزوج على المرأة، وابن أبي أوفى في مسنده (٤١)، وأحمد في مسنده (١٩٤٦٢)، والطبراني في الكبير (٥١١٦) و٥٥٩١ و٦٠٦٠.

(٢) ورد في نسخة: «وأنه م»؛ أو تكف.

(٣) هذه عبارة أئمتنا من جميع النسخ التي هذا.

بني النجدة، فالأفضل أنه أن يسجد؛ لأن هذا، ليس يكفر. فهذه المسألة تؤيد ما ذكرنا فيمين سجد  
للسلطان [على رجة النجدة أنه لا يكفر، هذا إذا سجد بنية النجدة، وإن سجد بنية العبادة  
للسلطان]، أو لم تحضره النجدة، فقد كفر [هذا هو الكلام في السجدة، جتا إلى الانحاء  
للسلطان، أو لغيره، وأنه مكروه؛ لأنه يشبه فعل الجوس]،

٩٧٢٤- وأما الكلام في تقبيل اليد: فإن قيل يد نفسه لغيره، فهو مكروه؛ لأن ذلك من  
فعل السفاق، وإن فبر يد غيره، فإن قيل يد عالم، أو سلطان عاقل، لعلمه وعذته لا بأس به،  
هكذا ذكر في فتاوى أهل سمرقند، وقد صح أن عمدة الله ابن عباس رضي الله عنهما أحاد  
بركاتب زيد بن ثابت رضي الله تعالى عنه، فقال زيد: مهلاً يا ابن عم رسول الله! فقال عبد  
الله: هكذا يصحح<sup>(١)</sup> يعلمها أكابر أصحاب رسول الله ﷺ، فلما استوى زيد بن ثابت على  
مقته قال لابن عباس: ما لئني بذلك، فتناول، فقبل يده، وقال: كما تصحح هكذا بأهل بيت  
رسول الله صلى الله عليه وسلم. فهذا يدل على أنه لا بأس بتقبيل يد غيره لعلمه، أو لشرفه.  
وقد حكى عن سمعان رضي الله تعالى عنه: أنه سمى تقبيل يد العالم، أو السلطان  
لعادى سنة، فقال له عبد الله بن المبارك، ومن يحسن هذا غيرك، وإن قيل يد غير عالم، وغير  
السلطان العادل سنة، فقال له عبد الله بن المبارك: ومن يحسن هذا غيرك.

٩٧٢٥- وإن قيل يد غير العالم، وغير السلطان، لعدالة، إن أراد به تعظيم الاسم،  
واكرامه فلا بأس به، وإن أراد به عذوقه، أو لئاني مع شيئاً من عرض الدنيا، فهو مكروه،  
وكان الصدر الشهيد رحمه الله تعالى يفتي بالكرامة في هذا الفصل من غير تفصيل، وعن علي  
الرازي أنه قال: كانت حل على المومن، وتقبيل يده، وبشر بقرن: هذا نفس.

٩٧٢٦- وأما الكلام في تقبيل الوجه حكى عن النخعي أبي جعفر الهندواني رحمه الله  
تعالى أنه قال: لا بأس أن يقبل الرجل وجه الرحمن، إذا كان فقيهاً، أو عالماً، أو زاهداً، يريد  
بذلك إعزاز النبي، فقد صح أن رسول الله ﷺ قبل بين عيني عثمان بن مظعون بعد موته،  
وقبل أبو بكر رضي الله تعالى عنه جهة رسول الله ﷺ بعد موته.

وقد ذكر في الجامع الصغير: ويكره أن يقبل الرجل وجه آخر أو جهته أو رأسه - والله

(١) هذا خبر أثبت من النسخ التي توجد عندنا.

(٢) هذه العبارة أثبتت من صحيح الشيخ الثاني في أمسا

(٣) ورد في نسخة "خط" ففعل مكان تصح

ج ٨- كتاب النكرمية والامتنان - ١١٩ - الفصل ٤: ملاخاة القنوك والدر، ضع لهم والغيباء أعلم - .

٩٧٢٧- رجل أختلط<sup>(١)</sup> إلى رجل من أهل الباطل والشر - ليدفع ظلمه وغيره عن نفسه ، فإن كان هذا الرجل مشهوراً ممن يشتد به بكره ؛ لأنه إذا كان [يختلط] إليه يظن أنه يرضى بامرء ، فكان فيه مظنة أهل الحق ، وإن لم يكن مشهوراً يشتد به ، لا يأسي إن شاء الله تعالى ؛ لأنه عرى عن هذا المعنى .

٩٧٢٨- رجل يدعوه الأمير ، فيسأل عن أشيائه ، فإن تكلم بما لا يوافق الحق ، يناله المكروه ، لا ينبغي أن يتكلم ، بحلف الحق ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « من تكلم عند ظالم بما يرضيه يغير حتى يغير الله تعالى قلب ذلك الظالم عليه » ، ويصلط عليه . وهذا إذا لم يخف القتل ، أو نلص بعض حسده ، أو أخذته ماله . فإن خاف ذلك ، لا بأس بذلك ؛ لأنه مكروه عليه معنى - والله سبحانه تعالى أعلم - .

(١) هكذا ورد في نسخة ن ، وورد في الأصل ونسخة ط و م : يختلط .

(٢) هكذا ورد في نسخة ن ، وورد في الأصل و ط و م : يختلف .

## الفصل الحادي والثلاثون في الاستغناء بالأشياء المشتركة

٩٧٢٩ ذكر في وديعة العبيد، و الزواجات، الأرض أو التكرم إذا كان بين حاضر وغائب، أو بين بالغ وبسب، أن الحاضر أو الغائب يرفع الأمر إلى الغائب، ولو لم يرفع في الأرض يرفع بحضته، ويعطيه له، وفي التكرم ينوم عليه، فإذا أدركت الشجرة بيدها، وبأحد حصصه، وقوف حصصه الغائب، ويسعه ذلك إن شاء الله تعالى، فإذا أهدم الغائب، وإن شاء، فسر القصة، وإن شاء أحرقه، وذكر عن محمد رحمه الله تعالى في موضع آخر، لو أن الشربة، أخذ حصصه من الشربة، وكلها جارية له، وجب نصيب "عنه" وحفظتها، فإذا حضر صاحبها، وأجزأ فعله بغيره وإلا ضمنه القصة

وإن لم يحضر، فهو كالمفطرة يتصدق بها، قال الغني أبو الحث رحمه الله تعالى، وهذا استغنائه، وبه يأخذ، وقال: ولو أدى المخرج إلى منطوقاً

٩٧٣٠ ذكر محمد رحمه الله تعالى في شروط الأصل في الميراث إذا كانت مشتركة، وأحد الشريكين غائب، فأراد الحاضر أن يسكنها إسكاناً، أو يزوجها زوجاً، قال: أما بما بينه وبين الله تعالى فلا يخفى له ذلك؛ لأن بصرفه في نصيبه، ونصيب شريكه، ونصيرف في ملك الغير مبرور، حاشا لله تعالى، وحاشا لصاحب الملك، وفي الغضب، لا يمنع عن ذلك، لأن الإنسان لا يمنع عن التصرف فيما في يده، إلا ما ينزعه الله. فإن آخر واحد الآخر يضر إلى حصصه نصيب شريكه من الأجر، ويرد ذلك عليه إن قدر، وإلا يتصدق؛ لأن تمكن فيه حيث شق شريكه، وكان كالمناصب إذا أخرج، وفقد الأجر يتصدق، أو يرد على المنصوب منه، أما ما يخص عليه بطبائعه، لأنه لا خسر فيه. هذا إذا أسكن غيره، وأما إذا أسكن نفسه، وشريكه غائب، فإنه باس أن لا يكون له ذلك، فيه ما به ربح الله تعالى، كما لو أسكن غيره، وفي الاستغناء أنه ذلك، لأن له أن يسكن الغير من غير إذن صاحبه، فإنه تعدد الاستغناء في كل مرة. على هذا أمر الله، فحاشا للآخر، فكان له أن يسكن حاشا لغيره، فأما ليس له إسكان غيره، حال حضرة صاحبه بغير إذنه، فكذلك حاشا لغيره. وإلى هذا المعنى أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب، فذلك فكذلك عامة الدور.

٩٧٣١- وفي العيون: لو أن داراً غرقت مغمورة بين جبلين غاب أحدهما أو وسع الحاضر أن يسكن بقدر حصته، ويسكن الدار كلها، وكذا خادماً بين رجلين غاب أحدهما؛ فالحاضر أن يستخدم الخادم بحصته، وفي البداية لا يركبها الحاضر؛ لأن الناس يتفاوتون في الركوب، أما لا يتفاوتون في السكن، واستخدم الخادم، فينصرف الغائب بركوب الدابة، ولا يتصرف بالاستخدام، والممكن. ثم إحداهما: التوازل، عن محمد بن مقاتل أن الحاضر أن يسكن الدار قدر نصيبه، وعن محمد بن أن لا يضر أن يسكن مع الآخر إذا خاف على الدار الخراب إن لم يسكنها.

وروى ابن أبي مالك عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى في الأرض: أنه ليس للحاضر أن يبيع بقدر حصته، وفي الدار له أن يسكن. وفي نوادر هشام: أن له ذلك في الوجهين.

٩٧٣٢- وإذا أراد الرجل أن يحدد نطفة في طريق العامة، ولا يضر بالعامة، فأنصح من مذهب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن لكل واحد من أحوال المسلمين حق المانع وحق الطرح، وقال محمد رحمه الله تعالى: له حق المنع من الإحداث، وليس له حق الطرح، وقال أبو يوسف، رحمه الله تعالى: ليس له حق المنع، ولا حق الطرح. وإن كان يضر ذلك بالمسلمين، فلكل واحد من أحوال المسلمين حق الطرح، والرفع.

وإذا أراد إحداث النطفة في سكة غير مخصصة لا يعتبر به الغمر وعدم الغمر، بل يعتبر فيه الإذن من الشرعاء، وهل يباح إحداث النطفة على طريق العامة؟ ذكر أبو جعفر الطحاوي: أنه يباح ولا يثم قبل أن يخاصمه أحد، وبعد ما خصمه أحد لا يباح له الإحداث، ولا يباح الاعتداع، وأهم ذلك الظاهر، وقال أبو يوسف، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن الحسن، ومحمد بن الحسن: لا يضر ذلك بالعامة.

وفي المتن: قال: إذا أراد أن يبنى كنفاً، أو نطفة على طريق العامة، فإن لم يضر به ذلك، وإن يضر ثم احتسبوا نظرت في ذلك، فإن كان فيه ضرر أمرته أن يرفع، وإن لم يكن فيه ضرر تركته على حاله.

(٩٧) أثبت هذه العبارة عن جميع النسخ التي هي متواترة فيها.

(٩٨) هكذا ورد في الأصل، وورد في نسخة ط: إحداث مكانة، أي بحصته.

(٩٩) وفي نسخة م: حق الرفع.

وقال محمد رحمه الله تعالى: إذا أخرج الكنيف، ولم يدخله في داره، لم يكن فيه ضرر ترك، وإذا أدخله في داره، منع عنه؛ لأنه إذا أدخله في داره، فالبينة على الذي بخاصمه أنه من الطريق.

٩٧٣٣- قال في رجل له فلاة في سكة غير نافذة: فليس لأصحاب السكة أن يهدموها إذا لم يضمن كيف كان أمرها، وإن علم أنه بناها على السكة، هدمت، ولو كانت السكة نافذة، هدمت في الوجهين جميعاً. وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان فيه ضرر، أعدها، وإلا فلا. فالأصل أن ما كان على طريق العامة إذا لم يعرف حالها، يجعل حديثة، حتى كان للإمام رفعها، وما كان في سكة غير نافذة، إذا لم يعلم حالها، يجعل قديمة، حتى لا يكون لأحد رفعها.

قال شيخ الإسلام خواهر زاده رحمه الله تعالى: وتأويل هذا في سكة غير نافذة أن تكون داراً مشتركة بين قوم أو أرحماً مشتركة بينهم، بنوا فيها مساكن وحجرات، ورفعوا بينهم هريفاً، حتى تكون الطريق ملكاً لهم، فأما إذا كانت السكة في الأصل أحيطت بأن بنوا داراً، وتركوا هذا الطريق للضرورة فيه، فالجواب فيه كالجواب في طريق العامة؛ لأن هذا الطريق يبقى على ملك العامة. ألا ترى أن لهم أن يدخلوا هذه السكة عند الزحام.

وحكى عن الشيخ الإمام الأجل تيسر الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: أنه كان يقول في حد السكة الخاصة: أن يكون فيها قوم يحصون، أما إذا كان فيها قوم لا يحصون، فهي سكة عامة، والحكم فيها نظير الحكم في طريق العامة - والله أعلم -.

## الفصل الثاني والثلاثون

## في المفترقات

٩٧٣٤- رجل قال امرأة لا تصلي، يطبقها حتى لا تصحب امرأة لا تصلي، فياذا لم يكن له ما يعطي مهرها، فالأولى أن يطبقها. قال الإمام أبو حمزة الكبير صاحب محمد ابن الحسن: إن لقي الله تعالى ومهره، في عتقه أحب إلى من أن يطبق امرأة لا تصلي.

عمر الاعضاء في الخدم من شرب مبرورة مكروهة، روى أبو نؤى أهل مرو عنه: قال لفضيه أبو جعفر: سمعت شيخ الإسلام أبا بكر يقول: لا بأس من أن الرجل أنرجل إلى الساق، ويكره أن يغمز الفخذ. يمسح من وراء ثوب أو غمزه، قال الفضيه أبو جعفر: ونحوه يبيح هذا، ولا بأس به.

قال الفضيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: هذا، وكان الشيخ أبو بكر يقول: يغمز الرجل رجل وثاقته، ولا يحرم فخذ والثنية.

٩٧٣٥- من أسك حراماً لأجل غيره، كالحمر ونحوه، إن أسكه في يده فقد حرّمه كالحمر يمسك للمعصم لا يكره، وإن أسكه في يده فقد أحله، كذا رواه صاحب الحمر للكافر يكره.

٩٧٣٦- مثل مالك بن أنس رضي الله تعالى عنه عن قوم زادوا الخروج على سلطانهم خروجاً، من أجل أنه قتل فأجابوه، وقال: إن كنوا اثنا عشر ألفاً كلهم واحد، وسمعهم ذلك، وإن كنوا أقل من اثني عشر ألفاً، لا سمعهم ذلك، وكان يستدل بما روى عن رسول الله ﷺ أنه قال: «لن يذهب اثني عشر ألفاً عرفقة كلهم واحدة»، ويقول: إن رسول الله ﷺ أحبر روعه أن اثني عشر ألفاً لا يمسون إذا كانت ظلمتهم واحدة، وروى عن علي عليه السلام قوله لا يمسون إذا كانوا لا يعفون بوعده النبي ﷺ. والخروج على السلطان المانع حرمه لا يكون سبباً إلى إهلاك أنفسهم، عيسهم ذلك، وإذا كان أقل من اثني عشر ألفاً، لم يفتن بطلبهم، فهو حرم، ولم يعابوا بقتلهم السلطان الجاني بالأذى، فكانوا مبررين في هلاك أنفسهم، فلا يسعهم ذلك.

٩٧٣٧- سئل الشيخ أبو بكر رحمه الله تعالى عن قراءة القرآن أهو أفضل للتفقه، أو دراسته للغة؟ قال: حكى عن الفقيه أبي مطيع أنه قال: النظر في كتب أصحابنا من غير سماع أفضل من قيام ليلة، هي أعمر أنواراً. وعن أبي عاصم رحمه الله تعالى أنه قال: طلب الأحاديث حرفة الغفيل، حتى به إذا طلب الحديث، ولم يطلب فقهه. وفي فتاوى أهل سمرقند: بكره الخلو في المسجد في المسببة ثلاثة أيام. وفي غير المساجد جاءت الرخصة ثلاثة أيام لتوحيش الجبال، وتركه أحسن. وفي التوازل: لا بأس بأن يتخذ في المسجدين موضع فيه البول في السجل الثالث.

٩٧٣٨ وفي تركه أو نكاحه النافق: ويكره الوضوء في المسجد، إلا أن يكون فيه موضعاً اتخذ لذلك، ولا يصلى فيه، ونحو القنوري: كره أبو حنيفة وأبو يوسف رحمهما الله تعالى الوضوء في المسجد، وقال محمد: حرم الله تعالى: لا بأس به إذا لم يكون عليه قدس. وفي التوازل: ثم إذا جرد يصلى في البرية مرة واحدة في المسجد، ولا يصلى أكثر من ذلك، لأن فيه حرج.

٩٧٣٩ وإذا نكح بنيات الصنعي بغير ما يلقى في المسجد من التداوي والحشيش، وأعرجه، فيكره أن يرد إلى المسجد إذا تم بعمده؛ لأن ما في المسجد بغيره، خادم المسجد حسى، فإذا وقع خارج المسجد لا يجب عليه الإعادة إلى المسجد.

٩٧٤٠ رجل مات، فأجلس ورثته على فرد رجل يقرأ القرآن، تكلموا فيه بعضهم قائلاً: بكره، وبعضهم قالوا: لا بكره، وسأله في الحقيقة بناء على أن قراءة القرآن هي الشورى هل بكره؟ والمختار أنه لا بكره، وهل يمنع الميت؟ تكلموا فيه. والأشبه أنه يمنع، لأن الأخبار وردت بقراءة آية الكرسي وسورة الفاتحة بصورة الإخلاص، وغير ذلك، وحكى عن الفقيه أبي بكر القاسمي رحمه الله تعالى: أنه أوصى عند موته بذلك.

وفي نوادر هشام: قال: سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول: رجل اشترى ثوباً بعشرة دراهم، وأرجح أنه فاقه، قال: لا تقيله حتى يقول: أنت في حق، أو هو لك.

٩٧٤١ سئل محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى عن رجل سرق مائة وأتته إني أرضه بكرهه؟ فأجاب أنه مغيب له ما خرج من أنزله.

٩٧٤٢ رجل غصب سميراً، أو ثوباً، وسرق به دابة، فإنه يجب عليه قيمة ما غصب،

(١) ورد في نسخة ط. هي هو.

(٢) ورد في نسخة هـ. من منزله.



وما زاد في الدابة يطيب له . ذكر الفقيهة وقع سمواً ، والصحيح أنه عليه مثل ما غصب ، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى : وقد حكى عن بعض الزهادين أن الماء وقع في كرمه في غير توبته ، ونحو لا تقول بقطع الكرم ؛ لأن فيه إفساد المال ، ولكن لو تصدق بتركه كان حسناً فأمر بقطع كرمه ، أما لا يجب عليه التصديق في الحكم .

٩٧٤٣- سئل الفقيه أبو القاسم رحمه الله تعالى . عن رجل زرع أرض رجل بغير إذنه ، فلم يعلم صاحب الأرض ، حتى استجعت الزرع . فعلم ، ورخص به ، هل يطيب للزارع ؟ قل : نعم ، قيل له : فإذن قال : لا أرضي ، ثم قال : وصيت ، هل يطيب له ؟ قال : يطيب له أيضاً . قال الفقيه أبو الليث : وهذا استحسان ، ويد تأخذ .

٩٧٤٤- اختلف العلماء رحمه الله تعالى في كراهية تعليق الجرس على الدواب ، فمنهم من قال : بكرهية في الأسفار كلها ، الغزو وغيره في ذلك سراً ، وهذا "القاتل يقول : بكرهية ذلك في الخضر ، كما يقول . بكرهية في السن ، ويقول أيضاً : بكرهية اتخاذ الجلاحل في رجل الصغير .

وقال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير : "فما يكره اتخاذ الجرس للعزاة في دار الحرب ، وهو المذهب عند علماءنا رحمه الله تعالى ؛ لأن تعليق الجرس على الدواب بما يكره في دار الحرب" لأن "العدو يشعر بمكان المسلمين ، فإن كان المسلمون فله يتأخرون إليهم ، فيقتلهم ، وإن كان سم كثرة ، فالكفار يتحذرون منهم ، ويتحصنون ، فعلى هذا قالوا : إذا كان الركب في المنازة في دار الإسلام يتخافون من اللصوص ، يكره لهم تعليق الجرس (على الدواب أيضاً ، حتى لا يشعر اللصوص ، فلا يستعدون لقتلهم وأخذ أموالهم ، والذي ذكرنا من الجواب في الجرس أ" ، فهو الجواب في الجلاحل .

قال محمد رحمه الله تعالى في السير الكبير : فأما إذا كان في دار الإسلام فيه منفعة لصاحب الرحلة ، فلا بأس به . قال : وفي الجرس منافع جمعة ، منها إذا دخل واحد من القافلة يلتحق بها بصوت الجرس ، ومنها أن صوت الجرس يعد هو لم القليل من القافلة ، كالذهب وغيره ، ومنها أن صوت الجرس يريد به نشاط الدواب ، فهو نظير الخطو ، فإنه حوز ؛ لأنه يزيد

١١٥ ورده في نسخة م . وهذا القائل بقول بكرهية ذلك في الحضر كما يناس . ويلحق بصوت الزمير ، قال محمد رحمه الله في السير الكبير . . . الخ .

(١) أنشئت هذه العبارة من نسخة م .

(٢) أنشئت هذه العبارة من نسخة م .

في نشاط الدواب .

٩٧٤٥- واختلف الناس في قسمة الدف في العرس ، قل بعضهم : لا بأس به ، ما روى عن عائشة رضي الله تعالى عنها ، أن رسول الله ﷺ قال : « أعلنوا النكاح واحملوه في المساجد واضربوا عليه بالدفوف »<sup>(١)</sup> .

وقال معه داود بن سيرين : سمعت عمر بن الخطاب رضي الله تعالى عنه كان إذا سمع صوتاً أنكره ، سأل عنه ، فإن قالوا : عرس أو ختان ، أفرد .

وقال بعضهم : يكره ، لقوله عليه الصلاة والسلام : « كل لهو لفسون باطل إلا ثلاث تأديبه غرسة ورميه عن قومه وملائته مع أهله » .

٩٧٤٦- قل الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى . الدف الذي يقرب به زمائنا هذا مع السجات والجلالات ، ينبغي أن يكون مكروهاً بالاتفاق ، وإجماع الخلاف في الذي كان يقرب في التزم المتقدم .

٩٧٤٧- قال محمد رحمه الله تعالى في الجامع الصغير . معلم باع سحراً ، وأخذ ثمنه ، وعلى يانغ الحمرد بن لرجل كره لصاحب الدين أن يقضى دبه من ذلك ، وإن كان البائع نصرانياً فلا بأس به . والوجه في ذلك أن الخمر ليس بمنقوض في حق المسام . فلم يجوز بيعه ، ولم يملك ثمنها ، لا بالعقد ولا بالتقليص ، بل بقي الثمن على ملك المشتري أخيراً ، فإذا أخذ صاحب الدين ذلك ، فقد أخذ ملك المشتري منه ، فلا يجوز . فأمّا الخمر المنقوض في حق النفس فجواز بيعه ، وملك ثمنها ، فلو أخذ صاحب الدين ذلك ، فقد أخذ ملك البائع يادنه ، فيجوز

٩٧٤٨- ولا ينبغي أن يتصدق على السائل في المسجد الجامع ؛ لأن هذا إغانة لهم على أذى الناس ، وقد قال علف بن أيوب رحمه الله تعالى : لو كنت قاضياً ، لم أقل شهادة من يتصدق في المسجد الجامع ، قال الفقيه أبو بكر بن إسماعيل الزاهد رحمه الله تعالى : هذا ليس بحاجة إلى سبيل فليس كبيع كفارة له .

٩٧٤٩- الصبرة إذا أصاب طرفاً منها نجاسة ، ولا يعلم ذلك بعينه ، فعزل منها قفيزاً أو قفيزين ، ففصل ذلك ، أو أزال ذلك عن ملكه ببيع أو هبة ، يحكم بظاهرة ما يفى من الصبرة ، لجواز أن المعزول<sup>(٢)</sup> هو الذي أصابه النجاسة ، فلا يثيقن بتنجاسة ما باقى ، وقد عرفناه ساح

(١) مضمّن نصريح هذا الحديث ، وقد أخرجه الترمذى في سنة (١٠٤٩) ، والمر صاجة في سنة

(٩٨٩٥) : باب إعلان النكاح كما ينسب

(٢) وروى عن أبي ط : « قالوا أن المراد هو الذي أخذته النجاسة .

التناول، فلا ثبت الحرمة بالشك.

ولا يروى عن أصحابنا في هذه المسألة، ومذهبنا رحمه الله تعالى استخار جوهه من مسألة في السجدة وصورتها - لو أن رجلاً من أهل القعدة دخل حصناً من حصون أهل غربة، قد حاصره المسلمون، ثم إن المسلمون فتحوا الحصن، وأخذوا بترجاله، وعلموا يقيناً أن الذمي معهم، إلا أنهم لم يفرقه بعينه، وكل واحد منهم يدعى أنه الذمي، فإنه لا يحل للمسلمين قتله، ولو قتل واحد من أهل الحصن بعد ما مات واحد منهم، فإنه يحل للمسلمين قتله، لأنه بعد ما دخل فيه الذمي أو مات أو خرج واحد منهم، أو قتل، أو خرج واحد من حصن، لم يثبت أن فيه من هو محرم القتل، بل إذا كان محرم القتل من قتل، أو مات، أو خرج، وقد عرفناهم صاحب القتل في الأصل. فلا ثبت حرمة بالشك.

٩٧٥٠ - من سمع الأحاديث، وهو لا يفهم، ثم ذكر، حازه أن يروى من الحديث، وإذا قرئنا حديثاً على صبي، وهو لا يفهم، ثم كسر، لا يجوز له أن يشهد بحقه، لأنه إذا بالغ إذا قرئ عليه حديث، وهو لا يفهم ما فيه، لا يجوز له أن يشهد بحقه، ولم يسمع الأحاديث، ولم يفهم، معناه جازله أن يرويه.

تعلم علم الكلام لا يفهم فيه، ورواه قدر الحاجة منه، وتعلم علم التجوم قد علم ما يعرف القليلة، وموقيت الصلاة، لا بأس به، وما عد ذلك، فهو حرام.

٩٧٥١ - الذم به في مخالفة، والحيلة فيها هل يحل إن كان يتكلمه معناه - بشرط، أو غيره على الإنصاف بلا نعت، لا يحل، وإن كان يكلمه من يربك النعت، ويريد أن يطرده، يحل، بل يحتاج أن الحيلة تفرقه عن نفسه - لأن دفع النعت مدفع بأي طريق يمكن الدفع.

فان هشام في أنواره: رأيت على أبي يوسف رحمه الله تعالى تعين مخصصين بمذاهب الحديث، فقلت: أرى هذا الحديث مأثراً فقال: لا، فقلت: إن سفيان، وثور من يزيد بكسر هاء ذلك؛ لأنه تشبه بالرياح، فقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: كان رسول الله صلى الله عليه وسلم النبي لها شعر، وإنها من لباس الزماني. بعد أشار إلى أن صورة المشابهة فيه أيتها هي، من لاجل الله لا يضر، وقد علموا بهذا النوع من الأحكام صلاحه، وإن من الأراضي ما لا يمكن قطع المسافة البعيدة فيها، لا يهدى الله من الأحكام.

٩٧٥٢ - قال في الجامع المصنف: وذكره هذه الحرفة التي تعمل. ومصححها المعروف. وهكذا ذكر في الشذوري، من أصحابنا رحمه الله تعالى من قال: الكراهة في الحرفة التي لها

قبعة، أما إذا كانت شيئاً لا يؤمن به لا تكفه؛ لأن إعداده له قصة لإزالته، ثم في فيه تضيق لاله،  
ومعهم من قال بذلك على كل حال، وإطلاق لفظ الكتاب يدل عليه، والله، لأنها مدع  
محدثه، لم يمنعها النبي عليه الصلاة والسلام، ولا الصحابة، ولا التابعين، إنما كانوا  
يستخدمون العرق بأطراف لرد شمس، ولأن فيه صبراً من التكبر، وثبت يرى الأعاجم، وكذلك  
الحرفة التي يمتط بها مكروهه، والحرفة التي يمتط بها لوضوء مودعة، ومنه من أضاف في  
ذلك، التذارات لمسلمين ذلك

والحاصل أن من فعل شيئاً من ذلك تكباً، فهو مكروه، ومنعه، ومن فعل ذلك لحاجة  
لا بكروه، وهو نظير المربع في جوارس الأتراك، قد سفعه الرجل بقوة وشكراً، فيكره، وقد  
يفعه الرجل لحاجته، فلا بكروه.

٩٧٥٣ راجع عن الحالك الإمام رحمه الله تعالى: أنه كان يكره، إذا كان ذكر أخذ في  
وابة. فيمسح بها الأصابع، ويكن يستد فيه، ويبرز زجراً طيفاً. ولا بأس بأن يربط الرجل  
في أصبعه أو حلقه الخيط، فالحاجة إلى التذكر، فقد صبح أن رسول الله ﷺ أمر بعض أصحابه  
: صلى الله تعالى عنهم بذلك<sup>(١)</sup>

وقال أبو حنيفة: رحمه الله تعالى: ولا يبتلع من الخنزير بجلده، ولا غيره. إلا التمسح  
للأساكفة، وقال أبو يوسف: رحمه الله تعالى: يكره الانتفاع بالشمع أيضاً، يقول أبو حنيفة  
رضي الله تعالى عنه: أظهر؛ لأن حاجة الأساكفة إلى شحها حاجة ماسة، وخبرها لا يقيم  
سقامها في بقعة مصنعة الخمر.

قال النقيب أبو اسيد رحمه الله تعالى: قد رخص بعض الناس في أن يبول الرجل قائماً،  
وكرهه بعضهم إلا من عذر، ومن يقول.

٩٧٥٤ النصيحة بالذبات. وإذا دجاجة في أيام الأصحية ممر لا أصحية عليه لعمرته  
نشأ ما مضى من مكروه، وذكر الشيخ الإمام الزاهد الصغار في كتابه نيات التوحيد بظفرية،  
وقال: هذا من رسم الجحوس.

وروي عن ابن جهمي بإسناده عن محمد بن الحسن أنه قال: ليس للعالم من بيت المال  
نصيب، لأنه دانت الأنبياء، وقد قال الله تعالى في حق الأنبياء عليهم الصلاة والسلام: ﴿قُلْ  
لَا أَسْأَلُكُمْ عَلَيْهِ أَجْرًا إِلَّا الْمَوَدَّةَ فِي الْقُرْبَى﴾<sup>(٢)</sup>، وقال الله تعالى: ﴿إِنْ أَحْرَى إِلَّا عَلَى

(١) زاد في نسخة ج: بذلك. قول أبو يوسف: ومن نسخة م: قال أبو يوسف، وقال أبو حنيفة عليه

الله<sup>(١)</sup>، قال: والعناية لهم تصبى من بيت المال

المرأة في بيت زوجها، والأمة في بيت مولاهما لا تطعم، ولا تنصاف بالطعام المذخر، كالحظيرة وقبضها، وأما غير المذخر من الطعام تنصاف على الرص، وإن ثم بذن الروح والولي بذلك صريحاً، ويكون ذلك بذن المولى والزوج، باعتبار اعرف والعادة.

الحطب إذا وجد في نهر جارٍ، جاز أحدهم ولا ينقطع به، وإذا كان له قيمة وقت الأخذ. الثوب إذا احتاج إلى مال ولده، فإن كان في المصر، واحتاج للمقره، أكل بغير شيء، وإد كان في الصحراء، واحتاج لعدم الطعام، لا يفتقره، بل هو موسر، أكله بالقيمة، وحد اليسر هنا أن لا يحل له الصدقة.

٩٧٥٥- فإن محمد رحمه الله تعالى في كتاب الكسب: ويفترض على الناس إتمام المحتاج في الوقت الذي يحضر من الخروج والطلب. وهذه المسألة تستعمل على ثلاثة أصول.

٩٧٥٦- أحدهم: أن المحتاج إذا عجز عن الخروج، يفترض على من يعلم حاله أن يطعمه مقدار ما يتفوى به على الخروج، وإذا العسائر، إذا كان قادراً على ذلك، حتى إذا مات، ولم يطعمه أحد من العلم حاله، اشتركوا جميعاً في الذن، والأصل فيه قوله عليه الصلاة والسلام: «ما أسي بالله من أن يأتى شيعته وعلمه إلى جنبه طاولاً<sup>(٢)</sup>». وقال عليه الصلاة والسلام: «أما دجني مات جنداً من قوم أغنياء، فقد برئت منهم ذمة الله وذمة رسول الله<sup>(٣)</sup>». وكذلك إذا لم يكن عند من يعلم حاله ما يعطيه، ولكنه قادر على أن يخرج إلى الدس ليخبر بحاله، فيؤسوه، يفترض عليه ذلك، فإن استعوا من ذلك حتى مات، اشتركوا في الذن، ونكت إذا قام به البعض سقط عن الباقيين.

٩٧٥٧ الفصل الثاني: إذا كان له احتياج قادراً على الخروج، ولكن لا يقدر على الكسب، فعليه أن يخرج، ومن يعلم بحاله، إن كان عليه شيء من الواجبات، فليؤده إليه حتماً، وإن كان المحتاج بقدر على الكسب، فعليه أن يكتسب، ولا يحل له أن يسأل.

(١) سورة يونس الآية ٧٢

(٢) ما بين القنوين سابقاً من الأصل وشناه من طوموف.

(٣) أخرجه ابن عبد البر في جامع المنعم والحكم ١/١٣٩، وابن قتيبة في تأويل مختلف الحديث ١/ ١٧٧، وذكر الهنسي في مجمع الزوائد ٨/ ١٦٧

(٤) أخرجه أحمد في مسنده (٤٨٨٩)، وأخذه في مسنده (٢١٦٥)، والحاوي في مسنده (٤٦٦)، وذكره ابن أبي عمير في مصاب الرتبة ٢/ ٢٦٦

٩٧٥٨- الفصل الثالث: إذا كان الحجاج عاجزاً عن الكسب، ولكنه قادر على أن يخرج، ويطوف على الأبواب، فإنه يفرض عليه ذلك، حتى إذا لم يفعل ذلك، وقد هنك كان أنماً عند الله تعالى، وهذا لأن السؤال في هذه الحالة يوصله إلى إقامة الافتراض، فيكون صحيحاً عليه، كالكسب في حق من هو قادر على الكسب.

٩٧٥٩- ثم قال: والمعطى أفضل من الأخذ. وهذه المسألة على ثلاثة أوجه: أحدها: أن يكون المعطى مؤدياً لواجب، والأخذ قادر على الكسب، ولكنه محتاجاً، فهنا المعطى أفضل بالاتفاق، لأنه في الإعطاء مولى للمرئ، والأخذ في الأخذ مشرع، فإن له أن لا يأخذ ويكتسب، ولا شك أن درجة الفرض أعلى من درجة البرع.

والثاني: أن يكون المعطى والأخذ كل واحد متبرعاً، أما المعطى، فظاهر، وأما الأخذ، أنه يكون قادراً على الكسب، وفي هذا الوجه المعطى أفضل: لأن العبادات مشروعة بطريق الابتلاء، ومعنى الابتلاء في الإعطاء أظهر؛ لأن الابتلاء في العمل الذي لا تميل إليه النفس، والنفس تميل إلى الأخذ ما لا تميل إلى الإعطاء.

والثالث: أن يكون المعطى متبرعاً، والأخذ مفترقاً، بأن كان عاجزاً عن الكسب، وفي هذا الوجه المعطى أفضل عند أهل الفقه، وقال أهل الحديث: أصح ابن حنبل، وإسحاق من أهويه رحمهما الله تعالى: - الأخذ أفضل ههنا.

وفي أنوار ابن سميعة - عن أبي يوسف رحمه الله تعالى - إذا كان بائراً جل مبلغه، وذلك مثل العدة في العير وغيره، أو كان به حجر، فأراد استخراجه، ويغاف منه الموت، قال: إن من أحد وشيء فلا بأس بأن يفعل.

٩٧٦٠- لا بأس بالاستخيار عن الأخيار المحذرة في البدة، هو المختار، لأنه من المصلحة.

٩٧٦١- الفنى إذا أكل ما تصدق به على الفقير - إن أبايع له الفقير، ففي حال تناول اختلاف اشباح - جميعهم الله تعالى، وإن ملك الفقير النفس لا بأس به، بدليل حديث بريرة رضي الله تعالى عنها: أهي لك صدقة لنا حديّة.

ابن السبيل إذا تصدق عليه، ثم وصل إلى ماله، والصدقة فائدة، لا بأس بأن يتناول من تلك الصدقة أو كذلك الفقير إذا تصدق عليه، ثم استغنى، والصدقة فائدة، لا بأس بأن يتناول

باع الجيران في الغدير، أو الرقي في سفر متاخ البيت الذي لا وارث له بصرفه إلى تجهيزه وتكفينه ودفنه، فلهم ذلك، في وصية العمرون. وحكى عن نصير بن يحيى رحمه الله تعالى قال: سمعت أبا سليمان الجورجاني قال: مات غريب عند محمد بن الحسن، فباع محمد بن الحسن كتبه، قال نصير: مات لأبي سليمان، أكان محمد يومئذ قاصياً؟ قال: لا. وحكى أنه مات رفيق لوكيع بطراح في سفره، فباع وكيع متاعه، وكتبه، وقرأ هذه الآية: ﴿وَاللَّهُ يَعْلَمُ الْمُعْصِمِينَ﴾.

وحكى عن الفقيه أبي جعفر الهمداني رحمه الله تعالى أنه قال: هي ميتة في معلة جميع أهل المعلة ذراهم، يشترونها كفنًا، فاشترى وإن انقضت، وتكفونه، وعظمي من الذراهم فضلة، قال: فإن تاد ذلك الميت من قرابته، أو من جيرانهم، قاموا بتكفينه بحق الصحبة، أو القرابة، فإن ما فضل من المأزود عليهم، فإن لم يعرف مال كل واحد منهم، فهو بينهم جميعاً، وإن لم يشتد عليهم، رد عظمي ورثتهم، وإن لم يقد على ورثتهم، فأحب إلى أن يصرفه إلى ميت فقير من أهل تلك المعلة، يصرف ذلك إلى كتفه. وإن لم يكن بينهم وبين الميت قرابة، ولا كان من جيرانهم، وإذا هو غريب<sup>(٢)</sup>، لم يترك فيهم، أو أخرج، فوضع عندهم ليكفوه، رأيت أن يعرف ما فضل من الذراهم إلى كل ميت احتاج والله أعلم.

٩٧٦٢- التحليل بالطلاق والعناق، والأيمان بالمعاطفة، ذكر في فوائده أهل سفر قد: أن بعض شيوخ رحمهم الله تعالى رخصوا فيه، واختاروا لغيره لشبهه التكبير حسام الدين أنه ينقض بعدم الجوار، وإن بالغ المشتكى، يكتب في الغتري: الرأي في ذلك للمقامي.

٩٧٦٣- ونزل رجل أن يدخل الدار التي أجراها، وسلم إلى شئناجر، لينظر حالها، ويرى ما استمر منها ياذن المصنأجر، ويغير إذنه عند أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه. لا يدخل إلا ياذن المأجر.

٩٧٦٤- في سرقة الأصل: لا يجوز حمل ثواب رضى المصروع لأنه حصن، فكان حتى الجماعة، فإن انهدم لم يرض من الرضى، ولا يحتاج إليه، لا بأس بجمعته.

٩٧٦٥- في وقف فتاوى أبي الليث: الكرم مكروه في فرائد الفقيه أبي جعفر لأثر

(١) هذه الصدقة وردت في جميع النسخ التي عدنا.

(٢) سورة البقرة الآية ٢٢٠

(٣) وردت في نسخة ط وم. وإنما كان لغيره

الشري

٩٧٦٦- سنن انطب أبو جعفر رحمه الله تعالى عن قوم قرأوا قراءة ورد، وكبروا بعد ذلك جهرا، قال: إن أراد بذلك التكبير، لا بأس به، قال: وإذا كبروا بعد الصلاة على أثر الصلاة، فلا يكره، وله بدعة.

وإذا كسروا في الترغلات، فإنه لا يكره إذا أرادوا إظهار القراءة، ولو وضع موضع الخوف، وإذا كسروا في مساجد، أو باطات، ولم يكن الموضع مخوفا، يكره.

قال تقي أبو جعفر الهندوازي رحمه الله تعالى: سمعت قتيبي، أما يكره يقول: مثل إبراهيم عن تكبير امام تستترن على الأسراف والجهر بها. قال: ذلك تكبير لا حرمة، وعن أبي موسى رحمه الله تعالى: أنه يجوز، فإن التقي: وأنا لا أسمعهم عن ذلك.

قال عليه الصلاة والسلام، اذكروا الفجر، فيه عشرة الناس<sup>(١)</sup>، يهوى عن محمد بن الحسن، أنه قال في تأويل هذا الحديث، مراد رسول الله ﷺ أن يكون قصد التذكر انصبحة حتى لا ينصرفه أحد، وفي هذه الصورة لا يتم على التأخر، فأب إذا حكى<sup>(٢)</sup> في صدره، فمعه. وهذا شره، صار عيبه، وقد قال عليه الصلاة والسلام: «العمية أتعد من الزناه».

٩٧٦٧- قال التقي أبو نصر رحمه الله تعالى: إذا غرس على شط نهر عام، لا يقبر بالماء<sup>(٣)</sup>، فذلك يباح به، ومن شاء من المسلمين أن يأخذ به دفع ذلك، وإن جعله وقتا، صار وقتا، وأما على مذهب أصحابنا رحمه الله تعالى ليس نه ذلك، وحكى أن محمد بن سلمة كان قد بنى دكانا على ما نهر وأرما له، فقيل للشيخ أبو نصر: ما يقول به؟ قال: لا أبعد عن الصور.

٩٧٦٨- وحكى عن أبي نصر رحمه الله تعالى أنه قال: كل شيء حاز للإنسان ملكه، كالمطعم والماء الذي يحوزه بكونه، فإلا، القطار بقائى ما دون السلاج، وتما في ما، السراج، وما أشبهه بقائه بالسلاج، وغير السلاج.

٩٧٦٩- وعن أبي موسى، رحمه الله تعالى في الرجل يذ، طابن جدر دهره، ويشغل هواه،

.. ..

(١) أسره من هاجر في الكامل في ضعفاء الرجال ١٧٣/٢، ذكره ابن خوارزمي في المعالي المتأني ١٢٧٩، والعرضي في تفسيره ١٣٩٩/١، والمذوق في تفسيره ١١٥/١.

(٢) ورد في حاشية نسخة ط: كان مكان حكى.

(٣) هكذا وردت نسخة ط و هـ و م - يوزن في الأصل: أمامه.



المسلمين ، فانقياس أن ينقض ذلك ، وفي الاستحسان أن لا ينقض ، وشريك علي حاشه ، وروى عن أبي بصير بن محمد المروزي صاحب أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أنه كان إذا أراد أن يطين داره وهو المسكة عنده ، ثم طينه ، كيلاً يأخذ شيئاً من الهباء

من نحر من يحس عى الجذع إذا كان خارجاً من لسكة ، أو متعناً بحداد الضربك ، فأراد أن ينقض ، أو يقطع ؟ قل : إن كانت المسكة قد فذت ، فله أن ينقض ، وإذا لم يفسد لا يؤمر ببناءه ، وليس لصاحب الجذع حق التعار ، وإن كانت السكة غير مائدة ، فإن كان في داره ، فليصاحبه حتى يغار ، وليس للضربك حق التفعي ، وإذا رفض لا يؤمر ببناءه ، تأنيلاً عول الرجل إذا كان على هيئة غول المرأة يكره .

في موم شمع الأئمة الخلفاء : تحب المأذن عند الأذان والإقامة مكرمه . في خناري ، هي سرقند : وتكره الإشارة إلى الهلال عند وزيته . في خناري ، عمل سرقند ، وفي هذا الموضع أيضاً ، إذا وجد في المصيرة طريقاً لا بأس بالنسي فيه ، إذا لم يقع في قلبه أنه محدث .

رجل أخذ من رجل شيئاً ، وعرب ، ودعى داره ، فلا بأس إذا أخذ منه أن يئنه ويدخل داره ، ويأخذ ؛ لأنه موضع الضرورة .

٩٧٧٠- في : أوى أبو القيث : حمله الله تعالى : إذا رفع شيئاً ، أو ثياباً من طريق لغيره ، ففى أيام الأرحاك حذر ، بل هو أولى . وفي خبر يوم الأوحاد إن لم يصر كالأرض ، فكذلك ، وإن كان كالأرض ، و حناع انرفع إلى فله لا يسمه ذلك إذا كان فيه مضرة المارة . في هذا الموضع أبع أهل غربة ابتلوا بالدياسة ما هم به . فلا بأس به .

رجل سقى في الطريق ، ذلك ، في الطريق ماء ، فلم يجز . سلكك الأرض إذا كان . فلا بأس بالتسوية ؛ لأن فيه ضرورة .

٩٧٧١- وذكر في : ساقى أهل سرقند . مسألة المروز في أرض الغير على التخصيص : إن كان في الأرض الغاية ، حاشا وحاشا لا يترتبها ؛ لأن ذلك دليل عند أرض من صاحب الأرض المروز فب ، وإن لم يكن هناك حائط ، فلا بأس بالمروز فب . واختص أن المعتبر في هذا الباب هذان الناس .

٩٧٧٢- وفي : واقعات لاطفي : نهر لرجل في أرض رجل . أراد صاحبه ، الله ، وإن يدخل الأرض لبعده نهر ، ليس له ذلك ؛ لأن الأرض الملك الغير ، ولكن يسمى أن ينهر في نهر النهر . وإن كان النهر ضيقاً ، لا يمكن المشى في بعده ، لا يدخل في الأرض أيضاً ؛ لأن

٩٦٥- كتاب الكراهية والامتنان = ١٣٤ - اعطى ٢٢. في المخرقات  
الأرض من ملك عبده، فلا يدعى إلا بإذنه. فيل هذا المخرقات على قول أبي مبيد وعسى أنه  
نما على عنه. لأنه لا حرم لشيء عنده، أما على قولهما، فلظهر حرمه، وله أن يبر على الحريم  
ويقبل ما ذكره ثوبان، وتأويل المسألة على قولهما، إن صاحب النهر ما يحرم من صاحب  
الأرض.

٩٦٦- القبولة المستحقة في التوبة بين التحليل داس الخطه وداس السمير.  
٩٦٧- بساط أو مصبي. كتب عنه في التلخيص. المالك لله. يكره بسطه، والععود  
عليه. واستعدته. فلو قطع أحرف من الحروف، أو مبدع على بعض الحروف حتى لا ينز  
الكلمة منطوقة. لا تثبت، تكراهه، لأنه يفتي حروفاً، والحروف المفردة حرة، لأن معظم  
القرآن وآثار النبي عليه وآله واسعة في الحروف.

وقد روي أن واحداً من الأنبياء صلى الله عليه وسلم رأى لثدياً يرمون، وقد كان  
الكتوب على الهدف: أرم حبل لعنه الله، فجمعهم عن ذلك، ومضى لوحده، ثم رجع  
فجمعهم فموا اسم الله، وكانوا يرمون كذلك، فقال: إن ما بينك لأجل الحروف.

### قتل الأعونة والسعاة والظلمة في أيام لفترة:

أقوت كثير من مشابهة إمامهم صلى الله عليه وسلم، وقد حكى عن الشيخ الإمام الأجل  
الرحم لعبد الله المحضات أو دونه، أن كاهن الفرنج من ضرب الصرب يبيع على الناس حبل  
دعه، وكان السيد الإمام الأجل أبو شجاع السمرقندي يقول: يشاء فاقلمهم. وكان بعض بكفر  
الأعونة، وكذلك القاضي الإمام عماد الدين السمرقندي كان يفتي بكفرهم، وحين لا يفتي  
بكفرهم.

٩٦٨- إذ أدخل كرم دخل دخره في يوم إمرأته بكراهة: لأنه موضع قراءة القرآن، فلا يفتي  
به إدخاله، الذكر فيه، وقد قيل بحالته أيضاً.

٩٦٩- السعة إذا قال للمخبر بربيعموا عشرة أسماء من أخسر بدرهم، ومن نفقي  
عن ذلك فعلت في حقه كذا، فاشترى رجل من الخمار عشرة أسماء من الخبز بدرهم، ولو  
لا حرم السلطان لا يجمع عشرة أسماء بدرهم. لا يحل للمشتري أكله؛ لأن الخبز في معنى  
المكره على البيع، وإن أكله لم ينافع بعد ذلك من احتياز، حل للمشتري الأكل.

بيع المكره إذا لحقه الإجازة من ألتابع يخرج من أن يكون بيع مكره .  
 ٩٧٧٧- في عارية الوافعات : رجل أراد أن يستند من سحيرة غيره ، فهذا على ثلاثة أوجه : الأول : أن يستأذنه ، ونرى هذا الوجه له أن يفعل ذلك ، إلا أن ينهأ .  
 الثاني : أن يعلمه وفي هذا الوجه أنه ذلك أيضاً ، إذ لم ينهأ عنه ، فهو إذن دلالة .  
 الثالث : إذا لم يستأذنه ، ولم يعلمه ، وأنه هلى وجهين إن كان بينهما اتساع ، فله أن يفعل ذلك ، فكان الإذن عرفاً . وإن لم يكن بينهما اتساع ، ليس له أن يفعل ؛ لأن من الإذن عرفاً ترد .

٩٧٧٨- وفي "تأوى أهل سرقند" : طلبه المسلم إذا كانوا في مجلس ، ومعهم محابر ، فكتب واحد من محبر غيره بغير إذنه صريحاً ، لا بأس به ؛ لأنه مأذون دلالة ؛ لأنه "لو استأذنه لا يقتل عليه" .

٩٧٧٩- وفيه أيضاً : استأجر كتاباً يقرأه ، فوجد في الكتاب خطأ ، إن علم أن صاحب الكتاب يكره إصلاحه ، لا ينبغي له أن يصلحه ؛ لأنه تصرف في ملك الغير بغير إذنه . وإن علم أنه لا يكره إصلاحه ، فإن أصلحه حاز ؛ لأنه مأذون دلالة ، وإن لم يصلحه فلا إثم عليه ؛ لأن الإصلاح ليس بواجب عليه .

٩٧٨٠- وجل في هارده شجرة فوصاده ، وقد باع أغصانها ، وإذا ارتقاها المشتري اطلع على عورات الجيران ، فقد قيل : ينبغي للجيران أن يرفعوا الأمر إلى القاضي ، حتى يمنعه من ذلك ، والخيار أن يخبر الجيران المشتري وقت الارتقاء ليستروا أنفسهم ، بفعل ذلك كفى يوم مرة أو مرتين ؛ لأن هذا جمع بين الحقوق . فإن لم يفعل ذلك ، إلا أن يرفع الأمر إلى الحاكم ، فإن رأى الحاكم بالفتح منه .

شوله أو حشيش نبت على القبور ، إن كان رطباً ، يكره قطعه ، وإن كان يابساً ، لا يكره ؛ لأنه ما دام رطباً يسبح ، فربما يكون ثلثت أنسى ببيعها ، ولا كذلك اليابس .

٩٧٨١- ميت دفن في أرض غيره ، فإن شاء رب الأرض أمر بإخراجه ، وإن شاء سوى القبر مع الأرض ، وزرع عليها ، فله أن يتخلى الظاهر والباطن ، أو الظاهر وحده .

رجل يعمل أعمال البر ، ويقع في قلبه أنه ليس بمؤمن ، إن وقع في قلبه كراهية مؤمن بمرانيس ، أو أعماله لا تنفعه ؛ لأنه عصي الله ، فهو مؤمن صالح ، وإن وقع في قلبه أنه ليس

[illegible]

فهل في السمعة حسر لا يؤذي الشفاعة عليهم: إذا أراد ملك أن يأمر له شيء - فيقول  
 دونه: هذا في يومه - أو أن يقول: لا شيء له - أو يقول: دونه - فيصير حافة أخا.  
 رجاء أني واحد منكم، ثم، والله، إن الله تعالى لا يسمي له أن يخبر الإمام ما سمع  
 إلا ما شاء الله! لأن الله عز وجل:

١٦٨٢. في عقب من أنه، وسمي منه سناء ثم مات ثوبه، وهو ابنه. فبني  
 لابي حنبل بناء في ديارهم، لأن انتقال إليه لا ريب، فكنه اسم في البقية بالعقب. وهذا  
 مسأله في زمن خالد بن علي بن دينار، فطلب صاحب الدين، ومجاهد هو مع انشودة،  
 وقال: يا حنبل، عطف بشبه إلى أنه لا مؤلمة بورت غير الدين، وقد مضى في كتاب  
 انه مر به في سنة ١٠٠٠، وقال: هو المذبح وحده بمائه عاني، لا يا لصاحب الدين من  
 لحب منه، ولكن يا من تدبى الدين إلى أولاد، داره من المذبح، حبيبهم في عاني.  
 لا خصوصية لحب الدين في الأثرة مع المذبح، لأن خصوصية بحسب الدين، وقد انضى  
 الدين إلى ثم ربح، والدين به بسبب المسألة.

يحيى له على آخر عمره ، وقصالبه صاحب القدس : وبك طيل العيون مع نبيهه ، وبك  
صاحب الدين : قدوة في الدنيا والآخرة

[illegible]

۹۷۸۳. چینی کے علمی اہم ترین، وادی لاؤ پو، وادی اسیا، پیدائش ۱۹۱۱ء، ان کے نام اسی میں ان کے نام ہیں: چینی کے علمی اہم ترین، وادی لاؤ پو، وادی اسیا، پیدائش ۱۹۱۱ء، ان کے نام اسی میں ان کے نام ہیں۔

وہاں تاہم ایک نیا دور نہ دیکھا جہاں اللہ تعالیٰ نے تعلیم پر توجہ دے کر، تعلیم کے ذریعہ ہی انسانیت کی ترقی کی ہے۔

٩٧٨٤- رجل مات وعليه دين قد سبه، هي يواحد به في الأخيرة؟ إن كان الدين بسبب التجارة، لا يواحد به، وإن كان بسبب الغصب، يواحد به لأنه جاز في أميل غصبه، ولا كذبت في التجارة.

رجل ليس له مال، وله عيال، ويحتاج الناس إليه في حفظ أعيانه، فيأخذون من يده، فيأخذون من يده، ولا يصح عمله، فالأفضل أن يشتغل بذلك العمل، وإن لم يكنه أن يبيع بذلك إلا وأن يبيع شيئا، فاقسم بأمر الجبال أولى، وإن قام بصفة الغريبة، فأهدى إليه، فإذا لم يأخذ، فذلك أولى وأحب، وإن أخذ، وليس بحرام.

٩٧٨٥- السهمير الذي يرحد في بحر لأبل والشاة ينسل، ويؤكل، والذي يرحد في أنحاء البحر لا يؤكل، هكذا قيل، ولم ينضج في الفرق.

٩٧٨٦- حصة من قدر المائدة إذا وقعت في دهر أو حفنة مطبخ الحنفية، يؤكل. قال: إلا أن يكون كثير أو أحيا بحيث ينزع الطعم، وأخواب ظاهر في الحنفية، مشكل في الدهن.

٩٧٨٧- خبز واحد في حلاله سرون الغرة، قيل: إن كان على صلاته، يرسي ويؤكل الحرة لأنه (ثم ينحس) فيه نظر.

٩٧٨٨- رجل قال: إذا تناول فلان من مالي فهو حلال له، فتناول فلان غيباً من ماله، فهو حلال له، ولو قال: كل من تناول من مالي، فهو له حلال، تناول رجل غيباً، فهو ليس بحلال له، وبض من تناول، هكذا قال محمد بن سادة، وقال أبو نصر محمد بن سلام: هو له حلال، ولا ضمان عليه بالتناول.

٩٧٨٩- ولو قال رجل: يبيع: جميع ما فأكبر من مالي، فقد جعل ذلك في حله، فتناول شيئاً، فهو حلال بلا خلاف.

ماتت المرأة هي صغ، فصنع فيه التوب، ثم عمل التوب ثلاثاً، يحكم بظهارته.

(١) هكذا في الأصل، ورد في نسخ ط و م: سقطت مكان دفعت

(٢) ورد في نسخة ف في بارودة دهر

(٣) هكذا في ط و م، وكان ط لم يحرر، وكان الأصل ساهي

والرجل إذا كان في بيت، فأغلقتة الزلزلة، فلا بأس أن ينثر إلى القصاص<sup>(١)</sup>، بل يستحب، ألا نرى إلى ما روي: أن رسول الله ﷺ مرّ بحائط مائل، فأسرع في المنس<sup>(٢)</sup> -  
وأنه سبحانه وتعالى أعلم - .

تم كتاب الكراهية والامتحان من المحيط

(١) وهي نسخة خطية أن ينثر إلى القصاص.

(٢) أخرجه أحمد بن مسنده<sup>(١)</sup> (٨٦٥١)، وأبو يعلى بن مسنده<sup>(٢)</sup> (٦٦١٢)، والبيهقي في شعب الإيمان (١٣٥٩)، وأبو داود في المراسيل<sup>(٣)</sup> (٤٢٧٦)، واللباس في الديارات<sup>(٤)</sup> ٦٤/١، وابن عدي في الكامل في الضمما، ٢٣٩/١.

## كتاب التحري

هذا الكتاب يشمل على ثلاثة فصول :

الفصل الأول : في مسائل الصلاة.

الفصل الثاني : في مسائل الزكاة

الفصل الثالث : في التحري في الثياب والمساكن والأواني والموتى.

## الفصل الأول في مسائل الصلاة

٩٧٩- يجب أن يعلم، أن معرفة جهة الكعبة إذا دل على ذلك ما بين، أو انحرى عنه  
انعدم الأدلة، فمن الدلائل المحارِبُ المنسوبة في كل موضع؛ لأن ذلك ياتفق لصحابه  
رضي الله تعالى عنهم، ومن بعدهم، فإن الصحابة فتحوا العراق، وجعلوا القبلة ما بين  
العرب والشرق، ثم فتحوا حراسان، وجعلوا القبلة ما بين القريين، مغرب الشتاء ومغرب  
الصيف أو كانوا يصونون إليها<sup>(١)</sup>، ربما توارى جعلوا قبورهم أيضاً أيضاً من غير تكبير منكر<sup>(٢)</sup>.  
وتغنى بإجماعهم حجة.

ومن الآثار التي لا تزال في كل موضع من أهل ذات الموضوع؛ لأن أهل كل موضع شرف  
فبنتهم من غيرهم عادة. ومن تباين النجوم أيضاً على ما حكى عن عبد بن المبارك، أنه  
قال: أن أهل الكوفة يجعلون الحدى خفف الففا في استقبال القبلة، ونحن نعمل الحدى خفف  
الأذن اليسرى. وكان الشبح الإسم كزاهد، ينسب أهل السنة باسم الهندي أبو منصور المديني  
يقول: السبيل في معرفة جهة القبلة أن ينظر إلى مغرب الشمس في أول أيام السنة، فيبته،  
ثم ينظر إلى مغرب الشمس في أقصر أيام السنة، فيمينه، ثم يدع التثنية على يمينه، وتنت  
شأنه، ويكونه... لا لا جهة القبلة؛ وجه ذلك الموضع. وعده انهضاه هذه الأدلة،  
فأصالة جهة الكعبة بالحري.

وجملة هذا الفصل على أربعة أوجه: أحدها: إذا صلى إلى جهة من غير شك؛ ولم  
يخطر بباله وقت التكبير أن هذه الجهة قبله أو ليست قبله، وفي هذا الوجه إن علم أنه أصاب،  
أو كان أكبر رآه ذلك بعزله، لأنه لو لم يعلم أنه أصاب أو لم يصب تحريه؛ لأن اجوازاً أصح  
فيما جعله المسلم اعاقل، ولأن يجزئه إذا علم أنه أصاب. وكان أكبر رأيه ذلك، أولى.

وإن علم أنه أخطأ القبلة، لا يجزئه، لأن اجوازاً في الوجه الأول بنوع ظاهر من حيث إن  
الاجواز أصح، فيما يضعه العقل المسلم، وهذا نوع ظاهر، ولما ثبت بالليل جوى التي تباينها ظاهر،

(١) ما بين المقبورين، ما قطعت الأهل وأنشاء من طوم وبه

(٢) ورد في نسخة م: من غير تكبير منكر بهم



كذلك إما كان أكثر لرأى تقيم مقام العلم في حوز العمل . وهذا كله إذا علم أنه أصاب أو أخطأ بعد الفراغ من الصلاة

٩٧٩١ - فاما إذا علم في خلال الصلاة أنه أصاب نفلًا ، أو كان أكثر منه ، فقد ذكرنا في الإسلام في شرحه : أنه لا يجوز ، وسرعه الاستقبال ، وذكر نفس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أن فيه اختلاف المتأخرين . كان الشيخ الإمام الجبلي أبو بكر محمد بن الفضل رحمه الله تعالى يقول : لا يجزئه ، وبمنزلة الاستقبال ؛ لأن ما ظهر من الجنب في الانتهاء فوق الحال الماضية ؛ لأن التوجه إلى قبله في الحالة الماضية كان ثابتًا بظاهره ، وبعد ما علم أنه أصاب ، أو كان أكثر ، فإنه ذلك ، فالتوجه إلى القبلة ثابت بالذليل ، ولا بد أن يثبت بالدليل أنه في ذلك الوقت كان من الجنب في الانتهاء ، وهو في حال الأول لم يتمكن من الرجوع إلى ما مضى ، لأن الأتقى لا يجوز أن يسي على الأصعب . ألا ترى أن المزمع إذا قدر على الركوع ، لم يجزئه في خلال الصلاة ، والأمر به صار قهرًا ، لا يسي

وكان الشيخ الإمام الزاهد أبو بكر محمد بن حامد رحمه الله تعالى يقول ، بحرته ، ولا يلزم الاستقبال ؛ لأن صلاته كانت صحيحة في الابتداء لانعدام ذنبه المفسد ، فالشيء لا يزداد قوة حكمًا ، بخلاف ما بعد التمام ؛ لأن ذلك صلاته ليست بصحيحة إلا بالتيفع بالإصابة ، فإذا نقص أنه أصاب ، فقد تعرى حكمه حكمًا ، وبمنزلة الاستقبال ، أما ههنا بحرته .

الوجه الثاني : إذا شتم عليه تأجيله ، فلم يتحرر ، وحصى إلى جهته ، إن علم أنه أخطأ ، أو كان أكثر ، فإنه أخطأ ، أو أصاب ، لا يجزئه . وإن علم أنه أصاب ، يجزئه

هذا كله قبل الفراغ من الصلاة ، أما إذا لم يعلم أنه أخطأ ، أو أصاب ، إنما لا يجزئه ؛ لأن التحري يفرض عليه حال الانتهاء شرعًا لجور الصلاة ، فإذا ترك التحري ، فقد ترك شرطًا من شرائط جواز الصلاة ، فلا يجزئه ، كما لو ترك شرطًا آخر ، فإذا ظهر الكلام فيما إذا علم أنه أخطأ ، أو أصاب ، ظهر الكلام فيما إذا علم أنه أخطأ ، أو أكثر ، فإنه ذلك من طريق الأولى .

أما في بين هذا وبين المسألة الأولى ، فإن في المسألة الأولى إذا لم يعلم أنه أصاب ، أو لم يعلم ، فإنه يجزئه . ووجه الفرق أن في المسألة الأولى لم يصح تأجيله شرطًا من شرائط جواز الصلاة ، لأن التحري إنما يجب حال الانتهاء ، ولم يثبت عليه أمر قبله في المسألة الأولى ، أما ههنا فقد ثبت عليه أمر التحري ، فإن التحري شرط جواز الصلاة ، فإن ترك ذلك ، فقد ترك شرطًا من شرائط جواز الصلاة .

٩٧٩٢ - قيد فيه : أنه صار تارك شرطاً من شرائط جوارح صلواته لئلا لا يجزئه . وإن عظم أنه أصاب ، كما لو تحرى ، ووقع تحريه على جهة ، وترك تلك الجهة ، ودنى إلى جهة أخرى ؟ والجواب : أن التحري ما افترض لعبته ، وإنما افترض لغيره ، وهو إصابة الغصة ، لأن التحري طلب ، المستقص من الطلب المطلوب . لا غير الطلب ، فإذا علم أنه أصاب الغصة ، قيد أن التحري لم يكن فرضاً عليه ؛ لأن ما افترض لغيره لا يبقى فرضاً متى حصل المقصود بشرطه ، بخلاف ما لو تحرى ، ووقع تحريه على جهة ، فتركه إلى جهة أخرى ؛ لأن ذلك ترك فرضاً لعبته ؛ لأن التوجه إلى الجهة التي وقع تحريه عليها ، افترض لعبته ، لأن هذه الجهة صارت قلة له من الركعات . كالركعة حاله الفيل . واستوجه إلى الركعة ، قال لعبان : فرض أصيب ، فكذلك التوجه إلى الجهة التي أدى تحريه ، بمن ترك من صلاته ما هو فرض لعبته ، لا يجزئه صلاته ، وإن أثر شرطه آخر ، كما لو ترك ركعتين ، وأتى بثلاث ، سجدة واحدة .

٩٧٩٣ - قائماً إذا كان أكثر . أنه أنه أصاب . وكان ذلك بعد الفراغ من الصلاة ، هل يجزئه ؟ لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذا في الأصل . وقد اختلف ، فختلف المنايع . رحمه الله تعالى فيه ، بعضهم قالوا : يجزئه ؛ لأن أكثر أرائهم أقيم مقام العلم ، ولو علم أنه أصاب يجزئه ، فكذلك هذا .

المذكور عليه أنه إذا رجع الله تعالى من الدعاء بأكبر الرأى قبل الفراغ من الصلاة ، فقال : لو كان أكثر رأيه أنه جدد إلى القبلة قبل الفراغ من الصلاة ، يلزمه الاستعانة ، كما هو علم أنه صلى إلى القبلة .

منهم من قال : لا تجزئه ؛ لأن التحري لزمه بيقين ، فلا يستغنى إلا بيقين مثله ، ومما لا يؤتى لا يوجب علم اليقين ، فلا يستغنى فرض التحري . وهذا بحالات ما لو كان أكثر رأيه من اصطلاحه أصاب ، فإنه يلزمه الاستعانة ، كما لو علم يقيناً ، لأن أكثر الرأى من الصلاة إذا كان يستحق بالعظم ، أو بالجهل ، وبأن ذلك ما أضافه يلزمه الاستعانة ، لأن ما أضافه به ، فلا بد من الاستعانة بالله ، وبأن الاستعانة بالله من الحاجة الخاصة ، فلا بد من الاستعانة بالخاص . وإن أضافه بالجهل ، فاستعان بشرطه ، فصار بعد الفراغ ، فالتحري كان فرضاً عليه يقين ، فلا يستغنى عنه إلا بيقين منه .

١١١) مؤلفه (ورد في النسخ التي عدا ، ثم ، وورد في الأصل : الغالب مكان : الغلب .

١١٢) ورد في نسخة : لا يجزئه .

١١٣) عده ثمة ، ووردت في جميع النسخ التي عدا .

٩٧٩٤- التوجه الثالث : إذا شك وتحري ، وصلى إلى الجهة التي وقع التحري عليها ، وفي هذا التوجه تجزئته صلاته ، وإن علم أنه أخطأ القبلة ، وقد التفت إلى وجهه تعالى عنه : لا تجزئته صلاته إذا علم أنه أخطأ القبلة . وجه قوله : إنه أدى حكماً عن جهاد ، وقد ظهر خطأه بيقين ، فبإزمه الإعادة ، كما لو تروى صاعداً على طهته أنه طاهر ، ثم تبين أنه نجس ، أو صلى في ثوب على ظن أنه طاهر ، ثم تبين أنه نجس .

وجه قوله علمنا نارحمهم الله تعالى حديث عبد الله بن عامر بن ربيعة رضي الله تعالى عنه ، وأنه معروف .

وأما مسألة الثوب والماء ، فلنا : القياس في القبلة أن لا يجوز ، كما في الماء والثوب ، إلا أننا تركنا القياس في القبلة للنقص ، وما ثبت بخلاف القياس لا يقاس عليه غيره . والنقص انوارد في القبلة لا يكون وإرداء في الماء والثوب دلالة ؛ لأن الصلاة إلى غير انفسه أخف من انصلاة بخير وضوء ، وفي ثوب نجس ؛ لأن التطوع إلى غير القبلة يجوز للمسنو الذي لا يجوز مثالي ذلك العذر الصلاة بخير وضوء ، ولا في ثوب نجس ، فإنه بعدد المسعر فيما دون ذلك ، بجزئه انطوع إلى غير القبلة ، ولا يجزئته بعذر طهارة ، ولا في ثوب نجس ، وإذا كان أخف ، فالتص النوارد في القبلة ، بخلاف القياس لا يكون وإرداء فيهما دلالة ، فرد فصل الماء والثوب إلى ما يخضعه القياس ، والقياس ما قاله .

وهذا إذا كان بعد الفراغ من الصلاة ، فأما قبل الفراغ من الصلاة إذا علم أنه أصاب القبلة ، فإنه يخفى في صلاته ولا يستقيم ، لأن الحالة الثانية مثل الحالة الأولى ، ولأن الجهة التي وقع عيب التحري صار في قبلة بالنقص كالكمة ، وإذا كانت الحالة الثانية مثل الحالة الأولى ، لا فوقها لمكانة البناء على الحالة الأولى . إن أهل مكة كانوا يصلون إلى بيت المقدس ، فلما تحولت القبلة إلى الكعبة تحولوا إليها وهم في الصلاة ، وحزرت صلاتهم .

٩٧٩٥- التوجه الرابع : إذا شك وتحري ، وأعرض عن الجهة التي وقع تحريه عليها ، وصلى إلى جهة أخرى ، لا يجزئ في ظاهر رواية أصحابنا ، وروى أبو حنيفة الجوزجاني عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه يجوز ، وجه طاهر في رواية ما ذكرنا . وجه رواية أبي سليمان : أن التوجه إلى الجهة التي وقع تحريه عليها ثم يفر من بينه ، بل لو جاء أنها كعبة حقيقة ، فإذا أصاب الكعبة بجهة أخرى ، فقد حصل ما هو المقصود من التوجه إلى الجهة التي وقع تحريه عليها ، فسقطت فرضية التوجه إليها .

## وما يلحق بهذا الفصل:

٩٧٩٦ - إذا صلى إلى جهة التي وقع تحريمه عليه ركنه أو ركعتين، ثم علم أنه أخطأ، فعليه أن يتحرى إلى جهة الكعبة، ويبني هنئ الصلاة.

٩٧٩٧ - وإذا وقع تحريمه إلى جهة، صلى إلى جهة، ثم تحول رآه إلى جهة أخرى، يتحول إلى الجهة الثانية، وإذا التفت والزمه، والأصل فيه جواز، أهل فاضل وروى.

وإذا اختلف المتحررون، فقد حلت إلى جهة التحريم، ثم وقع تحريمه على جهة أخرى، وصلى إليها ركعة، ثم وقع تحريم على الجهة الأولى، فعليه من قرأ - مستثنى تمت الصلاة أيضاً، ومنهم من قال: ينقضه الاستقبال.

٩٧٩٨ - زجر أم قريظة إلى مكة، فتحررت إلى القبلة، فصلى إلى الشرق، وتحري من خلفه، وسلم، بعضهم إلى القبلة، وبعضهم إلى دبر القبلة، وتبهم خلف الإمام. لا يمانون ما وقع الإمام، أجزأهم، وهذا إذا كان عند الإمام واحد منهم أن وجه الإمام إلى هذا الجانب الذي وجهه، ولا يتقدم على الإمام. أما إذا كان عند واحد، منه أن وجه الإمام إلى جانب آخر، وهو تقدم على صمد، لا يجوز صلاته، وأما إذا كان عند أحد، تقدم على إمامه، فظهر، وأما إذا كان عند أحد، تقدم على إمامه إلى جانب آخر، ولأنه تقدم فضاء صلاة إمامه، فإنه يزعم أنه ترك القبلة. وهذا خلاف ما لو صلى في جوف الكعبة، فإنه يجوز صلاة الكلي من كان وجهه إلى الجانب الذي إمامه إليه، وسواء كان وجهه إلى جانب آخر، لأن هناك أحد لم يزعم أنه ترك القبلة. وهذا صلاة الإمام، لأن كل جهة حق يفتي. ثم هذا في جهات كلها أصبحت يجوز يفتي. ما الحق حبه واحدة، ولهذا أمر التحري، ولو كانت كل جهة حقاً، لما أصبح إلى التحري، مما الحز عند كل محن من أدنى إلى التحريم، وأما عند جراحه خطأ، وكثير من مبني التحري، ذكرنا ما في أول كتاب الاستحسان، ولا بد.

## وما يتصل بهذا الفصل معرفة مكان التحري.

٩٧٩٩ - ذكر في باب صلاة المغرب من الأصل مسألة تدل على أن التحري في باب المذابة، لا يجوز خارج المصير بجوار في المصير، ويصير، لا فوج مصر في بيداء تأسيل أنهم أخذهم وصلى بعضهم إلى القبلة، وبعضهم إلى غير القبلة، وهم يطون أمه أسانو، يعني تحرو فصلاتهم جازفة، لأنه يجوز، ذلك من الأصحاب، فإنه لا يشك في أن المصير أولى وجه الاستدلال بأن محمداً رحمه الله تعالى حكم بحوزة الصلاة من غير فصل بينهما، إذا كان

البيت في المصروع ، أو خارج المصروع ، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أن الرجل إذا كان ضميماً ، وكان ليله ، ولم يجد أحداً يسأل ، فأراد أن يصلي تطوعاً ، جاز له التحري .

٩٨٠٠ - وذكر شمس الأنمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرحه مسألة الضيف ، فقال : إذا كان الرجل ضيفاً في بيت إنسانه ، فقام القوم ، فأراد الضيف أن يتجهد بالليل ، وكره أن يوقظهم ذكر أن بعض مشايخنا رحمهم الله تعالى قالوا : لا يجوز له التحري ، وبعضهم قالوا : إن كان يريد إقامة المكتوبة لا يجوز له التحري ، وإن كان يريد تتجدد الليل يجوز له التحري ، قال شمس الأنمة الحلواني رحمه الله تعالى من مشايخنا : إن الصحيح أن لا يجوز له التحري في المصروع ، لأنه يتوصل إلى إصابة الجهة بالسؤال ، أو يجد من يسأله غائباً ، والحكم بيني على الغالب . قالوا : وما ذكرنا في باب صلاة المريض معمول على البيت الذي يكون في الرباط ، ولا يكون له سالكون ، والموضع مسافرون . وفي كتاب التحري رجل دخل مسجداً لا محراب فيه ، وقبلته مشككة ، وفيه قوم من أهله ، فتحري هذا الرجل القبلة ، وصلى ثم نين أنه أخطأ ، فعليه أن يعيد الصلاة ، وإن علم أنه أصاب جازت صلاته ؛ لأن السؤال من أهله ما افترض لعينه ، بل لإصابة الكعبة ، فإذا أصاب ، فقد حصل المقصود .

٩٨٠١ - قال في كتاب التحري عقيب هذه المسألة : وهو نظير من أتى خيام الأحياء ، ولم يجد ماء ، انبسم ، وصلى ، ثم وجد الماء ، فإن كان في الحي قوم من أهله ، ولم يسألهم لا يجوز له الانبسم ، وإن كان في الحي قوم من غير أهله ، فلم يسألهم ، أو سألهم ، فلم يخبرهم ، أو لم يكن يحضره من يسأله جازت صلاته .

٩٨٠٢ - وذكر القنوري في شرحه من محمد رحمه الله تعالى : فبين بأن له الخطأ بمكة ، بأن كان له محبوساً في بيته ، فاشتبهت عليه القبلة ، فتحري ، ولم يكن عنده من يسأله ، أنه لا إعادة عليه ، قال له : وهو الأقيس ؛ لأنه إذا كان محبوساً في بيت ، وانقطع عنه سائر الأدلة ، نعين عليه التحري ، فقد أتى بما أمر به ، فيجوز ، قال : ثم .

وقال أبو بكر الرازي رحمه الله تعالى : عليه الإعادة ؛ لأنه يتقن بالخطأ بمكة مقطوع بها ، قال : ثم . وكذلك لو كان بالمدينة ، لأن القسلة بالمدينة مقطوع بها ، نصيبها رسول الله ﷺ بالروحي ، بخلاف سائر البقاع .

## الفصل الثاني في مسائل الزكاة

٩٨٠٣ - وإذا دفع الزكاة من ماله إلى رجل أو لم يخطر بباله عند الدفع أنه غني، أو فقير جاز، إلا إذا علم أنه غني، وإن دفع إلى رجل أو غني أو فقير من غير أن يستدل على كونه فقيراً ما، وجعل إشارة على الفقير، فالجواب فيه كالجواب في انقضاء الأول، ومعنى المسألة أنه لم يشك في أمر المدفوع، بل كما رآه وقع في قلبه أنه فقير.

فإن اشتباه عليه حال المدفوع إليه، فدفع إليه بعد ما تحرى، ودفع في أكثر وأبه أنه فقير، وأخبره المدفوع إليه، أو أخبره عدل أنه فقير، ورأه في زى الفقراء، ورأه جالس في صف الفقراء، وزاه يسأل الناس، ووقع في قلبه أنه فقير، وفي هذه الوجوه كلها إن علم أنه فقير، أو أكثر وأبه أنه فقير، أو لم يعلم شيء، أو علم أنه غني، أو كان أكثر رأيه أنه غني، حاز هي قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى، وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى الجواب كذلك، إلا في وجه واحد، وهو ما إذا علم أنه غني، فإنه في هذه الصورة لا يحز أنه زكاة ماله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى.

قال شيخ الإسلام: وله أن يسترد ما دفع إليه، وهذا خلاف الرأية، فالرواية متصورة عن أبي يوسف أنه لا يملك الاسترداد.

ثم إن بعض مشايخنا ذكروا أن محمد رحمه الله تعالى جمع بين فصول خمسة، بما إذا أخبره المدفوع إليه، أو عدل أنه فقير، أو رآه في زى الفقراء، أو جالس في صف الفقراء، أو رآه يسأل الناس، ووقع في قلبه أنه فقير، ذكر هذا الشرط، وهو الوقوع في قلبه أنه فقير فيما إذا رآه يسأل الناس، ولم يذكره في الفصول الأخر هذا الشرط، وأنه شرط في الفصول الأخر أيضاً، وهذا لأنه إذا وقع في قلبه صدقة كان بمنزلة التحري.

ثم على قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى إذا ظهر أن المدفوع إليه غني، وبازت الصدقة عند أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى هل يحل للفقير؟ اختلف المتأين فيه، قال بعضهم: لا يطيب، وقال بعضهم: يطيب، وقال بعضهم: يرد، إني استدعي عليه

وحته الثعالب.

٩٨٠٤- ثم اعطى هل يشاب على ذلك؟ قال بعضهم . شارب تو - المتحاملة مع الناس  
وابر بيم ، ولا يشاب ثياب الصدقة .

٩٨٠٥- واستشهد في الكتب بحجة الأبي يوسف رحمه الله تعالى في المسألة لمختلف  
فيها . قال . وهو معتزلة رجل مريضاً جاء ، وصلى . ثم تبين أنه كان غير طاهر ، أو ذكر أن هذا  
يجزئه ما لم يعلم . فإذا علم ، أعاده .

٩٨٠٦- قال شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى : تحم هذه المسئلة فائدة عظيمة .  
فإنه جعل تلك الصلوات مجزئة ما لم يعلم فاسد في الحقيقة . قال محمد رحمه الله تعالى :  
وذلك أن صلاة وقعت ماسدة . وهو يظن أنها وقعت حاترة . فمات قبل أن يعلم . لم  
يعاقب . والدية ما عنده . لأنه عند الله تعالى . قد : وهو نظير ما روي عن أبي يوسف رحمه  
الله تعالى ليس يشتري أمه . ووطئها من زنا . ثم استعت . إن وطئها . حلال له . ولا يسقط  
إحصائه . لأنه وطئها وعنده أنها منك . فغنى ما عنده . وعلى قول أبي حنيفة . محمدر حمها  
الله تعالى : الوطء حرام . إلا أنه لا يتم عليه .

٩٨٠٧- وإذا شك في حال المدفوع إليه . دفع إليه من غير تحري . إن ظهر أنه غني . أو  
رفع في أكثر رأيه أنه غني . أو لم يعلم نسبه . فلا يجوز . وإن ظهر أنه فقير . يجوز . وإن وقع  
في أكثر رأيه أنه فقير . واختلفت المصنفين رحمهم الله تعالى فيه . أكثرهم على أنه  
لا يجوز

٩٨٠٨- وأما إذا انتبه عليه حالة المدعي إليه . وغري . ووقع في أكثر رأيه أنه غني .  
ودفع إليه مع ذلك . فلا يجزئه ما لم يعلم غيره .

وإذا علم أنه فقير اختلف المصنفين رحمهم الله تعالى فيه على ثلاثة أقاويل : بعضهم  
قلوا . يجوز إجماعاً . وبعضهم قالوا : لا يجوز إجماعاً . وبعضهم قالوا : عند أبي حنيفة  
ومحمد رحمه الله تعالى . لا يجوز . وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى . يجوز . غني عكس  
ما ذكرنا من الاختلاف جيباً بين أبي حنيفة ومحمد . وبين أبي يوسف رحمه الله تعالى .

٩٨٠٩- لو ظهر أن المدعي إليه أب الدافع . أو أنه . كان على الخلاف في طاهر  
الرؤية . وذكر أبو شجاع عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : أنه لا يجوز .

٩٨١٠- ولو ظهر أن المدفع إليه هاتمي . فلا . على الخلاف في طاهر الرؤية .

- ٩٨١١- [وإن ظهر أن المدعى إليه ذمي، كان على هذا: اختلاف في ظاهر التركة (١)، وذكر أبو يوسف عن الأمامي عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، أنه لا يجزئه.
- ٩٨١٢- وإن ظهر أنه حرسي غير مسلم، ذكر في نوازل التركة أنه من هذا الاختلاف، وذكر في جامع البزكانكة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لا يحرثه، وإن ظهر أنه حرسي غير مسلم، لا يحرثه. أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه متفق التروايات.
- ٩٨١٣- وإن ظهر أنه عبده، لا يحرث: إجماعاً، وإن ظهر أنه مكره، فمن أبي حنيفة رحمه الله تعالى روايت - والله أعلم بالصواب -.



### الفصل الثالث

#### في التحري في الثياب، والمناجيع، والأواني والفوتى

٩٨١٤- إذا كان مع الرجل ثوبان، أو ثياب، أو بعض خمس، أو بعض ظاهر، فربما يمكن التمييز بالعلامة تميز، وإن تعذر التمييز بالعلامة إن كانت الحالة حادثة الاضطراب، فإن لا يجد ثوباً ظاهراً يميز، فاحتجج إلى الصلاة، وليس معه ما يحصل به أحد التوبين، أو أحد الأتواب، يتحرى.

وإن كانت الحالة حالة الاختيار، إن كان ثقله لظاهر بحري. وإن كان ثقله للنجس، أو كان على السواء لا يتحرى.

ثم في حالة الاستمرار إذا وقع تحريم على التوبين على أحدهما أو ظاهر، فصلى فيه انظر، ثم وقع أكثر زاي على الآخر أنه هو ظاهر، فصلى فيه المصير، لم يجز المصير. فإن لم يحضره غيره، أو لم يعلم أنه في أحدهما فحاشه. حتى صلى على أحدهما المظهر، وفي الآخر المصير، ثم نظر، فإذا في أحدهما غيرة. وأم يشرأ هو الذي في الآخر، فبلا المصير. جئزة، وصلاة العصر فاستد.

٩٨١٥- وفي الترتيل إذا كان أحد التوبين نجساً، فصلى في أحدهما المظهر من غير تحري، وصلى في الآخر المصير. ثم رفع يديه على أن الأول ظاهر، قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه. هذا ثم يصل شيئاً، قال أبو يوسف: حمد الله تعالى. صلاة الظهر جئزة.

٩٨١٦- وأما الثوب الواحد إذا أصاب بفرق من نجاسة مائة حوز الصلاة، وهو غير مرتبة، هل يجوز أن يتحرى طوقاً به، فيحسبه، بعض المتأخرين من مشايخنا رحمهم الله تعالى جواز ذلك، وذهبهم أن لا يجوز إلا في حال ضرورة، أو في حال حرج، لا يحكم بفساد حاله. وما قاله المتأخرين خلاف ما ذكره ههنا في بوارده عن محمد وحمد الله تعالى، فقد ذكر أنه لا يجوز التحري في ثوب واحد، قال القاضي الإمام أبو على النجاشي رحمه الله تعالى: ونظير هذه المسألة مسألة أخرى لا يحفظ جوابها: أن الغصة التي تداس بالخصر، مقبولة، ونزولها، ونصب بعض الخطأ، ويحفظ ما أصيب منها بغيرها، فهو عزل بعضها، وعزل. ثم حط الكل، أبيض ثاوبها، وكذلك لو عزل بعضها، ووجه من يسان، أو ياتيه منه، أو تصادف به عليه، حل ثاوبها البنية، ويباح للموحد به، والمتشعري، والمفسداني عليه.

تذللها أيضاً .

٩٨٩٦- ونظير هذه المسألة في التذلل رجلان في السفر ، وصعبا توكلان ، أحدهما مذهبه ، والآخر نحري ، فصاروا أحدهما في أوّل يومه يكسّر ، وصلى الأحرار في يومه ، فحرم بالنحرى ، مجوز صلاة كل واحد منهما .

ولو أم أحدهما ، واقتدى به الآخر ، فصلاة الإمام حاترة دون صلاة القدي . ونظير هذه المسألة مسألة أخرى : رجلان تلاحبا ، فقال من أحدهما فطره من دم ، ويحب . نزل واحد منهما أن ذلك منه ، فصلى نزل واحد منفرداً ، حدثت صلاة ، فلو اقتدى أحدهما بالآخر ، لا يجوز صلاة القدي .

٩٨٩٨- ومن هذا الجنس مسألة أخرى : ثلاثة تلاحبوا ، فقال من أحدهم فطره من دم ، لمؤلفه أحدهم ، أو صرط ، ثم جعلوا جديداً ، ثم أم أحدهم في نظيره ، والثاني في العصر ، والثالث في المغرب . فصلاة الظهر جائزة للجميع ، ولا تحرم صلاة العصر لإمام المغرب ، ولا تحرم صلاة المغرب لإمام الظهر والعصر وإمامة واحدة ، وفي يوم مغرب رابثان ، قال مؤلف قسم الصلوات كلها .

٩٨٩٩- إذا كان في السفر . ومعه وأتى حصصاً تحس ، وبعضها ماهرة ، إن كانت المصلحة لغيره ، يجوز النحرى حالة الاختيار ، وحالة الاضطراب أو الشرب ، والوصية جميعاً . وإن كانت لفعله المتحسنة ، فوكن تلاحبوا ، وإن كانت حالة حاله الاختيار ، لا ينحرى ، لا اضطرار ، ولا لغو ، وإن كانت حالة الاضطراب . لا ينحرى للشرب ولا لجمع ، ولا ينحرى لوصية محبة ، ولكنه يتيم ، فإن نوصاً بالذلة ، إن مسح موضعاً واحداً في الخوف . لا يعجزه ، وإن مسح في موضعين يعرفه .

وهنا مسألة أخرى لا ذكر لها في الشريعة : إن اختلط إمام وأولى أصحابه في السفر ، وهم غيب . قال بعضهم : ينحرى ، ويأخذ أئيمه ، ويصلي به ، تبرئة طعام فترك بين جماعة عابثاً ، وأما إذا احتج إلى صلاته ، فمع قدر نصيبه ، وكذا رغبته إذا احتلط بترعة صاحبه ، قال بعضهم : يحرم . وقال بعضهم : لا ينحرى في أواسي والأغصان ، ولكن يتوجه حتى يحضر صلاته . وهذا كله في حالة الاختيار ، وأما في حالة الاضطراب ، فحرم النحرى في الأخيرين كلها .

٩٩٠٠- إذا كان نزل رجل مصلح ، ببعضه دينية ، وبعضه مادية ، إن أمكن السجود

بالعلامة يحرم في الرجوع كلها. وبإباح التناول. وإن تعذر التمييز بالعلامة، فإن كانت الحالة حالة الاضطراب، وبمضي به أن لا يجد ذكوة يقين، واضطر إلى الأكل، يتناول بالتحري على كل حال. وإن كانت حالة الحائض الاختيار، فإن كانت للعلامة التحريم، أو كانوا سياء، لم يحرم التناول بالتحري. وإن كانت الغلبة للحلال يجوز تناول بالتحري.

٩٨٢١- والفريضة إذا اختلط به ودك الغلبة، إن كان الغلبة للحرام، أو كان على المصوم، لا يجوز الاستماع به بوجه من الوجوه، وإن كانت الغلبة للفريضة، لا يحل الأكل، ويحرم ما عدا ذلك من الاستماع، وبيع الجند، والبيع بشرط أن لا يشترط عليه.

٩٨٢٢- إذا اجتمع مرئى المسلمين وموئى الكفار، فإن تمكن التعم بالعلامة (شبهه) وإن كان تعذر التمييز بالعلامة<sup>(١)</sup>، فإن كانت الغلبة للمسلمين، يفسحون، ويكفون، ويدفنون في مقابر المسلمين، ويصلون عليهم، وينوي بالهداية الدعاء بالمسلمين. وإن كانت الغلبة للكفار، لم يصل عليهم، ويصلونهم، ويكفونهم، ويدفنون في مقابر المشركين، وإن كانوا سواء، فلكذلك الجواب. لا يصلون عليهم، ويدفنون في مقابر المشركين. قيل: عذابي بوصف يمدون في مقابر المسلمين. ركان الفقيه أبو جعفر رحمه الله تعالى: بنخلهم مقبرة على حدة.



## كتاب اللقيط

هذا الكتاب يشتمل على خمسة فصول :

- الفصل الأول : في بيان حاله ، وصفته ، وما يستحب فيه ، أو يتفقر فيه .
- الفصل الثاني : في بيان أحكامه . الفصل الثالث : في بيان من نأى عليه .
- الفصل الرابع : في دعوى نسب اللقيط .
- الفصل الخامس : في تعريف اللقيط بعد التبرع .

## الفصل الأول

في بيان حاله، وصفته، وما يستحب فيه، أو يفترض

٩٨٦٣- المذهب لعلمائنا رحمهم الله تعالى في اللقيط : أنه حرام باعتار الدار؛ لأن الدار دار أحرار، فإن الأصل في الأدعية الأخيرة، والعبرة في حق الدين على رواية كتاب اللقيط من الأصل للمكان لا لتواجد، حتى لو وجد في مكان المسلمين، يحكم بالإسلام، سواء كان الواجد كافراً، أو مسلماً، ولو وجد في مكان الكفرة، ومن، يحكم بكفره، سواء كان الواجد مسلماً، أو كافراً

وعلى بعض رواية كتاب الدعوى من الأصل : العبرة بالتواجد، وعلق بعض رواية كتاب الدعوى من الأصل، وكتاب العتاق : العبرة بما يحب الإسلام أيهما كان.

٩٨٦٤ وفي المنتقى : يستبرأ مرة، حتى إذا كان عليه زئ أهل الشرك، يحكم بكفره، ومرة يعتبر دين الواحد، ويعود : المنقطع إذا كان ذميًا، وزئ اللقيط مشكل، فادعاه مصراني، فهو ابنه، وهو على دينه، ولا ينظر في ذلك إلى الموضع الذي وجد فيه إن كان مسحداً، أو غيره.

ورقده أفضل من تركه، فإنه ترك الرحم على الصغير، وقد قال عليه الصلاة والسلام : من لم يرحب صغيره، ولم يوقر كبيره، فليس مسلماً. قالوا : هذا إذا كان لا يخاف عليه ولا سدة، أما إذا كان يخاف عليه لا محالة، فإن وحده واقعا في الماء، أو بين يدي سبع، يفترض عليه الأخذ.

٩٨٦٥- إذا جاء المنقطع باللقيط إلى القاضي، فطلب من القاضي أن يأخذه منه، فلقاضي أن لا يصدقه في ذلك بدون بة يقيمها على أنه لقيط، فإنه منهم، ولعل هو لده، أو بعض من يفرقه فقته، وحتال بهذه الحيلة، ليندفع التهمة عن نفسه، وإذا أقام اتبينة على ذلك، فلقاضي يقبل بيته من غير خصم حاصر، أما لأن هذه سنة فامت لينكتف بالخالد، أو

(١) أخرجه أبو داود في سنة (٤٩١٢) باب في الرحمة، وأخرجه الترمذي في سنة (٩١٩) و (٩٢٠) و (٩٢١) باب ما جاء في رحمة الصين، وأحمد في سنة (٦٧٢٣) و (٧٠٧٣). وابن أبي شبة (٦٥٣٥)، والبيهقي في سنة (٢٧١٨)، والرمي لم، سنة (٧٥٢)، وخاتم في سنة (٢٠٨/٨)، وأنظر في الكبير (٢٠٨/٨).

لأنها غير مزمرة ، فالخصم في مثل هذا ليس شرط . وإذا قبل القاضي بيته ، إن شاء قبض القبط منه ، وإن شاء لم ينفذه منه ، ولكه يبيده ، أو يولي ، ويقول له : قد أترمت حفظه ، فأنت وما التزمت ، وليس لك أن ترمي ما لم ألتزمه .

هذا إذا لم يعصم القاضي عجزه عن حفظه ، وإنفق عليه ، رزقا إذا عجم ، فالأولى أن يأخذه منه ، نظرا للقبط . وإذا أخذ منه بضعه على يدي رجل ، ليحفظه . فإن جاء الأول بعد ذلك وسأل من القاضي أن يرد عليه ، فاقضى بالخيار : إن شاء رده عليه ، وإن شاء لم يرد . ٩٨٦ - وهذا بخلاف ما لو التفتت لقيطاً ، فجاء به غيره واستزعه من يده ، أو احضرها ، والظاهر يدفعه إلى الأول ، لأنه في الفصل الأول المتقدم تسقط بده ما ختم به ، وهذا حاله كحال غيره من الناس في طلب الرد ، ولا كذا في الفصل الثاني .

٩٨٧ - وإذا وجد العبد لقيطاً ، ولم يعرف ذلك إلا بقوله ، وقال المولى : كذبت ، بل هو سيدي ، فالقول قول المولى إن كان العبد محجوراً ، إن كان مأذوناً ، فالقول قول العبد ؛ لأن العبد بقوله هذا القبط في يدي ، مخبر بسقوط حق مولاه عنه ؛ لأنه حر ، والمحجور لا قول له في إسقاط حق المولى عما في يده ، بسلامة الذود . والله أعلم .

## الفصل الثاني في بيان أحكامه

٩٨٢٨ - شهادة الرقيق بعد ما أدرك حائره إذا كان عدلاً ، وحكم حنابته ، والحدية عليه كحكم غيره من الأحرار ؛ لأننا حكمنا بحريته باعتبار الظاهر ، ويحد فادفعه في نفسه ، ولا يحد فادفعه في أمه ؛ لأن الأم في صورة الزانيات ؛ لأنها ولد لا يعرف له والد ، ولا كذلك نفسه ، وعيراته للمنعين ، وعقته وعقته في بيت مال المسلمين .

٩٨٢٩ - وإذا وجد مع اللقيط مال ، فملك المال له ، ليس يده إليه ، ونعفت في ذلك المال ، بأمر القاضي الملتقط أن ينفق عليه منه ، وقيل : ينفق بغير أمره أيضاً ، ويصلق في غفلة مثله ، وكذلك إذا وجد على الدابة ، فالدابة له .

وعن محمد رحمه الله تعالى في النواذر : أن اللقيط إن كان بحال يستعسكه ، وإن كان بحال لا يستعسك على الدابة ؛ ولا يشد عليها ، فالدابة لا تكون له - والله سبحانه وتعالى أعلم - .



### الفصل الثالث

#### فى بيان من يلى عليه

٩٨٣٠ - الولاية على المذنب للإمام، قال عليه الصلاة والسلام: «السلطان ولى من لا ولى له»؛ ولا حور لم يذنب عليه عند الذبح، ولا غمد السم، والشراء، لأن هؤلاء هذه التصرفات بمنزلة الولاية، ولا ولاية للمذنب على القبط، إنما هي الحفظ والتربية، لكونه مفعلاً محضاً فى حق القبط، ولهذا السبب لا تثبت الولاية فإن وجد مع القبط مال، أمر القاضي لمذنب أن ينفق عليه من ذلك المال، فما استغنى له من طعام، أو كسوة، فذلك جائز، لأن القاضى لما أمره أن ينفق عليه من ذلك المال، فقد أمره بأن يشترى له ما يحتاج إليه من الطعام والكسوة، والقاضى يملك ذلك بنفسه، بما كان المذنب أيضاً بأمره.

٩٨٣١ - وإذا قتل المذنب خطأ، بحب البدية على عاقلة الغنائل، ويكره لجيت مسائل المسلمين، وإن قتل عبداً، فصالح الإمام الغنائل على البدية، حازر، ولو غنى عن الغنائل لا يجوز، ولو أراد أن يقتل الغنائل، فله ذلك عند من حبيته ومحمد، رجعهما الله تعالى، سائر لا يبرئ. وإذا كان له استيفاء القصاص فى قولهما؛ لأن القصاص فى الأمثال شرع حكمه الحياة على ما قال الله تعالى: ﴿وَلَكُمْ فِي الْقِصَاصِ حَيَاةٌ﴾، وقال: «بذبح كل جرح، حتى إذا تفكر الرجل فى نفسه أنه أو قتل غيره، يقتل، يترجم عن قتله، فيكون حياة لهما جميعاً، وهذا الله تعالى موجود فى القبط، وكن للإمام أن يستوفى القصاص، وإن شاء، مال إلى البدية، لأنه مجتهد فيه؛ وليس له أن يعفو؛ لأنه نكس لا منقضاء حقوق المذنب، لا لإبطائه.

٩٨٣٢ - وإذا نكس المذنب على القبط من مال نفسه، إن أنفق بغير أمر القاصى، فهو فى ذلك متطوع، وإن أنفق بأمر القاضى إن كان القاضى أمره بالإنفاق على أن يكون ديناً عليه، فإن ظهر أنه أب كان للمذنب حق الرجوع عن أبيه، وإذا لم يظهر، مات، فله حق الرجوع عليه.

(١) انظره لى فى الكبرى (٥٣٩٤) باب عرض الرأى على من لم يرض، وبين أن نبيه فى مصنف (٤٩٢٣) ر ٣٠١٧، وأحمد فى مسنده (٢٤٢٠١، ٢٥٣٦٤)، والبرق للشيخ أحمد (١٦٠٠).

به كسرة وإن كان الفاضل أمراً بالإضمار، ولم يقل عني أن يكون دماً عليه، ذكر نسخ الإسلام: أن في المسألة بوجهين، وذكر ضمير الأئمة المرحومين: أنه لا يكون له حق الرجوع في ظاهر الرواية، وذكر المصنف عن أصحابنا: أن له حق الرجوع، والأصح ما ذكر في ظاهر الرواية، فالحكمي شمس الأئمة المرحومين: ووجهه أن مطلق الأمر بالإعتاق محمول بحسب أن يكون المحدث والرغبة في إتمام ما ذكر فيه من الرجوع، وإن لم يقطع هذا لاجتماع الأمر على أن يكون به عبده.

٩٨٣٣ - وإذا بلغ المخط، وصنف الملتقط فيما ادعى من الإعتاق عبده رجع عبده بذلك، وإن كذبه كان يقول قول المخط، وعلى الملتقط النية: لأنه مدعى دماً له عني المخط وهو بنكر.

٩٨٣٤ - وفي المتن: "لو جعل الإدم رداء المخط الملتقط جارا: لأنه فسخ به نصيب مذهب فيه، فإن من العبد من قال: بأن الملتقط كملتعتق من حيث إنه حياء، كملتعتق والله أعلم".

## الفصل الرابع في دعوى نسب اللغظ ورثة

٩٨٣٥ - إذا ادعى المدعى نسب اللغظ ، فانقياس أن لا تنجح دعوته : لمكان التناقض ، فإنه زعم أنه لغظه ، وأنه لا يكون لغظه ، ولأن هذا إقرار على اللغظ ، فإنه يلزمه أحكام السوء ، وإقراره على العبر لا يصح .  
وهي الامتناع : تنجح دعوته ، لأن هذا إقرار على نفسه من وجه من حيث أنه يلزمه مقتضى ، ويجب عليه أن يحفظ ، ثم وإن كان هذا إقراراً على اللغظ ، فهو إقرار عليه ، فإنه من كل وجه ، وبالألفاظ نست له هذه الولاية .

وما يجوز له منه مقتضى ، فلنا : نعم ، ولكن بما لم يثبت له من الخفاء ، فقد يستبني على الإنسان حال ولده الصغير ، ويطلب أنه لغيره ، ثم تن له بعد ذلك ، أنه ولد .  
وإن دعاه ربي ، فالمسألة على القياس ، والامتناع ، وهذا قياس آخر ، لأن المدعى لا يريد أن يأخذ من بد اللغظ ، ويصل عليه ما ثبت من الحق ، وإذا مات اللغظ ، وادعى ربي أنه أنه ، لا تنجح دعوته ، فمصلحة هذا جواب الامتناع لفرق بين حال الحياة ، وبين ما بعد الموت ، فإنه في حال الحياة إنما صحت دعوته ، لأنها قد بما يقع اللغظ من حال وجه . وهو النسب ، وبأنفوت منقسم على النسب ، بقى ؟ دعوى الميراث ، فلا يصدق إلا بصحة .

٩٨٣٦ - ولو ادعى المدعى أن اللغظ عنده ، لم يصدق من ذلك ؛ لأننا حكمنا بحريته ، وأما فلا يدل ذلك بحريته .

ولو ادعى رجل أنه ابن من أمهات هذه ، أو من أمته هذه ، وصدفته المرأة ، أو الأمهات ، ثم تصدق الرواية نظاماً ، لأنه أثر عليها بما يلزمه من حقوق النسب ، وإقرار الإنسان على زوجته لا يصح إلا بتدقيقها ، وأما تصديق الأمهات ، فإنه وإن أثر على عمودته ، وتكرر يلزمها من الخائن وبعد أخرى ، فإن حقوق النسب كما سبقت من الحال ، يلزمها بالحري ، وإقرار المائت على ثبوته بما يلزمها بعد أخرى لا يصح إلا بتدقيق المطلوب .

٩٨٣٧ - وله الدعاء عند أنه ابن من أمهات هذه . وهي أمه ، وصدقت المرأة ، وصديقها

امرائى ، وقال : هم عبدى ، ثبت النسب ، وكان النبط مملوكاً لمولى الأمة ، وهذا قول أبى يوسف رحمه الله تعالى : لأن من ضرورة ثبوت النسب من لامة أن يكون مملوكاً له ، وعند محمد رحمه الله تعالى هو حر : لاما حكمتا بنبات نسبه ؛ لانه مسعة ، وليس فى إطلاق الحرية الملتبته من حيث الظاهر نفع ، بل فيه ضرر ، فثبت من الرجل ، ولا يجعل من امرأته هذه .

٩٨٣٨- وأما دعوى امرأة اللفظ له أيضاً ، وهى حرة أو أمة لم يصدق على ذلك إلا بينة ، فإن أقامت امرأة وحده على أنها ولدت قبل ذلك منب ، إذا كانت عدلة حرة أطمق النحواب ، وبم فصل بينهما إذا كان لها زوج ، أو لم يكن . من مشابهة : روحهم الله تعالى من قال : المسألة محمولة على ما إذا كان لها زوج ؛ لأنها تحمل النسب على فراض الغير ، أما إذا لم يكن لها زوج ، فلا يحتاج إلى البينة ، وهى والرحل سواء .

ومن المأثور من أميري المسألة على إطلاقها . وقال : انكم فى حقها ثبت بحقيقة الولادة ، وللقائه وقوف عليها ، فلا بد من إقامتها ؛ لقبول قولها ، فأما فى حذاب الرجل : انكم لا تقطع <sup>(١)</sup> عن الطهارة ، وعلق بالجب <sup>(٢)</sup> الظاهر ، فكان قوله مغبوء .

٩٨٣٩- وثمة ادعى النبط دعى ، فالقياس على الاستحسان الذى ذكرنا فى السلم أن لا يصدق ، وفى الاستحسان يصدق ، وبنت نسبه به ، ويكون مسلمة ، ووجه ذلك أن إثبات النسب . ثبت ، وإثبات التبعية فى الدين ضرر . وانعم بفصل عن الضرر ، فجعلنا النفع ومنعنا الضرر .

٩٨٤٠- وهى <sup>(٣)</sup> لتتم : الحسن عن أبى حنيفة وصلى الله تعالى به . وبهبل على الملتقط الحسن نهى التصارى السلم ، أو نصرانى فى قولهم جميعاً يريد به إذا كان الملتقط مسلماً ، فادعى مسلم ، أو نصرانى أنه أمة ، وأقام على ذلك شبهة التصارى يحمل . وقال أبو الحسن : هذا الخواب مستقيم إذا كان الملتقط دماً ، غير مستقيم فيما إذا كان لامة ؛ لأنها ترجى مستحق يد الملتقط ، وشهادة أهل لامة لاستحقاق البيا على المستدين لا تقبل ، وقيل أيضاً : هذا الجواب يتأتى على طريق القياس . لأن على طريق الاستحسان النسب ثبت بالضرورة دون البينة ، فلا حاجة إلى البينة .

٩٨٤١- وإن ادعى رجلاً ، ثبت النسب منهما ، ولم يمسح أحدهما بالضرورة ، فهو للباين ، ولا تقبل دعوى الآخر . لذلك ، إلا أن يفهم الآخر بينه له ابنه ؛ لأن النسب فى

(١) هكذا ورد فى نسخة ب و م ، وورد فى الأصل نسخة ط مطلق

(٢) ورد فى نسخة ط و م بالنسب الظاهر .

الدعوى لا يشاوم النسب .

٩٨٤٢- وإن ادعى امرأتان ، فعلى قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : لا يثبت النسب من واحدة منهما ؛ لأن نيات النسب في جانبها يثبت على حقيقة الولادة ، وانحصار المآثرين على ولادة ولد واحد لا يكون ، بخلاف جانب الرجل . لأن الحكم في حقه منقطع عن الحقيقة مبنى على السبب ، وهو العراش ، وأما على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه فالنسب يثبت من المآثرين ، ويمكن لأحد من حجة عند التعارض ، والحجة شهادة امرأة واحدة على رواية أبي حنيفة ، حتى إنه إذا أنام كل واحد منهما امرأة ، يثبت النسب بهما ، وعلى رواية أبي سليمان : الحجة شهادة رجلين ، أو رجل وامرأتين ، فإن أقام ذلك يثبت النسب منهما ، وما لا فلا . وإذا ادعى المنتفع ورثه آخر ، فالملقط أولى .

٩٨٤٣- وإذا ادعى اللطيف رجلاً ، كان واحد منهما يدعى أنه ابنه ، ووصف أحدهما بعلامات في جسده ، وأسباب ، ولم يصف الآخر ، فقضى للذي وصف ، وجعل إصابة يوسف علامة سنقه في دعواه ، وإن لم يصفه واحد منهما ، فهو إنهما . ولو وصفه أحدهما فأصاب في بعض ما وصف ، وأخطأ في البعض ، فهو ابناهما ولو وصفاً ، وأصاب أحدهما دون الآخر ، قضى للمأثر نصيب ، وكذا لو قال أحدهما : هو غلام ، وقال الآخر : هو حارية ، بقضى للذي أصاب .

ولو نصر درجن بالدعوة ، وقال : هو غلام ، فإذا هو حارية ، أو قال حارية ، فإذا هو غلام ، لا يقضى له أصلاً .

٩٨٤٤- ولو ادعى رجلاً أنه ابنه من هذه المرأة الحرة ، وادعى آخر أنه عبده ، وأقاما البينة ، قضى للذي ادعى البتة ، فإن ادعى أحدهما أنه ابنه من هذه المرأة الحرة ، وادعى آخر أنه ابنه من هذه المرأة الحرة ، قضى للذي ادعى النسب من المرأة الحرة ، وإذا أنام كل واحد منهما بينة أنه ابنه من هذه المرأة الحرة ، عين كل واحد منهما امرأة أخرى ، قضى بالولد بينهما .

٩٨٤٥- وهل يثبت نسب المولود من المآثرين ؟ فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : يثبت ، وعلى قولهما : لا يثبت .

وإذا ادعى نسبه رجلاً ، وأقاما البينة ، ووقعت بينة كل واحد منهما ، فلا عرف لأحد الخصمي على أحد الآخر ، قضى له ، وإن كان من الخصمي مشكلاً . يحتمل أن يكون كل واحد من الوفتين ، فعلى قول أبي يوسف ومحمد : يسقط اعتبار التعارض ، ويقضى بينهما بالتوافق الروايات . وأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : فقد ذكر شيخ الإسلام أنه اختلف

الروايات على قول أبي حنيفة رحمه الله، ذكر في رواية أبي حنيفة: أنه يقضى بينهما. وذكر في رواية أبي سليمان: أنه يقضى لأبسطهما تاريخاً. وذكر شعبي الأئمة الخلفاء ذكر في عامة الروايات: أنه يقضى بينهما. وذكر في بعض الروايات: أنه يقضى لأبسطهما تاريخاً. قال رحمه الله تعالى: والتصحيح ما ذكرته في عامة الروايات.

٩٨٤: وفي الفدوري: ادعى للنقيض مسلم وذمى، قضى للمسلم؛ لأن منفعة المصير فيه أكثر. وكذلك إذا شهد للمسلم ذمياً، «شهد ذلهم مسلماً»، قضى للمسلم؛ لأن شهادة كل واحد من المدعين حجة على صاحبه، فالتويا، فكان المصير أولى. وفي الأصل إذا انقضت الخصم مسلم ونفى، ومنازعا في كونه على أحدهما، قضى به للمسلم.

## الفصل الخامس في تصرفات اللقيط بعد البلوغ

٩٨٤٧- اللقيط إذا ولى الملقطه ، أو رجلاً آخر بعد ما أدرك جاز ، وهذا إذا لم يتأكد ولاد لبيت المال ، فأما إذا تأكد بأن جنى جنابة ، وعقل عنه بيت المال لا يجوز موالاته ، وإذا بلغ كافراً ، وقد وجد فر مصر من أصحاب المسلمين ، يجب عليه الإسلام ، ولا يقتل استحساناً ؛ لأنما حكمت بالإسلام تبعاً للمكان ، وإلى من حكم بإسلامه تبعاً للمكان إذا بلغ كافراً ، يجوز على الإسلام ، ولكن لا يقتل استحساناً كأن ولد للمولود بين المسلمين إذا بلغ كافراً ، وإذا أقر بالرق لغيره ، وصدقه ذلك المتبر في ذلك ، كان عبداً له .

قالوا : وهذا إن لم يتأكد حرية بقضاء القاضي عليه بما لا ينقض به إلا عني الأحرار ، كالحل الكامل ، والقصاص في العرق ، أو ما أنسبه فذلك ، أما إذا تأكدت حرية بقضاء القاضي لم يعقل إقراره بالرق بعد ذلك .

٩٨٤٨- وإذا تزوج امرأة بعد ما أدرك ، واستدان ديناً ، أو بايع إنساناً ، أو تكفل بكفالة ، أو رعب هبة ، أو تصدق بصدقة ، وسلمها ، أو كانت عبداً ، أو مبررة ، أو أعتقه ، ثم أقر أنه عبد لفلان لم يصدق على إبطال شيء من ذلك ، وكذلك في سائر التصرفات .

٩٨٤٩- وإذا كان تثقيب امرأة ، وتزوجت بزوج ثم أقرت بالرق لابن ، وصدقها المنقر له ، فهي أمة للمنقر له ، ولكن تنكح منبها ومن تزوج على حاله إذ ليس من ضرورة انقضاء برقعها بطلان النكاح ؛ لأن الرق لا ينافي النكاح بتداه وبقاء ، بخلاف ما إذا أقرت أتب بنت أب زوجها ، وصدقها الأب في ذلك حيث يطل النكاح ؛ لأن الاختبة تنفي استحباب بتداه وبقاء ، وإذا انتهت الاختبة انتهى النكاح ، وإن أعتقها المنقر له لا خير لها ؛ لأن إقرارها بالرق أم يعتبر في حق الزوج .

والأصل في ذلك أن كل حكم لاحق الزوج ، ينشتر فيه ضرر ، لا يمكن دفعه عن نفسه لا تصدق في إقراره في حق ذلك الحكم ، وفي كل ما يمكن دفع الضرر عن نفسه تكون مصدقة في حقه ، حتى إذا ملقها اثنين ، ثم أقرت بالرق منك وجمعها ، ولا يصبر صلاحها تنبئ بإقرارها بالرق ؛ لأن الزوج ينشتر بذلك على وجه لا يمكن دفعه عن نفسه (ولو كان طلقها واحدة ،

و قد تمّت بالبرق بعد ذلك حصار طلائعها شتى في الأمان، وقد تمكن من دفع الهجوم عن نفسه بأن  
 يراحمها، ثم يمسكها، ولا يطلقها، وعلو هذا القياس يشرح حسن هذه الأحكام - واه  
 سبحانه وتعالى أعلم



## كتاب اللقطة

هذا الكتاب يشتمل على أربعة فصول :

- الفصل الأول : في أخذ اللقعة ، والانتفاع به وتملكها .
- الفصل الثاني : في تعريف اللقعة ، وما يصح بها بعد التحريف .
- الفصل الثالث : فيما يضمن الملقط ، وقبض لا يضمن .
- الفصل الرابع : في الخصومة في اللقطة .

## الفصل الأول في أخذ اللقطة، والاستغناء بها وتعلكها

٩٨٥٠- يجب أن يعلم بأنه لتقاط اللقطة على نوعين: نوع: من ذلك يمشي، وهو ما إذا خاف ضب عنها، ونوع: من ذلك لا يمشي، وهو ما إذا لم يحف ضبا عنها، ولكن يساج أخذها، أجمع عليه العلماء، والجمهور أيضا، يسبهم أن لا تترك أو ضل أو الرقيق؟ ظاهر مذهبنا، أصحنا أن، لو رفع أفضل، لأن لو لم يرفع هو، وقد تصل إليها يد خائفة.

وبعض المتقدمين: "من أتمه التمس قاروا، الترك أفضل، لأن تمسحها بتسلها في الشيء سقطت منه، فإذا تركها، وصح إليها ذلك. ومن العلماء من قال: إن كان الرجل عدلا، يأمن على نفسه الخيانة، فالرفع أفضل، وإن كان قسما، لا يأمن على نفسه الخيانة، فالترك أفضل.

٩٨٥١- ثم ما بعده، الرجل به حان. نوع. بعدم أن صاحبه لا يطمعه، كالثبوة في موضع مغرفة، وقصور الرمان في مواضع مغرفة، وفي هذا الترجه له أن يأخذها، ويتفع بها، إلا أن صاحبها إذا وجد في يده بعد ما جمعها، فله أن يأخذها، ولا يصير ملكا للآخر، هكذا ذكر شيخ الإسلام خوهر زاده، "نسب لأئمة الشريفة في شرح كتاب اللقطة، وهكذا ذكر القديري في شرحه في المبين المنيرة من كتاب الخطر والإباحة.

وروجه ذلك أن الغناء هذه الأشياء في الطريق إذا بالأخذ، وإباحة الاستغناء بها عادة، ليس بتملك، لأن التملك من المجهول لا يمكن، والإباحة لا تزيد، مدت المبيع، والمباح له يتفع به على حكم ملكه، فإذا وجدها صاحبها في يده، فقد وجد عين ملكه، فكان له الأخذ، وقد ذكرنا في الإسلام في شرح كتاب الذبائح: أنه ليس للمالك أن يأخذها من يده بعد ما جمعها، وأخذها، ولم نصبر مثلك للأخذ.

٩٨٥٢- وكذا الحبوب في لفظ الناس، فإن قال المرء في حالة البرم: فداخذ، من نساء، لا يكون للمرء أن يأخذ بعد ذلك من الأخذ بلا خلاف. وتأتي له إذا قل لأقوم معوم، ذكره القصبه أبو، ثلث في قدواه في كتاب التوبة والصدقة. أما إذا لم يقل ذلك لأقوم معوم، فيمكن للمرء أن يأخذ من الأخذ.

٩٨٥٣ - وذكر في كتاب البروع من فتاوى أبي الليث: رجل رمى بثوبه، لا يجوز لأحد

أن يأخذه، إلا إذا فات وقت الرمي، فيأخذه من أراد، ولأوله ما ذكرنا

وهذا الذي ذكرنا من التأويل في المسألة اختيار النخبة أبي الليث، وحضر مشيخنا

قائلوا: ليس يلزم أن يأخذ بعد ذلك، وإن لم يزل الرامي أقدم محرمين، ويستدل هذا

الثان بقوله عليه الصلاة والسلام حين يمر يديه: ممن شاء اقتطع فأنه، ومعنوم أنه لم يحم

فرداً معلومين، بل يتناول الكل.

وبيع آخر يعلم أن صاحبه يطلبه، كالماء، وإنقصه، وسائر الخمر، من، وأضاعها،

بني حائل، أنه أن يأخذها، ويحفظها، ويعرفها، حتى يوصلها إلى صاحبها، ووضوح

المراد والبر، إذا كانت مصحفة، فهي من الشيء الثاني، وإن صاحبها لا يجمعها، فانظر أنه

ما القدر، إنما سقطت منه، حكمت من النسخ الثاني.

٩٨٥٤ - وفي مصيب التوتير، إذا وعد حوزة، ثم أخرى، حتى يبعث عنراً، وصار

لها قبضة، فإن رجدها في موضع واحد، فهي من النوع الثاني بلا خلاف، وإن وجدها في

مواضع متفرقة، فقد احتلت المصيب فيه، فإذا أصدر الشهيد، واختار أنها من الثاني،

به، لا الثاني، ووضوح الرمان، وإذا رجدها في مواضع متفرقة، والعرف أن الناس في

عادتهم يرمون بالتوتير، وتصور لما أ<sup>٢٢</sup>، والرمي بهذه الأتوب، إن كان السباع، ولا كذلك

الحوز

قيل: إلا إذا وعد، تحت أنصار حوز في تحريف، فذكر كنه من حوزها عند اجتماع

الناس، وجمعها حشرون أن واحد، ومنفع به: لأن مركها تحت لأشجار في هذا الوقت

لا تنفع الناس به معناه.

٩٨٥٥ - وفي فتاوى أبي سمرقند: الخطب الذي يرسد في الماء، لا تأسي بأخذه.

والانفاج به، وإن كان له قبضة، وكذا الانفاج والكمنين، إذا وجد في نهر جبار، لا تأسي

بأخذه والانفاج به، وإن قدر

٩٨٥٦ - وإذا مر في أيام الصيف نهار، ساقط تحت الانتحار، فحده المسألة على وجوه.

إن كان ذلك في الأمصار، لا يسهه التناور منها، إلا أن يعلم أن صاحب قد أباح ذلك إما مطلقاً

أو دلالة: لأنه لا عنه في الإباحة.

وإن كان في الخاطئ ، والشمار عما ينبغي ، كالجور ونحوه ، لا يسعه الأخذ إلا إذا علم الإذن ، وإن كان لشمار مما لا شئ ، تكلم المشايخ فيه ، منهم من قال : لا يسعه أن يأخذ ما لم يعلم أن صاحبها قد أباح ذلك ، ومنهم من قال : لا بأس به ما لم يعلم النهي ، إما صريحاً ، أو دلالة ، وهو المختار .

وإن كان ذلك في الرصاتي الذي يقال بالفارسية بغير اسمه ، وكان ذلك من الشمار التي تبقى لا يسعه الأخذ إلا إذا علم الإذن ، وإن كان ذلك من الشمار التي لا ينبغي يسعه الأخذ بخلاف ما لم يعلم النهي .

وهذا الذي ذكرنا كله إذا كانت الشمار ساقطة تحت الانتجار [فأما إذا كانت على الأشجار] ، فالأصل أن لا يأخذ في موضع ما ، إلا أن يأذن ، إلا إذا كان موضع كثير الشمار يعلم أنه لا ينش عليهم ذلك ، فيسعه الأكل ، ولا يسعه الحمل ، وفي واقعات الصلح الشهيد : حمل الحمل من السفاية إلى منزله يكره ولا يحل .

٩٨٥٧- في فتاوى أهل سمرقند : امرأة رفعت ملاء امرأة وتوكت ملاتها عوضاً ، ثم جاءت المرأة التي توكت حتى أخذت ملاتها ، وأخذت ملاء المرأة الأخذة ليس لها أن تنتفع بها ، وطريق ذلك أن تصدق بهذه الملاء على ابنتها إن كانت فقيرة على نية أن الصواب لصاحبها إن رضيت ، ثم تهب الابنة الملاء منها ، فيصحبها الانتفاع بها ! لأنها بمنزلة اللفظة ، ولا يحل لها الانتفاع بها [ابتداءً] ؟ إن كانت غنية ، ويحل إن كنت فقيرة ، وكذلك الجراب في المكعب إذا سرق وتوكت عوضاً .

٩٨٥٨- في فتاوى أبي الليث : إذا كان في المصبرة حطب ، يجوز للرجل أن يحتطب منها ، هكذا ذكر في العيون ، ومعنا إذا كانت بابسة ، وأما إذا كانت رطبة بكرة ، كذا ذكر في فتاوى أبي الليث : لأنه ما دام رطباً يسبح ، وربما يكون للحيث أنس بتسييحها ، فهذا قلنا : بيع الحشيش الرطب بلا حاجة لا يستحب ؛ لأنه ما دام رطباً يسبح .

٩٨٥٩- وفي شرح القندوري : في كتاب الخطر والإباحة عن أبي يوسف : في رجل ألقى شاة ميتة ، فجاء أتمر وأخذ صوفها ، كان له أن ينتفع به ، ولو جاء صاحبها بعد ذلك له أن يأخذ الصوف منه ، ولو سألها ، وبيع حلقها ، ثم جاء صاحبها كان له أن يأخذ الحلق ، ويرد ما زاد للبايع فيه .

(٦) ما بين المعنيتين ساقط من الأصل وأنبأه من ظر وم وف .

(٧) ورد هذه الكلمة في نسخة م

٩٨٦٠ - وفي ' واقعات الناطقي ' : إذا سقط في الطريق في أيام يصنع الغرورق الشجر الذي يتنفع بورقه كالنوت ، وأنساه ، فليس له أن يأخذه ، وإن أخذ حسبه ؛ لأنه مملوك متنفع ، وإن كان ورق شجر لا يتنفع به له أن يأخذ .

٩٨٦١ - في فتاوى الفضلي : المزارع إذا التقط السنابل بعد ما حصد الورع ، وجمعها كانت له خاصة ؛ لأنه لم يلفظ المزارع ، ولم ينقطع له رب الأرض ، فكانت مساحة التملك . وقال : وهي كنز خلق رمي به صاحب ، حرفه غيره كمن له ، وقد ذكرنا مسألة الثوب قبل هذا . وفي مزارعة التنازل : مبحثة فيها قضية ، فأنهيبها الناس ، قال الفقيه أبو بكر : إذا تركها أهلها لم يأخذ من شاء ذلك فلا بأس به ، وهو نظير من رفع زرع وترك منه سنابل ، فالتقط غيره ، فلا بأس به ، كذا هي .

٩٨٦٢ - في التنازل : ما لم يجمع : فلهافين في إساءهم من النمن الذي يقطر من الأوقية ، هل يطيب لهم ؟ إن كان يمان يسيل النمن من خارج الأوقية لا من داخلها يطيب ، لأن ما هو خارج الأوقية ، ليس يمتزج ، وإن كان النمن يسيل من داخل الأوقية ، أو من الداخل والخارج فلا يعلم . وإن زاد الدهان لكل واحد من المشترين شيئاً طيباً ما يظطر ، وإن لم يرد لا يطيب ، ويتصدق به ، ولا يتنفع به إلا أن يكون محتاجاً ، لأن سبيله سبيل البقعة ، والحكم من اللقطة هذا على ما بين - إن شاء الله تعالى - .

٩٨٦٣ - قوم : صابوا بميرامذبوخ في طريق تبادية إن كان قريباً من الماء ، ووقع في القلب أن صاحبه فعل ذلك ، لأنه أباح للناس ، فلا بأس بالأخذ ، والأكل في العيون . وفي فتاوى أهل سمرقند : إذا أذن فيها صاحبها جاز الأخذ ، والأكل .

٩٨٦٤ - في كراهية أهلي سمرقند : رجل له دار بواجرها ، فجاء إنسان بيليل ، وأباح في داره ، واجتمع من ذلك بحر كثير ، قال : إن ترك صاحب الدار ذلك على وجه الإباحة ، ولم يكن من دأبه أن يجمع ، فكل من أخذ ، فهو أولى وإن كان دأب صاحب الدار أن يجمعها ، فصاحب الدار أولى <sup>(١)</sup> ، لأنه أعيد الدار للآخر .

في نوادر هشام : سرقين الدابة في الحان إذا ذهب صاحبها ، فهي لمن أخذها ، لا لصاحب الحان .

٩٨٦٥ - وفي فتاوى الفضلي : رجل قطع داراً بين معلومة ، وسكنها ، واجتمع فيها سرفين كثير ، وقد حدهم القاطع ، فهو غن بها مكانه . وإن أم بهل ذلك ، أحد ، فهو إن سبقت

بده إليه بالأخذ والرفع ، وكذا القاضى الإمام كثر الإملاء على المستند ، يقول : هي لمن سمعت منه إليه بالرفع على كل حال ، وكان لا يعتبر معنى المكان ، حتى قال : إذا ضرب حائطاً وحمل موضعاً مجتمع فيه نواب ، فترسب من سقط إليها بده ، مداد ما إذا هب دكاناً لأجل السبب : لأن هناك ما عترض على عمله فعل معشر ، وهو إحداهن صاحب النذر النواب من هذا المكان .

وفى : وفى ثبوت الثالث : مثل به من غلبت عليه من مكان : فجمع من ذلك . كثر ، وجاء آخر ، ونقطها ، قال : إن كان أرباب الغم حصة أدلة ، وهما : من بعض أنفسهم اجتماع بعضهما ، أو كانوا متحدين على ذلك . لا يجوز لأحد أن يأخذ ذلك من غير إذنهم ، وإن لم يكن تقي ، من ذلك ، فلا يأخذ من غير إذنهم .

٩٨٦٦- وفى دعوى القاضى : ساحة بيننا . يخرج فيها أصحاب السكة النراب والسرقي والزمره وجوه . حتى اجتماع من ذلك شيء كثير ، وإن كان أصحاب السكة طر حوها على . من الرمي به ، فإن كان صاحب السكة قد أخذها ، ففى هذا السبب . وإن لم يكن هذا الساحة لذلك ، ففى من سبب بده إليه ما رفع . وكذا القاضى الإمام ركن الإسلام على السكتى يقول : هي من سببته بده إليها بالرفع على كل حال .

٩٨٦٧- وفى فتاوى فى الثالث : وجعل له ربح حرامه احتياطاً من حرام أعلى لغبره ، لا ينبغي له أن يأخذه . وإن أخذ بطلب من صاحبه : لأنه من معنى المصلحة . واللغظة ، فإن طرح محمد ، فإن كان الأم عربياً لا يشرع لغربه ، وإن كان الأم لصاحب المرح ، الغريب ذكره . فالربح له . والبيع يتولد من الأم ، فيكون كسب الأم ، فإن لم يعرف أن من ربحه غريب لا غنى عنه على صاحب المرح .

٩٨٦٨- وفى شرح الهداية : من الأئمة : المرح : من أن من أخذ بربح حرام ، ولو كسب حرامات الناس فيها ، فما يأتى من فرائده لا يحل له . إلا إذا كان فقيراً ، فيحل له أن يتناول له حقه ، وإن كان غنى ينبغي أن يصرف بها على فقير ، أو يشتريها منه نسي . وفيه أيضاً : رجل أخذ حصة من العصر يعلم أن منها لا يكون وحشية . فعبه أن يعرفها .

٩٨٦٩- وفيه أيضاً : ومن أخذ دية أو ما نسبته فى سود أو مصر ومن رجليه سيرا أو جليل . وهو يعرف أنه نسي ، فعليه أن يعرفه : ليرى على أهله ، فإن تبين ثبوت بدعيه عليه : لأنه لا يخرج من البضعة مع الخلاجل والسير . فإما إن نفلت من بدعيه وترسد ، وإن كان لا يزال مثلاً : من يجب عنه ، وإن تفرقة المصلحة ، وكذلك إذا أخذ شيئاً فى عتقه فلا بد

## الفصل الثاني

### في تعريف اللقطة، وما يصنع بها بعد التعريف

٩٨٧٠- قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني: أولى ما يكون من التعريف أن يشهد عند الأخذ، ويقول: أخذتها لأزدها. فبن فعل ذلك، ثم لم يعرفها بعد ذلك كفى.

ومر المشايخ من قال: يأتي على ذلك أبواب المساجد، ويأدى، وقد ذكر محمد في الكتاب: يعرفها حولاً، ولم يعصّل من القليل والكثير.

٩٨٧١- وعن محمد وروائنا: روى الحسن ع في المهرود: إن كنت مائتي درهم فما فوقها يعرفها حولاً، وإن كانت أقل من مائتي درهم إلى عشرة يعرفها شهراً، وإن كانت أقل من عشرة، يعرفها ثلاثة أيام. وروى محمد عنه: إن كانت عشرة فما فوقها يعرفها حولاً، وإن كانت أقل من عشرة يعرفها على حسب ما يرى.

وروى الحسن عن أصحابنا: إن كانت مائتي درهم فصاعداً، يعرفها حولاً، وإن كانت عشرة فصاعداً يعرفها شهراً، وإن كانت ثلاثة فصاعداً يعرفها، وإن كانت أقل من درهمين فصاعداً، يعرفها ثلاثة أيام، وإن كانت دائماً يعرفها يوماً، وإن كانت دون ذلك يطرحها ويستهلكها في كف فغير

وانتفع به أبو حمزة كان يقول: إن لم يلع من لا عظيمًا بأن كان يسائرهم، أو مائة دينار يعرف ثلاثة أحوال.

٩٨٧٢- وكان القاضي الإمام أبو علي التستري يحكي عن الشيخ الإمام، أنه كان يروي عن محمد: تعرف اللقطة ثلاث سبب قل أو أكثر. وكان الشيخ الإمام شمس الأئمة السرخسي يقول: شيء من هذا ليس بتقدير لازم، بل يبنى الحكم على عدالت الرأي، ويعرف القليل والكثير إلى أن يضب على ربه أن صاحبه لا يطلبه بعد ذلك.

٩٨٧٣- وفي التستري: قدر مدة التعريف في العقيقور والطارن يوم، ثم على قول من

.....

(١) هذه عبارة وردت في نسخة

(٢) هكذا نسخة في نسخة م

قد مر مدة التعريف بحول، أو أكثر، اختلف المتأخرون فيه، بعضهم قالوا: يعرفه كل جسيمة. وبعضهم قالوا: ستة أشهر.

٩٨٧٦- وهذا كله إن كانت اللقطة شيئاً يمتزج، وأما إذا كانت شيئاً لا يمتزج، يعرفها أي أن ينتهي إلى وقت يخشى عليها الفساد، ثم بعد مضي مدة التعريف لو لم يظهر لها طلب، رفعها إلى الإمام، حكماً ذكر في النواذر، ولم يذكر في النسيب، أن اللقطة يرفعها إلى الإمام، فإن في المتن، وهذا أبو يوسف والحسن، أنه إن يأمر فيه يعطى حتى يعرفها، يريد به إذا عجز عن التعريف بنفسه.

٩٨٧٥- وإن مات في يده علامه عن أحد من ذلك، ثم إذا دُفعت إلى الإمام، كان للإمام الخيار، إن شاء من منه، وإن شاء لم يقبل، فإن من مهر الأخير، إن شاء نجل صدقته على الفقير، وإن شاء أقرضه من أجل موثوق ملى، وإن شاء دفعها مضاربة، والحاصل أن الإمام يصيب الأخير، فيمنع ما رآه أصح في حق صاحب اللقطة. وإذا دعي على المنتقط، فاللقط بالخيار، إن شاء أمسك، وأداء الحفظ فيها حتى يظهر لها طالب، وإن شاء تصدق بها، على أن يكون الثواب لعب حبها، وإن شاء أعطاها إن لم يكن دهره، أو غائبه، وأمسك لئلا، فإن تصدق، وحصر صاحبها، فداخيل، إن شاء عد التصدقة، والثواب له، وإجازة الصدقة في الانتبه بمنزلة الإذن في الاجتهاد، وإن شاء لم يجز الصدقة.

وحذو عدم الإجازة إن كانت قائمة بريد الفسار، أخذها عنه، وإن كانت هناك، كان له الخيار، إن شاء أمسك الفقير، وإن شاء ضمن المنتقط.

وإن قيل: كيف حسن المنتقط، وقد تصدق بوزن شرع؟

قلنا: الشرع ما أمر به التصديق، وإنما أمر به بذلك، ومثل هذا الإذن يصفه الإنم، أما لا يفت عخصة يثبت حقاً للعبد، كالإذن في الترمي إلى القصيد، حكى عن القاضي الإمام أبي جهم أنه كان يقول: ما ذكر في الكتاب محمود، على ما إذا تصدق بغير ترمي القانسي، أو إذا تصدق بأمر القانسي، فليس لذلك أن يضمن المنتقط.

٩٨٧٦- وإن كان المنتقط محتاجاً، فله أن يعصرف اللقطة إلى نفسه بعد التعريف؛ لأن العصرف يفي فقيه آخر لا يعطى الثواب إلى ذلك، وفي حق هذا المعنى العصرف أي فقيه آخر، والعصرف إلى نفسه سواء.

وإن كان فيه، فليس له أن يعصرفها إلى نفسه.



٩٨٧٧- فإن باع الفاضى ، أو باع الملتقط بأمر الفاضى ، ثم حصر صاحبها ، لم يكن له إلا البيع ، لأن البيع نفذ بولاية شرعية .

فإن باعها بغير أمر الفاضى ، ثم حصر صاحبها ، أو هى قائمة فى يد المشتري ، كان بيعها بالخيار ، وإن شاء أخذ البيع ، وأخذ الثمن ، وإن شاء أبطل البيع ، وأخذ عينه ؛ لأن هذا بيع صلت له عن ولاية ، فهو قائم على إجازة المالك .

وإن كانت قد هلكت ، فالمالك بالخيار ، وإن شاء ضمن البائع ، وعند ذلك نفذ البيع من جهة الشارع على ظاهر الرواية ، وبه أخذ عامة المشايخ . وفى رواية أخرى يبطل البيع ، وبه أخذ بعض المتأخرين .

٩٨٧٨- وفى الودعة إذا باعها المودع ، وسلمها إلى المشتري ، فهلك فى يد المشتري ، ثم إن المالك ضمن البائع ، لم ينفذ البيع باتفاق الروايات ، هكذا ذكر شيخ الإسلام فى شرحه . وذكر شمس الأئمة السرخسى فى شرحه : أن بيع المودع ينفذ من جهته ، كبيع الملتقط ، وأشار إلى معنى الجامع ، فقال : الملتقط حين دفعها لبييعها بغير أمر الفاضى ، صار ضماناً لها ، فيستند ملكه إلى ذلك الحال ، فينفذ بيعه ، والمودع حين دفعها لبييعها ، لا يصير ضماناً ليستند إلى تلك الحال ، فينفذ بيعه . وإن شاء ضمن المشتري فبطلت ، ورجع بالثمن على البائع ، وجعل استرداد القيمة من يده بمنزلة استرداد العين من يده .

٩٨٧٩- وفى ودعة أهل سمرقند : عرب مات فى دار وجل ، وليس له وارث معروف ، وخلف من المال ما يساوى خمسة دراهم ، وصاحب الدار فقير ، فأراد أن ينهبها على نفسه ، فله ذلك . لأنه فى معنى اللقطة .

### الفصل الثالث

فَبِمَا بَيْنَ يَدَيْهِ يَنْخَلِطُ، وَفِيهِ لَا يَفْضَحُ.

٩٨٨- إذا ميّنت المنطقة في يد الملتقط ، فهذا على ثلاثة أوجه : أحدها : أن يأخذها ليردها على المالك ، ويشهد عند الأخذ شاهدين أنه إنما أخذها ليردها على المالك ، ومضى هذا الوجه لاصحان : لأن أخذها ليردها على المالك ممدوح إليه شرعاً ، ولا يصح سبب المقتضى .

الوجه الثاني : إذا أخذها نفسه ، وأمر بذلت ، وفي هذا الوجه هو ضامن ، لأنه انتهى على الأخذ لنفسه ، فيصير به شاملاً ضامناً .

٩٨٨١- أوجه الشبهة: إذ ادعى أنه أخذها ليردها على المالك، إلا أنه لم يشهد على ذلك، ولكن صدقه المالك أنه أخذها ليردها على المالك، ومنها لا ضمان، وإن كذب ثقات في ذلك، فادعى أنه أخذها لنفسه، فعند أي يوسف لقول قبل التلقط مع يسه: لأن الظاهر شاهد له، لأن الظاهر مباشر ما هو حلال، والتخلل هما الأحد للرد على الثالث. وعنه أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، لقول، فإن صاحب التلقط: لأن الأصل في عمل آخر أن يكون لنفسه ما لم يتم دليل يدل على العمل للغير، وذلك أنه قبل ههنا الإشهاد، وإذا ترك الإشهاد، ولم يوجد دليل العمل للغير، فعمن به بقضية الأصل.

٩٨٨٧- وإن أشهد أنه انقطعت أوصالي، أو فاني: عندئذ انقطعت أوصالي معكم: موه  
بطلب اللقطة فدلوه علي، ولما جاء صاحبها، قال: قد هلك، فهو معذب، ولا ضمان  
عليه؛ لأنه بين بصدور الكلام أنه أحد أفراد، وأنه أمين فيها، وقول الأمية في دعوى الهلاك  
مقبولة، ولا يصره أن لا يسمى جنسها ولا صنفه في التعرّف، لأنه ترك نسبة ذلك للتحقيق  
الخطأ على ذلك، - غير لا يسمع ذلك نساق، فبعد عن التمسك، ويرفع الأمر إلى القاضي.  
يرى الاستحلاف نصب العلامة، وفيه خلاف لفظ غير علي، ما يأتي بيانه بعد هذا - إن شاء الله  
تعالى -.

وَأَمَّا إِذَا مَا ابْنُ قُرَيْشٍ أَذَىٰ بِنَاسٍ، فَأُلْفَتْ أَفْوَاجُكَ بِرِجَالٍ، وَقَالَ: مَنْ مَشَعُورُهُ بِشَدِّ ذُلِّهِ، فَارْتَدَّ عَلَىٰ خَيْبِهَا، نَعَمْ يَفْ نَلْكَأَلْ، وَلَا فَيْسَارَ إِنَّ هَذَا كَيْتُ عَتَدَ.

وفي فتاوى أهل سمرقند : نقطة في طريق ، أو مقارفة : ولم يجد أحداً يشهد عليه عند  
الأحدهم قال : يشهد ، إذ ظن من يشهد عليه ، فإذا فعل ذلك لا يضيئ : لأنه ليس من وسع أكثر

من هذا، وإن وجد من يشهده، فمب يشهده، حتى جاوزه ضمن؛ لأنه ترك الإشهاد مع القدرة عليه. وإذا التفت نقطة ليعرفها، ثم ردها إلى مكانها الذي وجد فيه، فلا ضمان عليه نص فيها، وإن هكت قبل أن يصل إليها صاحبها، أو استملكها غيره؛ لأن الأخذ ليردها على المالك لا يمنع سببا للضمن، والرد إلى مكانه لا يمنع ميباً، فاشتت وجوب الضمان.

قال المحاكم الشهيد في إشارته: إن ما ذكر في الكتاب محمول على ما إذا أعلاها إلى مكانها قبل أن يعرفها عن ذلك الموضع، أما إذا أعادها بعد ما حولها، ضمن. وإليه ذهب الفقيه أبو جعفر. وروى عن محمد أنه إذا مثنى شخصين، أو ثلاث عطلات ثم ردها، ووضعها في الموضع الذي أحصل فيه، برئ من الضمان. فلم يعتبر هذا القدر من التحويل.

وإن كان أحدهما لنفسه، ثم ردها إلى مكانها، هو ضامن لها؛ لأنه صدر ضامناً بالأخذ، والضمان مثنى وجب، لا تنفع عنه تبرئة إلا بالرد على المالك، والإعادة إلى مكانها ليس يرد على المالك. وهو نظير ما لو غصب من ثمر دابة، ثم ردها على مالكها، فلم يجدوها، وريطها على بابها.

وفي المتن: عن أبي يوسف إذا ردها إلى مكانها من غير أن يعي بها، ثم ردها [فلا ضمان من غير فصل بينهما إذا أخذها لنفسه، أو أخذها ليعرفها، فإذا ذهب بها، ثم ردها]، إلى مكانها، ضمن على كل حال.

وقيل: إذا اعتقد مع الإشهاد أنه يأخذ لنفسه، فهو ضامن فيما بينه وبين الله. وإذا اعتقد التعريف مع ترك الإشهاد، فلا ضمان. وقيل: هذا التفصيل فيما إذا أخذها لنفسه، أما إذا أخذها ليعرفها، فلا ضمان عليه من غير تفصيل، كما ذكرنا في الكتاب.

(١) من بين المعقوفين ما نط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

(٢) ما بين المعقوفين ما نط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

### الفصل الرابع في الخصومة في اللقطة والاختلاف فيها والشهادة

٩٨٨٣ - في المتنبي : ابن مسعدة عن أبي يوسف وحسنه ، أنه من رجل للثقة لقطة ، وضاعت منه ، ثم وجدها في يدي رجل آخر ، فلا خصومة بينهما . قال : وليس المخطط في هذا كالستودع ، والفرق وهو : أن المستودع مأمور بالحفظ من جهة المالك أيضاً ، ولا نبياً له الحفظ إلا بالاسترداد ( فكان منقولاً من جهة المالك بالاسترداد ) والخصومة ، ولا كذلك المخطط .

٩٨٨٤ - إذا وجد الرجل لقطة ، وهي دراهم أو دنانير ، فجاء رجل ، وادعى أنها له ، وسعى وزنها ، وعددها ، ووعاها ، وأجانبها ، فلم يصدق المخطط ، فعلى توك مالك : يجبر المخطط على ردها إليه ، وعلى قول علماءنا : لا يجبر ، بل له الخيار . إن شاء دفعها . وإن شاء أبى ، حتى يفهم البيعة : لأن إصابة العلامة محتمل في نفسه ، قد يكون ذلك جزأً . وقد يعرف الإنسان ذلك في ملك غيره . وقد يسمع من مالكه عند طنبه ، والمحتمل لا يكون حجة الإلزام . فإن دفعها إليه أخذ منه كيبلاً ، نظراً منه نفسه ، فالحق يائي مستحقها ، فيستحب إيفاء ، ولا يتمكن من الرجوع على هذا الأخذ : لأنه يخفى شخصه ، فيحاط بأخذ الكفيل . وإن صدقه دفعها إليه .

ولم يذكر محمد في الأصل أنه إذا أبى من يجبر على الدفع ، وقد حلت المشايخ فيه ، بعضهم قالوا : لا يجبر ، رفاهه على ما إذا كان في يدي رجل ودبعة ، جاء رجل ، وقال : أنا وكيل المودع في استرداد الدبعة منك ، فصدق ، لا يجبر على الدفع إليه : لأنه أقر بحق انقبض في ملك الغير ، فكذلك .

وبعضهم قالوا : يجبر على الدفع إليه ، بخلاف مسألة لودبعة ، والفرق أن في مسألة لودبعة المثل قصير الذي حصر ظاهر في الدبعة ، وأما في اللقطة فليس الغير الذي حصر ملك طاهر .

ثم قد دفعها إليه في هذه الصورة ، فعاد آخر ، وأقام بيته أنها له ، إن كان اتعين قسماً في يد القابض ، بنفسه باليمين لسماعه ، فإن كان مالكاً ، كان للسماع خيار في التضمين ، وإن

(١) روت هذه العبارة في نسخة م .

(٢) ورد في نسخة ١ - لأنه بخلافه ، كأنه بطلان

صمن القاضي ، فالقاضي لا يرجع على الملتقط ، وإن ضمن الملتقط ، فالتقط على يرجع على القاضي ؛ ذكر هذه المسألة في كتاب النقطه في موضعين ، قال في موضع : يرجع . ومن الشايخين من وفق بين الروايتين ، والأصح أن في المسألة روايتين ، والاعتماد على رواية الرجوع .

٩٨٨٥ - وإذا وجد شيء ، أو نفقة ، أو دبر ، أو غيرها ، وأتفق عليها في مادة الشرف ، ثم جاء رجل ، وأقام البينة ثبوتها له لم يرجع عليه بآفة ، إلا إذا كان الإنفاق بأمر القاضي . وإذا وقع الأمر إلى القاضي ، فالقاضي لا يأمره بالإنفاق ما لم يقم بينة أنه انشغلها نظراً لذلك ، وقدمنا غيره قبل هذا .

فإن قال : لا بينة لي ، فالقاضي يقول له : اتفق عليها إن كنت صادقاً ، فإن كان صادقاً يرجع . وإن كان كاذباً لا يرجع .

قالوا : إذا كنت للنقطه شيئاً يخاف عيبها الهلاك متى لم ينفع عليها ، بأمر القاضي بالإنفاق عاصياً ؛ إلا أن ينضم لسهة ، فالقاضي يقول له : اتفق عليها إن كنت صادقاً ، فإن أقام البينة عند القاضي ، بأمره بالإنفاق يومين ، أو ثلاثة .

بعد هذا إن كانت النقطة شيئاً يمكن إيجارته ، أو أجر ، وينفق عليه من الآخر ، وإن كانت شيئاً لا يمكن إيجارته ، بأمر القاضي له بنفسه ، أو أمر الملتقط بالبيع ، وأعطى الملتقط من اثنين ما اتفق بأمره .

وإن لم يمه حتى جاء صاحبها ، وأقام بينة ، فقصى القاضي بها له ، وقضى عليه بما اتفق الملتقط ، كان الملتقط أن يحسمها منه ، حتى يعطيه ما اتفق . وهذا لا يشكك فيه إذا أمر بالإنفاق على أن يكون ديناً على صاحبها . أما إذا لم يشترط ذلك ، فظاهر ما ذكر في هذا الكتاب ، يقتضي الرجوع .

قال شيخ الإسلام . يجب أن يكون في المسألة روايتان على نحو ما بينا في المخطوط .

٩٨٨٦ - في المتن : إذا قال لرجل : عدت نقطة فصاحت في يدي . وقد كنت أخذتها لأردها على مالك ، وأشهدت بذلك ، وكان الأمر كيف قال من الأحذ بالرد على مالك ، والإشهاد بذلك إلا أن صاحبها يقول : ما كنت نقطة ، وإنما وصفتها بمعنى لا شيء ، وأخذها ، فإن كان في موضع ليس غيره أحد ، أو كان في طريق . فالقول قول الملتقط إذا حلف أنها صاحت بعده ، وإن كان لا يدري ما قصبت حينئذ ، فالتقط ، وإن قال صاحبها : أخذتها من منزلي ، وقال الملتقط : أخذتها من الطريق ضمن . وإن وجدها في دار قوم ، أو في دهر ، أو



## كتاب الإباق

يشتمل هذا الكتاب على ستة فصول :

الفصل الأول : في أخذ الآبق .

الفصل الثاني : في بيان مقدار الجعل .

الفصل الثالث : في بيان من يستحق الجعل ، ومن لا يستحق الجعل .

الفصل الرابع : في بيان وجوب الضمان على الآبق .

الفصل الخامس : في بيان الاختلاف الواقع في الإباق .

الفصل السادس : في تصرفات الآبق .

## المفصل الأول

## في أخذ الآبق، وما يصنع به بعد الأخذ

٩٨٩١ - ذكره شمس الأئمة المحرم حسبي رحمه الله تعالى في شرح المصنوع . أنه يسمى

بأنه إذا أخذ الآبق في الإمام، وذكر شمس الأئمة المحرم حسبي في شرحه . أن إذا أخذ الآبق  
فقد حفظ نفسه، وإن شاء دفعه إلى الإمام . قال رحمه الله تعالى : وكذلك الصلاة، والصلوة  
لواحد فيه اختيار

٩٨٩٢ - قال شمس الأئمة المحرم حسبي : إذا جاء به إلى المصنوع، وقال : هذا عند الله .

أخذه، على وجهه، فقام على من غير رتبة أو رتبة، احتج به المتابع فيه . ثم إذا صلاقه، وأخذ منه،  
حسبه . ويكون هذا الحس بطريق التعمير . ومن هذا علمي شتم الفرق بين الآبق، والصلوة،  
والصلاة، فإن انتقاض لا يفسد بها الأئمة ولا يستحقان التعزير، ولا كذلك الأئمة . وتقرر عليه  
في مدة الحس من بيت المال، لأنه محتاج إلى إسناده، فاحذر عن الكتب ما دام محبوباً، ولو  
أمره القاضي بخرج . ويذكر سبب تأخره . وكان القول في الإتيان عليه من بيت المال

بما حسب الإمام، معاً وجعل، وأقام بيته عليه . قبل بقاصي بيته . وله يذكر  
وهو . أن الذي هو هل يصيب له صفة ؟ قبل ذكر شمس الأئمة المحرم حسبي . خلفه شمس  
بعضهم قالوا : الفاضل يصيب حصلاً، ثم قبل هذه البيعة . وبعضهم قالوا : قبل بقاصي هذه  
البيعة من غير أن يصيب عنه حصلاً . وخرجه ما ذكرنا في هذا

قالوا : ويحلف المذموم . بأنه ما بيعته . ولا بيعته . به بعد إليه .

فإن دل عليه يستحلف وليس معه حسب حاكم يدعي ذلك ؟

قلت : يستحلف حية للصلاة . أو يستحلف . أو أن هو حاضر عن المذموم . أو

من مدينين، أو هو موجب فلا خلاف . وهذه إليه . وهل يأخذ منه كمالاً ؟ ذكر في رواية أبي  
حنيفة . لا أحب له أن يأخذ منه شيئاً، ولو أخذ لا يكون شيئاً . وذكر محمد في رواية أبي  
سليمان . أحب إلى أن يأخذ منه شيئاً، ولو لم يأخذ، لا يكون شيئاً .

واختلف المتصحيح فيه . منهم من قال : ما ذكر في رواية أبي حنيفة قول أبي حنيفة  
رحمه الله . وما ذكر في رواية أبي سليمان قولهما . بما عسى أن يأخذ حنيفة رحمه الله لا يرى  
أخذ الكثير للمجهول، وهما يريدان ذلك . وصهم من قال : في إنسانه روايتان . وهو الأصح .



ولكن ما ذكرناه في رواية أخرى صحيحاً أحوط ، حواري أن يظهر له مستحق آخر .

٩٨٣- وإن لم يكن للمستحق شيء ، وأما بعد أداء حبه ، دفعه إليه ، وأخذ منه كفيلاً . لأن التمسك مع المستحق على أنه ملك المدين ، ولا ملأه بها . ولم يذكر في الكتاب أن القاضي يختار في الدفع إليه ، أو يحجب عنه الدفع ، إن ذكر دفعه إليه . وقد اختلف المتأخرين فيه ، وإن أخذ الكفيل ههنا ، لأن الدفع إليه لم يلبس بحجة عند القاضي ، فلا يلزمه ذلك بدون الكفيل ، بخلاف الفصل الأول على إحدى الروايتين .

٩٨٤- وإن لم يكن له حجة طاعة ، وطاعة دينه ، داهية القاضي ، وأمسكت عنه ، ولا نأجره (بإطلاق إمام الفضل إذا حجب) ، بل القاضي . والقاضي لا يبيعه ، بل يؤجره . لأن الأب لا يؤمن بالمال لو أحرره ، ولو لم يبعه ، وعاد بآتي غفله على جميع أهله . فكان الأرمع نفع في حق المؤمن ، ولا كذلك لغيره ، فهو يؤمن منه بالإمارة ، وكذلك الإجارة ، وفيها إبقاء الملك المدين على ملك المولى ، وذلك يقع في حق المولى . ثم القاضي يرجع بما أنفق على الألق مدة حبه ثم يضمنه إذا باعه ، وإن حضر مولاه ، يرجع عليه بذلك .

أخذ الألق من قدر على أحده ، أفضل من التوثيق ، وفي أحد المصنفات ، اختلف المتأخرين . رحمهم الله تعالى .

## الفصل الثاني في بيان مقدار الجعل

٩٨٩٥ - إذا أخذ أبنا، وزنه على مولاها، إن أخذه من مسيرة سفر، أو أكثر، وفيمنته أكثر من أربعين درهماً، فإنه أربعمائة درهماً، لا يزداد عليه. وإن كان قبسته أربعين ينقص من الأربعين درهم عند محمد، وهو قول أبي يوسف الأول، وفي قوله الآخر: أنه يجعل كاملاً، لأن وجوده، الخلل عرفه، بإجابة الصحابة، وهم أوجبوا أربعين درهماً من غير أن تعرضوا لقصة العدد.

[وإن كانت قبضة] "أدون أربعين درهماً، فعني قول محمد، وهو قول أبي يوسف الأول: يحط عن قيمته درهم، ويحب الباقي، حتى إذا كانت قيمته عشرة دراهم يجب تسعة دراهم. وعلى قول أبي يوسف الآخر: يجب الجعل كاملاً. وروى عن أبي يوسف رواية أخرى: يجب إذا كانت قيمته أربعين، أنه ينقص من الجعل ما يفتق فيه أبداً.

وإن كان الأخت، في الضرر، أو خارجاً عنه، ولكن بمادون مسيرة سفر، يرضخ له هكذا ذكر في الأصل.

٩٨٩٦ - وفي المحدث عن أبي حنيفة: فلا جلد في الجسر، فلا شيء له. ثم إذا وجب الترضيع إن اصططح الراد والمردود عليه على شيء، قلل لذلك، وإن اختبعت عنه انقاضي، فانقاضي بقدر البصير على قدر المكان هكذا قاله بعض المشايخ. وتفسيره: أنه وجب للراد من مائة ثلاثة أيام أربعمائة درهماً، فيكون مائة درهم يوم ثلاثة عشر درهماً وثنت دراهم، فينقص بذلك ردده من مسيرة يوم. وبنيته أنما هي لكتاب: ويعصهم قالوا: ينرض إلى رأى الإمام، وهذا أيسر بالأشهر.

٩٨٩٧ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: راحكم في رد الصغير، فطلكم في رد الكبير [إن رده من مسيرة سفر، تله أربعمائة درهماً، وإن كان رده بمادون مسيرة السفر، فله الترضيع، وبرزخ في الكبير] "أكثر مما يرضع في الصغير، إن كان الكبير أشدهما مؤنة. قالوا: وما ذكر من طوب من الصغير محمول على ما إذا كان صغيراً لا يعقل إلا في فهو

(١) ما بين المحدثين ساقط من الأصل وأثبتته من المردود.

(٢) ثنت عشرة مائة من الترضيع على كل واحد من الأصل.

سأل ، ورد الفضل لا يستحق الجعل ، وقد نص على هذا التفصيل في المتن .

٩٨٩٨ - وإذا كان الأبن بين رجلين ، فأجعل عليهما على قدر انصباهما ، فإن كان أحد المولدين حاضراً ، والآخر غائباً ، فليس للحاضر أن يأخذه ، حتى يبدله جعله كله ، وإذا أعطاه لم يكن مطلوباً ؛ لأنه مضطر في أداء حصه صاحبه . وهو نظير المشتريين صفقة واحدة إذا أدى أحدهم كل الثمن . وإن كان الأب والرجل والرجل له رجلا ، فأجعل بينهما على السواء .

٩٨٩٩ - وإن كان الأب رجلاً ، وجاءه رجل ، فهو رهن على حاله ، والجعل على المرتين إن كان قيمته مثل الدين ، فإن كان أكثر ، فبقدر الدين عليه ، ويبقى على الراهن ؛ لأن الجعل لفرد بسبب إحياء المالية ، والإحياء بقدر الدين جمل للمرتين .

ألا ترى أنه لو لم يرد حتى تخف الثوب ، يسقط دين المرتين ، والجعل يخالف النفقة . فإن نفقة المهرن على الراهن . وجعل المنصوب إذا أبن من يد العاصب على العاصب .

٩٩٠٠ - وإذا كان الأب خدماً لرجل ، ورفقه لرجل ، فأجعل على صاحب الخدمة ؛ لأن منفعة الرد في الحال نصيب الخدمة ، فكان هو المخاطب بالجعل في الحال ، فإذا انقضت الخدمة رجع صاحب الخدمة بالجعل على صاحب الرقبة ، أو يباع العبد فيه ؛ لأن صاحب الرقبة صاحب أصل .

٩٩٠١ - ولعن جاء بالعبد الابن أن يسكه ، حتى يستوفى الجعل ؛ لأنه استوجب الجعل بإحياء المالية ، فكان المال استوجب تعاقباً بالمالية ، فيجبه كما يجبس البائع البيع بثمنه .

وإن هلك في يده بعد ما قضى القاضى له بالإسكاف بالجعل ، أو قبل المرافعة إلى القاضى ، فلا ضمان . ولا جعل .

وإذا صنح الذي جاء بالأبن مع نولاه من الجعل على عشرين درهماً ، جاز ؛ لأنه يجوز بدون حقه . وإن صنح على خمسين درهماً ، ولا يعمم أن الجعل أربعون ، جاز يقدر أربعين ، وبطل الفضل .

٩٩٠٢ - وإذا ألفت الأمة ، ولها صبي رضيع ، فله جمل واحد . وإذا رجع الموهوب في الهبة بعد ما رد الموهوب عن إيفائه ، فأجعل على الموهوب له ؛ لأن الرد إحياء المالية له بالرد ، فزال ملكه بعد ذلك بالرجوع ، كزوال ملكه بموت العبد - والله أعلم - .

### الفصل الثالث

#### فمن يستحق الجعل، ومن لا يستحق

٩٩٠٣- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : راد المكاتب لا يستحق الجعل ؛ لأن مصحق الجعل بالرد لأبيه ، مالية الرقبة بالرد ، وذلك لا يوجد في المكاتب ؛ لأن حق المولى في بدل الكتابة في ذمته خاصة ، ولا يصير ذلك على شرف الهلاك بأبائه ، حتى يكون في الرد أحقياً .

٩٩٠٤- ركراد المير ، وأم الولد الجعل . وهذا اغتراب مشكل في أم الولد ؛ لأن الجعل يستحق إحياء المالية ، ولا مالية لأم الولد ، خصوصاً عند أبي حنيفة . والجواب ليس لها مالية ، اعتماد الكسب ، فإنه أحق بكسبها . وقد أحياء الراد بالرد ، بخلاف المكاتب ؛ لأن كسب المكاتب لاحق للمولى فيه ، فالولد بالرد لا يحبس مالية المولى ، لا باعتبار الرقبة ، ولا باعتبار الكسب .

٩٩٠٥- ولا جعل للموصى إذا رد عبد اليتيم . وكذلك كل من يعول صغيراً . ولا جعل للمسلطن إذا رد أبقاً ، لأنه فعل ما هو واجب عليه . وكذلك راد بان وضعت كادوان إذا رد لقال من بين أيدي القطاع ، لا شيء لهذا .

٩٩٠٦- ولا جعل للابن إذا رد أبقاً لأبيه ، وللاب الجعل إذا رد أيضاً للابن ؛ فالجعل يكون الأب في عيال الابن ، وهذا لأن رد الأبق على نوع خدمة في حق المولى ، وخدمة الأب مستحقة على الابن ، وإفامه ما هو مستحق على الإنسان لا يقابل بالأجر . فأما خدمة الابن غير مستحقة على الأب ، فيحوز أن يقابل بالأجر ، إلا أن الأب إذا كان في عيال الابن ، لا يستحق الجعل ؛ لأن أبق الرجال يطلبه من هو في عياله عادة ، ولهذا ينفق عليهم ، فلا يستحق مع ذلك جعلاً آخر .

وفي المغال : روى أن الأب لا يستحق الجعل . والابن يستحق ، ولا يستحق أحد الزوجين الجعل على صاحبه يرد أبغه ، والأخ يستحق الجعل على أخيه استحساناً ، إذا لم يكن أفراد في عيال لمرود عليه .

٩٩٠٧- وتزوج بالعبد الأبق نرود على المولى ، فوجده قد مات . فله الجعل في تركته ، وإن لم يكن له مال سوى العبد بيع العبد ، ويبدى بالجعل . وإن كان الذي جاء به وارث

أثبت ، فلما جعلوا أن يكون ولد ، أو لم يكن وتده ، ولكن كان في عباده ، أو لم يكن ونباه ،  
 وبه يكن في حيله ، بل لم يكن له ولد ، ولو يكن في عباده ، أحسنوا أنه لو أحده في حال حياة  
 الله ، وبه في حال حياة نورث ، أن لا اجعل ، واحسنوا على أنه لم أحده بعد موت  
 نورث ، وبه ، أنه لا جعل له . وأما إذا أخذه في حال حياة نورث ، وحده به إلى آخره في  
 حال حياته أيضاً ، إلا أنه منحه بعد موته . قال أبو حنيفة ومحمد رحمهما : أنه لا يجب ، أنه يجب  
 اجعل له في حصة شركاءه ، وقال أبو يوسف رحمه الله : لا يجب ،

وإن كان المراد به ، أو لم يكن ولد ، ولكن كان في عباده ، قال : يستحق الإتيان حاله في  
 حاله .

٩٩٠٨ - رجب : قال في خبره : إن عمادى قد أتم ، فبن وحده فحنه ، فحن المأمور . نعم ،  
 فأخذه المأمور على مسيرة ثلاثة أيام ، وجاء به إلى المولى ، فلما جئ به ، وأن المولى قد استعذ  
 منه في زنه عليه ، وقد وعد له الإغرة ، والمعين لا يستحق شيئاً  
 أخذ أباً من مسير مصر ، وجاء به ليرده على المولى ، فلما أدخله الفرس بق منه قبل أن  
 يسير إلى مولاه ، فأخذ رجل من المصير ، ورده على المولى ، فلا تنه الأول ، لأن سبب  
 استحقاقه الجعل بسبب المائة ولد على المولى ، ولم يوحده من الأول أن جعل قدر مائة ؟  
 لأنهما تمس السبب بالولد على المولى ، ويحصل في حق المولى كالمسبب : زاد من مسيرة أسفره  
 ذكره في الأصل .

وهي المنتقاة : جاء بالأثر من مسيرة ثلاثة أيام ، ليرده على المولى . فأخذه منه  
 مخصب ، وجاء به لعاص إلى مولاه . ثم جاء بالأخذ أول مرة ، وأخذ منه أحد من مسيرة  
 ثلاثة أيام ( وجاء به يوم ، ثم أتى الجعل ) ، أخذ اجعل ثانياً من مولاه ، ورجع على الجعل  
 ثم أخذ منه .

٩٩٠٩ - وفيه أيضاً أخذ أخاً من مسيرة ثلاثة أيام ، وجاء به يوم ، ثم أتى الجعل منه ،  
 وبعده نحو المصير الذي فيه المولى ، وهو لا يريد الرجوع إلى المولى ، فنه حمل اليوم الأول  
 والثالث ، وهو ثلثا الجعل . ولو كان العبد من حبر أبي من المولى أحد ، وجده مولاه ، وأخذه ،  
 أو ثمن من ثمن أخذه ، ثم بدله ، فمرجع إلى مولاه ، فلا جعل لثمن أخذه .

ولو كان العبد مرق الذي أحد ، وجاء متوجهاً إلى مولاه ، لا يريد الإتيان . فلأول جعل  
 يوم ، وفيه أيضاً . أخذ عبداً ثانياً ، ودفعه إلى رجل ، وأمره أن يذهب به ولا ، وأنه .

الحمل ، فيكون له (يعني للمأمور) ، فقدم به ودفعه إلى مولاه ، وأخذ الحمل منه ، يكون له ، فإن ثمة : هو بمرحلة دير لرجل على رجل وحب من رجل وأمره بقبضه .

٩٩١٠ - وفي الأصل : عهد أني إلى بعض البلدان ، فأخذه من رجل ، واشتراه من آخر ، وجاء به ، لا جعل له ؛ لأنه إنجارد ، لنفسه . فإن المشتري يكون قاصداً تحلك المشتري ، فيكون غاصباً في حق المولى ، لا عملاً له في الرد . فإن كان حين اشتراه أشهد إنما اشتراه ليرد على صاحبه ؛ لأنه لا يقدر عليه إلا المشتري ، فله الحمل . لأنه بعد لأشهاد أظهر أنه في الرد عملي للمولى ، ولا يرجع على المولى بما أدى من المنع ، قل أو أكثر .

٩٩١١ - وإن ذهب له ، أو وصى له ، أو ورثه ، فالجواب فيه كالجواب في النسيء ، لا يستحق الحمل .

٩٩١٢ - أخذ عبداً أبناً ، وجاء به ليرده على المولى ، فلما نظر إليه المولى ، أعنته ، ثم أتى من يد الأخذ ، كان له الجعل ؛ لأن الإعتاق قبض معنى ؛ لأنه ابتلاف للمال ، فقد وجعل العبد إلى المولى معنى ، ألا نرى أن المشتري لو أعنت المشتري قبل القبض ، مباح قابضاً له ، كذا ههنا .

ولو كان دبره ، والمسألة بحدوها ، فلا جعل له ؛ لأن التدبير ليس قبض ؛ لأنه لا ينافي بها المالية . فلم يصل العبد إلى يد المولى أصلاً .

ولو كان : لأخذ حين سار به ثلاثة أيام أن مت قبل أن يأتي به إلى المولى ، ثم أعنته المولى . فلا جعل له ؛ لأنه المولى لم يصير قابضاً من يد الأخذ . لأنه حين أعنته ، لم يكن في يد الأخذ .

ولو جاء به إلى مولاه ، فقبضه ، ثم ذهب منه ، فعليه الجعل . ولو ذهب منه قبل أن يقبضه ، فلا جعل له ؛ لأنه لم يصل إلى المولى من جهته ، لا بصورته ، ولا بجماله . ولو باع المولى قبل أن يقبضه (فلا جعل له) عليه ؛ لأنه وصل إلى المولى عوضه ، فعاد كمن وصل إليه عينه . هذه الجملة في العون .

فإن شمس الأئمة الحلواني . الراد إنما يستحق الجعل إذا أشهد عبد الأخذ . إنما أخذه ليرده متى أمانت . أما إذا ترك لأشهاد ، لا يستحق الجعل ، وإن رده على المالك .

—

(١) هكذا ورد في النسخ السابقة من هذا ، ولكن درست من الأصل قبل القبول .

(٢) هكذا ورد في نسخة هـ - نسخة تم ، وورد في الأصل : فله جعل ، مكان : فلا جعل .

## الفصل الرابع في بيان وجوب الضمان على الأبق

٩٩١٣- إن مات الأبق عند الأخذ، لم أبق منه فذل أن يرد على المرلي، وإن كان حين  
أخذ أشهد أنه إنما أخذ، لرد على صاحبه، لا ضمان عليه، وكذلك إذا قتل وقت الأخذ، هذا  
أبق قد أخذته، فمن وحده طالب فليدله عليه، فهذا إثمها، لا ضمان عليه، لأنه وحده  
لإثمها

قال شمس الأئمة الحلواني: وليس من شرط لإثبات أن يكون ذلك، والمرة تكفي بحيث  
لا يقدر أن يكره إذا شئ، وهذا في المقام

وأما إذا ترك لإثبات وقت، لإثبات شك، كان عليه الضمان عند نفي حجية ومحمد  
رحمهما الله تعالى، بخلاف أبي يوسف، وهذا إذا علم كونه أمناً، فأنقول قوله، ولا أقول  
ضامن إجماعاً، لأن سب وجوب الضمان قد ظهر من الأخذ، وهو أخذ مال الغير بغير إذنه،  
فهو يدعي الحسنة، وهو الإذن شرعاً يكون المراد أمناً

٩٩١٤- وإذا أخذ عبداً أمناً، فادعاه ربح، وأقر به العبد، فدفعه إليه بغير أمر القاضي،  
بذلك عند، ثم استحق أن يباع ببيعة، فله أن يضمن أيما شاء، فإن ضمن: فالدفع رجع به على  
اتقاضي، وإن كان لم يدفع إلى الأول حتى شهد عتده أو اعتان أنه عبده، فدفعه إليه بغير  
حكم، ثم أقام الآخر لبيعة أنه له، فضمن به للثاني؛ لأن سنة الأولى قامت في عمره معجل  
الحكم، فلا تكون معارضة لسنة التي قامت في مجلس الحكم، فإن أعاد الأول لبيعة لم  
ينفعه أيضاً؛ لأن العبد في يده، وبيعة ذي اليد في الملك المطلق لا تعارض بين الخارج.

٩٩١٥- وإذا أخذ عبداً أمناً، وباعه بغير أمر القاضي حتى لم يصح البيع، وهناك العبد  
في يد المشتري، ثم جاء رجل، ودعاه، وأقام بينة أنه عبده، فالمستحق بالخيار، إن شاء ضمن  
المشترى، وعند ذلك يرجع للمشتري بالنسبة على تائب، فإن شاء ضمن البائع قيمته، وعند  
ذلك بعد البيع من جهه البائع، ويحكم الثمن له، ويصدق بما فضل على القيمة من الثمن؛  
لأنه ربح حصل، لا معنى لذلك بحد كسب حيث والله سبحانه وتعالى أعلم.

## الفصل الخامس في الاختلاف الواقع في الإيقاف

٩٩١٦- إذا أئتمر المولى أن يكون عبده أبقاً، فلا جعل للزاد، إلا أن يشهد الشهود أنه أبق من مولاه، أو ضلّى، فوار المولى بإقامته .

٩٩١٧- وإذا أئتمر العبد، وذهب بمال المولى، فجاء به رجلى، وقال : لم أحد معه شيئاً . فالقول قوله، ولا شيء عليه، ولا يكون مبيعاً يده على العبد<sup>١</sup> ذليلاً على وصول يده إلى المال، ما لم يعلم كونه المال في يد العبد حين أخذ العبد، فأنولى يرضى عليه ذلك، وهو ينكر، فيكون القول قوله، كما لو ادعى عبه أنه غصبه مالا خسر، وهو ينكر.

فإن اتهم رب المال، فله أن يستجلفه على ذلك؛ لأنه يدعى عبده مبيعاً لو أقر به بلزومه؛ فإذا أئتمر يستجلف رجاء التكون، فيعزوم مقام إقراره - أسهى - والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب .



## الفصل السادس

## في تصرفات الأبني

٩٩١٨- بيع الأبني من أحد أولاد أم من دون ميراثه لا يجوز، ويعد من ماله يجوز، وهبته من الأخير لا يجوز، وإن وهبه من أبيه صح، وإن كان ميراثاً في دار الإسلام يجوز، وإن كان أمراً إلى دار الحروب، بخلافه في دار الإسلام. وروى القاضي شافعي عن أبي حنيفة رحمه الله: أنه يجوز إتيانه من كفارة شهاده.

٩٩١٩- ولو كان الميراث جلاً يطلب الأبني، وأصديه الوكيل، وهو لا يعلم به، ثم باعه المولى من إنسان، ولا يعلم البائع والمشتري، أن الوكيل أصابه، فالبيع باطل حتى يعلم أن الوكيل أصابه. وإن أخذ الميراث رجل وأجره، وأخر، أو أخذ، فالأجرة له، لأنها جبت بعنده، ويتصدق بها لأهلها حصصت تكسب حبيب. فإن دفعها إلى أولي مع الميراث، وقال: هذه غلة عدلكم وقد سلمت لك، فهو للمولى، ولا يدخل للمولى شيء. فإذا كان حق لعدلكم فيها حين وجب التصديق، فلا تلك إلا حقه، ولا يعمل مستحسناً؛ لأن الخسب إنما تكون فيه لعدم رضا المولى، فيزى يفسد ذلك في حق الأخذ لا في حق المولى ليزول الخسب<sup>(١)</sup> عند التسليم إلى المولى. والله سبحانه وتعالى اعلم.

(١) حكما وروى هذه العبارة في الأصل وسقطت في نسخة أخرى، وروى في نسخة أخرى: أنه لا يجوز.

(٢) ما بين القوسين سقط من الأصل ونقشه من طبعه.



## كتاب المفرد

هذا الكتاب يتناول على ثلاثة فصول:

الفصل الأول: في تفسير المفرد وحكمه.

الفصل الثاني: في التصريفات في هذا المفرد.

الفصل الثالث: في المصنوعة في المفردات، وفي طريقة التفرد.

## الفصل الأول

### فى تفسير المفقود وحكمه

فأما تفسيره: ما ذكره محمد فى الأصل: الرجل يخرج فى وجه، فيفقده، ولا يعرف موضعه، ولا يبين أمره، ولا موته أو أسره العدو، فلا يسمين موته، ولا قتله.

وأما حكمه. فمما ذكره محمد فى الكتاب أنه يعتبر حياً فى حق نفسه حتى لا يضم ماله بين ورثته، ولا تخرج أمواله، ولا يعكف انقضى بشئ من أمره حتى يثبت موته، أو قتله ويعتبر ميتاً فى حق غيره حتى لا يرث أحد من أقرباء، إذ مات.

وعسى قوله: لا يرث أحد من أقرباء، إن يعيب المفقود من الميراث لا يصير ملكاً للمفقود، أما يوقف لتقدير نصيبه من ميراث من مات من أقرباء، ولهذا لأن حياة المفقود مستقلة، والمحتمل يكفى للوقوف، كما فى الجنين، فإن ظهر حياً، ظهر أنه كان مستحقاً وإن لم يظهر حياً حتى بلغ من السنين ما قال فى الكتاب، على ما بين بعد هذا إن شاء الله تعالى، فمما وقف له برد على ورثة صاحب المال يوم مات صاحب المال منزلة الموقوف للجنين، إذ انفصل الجنين ميتاً.

٩٩٢- قال مشايخنا مدار مسائل المفقود على حرف واحد: أن المفقود يعتبر حياً فى ماله، ميتاً فى مال غيره حتى تنقضى من المدة ما يعلم أن ماله لا يعيش إلى تلك المدة، أو تموت أقرانه، وبعد ذلك يعتبر ميتاً فى ماله يوم تمت المدة، أو مات الأقران.

وفى مال الغير يعتبر كأنه مات يوم فقده، حتى إنه إذا فقد الرجل، تم مات أبوه، ولهد، لابن أخ لأمه، وللمفقود عصبة، فعاصم أخ الابن عصبة المفقود، بظن إن كان الابن قد مات قبل أن يموت أقران المفقود، فإن جميع مال المفقود لعصبة المفقود، حتى من مات من أقران المفقود، ولا يكون لابن من ذلك شئ، لأننا حكمنا بحياته بعد موت الابن فى حق نفسه، ولا يكون للمفقود من ميراث الابن شئ، لأننا اعتبرناه ميتاً فى حق غيره، ولكن يوقف نصيبه المفقود من مال الابن إلى أن يظهر حال المفقود، لأنه احتمل أن يكون حياً، فيكون له الميراث من ابنه، وحتم أن يكون ميتاً، فلا يكون له الميراث من ابنه، بل يكون ميراث الابن لأخيه.

٩٩٣- وإن ظهر المفقود حياً، فع وقف يكون له، وإن لم يظهر حياً، حتى مات

أقرانه، وما أوقف، للمفقود من مال الأبن يكون ميراثاً لأخ ذريته، لأننا نبتدأ بكون الأخ وارثاً وموت ميراث الأبن، وشككتنا في كون المفقود وارثاً، فكان جعله ميراثاً لمن كان وارثاً له ينبغي تولى.

وإن كان أقرانه المفقود قد مات قبل موت الأبن، فميراث المفقود صار للأبن حكماً بموت المفقود، والأبن حي، فيكون ميراثه للأبن، وإذا مات الأبن، يكون ميراثاً لورثة الأبن. فهذا هو أصل ما بيني عليه... إلخ، انظر.

٩٩٦٢ - تم طريق موت المفقود إما لبيه، أو موت الأقران.

وطريق ميراثه، فإنه ينبغي أن يحسن القاضي من هي يديه المال خصماً عنه، أو ينصب عنه فيما، فيقبل عليه البينة.

وأما موت الأقران، فهو المذكور في الكتاب عن محمد: ويشترط موت جميع الأقران، ما بقي واحد من أقرانه لا يحكم بموته.

٩٩٦٣ - ولم يذكر أنه بموت جميع أقرانه في جميع البلدان، أو في بلد المفقود. وخلف الشيخ فيه، فإن بعضهم: يعتبر موت أقرانه من أهل بلده، وهذا القول أرفق بالدس؛ لأن المخصص عن حال أقرانه في جميع البلدان، إما غير ممكن، أو فيه حرج ضاهر. ولم يعتبر محمد في موت المفقود حياته تسن، ولشيخنا عبروا بذلك، فالتقدم من المتأخر بعد محمد قد، وأما عمره بمائة وعشرين سنة، وقالوا: إنه من مائة من مائة وعشرين سنة، فإنه يحكم بموته، وإن بنى بعض أقرانه في الأم، ولا يحكم بموته قبل ذلك وإن مات جميع أقرانه.

وعن نصير بن يحيى: أنه قدره بمائة سنة، وهو المروي عن أبي يوسف، والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن الفضل، والشيخ الإمام أبو بكر محمد بن حامد قد رآه بنسبته، قال: لأن الأعصار قد قصرت في زمانه، قال الصدر الشهيد حماد بن الحسين: وعليه الفتوى.

قال شيخ الإسلام في شرحه قول محمد: أحوط وأقرب: لأنه ما عرف من أن المفقود إن دل على موته، فمقتضى من بقي من أقرانه بعد مضي هذه المدة يدل على حياته، فيقع التعارض بين دليل الحياة وبين دليل الموت، ولا يثبت الموت مع التعارض، وبني اعتبار موت أقرانه، فإذا ثبت موته بدليل لا تعارض فيه، وما قاله الشيخ أرفق بالجمهور، لأن التعارض عن حال أقرانه أقبح من أن لا يكونوا، إما غير ممكن، أو فيه حرج.

٩٩٦٤ - وإذا أيسر رجل للمفقود بشيء لم أقصر بهالة، ولم أبطله؛ لأنه الوصية أخذت الميراث، في الميراث يحسن حصه المفقود إلى أن يظهر حاله. كذا ههنا - والله أعلم -.

## الفصل الثاني

### في التصرفات في مال المفقود

٩٩٢٥- قال محمد : ما يخاف عليه الفساد من مال المفقود ، فالقاضي يبيعه ، وما لا يخاف عليه الفساد ، فالقاضي لا يبيعه ، لا للتفقه ولا لتغيرها ، وهذا لأن ولاية القاضي على المفقود لضرورة الحفظ ، وما لا يخاف عليه الفساد ، فحفظه ممكن بدون البيع ، فلا حاجة إلى البيع ، ولا كذلك ما يخاف عليه الفساد .

٩٩٢٥- وإن أراد واحد من أقربائه أن يبيع شيئاً من ماله لحاجة التفقه ، إن كان المال عقاراً ، فليس له ذلك بالإجماع ، سواء كان السائح أباً أو غيره ، وإن كان منقولاً ليس من جنس حقه ، كالخادم ، والذانية ونحو ذلك ، أجمعوا على أن غير الأب لا يملك البيع ، والأُم وغيرها في ذلك على السواء ، وأما الأب فلا يملك البيع قياساً ، وهو قولهما ، وعلى قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه يملك التبع ، وهو استحسان .

وجه القياس : أن يجوز البيع بعمد الولاية ، ولا ولاية في مال ولده الكبير . ألا ترى أنه لا تملك بيع عقار . وجه الاستحسان : وهو أن أثر الولاية في مال ولده الكبير قائم ، حتى صرح منه استيلاء حرة الابن لحاجته إلى ذلك ، والحاجة إلى التفقه لبغاه نفسه فوق الحاجة إلى الاستيلاء لبغاه ماله . وإذا يفي أثر ولايته ، كان حاله كحال الوصي في الولد الكبير ، لعاص ، وقد ثبت للوصي بيع الموقوف دون العقار ، كذا ههنا .

١٩٢٧- وإذا كان للمفقود غرض وديعة ، أو دين ، أنفق القاضي من ذلك على زوجته ، ولده ، وأخيه ، إذا كان المودع سقراً بالوديعة ، والمدين مقرأ بالدين ، وذكر هذه المسألة في كتاب النكاح من الأصل ، وشرط إقرارها بالنكاح والمال ، وهما لم يشترط إقرارهما بالنكاح ، وليس في المسألة اختلاف الروايتين ، بل إنما اختلفت الجواب لاختلاف الوضع ، موضوع ما ذكر في النكاح أن النكاح والسبب لم يكن معلوماً للقاضي . بشرط إقرار صاحب اليد بها ، وموضوع ما ذكر ههنا أن النكاح والسبب كان معلوماً للقاضي ، فلم يشترط إقرارهما بالنكاح والنسب .

فإن أعطاهم الرجل شيئاً بغير أمر القاضي ، فالمودع يضمن ، والمدينون لا يبرأ ، وإن

أعطاهم الرجوع بأمر القاضي، فالردع "لا يقصص" ولحدوث سرقة، ولتقاضى أن يقصص  
وكلاهما جميع حالات المفقود، طلب التورثة ذلك، أو لم يطلبوه، وهذه الوكالة أن  
يتقاضى ويقصص. وبما سمع من بعضهم حذف وجب بعد جري بينه وبين هذا الوكيل؛ لأن  
الوكيل في حق المفقود يتولى المالك، أما كل من كان المفقود أو لاه، أو غيب كان له في  
حقه، أو غير ذلك في يد رجل، وحل من المفقود، فإن هذا الوكيل لا يقصصه، لأنه ليس  
بمالك، ولا ذنب عن المالك في الخصومة في ذلك؛ لأنه وكيل بالقصص، والوكيل بالتقصص من  
جهة التقاضي لا يثبت الخصومة به خلاف، وإنما الخلاف في الوكيل بالتقصص من جهة المالك.

قال في الكتاب: إلا أن يكون تقاضي لاه ذلك، ورأه، فأفقد خصومة بينهما، فحبتبه  
يجوز، عليه يقال: إن هذا مما اختلف فيه المصنفات، وهذا بناء على أنه ليس بنفسه أن يقصص  
على الغائب ولتغليب، إلا إذا كان عند خصم حاضره عندنا، وأو قصصه بغير قضاء؛ لتكون  
واحد في فصل محله. وكذا لا يبقى ذلك على أن يقصص ولا على الغائب، والغائب، ولو  
نفس بعد قضاء بالإجماع؛ لا قننا.

٩٩٢٨- ثم أشار هنا إلى أن المقصود مني الغائب، بقاءه لا يتوقف على  
إمضاء قاضي آخر، وهذا إشارة إلى أن نفس القضاء ليس مختلف فيه، بل احتجبه بسبب  
القضاء، أما البينة هل هي حجة؟ أم لا؟ فبينة الخصم؟

وهي شرح جامع مما عشته على والذي تضمنه أنه بالرحمة: أن نفس القضاء فيه  
محتاج فيه، فهو مصدق على إصابه فافهم آخر، ٩٩٢٩ أو كان التقاضي محفوذاً في ذلك.

٩٩٣٩- وإن ادعى رجل ما من فائه وحققاً ثم ادعى إلى دعواه، ولم يقبل منه البينة،  
ولم يكن هذا الوكيل، ولا أحد من الوثقة الخاصة له. فإن رأى القاضي سماع لاه، وحكم  
به بعد حكمه بالإجماع.

٩٩٣٠- وإذا رجع المفرد حياً ثم يرجع في شيء مما انفرد التقاضي، أو وكيله بأمره على  
زوجته، وولده من ماله، ودينه عليه. وكذلك ما أمقوا على أنفسهم من الدراهم والتماليير أو

(١) ورد في نسخة "لا". فبالموردع

(٢) ورد في نسخة "لا". لا يبر.

(٣) ورد في نسخة "لا". هل هو حجة إلى حلفه المقصود.

(٤) هكذا ورد في النسخ التي توجد، عفا، وهو من الأصل البينة.

البر في وقت حاجتهم إلى الفدية، أو يواب لسيوها للكسوة، وطعامه ككلوه، أمام سوني ذلك من الأموال، وباعوا حاجتهم إلى الفقة، فقد مر تفاصيل ذلك.

٩٩٣١ - وإذا فقد المكتتب، فترك أموالاً، هل يؤدي مكتاتبه من تركته؟ ينظر، إن كان ما ترك من مكتاتب من خلاف حسن، ما عنده، لا يؤدي، وإن علم القاصي بوجوب التبرع عليه؛ لأنه لا يكتفه القضاة إلا بالسبع، وولاية القاصي في مال المقتصد مقصورة على الحفظ، وإيفاء ما عنده، وإبيع بغيره من قبل ذلك.

وإن كان ما ترك المكتتب من حسن سكتاته، وغنم القاصي بوجوب الدين عليه، وإن كان "الهدم" المذكور ابن حرمات هذا الابن، وترك ورثة، قسم ماله بين ورثته، ولم يحس للمكتتب شيء؛ لأن المكتتب، لا يبرئ شيئاً من ابنه، فلا يكون في الرقة والند.

٩٩٣٢ - وإذا كان المقتصد قد باع حادته قبل أن يفقد، فطعن المشتري بعب، وأراد أن يرد عنى، ولد المقتصد، فليس له ذلك؛ لأن الولد ليس بمالك، ولا عاقد، ولا نائب عن ماله، ولا عاقد، ولا يرد عنى غير هؤلاء.

وإن استحق هذا الخدم من يد المقتصد، فالقاصي من يؤدي إذا علم وجوب التبرع عليه؛ لأن الخادم قد استحق من يد المقتصد، صار التبرع ديناً له على المقتصد؟ فصار الخدم فيه كالجواب في سائر الديون.



## الفصل الثالث في اخصومة في الميراث

٩٩٣٣ - وإذا مات الرجل ، وترك اثنين إرثا مفقودا ، ولهذا الابن المفقود ابن هـ ، فالتركة في يد الاثنين ، والكل مفقودون ؛ لأن الابن مفقود ، واخصموا إلى القاضي ، فإن انفاحى لا ينفى أن يحرك المال عن موضعه هكذا ذكره في الأصح ، ومعنى قوله : القاضي لا يحرك المال عن موضعه لا يخرج القاضي شيئا من يد الاثنين ؛ لأن النصف هـا في أيديهما صار ميراثا لهما يورث فيهما يعين لأن المفقود إن كان حيا ، ولهما هذا النصف ، وإن كان ميتا ، فلهما الشئان . فالحصص لهما يفيقن ، والنصف الآخر لا حصص له ؛ لأن ورثته المفقود لا يشعرون ذلك لأفترسهم ، ولا يكبرون عنه ما عصى الفقهاء ، لأنه لا يدري أنه حي أم ميت . ولا يزال با . صاحب اليد إلا يحضر من الخصم ، بخلاف مالك المفقود الذي يعلم أنه ميت ؛ لأن حل أولاده ناسب في ذلك المال باعتبار ملكه ، فإنهم يستحقون النصفه لغير ملكه ؛ ، ويستصحب الحال لإبقاء ما كان عنى م ك د .

وكذلك إذا قُلت الاثنين . قدم مات أخوه ، وكان ولده الابن . هو مفقود ؛ لأن من في يديه مال أخر لولد الابن ببعض ذلك ، يورث الابن فدره إقرارهما بقوله أبو ما مفقود .

٩٩٣٤ - ولو كان مال الميت في يدي ونسي الابن المفقود ، فطلب الاثنين ميراثه ، اخصموا أن الابن مفقود ، فيه يعطى لهما النصف ؛ لأدبهما يدفعان نصف ما في يدي ولدي المفقود ، وقد صدقاهما في ذلك ، فبعضان نصف من ذلك ، والنصف الآخر ترك عسى يفي ولدي المفقود . من غير أن يقص به لهما ، ولا سيما ؛ لأنه لا يرى من المستحق لهذا الباقي .

ولو كان مال ميت في يدي أجنبي ، فماتت الاثنين ، مات أحب قبل الأب ، ومات ولد الأب . أنه مفقود ، فمن أقر المدي في يديه مال أنه مفقود ، فإنه ببعض الاثنين من ذلك انقص ؛ لأنهما يدفعان لأنفسهما الشئان ، وذو اليد أقر بهب بالنصف حين قال : أنه مفقود ، ويعطيان النصف ، والنصف الآخر يوقف في يديه .

٩٩٣٥ - ولو قال الذي في يديه المال : إنه مات قبل الأب ، فيه بجبر على دفع الثلثين

(١) ثبت هذه النسخة من صحيح لشيخنا أبي عبد الله

(٢) مقادير في فقه

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ  
بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

وقد كان الخي في يديه حال تغير أن يكون هذا ما لم يسته، من أفضله الإلهي منه أنه  
 ما هم مات، وترك هذا إلى مير نائهما، لأخيهما الضمير، منه بطل، لأنها، لأن أحد القوم  
 يصبها صبا، من جميع الأ، أن قوما، يدعى الثعلب، فيصان خصما من جميع المورث،  
 فتدل بينهما، ويعطى لعم الصف الأخير، وبين الصف الأخير من يدور، ليند، فيم تفت  
 على يدى خلد، لأنه يظهر خيلة في يد حين جعله الله لثعلب، وما العذب لا يترك في يد  
 أخا، بخلاف ما لو كان أقر بقاء؛ لأنه لم يظهر حبه، فبئس ثم، يده يلم، أن ينهر حال  
 الله .

## كتاب الغصب

هذا الكتاب، يشتمل على خمسة عشر فصلاً :

الفصل الأول : في نفس الغصب .

الفصل الثاني : في حكم الغصب .

الفصل الثالث : فيما لا يحب الفحمان باستهلاكه .

الفصل الرابع : في كيفية الضمان .

الفصل الخامس : في خلط الغاصب بالرجلين ، أو رجل ، أو مال غيره بماله .

الفصل السادس : في استرداد المنصوب من الغاصب ، وما يمنع من ذلك ، وفيما يبرأ الغاصب به من الضمان ، وما لا يبرأ .

الفصل السابع : في تسبب إلى الإثلاف .

الفصل الثامن : في الدعوى القائمة في الخصم ، واختلاف الغاصب والمنصوب منه ، والشهادة في ذلك .

الفصل التاسع : في تمتك الغاصب والانتفاع به .

الفصل العاشر : في الأمر بالإتلاف ، وما يتصل به .

الفصل الحادي عشر : في زراعة الأرض المنصوبة والبناء فيها .

الفصل الثاني عشر : فيما يلحق العبد الغصب فحب على الغاصب ضمته .

الفصل الثالث عشر : في غاصب الغاصب ومردع الغصب .

الفصل الرابع عشر : في غصب الحر والمذير والمكاتب .

الفصل الخامس عشر : في المتفرقات .

## انفصل الأول في نفس الغصب

٩٩٣٦- يقول : الغصب شرعاً : أخذ مال متقوم محترق بغير إذن المالك على وجه بزيئ بدائلاً إن كان في يده ، أو يقصر يده إن لم يكن في يده .

٩٩٣٧- وإنه لو عان . منع يمتلئ به المأثم ، وهو ما وقع من علم . ونوع لا يمتلئ به المأثم ، وهو ما وقع من جهل . والضمان يمتلئ بهما جميعاً ؛ لأن الضمان لغير الحق ، والحق يفوت في الحالين على نكاح واحد .

وشروطه عند أبي حنيفة رحمه الله : كون المأخوذ متقولا ، وهو قول أبي يوسف الآخر ، حتى إن غصب الحقار عند أبي حنيفة وأبي يوسف الآخر لا يمتد موجب للضمان .

٩٩٣٨- استعمال عمد الغير غصب له ، حتى لو هلك من ذلك العمل ، ضمن المستعمل ثبته ، علم المستعمل أنه عبد الغير أو لم يعلم ، بأن بناء إليه ، وقال : أنه حر ، فاستعمله ، وهذا ما بينا أن ضمان الغصب لا يختلف بالعلم وعدمه .

وهذا إذا استعمله في أمر من أمور نفسه ، أما إذا استعمله في أمر نفسه ، فلا يصير غاصباً له ، فقد ذكرنا في فتاوى أهل سمرقند أن من قال لعبد الغير : ارفع هذه الشجرة ، فانزع الشجرة لتأكله أنت ، فوقع من الشجرة ، ومات ، لم يضمن لأمر ، ولو قال : لا تأكل أنا ، وباقي المسألة بحالها ، ضمن . وما افترنا إلا لأنه في الفصل الأول ما استعمله في أمر نفسه ، وفي الفهرس الثاني استعمله في أمر نفسه .

و: نزل الإمام شمس الإسلام عن استعمال عبد الغير ، أو جارية الغير ، وأبق في حال الاستعمال قال : هو ضامن بمنزلة الغصبوب إذا أبق عن يد الغاصب .

٩٩٣٩- ومن استعمل عبداً مشتركاً بينه وبين غيره بغير إذن شريكه ، بصير غاصباً نصيب شريكه .

وفي أنبساط المناظمي في آخر الجنس الأول من كتاب المدحوى : أن في استعمال العبد المشترك بغير إذن شريكه روايتين عن محمد ، وروى هشام عنه : أنه يصير غاصباً نصيب صاحبه ، وروى أبي رستم عنه أنه لا يصير غاصباً . وفي القاية بصير غاصباً نصيب صاحبه في الروايتين وثوباً وحمل .

وورد في زماننا من هذا الجنس سوى من بعض البلدان ، وصورته : رجل كان يكسر الخطب ، فحمله غلام ورجل ، وقال : أعطني القدوم والخطب ، حتى أكسر أنا ، فأبى صاحب الخطب ذلك ، فأخذ الغلام القدوم منه ، وأخذ الخطب ، وكسر بعضه وقال : <sup>(١)</sup> انت يا خسر حتى أكسر أفاني <sup>(٢)</sup> صاحب الخطب بخطب آخر ، فكسره الغلام ، وضرب بعض المكسور من الخطب على عين الغلام ، وذهب عينه ، فاتفق مشايخ زماننا أنه لا يكون على صاحب الخطب شيء ؛ لأن صاحب الخطب لم يأمر السلام بكسر الخطب ، ولم يستعمله فيه ، وإنما فعل ذلك باختياره ، فلا يكون على صاحب الخطب شيء .

وسئل أبو بكر عن وجه حاربه إلى النخاس ليبيها ، فبيها امرأة النخاس في حاجة ، فهربت ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله : الضمان على امرأة النخاس لا غيره ، وعلى قولهما : إن شاء ضمن النخاس أيضا ، كما عرف في الأخير المشترك .

٩٩٤٠ - في فتاوى أبي الليث : جارية جاءت إلى النخاس بغير إذن مولاه ، وطلبت البيع ، ثم دعت ، ولا يدري أين ذهبت . قال النخاس : دثبنا على المولى ، فالتقول قول النخاس ، ولا ضمان [عليه] <sup>(٣)</sup> ، ومعنى ذلك أن النخاس لم يأخذ الجارية ، ومعنى الرد أمره بإيها بالذهاب إلى منزل المولى ، أما إذا أخذ النخاس الجارية من الطريق ، أو ذهب بها من منزل مولاه بغير أمره لا يصدق .

٩٩٤١ - ركب دابة رجل حال غيبته بغير أمره ، ثم مزول عنها ، وزكها في مكانها ، فذكر في آخر كتاب اللقطة أن عليه الضمان ، وذكر الطائفي في واقعاته اختلاف الروايات . ثم قال <sup>(٤)</sup> : والصحيح أنه لا يضمن <sup>(٥)</sup> على قول أبي حنيفة رحمه الله ؛ لأن نصيب المستقول لا يتحقق بدون النقل ، وعن أبي يوسف في المنتقى نصا أنه لا ضمان .

٩٩٤٢ - وصورة ما ذكر في المنتقى : رجل فقد على ظهر دابة رجلا ، ولم يحولها عن موضعها ، وجاء رجل آخر ، وعقرها ، فالضمان على الذي عقرها ، دون الذي ركب إذا لم

(١) أثبت هذه العبارة من نسخة خط وف

(٢) هكذا ورد في نسخة د و ط و م ، وورد في الأصل : مجبه .

(٣) هذه الكلمة وردت في م .

(٤) هكذا ورد في الأصل وسنة ط ، وورد في نسخة د و م . قال : ثم .

(٥) ورد في نسخة هـ : يضمن .



ومقطعت من يده، وانكسرت، ضمن؛ لأنه غير مأذون في أخذه نصاً، ولا دلائل.

في فتاوى أهل سمرقند<sup>١</sup> : تقدم إلى بياض الخوف، وأخذ منه عصاة يافذه لينظر فيها، فوفقت المصارفة من يده على مصارفات أخرى، وانكسرت العصارات، فلا ضمان في المأخوذ، لأنها<sup>(٢)</sup> مأخوذة بإذنه، ويجب ضمان البائيات.

٩٩٤٨- شرع في الحمام، وأخذ طاساً، وأعطاهما غيره، فوفقت من يد الثاني، وانكسرت، فلا ضمان على الأول؛ لأن الأول إما أن يكون مستأجرًا، أو مستعيرًا، وللمستأجر أن يبيع، وكذلك للمستعير أن يبيع فيما لا يتفاوت النامي فيها.

٩٩٤٩- في المتن<sup>٣</sup> : رجل هند وديعة، وهي ثياب، فجعل المودع فيها ثوباً له، ثم طلبها صاحب الوديعة، فدفع كلها إليه، فضع ثوب المودع، فصاحب الوديعة ضمان له. قال ثمه : كل من أخذ ثبناً على أنه له، فهو ضمان.

٩٩٥٠- رجل أضاف رجلاً، فمضى الضيف عنده ثوباً، فأقبله المضيف بالثوب، فغصب الثوب غاصب في الطريق، قال : إن غصب في المدينة، فلا ضمان على المضيف، وإن غصب خارج المدينة، فهو ضمان.

٩٩٥١- في نوافل ابن رستم : ضرب رجلاً حتى سقط، ومات، ومع المصروب مال فتوى، قال محمد رحمه الله : الضارب ضمان للمال الذي كان مع المصروب، وكذلك يضمن ثيابه التي كانت عليه إذا ضاعته؛ لأنه هو الذي استهلك ذلك كله.

تعلق برجل، وخاصه، فسقط من المتعلق به شيء، وضاع، ضمنه المتعلق.

٩٩٥٢- في فتاوى أهل سمرقند<sup>٤</sup> : بعث الرجل رجلاً إلى القصار ليأخذ ثوباً له، فدفع القصار إلى الرسول ثوباً، فضع الثوب من يد الرسول، وظهر أن الثوب لم يكن للرسول، وإنما كان لغيره، قال : ينظر إن كان الثوب للقصار، فلا ضمان على الرسول، وإن كان لغير القصار، قرب الثوب بالخيار، إن شاء ضمن القصار، وإن شاء، ضمن الرسول.

٩٩٥٣- في غصب المتن<sup>٥</sup> : بعث الرجل غيره إلى ماثنيته، فأخذ المبعوث ذبابة الأمر، وركبها، فهلكت الذبابة في الطريق، إن كان بين الأمر والمبعوث انبساط في أن يفعل مثل ذلك فلا ضمان، وإلا فهو ضمان؛ لأن هذا ليس معتاداً، فيصير به غاصباً.

٩٩٥٤- في العين<sup>٦</sup> : والمختصر اليمنى واليسرى سواء هو الصحيح.

٩٩٥٥- في غصب فتاوى أبي الليث رحمه الله : لو تهن خاتماً، أو استودع خاتماً،

فجعلته في خنصره قضاع، فهو ضامن؛ لأن بعض الناس يجعلونه في اليسى. والبعض يجعلونه في اليسرى، وإن جعله في البنصر، فقد ذكر شمس الأنعة السرخسي أنه لا ضمان؛ لأن هذا ليس بلس معتاد، بل هو للحفظ، فلا يصير به غاصباً. وذكر شيخ الإسلام أنه ضامن، وسوى بين الخنصر والبنصر، والأول أصح. وإن جعله في خنصره فوق عاتق آخره، فالمروى عن محمد في بعض الروايات. أنه لا ضمان، فذكر له من بعض السلاطين أنه يلبس الحاتم فوق الحاتم، فقال محمد: يلبسه لثقتهم، إشارة إلى أن هذا اللبس ليس للترزين، فلا يكون استئماناً، فلا يكون غاصباً، وفي آخر كتاب النكاح: أن الرجل إذا كان معروفاً بلس خاتمين للترزين، فهو ضامن، وإلا فلا يكون ضامناً.

٩٩٥٦- وإن كان سيفاً، فنقله، فواته يكون "ضامناً"، وكذلك لو كان منقلداً سيفاً، فنقله بهذا، وإن كان منقلداً سيفين، فنقله بهذا. لا يضمن بالإجماع.

٩٩٥٧- سكران ذاهب المسفل وعم ثوبه في الطريق، والسكران نائ ٩٩٤ في الطريق، جاء رجلاً، وأخذ ثوبه ليحفظه، فهلك الثوب في يده، فلا ضمان. ولو كان الثوب تحت رأسه، والمسألة بعالمها ضمن.

٩٩٥٨ في فتاوى أهل سمرقند: إذا أخذ القنسوة من رأس رجل، ووضعها على رأس رجل آخر، ففزعها الآخر من رأسه، قضاعت، إن كانت القنسوة مبرأى عين من صاحب، وأمكنه رفعها، وأخذها، فلا ضمان على واحد منهما؛ لأنه حصل الرد إلى المالك، وإن كان بخلاف ذلك، فصاحب القنسوة بالخيار، إن شاء ضمن الآخر، وإن شاء ضمن الطارح.

٩٩٥٩- زق انتنخ، عمر به رجل، فذبح لم يأخذه، ولم يدن منه، فلا ضمان عليه، وإن أخذه، لم تركه، فإن كان المالك غائباً، فهو ضامن، وإن كان حاضراً، فلا ضمان، وعلى هذا إذا رأى إنسان ما وقع من كم غيره.

٩٩٦٠ في فتاوى أبي الليث: من خلف بين أيرب عن محمد بن الحسن: رجل أدخل دابته في دار رجل، فأخرجها صاحب الدار، قضاعت، فلا ضمان عليه. ولو وصح رجل ثوباً في دار رجل، فرمى به صاحب الدار، قضاع، فهو ضامن؛ لأن كون الدابة في الدار ضرر لصاحب الدار، فهو بالإخراج يدفع الضرر عن نفسه، ولا كذلك كون الثوب في الدار.



## الفصل الثاني في حكم الغصب

٩٩٦٦- فقوب: للغصب حكمان أحدهما: وجوب رد الثمن مداف على حاله لم يتغير، فإن غلب الصلاة والسلام: اعلى اليه ما أخذت حتى ترد؛  
٩٩٦٦- والتغير نزعان. قد يكون من حيث الزيادة، وقد يكون من حيث النقصان، وقد يكون بفعل الغاصب، وقد يكون بغير فعله.

٩٩٦٣- فإن محمداً في الأصل: إذا غصب من آخر ثوباً، فصعده أحمر، أو أسود، فصاحب الثوب بالخيار، وإن شاء، مضم الغاصب قيمة ثوبه الأصلي، وكفى الثوب للغاصب، وإن شاء، أخذ الثوب، وصلى الغاصب ما رآه الصبي في ثوبه، لأن الصبي مال متقوم للغاصب قائم في الثوب، وتغذر بهما مئة كل واحد منهما إلى صاحبه على الأفراد، فلا بد من ترجيح أحد الخابرين، فترجح جانب صاحب الثوب؛ لأنه صاحب أصل.

فإن ماء، صبته قيمة الثوب الأبيض، وترك الثوب عليه حتى لا يلزمه زيادة غرم، وهو قيم الصبي، وإن شاء أخذ الثوب، وضمن قيمة ما زاد تصبغ فيه، فيصل إلى ملك الثوب حين حقه، وإلى صاحب الصبي مائة حقه، وفيه خيار آخر، وهو أن يترك الثوب على حاله، والصبي على حاله، ويبيع الثوب، ويقسم الثمن بينهما على قدر حقيقتهم.

٩٩٦٤- وإن صبته أسود، ثم جاء به، الثوب؛ فإن له أن يرد من الغاصب مائة الثوب لأبيض، وإن شاء أخذ الثوب، ولا شيء للغاصب، هذا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى.  
وقال أبو يوسف ومحمد: وحسبهما لله تعالى: السواد بمنزلة المعصفر، وهذا أحد خلاف عصر ومكان. وقيل: التمسد يزيد في قيمة الثياب، وينقص من قيمة البعض، فإن كان للغاصب نسباً ينقص بالسواد، واجاب ما قال أبو حنيفة رحمه الله؛ فإن كان يريد، فالجواب:

(١) أخرجه أبو داود في سننه (١٣٥٦١) في باب في بيع ثيابي المغاربة، والثابت في سننه (١٦٦٦) ذات ما جاء في أن المغاربة مغارة، وإن ساء في سننه (١٦٠٠١) ذات المغاربة، وأحمد في مسنده (٢٠١٩٩)، والهيتمي في الكافي (٤٥٨٣)؛ وبهذا الاختلاف شريفة، وإبراهيم بن علي بن عبد الحميد، وابن أبي شاذان في مسنده (٢٠١٩٩)، وأبي يعقوب في الكافي (١١٣٦٦)؛ وبه من غصب ثوباً، والحاكم في مستدركه (٢٣٠٠١)، وابن أبي عمير في المنقذ (١٠٢٤).

ما قالوا

ولم يذكر في الباب ما إذا كان تقصير المصغر الثوب ، أنه كان قيمة الثوب ثلاثين ، فعادت قيمته إلى عشرين ، وقد يكون لون المصغر نفساً في الثوب .

وروى هشام بن محمد رحمه الله تعالى : أنه ينظر إلى قيمة الصبغ في الثوب يزدبه ، فإن كان قيمته خمسة ، فالصاحب الثوب أن يأخذ ثوبه ، ويأخذ خمسة دراهم ؛ لأن صاحب الثوب أصرحب على الغاصب عشرة ، والغاصب استوجب عليه قيمة الصبغ خمسة ، فصارت الخمسة بالحملة قصاصاً ، يعني نقصان الثوب بقدر قيمة الخمسة بلا جائر . وكذلك السواد على هذا .

٩٩٦٥ - ولو غصب ثوباً من آخر ، وقصره ، كان لصاحب الثوب أن يأخذ الثوب الأبرص - ولا يصحمن الغاصب شيئاً ؛ لأنه لم يحصل بالثوب شيء من مال الغاصب .

٩٩٦٦ - وإذا غصب سويشاً ولنه بسم ، ثم قصر المالك ، فله الخيار ، إن شاء ترك السويش عليه ، وحسمه قيمة سويقه . ذكر القصة في السويش مع أن السويش من ذوات الأختال ، بعض منسأخفاً قالوا : المراد من القيمة المذكورة في الكتاب ، المتلى ، وإذا كان أفراد حقيفة القصة - فهو محمول على ما لا ينقطع السويش .

وبعضهم قالوا : إن كان المراد حقيفة القصة ، فهو محمول على رواية ثلث لا يجوز بيع السويش مثله . فإن غير بيع السويش يثقله روايتان . وإن شاء ، أخذ السويش ، وصنع شيئاً مثله من الغاصب .

٩٩٦٧ - وإذا غصب ثوباً ، وقطعه قسماً ، ولم يخطه ، فله أن يأخذ ثوبه ، وحسمه ما نقص انقطاع ، وإن شاء ترك الثوب عليه ، وحسمه قيمته . هذه المسألة تبين على مسألة أخرى : أن من خرق ثوباً لغيره ، إن كان الخرق غاصباً ، فصاحب الثوب بالخيار ، إن شاء ترك الثوب عليه ، وحسمه جميع قيمة الثوب ، وإن شاء أخذ الثوب ، وحسمه انقصان . وإن كان الخرق يمينياً ، كان ثمة نكاح نصيب النقصان ، لا غير .

٩٩٦٨ - واختلف المتأخرون في الحد الفاصل بين الخرق الصالح ، واليسير . بعضهم قالوا : إنه إن أوجب نقصان ، بيع القصة ، فصار حد ، فهو فاحش ، وإن كان دون ذلك ، فهو يسير . وقال بعضهم : إن أوجب نصف القصة وما دونه يسير . وبعضهم قالوا : إن فاحش ما لا يصنع الثوب ، واليسير ما يصنع

فقال شيخ الإسلام المعروف رحمه الله رآده : قالوا : ما ذكرنا من التحديد من هذا

الوجه ثلاث لا يصح ، بذل قطع القميص ، فإن : محمده أثبت ذلك الثوب الخيار بعد قطع القميص على الوجه الذي فك ، والثوب بعد ما قطع قميصاً ، يصلح للقميص إن كان لا يصلح للثياب ، وأما أنه ، والباطل من الثوب أقل من العصب ، ومن الربح مع هذا العصب محمد فاحتسب ، والصحح من عند غاي ما قاله محمد : إن الخرق الماحض ما بهوت به بعض المعين ، وبعض المنفعة ، بأن فاب جرس مرفعة ، ويغني بعض العين ، وبعض المنفعة ، والبسبر من الخرق مالا بهوت به شيئاً من المنفعة ، والإنما يهوت الخردة ، ويدخل به استئصال في ثمانية

قال شيخ الإسلام شمس الأئمة الحلواني : وقد قيل : يرجع في ذلك إلى الخيب طبع : [وأما الصناعة] إن عمرو ذلك غصناً فاحتسب ، فهو ماحض ، وإن عدوا ذلك قصاً بغيراً فهو بغير . وقال بعض : إن كان ضلوا فهو حش ، وإن كان عرخاً فهو بغير ، قال محمد رحمه الله : فالقول الأول نصح - والله أعلم -

### حسناً إلى مسألة قطع القميص :

٩٩٦٩- فنقول : قطع القميص خرق ماحض : لأنه بهوت به بعض ماحض ، وفي الخرق الماحض حب الثوب الماحض : لأنه استهلك من وجه دون وجه : فإن شاء ما إلى جهة الاستهلاك ، وصه الثبة ، وإن شاء ما إلى جهة الصيام ، وضمت الغصن .

٩٩٧٠- قال : لصيخ الإمام الأبلج شمس الأئمة الحلواني : انقطع أنواع ثلاثة : فحش غير متماثل للثوب ، وهو ماحض : والحكم فيه ما ذكر . . . . . وقطع بغيراً وهو أن يقطع طرفاً من أطراف الثوب ، ولا يرب فيه الخيب للمالك ، ولكن يضمنه المصنوع . ويقطع حش . . . . . الثوب ، وهو أن يجمع الثوب قطعاً لا يصلح إلا للخرق ، ولا مغب أخذ من شرائه . . . . . عن أبي حنيفة رحمه الله في هذا الفصل : أن يملك الخبير . . . . . ترك الغصن عليه ، وضمه لقميصه . وإن شاء أخذ القطع ، ولا شيء عليه . وعندهم أنه أن يأخذ الثوب ، ويضمه لقميصه ، وهذه المسألة من مسائله للديات .

٩٩٧١- إذا قطع يدى عبد إنسان ، قال : لصيخ الإمام لأحلي شمس الأئمة السرحسي : والمالك الذي ذكرنا في الخرق في الثوب من نصيب المالك إذا كان الخرق في إحدا ، وإذا كان الثوب ، وأخذ القمصان إذا كان الخرق بغيراً ، فهو الخنك في كل عين من الأسباب ، إلا في الأموال المروية ، فإن التعيب هناك ماحض كان ، أو بغيراً ، كان فصاحبها الخبير . . . . .

العصب ، ولا يرجع علمي انفسا شي ، وبين أن يسلم العصب ، وهو من له متده ، بار صدمته ، لأن نصيبين انفسا من متده ، لا ، فإن لم يزل .

هذا إذا قطع العصب قمره ، ولم يقطع ، فإن خالده ، يقطع حتى ، لذلك عذله .

٩٩٧٢- وإذا عصب ذنبه ، ونقطع يدها ، أو رجليه ، فلا حرج للمالك فيها ، بل بنفسه القيمة ، وسرك انفسا عليه ، وكذلك لو كانت شاء أو غيره ، أو جزواها ، فذبحها ، أو قطع يدها ، أو رجليه ، كان الحرام فذلك .

قال شمس الأئمة ، حمدي : ويشترى أن تكون الشاة المفقة ، أو نعيمه ، وهو الصحيح ، وقد روي عن رواية أخرى أن في مذكوب الماعز للمالك الحرة ، وهو بدخر محمد في ذنبه ، ما إذا زاد المالك أن يشاة بعد الذبح ، ولا يفسد انفسا ، هل له ذنب ؟ روي الحسن عن أبي حنيفة وحده أنه أن ذاك ، قال شيخ الإسلام ، ذكر محمد في كتاب العصب ، ما يدل على هذا ، فإنه قال في من عصب نصيبا فصار خلا عنه ، ثم شاء ، فذلك ، كان الحرام ، إن شاء ضمن نصيبا مثل عصبه ، وإذا شاء أحد الخيل ، وبعد ما صار حرا لم يبق فيه شيء من منافع العصب ، كالشاة بعد الذبح ، أم أثبت للمالك حق لأخذ ذنب شاء ، فهذا يدل على أن في الشاة المفقة ذنبه ، لأن الذبح آ ، والشيخ زيادة ، قال شمس الأئمة الحارسي ، ونصحيح أنه ليس له ذنب .

٩٩٧٣- وفي النعام ، عذله عن محمد ، رجلي قطع بد حمار ، أو رجلي حمار ، وكان في ذنبه فيمة ، فله أن يذبح ، ويأخذ الذنب ، وإن ذبح حمارا فإفساد ذنبه ، فقال صاحبه ، إني أفسده انفسا ، وأسلم ذنبه الحمار ، فإن كان جلد الحمار شين ، فله ذلك ، وإن كان قله ، فليس له ذلك ، قال هشام ، لأن ذنبه بمنزلة العيار .

٩٩٧٤- وفي النراد : إذا قطع أذن الناقة ، أو عصبه ، يفسد انفسا ، أو جعل قطع الأذن من الذنب نقيضا ، وكذلك أو جعل ذنبها ، يفسد انفسا .

٩٩٧٥- وفي شريح رضى ، الله تعالى عنه أنه إن قطع ذنب حمار القنسي ، يسمى جميع القيمة ، وإن كان نعيمه ، يفسد انفسا لا غير .

٩٩٧٦- استهلك ذنب حمة إمامي ، وأحرقه ، بضمن ثبته مضمونا ، لأن لصيانته من بين الربا بصين مع أهل بالإتلاف ، كالحودة ، ولا يمكن إنجاب قيمته مضمونا من حمة ، لأنه

(١) ما لم ينعقد في صاحبه من الأمل وإنشاء من ظروبه .

(٢) منه المدة أثبت من ماله ط

ربا، ولا يمكن إيجاب مثله مصوغاً لأنه ليس من ذوات الأمتال، فمعين إيجاب القيمة مصوغاً من خلاف الجنس.

٩٩٧٦- وإن وجد صاحبه مكسوراً، فهو بالخيار؛ لأن الكسر عيب فاحش، وإن رضى به، لم يكن له فضل ما بين المكسور، والصحيح؛ لأنه ربا. وإن أراد أن يضمن الخاصب قيمته، ضمنه قيمته مصوغاً من الذهب، وكذلك كل إناء مصوغ كسره رجلى، إن كان من فضة، فعليه الذهب، وإن كسر درهماً، أو ديناراً، فعليه مثله، والمكسور للكاسر، قال شيخ الإسلام: قال مشيختنا: هذا إذا كان الكسر ينقص من ضربه، أما إذا كان الكسر لا ينقص من ضربه، فليس له إلا ذلك المكسور؛ لأن ما هو المقصود من الدراهم والدينار قام بمد الكسر على حادثة لم تنقص، وهذا كما قلنا فيمن كسر دغيف إنسان: ليس لصاحبه إلا المكسور، لما قلنا، كذا ههنا، قال شمس الأئمة السرخسي: عليه مثله، وإن شاء صاحبه أخذه، ولم يرجع عليه بشيء، سواء انقضت مائته بالكسر، أو لم ينقص.

٩٩٧٨- غصب من أحر جارية سليمة، وكانت عنده، حتى صارته معجورة، فإن لصاحبها أن يأخذها وما نقصها، وكذلك لو غصب غلاماً سليماً، فكان عنده حتى عرم أخذه صاحبه، وما نقصه. وهذا إذا كان الغصب بغيره، فإن كان فاحشاً، بطير المالك بين الأخذ والترك، عليه أكثر المائتين.

٩٩٧٩- ولو غصب شيئاً فنب عنه، أو تبث شعر وجهه عنده، فصار ملتجئاً، أخذه صاحبه، ولا يضمن شيئاً، ولو غصب جارية ناهضة الشدين، فدكر ثديها عندها، ضمن النقصان، ولو غصب عبداً محترقاً، فنبى ذلك عند الخاصب، كان ضامناً للنقصان. ولو غصب ثوباً، فعفن عنده، أو أصفر، أخذه المالك، وما ننصه. هذا إذا كان النقصان بغيره، أما إذا كان كثيراً، بطير بين الأخذ والترك.

٩٩٨٠- وإن كان المصوب مكسراً، أو موزوناً، فعفن عند الخاصب، فعليه مثله، وهذا القامد لنقصان، وإن شاء أخذ الطعام العفن، ولا شيء عليه. وإنما كان كذلك؛ لأن تلمين النقصان في الكمالات والموزونات يزود إلى الربا؛ لأنه يصل إليه مثل وزنه وكيله وزيادة، فتكون الزيادة بإزاء الجودة، والجودة في ما لا ربا لا قيمة لها بتقديرها، والاعتياض عما لا قيمة له ربا، وفي الثياب لا يكون ربا، لأن الريادة تكون بإزاء الجودة، والاعتياض عن الجودة في الثياب جائز.

٩٩٨١- غصب فضة، فضر بها دراهم، أو صاها إناء، أو غصب ذهباً، فضره دينار،

أو صاغه إياه، قال أبو حنيفة رحمه الله: لا يقطع حق المالك، بل أخذ الذهب والفضة، ولا أجر للنائب، وقال أبو يوسف ومحمد: يقطع حق المالك، ويعطيه مثل ذبجه وعضته. وإن نصب دراهم، وسبكها، لم يضرب منه شيء، فإنه لا يقطع حق المالك إلا خلاف.

ووجه قول أبي يوسف ومحمد أنه أحدث صنعة متقدمة، واستهلك المصنوب من وجه، أما إذا ضربها دراهم؛ لأنه كسرها؛ لأن ضربية الدراهم لا يتأثر إلا بعد الكسر. وأما إذا صاغها إياه، فلا تلحقها من النسيئة؛ لأن قيل هذا لا يتبع بالنسيئة، والأن شمين، وأبو حنيفة رحمه الله يقول: الاستهلاك لم يوجد، وسجده الصنعة بدون الاستهلاك من وجه لا يوجب انقطاع حق المالك.

وإذا قلنا: لم يوجد الاستهلاك، لأن الاستهلاك من وجه يتفوت ببعض الأعيان، أو بتعويث جنس المنفعة، ويضرب العضة دراهم لم يفت شيء من العين؛ لأن قيام العين في الذهب والفضة بقيام الوزن، والوزن على حاله، ولم يفت جنس المنفعة؛ لأن منفعتها الثمنية، والثمنية قد ازدادت بالضرب دراهم، وكذلك يجعلها إياه لم يفت العين، ولم يفت الثمنية، بل انتقصت معنى الثمنية، والشخصان لا يقطع حق المالك.

٩٩٨٦- ولو نصب صغراً، وجعله كوزاً يقطع حق المالك، وكان الكرخي يقول: هذا إذا كان بعد الصنعة لا يباع وزناً، أما إذا كان يباع وزناً يفتى أن لا يقطع حق المالك عند أبي حنيفة رحمه الله؛ كما في النقرة. وقال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة المرخسي: الصحيح أن الجواب مطلق، بخلاف النقرة عند أبي حنيفة رحمه الله.

٩٩٨٢- وإن كسر صاحب الصغر الكوز بعد ما ضمن له العاصب قبعة صغره، أو قبل أن يفضي له بالقيمة، فإن عليه قبعة الكوز صحيحاً، ويأخذ الكوز قال شمس الأئمة الحلواني: ولا تقع المقاصة بين الضمتين؛ لأن ما وجب لصاحب الصغر على العاصب ضمان البطل؛ لأنه يضمنه مثل وزنه من الصغر، وما وجب للنائب على صاحب الصغر ضمان القيمة، وهو قبعة الكوز، فكأما من جسين، فلا تقع المقاصة.

قل في الكتاب: إلا أن يحاسبه بما عليه. بعض مشايخنا قالوا: إرادته من هذا إن اصطلاحه على ذلك، فيكون استبداله، فجوز، أما بدون ذلك لا يجوز. لما بينا أن ما وجب لصاحب الصغر على العاصب ضمان الثقل، وما وجب للعاصب على صاحب الصغر ضمان القيمة، وبعض مشايخنا قالوا: ثانوية إذا كان المصنوب صغراً ليس له مثل حتى وجب قيمة الصغر، قطع المقاصة.

٩٩٨٤- نصب من آخر مصحفاً. ونقصه فهو زيادة، وبه حجة بالخبر، إن شاء، أعطاه ما زاد ذنبه، وإن شاء ضمنه غير منقوطة، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد، وروى النعماني عن أبي يوسف أنه يأخذ، بغير شيء، كرحم غضب غلاماً. وعلمه الكتاب.

٩٩٨٥- في غضب المتقي: غضب من آخر كاعذبة، وكتب علي، ذكر شيخ الإسلام أنه ينقطع حق المالك، وذكر القاضى الإمام ركن الإسلام على اسمدى فيه اختلاف المشايخ، قال: والصحيح أنه لا يقطع

٩٩٨٦- غضب من آخر قطاً، وغزله، ونسجه، أو عصبه غزلاً فسدجه، ينقطع حق المالك. ولو غضب قطاً، وغزله، ولم يسجه، فيه اختلاف المشايخ، والصحيح أنه ينقطع.

٩٩٨٧- غضب حقة، وطحن، فقول أبي حنيفة ومحمد فيها معروفاً. وعن أبي يوسف ثلاث روايات: في رواية: مثل ما قال، وفي رواية: قال: يزول ملكه، ولكن لا يسقط حقه منه، ويباع العرق في دينه، وهو أحق بذلك من جميع العرماء إن مات. وفي رواية: قال: أنه يأخذ المذيق، ويبرأ القاصب عن الضمان.

٩٩٨٨- غضب دقياً فخبره، أو لحماً فشواه، أو سمماً فعصره، ينقطع حق المالك في ظاهر رواية أصحابنا.

٩٩٨٩- وكذلك إذا غضب ساجدة وجليلة مائاً، أو جديدة وجليلة سقماً، ينقطع حق المالك، ويضمن قيمة الحديد والساحة، وجميع ذلك للغاصب.

وكذلك لو غضب ساجدة أو خشبية، وأحرقها في بيته أو عصب احراً، وأدخه في بيته، أو حبساً، وبني به، فعليه في ذلك كله التعبة، وليس للمحسوب منه أن يتقصر البناء، ويأخذ الساجدة، والخشبية، والأجر، والجهر.

ولو غضب ساجدة، وبني بها، لا ينقطع حق المالك، وكان له أن يأخذها. وكان القاضي الإمام أبو علي النعماني يحكي عن الزكري أنه ذكر في بعض كتبه نهيبلاً، فقال: إن كانت قيمة الساجدة أقل من قيمة البناء ليس له أن يأخذها، وإن كانت قيمة الساجدة أكثر من قيمة البناء، له أن يأخذ الساجدة.

وقال: المراد ذكر في الكتاب: - قننا، وزعم أن هذا هو المذهب.

٩٩٩٠- قال مشايخنا: وهذا فريق من مسائل حفطت عن محمد. من كان في يده أوكوة، فذهبت الأوكوة، بابه تها دجاجة فإن، ينظر إلى قيمة الدجاجة للأوكوة، إن كانت قيمة الدجاجة أقل، بحير صاحب الأوكوة، إن شاء أخذ الدجاجة، وضمن قيمتها ما للمالك.

وإن شاء ترك المولوة، وصحب صاحبه الدجاجة فيه المولوة

٩٩٩١ - وكذلك لو دبح رجلاً فصلاً، فكبر الفصل حتى لم يمكن إخراجها من البيت إلا بنقص الحداد، ينظر إلى أكثرهما قيمة، ويخير صاحب الأكثر، وسأني مسألة الدجاجة، والمولوة. وسأني الفصل بعد هذا مع أحاسنها.

٩٩٩٢ - ولم يذكر من الأصل ما إذا أراد الغاصب أن ينقص البناء، ويرد النجاسة، هل يحل له ذلك؟ وهذا على وجهين. إن كان المقاضى قضى عليه بالقيمة، لا يحل له نقص البناء، وإذا نقص، لم يستحق رد النجاسة، وإن كان المقاضى لم يقض عليه بالقيمة، اختلف المصنف فيه، بعضهم قال: يحل، وبعضهم قالوا لا يحل، لما فيه من تضييع المال من غير فائدة.

٩٩٩٣ - عصب من آخر دار، ونفثها بهذه الأصابع عشرة آلاف، ثم جاء صاحب الدار، يقول له: إن كنت فخذ النار، وأعط الغاصب ما زاد الأصابع فيها، فإن أبي حملت الدار للغاصب بقيمتها إذا كانت الأصابع "تبلغ شيئاً كثيراً، ولو بوقت، هكذا روى هشام عند محمد، واستشهد عليه بدخاثة لمثلثة لمولوة، قال هشام: سمعت أنبأ روى يقول في هذه المسألة: يقال لصاحب الدار: أعط الغاصب ما زاد النثر في دارك، فبن أبي، أمره بقلعه، وصممه من نفس الفلع.

٩٩٩٤ - روى الفدوري: غصب من آخر داراً، وحصبها، ثم ردها، قيل لصاحبها: أعط ما زاد النجاسة فيها، إلا أن يرضى صاحب النار أن يأخذ الغاصب ما حصبه.

٩٩٩٥ - قال هشام: قلت لعبد رجلي ثوب على باب مغلوق، ونقشه بالأصابع، قال: سيبله سيبل الدار. قلت: وإن كان نقشه بالشر، وليس بالأصابع؟ قال: فهذا مسنهلك الثوب، وعنه قيمته، والباب له. قال: وكذلك لو نقش إناء قصة بالنقر.

٩٩٩٦ - قال هشام: سألت محمداً عن رجل عصب أرضاً، وغرس فيها أشجاراً، فحطت، ونظف، قال: إن كان قلع الأشجار يفسد الأرض، فصاحب الأرض بالخيار، إن شاء أعطاه ما زاد الأشجار في أرضه بالقة ما سلفت، وإن شاء أخذها، وضمته القمبان. وإن كان قلع الأشجار لا يفسد الأرض، ولكن يقطعها غيباً، فإنه يأخذ الأرض، ويقطع الأشجار، ويضمه القمبان، وليس لصاحب الأرض أن يقول: إنما أخذت الأشجار، ولا أقطعها، وأعطيه قيمتها، إنما له أن يعطيه قيمتها إذا كان القلع يفسد الأرض.

٩٩٩٧ - سلم غصب حماراً وحملها، قال في الكتاب: لرب الحمار أن يأخذها، واختلف



المذبح فيه، قال بعضهم: نذير للملأه ما يد حليب شئ، لا قيمة له، فإنه من الشئ من  
الضوء أو من الظل إلى الشمس، أو التي فيه شيء بغير من المنع، أو أقل بحيث لا قيمة  
له. أن إذا ألقى فيها سحابة أو غلاها فجعة، فعند أي حبيبة حبه أنه يصير الحبل ملأها  
للحبيبات، ولا شيء عليه، وإنما على قول من يوصف مع عدد، إذا كان ألقى فيه الملح، أو غيره  
نذرك. وأما ما ذكره من المنع فيه، وإن كان ألقى فيه أكل، فهو بينهما على متناوليهما، كما  
هو كان انصرفت ضلوا، ويخطئ بعض آخر، فيكون من مصادره، أو بعد حين

ويعرض مناجحة قاضيه ، بن كاد الخن الذي صلب فيه خدلا كذبة حتى صار حلالا من  
سأعته ، بعد ثلثة نداء صلب . ويزيد في قلبه : وهما رب حلال بعد ، فهو يهب علي مضطرب  
كديسا

و بعض مناسحتنا فاقوا في طلبها بما جسي لد قبضة . فخذوا معبراً . وادى حملها ما نه لينة .  
 أخيراً . و أعياه ما زاراً ما زار . و أخيراً .

[illegible]

٩٩٩- رید عیب جلدیہ، ویدیہ ہی لافیتہ، فریڈیٹ: مجلہ، این: ۱۰۰: ۱۱۱  
قیمہ، آجاء، واعطاء، رائہ اللہ.

قال احمد بن حنبل في كتابه هذا إذا أهدى الخدم من منزله وهدمه، أما إذا أهدى صاحب البيت أو غيره في الطريق، وأهدى رجل جنداً أو تبعاً بما لا قيمة له، وليس للمالك أن يأخذ الجند، وبعض مشايخنا أقروا للمالك أن يأخذ الجند، وبما سأل أن يبيع الجند، حتى يعمل إليه فيه مال.

هناك، وهو آدم صاحب الجلالة، أو يترك أحده على الخفاف، ويقطعه في حذاء، ليس له ذلك، وهو في المذهب جليل، وأمر كنهه ذلك. قال الله تعالى: هذا الذي فرس هو الله

وبين الجلد المذكور شيء ذهب إليه الحاكم الشهيد . والجواب في المبتة المذكور واحد ، للمالك أن يترك الجلد عليه ، وبصمته قيمة جلده .

وفي القديري : لو أن الغاصب جعل هذا الخلد لغيره ، أو فتراً ، أو حراً ، لم يكن للمغصوب منه على ذلك سبيل ، لأنه قبل الاسم والمعنى يصنع الغاصب ، فكان هو أولى به ، فإن كان الجلد جلد مذكور ، فله قيمته يوم الغصب ، وإن كان جلد ميتة ، فلا شيء له .

وفيه أيضاً : لو غصب خمر ، وخلطها ، ثم استهلكها ، فعليه ثل مثله ، لأنه صار حلاً على ملك مالكه . وإذا غصب ثياباً وثبة ، أو جعة ثبة ، فإن كان له قيمة ، فهو مثل الخنطه إذا طحها ، وإن لم يكن له قيمة ، فهو له ، ولا شيء عليه من الصمان ، لأن الصمان إنما يقام مقام الثمن عند تقويمه .

وفي كل موضع ينقطع حق المالك ، فأنغصب منه أخق بذلك الشيء من بين سائر الغرماء ، حتى يشتري حقه ، فإذا باع ذلك صاع من ماء الغاصب ، ولا يكون هذه بمنزلة الزرع ، هكذا ذكر في المنتقى ( وفي القديري : أن المغصوب منه يكون أسوة للغرماء في التمس ، ولا يكون أخص شيء من ذلك .

١٠٠٠ - وفي المنتقى : "أ" بين مساعة في نوادره عن محمد : رجن حشم طشتاً لرجل ، وهو مما باع وزناً ، قرب الطشت بالخيار ، إن شاء أمسك الطشت ، ولا شيء له ، وإن شاء دفعه ، وأخذ قيمته ، وكذلك كل إناء مصنوع . وإن كان مما لا يباع وزناً ، كالسيف ، فكسره رجل ، كان عليه ما نقصه ، فمن حاد آخر ، واستهلك السيف المكسور ، كان عليه حديد مثله . قال من قبل : إنه يجوز لرجل أن يبيع شيئاً بدينارهم وحديد مثل الحيف ، ولا يجوز أن يبيع طشتاً يباع وزناً بدينارهم ، ويصرف مثل وزن الطشت .

قال في المنتقى أيضاً : إذا باع الرجل شيئاً لغيره ، ثم إن البائع فعل بعض ما وصفنا : فكن شيء كان الغاصب فيه مستهلكاً ، ولم يكن المغصوب منه أن يأخذه ، فكذا ليس للمشتري أن يأخذه .

١٠٠١ - وفي النجوى : غصب من آخر عبداً قيمته خمسمائة ، فخصه ، فصار يساوي ألف درهم ، نص عن محمد أن صاحب الغلام بالخيار ، إن شاء ضمنه قيمته يوم الخصاء ، خمسمائة ، ولا شيء له ، وإن شاء أخذ الغلام ، ولا شيء له ، وقال بعض المتأخرين : يقوم الغلام بهم يشتري للحمل قبل الخصاء ، ويقوم بعد الخصاء . ليرجع بفضل ما بينهما .

قال المصنف رحمه الله: «إن المدين» وهذا لجم ما خلاص من حطفت في المدين المتخالف فيها، فالحذووظ فيها أن صاحب العلامة بالخيار، إن شاء ترك الدين على الغاصب، ورضعته فحتمه حتمه مائة، وإن أراد أخذ الدين، يقوم له به، قبل الحقة، معه ل: «يرجع بقدر الدين» لأن هذه التريادة حلت على رعايا الناس، فيأمل عند التوى. هذا كله بين أحد حكمي الغصب.

### جئنا إلى بيان الحكم الآخر:

وهو وجوب الصمد حال عجز الغاصب عن رد الدين، فنقول: الغصب يوجب مئتي كلال كلى، والو: من الذي ليس في بيعه صورة، ولعدوى المصارف. كتيبتي، واخوة، والمادى، المرافعة، وما أشبه ذلك من تعددات التي لا تعدى أحدها. وغير انتهى. قلز رعيات، واخويات، والتعددت متواترة، والو: في الذي بهر بعضهم في ذلك كان غير مثالي، فهلك في به الغصب بده مساوية، ثم جعل الغاصب، أو بفعل غيره، وجد على سمته يوم الغصب، وإن كان منادى، وجب عليه ذلك، إلا إذا وقع العجز عن رد المثل، وذلك بالانقطاع عن أيدي الغير، فحينئذ يدار إلى التجدد. ثم بعد أي حجة: حجة الله بغير القيمة بـ الغصب، وتقدمت، وعند أي يوسف نعمت فبعت يوم الغصب، بعد ما حجة: بغير قيمته، أخر يوم كان موجوداً، وانقطاع ثم إن شاء صاحبه، من المدينات، وانقطع الدين، وأنتهي المدين. فقالوا: بعد أن الغبة فيها: لأنهم يتفاوتون بفعلات الغير، وكذلك المدين.

١٠١٦ - وإن كان المصروف متلباً، فليقمه على من المدين، والغصب قائم في يده، والغصب في هذا المثل المتبقة في يده المصروف، ثم أشرى بها، فمضمون منه بأحد المضموم، وليس له أن يطالبه بالمقيمة. وإن كان سعة في هذا المثل، في سعة في المصروف، فليطوب منه بالحوال، أو قد أعد في هذا المثل، في يده المصروف، وإن كان منظر حتى يأخذ الغصب في يده الغصب، لأنه يأخذ الدين. وإن كان على اليه حقه، ولكن مع صبر: فحقه من قبل الغصب، فكان به أن لا يسرم نصير، وعالمه بقيمة ذلك المثل، وإن شاء انظر خلاف ما إذا أريد في أيدي المدين غصب فيه، وقد انتهى السعر، حبه لا يكون، الخيرة، لأن الغصب، هناك ما حصل عمل الغاصب، من غير مصداق إلى قبه من الدين، فأما إذا غلب إلى حد آخر، والغصبان مضى إلى قبل الغصب، هذه أوجه

في القذوري .

ومن هذا النوع مذکور في المتن : « صورته : عصب من آخر دواب الكوفة ، وروحه عابها بخواسان ، فإن كانت قبعتها بخواسان مثل قبعتها بالكوفة ، أمر المنصوب به بأخذها ، وإن كانت قبعتها بخواسان أقل من قبعتها بالكوفة ، فامنعصوب به بالخيار ، إن شاء أحداهما ، وإن شاء أحد بقية الكوفة .

قال . وكذلك الهادم ، وكل ما له حمل ومونة إلى ذلك الموضع ، وكذلك كل ما كان يوزن ، لا الفراهم والدنانير ، فإنه يأخذها حين وجدها ، وليس له أن يطالبه بالقيمة ، لأنها الأثمان التي تجري عليها بيعات الناس ، ومعناه أن معنى الثمن لا يختلف باختلاف الأماكن ، فلا يطالبه بغيره ، وإن شاء أحد المائلة ؛ لأنها حقه .

١٠٠٣ - وإن كان المنصوب مثلباً ، وقد هلك في يد الغاصب ، فإن كان السهم من المكان الذي التقيا ، مثل السهم في مكان العصب أو أكثر ، يرى برد المثل ، وإن كان السهم في هذا المكان أقل ، فهو بالخيار ، إن شاء أخذ قيمة العين حيث عصب ، وإن شاء انتظر ؛ لأنه إن ارد في المكان الذي صانبه به يستضم به ، وإن اختلف القيمة في المكانين لأجل الحمل والمونة ، فصار كما لو كان العين قائمة ، ونقلها إلى بلدة أخرى ، فكان بالخيار ، إن شاء أحد القيمة ، وإن شاء انتظر .

وإن كانت القيمة في مكان الخصومة أكثر ، فلفاصب بالخيار ، إن شاء أعطى مثله ، وإن شاء أعطى قيمته حيث غصبه ؛ لأن المالك لا يستحق إلا الرد في مكان الغصب ، فلو ألزمه تسليم المثل فهنا ، يستصر الغاصب به ، فإنه يركبه زيادة قيمة لا يستحق المنصوب منه ، وفي التأخير إلى العود إلى مكان الغصب إضرار بالمنصوب منه ، فثبت بأنه يستحق القيمة في مكان العصب ، إلا أن يرضى المنصوب به بالتأخير .

وإن ماتت القيمة في المكانين سواء ، قال للمنعصوب منه أن يطالب بالمثل ؛ لأنه لا ضرر على واحد منهما . هذه الجملة في القذوري

١٠٠٤ - وفي المتن : « عصب من آخر كرام من طعام ، ساوى مائة ، ثم صار يساوى مائة وخمسين ، ثم انقطع عن أيدي الناس ، وعز ، وارتفع ، وصار لا يقدر على مثله ، وصار يساوى مائتين . ثم استهلك الغاصب ، للمنعصوب منه أن يضمنه قيمة مائتي درهم ، قيمة يوم استهلكه الغاصب ؛ لأنه حين انقطع عن أيدي الناس ، صار بمنزلة عرض لا مثول له غصبه رجل ، فحدث قيمته ، ثم استهلكه ، فله أن يضمنه يوم استهلكه إن شاء .

ولو كان غضب النكر، وهو يساوى ما بين (ثم صارت قبضة) مائة وخمسين، ثم نقطع من أيدي الناس، ثم صارت قبضة (مائة)، ثم استهلكه الغاصب، فليغصبوب منه أن يرضه قبضة مائة وخمسين آخر ما كان موجوداً في أيدي الناس، وليس له أن يرضه أكثر من ذلك.

١٠٠٥- ذكر ابن رستم عن محمد بن حماد بن عيسى بن عمار بن عوف: إذا خرب كنعان وحل إن كان البر في السبيل أقل قيمة منه إذا كان خارجاً، فعليه القيمة، وإن كان حرجاً أكثر قيمة، فعليه بر مثله، وعليه في الخبز القيمة.

وفيه أيضاً: رجل غصب كدساً، فداخه، ثم أدام الغصبوب منه بيعة، قال: يقضى له بالبر كله، وقيمة الخبز؛ لأنه شبر، عن حائه، فهو كمن طعنه.

١٠٠٦- وفيه أيضاً عن محمد بن رجل غصب من آخر حبة حنطة، فلا شيء على الغاصب؛ لأنه لا قيمة لها، عليه: لو أن رجلاً غصب حبة، فبلغ ذلك قنبر حنطة.

١٠٠٧- قال أبو يوسف: إذا غصب قوم رجلاً ماله قيمة، ضعتهم فيه، فإذا ما برجل بعد رجل لم أضمتهم شيئاً؛ لأن كل إنسان بما غصب منه ما لا قيمة له، ولو كان في حبة حنطة قيمة، ما حل لأحد أن يقطع النوى، وكان عليه أن يعرفها؛ لأنها نقطة.

١٠٠٨- وإذا استهلك الغاصب، وضعت الفخاسي القيمة، نظر إن كان ذلك الشيء يباع في السوق، لدرهم، يقرم بالدرهم، وإن كان يباع بالدينار، يقرم بالدينار، وإن كان يباع بهما، فالقاضي يتخير.

في شرح كتاب الصرف في باب الغصب الحسن بن مالك عن أبي يوسف: رجل غصب بضعة وألفها، فبقي مثله، وهذا آخر قوله، وكان قوله الأول القيمة.

١٠٠٩- في "المنقذ": وفيه أيضاً أثر عن أبي يوسف: رجل غصب ثاةً وحاجباً، ضمر قبضة ثوبها، وإن غصب جارية أرضعت والدته، لا يضمن قبضة اللبن، وحكاه في موضع آخر من هذا الكتاب عن أبي حنيفة. وفيه أيضاً هشام بن محمد قال: أبو حنيفة رحمه الله: رجل غصب من آخر لحماً واستهلكه، فعليه قبضة، وفيه كمنيات آخر، عرفت في كتاب البرخ.

استهلك سرقين إنسان، يحجب عليه القيمة؛ لأنه ليس بمثل؛ لأنه لا يكال ولا يوزن، إنما يحمل أوفاه، فيضمن بالقيمة.

ذكر شمس الأئمة المرحوم أن رد مثل المغموب، وهذا المثل في الموضع الذي

وجوب المثل، يجب في موضح النصب والاستهلاك. وذكر شيخ الإسلام أن ضمان الجناية إنما يجب في مكان المحسومة.

١٠١٠- استهلك ثوباً للرجلي، وجاء بقبته، فقال رب الثوب: لا أرضعها، ولا أجعلك في حل، للخاصب أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجبره على القبول، وإن لم يرفع الأمر إلى الحاكم، ووضع القيمة في حجره يبرأ، وإن وضعه بين يديه لا يبرأ.

## الفصل الثالث

## فيما لا يجب الصمان بالاشتراك

١١٠١١ - كسر بيضة أو جرة لغيره ، فوجدت خيلها فارسة ، فلا صمدان عليه إلا أنه ضمير  
أنه من اشتراك حالاً ، وكذلك لو قسم درهم بين ، ثم ظهر أنه موقوف ، فلا صمان  
عليه [١] : لا والله .

١١٠١٢ - إذا أفسد تأليف حصير إنسان ، فلو لم يكن إعادته كما كان أمراً ، إلا إعادة ؛ لأنه  
قدار على رده كما أخذه ، فليس كمن غصب سلب إنساناً ، وساقها إلى باب حدة كره ، يؤمر  
بإعادته أكثر كسب . لأن : لإعادة يمكنه ، فيؤمر بالإعادة ، وإن لم يكن إعادة كما كان ، سلم له  
المضمون ، ويضمن قيمة المصبر صحيحاً ؛ لأنه قد جرح عن الرخصة أخذ ، فيفسد إلى القيمة .

١١٠١٣ - وإذا جرح شركتاً بعمل غيره ، فمن كان العمل من العمل ثم يستعمله المصبر ،  
لا شيء عليه ؛ لأنه لا يميزه في إعادة شركتها ، وإن كان العمل عليه ، وإن كان لا يميزه  
شركته ، ولا يميزها عليه ، لو أعجب ، يؤمر بالإعادة ، ولا تضمن شركتها ، وإن كان بنفسه المصبر  
ويدها عليه لو أعجب ، يضمن لصمان .

في إعادة المصبر : سعى باب دار إنسان من موصعه ، أو حل سرج إنسان ، أو جرح  
إلى ثوب إنسان ، فأنك ، أو جرحه ، فشره ، حتى أعاده إلى حاله الأولي ، فكل ما كان بذلك ،  
فخص تأليفه ، والحرب فيه على جرحه ، في شتمه ، واختصم .

في الثوب : هذه جلدور حتى ، ثم يثاء الهدء قبل أن يضمن القيمة ، إن شاء الله . كان .  
ولا ضمان عليه ؛ لأنه أعاده إلى حاله الأولي ، متخذاً ، فليس كمن أفسد مخطوطة إنسان ، ثم خافه  
١١٠١٤ - إذا دخل على صاحب مكان يادنه ، فتمدق ثوبه شيء ، بما في دكانه ، فسقط ،  
لا يضمن . هكذا ذكر في واقعات المصنف ، وتأويله انفسجح أن يستعمله لم يكن يبعده  
وباء :

دفع إلى حياض كراماً ليخطئه له فمضياً ، فحارته فمضياً فاسد ، وعزم صاحب الثوب  
بالفقد ، فليس مع ذلك ، فلا ضمان ؛ لأن يسهل مع تعلم رجسا عساده . ويعلم من هذه أن  
تغير من المصنف

إذا ذبح شاة إنسان لا يرجى حياتها ضمن، والراعى والبقر فى مثل هذا لا يضمن، هكذا ذكر الصدر الشهيد فى الباب الأول من شركة واقعاته. وجواب محمد فى الأصل: أن الراعى يضمن، وهو القياس، والمسألة فى باب إجازة الراعى. فالصدر الشهيد فرق بين الراعى والبقر، وبين الأجنى، فضمن الأجنى، ولم يضمن الراعى والبقر، والفقيه أبو الخطاب سوى بينهما، فقال: لا يضمن الأجنى كما لا يضمن الراعى، لوجود الإذن بالتذبح دلالة فى هذه الحالة فى حق الكل. وكذلك الجواب فى البعير؛ لأن التذبح فى هذه الحالة لإصلاح اللحم، وأما فى الحمار والبغل، فلا يذبح؛ لأن ذبحهما ليس لإصلاح اللحم، وفى الفرس أيضاً لا يذبح، لأن ذبحه ليس لإصلاح اللحم عند أى حنيفة؛ لأن كراهته كراهة نحرجه عنده هو الصحيح.

١٠١٥- إذا ربح الثراب من أرض الغير، إن لم يكن لثراب قيمة فى ذلك الموضع (إن انتقص الأرض برفعه ضمن النقصان، وإن لم ينتقص، فلا شيء عليه، ولا يضر بالكس، وإن قال به بعض العلماء، وإن كان لثراب قيمة ذلك الموضع آ)، ضمن قيمته، تمكن النقصان فى الأرض أو لم يتمكن.

فى أدب القاضى - للخصاف فى آخر باب البعير: الصرف إذا غمر الدرهم، وكسرها، ضمن إذا قال له المالك: اغمر.

فى غصب العيون: وكذلك إذا دفع إلى نوساً، وقال له: ارم، فمدها؛ وانكسرت، يضمن، إلا إذا قال له: مدها، فى هذا الموضع أيضاً.

١٠١٦- وفى صرف المشتغى عن أبى يوسف فى الصبر فى: إذا انتقد الدرهم بإذن صاحبها، فتمز درهماً، فانكسرت، قاله أبو حنيفة رحمه الله تعالى: لا ضمان، وقال أبو يوسف رحمه الله: إن كان الناس اغمىهم فدون الدرهم بالغمر، فلا ضمان، والمختار للفتوى أن صاحب المال إذا أمره بالغمر (فلا ضمان، وإن لم يأمره بالغمر، فإن كان الناس إذا بمرقون الدرهم بالغمر، فلا ضمان أيضاً، وبثبت الإذن بالغمر آ) دلالة إذا كانت الخالة هذه.

١٠١٧- إذا طبخ لحم غيره بغير أمره ضمن، ولو جعل صاحب اللحم فى القدر، ووضع القدر على الكائون، ووضع تحتها الحطب، فأوقد النار، فطبخ، فإنه لا يضمن

(١) هذه العبارة وردت فى جميع النسخ التى عندنا.

(٢) أثبت هذه العبارة من جميع النسخ التى توجد عندنا.



استحساناً.

١٠٠١٨- ومن هذا الجنس خمس مسائل إحداهن هذه المسألة، الثانية: إذا طهر حطة غيره بغير أمره، ضمن، ولو أن صاحب الحنطة جعل الحنطة في الدودن، وربط عليه الحمار، فجاء آخر، وساق الحمار، وطهر، لا يضمن.

١٠٠١٩- المسألة الثالثة: إذا زرع جرة غيره بغير أمره، فانكسرت، يضمن. ولو أن صاحبه ألحقه بزرع الجرة، فأماها إلى نفسه، وجاء إنسان، وأغاثه علم، انزع، فانكسرت، فيمده بين ذلك، لا يضمن.

١٠٠٢٠- المسألة الرابعة: من حمل على دابة غيره بغير أمره، حتى هلكت الدابة، يضمن، ولو حمل المالك على دابة سميت، ثم سقط في الهريق، فجاء إنسان، وحمل بغير وجه، فهلك الدابة، لا يضمن.

١٠٠٢١- المسألة الخامسة: إذا ذبح أضحية بغير إذن، أو ذبح بغير أيام الأضحية، لا يجوز، ويضمن الذابح، وإن ذبح في أيام الأضحية بجوز، ولا يضمن الذابح؛ لأن الإذن ثبت دلالة في هذه المسائل لوالدالة يجب اعتبارها، ما لم يوجد الصريح بخلافه، هذه الأضحية، ذكرها الشيخ الإمام لأجل شيع الإسلام في باب ما لا يجوز في الأضحية.

ومن جنس هذه المسائل: ما ذكره محمد رحمه الله تعالى في شرح المزارعة في باب قبل باب المزارعة التي بشرط فيها المعاصرة

إن من أحضر قمحاً لهدم دار، فحده آخر وهضم بغير إذنه، لا يضمن استحساناً وصار الأصل في جنس هذه المسائل أن كل عمل لا يتعاون فيه الناس يثبت الاستعانة فيه بكل أحد من أحاد الناس دلالة، فأما إذا كان عملاً يتعاون فيه الناس، لا تثبت الاستعانة بكل واحد من أحاد الناس، كما هو حق الشاة بعد الذبح للسلخ، فجاء إنسان، وسليخ بغير إذن، يضمن، ذكر محمد رحمه الله تعالى هذا الأصل في هذا الباب أيضاً

١٠٠٢٢- القصص إذا تسرى شاة فجاء إنسان ونبحها، فهذا على وجهين: ما إن نبحها بعدما أخذها القصاب، وغدر جليها، وقب ذلك، على الوجه الأول: لا يضمن، وفي الوجه الثاني يضمن.

زرع عريم وجن من يده يطر، تكن لا ضمان عليه.

١٠٠٢٣- في فتاوى أبي الليث: إذا طهر جل، دخلت، زرع إنسان، فأخرجها صاحبه.

--

ج ٨- كتاب الغصب - ٢٢٢ - الفصل ٢: فيما لا يجب الضمان بالاستهانة

الزروع، فجاء ذئب، فأكلها. إن أخرجها صاحب الزرع، ولم يسهب بعد ذلك، فلا ضمان عليه عن أكثر المتابع، وهو المختار لاعتقوى، وإن ساءلها بعد إخراجها، أكثر من بحثنا على أنه يضمن. سواء ساقط إلى مكان يضمنها فيها على دوعه، أو أكثر من ذلك، وعليه العتوى.

١٠٠٩٤- وكذلك أراضى إذا وجد في باروكة بقرعة لقمره، فطردوه قدر ما يخرج من باروكة، لا يضمن، وإن ساقطها بعد ذلك، بغيره. فأنما إذا وجد بقرعة من زرع، فأخبر صاحبها، فأخرجها صاحبها، فأنصت الدابة للزرع، إن أمر صاحب الزرع صاحب الدابة بالإخراج، لا يضمن صاحب الدابة شيئاً، وإن لم يأمره، يضمن. هذه الجملة في الباب الأول من غصب الوقعات.

أما زرع إذا وقع الفرس الذي دفعه إليه من الأرض مع الزرع والأرض زارة إلى الراعي، فضايع، لا ضمان على أحد.

١٠٠٩٥- في غصب عناوى أهل سمرقند: إذا امتنع صاحب الزرع عن السقي حتى فسد الزرع، لم يكن عليه ضمان الزرع، في الوقعات التي طعن.

## الفصل الرابع في كفاية الضمان

١٠٠٢٦ - في "المنتقى" : بشر بن الوليد عن أبي يوسف في رجل خرق خيلسان رجل ، ثم رده ، قال : أفروعه صحيحاً ، وأفروءه مرفوءاً ، فأضمنه فضل ما يشتها .

١٠٠٢٧ - وعنه أيضاً : رجل حفر بئراً في ملكه ، وطمعها رجل يترابها ، قال : أفومها محفورة وغير محفورة ، فأضمنه فضل ما بينهما ، وإن طرح فيها تراباً أجبرته ، وإن كان في الصحراء ، فإن لم يخرج الماء ، فليس عليه من دفنها شيئاً . وإن أخرج الماء ، وفد استحقها ؛ لأنه بئر عطن ، فهو ضامن للفضل ما بينهما .

١٠٠٢٨ - إذا مرق دغائر حساب إنسان ، واستهلكه ، ولم يدر المالك ما أنفذ ، وما أعطى ، يضمن للمالك ثبته دغائر الحساب ، وهو أن ينظر بكم يشتري ذلك ،

١٠٠٢٩ - في غصب فتاوى أبي سمرقند وهو نظير ما ذكر في فتاوى أبي الليث : من خرق صك إنسان ، ضمن قيمة الصك مكتوباً ، على قول أكثر المشايخ ؛ ولا ينظر إلى المثل ؛ لأن الإلتاف صادف الصك ، وما صادف المال . وقال بعضهم : يضمن على قدر ما ينفع به صاحبه .

في "المنتقى" : هشام عن محمد : سئل الممنوع بائناً ؛ لأنه لو صبه إنسان لحلم أضسه . قلت له : يقول أبي حنيفة رحمه الله قمن صب سكر المسلم ، يضمن قيمته ، أو مثله ؟ قال : فيجته .

١٠٠٣٠ - إذا كسر بريق إنسان ، أو طيور إنسان ، أو دبه ، أو ما أشبه ذلك من آلات الملاهي ، فعلى قولهما : لا ضمان . وعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى : يجب الضمان ؛ لأن هذه الأشياء صنعة للاقتفاع بها بجهة أخرى ، سوى الهوى ، بأن يجعل ظروفه ، الأثنياء ، فيضمن قيمتها من هذه الوجهة ، لا من حيث كونه طيوراً ، أو بريقاً ، وذكر في الجامع الصغير : أن على قول أبي حنيفة رحمه الله : يضمن إلا إذا فعل بإذن الإمام ، قال القاضي الإمام صدر الإسلام في شرح الجامع الصغير : والفتوى على قولهما لكثرة الفساد فيما بين الناس .

وذكر الشيخ الإمام فخر الإسلام على البردوي في الجامع الصغير : أيضاً : أن قول أبي

حينئذ وحده انه قدس . وقولهما استحيان . فان صدر الإسلام : لم عند امر حبه : حبه  
الله إذا ووجه الضمان بجبه على ربه انصاحه لغير انتهى على أمر وجد يمكن الانتفاء  
بدلت ، وعلى هذا الاختلاف البرد ، والشرط ؟ لأنه يمكن أن يجعل هذه الأنبياء متعانت  
المراة .

وفي التنوير يقول في مسألة الطيور والبرية أنه بضمن قبته غلبت متحولاً . وفي  
المتن . بضمن فيه حساً الواحاً .

١٠٠٣١ - حنبل بن محمد . إذا أحرقت صابئة لأدمي ، صبه قيمته صلياً ، لأنها على  
ذلك صلتها . قال همام : قلت لحسن : إذا أحرقت باباً منحوتاً عليه ثمانين مفرقة ، قال : في  
قول بضمن فيه : غير مفرقة . بل ، وإن كان صاحبه قطع رأس الثمانين ، بضمن قيمته  
مفرقة . بخرقة مفرقة في شجر .

١٠٠٣٢ - قلت : لو أحرقت بساطاً فيه صورة رجال قال : ضمن دمه مصوراً ، لأن  
البيضاء توحاه .

قلت : إذا دهم بيا مصوراً بهذه الأصباغ ثمانين الرجال ونحوه ؟ قال : ضمنه قيمة الب  
والأنبياء غير مصورة .

١٠٠٣٣ - وإذا على جارية مقيمة . ضمن قيمتها غير معينة . إلا أن يكون الغنا بخص ،  
فأقرب منها على ذلك . وإن كانت الجارية حسنة نصوت ، لا أنها لا بطن ، فهو على حسنة  
الصورة .

والحكمة إذا كانت تفرق . والفاخرة إذا كانت تفرق . بغير قيمتها مفرقة . والحكمة إذا  
كانت غني . عن بحد ، لا بحد حسنها على ذلك

١٠٠٣٤ - والغريم الذي يبيع عليه ، فهو على الماسك قيمته ، وهي الحكمة إذا كانت  
مفارقة بغير قيمته غير مفرقة . وكذلك كل شيء ، يكون بغير تعيين .

عصب من أخضر أردأ . ووردة . ووردة حنة الأرض بسبب الزرع . فعلى العصب  
نقصان الأرض .

واختلف المتأين في طرق معرفة النقص . قال بعضهم . ينظر بحجم يوازي هذه الأرض  
قبل الزرعة ، وكما يوازي بعد الزرعة ، فمقدار انقضاء نقصان الأرض . وقال بعضهم : ينظر  
بكم بشرى [هذه الأرض قبل الزرعة ، وبكم بشرى] بعد الزرعة ، فمقدار النقصان نقصان

الأرض - فإد تحسب الأنفة السرخس - والفول الأول أقرب إلى الصواب.

١٠٠٣٥ - قطع شجرة من دز رجل مفرأه ، فرب البذر بالخيار ، إن شاء ترك لشجرة على الفطع ، رسمه قيمة الشجرة قائمة ، وطرب معرفة ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة . ويقوم بدور الشجرة ، فيصنع فصل ما بينهما ، وإن شاء أمك الشجرة ، ويقسم قيمة الانصاف إلى . وطرب معرفة ذلك أن يقوم الدار مع الشجرة ، ويخير الشجرة أصلاً ، فتفاوت ما بينهما قيمة الشجرة مضروعة ، فصل ما بينهما قيمة فصلان لقطع ، حتى لو كانت قيمة الشجرة مضروعة ، وشتر مجموعة على السواء ، لا شيء عليه ، فلهذا في المبدأ .

١٠٠٣٦ - وفي محسوع لنوارل . من قطع شجرة من بستان رجل ، أو من ناره ، فاستهلكها ، عليه نقصان الدار ، أو البذر . ومن قطع شجرة من أرض رجل ، فعله قيمة الخطب .

١٠٠٣٧ - ج . إلى تنور ، قد سحرت بقصب ، قصب فيه الماء ، ينظر إلى قيمة التنور كذلك ، وإلى قيمته غير مسجور ، فيصنع فصل ما بينهما . وكذلك ينظر الماء ، إذا كان فيها إنسان على هذا ، في إحصاءات الشاطئ - في جابات أنشأه أي سسرقت . فتش رأس تنور إنسان ، حتى ترد ، فعله قيمة طهر مقدار ما به حراء التنور . ويمكن أن يقال : ينظر لكم بسناحر التنور المسجور ، لينفع به من غير أن يصدر ثأباً ، فيصنع ذلك التقدير : أو ينظر إلى آخره مسجوراً ، فيصنع معاونة ما بينهما - والله أعلم - .

### الفصل الخامس

في خلط الغاصب مالاً وجنباً أو مالاً غيره بماله  
واختلاط أحد المالين بالآخر من غير خلط

١٠٣٨- قال محمد في الأصل: غصب من غير حيلة، وغصب من آخره براء وحفظها، ضمن لكل واحد منهما ما غصب منه، وبم يذكر من الكتاب أن الخلط قد يكون؟

١٠٣٩- وأما إذا كان الخلط يكون علمه من غير خلط لا يأتى معه السعي، كخلط اللبن بالحليب، وخلط الحنطة بالحنطة، وفي هذه الأمور لا يكون الخلط ملكاً للخالط، وبقرره حتى يملك في الغل عند أبي حنيفة رحمه الله، ولكن لا يحل للمخلط الانتفاع بخلطه قبل أداءه، وبقرره قول أبي يوسف ومحمد ذلك الخيار، إذ شاء ضمه مثل حقه، وإن شاء شاركه في الخلط. وأجمعوا على أنه لو غصب دهن جور، وحفظه بدهن رز، أن الخلط يصير ملكاً للمخلط.

١٠٤٠- وحده يفتى به الشيخ، وهو على نوعين: نوع يحتاج فيه إلى كلفة وحيلة، والنوع الآخر لا يحتاج فيه إلى كلفة وحيلة.

الجواب في هذا النوع عندهما أن الخلط في النوع الأول في ظاهر الرواية، وبه أخذ بعض المشايخ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أن قوله في هذا النوع كغيرهما، وبه أخذ بعض المشايخ، وبه أخذ في كتاب الغصب، وفي أول كتاب "الوديعه"، فإنه قال: إذا كان الخلط أجنبي، ولا يظفر به، فبعض أن يبيعه، وبما يكون لهما حق البيع إذا كان مشتركاً بينهما، أو إذا كان ملكاً للخالط، فلا يملكها البيع.

من هذا النوع من القول ما ذكره من اجناب في تلك المسألة قول أبي يوسف ومحمد، وهو رواية الحسن عن أبي حنيفة رحمه الله أنه قال: لو خلط في قول ظاهر الرواية عن أبي حنيفة رحمه الله لا يكون له حق البيع.

ومنه من قال: ما ذكره في قول الكافي، وهو الصحيح، وأنتم (أبي حنيفة رحمه الله) على ظاهر الرواية أن حق البيع لهما في تلك الصورة ما كان باعتبار أن الخلط لم يصير ملكاً للخالط، بل باعتبار أن الخلط إن صار ملكاً للخالط، فغصبه لم ينتفع عنه، بل ينفذ تمام

الانقطاع على وصول البديل إليهما . ألا ترى أنه لا يعمل للخلط الانتفاع بالخلوط ما لم يؤد البديل إليهما\* وإذا بقي أحدهما فيه ، قلت : أنه باع الخلوط لإفناء أحدهما عند تعذر استيفاء انصافه من الخلط ، كما يبيع في يد البائع يبيع في الثمن عند تعذر استيفاء الثمن من المشتري بغيره ، كذا ههنا .

ومن المشايخ من قال : لأبي حنيفة رحمه الله في هذا الخلط قياس واستحسان ، العباس أن يصير الخلوط ملكاً للخلط ، وفي الاستحسان لا يصير .

ونوع لا يحتاج فيه التمييز إلى كثرة ومشقة كخلط البيض بالسود ، والدرهم والدراهم ، وفي هذا النوع لا يجب انصافان على الخلط بالانقاف ، ولا يعتبر المخلوط ملكاً للخلط بالإجماع .

وفي المنتقى : قال هشام : سألت محمداً عن رجل غصب من رجل ألف درهم ، وخلط بها درهم من ماله ، قال : مذهب أبي يوسف في هذا إذا كانت دراهم الخلط ثلث ، فالمغصوب منه بالخيار ، إن شاء ضمنه درهم ، وإن شاء شاركه في الخلوط بقدر دراهمه .

قلت : فإن كانا سواء ، فما مذهب أبي يوسف ؟ قال : لا أدري . وأما في قولنا : فالمغصوب منه بالخيار على كل حال ، إن شاء ضمن الغاصب دراهمه ، وإن شاء كان شريكاً فيه .

١٠٤١- وفيه أيضاً : هشام عن محمد : إذا كان مع رجل سويق ، ومع رجل آخر سم ، أو زيت ، فاصطدما ، فأنصب زيت هذا أو سمه في سويق هذا ، فإن صاحب السويق يضمن لصاحب السم (أو الزيت) مثل ثمنه ، أو زينه ، لأن صاحب السويق استهلك ثمن هذا ، ولم يسهلك صاحب السمس سويقاً ، فهذا ، ولأن هذه الزيادة في السويق .

١٠٤٢- وإن كان مع أحدهما سويق ومع الآخر نورة ، فاصطدما ، فأنصب سويق هذا في نورة هذا ، فإن شاء صاحب السويق أخذ سويقه ناقصاً ، وأعطى الآخر مثل نوره ، وإن شاء ضمن صاحب النورة مثل كيل سويقه ، وسلم له سويقه ، وضمن صاحب السويق لصاحب النورة مثل كيل نوره ، لأن كل واحد منهما جائز .

وإن فعل ذلك غريب ، وذهب ، فليس لصاحب النورة على صاحب السويق شيء ، لأن النورة لم تزد في سويقه ، بل نقصه ، والسويق لصاحب السويق .

وفي الغدوري : صب ماء في طعامه ، فأفسده ، وزاد في كيله ، فصاحب الطعام أد بضمه قيمته ، قبل أن يجب فيها ، وليس له أن يدعيه ماله ، مثله .

وكانت أم حبيب تاء في دعوى - أقرت - لأن لها مقام طلق ، ولأن الطلاق صيد فيه نكاح  
لا مثل له ، فهو الفيمه ، ولا يجوز أن يعرف مثل كجمله قبل حب الزنا لأنه تم كبحه من حب  
مقدم ، حتى لو شرب دم عب عبد الله ، فعليه مثله

وہی المصطفیٰ ، محمد مصدق ، محمد زکریا ، یحییٰ ، عیسیٰ ، یونس ، ابراہیم ، نوح ، فرعون ، جنہیں فی ذلہم روحی  
مخانیفہ ، بن صاحبانہ ، جان . لاء ہذا سورہہ صہ ، زاد لم یغیبہ

[illegible]

وهكذا اجساد في الأثرية انما وجدت في قبورهم بسبب، وكثيرات؛ وليد اذن، من  
أثرية وحل في قايه، فخصرت الأثرية، مما حياها لأحد، وخصن الفاعل لاجل  
الأثرية قيمة الأثرية، لم يصنعها بغيره، ولا يتركها للآخرين، ولا روحته له

الشيخ محمد بن عبد الله

وفيه أيضا : سبعة غرغرينات في : بطن وحمل ، فم وحمل ، وعضلات ، و  
 مني عضلات . ولم يكن في آخرهما إلا نكس ، أو الفرج ، وظل إلى ذكرهما ورسد في  
 لصاحبه : الخ في الأخر ، ونحوه ، وإن : ما أكس الفرج حور : بضم ج محل وحده ههنا في  
 النسخ بغير ملحقه .

١٤٣٠-١-١- دہری کتاب احاطان : رجل فہم نیاة فی حدیث الفہرہ ، دیندر بحر جہ ، ہفتہ  
 فہمہ کذا اکثر مسمی من الآخر . فیہ جہا کثیر ہا قیۃ اوج قیۃ ہا زخو فی صا ہ .  
 دیندیش مال صا ہ ، و نکون مخرآ مفا . دیش ہفہ ، فہمہ ہا ہ .

وَكَذَلِكَ إِذَا كُنَّا لِلْمَسَاحِمِ حَتَّى نَمُوتَ فِي الدَّارِ الْمَسْجُورَةِ، لَا تَنْفُكُ بَحْرَاجِهِ إِلَّا بَعْدَ نَمِيٍّ مِنْ  
الْمُحَاطَةِ بِظُلْمِ أَيْمِنِهِ، أَيْمَنُ قُبُورِهِ، مَا نَسْتَعِينُ مِنْ أَمَانَةِ بَحْرِهِ، هَاهُنَا أَوْ هَاهُنَا.

يقول: "لنحى" . أعظم في برادر، عن محمد . وحاجة رجل التمتع الإنسانية رجل أعظم .  
بذلك الله . المدحاجة : إن شئت فقل فصلة اللزوجة ، فإن أبي صاحب الدرجة بعد نفسه  
للزوجة . أعظم المدح ، حذيقه بها . وكذلك إن اتبعه بعينه ، وقيمة اللزوجة كقيمة ، وإن كنت  
فصله ، الإنسانية مثلاً . برادر ، فلا شيء . عنى صاحب المدح

بوفيه انفس : بعد شرب قهوة ووجده في طائر انعم له الخواص وتبرأه من جوارحه والى انفسه



الغائب، قال: لا أجبر صاحب الطائر أن يعطيه الطائر، وبأخذ قبضة الطائر، وكذلك شيء ينتفع بالذئب، وقبضة الذئب خير منه.

١٠٤٤ وفي العيون: رجل أودع رجلاً فصيلاً، أو أدخله المودع في بيته، حتى عظم، فلم يقدر على إخراجه إلا بقلع بانه، فله أن يعطيه قبضة الفصيل يوم صار الفصيل في حد لا يستعج الخرج من الباب، ويملك الفصيل دفناً للفرار عن نفسه، وإن شاء قلع بابه، ورد الفصيل. قال الصدر الشهيدي في واقعاته: يجب أن يكون ذيل المسألة إذا كان قبضة ما يهدم من البيت بإخراج الفصيل [أكثر من قبضة الفصيل، وأما إذا كان قبضة الفصيل أكثر من قبضة ما يهدم من البيت بإخراج الفصيل]، يؤمر صاحب الفصيل بدفع قبضة ما يهدم إليه وإخراج الفصيل، ليكون هذا الجواب عطفاً لما ذكر في النوازل.

وفي كتاب الحيطان: وهنا إذا دخل المودع الفصيل في بيته، ولو استعار للمودع بيتاً، وأدخل الفصيل فيه، وعظم الفصيل، وبقي المسألة بحالها، يقال لرب الفصيل: إن أمكك إخراج الفصيل، فأخرجه، وإلا فأنحره، واجعله قطعاً قطعاً.

وإن كان حماراً، أو بعلاً، إن كان ضرر الباب قاحشاً، فالجواب كذلك أيضاً، وإن كان يسيراً أنه إن قلع لباب، ويغرم مقدار ما نُسب من الباب، وهذا نوع منحنان؛ لأنه لو لم يجعل كذلك، يتضرر صاحب الحمار ويغرم حقه أصلاً.

وفي واقعات الناطقي: فصار بسط ثوباً على جبل، فجاءت الريح وحملته، وألفته في صغ إنسان، حتى أصبح، فليس من القصار، ولا عجز رب الثوب شيء من قبضة الصغ. قال الصدر الشهيدي: وهذا بخلاف ما حفظنا في المسائل الخلافية، فالمحفوظ في الخلافية أن صاحب الثوب يأخذ ثوبه، ويضمن ما زاد الصغ فيه، إلا إذا أوى صاحب الثوب أن يأخذ الثوب، فحينئذ كان الجواب كما ذكر الناطقي. وذكر القدوري في باب الثوب بصغ الغاصب عن نعو ما ذكره الصدر الشهيدي.

(١) ما بين دعوى من ساقط من الأصل وانتفاء من م وم و

(٢) ١٠٤٥ ورد في الأصل: ورد في نسخ ألف و ط و م: إلا إذا أوى صاحب الثوب، أخذ الثوب.

**لِقَضَائِلِ السَّادِسِ**

في استرداد المعصوب منه في انعصب من القاصب، وما يمنع من ذلك  
 وفيما يبرأ القاصب به من الضمان وما لا يبرأ

١٠٤٤ قال النكرى : قد أخذت المصنوع من النقص - حدثاً ، يصير به عاصياً أو  
 ناكراً في ملك الغير ، صار مسترداً له ، حسب رتبة الزاد صاحب به من ماله المصنوع ، وذلك  
 نعم أو يسعه من نقصه ، أو يملك المصنوع ، لأن المصنوع ثابت للمالك على الحال ، عند  
 ثبات ملكه ، يصير به عاصياً ، عند ثبات ملكه ، ويوجب بذلك خروج مفرط  
 أصبه من المصنوع ، وسواء عرف ذلك ، أو لم يعرف - لأن الحكم به على نافي المصنوع ،  
 المالك ، ولا يكون العاصي عاصياً بالمصنوع الأول هذا ، إلا أن يحدث عاصياً مستقراً

وكذلك لو اذاعوا: «كفى التبر بربكم، فليس، حتى تنفروا، وعرفه، نوحا يعرف، وكذلك إذا، عه صاحبه، أو وهدهده، وح يعرف حتى يسه، ونحرق، وإنك إذا عطف، فعدت، ثم أظنهم، عده، أو لم يعرفه، وكذلك إذا حال المعصوم بربه لي، فإسسه، وإذا ذلك لضعف عنه، وقد عرفه، أو لم يعرفه، من الناس.

١٠٠٦- إن كان الماعية غير المتيقن: أن تدر اللحم، ثم اعلمه، ثم يبرأ عن  
الضمير؛ لأنه ما ثبت به على الغصوب في هذه الحالة: لا يجرى، والمشي يخرج من أن  
يكون معصية، وهو من ثلثيها.

١٩٤٧ م. فان. ولو ان المصسوب. مع حر العبد. انقاد. للخدمة. او الثوب. ليس. من ضمن شفاء العبد. حتى يجب عليه التجر بالاحافه. لان الاجر مع الضمان لا يجزمه. وقد قالوا. والاستاذ. بعد المصسوب من مولاه. يسمى به. صانفاً معلوماً. فلا ينفذ عليه الضمانات. حتى ينفذ. اناء. لان. الفرة في هذه الصورة لا يجب راتح عليه. وانما يجب انعام. و سداد الضمان به. ولو لم يجب له الا احر. وانما في الاخر. ان يجب الاحر.

[illegible]

۱۱: «وَمِنْهُمْ مَّنْ يَّهْدِي وَبَعْضُهُمْ يَضِلُّ» : حَسْبُكَ

بانهضية<sup>(١)</sup>، وكما وقع عقد الإجارة يبرأ عن الضمان.

١٠٠٤٨- ونو: روح الجارية المنصوبة للغاصب، لم يبرأ من الضمان في قياس قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، خلافاً لأبي يوسف، وهو فرغ اختلافهم في المشتري إذا تزوج الجارية أنشترها قبل الفحص، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله: لا يصير قابضاً لها، وعلى قول أبي يوسف: يصير قابضاً بها.

١٠٠٤٩- وأمر كان المغمصوب منه استأجر الغاصب لعميل المغمصوب عدلاً من الأعمال، فذلك جائز، وهو في يد الغاصب على ضمانه، إن هنك قبل أن يأخذ من ذلك العمل، أو بعده ضمن.

وكذلك لو استأجره لغسل الثوب المغمصوب، لأن الاستئجار على التعليم، وغسل الثوب لا يقتضي ثبوت اليد عليه، فإنه يتسودد فيقع العيب فيه، مع كونه في بدلفاك، ودوره، فلا يبرأ من الضمان، وإن كان الأجر في عمله إنما يطل عنه الضمان إذا صار عليه أجر، لأنه لا يتحمل أجر وضمان، إما أن يكون له الأجر، وهو ضامن، فهذا جائز بخلاف استحباب الدابة لتركوب<sup>(٢)</sup>، لأن استئجاره متنوعة الدابة لا يكون إلا بعد كونها مسلمة إليه، فثبتت بد الإجارة استسمى القضاء ضماناً للغصب.

١٠٠٥٠- من المتفق: رجل حان رجل حطه، ثم دفعها حينئذ إليه، وقال: طعنت لي طعنت، ثم علم أنها كانت حطته: برئ من الضمان، وكذلك لو دعه غزلاً، ثم دفع ذلك الغزل بعينه إلى صاحب الغزاة، ثم قال: انصحه لي مسجبه، ثم علم به، وكذلك إذا غصب من رجل دابة ومات صاحب الدابة، ثم إن يئنه استعار منه دابة، فدعاهها إياه، وسقطت تحته، برئ من الضمان.

١٠٠٥١- أمره إلى في نواوه: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، قال أبو حنيفة رحمه الله: غصب من رجل ثوباً، فأخبره رجل في بده، ثم أعطى المحرق الغاصب قبعة الثوب برئ. وقال أبو يوسف: ليس على المحرق أن يعطى الغاصب قبسته، وإذا أعطى، لا يبرأ إلا إذا كان الإعطاء بقضاء القاضي، ولا ينبغي للقاضي أن يجبر على إعطاء الغيبة، إذا علم أن الطالب غاصب، لكن يضعها على يدي رجل عدل، حتى يحضر رب الثوب، فيختار ضماناً أياً شاء.

١٠٠٥٢- قال أبو القاسم رحمه الله تعالى: هذا الجواب خلاف ما قال في الأصل:

(١) ما بين معقوفين، سند من الأمل وثبتناه من طريقه.

غصب من آخر، ثم أن الغاصب استأجرها من المصروب منه، والدائر ليست يحضرتها حين استأجرها، فيظنون كأن هو ساكنها، أو لم يكن هو ساكنها، إلا أنه قادر على سكنها، يرى من ضمانها: لأي أوجب الأجر عليه حينئذ.

١٠٥٣ - وفي الجامع أن باب متعدي باب الطويل من التبرج: إذا أمر المالك بالفاص - بيع المصروب - فقبل البيع لا يخرج عن ضمان الغاصب، وكذا بعد البيع قبل التسليم، لا يخرج عن ضمان الغاصب، حتى لو هلك قبل البيع، أو بعد البيع قبل التسليم، يهلك الغاصب، وكذا المصروب منه إذا ما نفسه، فقبل التسليم، لا يخرج عن ضمان الغاصب.

١٠٥٤ - وكذلك المصروب منه إذا أمر الغاصب أن يضحى بالشاة، فقبل أن يضحى بها لا يخرج عن ضمانه، وهو عليه ضمان الأئمة المرحومين في أول شرح كتاب العارية.

١٠٥٥ - إذا رد المصروب على المصروب منه، فجواب الكتاب أنه يبرأ مطلقاً، قال الشيخ الإمام الأجل شيخ الإسلام المعروف بحوزة زاده في كتاب الإقرار: والمسألة في الخاص على وجه، إن كان أخذته كبيراً بالغاً، فاجواب ما قال في الكتاب وإن كان صغيراً إن كان مأذوناً في التجارة، وكذلك إن كان محجوراً، وإن كان صغيراً لا ينفذ في القرض والحفظ، لا يبرأ عن الضمان إذا رده عليه بعد ما أحده منه، وإن رده عليه قبل أن يتحول عن مكان الأخذ، يبرأ استحساناً، وإن لم يبرأ فيه كاجواب فيما إذا أخذ لقطه، وردها إلى مكانه، ردها بعد ما تحول لا يبرأ، وإن رده قبل التحول يبرأ استحساناً.

وإن كان صغيراً يملك القرض والحفظ، فيه اختلاف المشايخ، وفي فتاوى انصلي: أنه يبرأ عن الضمان إذا كان المصلي يعقل الأخذ، والإعطاء من غير ذكر الخلاف، وإن كان لا يعقل الأخذ والإعطاء لا يبرأ من غير تفصيل.

١٠٥٦ - وفيه أيضاً: إن كان المصروب دواهم، وفد ستمتها دواهم، ثم رده إلى دلت على المصلي، وهو يعقل، يبرأ إذا كان مأذوناً، وإن كان محجوراً عليه لا يبرأ.

١٠٥٧ - وذكر في آخر كتاب النقطة: إذا نزع الحاتم من أصبح يانم، ثم أعاده إلى صاحبه قبل أن ينته من تلك النعمة يرى، وإذا أعاده إلى صاحبه بعد ما انته، ثم نام، لا يبرأ وذكر الحسن بن زياد في كتاب الاحتلاف: أخذ من يانم نعمة، أو ختمها كان قرضه، ثم أعاده إلى مكانه وهو يانم، لا يبرأ منه: إن لم يسقط حتى رده يرى، وإن

تستقط ، ثم نام ، ثم رده ، ثم ضاع ، ضمن إذا لم يذنبه بعد ذلك  
وقال محمد : إن غدا في مجله " ذلك ، استحسن أن يبرأ عن الضمان سواء رده في  
تلك التهمة ، أو نومة أخرى ، ولا ضمه ، وكذلك يذنبه إلى إصبع أخرى .

١٠٥٨ - إذا لمس ثوب غيره بغير أمره حال غيبته ، ثم نزع ، ثم أعاده إلى مكانه ،  
لا يبرأ عن الضمان . قال مشايخنا : وهذا إذا لم يمس كما يلبس الثوب عادة ، وأما إذا كان قميصاً ،  
فوضعه على عاتقه ، ثم أعاده إلى مكانه ، فلا ضمان : لأن هذا حفظ ، وليس باستعمال ، في  
آخر كتاب الغصب .

١٠٥٩ - وفي المتن : " ابن سميعة عن محمد : في رجل أخذ ثوب رجل من بيته  
بغير أمره ، فلبس ، ثم رده إلى بيته ، فوضعه فيه ، هلك لم يضمنه استحياءاً  
١٠٦٠ - وكذلك لو أخذ دابة غيره من أربه بغير أمره ، ثم رده إلى موضعها ، فذهبت ،  
فلا ضمان استحياءاً ، وإن أخذ الدابة من يد المالك غصباً ، ثم ردها ، فلم يرد صاحبها ، ولا  
خادمه ، فربطها في دار صاحبها على مغلقة ، فهو صامن ، نص عليه شمس الأئمة في شرح  
كتاب العارية .

١٠٦١ - وفي المتن : " المصنف بن زياد عن أبي يوسف : رجل أخذ ثوباً من دار رجل  
غير علمه ، ثم رده بعد أيام إلى ذلك الموضع ، لا يبرأ عن الضمان لم يرد على صاحبه  
١٠٦٢ - وفيه أيضاً : ابن سميعة عن محمد : في رجل أخذ من كيس رجل خمر سماعة  
درهم ، وقد كان في الكيس ألف درهم ، فذهب ، ثم ردها بعد أيام ، ووضعها في الكيس الذي  
أخذها منه ، فإنه ضمن الخمسة التي كان أخذها ، ولا يبرأ عنها بردها إلى الكيس .

١٠٦٣ - في فتاوى أبي القليل : غصب من رجل ثوبه ، وجاء به إلى المغصوب منه ،  
ووضعه في حجره ، والمغصوب منه يعلم بالوضع ، إلا أنه لا يعلم أنه ثوبه ، فجاء إنسان ،  
وحمله من حجر المغصوب ، قال : أخاف أن لا يبرأ عن الضمان ، لأنه بقع عند المغصوب منه  
أنه وديعه ، ولا يعلم ثوبه لئان في الحفظ .

١٠٦٤ - في هذا الموضع أيضاً : غصب من آخر سمعة ، فلما ركبها ، وبلغ وسط  
السحر ، عطف صاحبها ، ليس له أن يستردها من الغاصب ، لكن يزايرها من ذلك الموضع إلى  
أبسط مراعاة للجانيين ، وكذلك لو غصب دابة : ونحفظ صاحبها في المارة في مراعى المهلكة .

لا يسترد، ولكن يواجرها<sup>١</sup> إياه لا قساً.

١٠٠٩٥ إذا كفى لمت في ثوب غصب، ودفع، وأبلى الثوب عليه، فإن كان نسيب تركته، أخذ القيمة من تركته. ولا ينسب الميت، وكذا إذا لم يكن للميت تركته، ولكن يبيع إنسان بأداء المقبحة، أخذ المالك. لقيمة من المتبرع، ولا ينسب الغبير، وإن لم يكن شيء من ذلك، فصاحب الكفى بالخيار، إن شاء تركه لأحرته، وهو أفضل، وإن شاء نسيب الغبير، وأخذ الكفن، وأخذ الكفن، فوجد أنه قد انتقص، فله أن يضم من الذين كمنوه، ودفنوه؛ لأنهم صاروا عاصين.

١٠٠٩٦ غصب من أحر دابة، أو ثوب، أو درهم، وهي فائقة بعينها، فأبرأه الغصب منها صحح الإبراء، ويكون إبراء عن ضمانها في "عبرون السبيل".

وفي "تدوى النسخي". غصب من أحر ساحة، وأدخلها في بناء، أو غصب من أحر تالة، وخرسها في أرضه، وكبرت حتى انقطع حق المالك، ثم إن المالك قال للغاصب: وحت لك الساحة الثالثة، صحح، وهذا إبراء عن الضمان في الحاصل.

١٠٠٩٧ إذا هشم إبريق فضة إنسان، فجاء آخر وهشم هشعاً برئ الأول عن صحنه، والثاني ضامن، وإليه برئ الأول؛ لأن صاحب الإبريق لا يمكنه أن يرد الإبريق على الأول عن الحانة التي هشم.

١٠٠٩٨ قال الفقيه أبو الميث: وكذا روى عن محمد بن الحسن. في رجل صب ماء على حنطة رجل، فجاء آخر، وصب ماء آخر، وزاد نقصاناً، فالأول يبرأ من الضمان، وعلى الثاني فيمتها يوم صب عليها الثاني.

وفي "صرف الأصل": إذا كسر بناء فضة رجل، واستهلكها مساحه ثوب، أو يعطيه إياه، فلا شيء على الكاسر. فإن شرط المضمين تسليم المكسور إليه، وقد فوت ذلك بالاستهلاك

## الفصل السابع في التسييب في الإتيلاف

١٠٠٦٩- قال محمد في كتاب اللقطة : إذا حل دابة مربوطة لرجل ، ولم يذهب بها ، ذهبت الدابة على الفور ، فلا ضمان على الذي حلها عند أبي حنيفة وأبي يوسف ، سواء ذهبت الدابة على الفور ، أو بعد ذلك بزمان ، وعلى قول محمد يجب الضمان ، وكذلك إذا فتح باب دار إنسان ، وفي الدار دواب ، ذهبت الدواب ، وكذلك إذا فتح باب قفص إنسان ، فطار الطير الذي فيه .

وردى عن محمد في رواية أخرى : أنه إذا ذهبت الدابة على الفور ، أو طار الطير على الفور ، أنه ضامن ، وإن ذهبت الدابة ، وطار الطير بعد زمان ، لا على الفور ، فلا ضمان وإنما لم يجبه الضمان عندهم ، لأن العاثر في الطير محتار ، وتركه منه مقصود ، فلا يحال بالتلف على بائع ، كما لو حل قيد عبد إنسان ، حتى ذهب العبد ، ومحمد رحمه الله تعالى يقول في فصل العبد : العبد له اختيار معتبر شرعاً ، حتى لو لم يكن كذلك بأن كان العبد مجنوناً ذهب العقل ، فهو والدابة سواء .

١٠٠٧٠- وعن محمد أيضاً : لو كان العبد المجنون مقيداً في بيت مغلق ، فتحل إنسان قيداً ، وفتح الأجر الباب ، فالضمان على الفاعل ، لا على الحائل . قال الفقيه أبو الليث : وقد ذكر محمد في المبسوط : أنه لا ضمان في ذلك كله ، ولم يذكر فيه اختلافاً

١٠٠٧١- ولو حل دباط الزيت ، فسال الزيت ، إذا كان الزيت سائلاً ، فهو ضامن ، لأن الفاعل هو المسيل بحل الدباط ، لأن طبعه كذلك لا يتصور خلافه .

ولو كان جامداً ، وذاب بالشمس ، وساله ، لم يضمن ، لأنه ليس بمسيل ؛ لأن السيلان من طبع الأنعام ، وإنما صار مانعاً من فعل غيره .

١٠٠٧٢- وذكر في أوقعات الناطق : فيمن جاء إلى سقبة مشدودة ، وحلها ، وذلك يوم ريح شديدة ، ففرقت السقبة ، فهذا على وجهين : إما أن تست بعد الحل ساعة ، أو أقل قليل الأوقات ، ثم سارت ، وحرقت ، أو كما انحلت لم تنقف ، وسارت ، وحرقت ، ففي الوجه الأول لم يضمن ، وفي الوجه الثاني ضمن .

١٠٠٧٣- وفي المحتقن : إذا كانت الدابة في مربوط ، فجاء إنسان ، وفتح الباب ،

وتمت الدابة ، فقال ، محمد رحمه الله تعالى ، هو حسن لها ، فورد كلامه مشدوداً ، والكتاب مدلول ، فصار إسناداً ، وطلب ، وجاء آخر ، وفتح الباب ، وذهب ، وانضمنا على الذي فتح الباب ، وذلك العبد

١٠٧٦ - يجب حلق الإنسان بعد الذي صاحب الحائط ، ثم شرب ثوبه ، فالحلق مرافق من ذلك ، وسرفه ، يجب أن لا يفسد اتفاقه لأن ثوبه له ، ولشرب مائه ، وهو محاسن فتح باب النقص ، وطار الطير ، ويحور أن يكون بين اثنين فرق ، والفتوى هي ثوبه لأنه لا يفسد مذكورة في فتاوى مسير قديما

١٠٧٦ - نظر في ذلك مائع لغيره ، فوضع قطرة الدم من أنفه في يده ، وسحب يده ، صار ضابط إذا دار السطح بغير ذلك ، ثم ما لا يفسد إلا ، ثم الذي يأكله لا يفسد مثل ذلك عندنا ، وإنما الذي هو مأكل ، والنقص ، لا يفسد في الأكل ، وقد كانت ذلك ، ولكن يتلقاه ، لا يترى أن من قطع بدابة ، في غير مأكل اللحم ، أو حلتها ضمن أيسب لحوار الشعة المطبوعة بها من حيث التركيب والمجم ، وإن شاء الدهن غير مأكل به من الشيطان

١٠٧٦ - إذا وقف دابة في سوق الذوب ، فتمت ، فلا يصح أن يمسحها ، لأن الزائر قد أخذ الناس في وقتنا منهم من ذلك الموضع ، وكل ما قد يذوق الزائر في موضع حازه الإذن ، فهو مباح مطلقاً غير يقيد بشرط العدم

١٠٧٧ - وكذلك لو كانت سفينة واقفة على الشدة ، كانت سفينة ، وأصبحت منه إباحة ، فكسرت الوافقة ، قال النصارى عنى جائية ، وإن تكسرت الجائية ، فلا صحت على الوافقة ، لأن إمام قد أذن لأصحاب السفن توقف السفن على الشدة

١٠٧٨ - وفي فتاوى السعي ، فحدث حرج دلائل من الفاحشة نظر إلى ميل الماء حين غل الماء ، فاحل الماء ، وسرفه أحمال السعي ، فالأولان منهن إلى بعض الشيء ، وهذا بدوره مضاعف

١٠٧٩ - وهي تحاوي ، أو عصب عجولاً ، أو اسبلك حتى يسلم إلى أمه ، بصين قيمة المحبون ، ومشتق من شجرة

١٠٨٠ - إذا سمي إلى المظلل بعد ذلك أصلاً ، فهو سامن ، وإنكر القاضي الإمام الأجل ، سائر الزمان ، لأن شرب الألفاظ في ... عامة على ملاقة وجهه أحدها ، أن يكون طلق ، أن يكون يذوقه ، ولا يذوقه ، في نفسه إلا ، أرفع إلى السامن ، وفي هذا الوجه لا ضمان



١٠٠٨١ - وحكى عن النخاسي الإمام شمس الإسلام محمود الأوزجندی : أن المضمروب إذا شكى<sup>(١)</sup> إلى السلطان [حتى أخذ السلطان مالا]<sup>(٢)</sup> من النضارب ، أنه لا ضمان عليه ، وكذلك إذا كان يغسر ، ولا ينتفع عنه بالأمر بالمصروف ، فرفع إلى السلطان ، وأخذ السلطان منه مالا ، فلا ضمان عليه .

١٠٠٨٢ - الوجه الثاني : أن يشرف للسلطان : إن فلانا وجد كرا في داره ، أو كسر عطارف ، فإن كان السلطان يفرغ الناس جزاء لاصحائه ، فهو ضامن ، وإن كان قد يفرغ الناس جزاء ، وقد لا يفرغ الناس ، فلا ضمان عليه .

١٠٠٨٣ - الوجه الثالث : أن تكون السعاية بغير حق ، وفي هذا الوجه لا ضمان على الساعي في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ، خلافاً لمحمد ، وجعل هذه المسألة مرة مسألة فتع باب الغصص ، قال رحمه الله تعالى : وانفتوى على قول محمد في زماننا ، لكثرة السعاة زحراً لهم ، صيانة لأموال الناس ، وذكر في فتاوى النسخ أنه سئل عن السعاية بغير ذنب؟ قال : وروى عن زفر أنه ضامن ، قال : وبه أخذ كثير من مشايخ .

١٠٠٨٤ - وفيه أيضاً : العبد إذا سعى على غيره بغير ذنب إلى السلطان حتى أخذ منه مالا ، أن العبد ضامن ، ولكن لا يؤخذ به إلا بعد العتق ، لأن هذا ضمان قول .

١٠٠٨٥ - إذا رشي الماء في الطويق ، فحاء حمار ، وزلق به ، وعطب ، ذكر في فتاوى أبي الليث : أن عليه الضمان ، ولم يذكر ما إذا رشي به إنسان ، وعطب ، وذكر محمد في ذيات الأصل : أن على عاقلة الضمان من غير تفصيل .

١٠٠٨٦ - وذكر الشيخ الإمام الأجل شيخ الإمام تأويل المشايخ ، وأحسن التأويل : إذا رشي كل الطريق بحيث لا يجد المار موضعاً يأسأير عليه ، ففي هذا الوجه الراش الضامن ، وكذلك الجواب في الخشبة الموضوعة في الطريق إن أخذت الطريق كلها ، فمر عليها ، وعثر ، ومات ، فالواضح ضامن .

وأما إذا رشي بعض الطريق ، فمر إنسان على الموضع الذي رشي ، إن لم يعلم بذلك ، بأن كان ليلاً وعثر ، ومات من ذلك ، وجب على الراش الضمان ، وإن علم بذلك ، وممر مع ذلك على موضع الرشي ، فلا ضمان على الراش .

وكذلك الجواب في الخشبة الموضوعة في الطريق ، فأخذت بعض الطريق ، فمر عليها

(١) هكذا ورد في الأصل ، وورد في ظاهره : إذا شكى .

(٢) ما بين المتفرعين حافظ من الأصل وأثبت من طريقه .

إسناد متعمداً، وإلى هذا أشار محمد في مسألة حفر أثر، وصيرت: إذا حفر بشراً على قارعة الطريق، فجاء إنسان، ووثب من أحد جانبي البئر إلى الآخر فخطأ بذلك، فوقع في البئر، ومات، فلا ضمان على الحافر.

وأما إذا حفر فجاء بالرش، يدأسه والموت على فناء الدنان، يعني دكان الآخر، ولا ضمان، ولا ضمان على الأرض، وإن كان بخلافه، والموت ضمان، والحفر من إضرار هو، يضمن كيف كان.

١٠٠٨٧ - وإذا أرض الماء في الطريق، وحفر رجل حفراً، فضع صاحب الحمار إلى أحد جانبيه، فضعه الحمار الآخر، فزق، فأكسر رجليه، فإن كان صاحب الحمار سابق لهما، فلا ضمان على كراش، وإن لم يكن سابقاً لهما، فالرأس ضمان.

١٠٠٨٨ - إذا ربط حماراً على موضع، فجاء آخر، وربط حماره على ذلك الموضع أبعد، فحفر أحد الحمارين الآخر، فإن ربطاً في موضع كان لهما ولاية الربط، وإن لم يكن ذلك الموضع طريقاً، ولا منكلاً، فلا ضمان، وإن ربط في موضع ليس لهما ولاية الربط، يجب الضمان على صاحب الحمار؛ لأن ربطه على هذا الموضع حرام منه، فما تولد منه يكون ميسوراً.

في غصب قنوت أبي الليث: رعم بعض من يحمي أن هذه مسئلة مؤولة في خروج الصمان، وتأويلها: إذا غصب حمار الرجل الثاني حمار الرجل الأول، وأسا: إذا غصب الأول حمار الثاني، فلا ضمان على الأول؛ لأن فعل الثاني نسب إلى الثاني، أما فعل الأول فليس به، وليس الأمر كما ظنوا، بل المسألة مجردة على إطلاقها، والخصم واجب على صاحب الغاصب أبهما كان.

١٠٠٨٩ - إذا شق رابية رجل، وجعل ضماناً من الرابطة، وما سأل عنها، وإذا غصب ما كان منه، ما لم يبقها صاحب، فإن سألها صاحبها، وهو يعلم بذلك، ضمن صاحب ما غصب بما كان منه بعد حرقه، ولا يضمن الشاق ذلك، وكذلك لا يضمن الشاق ما كان منها بعد سرقته إذا كان الشاق بحال يملك بها حماره دفع ذلك، فإن كان حماره لا يملكه دفع ذلك، فإن تضمن على الشاق.

وكذلك إذا شق رابية رجل، وسأل ما فيه، حتى من الحمار الآخر، ووقع ونحوه، وسألها ما في الرابي الآخر، فإن تضمن على السابق إلا إذا سألها بربط الغاصب بالشق،

فحينئذ لا ضمان على استيفاء ذكر شيخ الإسلام هذه لمسألة علي هذا الترتيب في أهم شرح  
لاحازات.

١٠٩٠- وإذا سبق حملاً راعياً عليه وقد حطت، وكان ثمة رجل واقف من الطريق، أو  
يسير، وقد غابا إلى أن بلغا الموضع، برزت المرأة الأولى إلى كفة وقتها، وأمامهم  
التواقف حتى أصابته الحطت، وخرجت ثوبه، إلا أنه لم يخش أنه أن ينفض عن الطريق لصيق المدة،  
ضمن السائق ثوبه؛ لأن الخرق مضاف إلى سوفه، ولما في الطريق، وحمل الحطت باح  
في بشرط السلامة، وإن سمع ونشأ أنه النحي عن الطريق، فلم يتح، فلا صمد

ذكر المسألة في فتاوى أهل سمرقند ، ولم يذكر ما إذا كان الحمار يمشي ، والرجل يمشي  
أدبه ، وضرب عليه الخطب ، وتحرق نوبه ، وأجواب فيه أن الرجل الأنثى إن لم يكن عقلًا ،  
واسكنه أن يبتعد عن الطريق ، ولم يتبع عن الطريق ، إلا فيه أن على صاحب الخطب ، وإذا  
كان لاني عافيا ، وحصل أخرف بذهاب الحمار ، ومعنى الرجل ، يجب أن يكون على  
صاحب الخطب أن نصف النضمان على قناس سائة المكعب ، وأجاسها على ما تأتي بيانها بعد  
هذا إن شاء الله تعالى .

وفي التوازيل : نصار أقام حمزة على الطريق ، وعليه ثياب ، فحار راكب ، ومزق الثياب انتهى عليه ، يريد به كوست ، وخره . قال : إن كان الراكب يصير الحمار والنحوب ، يضمن ؟ لأن فعله جناية في هذه الحالة ، وإن كان لا يبصر ، إلا بصره ؛ لأن فعله ليس بجناية ، والمروء في الطريق مأذون فيه . قال ثم : أعني هنا : أو وضع النحوب . على الطريق ، وجعل الناس يمشون عليه ، حتى تحرق ، وهم لا يبصرون ، لأضطر عليهم .

١٠٩٠: وكذلك جعل جلس على الطريق: فوقه عه إنسان، فلم يره، فحدث  
'بفائس' ولا ضمان عنه: لأن المص. يجمع الكثر

قال: لغيره أبو اثلب: وقد روي عن أصحابنا خلاف ذلك، ولكن إن أنتمى مفتى عما ذكرنا  
تروا، لا بأس به. قال الصدر الشهيد في واقعانه: فإذا يعني النفس في هذه المواضع أن لم يأت  
نفاضي، قال: وهكذا مفتى وعلى أساس مسألة وكبر الخطب ينبغي أن يقال: في هذه المسألة  
إذا كان الرائد يصير الحمار، والقصار يد. لم يقل بمرت كوستة أو قال، ولم يسمع القصار  
قوله، أو سمع ولكن لم يشأه النحوي، ينبغي أن يصير الرائد ضاف إلى آخر ما ذكرنا.

(۱) وزیر، نصف، پ، پ، ک، ای، جائے، ل

(٢٠) مدينه لعمريه محافظه ديرالزور

### الفصل الثامن

#### في الدعوى الواقعة في الغصب، واختلاف الغاصب والمغصوب منه والشهادة في ذلك

١٠٠٩٦ - قال محمد في الأصل : إذا ادعى رجل على رجل أنه غصب منه جارية له، وأقام على ذلك بيته، يحبس المدعى عليه حتى يجيء به، ويردها على صاحبها، قال شمس الأئمة الحلواني : ينبغي أن يحفظ هذه المسألة؛ لأنه قال : أقام بيته أنه غصب جارية له، ولم يبينوا جنبها وحضنها، فمن الشايخ من شرط بيان الجنس والصفة والقيمة، وأول ما ذكر في الكتاب على هذا، وحكى عن أبي بكر الأعمش تأويل المسألة : أن الشهادة شهادا على إقرار الغاصب أنه غصب الجارية بإقراره في حق الجنس والصفة جميعاً، والصحيح أن هذه البينة تفيل في حق الجنس من غير بيان الجنس - والصفة - والقيمة، فأما إذا حسمه القاضي وأحضر المحبوس جارية، فإن اتفق الغاصب والمغصوب منه أن جاريته هذه بتقضى بها للمغصوب منه.

وإن أنكر الغاصب أن تكون هذه الجارية جارية المدعى، وأدعى أنها مالكة، لا يقتضى بها للمغصوب منه، عالم بعد البينة أنها هي الجارية التي غصبها منه.

١٠٠٩٧ - وإن قال الغاصب : قد ماتت الجارية، أو يحنها، ولا أقدر عليها، فإن صدقه المغصوب منه في ذلك، خلى سبيله وقضى عليه بالقيمة إن أراد المنصوب منه، وإن كذبه، يحبس، ويستطر، ويتلوم له، فإن انقضت هذه التلة تفع في غالب رأى القاضي أنه لو كان قادراً لما تحمل مراده الحبس إلى مثل هذه الدعة، فالقاضي يخلو سبيله.

قال شمس الأئمة رحمه الله : وهذا التلوم إذا لم يرض المغصوب منه بالقيمة، فإن لم يعرف من الرضا، ومضت هذه الدعة، يخلو سبيله. بعد هذا القاضي بقول للمغصوب منه : ما تريد ضمان القيمة، أو التلوم إلى أن تظهر الجارية؟ إن قال : ضمان القيمة، إن اتفقا على القيمة، قضى القاضي بثالث القيمة، وإن اختلفا، إن كان للمدعى بيته على ما ادعى، قضى بثالث البينة، وإن لم يكن، فالقول قول الغاصب مع بيته، ويعتلف بالله ما قيمته إلى عشرين دوحماً ذكره هذه النكبة في غصب الأصل قبل مسألة الحفظ.

١٠٠٩٨ - فإذا حلف وأدى القيمة - ثم ظهرت الجارية، كان المالك بالخيار، إن شاء

وصور بالعبارة التي أخذها، وإن شاء ردها، وأخذ الحارثية. قال شيخ الإسلام: قال بعض مشايخنا إن كذا الذخيرة مثل قيمة الحارثية أو كذا، لا يكون للمالك خيار في استبرائه الجارية، وذكر بعض الأئمة السرخسي: أن هذا الفصل هو استرخي. قال تميم الأسيدي السرخسي: هذا، والصحيح أن ثمنك خيار على كل حال، وإليه أشير في الكتاب، حيث أحسن بطرنا إطلافاً.

وذكر تميم الأسيدي السرخسي: أنه إذا ظهر أن قيمتها من مال قال العاصبي. سرخسي. طرنا فيه، قال في مرفوع: لا خيار للمعسر. بالأسفل له عليها، وفي مرفوع آخر أنه أفيار.

وإن كان ما أخذ أصعب قيمتها، قال تميم الأسيدي: هذا وهو الأول فيه.

١٠٠٩٤- وقوله في العصب، وجاء بشاهد، فهو أخذها على الأصح، وشيخ الآخر عن إقرار الغاصب بالتعصب، لا يمل الشهادة، وهذا بخلاف ما لو شهد أحدهما ببيع، وشهد الآخر على الإقرار بالبيع، حيث نفس الشهادة.

١٠٠٩٦- ولو دعى أحد الأسماءين له بذلك، وشهد الآخر على إقرار الغاصب له بذلك، لا تقبل الشهادة؛ لأن للهود به يخلف فيه؛ لأن ذلك المظن أثبت بالسجدة غير اثنتي عشرة المظن أثبت بالإقرار، حتى يستحق بالاول لزواته المتعصنة دون الثاني.

١٠٠٩٧- ادعى حارثية في يد رجل أنها حارثية، فحسبها هذا منه، شهد أحد الشاهدين بذلك، وشهد الآخر أنها جارية، ولم يدر: عصب هذا منه، مثلي الشهادة؛ لأنه انتفا عن اثبت. وتقدم أحدهما بالزيادة، فتسبب الشهادة على ما اتفقا عليه.

دعى جارية في يد رجل أنها عصبها من حب اليد منه، ثم شهد شهود ادعى بالتعصب، إنما شهد، وأنه بذلك، قلوك المعسر أو نفسي بالجارية فتدعي أقام اليك، هل تخلف ما يدعي. ولا أدلت به فيه؟ قال: لا، إلا أن يدعي هذا حب اليد شيئاً من ذلك، وعن أبي يوسف أنه يحلفه. وإن لم يحلف الخصم، ليكون أحكم المصنف، وأبهر.

١٠٠٩٨- وأجسروا أن من ادعى دس في التركة، والخصم يحلفه من إقامة البينة ذلك، استوفيت الدين، ولا أبرأه، وإن لم يدع الخصم ذلك، وهذا المسألة تشهد لأبي يوسف.

١٠٠٩٩- وإذا ماتت امرأة المعصومة، ووقع الاحتلاف من المصوب والمنصوب منه، فقال المصوب: ردت لداية طيك، وغلبت عليك. وقال رب الداية: لا مل فقلت عليك، وكربت. ولم يكن لواحد منهما بينة، فالقول قول رب الداية، وذلك لأن الغاصب أقر بالنسب.

الموجب للضمان، وهو تعصب، وادعى مايرينه، فيكون القول قول صاحب الماء، كما لو قال: كلبت مانت بإذنتك، أو أهدت مانتك بإذنتك، وأكرر صاحب المال، كإني القول قوله، لما ذكرناه أنه أقر بالسبب الموجب للضمان، وادعى مايرينه، أنه يصدق: لا سيما، فكذلك هنا.

فإن ألقاها جميعاً نسيته، أقدم رب البيت، فها نحن عند الخشب من رءوسه وأقام  
الأخشب ابنه أنه قد ردها حاجه، ثم ماتت في يده، فإن العاصب يضمن فيمتها.

فرفرف هذا امر ما إذا أقام الغاصب بية له ودعا على المالك، وأقام الغصوب بية  
أنها نكحت عند الغاصب، وجه يتهدون أنها بعثت من ركوبه، قال: لا ضير لأعلى الغاصب.

ومين المسائتين فرق من حيث الصورة ، فأما لافرق بين انساقين من حيث المعنى . وذلك لاننا نحن نالينهم جميعاً في الوصفين ، ونجعلن قائل الأمرين كأننا نعمل في المسألة الأولى كأن العاصم رد ، ثم ركب بعد ذلك ، ووضعت من كونه ، ونجعل في المسألة الثانية كأن ردها ، ثم نضع في المسألة الثانية ، ولأن العمل بالمتين جاء في الآية ١٤٠ فأنه لا بد من وجود الصحاح ؛ لأنه متى رد في قالك ، ثم ركب بعد لرد ، فلفظ من وكونه ، فمن ، وبكوف هداية غصبا اخر . معناه ضياع .

والعمل بالبين في المسألة الأخرى لا يوجب على الغاصب حسنة؛ لأن مثيروه، ثم  
نفت أنه بعد أن رد عند الغاصب من غير حسنة، لأن المصلحة العامة بعد الرد، ونفت  
عنده، لا يكون عليه حسنة. عتد هذا.

وذلك، شمس الألفة السرخسي رحمه الله في شرحه: «أنه انه في أن مادكم أنه لا ضمان  
عليه بالاعتناء في كل محرم». أما علي بن أبي يوسف فهو غير متأكد.

١٠١٠ - وإذا اختلفت الحرب والغصب على فبعة الجنوب، وقد استهدىك الغاصب،  
والقول قول الغاصب مع بيه، لأنه يكر الزيادة، واليه يهرب من الحرب؛ لأنها ثبتت الزيادة.  
ولو لم يكن لرب الجنوب بيت، وجاء الغاصب بيت أن فيسمة الحرب كذا، وكذا رب  
الشر، وسأل بينه، يعني تميز الغاصب، فزاه يعطى حتى يدعو، ولا نعمل بيمته؛ لأن بيته  
نفس الزيادة، والله على التفرع لا يعلم.

فإن بعض مشايخنا يشي أن فضل بيعة أبيه أصعب للإسقاط اليد من غيره، وقال:  
فضل البيعة للإسقاط اليمن، ألا ترى أن الموزع إذا شلى يد الوديعه يعقل قوله، وتو أتمام المينة  
على ذلك فمات منه، وهربته ما فذا

وبعض متباين فأنوا بعض أن يكون في كل فصل رواية، وأن القاضي الإمام أبو  
عيسى التميمي يقول: هذه المسألة غريبة مشككة، ومن المتشايخ من قول: بل مسألة الرواية وبين هذه  
الاستدلال، وهو الصحيح.

ولو شهد بحد الثوب أحد الشاهدين فإنه لا يثبت فيه ثوبه، وفيه للأحد عليه إقرار  
الغضب، فيه ثوبه كذا، لا يثبت هذه الشهادة: لأن الشهادة مختلفة.

١٠١٠ - وإن جاء العاصب بثوب زطي، فقال: هذا الذي غضبتك، وقال: رب  
الثوب. كذب، بل هو ثوب مروى، فالقول: هو الغضب مع ثوب، ويحذف ما في أن هذا  
الثوب الذي غضبتك، ما غضبت ثوباً مروياً، قال مسيب بن، والثوب ما ذكر في كتاب  
الاستحلاف أنه يكفي أن يقول بالله ما غضبتك مروياً، كما يدعي مالك.

وإن جاء بثوب مروى، وقال: هذا الذي غضبتك، وهو على حاله، ولا يثبت  
الثوب، بل كان ثوباً حين غضبه، فلو قال: هذا الذي غضبتك مع ثوبه.

إن أتت العينة، فثبت له ثوب، وإن لم يثبت له واحد، مما يجزئ، وحلف  
العاصب، وأخذه ثوب الثوب، ثم أقام بينة أنه غضبه به، وهو حذبه نفس الغضب  
ففي ما بينهما، هكذا ذكر في الأصل.

فإن شهد الأربعة الجواني، هل يد كل التماسك بينهم، فإن كان حثاً، وثوب الثوب  
أخيراً، إلا غداً أخذ الثوب، وجسه الغضب، وإن غداً كان له عليه، وضحه فيه ثوبه.

١٠١١ - رجل ادعى ثوباً، في يده رجل أنه له، وأن صاحب اليد عليه، وأنه  
على ذلك، وأقام صاحب اليد له ثوبه، وعده له، أو دعه إليه، وأقر به له، فذه بعض  
اليد، ويجعل كان صاحب اليد غصباً أولاً، ثم وضعه المذني، أو بهه إن.

١٠١٢ - رجل ادعى أن الثوب له، وأن صاحب اليد غصبه منه، وأقام على ذلك  
بينة، وأقام رجل أخرى أن صاحب اليد أقر له بهذا الثوب، فذه بعض الذي أقام البينة أن  
الثوب له، ويجعل كان صاحب اليد غصباً أولاً، حتى يصير له ثوب، فجميع الأمر،  
إذا حضر ثوب صاحب اليد غصباً أولاً، حصل مقراً بما أمير، وإما أمير لا يثبت.

١٠١٣ - إذا قال: غضبتك هذه لجره، ثم قال: لجره ثوب، أو قال: لحفه لجره،  
والله له، لم يثبت له لأنه لا يرجع بعد الأقرار، فإن أمير لجره أمير لجره.

يلج قال: غضبتك هذا لجره، أو هذه الأرض، ثم قال: بعد ذلك: غصب الحائط لي، أو  
قال: هذا لجره، أو ثوب لجره، أو أرض لي، أو ثوب لجره، أو ثوب لجره، أو ثوب لجره.

فكذلك الجواب، لا يهتدي: لأن اسم الطائفة اسم الكل، فيصير واجبا بعد الإقرار.

١٠١٥- ولو قال: عصب البقرة من فلان، ثم قال: ولها لي، قيل قوله.

فرق بين الإقرار والشهادة، فإنه إذا شهد شاهدان لرجل أن هذه بقرته، وله ولد، فإن المشهود له يستحق البقرة مع الولد.

في الضروري: وإذا شهد شهود المدعى بفضله، بعد، وموته عند الغاصب، ونهده يهود، للغاصب أن الله مات في يد مولاه قبل العصب، لم ينتفع به، البيته، يعني الغاصب، لأن شهود الغاصب عن قوافد المولى، ولم يعرفوا الغصب، وشهود المدعى عرفوا الغصب، فكان شهادتهم أولى.

ولو أقام المدعى بيته أن الغاصب غصبه يوم النحر بالكوفة، وأقام الغاصب بيته أنه كان يوم النحر حكمة، أو أئمة، فلتضام واجب على الغاصب، لأن البيته التي أقامها الغاصب على كونه يوم النحر، يمكنه لا يتحقق به حكمه، فيطلب ضرورة.

١٠١٦- قال محمد في الإسلام: إذا شهدا شهود الغاصب أنه مات في يد المعصوب منه، وشهد شهود المعصوب منه أنه مات في يد الغاصب، فإثنية بيته الغاصب، لأن بيته لذلك لا تثبت إلا ما ثبت بإقرار الغاصب، وإن العمدان يجب بالغصب، لا بالموت، والغاصب قد أقر بالغصب، فخرج بيته مائت من البيتين، والغاصب بيته تثبت الرد، حيث أثبت الموت في يد الغاصب.

١٠١٧- في المتن: ابن مسعدة عن أبي يوسف: في رجل غصب من آخر عبدا، فوجد المعصوب منه عبدا، فأخذه، وفي يده مال، فقال للغاصب: هو مالي، وقال المعصوب منه: هو مالي، قال: إذا كان العبد في منزل الغاصب، والمال في يده، فهو للغاصب. وإن لم يكن في منزل الغاصب، فهو للمعصوب منه.

١٠١٨- بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: غاصب الثوب إذا فاد، صبغت الثوب أ، وقال المعصوب منه: عصبته معبرعا، فليقول قول المعصوب منه.

وكذلك إذا اختلفا في سدة الدار، وحلبه النسف، فهو مثل اختلافهما في الصبغ.

١٠١٩- عمرو بن أبي حمزة عن محمد: إذا وقع الاختلاف في سدة الدار، فليقول قول رب الدار، كما قال أبو يوسف، قال: وإن أقاما بيته، فإثنية بيته الغاصب، قال: وقد ثبت التغيب والشجر في الأرض.

ولو اختلفا في متاع مرصوع في الدار المعصوبة، أو في حجر مرصوع، أو في باب مرصوع، فليقول قول الغاصب، والبيته بيته المعصوب منه.



١٠١١٠- رجل غصب عبد رجل، وباعه، وسلم العبد، وفض الثمن، ومات العبد في يد المشتري، فقال: أنا أمرته بالبيع، فأنفوس قوله. ولو قال: لم امره، ولكني أجزت البيع حين بنيتي، لم يلتفت إلى قوله. ولا سبيل له على الثمن. إلا أن يثبت أنه أجاز البيع نس موت العبد.

١٠١١١- هشام في نوادره: سألت محمداً عن رجل أتى سوقاً، وصحب لإنسان زيتاً وسدناً، أو شيئاً من الأدهان، فخل، وهامت البية ذلك، وشهدوا عليه، فقال الجاني: صبيت وهو نجس، وقد ماتت فيه قارئة، فالتوى قوله. قلت له: فون أتى إلى سوق القصبين، فمعا، إلى طرائس اللحم، فرمى بها، واستبجها، والشهود عاينوا ذلك، فشهدوا عليه، فقال الجاني: هي ميتة، قال: لا أصدق على ذلك، وبسح الشهود أن يشهدوا. أثب دكية، لأنه لا يباع في الأسواق لحم ميتة، ويباع فيها زيت وسمن. قد ماتت فيه إغارة.

إبراهيم عن محمد: رجل نتخذ من طين رجل لباً، أو حذاءً، فهو له، وعليه قيمة الطين، وإن قال رب الطين: أنا أمرته أن يتخذ، قال: هو كرب الطين.

بشر عن أبي يوسف: إذا شهد شهود الغاصب أن رب العبد قبضه منه، فمات عنده، وشهد شهود المختصم من أن العبد قد مات عند الغاصب، فالتا صيب ضمان المقبضة، قال أبو الفضل: هذا خلاف جواب الأصيل.

## الفصل التاسع

### في تملك المقتصوب المذنب به الانتفاع به

١٠١٦٢ - ذكر في فتاوى أبي النليل : عن مفتي أبي بكر الإسكافي : فممن غصب من آخر ختمًا ، وضخه ، أو غصب حطة وطحنها ، وصار مالاً له ، ووجب عليه القيمة ، فأكله حلال في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وفي قول أبي يوسف : أكله حرام قبل أن يرضى صاحبه .

١٠١٦٣ - وفي فتاوى أهل سمرقند : من غصب من آخر طعاماً ، فعضفه حتى صار بالضعف مستهلكاً ، فما ابتلعه كان حلالاً في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، حلالاً لأبي يوسف ، بناء على أن شرط التملك بالبدل عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى (أو عندهما) هو العلم .

حكى عن الشيخ الإمام الزاهد محمد الدين النسفي : أنه كان لا يصح ما ذكر عن أبي حنيفة رحمه الله أني هاتيك المسألة ، وإن ينكر ذلك قول أبي حنيفة رحمه الله ، وكان يقول : الصحيح عندنا أنه عين من مذهب على قضية مذهب أصحابنا أن الغاصب لا يملك المقتصوب ، إلا عند أداء الضمان . أو نصف الضمان . أو راضى الخصمين على الضمان . فإذا وجد شيء من هذه الأشياء الثلاثة ، ثبت الملك وما لا فلا ، وبعد وجود شيء من هذه الأشياء الثلاثة ، إذا ثبت الملك لا يحل للغاصب تناوله ؛ لأنه استناده بعمل لا يعمل . فصار قائماً بملك الجميع المتعاضد عند النسفي ، إلا أن يجعله صاحبه في حل ، فيجوز له تناوله لا قطعاً ذلك الباب .

١٠١٦٤ - في الفتاوى : غصب حطة وزرعها ، فعبث منها ، وبغضق بالفصل . ويكره الانتفاع بها ، حتى يرضى صاحبها ، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد رحمه الله . وعن قول أبي يوسف على ما روى عنه بشر : لا يكره الانتفاع قبل أداء الضمان ، وعلى ما روى عنه هشام : يكره الانتفاع .

فروى أبو يوسف بين منه المسألة وبينما إذا غصب من آخر حطة ، وطحنها على رواية بشر . فإن من تلك المسألة يكره له الانتفاع قبل أداء الضمان عنده باتفاق الروايات .

والفرق أن الطحس ليس باللاف، حذيفة - روى هو - يروي - لرفعه لعين، فجاء أن يفتي حق  
 ادلك لفيام العين، فأنما الخطه إذا رعت فسدت هناك، وأما يفتي أو اعين، - روى هو - حق  
 الغضب منه، فم يكره الانتفاع به قبل أداء الغضوب له، وعلى هذا الأصل فأن يفتي يوسف  
 إذا غضب من أحد ثوبى، وغرسه واتخذت حلالاً، فأن تأتى بالانتفاع به قبل أن يرضى  
 صاحبه.

وتر غضب ثلثة وغيره، حتى صار بخلاف كره الانتفاع قبل أن يرضى صاحبه، لأن  
 الثوبى يتعفى وبذلك، وأما يفتي يوسف.

وأمر حبيبه ومحمد، وأمر يوسف رحمه الله على روى هو - يروي - الكره هو الانتفاع قبل  
 أداء الغضوب، حتى لا يصير سبباً لنزول أموال الناس به، قال.

١٠١٦٥ - يروى عن أبي حبيبه رحمه الله في السنة المنصورة: إذا غضبنا وشوينا  
 - روى هو - أن يكرهها، ولا يطعم أحداً حتى يرضى، وإن كان صاحب عبداً أو حاصراً الأيرضى  
 بالغضوب لا يرضى، لأنك - روى هو - الغضب في نفسها، حل له الأكل - لأنك إنك صار  
 مستوفى بالبدل، وكذلك إذا برأه، لأن حقه سقط بغيره، وكذلك إذا سكت الثالث الغضوب،  
 أنه فيه الحاقم، لأن الحاقم لا يقدره إلا بعد طعمه، وكان يرضى به.

وهذا روى عن عبد الله بن علي، وشوينا المأكل، - روى هو - أن يكرهها، ولا يطعم من ساء،  
 ولا يجتر ركب الغضوب منه، لأن حق الغضوب منه قد تنقطع عن العين، وتقرر في الغضوب،  
 فلا يجب رضاء.

١٠١٦٦ - وتر غضب بفسد محضه، فخرج من ربح، فلا يأمر بأن يفتق بها فأن  
 يؤذى مبدل البغي، لأنه قد تغير عن حال الغضب.

١٠١٦٧ - وأمر غضب من أحد عصبه، - روى هو - وسبح به ثوباً، أو غضب سبباً، ولأنه مبرور  
 لم يبعه أن يفتق به، حتى يرضى صاحبه.

في انتفى - وفيه أسأ، وكل ما عدا، - روى هو - من ذلك، ويخاف عليه الغضب،  
 فلا تأتى بأن يفتق به بعد ما يسهل على نفسه بفساده، وليس مخرج ذلك من يوم الغضب.

١٠١٦٨ - وجن غضب من آخر جزية فعليه، فذل ركب الحاربه، لجهة حاربه الثمان،  
 وقال الغاضب، لا، بن ألف، وحلف على ذلك، ومضى الغاضب، على العاصم الفألوب  
 الحاربه، لم يحل للعاصم أن يستجدها، ولا يظفر ولا يسمها، وليس بحاربه، لأن

بعطيه فيمتا تامة .

١٠١١٩ - وار أنعمها الغاصب بعد القصاص بالقيمة النافضة ، جاز عقده ، وغلبه قام الغلبة كالمعنى في الشراء الفاسد ، إذا ملك الغاصب لفصوب بالضماد ، ثم نقل إليه ، فوجده معيبا ، فله أن يردّه بالعيب ، ولكن بعد أن يحنث بانه لقد حسبته القيمة ، ولم يعلم بالعيب ، وكذلك له أن يردّه بحيز الرؤية .

وعن أبي يوسف : في إنسان يذهب بحنطة رجل ، يبيع في أرض رجل فبنت ، قال : إن كانا للحنطة نفس ، فإن جميع ما يخرج منها لصاحب الحنطة ، ويصدق بالفضل ، ولا شيء عيه من مقدار الأرض .

١٠١٢٠ - اشترى جارية بوب مفسوب ، لا يحل له وطءها قبل أداء المصداق ؛ لأنه لو استحق الثوب يلزمه رد الحنزة

١٠١٢١ - ولو تزوج امرأة بثلوب مفسوب ، حل له وطءها ؛ لأنه لو استحق الثوب لا يبطل النكاح . ( في أول غصب شمس الأئمة السرخسي )

١٠١٢٢ - وفي الفتوى : ابن سماعه عن نوادر عن محمد : في رجل غصب من آخر ألف درهم ، وتزوج بها امرأة ، أو اشترى بثوبها وسعه وطء المرأة ، وليس الثوب . قال من صلى : إن العقد جائز على ألف درهم ، ولم ينع علم تلك الدراهم بمعيبها ، فلا أبأنى بعدها أو غيرها .

وفيه أيضا : ولو اشترى بالألف المفسوبة حارية ، أو ثوبا ، ودفع الألف في الثمن إلى البائع ، ثم باع الأمة ، أو الثوب وبيع ، ونصدق بالبيع ، وبأن دفع الألف إلى رب ، ثم باع الثوب بفصل ، فطاب له الفصل .

١٠١٢٣ - وفيه أيضا : إبراهيم عن محمد : غصب من آخر درهم ، واشترى بها دنانير لا يسعه أن يتنق الدنانير ، لأن الدرهم إذا استحققت بعدما افترقا ، انتقص البيع في الدنانير ، فإن قضى على غاصب الدرهم بثلاثها ، حنث له الدرهم .

١٠١٢٤ - اشترى بدرهم معصومة ، أو درهم استسبها من الحرام شيئا ، فهذا حل وجوه : إما أن دفع إلى البائع تلك الدراهم أولا ، ثم اشترى منه بثلاث الدراهم ، أو اشترى قبل الدفع بتلك الدراهم ودفعها ، أو اشترى قبل أن يدفع تلك الدراهم ، ودفع غير تلك الدراهم ، أو اشترى مطلقا ، ودفع تلك الدراهم ، أو اشترى بدرهم آخر ، ودفع تلك الدراهم ، وفي

ج ٨ - كتاب الغصب - ٢٤٩ - الفصل ٩ : تلك المنصوبة الغاصب والإنتفاع به

الوجوه كلها لا يطيب له التناول قبل التمسك بمعنى فبي ضمان الدراهم ، وبعد الضمان يطيب له التناول ، فكذلك ذكره في الجوامع المستبر .

قال أبو الحسن الكرخي : هذا الجواب صحيح في الوجه الأول والثاني . وأما في الوجه الثالث والرابع والخامس بطيب له ، واليوم اتفقوا على قول أبي الحسن لكثرة الحرام ؛ دعاء للحرج عن الناس ، وعلى هذا نقرر رأي الصمد الإمام الأجل الشهيد ، ذكره في الباب الأول من "شرح الوقفات" .

١٠١٢٥ - نه منسوب جاء إنسان ، وأراد الوضوء أو الشرب منه ، إن حول الغاصب النهر عن موضعه يكره ، لأنه انتفاع بملك الغير ، وحذر كالصلاة في الأرض المنصوبة ، وإن لم يحول لا يكره ؛ لأن الناس شركاء في الماء .

١٠١٢٦ - رجل غصب طاحونة ، وأجرى مده . في أرض غيره . من غير طيب من نفس صاحب الأرض لا يحل للمسلمين الانتفاع بهذه الطاحونة ، إذا غنموا بذلك . لا شراء ، ولا إيجرة ، ولا طعنًا بأجر ، ولا عارية ؛ لأنه استعمال ملك الغير .

١٠١٢٧ - الأكل من أرض الحور يريد به أرض المملوكة ، وهي ميان دهي ففى الأرض نصيب الأكره يطيب لهم إذا أخذوا مزارعة ، أو إجارة ؛ لأنهم مملوكة ، وفي الكروم والأشجار إن كان يعرف أربابها لا يطيب للأكره ، ولا لغيرهم ؛ لأنه ملك الغير .

وإذا لم يعرفوا طاب للأكره نصيبهم ؛ لأن التدبير في معاملتها إلى السلطان ، وصار بمنزلة أرض بيت المال .

١٠١٢٨ - وأما نصيب بيت المال فينبغي للسلطان أن يتصدق به وإن لم يفعل ، فلا إثم عليه هذا الذي ذكرناه طريق الحكم . أما طريق الاحتياط فماروى عن خلف ابن أيوب أنه كان لا يأكل من طعام يلع إلا في وقت يساح له البشة ، وكان قسمة لا يأكل قدر الشبع ؛ لأن السلطان أخذ صبيح علي بن عيسى نفسه ، لكن في هذا الزمان الاجتناب عن هذه الشبهات قل ما يمكن ، حتى يروى عن علي بن إبراهيم في موضع آخر أنه سئل عن هذه الشبهات ، فقال : ليس هذا زمان الشبهات ، أتق الحرام عياتاً يعني إن اجتبى عن الحرام كفك ، وذكر بعد هذا أن الشبهة إلى الحرام أقرب ، قيل : هكذا قال أبو يوسف ، لأنه لو لم يكن حفيضة يجعل كذلك احتياطاً .

١٠١٢٩ - وأما المكروه نكلموا ، واختارم قال أبو حنيفة وأبو يوسف : إنه إلى الحرام أقرب كيف ؟ وقد روى عن محمد نصاً بأن كل مكروه حرام ما لم يعم الدليل بخلافه .

١٠١٣١ - وفي فتاوى أهل سمرقند : عصب حرثوا ، وعمل به فزبح ، طاب له انزبح ؛ لأنه عصب مانحة .

في فتاوى أبي ثابت : لو أغلف دود القرم من ثور في ثلثه فغيره (دون مالكها) ، قال أبو القاسم : عليه أن يصدق بالغصب على قيمة دوده يوم بيعه صحيح .

١٠١٣٢ - في المنتقى : قال أبو يوسف : إذا غصب رجل أرضاً وبها حبوب انبت ، وما زادها - حرثاً ، فلا يأمر بإصلاحه في ذلك المسجد ، فاما لحمام فلا يدخله ، ولا يسأجر حرثاً ، قال : ولا يأمر أن يدخل الخوصت لخراب الشارع .

قاله من . أنا ذكره الخلافة فيه ، حتى يطيب ذلك رأيه ، وذكره شراء الشارع من أرض الغصب ، أو حرث الغصب ، ولا يرى أن نقول : إذا اشترى بيع في حرث الغصب : إذا علم أن ذلك غصبه ، وإذا أراد أن يبيع في أرض الغصب : إذا كان له طريق ليس له أن يمر في طريق الغصب ، وإن لم يكن له طريق آخر له أن يمر في أرض الغصب ما لم يمنع من ذلك حرثاً ، وهذا في حق الواحد ، أما الجماعة فليس لهم أن يمروا في أرض الغير إلا برضاة حرثاً : لأن مرور الواحد لا يضر الأرض ، فكان صاحب الأرض راضياً به دلالة ، ولعمل به لأنه واجب ، إلا إذا جاء التصريح بخلافه ، بخلاف مرور الجماعة ؛ لأنه يفسد بالأرض حرثاً ، فلم يكن صاحب الأرض راضياً به دلالة ، فيسقط الرضاة بحد .

١٠١٣٣ - وقد أراد المبرز في التريق المحدث ، إن علم أن صاحب الملك هو الذي جعل ملكه طريقاً ، حل له المرور فيه ، وإن لم يعلم ذلك ، ولكن لا يحرم أيضاً ، غصب ، فكذلك الجواز ، معك ذكر من جماعة من متابعي بلخ ، صهرو الله تعالى ، والله أعلم .

## الفصل العاشر في الأمر بالإتلاف، وما يتصل به

١٠١٣٣ - وإذا أمر غيره بأخذ مال الغير، والضمان على الأخذ، ولا رجوع له على الأمر: لأن الأمر له بصح، وفي كل موضع لم يصح الأمر، فالضمان على المأمور من غير رجوع.

أما الجاني إذا أمر المولى بالأخذ، فلا الضمان له فيه: فله نظر باعتبار انصره، لا ضمان على الجاني، وإنما الضمان على الأخذ. وباعتبار السعاية يجب الضمان على الجاني، فيتأمل عند الفتوى، والمختار أنه لا يجب الضمان على الجاني.

١٠١٣٤ - وفي الخاتمة إذا رأى المولى بيت صاحب المنك، فلم يأمره بشيء، أو أئتمرك إذا رأى المولى بيت الشريك حتى أخذ المال، وأخذ من بيته شيئاً يئخذ الذي طويلاً وأحل ملكه، وضع المهر، والشريك والجاني لا يضمنان بلا شبهة. وتكلام في هذا الفصل أظهر؛ لأنه لم يوجد شيئاً أمراً، ولا حمله، ودفع المولى في الجسد يمكن طرده، فمادفع المظالم، فغير ممكن.

١٠١٣٥ - وإذا أمر الزوج غيباً، أن يدفع به هذه النكاح، وكانت النكاح جديراً، ضمن الزناح، علم أن النكاح تعبر الأمر أو لم يعلم، وهل يرجع بالذمة على الأمر إن علم أن النكاح لغيب الأمر، حتى عيب أن الأمر لم يصح، لا يكون له حق الرجوع؛ لأن لم يعلم حتى طر صحة الأمر، رجوع. فترسخ الإسلام هذه لصلة مع أجناسه من شرح مذهب الدبابة.

١٠١٣٦ - قر غصب فتوى أبي الميثاق بشر أن يترك عن رجل جاءه رداً في شرطه لم يفسله، وهناك رجي والف، فقال أنتى حاء بالذمة للرجل الزحف: أدخل هذه الذمة النهر، فأخذها، وغرقت الذمة، وعانت الذمة. والأمر ستمس الذمة، إن كان لما يحل بدخل الناس فيه دونهم للعسل والحفر، فلا ضمان على أحد، لأن الناس أن يفعل ذلك بيده، وسد غيره، وإن لم يكن الماء يحل بدخل الناس دونهم فيه، فمادفع المظالم. إن كان غصب الناس، وإن شاء فمضى فأمره. هكذا ذكره.

(١) هذه الذمة وردت في الأب وسحقى ظ و ف، ويرد في نسخة م. وإذا أمر المولى لأخذ مال الغير، فلا ضمان لتبطله... إنج

وفيه نظر، ينبغى أن لا يجب الفساد على الأمر أو هو الناس، لأن مجرد الأمر بالإتلاف إنما يوجب الفساد على الأمر<sup>(١)</sup> إذا كان الأمر هو السلطان، ومن يمتد، فإن ضمن المسائق لا يرجع الناس على الأمور، وإن ضمن المأمور، وكان المأمور لم يعلم أن الأمر سائى فالدانة حتى تكن صيغة الأمر، ورجع على الناس.

١٠١٣٧- وفيه أيضاً رجل قال لغيره: حرق نوسى هذا، وألقه فى الماء، ففعل المأمور ذلك، فلا ضمان عليه؛ لأنه فعل بأمره، ولكنه يأثم؛ لأنه إضاعة المال بلا عذرة.

١٠١٣٨- فى العيون: قال لأخوه: احفر لى بابه فى هذه الحائط، ففعل، فإذا الحائط لغيره، ضمن الحافر؛ لأنه أضاف ملك الغير، ويرجع على الأمر، لأن الأمر قد صح بزمه، فإنه قال: احفر لى، وأنه يدل على كونه مالكاً، وكذلك إذا قال: احفر فى حائطى، أو لم يقل ذلك، ولكن كن ساكناً فى تلك الدار؛ لأنه من علامات الملك، وكذلك إذا استأجره على ذلك؛ لأنه من علامات الملك أيضاً.

ولو لم يقل فى حائطى، ولم يكن ساكناً فى تلك الدار، ولم يستأجره على ذلك، فلا يرجع له على الأمر؛ لأن الأمر لم يصح بزمه<sup>(٢)</sup>.

(١) حاجى العرفين سائى من لأمره وأبنته من ظ ومودة ..

(٢) وفى حاشية حكمة الله: وهذه المسألة بخلاف مسألة ذبح النساء التى تقدم ذكرها - والله أعلم -.



**الفصل الحادى عشر**  
**فى زراعة الأرض المخصصة والمبنا فيها**

١٠٩٣٩- في فتاوى أبي الليث: "عقب من آخر أرضها، وزرعها، ونبت. فلما صابها أن يأخذ الأرض، وأمر الغاصب بقطع الزرع، تغريقاً للكل، فإن أبي أن يفعل، فلم يغصب منه أن يفعل ما لم يرفع إلى الحاكم كان يفعله، يريد به أن يغصب منه أن يفعل بنفسه.

١٠٦٥- في العمود : غضب من آخر أرضاً ، وزوعها حصة ، ثم اختصها ، وهي  
برر لم يثبت بعد ، فصاحب الأرض بالخيار ، إن شاء تركه حتى يثبت ، ثم يقول له : اقلع  
زراعك ، وإن شاء أعطاه ما زاد البز فيهِ ، وضيق معرفة ذلك ما روى هشام عن محمد ، أنه  
يقوم الأرض ، ونيس فيها بوز ، وحموم وفيها بوز ، ويضمن فضل ما بينهما ، روى الحلبي عن  
أبي يوسف : أنه يعطيه مثل يزره ، واختار أنه يقوم الأرض غير مبطور فيها ، ويقوم وهي  
مبدورة فيها بذر الغيرة ، حق القلع ، ففضل ما بينهما قيمة بذر مبدور في أرض الغير ، كذلك الغير  
حق القلع .

١٠٦٤ هـ - من "المشتقى" للمعلّى فر فوائده عن أبي يوسف: أرض بين رجلين، زرعها أحدهما غير إذن شريكه، فتراضيا على أن يعطى غير المزارع نصف البعير، ويكون الزرع بينهما نصفين، قال: إن كان ذلك منبعا بعد ما نبت الزرع (أصبحت جاثواً، وإن كان قبل أن ينبت لا يجوز)، لأن غير المزارع يصير مشتركاً بنصف الزرع، وشوى المزارع قبل الثبات لا يجوز. وإن كان الزرع قد نبت، فأراد الذى لم يزرع أن يقطع الزرع (لأن الأرض تقسم بينهما نصفان، كما أصاب الذى لم يزرع من الأرض فلع ما قبيحا من الزرع)، ويضمن له المزارع ما دخل أرضه من نقصان الثمار.

١٠١٤٢ - غضب تالة من أرضي إنسان. وزرعها في نخبة أخرى من تلك الأرض. فكرت التالة، وعاشت شجرة، فالتحيرة للغرس، وعليه قيمة التالة لصاحب يوم غضبها، ويوم الغرس يقطع الشجرة: وكذلك لو غرس تالة نفسه في أرض غيره، فله صاحب الأرض أن يأخذ بثمنها، فإن كان الثمن بغير بالأرض، أعطاه صاحب الأرض قيمة شجرته. ولكنه

(١) ابن عسقلان حافظ من الأهل راغبناه من ظوم وف.

(٩) هذه العارضة وردت في جميع النسخ التي هي.

مخوذة مخلوقة، كذا قيل.

وعن قياس مسألة الرابع التي عمده ذكرها يمكن أن يقال: أعضاء صاحب الأرض قسمة

نعم وأعضاها حق الفاعل.

١٠١٤٣- وفي فتاوى الفضلي: إن رجل ربح أرض بفسده، فبطلت، وألقى بذره في تلك الأرض، وغلب الأرض من أرضه فزادها حب الأرض، أو لم يغلب، ومضى الأرض حتى ربح البستان، فالثابت يكون ثالثاً عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، لأن مخالط الحب ما ليس بعنده استهلاك، ولذا لا يفتى في حقه بذر، وإن كان مبدئياً في أرض نفسه، فتعديم الأرض لا يفتقر فيها، ويقوم فيها بذر، ويرجع بفضل ما يبسما.

وإن حده الزرع لا يربح، وهو صاحب الأرض، فألقى فيها بذره نفسه مرة أخرى، وغلب الأرض، قيل إن يثبت البستان، أو لم يغلب، ومضى الأرض، فثبت البذر كلها، فجميع ما يربح صاحب الأرض، وعليه دفع لب مثل بذر، ولكن مبدئياً في أرض غيره، هكذا ذكر في فتاوى الفضلي، وأهم إشعاع الجواب: والجواب لتبرع أن الغاصب يضمن صاحب الأرض قيمة بذر مبدئياً في أرض نفسه، ثم يضمن صاحب الأرض للعاصب قيمة البذر، لكن مبدئياً في أرض الغير، لأن الإتيان كذلك ورد.

هذا كله إذا لم يكن الزرع ثابتاً، أما إذا ثبت بزرع الثالث، حجباً، ربحاً، ونفى بذر، ومضى، فإن لم يغلب حتى ثبت البذر، فاحجب كما قلنا، وإن كان قبل، فإن كان الزرع ثابتاً، قد قبل مرة أخرى، فالجواب كما قلنا: وإن كان لا يثبت مرة أخرى، فثبت فهو للعاصب، ويضمن العاصب للمالك قيمة زرعه ما لا، لأن الإتيان كما ورد.

١٠١٤٤- وفي الزواجر: غصب أرضاً، ونفى فيه حائطاً، فجاء صاحب الأرض، وأخذ الأرض، فزاد الغاصب أن يأخذ الحائط، فإن كان العاصب من تراب هذه الأرض ليس له التفضي ويكون لصاحب الأرض، لأنه لو تفضي صار تراباً كان، فيكون عليه تركه، فلا يلحقه التفضي، وإن نثر الحائط لamen تراب هذه الأرض، فإنه التفضي لأنه لو نفى لا يكون عليه تركه، بل يكون له النقل، فكان التفضي مفيداً.

وفي زادوا أهل سمرقند: إن رجل حجب، فألقى بذر، فزاد بذر، فإن لم يكن للتراب فيه، فحائط لصاحب التربة، واليتى معنى: لأنه لم يصب غاصباً للتراب، وإن كان للتراب فيه، فالحائط للمالك، ونسب فيه تراب: لأنه عند صاحب التربة، فصار حائطاً بوجه الحمد.

### الفصل الثاني عشر

#### فيما يلحق العبد الغصب فيجب على الغاصب ضمانه

١٠١٤٥- قال القدوري في كتابه : غصب من آخر عبداً ، أو جارية ، فأبق في يد الغاصب ، ولم يكن أبق قبل ذلك ، أو زنت ، أو سرق ، ولم تكن نعت ذلك قبله ، فهو في الغاصب ما ينتقص بسبب السرقة ، والإباق ، وعيب الزنا ؛ لأن هذه العيوب من الأمة توجب نقصان القيمة ، والواجب على الغاصب أن يرد على الوجه الذي غصبه ، فيلزمه نقصان ذلك ليحصل الرد على الوجه الذي غصبه معنى ، وكذلك كل ما حدث في يد الغاصب مما ينتقص القيمة من عور أو غل ، أو ما يشبه ذلك ، كان مضموناً عليه ، فيقوم العبد صحيحاً ، ويطوم وبه العيب ، فيأخذه ، ويرجع بفضل ما بينهما .

وإن أصابته حمى في يد الغاصب ، أو أصابه بمرض في عينه ، ثم رده على المولى ، ورد معه الأرض ، ثم ذهبت العين ، وزال البياض ، فللغاصب أن يرجع على المولى بالأرض ١٠١٤٦- وإن جلت عند الغاصب من الزنا ، فردها على المولى كذلك ، فإنه يرد معه النقصان ، فينظر إلى أرض عيب الزنا ، وإلى ما نقصها الخيل ، فيضمن الأكثر من ذلك ، ويدخل الأغل في الأكثر ، وهذا استحسان ، أخذه أبو يوسف ، فإن السبب متحد ، وهو الزنا ، فيتعذر الجمع بين [النقصان] ، ويدخل الأغل في الأكثر ، والقياس أن يعصم الأمرين جميعاً ، وهو قول محمد ، لأنهما عيبان مختلفان .

فإن ولد في يد المالك ، وسلمت من الولادة ، فالمرور عن أبي يوسف : أنه ينظر إلى أرض الخيل ، وإلى أرض عيب الزنا ، فإذا كان أرض عيب الزنا أكثر ، لا يرد شيئاً ، وإن كان أرض الخيل أكثر ، رد الفضل عن أرض عيب الزنا ، لأن عيب الزنا ثابت ، وقد ذهب عيب الخيل .

١٠١٤٧- وإن ماتت من الولادة ، وبقي ولدها ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله : ضمن الغاصب جميع قيمتها ، وعلى قولهما : ضمن نقصان خيل خاصة ، هكذا ذكر القدوري .

وفي المتن : عن محمد أن الحارية تقوم غير حامل ، ولا زانية ، وتقوم وهي حامل زانية ، فيرجع بفضل ما بينهما .

(١) ورد في نسخة "خ" : يلتحق .

(٢) هكذا ورد في النسخ البرقنية التي عندنا ، وكان في الأصل : يباين .

١٠١٤٨- ولو حلفت عبد الغاصب من زوج قد كن لها من يدين المولى، فلا ضمان على الغاصب في ذلك حال؛ لأن ذلك من نكيط المولى الزوج عليه، فأنشبه فعل المولى. ولو أحبها المولى بعه من يد الغاصب لا ضمان على الغاصب في ذلك، كذا مهنا

ولو حلفت في يد الغاصب، ثم ربحها عني المولى، فحلفت في يد المولى بأحصى الشيء كنت في يد الغاصب، ثم يضمن للغاصب إلا ما نقصها أخص؛ لأن الموت إنما يحصل من أذى الفتوى، وذلك مراد الألام، فهو يكر الموت حاصل بسبب كونه من ضمان الغاصب، وإنه إختصاص في ضمانه أخص، فيصير قدر نقصان الخصى لهذا.

١٠١٤٩- ولو عصب حاربه مجموعة، أو جلي، أو بها حراجه، أو مرض، فمات من ذلك في يد الغاصب، فهو ضامن قيمته، ربما ذلك المرض

١٠١٥٠- ولو قتل العبد المنصوب في يد الغاصب قتلا حراً، أو عبداً، أو جنى جناية، دون النفس، يعبر المولى بن الدفع والفداء، ويرجع على الغاصب بالأقل من قيمته ومن أرض الجناية

إين استهلك مالا، وخوف المولى بالبيع والفداء، رجع بالأقل من قيمته، وما أدى عنه من الدين.

١٠١٥١- وإن عصبه، وقيمته ألف درهم، فصار قيمته بعد ذلك ألفي درهم، ثم قتله قاتل في يد الغاصب، فلو لم يبالج، إذ شاء ضمن الغاصب فيه يوم الغصب ألف درهم، ويرجع ألف صلب على القاتل بألفي درهم، وينصدق بالألف الراضة، وإن شاء ضمن العاقلة قيمته يوم القتل ألفي درهم، ولا يرجع القاتل على الغاصب.

١٠١٥٢- ولو قتل العبد نفسه في هذه العصوره، يضمن الغاصب قيمته يوم الغصب ألف درهم، ولا يضمن فيه يوم القتل؛ لأن قتل الإنسان نفسه لا يتعلق به حكم، فصار كمنه.

## الفصل الثالث عشر في غاصب الغاصب، ومردع الغاصب

١٠١٥٣ بخير المالك بين تضمين الغاصب وبين تضمين غاصب الغاصب، وكذلك بخير بين تضمين الغاصب وبين تضمين مردعه: لأن كل واحد منهما منفعة في حقه، فإن أراد المالك أن يضم كل واحد منهما نصف قسمة المغمضوب، فله ذلك.

١٠١٥٤ ذكر شيخ الإسلام في باب الرهن: يوضع على يدي عدل، وإذا ضمن المالك أحدهما، إما الغاصب، وإما غاصب الغاصب، أو مردعه، برأ الآخر عن الضمان، وأما إن اختار تضمين أحدهما، ولم يضمه بعد، فهل يرأ الآخر عن الضمان؟ فعبه روايتان: فإن ضمن الغاصب الأول، رجع على الغاصب الثاني، وإن ضمن الغاصب الثاني، فالغاصب الثاني لا يرجع على الغاصب الأول، وإن ضمن مردع الغاصب إن لم يعلم المردع، يكون المال غصباً، ورجع على الغاصب المردع، وذكر شيخ الإسلام أنه لا يرجع وذكر شمس الأئمة الحلواني أن فيه شبهة اختلاف الرواية.

١٠١٥٥ - في النسخة ابن سعدة عن محمد رحمه الله: إذا احتار المغمضوب منه تضمين الغاصب الأول، ورضي به لغاصب الأول، أو لم يرض، إلا أن انقضى قضاه فليس له الرجوع على الأول، فليس له أن يرجع عن ذلك، ويضمن به الثاني، وإذا لم يرض به الأول، ولم يقض الغاضي بالقيمة للمغمضوب منه على الأول، كان له أن يرجع عن ذلك، ويضمن به الثاني، وإن لم يرض به الأول.

فإن اختار تضمين الأول، فلم يعطه الأول شيئاً، وهو معذور، فإن انقضى يأمر الأول بنفسه ماله على الثاني، ويقع ذلك إلى المغمضوب منه، فإن أبى الأول ذلك، صوّب العبد إذا أحضرهما، قبلت منه البينة على اتصاف الثاني للغاصب الأول، حتى يؤخذ ذلك من الثاني، فيقبضه المغمضوب منه. قال: وهذا بمنزلة رهنه على رجل دين، وسقط عليه وحل آخر دين.

١٠١٥٦ وفيه أيضاً: بن سعدة عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى، في رجل غصب من آخر عبداً، فقتله فأنزل في يد الغاصب، واختار المالك تضمين أحدهما، لا ميبطل على الآخر، وقال أبو يوسف: له أن يضم ما لم يقبض القيمة من الذي اختار

نصيبه .

قال : وإن أبرأ الغاصب ، فهو بريء ، ولا يرجع عليه بعد الإبراء شيء ، وإن أبرأ القاتل ، فله أن يعود فيما أبرأ منه ، ويؤخذ منه قيمة عباده ؛ لأن ذلك يؤخذ منه على كل حال .  
ألا ترى أن المولى إذا أبرأ القاتل ، كان للغاصب أن يصير الغائب ، ولم أبرأ الغاصب على أنه إن لم يأخذ القيمة من القاتل ، رجع على الغاصب ، فله أن يعود . ويضمه .  
عن ابن سماعه : أنه كتب إلى محمد بن الحسن في رجل غصب من آخر عبده وقتله في يده خطأ ، واختار المولى اتباع الغاصب بتصف قيمة العبد حالا ، واتباع عائلة القاتل بتصف القيمة مؤبلا ، فأجاب أن له ذلك .

١٠١٥٧ - غاصب الغاصب ومودع الغاصب يبرأ بالرد على المالك ، وكذا يبرأ بالرد على الغاصب ، إلا رواية عن أبي يوسف . وكذلك إن كان المودع صبيًا محجورًا ، وكذلك إن كان رب المودعة صبيًا ، أو عبداً ؛ لأن المسقط للضمان في حق المودع رده إلى من أخذه منه ، وذلك متحقق . وإن كان المستودع دفعها إلى إنسان بأمر الغاصب ، كان للمغصوب منه أن يضمنه ؛ لأن من الفصل الأول إنما يبرئ عن الضمان ؛ لأنه رده إلى من أخذه منه ، فانسخ حكم فعله ، أما هنا ما رده إلى من أخذه منه ، إن غارده إلى غيره ، وذلك سب الضمان ، فافترقا .

١٠١٥٨ - وفي فتاوى أبي الليث : غصب رجل من رجل مالا ، فغصب من ذلك المال ، غرم للمغصوب منه . قال أبو نصر : كان نصير يقول : يبرأ الغاصب الأول ، وكان محمد ابن سنان يقول : للمغصوب منه الخيار ، قال العبد الشهيد : هو المختار على ما يأتي بيانه في المسألة التي تلي هذه المسألة ، فإن ضمن لثاني ماله قصاصاً بدينه وبرئ الأول ، وإن ضمن الأول لا يبرأ الثاني .

١٠١٥٩ - وفي فتاوى أهل سمرقند : رجل له على آخر دين ، فأخذ من ماله مثل حقه ، قال أبو نصر محمد بن سلام : يصير غاصباً ، ويصير ما أخذ قصاصاً بما عليه ؛ لأنه أخذ بغير إذنه ، قال النضر الشهيد : والمختار أنه لا يصير غاصباً ؛ لأنه أخذ بإذن الشارع ، لكن يصير مضموناً عليه ؛ لأن طريق قضاء الدين هنا ، فلو أخذ ذلك غير صاحب الدين ، ودفعه إلى صاحب الدين ، قال محمد بن سلمة : المغصوب منه بالخيار ، إن شاء ضمن الأخذ ، وإن شاء ضمن صاحب الدين ؛ لأن الأول غصب ، والثاني غاصب أو غير غاصب ، لكن مضموناً عليه ، فإن اختار تضمين الأخذ ، لم يهر قصاصاً بدينه (وإن اختار تضمين صاحب الدين ، صار قصاصاً بدينه) ، لأن الأخذ كالعين لصاحب الدين على أخذه حقه .

## الفصل الرابع عشر في عصب الحر والعبد والمكاتب

١٠١٦٠ - في القتيبي : ابن ساذجة عن محمد بن أبي رجل جمع امرأة رجل ، أو اخته ، وهي صغيرة ، فخر بها من منزل أبيها لور وجهاء قتل أحدهم حتى يأتي بها ، أو يعلم حينها .

وفيه أيضاً عن أبي يوسف : رجل سرق صيلاً فسرق من يده ، ولم يستر له موت ، ولا قتل ، ثم بهمن ، ولكنه يحبس حتى يأتي به ، أو يعلم بحاله .

وفي القدوري : لو عصب صبياً حرّاً من أهله ، فخره ، فخره ، فخره ، فخره ، فلا ضمان عليه ؛ لأن الحر ليس بحبس للعصب حتى يحبب الضمان بصرة هذا الفصل ، فلا يضمن بالمرء ؛ لأنه أمر محبوب عليه ، لا يصح فيه لأحد .

ولو عصب سبع في يده ، أو نهشه حية ، فمات ، فعلى عاقلة العاصب الدية ، وكذا لو وقع عليه حادث ، أو وقع في بحر كالغنى عاقلة العاصب الدية .

ولو قتل هذا الصغير رجل خطأ في يد العاصب ، فلا يضمن ، لأن العاصب لا يضمن ، وإن ضمتوا عاقلة العاصب ربّعوا على عاقلة القتلى .

وإن قتل العصب نفسه فدينه على عاقلة العاصب ، ولا يرجمون بها على عاقلة العصب ، وكذا لو أتى على شيء من ثياب من اليد والرجل ، وما أشبه ذلك ، وكذا لو أكره دابة ، فأتى نفسه منها . وهذا كله قول أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وقال محمد لا ضمان على العاصب بجنّة العصب على نفسه .

١٠١٦١ - ولو قتل رجل هذا العصب عمداً في يد العاصب ، فلا يضمن ، لأنهم لا يضمنون القتلى .

١٠١٦٢ - ولو قتل هذا العصب إسداً في يد العاصب ، فدينه على تولى . وضمن عاقلة العصب الدية . لم يكن لهم أن يرجعوا على العاصب شيء ؛ لأنهم لو رجعوا على العاصب ، لم يرجعوا بحكم العصب ، والحر لا يضمن بالعصب .

١٠١٦٣ - ولو عصب مدبراً ومات في يده ، فدينه ، ولو عصب أم ولد ، أو بنت ، أو بنت ، لم يضمن عند أبي حنيفة رحمه الله ، وعند محمد : يضمن ، ولو عصب مكاتباً ومات في يده فدينه بلا خلاف ، كما لو عصب مدبراً .

## الفصل الخامس عشر

### في المهرقات

١٠٦٦ - وإذا باع المصوب من رجل ، وأجاز مالك ماله ، صححت الإجازة إذا استجمعت الإجازة من المثل ، وهو قيم المثل ، والمهرقة عليه ، وأن يكون الإجازة من المصوب ، فإنه حينئذ رحمه الله تعالى ، ولا يشترط قيم المثل في ظاهر الرواية إذا كان البيع بالثمن والماء .

وإن كان المالك قد حاصبه المصوب في المصوب ، وطلب من المصوب أن يقرضه مالاً ، ثم أخذ البيع ، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله ، لا يصح إجازته ، وهكذا ذكره بعض الأئمة الأصوليين ، ومبيح الاستدراك أن زاده ، وذكره ناس الأئمة المرحومين في مبرحه أن الإجازة صححت في طاهر الرواية ، وذكر في الرواية أنها لا تصح .

موجبه قول أبي يوسف ، ومحمد ، إن الإجازة لاقت عطفاً بوقوعها في بيع ، كما في الحب مثلاً ، فإنه أن البيع لم يوجد من المالك عند لم يفسخ المصوب ، واحصية كما تكون لأمة أمة أملت فيما يخاصم فيكون مباحاً يكون لإنسان مالاً لنفسه ، حتى يخبر به .

وأمر حنيفة رحمه الله يقول : بأن الإجازة صحيحة قبل انحصاره ، فتكفر انحصاره لاستدراكه المثل لا لصحة الإجازة ، ومنه استدراكه للمال ، مفسد من المصوب ، فكون ذلك مباحاً للعقد ، كما أن ثبت استدراكه للمال .

من كان لا يفتي بتمام البيع وقت الإجازة ، بأن كان قد أس من بد المهرقة ، في طاهر الرواية في الإجازة صحيحة ، وروى عن أبي يوسف أنها لا تصح .

وإن كان انفسد قد فسخ الثمن ، وهلك في يده ، ثم أخذ المالك البيع ، هلك الثمن على ملك المصوب منه ، احتراز الإجازة في الانتهاء بالإنفاق في الانتهاء .

١٠٦٧ - ذكر شيخ الإسلام في قول مصلح الجليل إذا كان الرجل له جرة ، أسلكه طريقاً ، فمعه امرئ ، فسلك ، وأخذ المصوب ، لا يرضى ، ولو قال : إن كان مضمناً ، وأخذ مائة ، فأما المصوب ، ورائي ، أسلكه بحالها ، يرضى ، وجماد الأول في حسن هذه المسألة أن الغرور بخلافه حتى لو رجع للمعروف على العذر ، إذا حصل ذلك في ميسر عند معاوضة ، أو



ضمن الغار المغرور صفة السلامة بقاءً ، وكذلك إذا قال : كأي هذا الطعام ، فإياه طيب ، فإذا هو مسموم ، فهو على ما قلنا .

نخلة لرجل في ملكه ، خرج بسعنها إلى جاره ، فأرد جاره أن يقطع ذلك ليمرغ هواه ، كان له ذلك ، هكذا ذكر محمد رحمه الله .

قال الشافعي في واقعائه : ظاهر لفظ محمد يفيد ولاية القطع بغير إذن لقاصي ، قيل : وهذا على وجهين : إن كان يمكن تفريق الهواء بيد الصنف إلى التخلية ، والشدة عليها ، ليس له أن يقطع ، ولو قطع يضمن ، ولكن يطلب من صاحبه أن يمد السعف إلى التخلية ، ويشد عليها بالحبل ، ويلزمه الفاضي ذلك إن لج ، وكذلك إذا أمكنه مد بعض السعف إلى التخلية ، والشدة عليها ، ليس له أن يقطع ذلك البعض ، فأما إذا لم يكن تفريق الهواء إلا بالقطع ، فالأولى أن يستأذن صاحب التخلية ، حتى يقطع بنفسه ، أو يأذن له بالقطع ، فإن استأذن ، وأبى يرفع الأمر إلى القاضي حتى يجبره على القطع ، فإن لم يفعل الجار شيئاً من ذلك ، ولكن قطع بنفسه ابتداءً ، فإن قطع من موضع لا يكون القطع من موضع آخر أعلى منه ، أو أسفل أنفع للمالك ، لا يضمن ، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب المصلح

١٠١٦٦ - وذكر نسي الأئمة الحلواني في شرح كتاب المصلح : أنه إذا أراد القطع ، فأما يقطع في ملك نفسه ، ولا يكون له أن يدخلستان حده حتى يقطعه ، قال رحمه الله تعالى : وقد قال بعض مشايخنا : إنما يكون له أن يقطع من جانب نفسه إذا كان قطعه من جانب نفسه مثل قطعه من جانب صاحبه من الضرر ، أما إذا كان قطعه من جانب صاحبه أفقر ضرراً ، ليس له أن يقطع ، ولكن يرفع الأمر إلى القاضي ليأمره بالقطع ، فإن لج وأبى ، بعث القاضي نائبه حتى يقطعه من جانب التخلية ، ثم في الموضع الذي لا يضمن إذا قطع بنفسه لا يرجع على صاحب التخلية بما أذن من مؤنة النخل ؛ لأنه كان يمكن أن يرفع الأمر إلى القاضي حتى يأمره بذلك ، أو يأمر صاحب النخل ، فإن لم يفعل صار مشرعاً

١٠١٦٧ - أخرج شجرة الخوز جدران صمار رطبة ، فأنزل إنسان تلك الجوزات ، يضمن نقصان الشجرة ؛ لأن تلك الجوزات وإن لم يكن لها قيمة ، وليست مال حتى يضمن بالإنلاف ، لا على الشجرة ، فأنزلها على الشجرة ينقص قيمة الشجرة ، فينظر أن هذه الشجرة بحير تلك الجوزات بكم تشتري ، ومع تلك الجوزات بكم تشتري ، فيضمن فصل ما يشاء .

١٠١٦٨ - رجل غصب من أخيه ثوباً ، فقطعه قميصاً ، وخياطه ، فاستحق رجل

المغصب، رجع لمغصوب منه فبذره الثوب على الغاصب لأن هذا قضاء بالخذل بسبب حادثه من جهة انشئ عليه، فلا يظهر أن الغاصب لم يغصب مال المغصوب منه.

١٠١٦٩- وكذلك لو غصب (حجلة، فطحتيا، فاستحق دفعها، رجع المغصوب منه على الغاصب منه حجلة مثها

١٠١٧٠- وكذلك لم يغصب "أ" خفا فثوباً، فاستحق السواء، فتمنحصب منه أن يرجع على الغاصب، بنجعة المحرم، وأن كان المستحق أنام البقرة أن لا يرد، كان أنه قال أن يتوبه، أو كان الثوب له فحين أن يخطئه، أو كانت الخنفة له قبل الطحن لم يرجع الغصوب منه على الغاصب بشيء، لأن هذا قضاء بالخذل من الأصل، فتبين أن الغاصب لم يغصب مال المغصوب منه عند السائل مع أجابه في الباب الثاني من جوع الجامع.

١٠١٧١- حمل على حمار غيره شأخبر امرء، فتورم ظهر الحمار، فتورب الحمار النورم، فانتقص قيمة الحمار، فإنه يتورم بالحمور إن اتعمل من غير نقصان، فلا ضمان على الذي حمل، وإن اتعمل مع انتقصان، يتقرر إن كان انتقصان من الورم، فمضاد ذلك على الغاصب، لأنه حصل من فعله، وإن انتقص من الشق، فلا ضمان على الغاصب. وكذلك إذا حدث، كان الجواب كما قلنا.

فإن احتلفا، فقل صاحب الحمار المرم كان من الورم، وقال الغاصب: كذا من بشيء، فالقول قول الغاصب مع يبه.

١٠١٧٢- في غصب ثيابي أبي الملبث - إذا استهلك رجل أحد مصراعين ماب غير، أو أحد روجي خف غيره، أو ما أشبه ذلك، كان للمالك أن يسلم الباقي، ويأخذ قيمتها منه. في الجامع في باب التمييز للذين هما كشيء واحد.

وفي المتن: "عن أبي يوسف: رجل استهلك فرد رجل رجل، لم يضمن ولا قيمة ولا استهلك، ولا يدفع إليه الأخرى، ويضمنهما جميعاً.

قال: وكذا لو أحرق في مصر رجل رجل، أو أحد خفيه، قال: "أزليت لو تسر حاقلة خاتم فيه فصر، قيمته مائة، أكنت ضمن الفص والحاتم؟ ولا ضمن إلا ما استهلك.

١٠١٧٣- قال ثمة: ولو كسر أحناء سبع فصره، ولم يضمن السرح، لأن هذا يخلص منه بلا ضرر، وكل شيئ من مفردب، أو شيء واحد يخلص بمصره عن بعض بلا ضرر، مثل

(\*) هذه المارة وردت في النسخ التي توجد عندنا كلها

(\*\*) ورد في نسخة م ر ه كأنهما الخورم ونحوه.

أحناه سرج ودفعه، فإنه يضمن ما جنى عليه من ذلك، ولا يضمن غيره.

١٠١٧٤- إذا جاء الرجل بالخطئة إلى الطحاذا، ووضعها صحن الطاحونة، وأمر صاحب الطاحونة أن يدخلها بالنيل في بيت الطاحونة، فلم يدخلها حتى تقب الحائط بالنيل، وسرفت الخطئة، فإن كان صحن الطاحونة محوطاً بحائط مرتفع مقدار ما لا يوتقى إلا بسنم، فلا صحن، وإن كان خلافه، وجب الضمان؛ لأنه في هذا الوجه مضى، وفي الوجه الأول ليس بمضى.

١٠١٧٥- في فتاوى أبي الليث: "هدم بيت نفسه وانهدم من ذلك بيت جاره، فلا

ضمان

١٠١٧٦- في فتاوى أهل سمرقند: إذا دفع إلى القصار ثوباً يقصر فلف القصار في الثوب الخمر، وذهب به حيث يقصر الثياب، فسرق الثوب منه، فإن لف الثوب على الخبز كما يلف المتدليل على ما يجعل فيه، وعقده، فهو ضمان؛ لأنه استعمله استعمالاً معتاداً، فصاو غاصباً، وإن جعل الثوب تحت إبطه، ودمس فيه الخبز، فلا ضمان في هذا الموضع أيضاً.

١٠١٧٧- وفيه أيضاً: الحمال إذا ترك في مفازة، ونجاؤه الانتقال، قدم يفعل حتى فسد المتاع بطل، أو سرق، فهو ضمان، هكذا ذكر. قيل: هذا إذا كان السرقة والمطر غالباً؛ لأنه حينئذ يكون مضياً، وقيل أيضاً: ويشترط ذلك أن لا يكون المالك معه، حتى إذا كان المالك معه فلا ضمان.

وفيه أيضاً: إذا دفع جمولة إلى حمال ليجعلها إلى بلد، فذهبت الجمال إلى نهر عظيم، وفر النهر جمد كثير يجري كما يكون في الشتاء، فركب الحمال حملاً من الأحمال، والحمال الأخير يدخل الماء على أثر هذا الحمال، فنفر حمل من الأحمال في الماء من حريان الحمل، وسقط الحمال في الماء، فقال: إن كان الناس يسلكون في مثل هذا، ولا يتكبرون جداً، فلا ضمان.

١٠١٧٨- جاء إلى قطار ايل، أدخل بعضه، فلا ضمان؛ لأنه لم يغصب إلا غصب يفتن، فحضر أحدهما تحت دجاجة له، وحضت دجاجة أخرى له على البقية الأخرى، فالفر وختل له، وعليه يفتن؛ لأنه استهلك الأولى، وهلك الأخرى في ضمانه، ولو كان مكان الغصب ودجاجة قاتن، حضت الدجاجة لصاحب البقرة؛ لأن الأمانة هلك، في العيون.

١٠١٧٩- في مجموع النوازل: رجل غصب من رجل بفرة، وغصبها آخر من

الغاصب، ثم سر بها فالثالث من الغاصب الثاني لعجزه عن استردادها منه مجاهرة، ثم الغاصب الثاني طالب على المالك، وغصب الفترة منه، فلا خصومة لصاحب الفترة مع الغاصب الأول؛ لأن عين ما غصبه من الغاصب الأول قد واصل إليه.

١٠١٨٠ - مثل قاضي القضاة شمس الإسلام معمود الأوزجندی: من رحلي دفع إلى آخر علامة مفيدة بالسلطة، وقال: اذهب به إلى بيتك، عقيداً مع السلطنة، فذهب به بدوى السلطنة، رتبى العبد، قال: لا ضمان؛ لأنه أمره يشين، وقد أنى بأحدهما.

١٠١٨١ - آخر غنمة بغير إذن صاحبها، وجعل صرفها لبدو، فالبود له؛ لأنه حصل بصنعه، وبعد ذلك ينظر إن كان جبر الصوف لا يقص من قبلة الغنم شيئاً، فعنه مثل ذلك الصوف، وإن كان نقص فهو بالخيار، إن شاء ضمه من ذل الصوف، وإن شاء ضمه ما دخل القصبة الغنم.

١٠١٨٢ - في فتاوى أبي الليث: غصب من آخر عبداً أو جارية، وغاب المغموب منه، فجاها الغاصب إلى القاضي، وطالب من القاضي أن يأخذ المغموب منه، وأن يفرص له النعقة، فحاصل الجواب في هذه المسألة أن القاضي يفعل ما هو الأصلح فيه في حق العائبة، فإذا كان الأصلح أن يأخذ منه بأن كان الغاصب مخوفاً، يأخذ ويبيعه، وإن رأى المصلحة في البيع، وإذا كان الأصلح أن يتركه في يد الغاصب تركه.

١٠١٨٣ - حريق وقع في محلة، فهدم إسان دار رجل بغير أمر صاحبها، حتى انقطع الخريف من داره، فهو ضامن إذا لم يفعل بإذن السلطان، ولكن لا إثم عليه في ذلك؛ لأنه هدم ملك الغير بغير إذنه [وبغير إذن من يلي عليه، ولكن بعذر، فهو نظير المضطر يتناول طعام الغير بغير إذنه<sup>(١)</sup>].

١٠١٨٤ - في فتاوى أبي الليث: حمولة حملت عليها حمولات لأقوام، بعض أبواب الحمولات معها، فاستقرت لسفينة في جزيرة، فأخرج بعض الحمولات ليخفف السفينة، ووضعت في الجزيرة، وضاعت الحمولات، فإن كان بخلاف الشرق، فالتى أخرج الحمولات ضامن، وإن كان بخلاف الشرق، فإن ضاعت الحمولات قبل أن يقع الأمن عن الغرق، فلا ضمان، وإن ضاعت بعد ما وقع الأمن، فهو ضامن. وهذا لأن إخراج بعض الحمولات إذا خيف الغرق عن السفينة ليس بجناية، ولكن على الذي أخرج إعادتها إلى السفينة بعد ما وقع الأمن من الغرق، فبغير ذك لإعادة في هذه الحالة ضامناً جانياً.

١٠١٨٥- في فتاوى أهل سمرقند : إذا سقى أرض نفسه ، وتعدى إلى أخرى جاره ، فلا ضمان على الساقى ، وكذلك إذا أحرق كلاً من أرضه ، وذهب الثاربيناً ونحوهما ، فأحرق شيئاً لغيره ، فلا ضمان على الموقد ، هذا هو جواب الكتاب .

من الشيخ من فرق بين إرسال الماء وإيقاد النار ، فقال : من طبع الماء : محمود والتعدى بفعل الريح ونحوه ، فلا يضاف إلى فعل الموقد ، ومن طبع الماء : البلان ، فأضيف السيلان والإتلاف إلى المرسى ، وفي المسألة كلمات ثلثي في كتاب الغرب - إن شاء الله تعالى - .

١٠١٨٦- العبد المصوب إذا مات في يد الغاصب ، وأثر الغاصب أنه كان غصبه من فلان ، يؤمر بتسليم القيمة إلى المقتل ، فإن جاء رجل آخر ، وأقام البينة أنه عبده ، غصب منه ، فالغاصب يقضى بالقيمة لصاحب البينة ، فإذا قضى الغاصب بالقيمة لصاحب البينة وأخذها لا شيء للمقتل على الغاصب ، فإذا وصلت تلك القيمة بعينها إلى الغاصب من جهة المقتضى له بانهية ، أو بالإرث ، أو بالمبايعه ، أو بالرصيه يؤمر بردها إلى المقتل ، ولم وصل إلى الغاصب ألف آخر من المقتضى له ، سوى المأخوذ منه ، فإن وصل إليه أو بالمبايعه لا يؤمر بالرد على المقتل ، وإن وصل بالإرث ، أو بتوصية يؤمر .

١٠١٨٧- في التراباداب في باب الخوالة قبل باب السلسلة : المصوب إذا اكتسب كسباً ، ثم استرده المالك مع الكسب لا يتصدق بالكسب ، والغاصب إذا ضمن القيمة عند الهلاك ، أو بالإعتاق حتى صار الكسب له تصدق بالكسب .

١٠١٨٨- في التزيادات في آخر باب الكسب : إذا أقر أنه غصب من فلان شيئاً ، ولم يبين ، فالقول قوله ، ولا يد من أن يفسر بشيء يشاعره الناس ، ويقصد به غصب ، حتى لو لم يكن كذلك بأن بين التراب ونحوه ، لا يصدق ، لأنه لا يسمى غصباً ، ولو بين بشيء يفهمه الناس ، ولا قيمة له ، نحو أن يقر أنه غصب حراً ، أو جلد ميتة ، قل قوله ، وهو اختيار مشايخ عراق ، واختيار مشايخ ما وراء النهر أنه لا بد من أن يفسر بشيء له قيمة .

في غصب القنوري في أوله ذكر في أدب القراض للخصاص في باب القنوري ورد عن عمر رضي الله تعالى عنه إحراق البيت الذي فيه الخمر ، ولم يرو ذلك عن أصحابنا إنما روى عنهم هدم البيت على صاحب الخمر ، فإنهم قالوا : يهدم عليه بيته ، كأنهم أخذوا ذلك من هذا الحديث . وأما كسر الدنان ذكر في السير الكبير : أنه إن فعل ذلك يؤذن الإمام ، أو عمل الإمام بفعله ، فلا ضمان ، وإن فعل غير الإمام بغير إذن الإمام ، فعليه الفداء .

١٠١٨٩- وفي سير العيون : مسلم شرب خمر لحلم ، لا يضمن الخمر ، ويضمن

الرق. إلا أن يكون إماماً يرى ذلك، وحديثه لا يضمن؛ لأنه مختلف فيه.

١٠١٩٠- والدمي إذا ظهر بيع الحشم في المصر. ينع عنه، فإن أُلقي ذلك بإنسان،

بضم، إلا أن يكون إماماً يرى ذلك، لأنه مختلف فيه.

١٠١٩١- روى الشيخ: قال هشام: قلت لحمد: رجل فرّ به توب، فكتب رجلي

بالتوب، فحذّب صاحب التوب الكرم من يد التوب، فأنصرف التوب، قال: ومن

التمسك نصف ذلك، فت: من أين افرق هذا والبد؟ قال: لأن عصب يده أدى، وانقضت

التوب. ليس أدنى: فإن كان الذي حذّب التوب هو التوب، فهو ضامر جمعه، لأنه لم يكن

له حذّب

١٠١٩٢- قال هشام: كتب لحمد رحمه الله تعالى: رجل جلس إلى حنبل رجل،

فجلس على توبه، وهو لا يعلم، فقام صاحب التوب، فاشتق ثوبه من جنبه عليه، قال:

بضم نصف التوب، لأنه لم يكن له أن يضمن على توبه، وكان متديلاً في الخلق، وقد

تصل التوب بعمله، فخطب ما كان يعمل فأثلك، ويجب أن كان يعمل الجالس

١٠١٩٣- وروى أبو الحسن بن الحسن بن أحمد: في رجل فهدى على دابة، وهو

لا يعلم، فبقي، فمصرف دابته، قال: يضمن الذي فهدى على التوب. أوجب الضمان مطلقاً

غير مسمى بالنصف، وإنه بخالفه ما رواه هشام عنه، وعلى هذا التوب إذا تفرق من وضع

رجل غير حذبه عليه، وصاحبه لم يعلم به. فعلى قبض دابة هشام: بضم الواضع نصف

الضمان على دابة، وهو مسألة التوب.

١٠١٩٤- روى نوافل بن الحسن: أن الحارث، إذا عزم الرجوع، فهدى الدابة، فإن

التوب: وأنى تخلفك أن يدفع حتى يأخذ الآخر، فمض صاحب التوب التوب، فمصرف، وإن

تفرق من ماله صاحبه، لا يضمن المالك شيئاً، وإن تفرق من ماله، ضمن المالك نصف

قيمة التوب. بمعنى نصف قيمة البضائع الممكنة بالخرق.

١٠١٩٥- دفع عينا إلى دلال ببيعته، فعرض الدلال على صاحب الدكان، فترك

عنده، فهرب صاحب الدكان، وذهب بهشتاع، يضمن الدلال، لأن الدلال أمين، وليس

للأمين أن يودع. وذكر النسفي في ذبواه عن شيخ الإسلام أبي الحسين أنه لا يضمن، وهو

الصحيح، لأن هذا الأمر لا بد منه، لأن الاستمارة عرض التوب على الله، أو من أحب ليظلم في

ذلك. ثم ينترى. فكان هنا أمر لا بد منه، فلا يضمن الدلال لهذا

١٠١٩٦- وإذا كان في يد الدلال توب ببيعته، فظهر أنه مسروق، وقد كان رده إلى من

دفع إليه ، فطلب منه السرور من الثوب ، فقال للدلال : رددته إلي من كان دفع إلي ، برئ ؟ لأن العاصب الغاصب إذا رد المصوب عن الغاصب برأ

١٠١٩٧- في مجموع التوزيل : جارية دفعت جارية أخرى ، فنهبت عذرتها ، قال

محمد ابن الحسن : عليه صادق مثلها ، قال : بلغنا ذلك عن عمر رضى الله تعالى عنه .

١٠١٩٨- وفيه أيضاً عن أبي يوسف : في رجل قتل ذنباً ، أو أسداً لغيره . قال : لا

ضمان عليه ، وإن قتل فرداً ، ضمن قيمته ، قال : لأن الفرد بمنزلة الكلب . قال لنفسه أبو النيث : الفرد يخدم في البيت ، ومكس البيت ، فيكون له قيمة ، بخلاف الذئب والأمد .

قال : سئل نجم الدين عن أهل مكث من الصبيان مع المعلم أصبهم برد ، وعلى الجدار

كرة مفروجة ، فقال للمعلم نواحد من الصبيان : خذ فوطه هذا الصبي ، وسد بها الكوة ليبرد البرد عنا ، ففعل ، وضاعت الفوطه ، فلا ضمان على المعلم ، ولا على الصبي الذي أخذ الفوطه ، وسد بها الكوة ، لأن جعلها في الكوة وهم حاضرون ، لا يكون تضييعاً ، فلا يضمنانه .

١٠١٩٩- وفي أخاوى : سئل أبو القاسم عن ثوبه يعمل يعمل رجل وتخرق :

قال : إن مده صاحب الثوب حتى تخرق ، لم يضمن صاحب الفعل ، وإن تخرق من غير المد ، إن فعل ذلك في موضع مأذون له ، لا يضمن ، ولا يضمن

١٠٢٠٠- في الفتى : ابن سماعة عن محمد : في رجل غصب عبداً ، وضمن رجلي

للمغصوب منه العبد ، يدفعه إليه غداً ، فإن لم يفعل فعليه ألف درهم ، وقيمة المغصوب خمسون درهماً فليدفع إليه العبد غداً ، قال : إذا نلت العبد للمغصوب منه ، لزم الصانع من قيمة خمسون درهماً ، ويظل الفضل . فمن اختلفا في قيمته ، فالقول قول المغصوب مع بينه فيما بينه وبين ألف درهم ، والقول قول الكفيل فيما زاد في قول أبي حنيفة وأبي يوسف وحكما الله ، وأما في قوله فالقول قول العاصب في القيمة ، وضمان ألف باطل ؛ لأنه لم يسأله إلى قيمة العبد ، فإنه ضمن القيمة وسماها ، فينظر في ذلك ، فإذا هي أكثر من قيمة العبد بما يتباين الناس فيه ، قتلك قيمة العبد ، فيلزمه ذلك ، وإن كانت أكثر من قيمة العبد بما لا يتباين الناس فيه ، يظل الفضل على ما يتباين الناس فيه .

١٠٢٠١- دابة لرجل دخلت ربيع إنسانه فأخرجها صاحب الزرع ، فحاه فذهب ،

وأكلها ، إن أخرجها ، ولم يسفها بعد ذلك ، فلا ضمان ، عليه أكثر المشايخ ، وعليه الفتوى .

وإن ساقها، أنشئت مشابحة على أنه يمسس، مراء، ساقها إلى مكان، بأذن عليه من زرعه، أو  
كثير من ذلك، وغنية الغنوي

١٠٢٠٢ - وكذلك الرامي بناء، جذ في به، وكذا بقرة الغيرة، ففردتها ففرد من يور  
بأروكه، لا يضمن، وإن ساقها بعد ذلك يضمن، وما إذا وجد بقرة في زرعه، فأخرج  
صاحبها، فحصيد البادية المزروع، إن أمده حد حبه المزروع بالأخراج، لا يضمن صاحب الدابة  
شيئاً، وإن لم يأمره بضمن، هذه الجملة في الباب الأول من غصب، لو تعادلت.

١٠٢٠٣ - من أرسل دابة وكان سائقاً لها، فأصاب شيئاً ضمن الدابة، وإن أودعها  
إلى جهنم، ولم يكن سائقاً لها، فأصاب في وجهها ذلك، ضمن صاحبها، بخلافه إذا لم يرسل  
دابة أو يدركها على يد غيره، فأنشئت شيئاً في فمها ذلك، حيث يضمن على صاحبه إذا لم يكن  
سائقاً للكلب، وإن سأل الكلب، إلى المربي يذلل يرسله إلى ابنه، فإن لم يرسله إلى  
إبنه فأصابه، ضمن المربي. وإن لم يكن سائقاً للكلب.

قال: ولو أن الدابة لم تأخذ في وجهه، ير اعطى يميناً وشهادة، فأصبحت شيئاً، ولا  
ضمنان على صاحبها إذا كان لها طريق في وجهها ذلك، ولو لم يكن لها طريق في وجهها  
ذلك، وإنما أعطي له يميناً وشهادة لا غير، ونقطعت شيئاً، فضمن صاحبها، وإن وافقته  
سائرته، فله الأمر باتهما، وذلك، فلا ضمان على صاحبها، لأن حكم إرساله قد انقطع  
وقب ساعته، بخلاف الكلب إذا أرسل على صيد، فله فدية ساعته، فإن لم يرسل لا ينقطع حتى  
لو أخذ الصيد بعد ذلك حل.

١٠٢٠٤ - وكذلك إذا أرسل حماره، فدخل روع نسان، فأصبده، إن ساقه إلى المزروع  
ضمن. وإن لم يمسس بأن لم يكن حصه إن لم ينقطع يميناً وشهادة، بل ذهب إلى أن حماره الذي  
أرسله لصاحبه، فأصاب المزروع، ضمن صاحبه، وإن انقطع يميناً وشهادة، لا يهر على صاحبه بل  
الذي ساقه. هذه الجملة هي شرح ديات ضيخ الإسلام في باب حيازة المراكب.

١٠٢٠٥ - وإن وجد الرامي دابة في مزعه، فأخرجها، ولم يمسسها بعد الإخراج،  
فذلكها الدابة، ضمن يميناً.

فروق: راءها ويصحب إذا وجدها في كرمه، أو زرعه، فأحس جها، ولم يمسسها بعد  
الإخراج، فأكلها الذئبة، حيث لا يحس قيمتها.

والفرق أن الدابة لا يفسد المربط، فكذلك في إخراجها من الميط، فحسبها لدابة، لا دائماً.



شرها عن نفسه ، أما الدابة فبفسد الزرع ، والكرم ، فكان الإخراج في هذين الفصلين لدفع ضرر الدابة لا تقيماً لها .

وإن وجد دابة في زرع أو كرمه ، فحبسها في منزله ، لئلا تذهب فروعها فيمضي صاحبها لأنه ليس له ولاية الحبس ، فيصير بالحبس غاصباً مهيئاً .

ذكر في السير الكبير على سبيل الاستسهاة : أن من أخذ جلوداً مذكاة لرجل ، فذبحها ، وجدها فرواً يقطع حق المالك عن الجلود ، وتند الفرو للعامل ، وغرم قيمة الجلود للمالك .

١٠٢٠٦ - ولو أخذ جلود مسنة ، وجعلها فرواً ، ثم ذبحها ، لا يقطع حق المالك عن الثمن ، ويقوم الفرو بجلد غير معمول ، ويقوم معمولاً ، فإن شبه العامل أعطاه قيمة جده مذكي غير معمول ، وإن شاء باع الفرو ، وقسم ثمنه على قيمة الجلد مذكي غير معمول ، وعلى قيمته فرواً معمولاً ، فما أصاب للجلد كان لصاحب ، وما أصاب للثمن ، كان لصاحب العصب .

١٠٢٠٧ - والفريق بين الخلود المذكاة ، وذليته ، أن الصنعة من المذكاة إنما حلت في جلد بغيره ، بالفساد والاستهلاك ، فأوجب قطع حق صاحب الثمن عن العين ، وهذا هو الأصل أن الصنعة إنما تحمل المصروع مدكاً للمصانع إذا كان المصروع قبل الصنعة مما يضمن بالغصب والاستهلاك ، أما إذا كان مما لا يضمن بالغصب والاستهلاك قبل الصنعة ، فالصنعة لا يصير ملكاً للمصانع .

١٠٢٠٨ - وأصل هذا ما ذكره محمد رحمه الله في السير الكبير : لو أن رجلاً من أهل الجند وجد في دار الحرب من خشب الخنيج ، فعمل منه قصباً وأجرية ، ثم أخرجها إلى دار الإسلام ، فإن للإمام أن يأخذ ذلك منه ، ويعطيه قيمة ما أراد الصنعة ، وإن شاء باعه ، وقسم الثمن على قيمة هذا الخشب غير معمول ، وعلى قيمته معمولاً ، فما أصاب غير معمول من ذلك ، فإنه يرد في الغنمة ، وما أصاب معمول من ذلك يكون للغانم .

١٠٢٠٩ - ولو أخرجت الغنائم إلى دار الإسلام ، فأخذ رجل من هذا خشب الخنيج<sup>(١)</sup> ، وجعله قصاصاً ، وغير ذلك مما وصفنا لك ، فإنه يضمن قيمة الخشب ، وكان المصروع للذي عمل لا سبيل لتلاميذ عليه ؛ لأن في العصب الأولى الصنعة إنما وجدت في خشب لا يضمن بالغصب والاستهلاك ، لأن الغنائم لا يضمن بالغصب والاستهلاك في دار الحرب ، فلم

(١) هكذا ورد في نسخة ط ، وورد في نسخة الأصل من خشب هذا الخنيج ، ولم يستثن في م .

يرجى انقطاع حق الغزاة عن المعلن وفي الوجه الثاني : الصنعة إذا وجدت في حياض مخصص بالغصب والاستهلاك

إذا ثبت هذا جاز أني تخريج مسأله المرق ، فنقول : إننا شئنا الحد للعامل في جلد الميتة لا لصاحب الجلد . وإذا كان صاحب العمل صاحبه ، وصاحب الجلد صاحب أصل ، والخيار يثبت في مثل هذا الغصب الأصل كما في الثوب الغصب ، لا لصاحب التبغ ، وذلك لأن صاحب العمل وإن كان صاحب تبع فيها من حيث الحفيظة ، فإن الصنعة هدرت صنعة للجلد ، والأوصاف التبغ ، فمن حيث المعنى صاحب العمل لصاحب أصل ، لأن جلد الميتة لم يكثر إلا من الصنعة ، والمداغة والآلة هي المقصورة من الأعيان ، لا من الأعيان . وإذا صدر ما لا يعلمه ، فصار من حيث المعنى صاحب العمل صاحب أصل ، وصاحب الحد من حيث المعنى صاحب تبع ، والمعرفة للمعنى ، وإن اعتبره قسمة الجفنة مذكي ، لأنه متى اعتبره ميتة وجلد الميتة لا قيمة له ، لا يستحق صاحب الجلد شيئاً ، فهذا اعتبره قسمة مذكي .

(١٠٢١) - قال محمد رحمه الله تعالى في كتاب العتق : إذا غصب لرجل ثوباً ، وأمر غيره " فليس ، فليسه ، نعم حاء صاحب الثوب ، ومد الثوب ، والغاصب لم يعلم بذلك ، ونم يطلب صاحب الثوب ثوبه منه ، فتحرى الثوب من ذلك ، فلا شيء على الغاصب .

وكان ينبغي أن يقال : بأنه يضمن الغاصب للمغصوب منه نصف قيمته ؛ لأن الحرق حصل بعد صاحب الثوب ، وإسك الغاصب حاصلاً ، فإنه لو لا إسك الغاصب بعد ما المغصوب منه ، كان لا يتخرب الثوب من مد . وإذا حصل الحرق من قيمته ، يجب أن يكون على الغاصب نصف الثوب " جسيماً كـ لو خرق . وكما لو قلب صاحب الثوب الثوب من البدع بدعته . حمده لغصب من الثوب مد مدته ، فتحرى الثوب ، وذكر أن الغاصب يضمن نصف قيمته بالحرق ؛ لأن الحرق حصل بعد ما .

والجواب : أنه " إسك من الغاصب إن وجد حقيقته . فليس الثوب لم يوجد معنى ؛ لأن الغاصب يضمن الثوب مد مدته لا إسك من الغاصب ، فام توجه " إسك من الغاصب معنى ، فليس الثوب كـ صاحب الثوب إلى المالك<sup>(١)</sup> ، بخلاف ما إذا طلب منه المالك ،

(١) ورد في نسخة ط : إذا غصب لرجل ثوباً ، وأمر من غيره . والله بلد فليسه

(٢) ورد في نسخة ف : صفة ذلك الصنعة

(٣) يجوز العقوبة . مائة من الأجر وأنت من طرد

(٤) ورد في ف : مائة من الأجر ، بخلاف ما إذا طلب منه صاحب ، ومذكي

وانسلكه! لأن هناك وجه، (يبتك من العرش حقيقته ومعنى.

١٠٢٦ - ولو غلب الغصب من الجانب من الغاصب، فمعه الغاصب، ثم يـ  
لغصبه من الجانب الآخر، فله منه، فتحرق الثوب، لا ضمان على الغاصب، وكل،  
فكان لأنه بمنزلة مكوّن حاد، وحرقه، فقد أضاف الحرق لأنه فعل المالك، وهذا  
ضمان - لأنه لم يمسك الغاصب للثوب لا يتحرق بيد غيره، فكان الحرق مضافاً إلى  
فعله، إلا أنه لم يمد منه ثمن الحرق مضافاً إلى كليهما، لأن في أدنى مد منه كان  
الحرق مضافاً إليه، حتى كان يذهب طرفه، فغاصب، فهذه هي التي يجب أن يكون

والجاء في قوله تعالى: «حفظوا من الغصب» ولا يكون من غصب. لأن يكون من  
الغصب. وقوله: «حفظوا من الغصب» كان من في حقه، فكان الإبقاء من نصيب الحرف من  
وجه دون وجه. فيعتبر من الغصب. إذا كان هذا من الغصب. وأضيف الحرف إلى الغصب. لأن  
حقيقته. ولم يعتبر من الغصب الحرف إذا كان هذا من الغصب. وأضيف الحرف إلى الغصب. لأنه  
بإطلاق الغصب. حيث يضاف الحرف إليه. لأن الغصب من الحرف على كل حال.

وفيل: الإصبات بما لا يحصى الخلق؛ لأن الله لا يحزر دونه الإنصاف؛ لأنه يعلم  
 العلم. انك تعلم ما أنا. ولا يحزر ما أنا من شدة الخلق. الله الخلق على  
 حال. والإصبات من حال دور حال. أصعب خلقه في الله على حال.  
 فهمد. إلى الله. الله في حال دور حال.

ونظير ما : فليس لك الخوف واذا كان محب يوجب جده : فخر ، وما شوب مدامه : أو  
مدا : لا يجد مثله ، فمعرف الخيرة : كان العيان كنه محمى : فإني الم : و  
الإمليك : ومم يته من قبل

١٠٢٢ ذكر شيخ الإسلام في شرح أسير في باب عقول تعذب، قال ضابطه .  
 لغالب الأعمام - أي - من جنس، وأم بطور المحبوب منه، - هناك المحبوب، أي - أمر به، جو محب،  
 صاحبها، فمما انتفع به، أي - صاحبه، فصدق به، إذ شاء شرط أن يصح من إن لم يحضر  
 صاحبه، فإنه قال: والأحسن أن يرجع ذلك إلى 'وأما: لأن الغياض يدبر أرواق في أموات  
 نعيم، فالأحسن أن لا نقض عليه وفيه .

١٠٢٩٥- قال محمد رحمه الله تعالى في إجماع الصغير: رَحِمَ اللهُ عَبْدًا، وَاحِدَ الْعِلْمِ بِتِلْكَ، وَبِهِ تَعَرَّفْنَا، وَصَحَّتْ لِأَحَدِهِ عِلْمُ بَدْعِهِ، فَإِنْ أَخَذَ الْعِلْمَ الْأَوَّلَ، وَخَذَ

الغاصب الأجر له ، وأنفسه ، لا ضمان عليه عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، وقالوا : يجب عليه الضمان ، وإن كان الأجر قائماً ، كان لأمالك أخذه بالإجماع .

عما يقولون : إنه أنلف مال الغير من غير تأويل ، فيجب الضمان ، ولا شك أن الأجر مال الغير ، وهو مولى العبد - لأنه كسب عده ، وكسب العبد نفع للربة ، فيكون ذلك الربة ، ولأبي حنيفة رحمه الله أن اكسب مال المالك لكنه لا عصمة له في حق الغاصب بعد انغصاب ، فأشبه بضممان المسرقة بعد القطع .

وميان عدم العصمة : أن العصمة تثبت بيد حافظة ، إما بيده أو بيد نائبه ، وبذلك المالك لم تثبت على هذا المثل ، ويد الغاصب ليست يد المالك .

فإن قيل : يد المالك يد المولى ، والكسب في يد العبد ، فبغير كآء في يد المولى ؟ قلنا : العبد في يد الغاصب حتى كان مضموناً عليه ، وإذا كان العبد في يد الغاصب لم يكن العبد محرراً ، وحافظ نفسه عن الغاصب ، فلا يكون محرراً ، وحافظ نفسه في يده أيضاً ، وكذلك قلنا : إن كسب المبيع قبل الشغل يجر معصومين على التبايع بالاعتاق ، فكذلك ههنا .

أو نقول : هذا مال للغاصب فيه تأويل المالك ، فلا يكون مضموناً عليه بالانلاف . كحال الأيمن في حق الأب - بيانه أن العبد إذا هلك في يد الغاصب ، وضمن قيمته للمالك ، فالأجر يسلم للغاصب ، أو تدون : الأجر يدل منفعة العبد ، ولو استهلك الغاصب منفعة العبد بأن استعصمه في عمن من الأعمان ، لا يضمن ، فكذلك إذا استهلك مدنها .

١٥٧١٤ - قال في الجامع الكبير - رجل غصب من أحر حارية قيمتها ألف درهم ، فغصبها من الغاصب من الغاصب رجل آخر ، وقيمتها يوم الغصب اثنتي ألفاً درهم ، فغصبها من الغاصب رجل آخر ، وقيمتها يوم الغصب اثالث ألفاً درهم ، فأبقت من الغاصب الثاني ، فللأول أن يضمن الثاني ، وإن لم يضمن المالك الأول ؛ لأن القيمة قائمة مقام العين .

١٥٧١٥ - ولو كانت تجارية معاوضة ، كان للغاصب الأول أن يسترد التجارية ، فيتمكن من إقامة الفضل الواجب عليه ، فكذلك ما يقوم مقام العين ، وهو القيمة ، ألا ترى إلى قوله عليه الصلاة والسلام : «على اليد ما أخذت»<sup>(١)</sup> والغاصب الثاني إنما أخذهما من الغاصب الأول [موجب عليه] لرد إلى الغاصب الأول ، وبذلك عجز عن رد العين ، وجب رد القيمة التي هي قائمة مقام العين . فإذا أخذ الغاصب الأول<sup>(٢)</sup> لقيمة يرى الثاني من الضمان ؛ لأن الثاني لو رد

(١) مضى تحريره .

(٢) ما بين المضمومين سابقاً من الأصل وإتيائه من ظرير وف .

الخاتمة على الأول، يرى من القدماء، هكذا في النظم، كقول القبة فائدة مفيد تعلم .  
وتكون القبة المأخوذة من النظم مضمونة على الغائب الأول، حتى لو هلك في يد  
الغائب الأول، كان نسبته إلى من بعده فيمنها بالعقب، لا بالغايب الأول لو أخيه  
المأخوذة من نكح أمه في يده، فكذا إذا أخذ القبة .

فم: حضرت اذ لك قال له الطير، يا زعماء بني اسرائيل اني اخذت من الغصص الثاني، ونصب اجريه فكلوا من غضيب الذي من جهة الثالث. ويا زعماء، صمى الاول وجهتها، وبناء والغصص، ونصب الحذرية لثبوته لغصيب الاول من جهة الشمال، ثم نصب لغصيب الثاني من جهة الغاصب الأول.

فلما كانت قبعة الحارية يوم الغصب الأول ألب درهم ، ويوم الغصب الثاني ألب درهم ، ثم أقيمت من يد التامي ، وأخذ الأول من اثنين ألب درهم ، وهكذا في يد الأول ، له يكنى للثالث ثم يصدر الأول ألفي درهم ، لأخذ أحد الغصب قبعة الزيادة متصلة ما جاز به في يده ، وألبا اسمه عندما يبد الغاصب ألكنت عافاه ، ومدها

ألا ترى أن الجوز لم يمتدح في قوله: «فقد نودها» من الصبي في الآية: «فألف»  
فذلك «فألف» لا ينفك عن «فألف» ولا ينفك عن «فألف» ولا ينفك عن «فألف»  
ألفهم.

١٠٦٦- ولو أن لم يكن حضر، والقيمة في هذا العاصب الآتية، فاستعمل على حثية، وقد ظهرت الحثية، فوالله وخاله بن ساء أخذ جارية حثية، حدثت، حين ساء أحد نقيبته التي أحدها العاصب المذكور من الزمان، وكان ساء حينئذ في الأول من صغرها، فأنفص.

وهذا المشكل من وجهين أحدهما أنه جعل إقصاءه - أي إقصاءه من بعض حيز التربة - ولم يجعله سبيل من عائلته الجزائرية حتى ولو إن الميراثي ولاية أحد حائزيه حتى ظهرت ، وإن كان ذلك شأن من بعض دوله الأوروبية الاستعمارية .

والسبب في ذلك هو أن جميع المناصب الآن بعد تعيينها في الوزارة، وليس على أن تصل بهم إلى الخلف.

و اجاب عن الإستحسان الأول بقول: انه اعلم ان الاول ليس من اهلك في  
الضمير حتى يصير نائب عنه في تلك الجزية الماسة [كيف يكون نائباً عنه في عليك الجزية

الذئبة: هي سيدة م. ، الطول ١٦٠ سم ، الوزن ١٠٠ كجم

[illegible]

كذلك أيضاً ، وإنه قوت عليه اليد الكبي : كما ذكره الأصول أصحاب التفرق لئلا يتمكن من إقاصه ما عليه من الرد ، والاستيفاء من ضرورات الرد ، أما التمسك بكس من ضروراته ، كما هي في اليد ، إلا أن عند عدم الوقوف على مكان الجارية ، الحالة حالة الاستيفاء لا غير ، وهو بسبيل من ذلك ، أما بعد ما طهرت الجارية ، فاحالة حالة الاستيفاء ، وحال تمليك الجارية ، وهو بسبيل من الاستيفاء ، فأما ليس بسبيل من تمليك الجارية ، فكذلك بمنزلة الفضي ، فتوجه على إحارة الخلق ، وإن أجزأه الفسقة ، وإن رد كالحنه في استرداد الجارية .

وَأَمَّا الْخَوَافُ مِنَ الْإِثْمَانِ فَالثَّانِي، فَصَحَّى قَوْلَهُ: طَهَّرْتُ الْجَبَابِرَةَ، عَرَفْتُ، كَمَا بَيَّنَّا، لَا  
أَنَّهُا وَصَلَتْ إِلَى مَكْنَاهَا.

فلنا، والمعرفة يمكن المخاية لا يمنع لتفسير إلى القيمة، فإن احتار إمولى أحد التجربة  
 رجع الغائب الثاني على الغائب الأول لا بقيمة التي أحدها، لأن الموصى استحق من يده،  
 فإن كانت القيمة ملكت في يد الأول، ضمن الغائب الأول، "فذلك غائب الثاني" لأد،  
 للأول أحد القيمة بدلاً من الغائب، بكون مضمون عليه، كأنش على الشئ، ولا يرجع  
 غائب الأول على الغائب منه، لأن الغائب الأول ليس مرتبط عن المات أصلاً،  
 والرجوع بالقيمة حكم التوكيد.

١٠٢١٧- وإن كان أحد المرئيين من أغصاب الأول الفخيمة التي أهدعها من أغصاب الثاني، سمحت الحارة للأغصاب الثاني، بفضة التحريك على ذلك.

وإن صبي المولى العاصب الأول قيمة، لجارية يوم الغصب الأول، سمنت القيمة التي أخذها الغصب الأول؛ لأنه بين أنه ملكها من وقت الغصب الأول، وأن ثمنه غصب من ملك العاصب الأول، وكان الصبيان الأول، إلا أن الأول أن يتصلق بأحد الألفين؛ وهو لفضل على نفسه التي أدها إلى المالك، وهذا قول أبي حنيفة ومحمد وجمهورهما أنه تعالى وأما على قول أبي يوسف فلا يتصلق بغيره، بل يطلب له لأن شرط الطب عدهما المالك، والعصيان ههنا "إن كان إيجاباً وقت العبدية، فالملك لم يكن، وعند أبي يوسف شرط الطب الضمان لا غير، وقد وجد ذلك ههنا.

١٠٢٦٨ - وأصل المسألة: المودع إذا باع التردية، وبيع، ثم ضمن، هل يظب له

[١٦] علة الجوارح در وقت فی حجب انیس فی فی عبد.

٢٦ ما بين المعروفين فقط من الأعراس وكنساء من طوموك.

١٣١. د. دغیر۔ حنفی مکتبہ مطبعہ الطیبہ علیہ السلام، لاہور، پاکستان، ۱۹۸۱ء

ان يرجع؟ فهو على هذا الاختلاف.

قال: وليس للعاصب الثاني أن يخذل الجارية حتى يختار المولى أخذ القبضة التي أخذها العاصب الأول، أو يختار ضمان العصب الأول، لأن الملك قبل ذلك موقوف، والخيل لا يثبت بالمالك الموقوف.

١٠٢٦٩ - ومن كانت الجارية حاصلة حبسه بعد ما أخذ الأول القبضة من الثاني قبل أن يختار المولى شيئاً من ذلك، ثم اختار شيئاً من ذلك، لا يجوز أن يملك الحبيصة؛ لأن الملك موقوف، والحبيصة إذا وجدت بعد ثبوت الملك قبل وجود المالك لا يجوز أبداً عن الاستبراء، فإذا حصلت قبل ثبوت الملك لأن لا يجوز أبداً كانت أولى.

ولو كان العاصب الأول أقر بقبض القبضة من العاصب الثاني، فهذا وما لم يثبت أخذ القبضة بإقامة البيعة مواء، غير أن بينهما ترقاً من وجه آخر، إن في هذه الصورة كان للمولى أن يضمن الثاني، وفيما إذا ثبت ذلك بالبيعة، ليس للمولى أن يضمن انتهى.

والفرق: إن حتى تضمنين الثاني قد ثبت له ذلك لكونه عاصب العصب، إلا أن تضمنين الأول للثاني مبطل لهذا، الحق عن المالك، وذلك هنا إنما ثبت بالإقرار الأول، والإقرار وحده قاصرة، فلم يظهر أخذ الأول القبضة من الثاني في بطلان حق المالك في تضمنين الثاني، بخلاف الوجود الأول؛ لأن هناك أخذ القبضة ثبت بما هو حجة عامة، أما هنا بخلافه، وكان المعنى فيه وهو أن العاصب الأول إنما يملك الاستيفاء من إقامة ما عليه من فعل امره، وهذه الضرورة تدفع بحقيقة الاستيفاء، ولا ضرورة إلى اعتبار الإقرار بالاستيفاء.

وكذلك الخراب فيما إذا قضى القاضي بالبيعة، ثم أقر العاصب بقبض البيعة، وكذلك لو أقر الأول بقبض الجارية من الثاني، وأقر أنها مائة عنده، لم يقبل قوله حتى كان للمالك أن يضمن العاصب الثاني في هذه الوجوه كلها، لما ذكرنا ويرجع العاصب الثاني على العاصب الأول بالقبضة؛ لأن إقراره بالاستيفاء صحيح في حقه، إذ لم يصح في حق المالك

١٠٢٧٠ - قال محمد رحمه الله تعالى في جامع الصغير أيضاً: رجع عصب من آخر حيناً، ثم استأجره لمعصوب منه، صح؛ لأنه لو استأجره من المعصوب منه صح، فالإجارة أولى. وبصير المستأجر قابضاً له بحكم الإجارة بنفس العقد؛ لأن يد العاصب يد ضمان البيعة المرددة، وفي مثل هذا الغرض ينوب عن فسخ الشراء، فالأولى أن يقع عن قبض الإجارة، ويرجع العاصب عن الضمان؛ لأن يد العاصب تعدل بيد الإجارة، ويد الإجارة يد ضمان.

وذهب إلى أن العصب مما يحل العصبان، ألا ترى أن أنه ضروري منه أو أثره في العصبان، ان  
يرأ؟ فكانت إذا قللت يد العصب يد الأمانة

١٠٦٢٦- وإن مات العبد في مدة الإجارة، ماتت أمته؛ فأمر. ويجب على المالك  
الأحر قدر ما مضى من مدة الإجارة (أو يسقط الباقي؛ لأن جسد مولى وجده تسليم النافع إلى  
المستأجر بحكم إجارته صحيحة، فإن مضى مدة الإجارة<sup>(١)</sup> والعبد حر، لم يعد مضمونه  
لأن يد العصب بذلك يد الأمانة، فلا يعود إلا بعصب حديد.

وهذا الفقه وهو أن العصب تعزيت يد المالك على وجه التعدي. وبالإجارة مات مولى  
العبد، ويقضى (الإجارة) لا يعود معنى التعدي، فلا يعود حكم العصب

١٠٦٢٧- ولو أن المصعب من العبد من العصب صح؛ لأنه لو أجزأه إياه صح.  
فإذا أجزأه إياه أولى أن يصح، ولا يصير قابضاً له بحكم الجارية بنفس المعارية، بخلاف  
الإجارة.

والفرق وهو أن الإجارة لو جرت استحقاق النافع ليستأجره، فيوجب مستحق لقبه،  
سواء للمستحق. ويد العصب تصح بانه عن يد الإجارة، فقامت مقام يد الإجارة، بإزاء  
مب المستحق. فأما معارية فلا توجد، استحقاق المانع لا يرد، فلا وجود لاستحقاق اليد. فأم  
بحسب العدم، فلا تقوم يد العصب. فقامت يد العبد، فلهذا لا يصير قابضاً بنفس المعارية، فإذا  
اتفق به أن ثبت يد العبد، وهى يد أمته، فصارت بيد العصب، فإذا خرج من العبد لم  
بعد غاصاً، بحال الرهن.

والفرق. وهو أن يد المدة إنما ظلت يد الرهن، وبذلك العبد أيضاً، تكون الضمان  
متعلقاً بحضرة اليد. أما عند الرهن، فهو باق بعد حكمه، وهو ملك اليد، وأما  
بطلت يد المعارية عادت يد الرهن. بعد التصرف المتعلق، فأما ضمان العصب فإنه يضاف  
بقاء اليد المتعدي به، وقد ظلت يد المدة، فلا يعود بالتفرغ من الرهن. فلا يعود الضمان  
المستحق

١٠٦٢٨- ولو أقر المالك المصعب أن يسبح العبد المضمونه صح، ويصير وكبلاً  
ولو أخرج العبد عن ضمان؛ لأنه كونه غاصاً فمما لا ينفى كونه ركبلاً<sup>(٢)</sup>، لأن المعنى فيه  
أن الأمر يقتضى الالتزام، ولا انتشار لا ينفى قيم يد الوكيل. فلا ينفى أيضاً قيم وضعها، وهو

(١) ما بين العقبين من الأضراس، أو ما بين يديهما.

(٢) ودون مدة المعارية في الصحايل من أجزائها.



کے ساتھ ساتھ

وإن باعه، فذلك حين استسلم، استغنى البيع، وزمه قبة العبد المصوب؛ لأن المصوب لا يظلم أحد إليه.

في غيل الميخ ياتيح صا مسكونه اثتر في من الوخيل، وهذا يعني ثوبه مسكونه  
 وهو ان الوخيل ان ياتيح صا مسكونه اثتر في من الوخيل، وهذا يعني ثوبه مسكونه

قلت : تصحيحه من غير أن يلاحظ فيه إلا كونه بحدوثه أو خطئه قبل انقضاء (أو سقوط) الأمر  
بغير المشتري ، وهذا لا ينبغي حرجاً من اشتراطه عن القصاص ، وإن رآه المشتري بالعيوب ، وإن كان  
قبل القبض ، فهو في ضمانه لغصبه متى حوله ، لأن الغاصب لا يبطال بخرجه البيع ، فلا  
يطلب الضمان من قبله ، وإن كان التوبة بعد الغصب ، به بعد حصوله ، لأن تسليمه حصل بغير  
إفالك ، لأن الأمر بالبيع أمر بالتسليم ، ولتنسب إلى المشتري بغير إفالك ، وهذا من الغصب  
متى لم يرد إلا لغصب جديد .

١٩٦٤ - قال محمد رحمه الله تعالى: «المطامير: رجل مفلس من رجل جنيته»  
وعصبة آخر من ربه البخارة عدل. وإنما تعمد ما لم يرد، وتجاوز، ثم ما عايناه. وأما جدي،  
فإنه ما خلا لأن الإجازة إنما تلحق البيع لمجموع ذواته الدائل، والاعتقاد غير ما خلا، لأن البيع  
ذلك نصيبه، وذلك لا يكون في بيع ما لم يرد.

موضحاً أن الإجراء في الأنسب، بفترة الإقراض في الأشهر، ولي أن ادّعى لمحمد في  
الابتداء فذلك لا يبعد، فكل ذلك إذاً يصح جميعاً أن ادّعى لا ينفك.

[illegible]

١٠٢٢٦ = أول أدب كل واحد من المالكين في الاستدعاء ، بأن فنان صاحب لفلاء للذي عصبية . انشور جارية هوان بعلامى هذه . وقال صاحب الحلية لمراسمها . انشور عده هوان بجاريته هذه . فاذ الحروب كذلك . وهذا لأن كل واحد منهما صار مسترياً بما في يد صاحبه فمضى به . بايضا ما في يده بما في يد صاحبه . ولا توفى في الشراء : لأن شراء العبد على لا يوفى على الإجازة . بل ينفذ على الشراء . إنشائه فمضى إليه . فذ كذا هكذا . صار

[illegible]

(١٠) عقاباً، دغماً، لثراً، رجلاً، ف، وفي رجليه من رجا، يا أمك منك يا أمك المات.

شبه كل واحد منهما واقفاً لنفسه، كان كل واحد منهما قد لصاحبه<sup>(١)</sup> اشترى بملك مملوك  
ولان بمملوكي، وإنما احتج إلى الإجازة لفضل البيع، فإنه قد تصرف، وكل واحد منهما على أن  
يفيد ما في الشتر في المستوى، ولكن عند إجازة المالك، وحذر كل واحد منهما مستقراً ما  
عصبه، حتى يكون البذل على من نال المالك في البدل، واستغراض الخبران وإن كان لا  
يجوز، لأنه إنما لا يجوز إذا حصص قصداً، وههنا حصل في حسن الشراء، وأنه يصرف  
شروع، فقد هو مشروع لمشرع عنه أيضاً.

وإذا صار كل واحد من الخاصين مستغرضاً ما عصبه، واستغرض فيما ليس من ذوات  
الأشياء بضمن القيمة، وجب على كل واحد من الخاصين فيه ما عصب لهذا.

١٠٢٦٧ - قال به أيضاً: رجل ضرب من آخر مائة دينار، ونقص آخر من ذلك الرجل  
أنف درهم، ثم تباع لخصم المداوم بالدينار، ونقصاً، ثم نفرنا، ثم خصم المالك،  
فأجاز جز.

فريق بين هذا الوجه وبين الوجه الأول، والفرق. أن ههنا العقد ما وقع على المداوم  
والدينار بأعيانها، لما عرفت من نصه أن الدينار والمداوم لا يتعين في عقود المعاوضات،  
وإنما وقع العقد على مثلها ديناً في الدية، فلم يقع العقد على ما ليس لما لا واحد، فيصح  
البيع بلا توقف.

والأقرب أنه لو لم يجر واحد منهما، ولم ينفر قاضيه، بعد كل أحد من ماله يجوز، ولا  
بعد العقد.

وهذا دليل على أن العقد يقع على منهما ديناً في الدية، إلا أن كل واحد منهما صار  
قاضياً ما وجب في دية بما عصب، فإذا أجاز صار مفرصاً ففرمه ضمه، بخلاف الفصل  
الأول؛ لأن ههنا العقد وقع على العرصين بأعيانها؛ [وأن المداوم] ينبغي في عقد  
المعاوضة، فإذا كان الشخص واحد، لم يتعد العقد إلى غيره، والمعلوم في هذا نظير المداوم  
والدينار، وأنها لا تتعدي بخلاف العرصين.

١٠٢٦٨ - وقال به أيضاً: رجل غصب من آخر جارية، وغصب رجل آخر من  
لغصب مائة دينار، فباع غاصب الجارية غاصب الدينار الجارية تلك الدينار، فباع  
المالك، فأجاز، فيصح؛ لأن الجارية وإن تعينت في العقد، إلا أن الدينار لم تتعدي، فلم يقع

(١) هكذا في نسخة م. وكتاب في الأصل: قد تصرفه

(٢) وهو مستحق له.

انتهى على ماين لو احد، بل رفع على جارية مضمونه بدنانير، فبذبحه أجازته، صحت الإجازة في حق البيع؛ لأن بيع الجارية قد توقف على إحرازه، فإذا لحقت الإجازة مسح.

وأما بعد بدنانير فلا يخلو إما أن كان العقد فسخ الإجازة، أو كان بعد الإجازة، فإن كان ذاك الإجازة، صححت الإجازة فيه، وإذا لم يذبحه لم يفسد، فبذبحه أجازته، وبجذبه هو مائة رطل، والتصديق فشتريه الجارية.

٢٢٩. فإن كان الفرد قائماً في يد عاصب الجارية، فهو المضمون، وهو المضمون منه، وإن علمت في يد عاصب الجارية، لا صحت عليه؛ لأن الإجازة في الانتهاء معلقة الإذن في الابتداء، فظهر أنه متى قبض لثمن، كان وكلاً سعي الجارية، أمناً في ثمنها، وهلاك الثمن في يد الأمين لا يوجب صحته.

وإن كان فاسداً بعد الإجازة، يرد جاره من حبه، فإنه يتخذ منه إن وحيته، ويصل النقد، ويؤم المشتري ثمن غيره، لأن الإجازة إذا حصلت قبل النقد، فبسر ذلك إذا في العقد، لأن النقد لم يكر موجوداً في الجارية، ولا يدري أنه ينفذ الدنانير بغير إذن المضمون، فكان له حتى القبض أن يوجدها قائمة.

وإن وجدها هالكة، فله الخيار، إن شاء ضمن ما في الجارية، لكونه عاصباً لها أصب، وإن شاء ضمن مشتري الجارية؛ لكونه عاصباً. قال فسر المشتري، فظهر أنه ملكت الدنانير من وقت العقد السابق، وأنه ملك نفسه، فصح تسليمه إلى ذبح الجارية، وهو ما يقع الجارية أمناً في نفس الدنانير.

وإن احتار خصم المشتري، رجع البائع على المشتري، لأن في قبض البائع لم يمسح ثمنه، ما يستحق عليه عرضه، واسترجع الرجوع به على المشتري، كما قيل كالتدانس القائمة بأمرها، فأثبتت من يده، فإذا رجع بها سلم ذلك ثمنه.

وحيث عيسى بن أبي في هذا، فقال ينبغي أن يرد لها على المضمون منه؛ لأن الله يرضى الأول، كان موقوفاً، فلما ضمن المضمون منه البيع، وقبض البديل بمنزلة البديل، فقبل البعض الأول، وصار الثمن هو الثمن الذي يقبضه البائع من المشتري، فثبت أن يمسح البائع، كما لو أخذ المبيع من يده، ثم رجع على المشتري.

والجواب عن هذا أن يقال: المضمون منه لا ضمن البائع، ورجع البائع على المشتري، وصار قراراً للخصم أن عليه، فظهر أنه إذا ما كان له، إذ تلك في المضمون إنما ثبت له كان

قرر أصحابه، وظهور أن المانع صار كجلاء، وإن له حق الرجوع على المالك بما ضمن؛ لأنه أمينه، وما رجع به فليس عليه المضي من التوكيل. فقد ظهر بحسب هذه، فيستوفى بحقه على ما عرف.

قال محمد رحمه الله تعالى في إجماع: رجل غصب عذراء فباعه رجل بخصمته إلى سئة، والعمية معروفة للمعصوب منه، فقال المصوب منه للمغاصب: إنك قد اشتريت مني هذا القوم، فكيف تروم حاله، فضمنه مني، ثم بعته هذا الرجل بحسب مائة درهم إلى سئة<sup>(١)</sup> وقال للمغاصب: ما تشاء به منك فخذ، فكذلك أمرتني، فبعتني خبيسة بمائة درهم إلى سئة فأمرتك، وأبعدتني عنه فاضطررت، فباعته باسم المصنوع<sup>(٢)</sup> لأجمع، فقبضوا على صاحبه فأسروا، ولا ضمان على المغاصب بسبب التعصب، لأن التعصب أثره على المالك لا معنى من جهة، وهو إغراء ببيع المغاصب، ويستأنف بعد ذلك ما اشتريته، لأن الغصب منه يدهى عليه الميرس سميت صحيح، وهو يذكر، فإن حلف لأخيه عليه، وإن أكل كان عليه انضمام إلى ادعاء نفسه منه.

وإن كان الميرس قد اشتري، وبقي المدة بحالها، فهذه بحسب من واحد من ما على دعوى صاحبه. أما تعصب المغاصب فلما مر، وأما تخلف المالك بحال المغاصب الأول، فالمرتب وهو أن التعصب لا يدعى على المعصوب منه في التفصيل حجباً إلا بتوكيد، إلا أن التوكيد في هذه المسألة هنا، فيزوم المعصوب منه؛ لأن في دعوى التوكيد في هذا الفصل دعوى البراءة من ضمان القسيمة، لأن مذهب المذاهب المعصوب منه ههنا ما كان على من جهة، وهو فوراً بالبيع، وإنما كان لأجل الترتيب، فإن بسبب موت الميرس يعجز الميرس عن الرد على المغاصب، سواء من من لوق الإقرار بالبيع، ولا، وكذا ضمان القسيمة واجباً على الميرس، فكأن دعوى التوكيد على المالك مدعى براءة نفسه عن ضمان القسيمة، والمالك يذكر، فحلف. أم في المصفي لأن في دعوى التوكيد لا يلزم المعصوب منه، أم ههنا فله حلفه على ما مر.

١٠٢٣- فإن كان الميرس وهو هذا الميرس من رجل، وسلم إليه، ثم دعى أنه فعل ذلك، فهو المعصوب منه، وإن كان المعصوب منه بعته مائة ألف درهم، ثم وهبته، فهو على التفصيل التي قلنا في البيع.

١٠٢٣- وإن كان الميرس ميرس القصد، فمقتله، ثم قال للمغاصب: ضربت بأمر

اذللك، وقال صاحب التعبد: لا، بل بعنه ملك، فضررت ملك نفسك، محلل الغاصب أو لا، فإن نكل نرمة النحر، وإن حلف ضمن القيمة، لئلا يرد للمعنى من جهة الغاصب، ثم يحلف المالك، فإن نكل بطلت القيمة، وإن حلف، فله قيمته على الغاصب، وهو بغير الهلاك، يقدم.

١٠٢٣٧- وقال فيه أيضاً: رجل أقر به قطع يده عند رجل خطأ، وكذب عاقلته في ذلك، بعته، به أن عاقلته المقر كذب المقر في إقراره، ثم خصمه رجل من ماله، فمات عنه، فمولى بالخيار، فإن شاء ضمن الجاني قيمته من ماله ثلاث سنين، وإن شاء ضمن العاص، [قيمه أنظم] في ماله حالا، وضمن لحقني أرضه به، وهو نصف قيمته في ماله، فإن ضمن الجاني قيمته بإقراره، فله يرجع الجاني عن الغاصب بقيمة العبد أنقطع في ماله.

على في الكتاب فقال: لأن الممد صار للقاصح بجنابته، وهذا دليل على أن ضمان الدم يوجب المالك في المضمون، ووجه ذلك، وهو أن سب الممدان هو انقطع الدم، فبجسنة الضمان إليه، فثبت المالك من ذلك الوقت ومن تلك الحالة، وهو قايماً للضمان، فما في ضمان الغصب، فإنه لا ينفرد إلا عند الهلاك، ولكن لما كان سببه الغصب المتيقن، استند إليه، ووقع المالك في المضمون مؤكداً.

ومن الحققين من أصحابهم الله تعالى قال: لا، بل ضمان القتل لا يوجب المالك للضمان في امتنونه؛ لأن ضمان القتل يجب مقصوداً عن وقت القتل، فأنقطع السابق إثر يصير قتلاً وقت السراية، فيجب الضمان مقصوداً على حالة القتل، وفي حالة القتل هو غير قابل للملك، لكن إن سطر إثبات المالك في ذاته، أمكن إثباته في ماله، وهو الضمان الذي على الغاصب.

كما فضا في المدبر: إذا غصب يسار، من يد غاصبه، واشترى برلى نصمين الأول، كان للأول أن يضمن الثاني. وإن لم يسل الأول المدبر بأداء الضمان، فذكر قبل السب، وإن لم يعمل في حق المدبر، لكن التعذر، عمن في حقه ماله، وهو الضمان أتواجب على الغاصب، كدأهنا. ثم أوجب الضمان على الجاني هذا في ماله؛ لأنه وجب بإقراره، والإقرار حجة قاصرة.

١٠٢٣٨- وإن كانت الجارية مائة بالبيعة، فهذا وما لو ثبت الحنية بالقرع الجاني سواء،

(١) هكذا ورد في ظ و ف و م، وورد في الأصح: ضمن لغاصب قيمة القطع.

(٢) ورد في نسخة ٤٠٠: فيه سواء، وكان: سواء.

يلا في فصل واحد . وهو أن من يجب عليه الغناوة في فصل الإختار يجب على عاقبة في فصل السبحة . لأن آية حجة في حق الناس ثلاثة ، ... ، الجنابة في حق الله تعالى . كما ثبت في حق غيره .

١٠٢٣ - نحن نخصب من ندم شيننا ، بغيبه . وطلب المخصوب من القاضي نصيبه . وذكر في بعض الكتب أن القاضي يلزم في ذلك يومين أو ثلاثة ، رجاء أن يظهر ، ولا يخصى بالقيمة في أحد . وذكر في التيسير الكبير في باب ما يخص به سبعم ألفاً : إذا انفاض بنفسه بالقيمة قبل التلوم

فإن شيخ الإسلام يصرح أن التيسير الكبير . صادره حياض الجوار . يعني لو قضى التلوم في التلوم بدور . وما ذكره من بعض الكتب جوا . والآية . يعني لا أولى أن يتلوم القاضي . ثم يقضي بالقيمة - والله أعلم بالصواب -

ثم كذاب العشب من المجتهد يعجز الله تعالى .

## كتاب الوديعة

هذا الكتاب يشتمل على هنرة فصول :

- الفصل الأول : في بيان الإيداع ، وشرطه ، وما يكون إيداعه بدون اللفظ .
- الفصل الثاني : في حفظ الوديعة بيد الغير .
- الفصل الثالث : في الوديعة ما يجب اعتباره ، وما لا يجب اعتباره .
- الفصل الرابع : فيما يكون نصيباً للوديعة ، وما لا يكون ، وما يضمن المودع وما لا يضمن .
- الفصل الخامس : في تحميل الوديعة .
- الفصل السادس : في طلب الوديعة والأمر بالنفع إلى الغير .
- الفصل السابع : في رد الوديعة .
- الفصل الثامن : فيما إذا كان المستودع غير واحد .
- الفصل التاسع : في الاختلاف الواقع في الوديعة ، والشهادة فيها .
- الفصل العاشر : في الخشوفات .

## الفصل الأول

في بيان ركن الإبداع، وشرطه وما يكون إبداعاً دون النقص

١٠٢٣٥- قال صاحبنا رحمهم الله تعالى : ركن الإبداع في حق عبادة العبد أمانة عند المفسر ، قول الثالث : أودعها هذا الميزان . حتى لو قال : هذا ما سبب حصار العين أمانة عده حتى لو هلك من غير حسنه ، لا ضمان عليه .

وفي وجوب حفظ على المودع هو الإيجاب والقبول ، وهذا لأن صيرورة الميزان أمانة عند الغير حكم يلزم فذلك ، فيتم به وجوبه ، وأما وجوب الحفظ ، فتحكمه يلزم المودع .  
بلا بد من بيانه

١٠٢٣٦- وفيه : يكون الميزان فاعلاً بآثار البديعة ، لأن الإبداع عند استحضار ، وحفظ الشيء لا يتأتى إلا بعد إثبات اليد عليه ، ألا ترى أن إبداع الأبن ، وإبداع الطير انقضى بغير في الهواء لا يصح ، وبأن لا يصح لأنه لا يشيأ المودع إثبات اليد على هذه الأشياء .

١٠٢٣٧- في المتن : رجل في يديه ثوب ، قال له رجل آخر : أعطني هذا الثوب ، فأعطاه ، كان هذا على التوبة ، لأن لإعطاء جهات ، عند الإطلاق يحمل على ألقية ، وهو التوبة ، وذكر في كتاب الميزان : أن قوله : أعطني أعطيتك على الله .

١٠٢٣٨- رجل جاء بثوب إلى رجل ، وقال : هذا الثوب ودبعة عنك ، ولم يقل الآخر شيئاً ، بل سكت ، ثم غاب صاحب الثوب ، ثم مات الآخر ، فترك الثوب هناك وضاع الثوب ، فهو صام : لأنه قبل دلالة

بذلك إذا جاء بثوب ، ووضع يده عليه ، ولم يقل : شيئاً ، وبغير مسألة صاحبها ، فهو صام : لأنه أودعها هذا ، والأخر قبل عرفاً .

هذا إذا لم يقل الآخر شيئاً باللسان ، وإن قال الآخر : لا تأخذه التوبة ، وباقى المسألة محلها ، فلا ضمان : لأن الله لا يمانع من إعدام بوجده النصريح بحلها .

١٠٢٣٩- في فتاوى أهل سمرقند : رجل دخل بدابة خاناً ، وقال لصاحب الخان : أريد أن يربطها ؟ فقال : هك ، فربطها ، فذهب ثم رجع ، فلم يجد دابة ، فقال لصاحب الخان : إن صاحبك أخبرك الدابة نسيها ، ولم يكن له صاحب ، فعياض الخان صام : لأن قول



صاحب الغاية لصاحب الخزانة : أين أوسطها ؟ استحقاقه ، وقول صاحب الخزانة : عندك ، إحابة إلى الحفظ ، فصار جودها إلى الحفظ ، فصار مودعاً ، فيصير ضامناً بالتصحيح .

١٠٢٤٠ - وكذلك إذا دخل رجل الحمام ، ثم قال لصاحب الحمام : أين أضع الثياب ؟

فقال صاحب الحمام - ثمه ، فوضع ، فمدح ، ثم خرج رجل آخر ، وأخذ الثياب وذهب ، فصاحب الخدم ضامن ؟ لما قلنا .

١٠٢٤١ - وإن وضع الثياب برأى عين صاحب الحمام ، ولم يبق شيئاً والباقي بحالها ،

فهذا على وجهين : إما أن لا يكون للحمام ثياب ، وهو الذي يفضل له بالقدرسية : جالسه دار - لم يكون له ثياب ، وهو حاضر ، ففي الوجه الأول الضمان على صاحب الحمام ؛ لأن وضع الثياب برأى عين صاحب الحمام والحالة هذه استحقاق لصاحب الحمام دلالة ، وفي الوجه الثاني الضمان على الثياب دون صاحب الحمام ؛ لأن هذا استحقاق للثياب دلالة ، فيضمن الثياب ما ضمن فنودع ، إلا إذا نص على استحقاق صاحب الحمام بأن قال لصاحب الحمام : أين أضع الثياب ، فحينئذ يجب الضمان على صاحب الحمام ، وإن كان له ثياب ، وهو حاضر . هذه الجملة في الباب الأول من ودعة الواقعات .

١٠٢٤٢ - وفي غضب فتاوى أبي الليث رحمه الله تعالى : رجل دخل الحمام ،

ووضع ثيابه برأى عين صاحب الحمام ، ثم خرج ، مرجه صاحب الحمام نائماً ، وقد سرق ثيابه ، فإن نام قاعداً ، فلا ضمان ، وإن وضع جنبه على الأرض ، فهو ضامن ؛ لأن هذا مودع ترك الحفظ في الوجه الثاني ، وفي الوجه الأول ثم يترك الحفظ .

١٠٢٤٣ - وفيه أيضاً : رجل من أهل المجلس قام ، وترك كتابه ثمه ، فذمراً جملته ،

وتركوا الكتاب ثمه ، فضايع الكتاب ، فالكل ضامنون ، وإن قاموا واحداً بعد واحد ، فالضمان على آخرهم ؛ لأن في الوجه الأول هم حافظون ، وفي الوجه الثاني تعين الآخر حافظاً ، كمن باع قميص حطة من قميزين ، ثم هلك منهما قميص ، يمدن القميص الباقي لعدم - والله أعلم - .

## الفصل الثاني

## في حفظ التوديعه بيد العبر

١٠٢١١- إذ دفع التوديعه إلى بعض من في بيته، نحو امرأة، والآن اكبر الذي هو في بيته، يرأس به كتاب في بيته، والتأخير. فهاكيت لم يصير استحساناً، لأن الدفع إلى هؤلاء مصحح يثبت به حسب التوديعه.

بيانه أنه لا بد من دفع من الخروج عن منزل الإقامة معاً منه، وعسى أن [لا يمكن] الخروج التوديعه دفع غيره. حتى إذا كان في منزله. وإذا أراد في منزله، فمستحسن في بيته هو في بيته، مع ذلك، هذا هو التوديعه. أمّا ما من في بيته، فمستحسن في بيته من بيته من هذا الوجه، فهو معنى قولنا: ندفع إلى هذا، فحفظ بيده من الاحتفاظ بالتوديعه.

وإذا كان من الأخير المذكور في كتاب الأخير، فخاصة ليس له. أمّا ما من في بيته، فمستحسن معه، أما الأخير فمستحسن من الأخير، أو الذي بحري عليه نفسه كل شهر، ولا يمكن معه، وبذلك بالتعاريف: أمّا ما من في بيته، فمستحسن لا يجب حياء، فبعض يندفع إليها. وأمّا الأكبر، فإنه يخفى في بيته، أو الأم، أو الأم إذا لم يكن في بيته، فذلك إليه فمستحسن، والآن المستحسن إذا لم يكن في بيته، فمستحسن له ولا يصحح، لأن عليه دليل الأم [ينبغي]، لأن لم يكن في بيته، فذلك يشترط أن يكون، الأم غير فاذن على الطاعة، وهي حق، ويوجه لا يبررط الشك والشفة، حتى لا المرأة إذا كانت تكفي في محلة الزوج يسكن في محلة أخرى، ولا يفتقر عليها، فمستحسن التوديعه إليها، ولا خلاف، فمستحسن في حال ذلك بمرة الأس بمصير للمعنى الثاني ذكرناه.

١٠٢١٢- وإذا دفع المرأة التوديعه إلى زوجها، فلا خلاف عليها، وإذا لم يكن زوج في بيته، فلا يمكن معها، والعمدة في هذا كتاب سيساكنة، إلا في حال الزوج، والولد المستحسن، وأبعد للمعنى الثاني ذكرناه من لدناه المفسره، لا لثبته.

أو ترى أنه إذا دفع التوديعه إلى سواه أكبر الذي يسكن معه، فإن المثل في بيته، وإذا لم يكن في بيته، فلا يمكن.

١١- هكذا، ففي نسخة ١٠٢١٣، في الأصل، مستحسن، فمستحسن، أو أكبر، إخراج إلح

١٢- مستحسن، مستحسن، مستحسن، مستحسن

ولو كان له امرأتان، ولكل واحدة منهما ابن من غيره، يسكن معها، فمسا في عياله، لا يضمن بدفع التوبة إلى أيهما.

١٠٢٤٦- وإذا دفع التوبة إلى من ليس في عياله، إن كان اندفع لضرورة، بأن احترق بيت المودع، فخرجها من بيته، ودفعها إلى جاره، فلا ضمان عليه في هذا، وقد أقبه هذا استحساناً.

١٠٢٤٧- وذكر شعبي الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصلح: إذا وقع في بيت المودع حريق، فإن أمكنه أن يسد لها بعض من في عياله، فناولها أجنياً ضمن، ولو كان لا يجد بداً من الدفع إلى الأجنبي، لا يضمن.

١٠٢٤٨- وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الصلح: "أيضاً: طريق إذا كان غالياً، وقد أحاط بمنزلة المودع، إذا ناول التوبة جارك لا يضمن استعانة، وإن لم يكن أحاط بمنزلة ضمن.

هذا إذا كان الدفع لضرورة، وإن كان الدفع لغير ضرورة، فهلك في يد الثاني، إن هبت قبل أن يفارق الأول الثاني، فلا ضمان على واحد منهما بلا خلاف، وإن هلك بعد ما فارقه الأول، فالأول يضمن بلا خلاف، وأما الثاني: ففيه خلاف، على قولهما يضمن، وعلى قول أبي حنيفة لا يضمن، لأن بهذا الدفع صار المال أمانة في يد الثاني؛ لأن للأول أن يحفظ التوبة بيد الثاني بحصونه، ولهذا لو هلكت في يد الثاني والأمانة لا تفسد بغير التعدي، ولم يوجب يد الثاني التعدي، إما وجد من الأول، حيث غرقه.

فإن دعى المودع لضرورة، بأن ادعى أنه وقع الحريق في بيته، ذكر القسري أنه لا يصدق، إلا بيمينه في قوله أبي يوسف، وهو قيس قوله أي حنيفة رحمه الله تعالى.

وذكر في المتن: أنه إن علم أنه قد احترق بيته، قبل قوله، وإن لم يعلم لا يضمن قوله إلا بيمينه.

١٠٢٤٩- وفي القسري يقول: إذا جعل التوبة في حجر ليس فيه ماله، يضمن. والمراد منه حجر غيره؛ لأن الحجر في يد ذلك الغير، فصل: الوضع في الحجر كالصميم إلى دنت للغير، أما إذا استأجر حجر نفسه، وحفظ فيه، لم يضمن، وإن لم يكن فيه ماله؛ لأنه بمنزلة

(١) ورد في نسخة ألف: وقد لم يكن أحاط بنزول المودع.

(٢) أثبت في نسخة ألف: وهذا.

بينه .

١٠٢٥٠- وسئل نعم الدين عن خفاف جبري إلى القري للاكتساب ، فأعطاه رجلاً ضعفاً ليصلحه ، فوضعه مع رحله في دار ، ودخل الباشا فسرقة الخفاف ، قال : إن كان اتخذ دار للمسكني بأي طريق كان ، فلا ضمان عليه ، وإن كان وضعه في دار رجل لا يسكن هو معه في نللا ، الفلور - فهو ضامن - لأنه أودع الأمانة أجنبياً من غير ضرورة .

١٠٢٥١- إذا كانت عند امرأة وديعة ، حضرتها الوفاة ، فدفعها إلى جارة ، فهلكت عندها ، فإن لم يكن وقت وفاتها يحضرها أحد من عيالها ، فلا ضمان ؛ لأنها دفعت الوديعه إلى الأجنبية لضرورة .

١٠٢٥٢- في فتاوى أبي تليث : رفي هذا الموضع أيضاً : إذا أجر المردع سباً من دلو من إنسان ، ودفع إليه الوديعه إلى هذا المسناجر ، فهذا علي وجهين : إما إذا كان لهما - أعني الآخر والمسناجر - غلق على حدة ، وفي هذا الوجه عليه الضمان ؛ لأنه نجس في عبائه ، ولا بمنزلة من في عبائه ، وإن لم يكن لكل واحد منهما غلق على حدة ، وكل واحد منهما يدخل على صاحبه بغير حشمة ، فلا ضمان ؛ لأنه بمنزلة من في عبائه .

وفي هذا الموضع أيضاً : رجل غاب ، وخلف امرأته في منزله الذي فيه ودع الناس ، ثم رجع وحلب الوديعه ، فلم يجددها ، فإن كانت المرأة أمية ، فلا ضمان على الزوج ، وإن كانت غير أمية ، وعلم الزوج بذلك ، ومع هذا ترك الوديعه معها ، فهو ضامن .

وعن هذه المسألة قالوا : يتم بأن يتم ربه : فلام غويش مائد . فذهب الاعلام بوجوب النسي . فأهتوا كما رأى ضامن ضرر : إن علم أن الفلام سارق ، ونسي ، يأمن حواله . أعلم .

### الفصل الثالث

#### في الشرط في النوبة ما يجب اعتباره وما لا يجب اعتباره

١٠٢٥٣ - قال محمد في الأصل : إذا لم يدخل رجل وجلا ألف درهم ، وكان له : أحبها في بيتك هذا ، فخبأها في بيت آخر من داره تلك ، لا بد من ما : حدثنا ، لأنه إننا برأى من الشرط ما يفيد ، وهذا الشرط لا يفيد ، ألا ترى أنه لو قيل له : أحبها في هذه الصندوق ، فخبأها في صندوق آخر في بيت ، فضاقت ، لا ضمان عليه .

ولو قيل : أحبها في هذه الدار ، فخبأها في دار أخرى في محلة أخرى ، أو في تلك المحلة ، فهو ضامن ، وإن كانت الثانية أحرر من الأولى ، وهكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب النوبة : ركنه إذا قال : أحبها في هذه الدار ، ولا يخبئها في دار أخرى ، فخبأها في الدار الأخرى .

وهي تشرح الطحاوي : إذا كانت الدار التي خبأها فيها ، والدار الأخرى في المحرز على انفراد ، وكانت الدار التي خبأها فيها أحرز ، فلا ضمان عليه ، سواء جاء عن الحب ، فيها ، أو ثم يخبئها .

وفي بوابه هشام عن محمد رحمه الله تعالى : أنه إن كانت الدار الثانية أحرز ، فلا ضمان . ولم يذكر محمد في مسألة السجين ما إذا قال : أحبها في هذا البيت ، ولا يخبأها في هذا البيت ، فخبأها في البيت المنوي عنه ، فذكر شيخ الإسلام في كتاب الوكالة في باب وكلة الصبي : أنه يضمن ،

وفي شرح الطحاوي : إذا كان البيت الآخر أحرز من المنوي عنه ، يضمن ، وما لا فلا . والحبوب في المصيرين نظير الجواب في الدارين

١٠٢٥٤ - إذا قيل كلف ودع : أحفظ النوبة ببيتك ، ولا تضعها ليل ولا نهاراً ، فوصفها في بيت ، وعطفت ، فلا ضمان ، وإن كان هذا شرط مفيداً : لأن هذا لا يمكن اعتباره

إذا قال له : أحفظ في هذا القصر ، أو قال له : لا تخرجها من هذا القصر . فصار بسا ، إن كان سفره له منه ، لا يضمن ، وإن كان سفره لا بد منه لا يضمن

بيان : إن أمكنه حفظ النوبة في القصر الذي أمر بالحفظ فيها مع السفر ، إن كان نزل بمبدأه في القصر فلما سافر ، أو بعفر من في - باله ، وإذا لم يكن له عبد ، أو كان ، إلا أنه

احتاج إلى نقل لعيال، فسافر. فلا ضمان.

هذا إذا عين عليه مكان الحفظ، وإن لم يعين عليه مكان الحفظ، ولم ينه عن الإخراج عن الموضع، بني أمره بالحفظ مطلقاً، فسافر بها، وإن كان الطريق مخروفاً، يضمن بالإجماع، وإن كان الطريق آمناً، إن كان الوديعة شيئاً لا عمل له، ولا مؤنة، فلا ضمان؛ لأن الطريق إذا كان آمناً، كان صالحاً للحفظ فيه، فقد حفظ الوديعة في مكان صالح للحفظ، والأمر بالحفظ مطلق، فيدخل هذا النوع من الحفظ تحته. فأما إذا كانت الوديعة شيئاً لا عمل له حمل ومؤنة<sup>(١)</sup>، إن كان لا بد له من السفر بها، فإن كان حجر عن الحفظ في الموضع الذي أودعه فيه، فإنه لا يضمن عندهم جميعاً، فأما إذا كان له بد من المسافة به، فعلى قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى: لا ضمان، قربت المسافة أو بعدت عملاً لإطلاق الأمر بالحفظ، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: يضمن، قربت للمسافة أو بعدت، لأن الأمر بالحفظ يقتضي إمكان الوديعة معرفة وعادة، إذا كانت الوديعة شيئاً لا حمل ومؤنة حتى لا يلزم صاحب الوديعة التحمل والمؤنة، وعلى قول أبي يوسف: إن قربت المسافة فلا ضمان، وإن بعدت، فهو صامن.

١٠٢٥٥- وإذا دفع الرجل إلى غيره وديعة، وقال له: لا تدفعها إلى امرأتك، فإنها اتهمت، أو قال: إلى ابنك، أو قال: إلى عبيك، وما أشبه ذلك، فدفع إليه، فإن كان لا يحد الموضع بناءً من الدفع إليه، بأن لم يكن له عيال سواه، لم يضمن بالدفع إليه، وإن كان يجب هذا منه، فهو ضامن، لأنه مخالف شرطاً مفيداً، لأن من قى عياله قد يتفوتون في الحفظ، ولا ضرره له في ذلك.

١٠٢٥٦- المودع إذا وضع الوديعة في حائوته، فقال له صاحبها: لا تضع في الحائوت، فإنه مخوف، فتركها له، حتى سرق ليلاً، فهذا على وجهين: إن لم يكن له موضع آخر أحوز من الحائوت، لا يضمن، وإن كان له موضع آخر أحوز من الحائوت، يضمن إذا كان قادراً على التحمل.

١٠٢٥٧- في فتاوى أبي الثيب: رجل دفع إلى رجل مرا، وقال: شق به أرضي، ولا تشق به أرض غيري. فشق الرجل أرض الأمر، ثم شق أرض غيره، فصاع المر، فهذا على وجهين: إما إن صاح قبل أن يشق من لشق الثاني، أو بعد ما فرغ، ففي الوجه الأول يضمن؛ لأنه مودع مخالف، وفي الوجه الثاني لا؛ لأن اتفاق امر أو سعي، فكيف ما كان، فالمر غير مستأجر ولا مستعار، وإنما هي وديعة، فإذا شق بأرض غيره صار مخالفاً، فإذا هلكت قبل أن

(١) هكذا ورد في جميع النسخ التي عندنا. وورد في الأصل: لا حمل، ولا مؤنة.

بفرغ من الشئ، فقد ملك في حالة الخلاف، وإذا ترك الاستعمال عاد إلى توافق، فيخرج عن الصمان، وحكم الزمن كالبديعة. هذه الحجة في فتوى القاضي.

١٠٤٥٨- وسئل أبو بكر عن أخت لامرأة، فأنزل له: لا تطرح أمي إلى في منزلك، وهو يطرح في منزله. ثم جنى جنبيه، فهدى به من منزله، لرفع السلطان ما كان في منزله، فيقول: قال: إن كان منزله قريباً من موضع التبذير، فلا ضمان عليه؛ لأن حجره ليس بمعتبر؛ لأن حفظ الكدس وتخصيصه كان على الآثار، وقد طرعه في موضع أحسن من التبذير، وأخف مؤنة، فلا يكون ضامناً.

سئل القاضي أبو بكر: قال المصنف لتاجر: سعيها في هذا العمل، وأشار إليها، فوضعتها في الخفية، قل: ضمن. وإن قال: صعد في الجوالق من غير إشارة، فوسعيها في الخفية، قلنا: لا ضمن.

وضع الكتاب في يد منور خطه وأمره أن يسلم الصك إلى مريته، إن دفع إليه الدراهم قبل مضي ثلاثة أشهر، فلم يدفع إليه إلا بعد مضي سنة، فجاه الطالب يريد أن يسترد الصك منه، قلنا: إن علم إيفاء حقه قبل المدة أو بعدها، يدفع المتوسط الصك إلى المطلوب دون العاقل.

١٠٤٥٩- قال محمد بن علي ثلاثة نفر أودعوا رجلاً مالا، وقالوا: لا ندفع المال إلى أحد، أحسن تجمع، فنعم نصيب واحد منهم إليه، فأنزل صمغاً، وبه قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى، وأبى بعضهم استحساناً، وبه قال أبو يوسف رحمه الله تعالى.

### الفصل الرابع فيما يكون نصيباً للودعة وما لا يكون وما يقس منه الودع، وما لا يقس

١٠٢٦٠- إذا قيل للودع: سقطت الودعة مني، أو قال: انزل، صبيحة، سقطت أو مني، أو مني، ولم يقل: أسقطت، أو قال: انقاسه، أو قسم، بمعنى: هكذا ذكر المصنف أبو النجيب في الفتوى، وطعنوا في المسألة جميعاً، فقالوا: مني، أن لا يقس بمجرد قوله: أسقطت أو بافكده؛ لأن ليس الإسقاط ليس بصلح موجباً للمضام، لا يرى أنه لو أسقطه ثم رفعها، أو ضمها، ولكن لم يرحل عن ذلك إلا أن لا يقس، إنما يقس بالإسقاط، والشاهد عن ذلك: أنه ضيع، وانزل، هاتك، أو الإسقاط في موضع تصحيح، كما في الماء، وبحره، أن يكون ذلك صحيحاً.

١٠٢٦١- والذي يزيد ههنا، إن السكال، أن الودع إذا دفع الودعة إلى من ليس في عياله، أو هتكت الودعة في يد التي قد انقارقه، لأنه لا ضمان على الأول، ولا خلاف، إنما لا يجب عليه الضمان، لأن مجرد كونه ليس بنصيب، وإنما انصحب بالذهب، وتزك الحفظ، ولم يوجب بعد.

١٠٢٦٢- والذي يوجب دأباً، أكثر من أن يفي: إذا قيل الرجل يقوم، شهدوا أن ولانا أو دس، ولا والله، وإني قد بعثت ذلك، وقضيت [لته]، أو قال: الودع: ما جعلت بوجهي، قال: بعث، وقضيت [لته]، لا ضمان بذلك ما لم يقر: ودعته؛ لأن مجرد البيع ليس سبباً للضمان، فكذلك في ضماننا ينبغي أن لا يجب تضمين بمجرد قوله: أسقطت، بل يشترط ما مع ذلك أن يقول: أسقطت وتزكته، أو يقول: أسقطت ودعته، أو يقول: أسقطت في الماء، أو ما شئت فقل.

وقالوا: في قوله: سقطت يتبع أن يقس؛ لأنها إما سقطت لتقصير من جهة، إما من اليد، أو من جهة من محض لا يخطئها.

١٠٢٦٣- وفيه فتاوى أبي النجيب: سرق في قدم من حذوته إلى الصلاة، أو حذوته، وفي حذوته وثاقي، فضاخ من اليد، لا ضمان عليه، لأنه غير متعلق بما في حذوته؛ لأن



بغيره يحفظونه ، لا أن يكون هذا إيذاناً عن الجبر إذ يقال : ليس للمودع أن يودع ، لكن هذا مودع لم يصنع . وذكر صدر الشهيد في آخر كتاب العتب مسألة تدل على تضامن مهناه ، فيتأمل عند التتوى .

١٠٢٦٤ - وفي فتاوى أبي الالبيت : وبيان التوبة في كتابه لم يدفعه بنى ، فقصته ، ونسبته ، فباعث بهم : لأن نسبة تضييع مه . ونو قال : وضعت يدي في دارين ، ومسألة بحثها ينظر ، إن كان سالماً لا يحفظ في عربة الدار ، وعربة الدار لا تعد حرة كاله ، كعربة الذهب ونحوه ، فكذلك .

ولو قال : قد في تاري ، أو قال : في كرمي ، وسبب مرفسها ، لم يضمن : فإذن لتدار أبو المكرم باب : لأنه ليس تضييع . ورف قال : كنت في موضع آخر ، وسبب مكدها ، يضمن ، لأنه تصبيع . وكذلك لو أم بين مكان كذا ، كنت سرت له ديداً من الكون المدهون ، فإن كان للدار والكرم ذات يمين ، وإن لم يكن كذا ، كذا .

١٠٢٦٥ - وفي أول هذا الكتاب : إذا وضع التوبة في مكان حصص نفسي ، انصرف امتشاخ فيه : قل بعضهم : يضمن . وقال بعضهم : لا يضمن . قال صدر الشهيد : ونحوه . إن قال : وضعت في تاري . فثبت المكان لا يضمن ، لأنه لا يضمن في داره . وإن قال : لا أدرك وضعت في تاري أم في موضع آخر ، يضمن : لأن لا بد من أنه وضع في موضع له دلالة له وضع .

وقد قيل : إذا كانت التوبة مضمونة في الدار ، أو في الكرم لا ينته ط أن يكون لها باب ، لا ترى أنه لو سرق المذموم في المسبة بقطع : وإذ أنه يكون مضمونة إذ كانت مضمونة في موضع لا يدخل فيه أحد إلا بالاستئذان لا يضمن ، وإن لم يكن باب .

١٠٢٦٦ - التوبة إذا وضع التوبة في الجبنة ، فسرت التوبة . فسر : لأنه فبيعها ، فإن توجهت السراق نحو التوبة ، فدفن التوبة في الجبنة حتى لا يرحم من يده . وصر من خوفهم . فلم ينظر ما يمكن لذني التوبة فيه : إن أمكن أو يجعل له علامة ، فلم يفعل . ومن وإن لم يكن أن يجعل له علامة وامكنه الله ما قرب من ذل الحرف . فلم يفعل وأخره تم حله . فلم يعد التوبة . كان قد ما .

١٠٢٦٧ - وإن كان التوبة معه . بدهنه حذاه . فلما توجهت لسرق في الدار والتوبة التوبة : لذهب ، فذهب ، ثم ذهب السراق ، وذهبوا أيضاً بعد ذلك ، أو ذهبوا أولاً . ثم ذهب السراق ، ثم حضروا ، فلم يجدوا المذموم ، فلا شك أن المذموم لا يكون ضامناً في هذه الصورة ،

حيث دُفِنَ بأمر المالك .

وأما إذا كان المودع وحده ، والمسألة بحالها ، فالجواب فيها على التفصيل ، إذا ذهب السراق أولاً ، وتمكن المودع من دفع الوديعة ، فلم يدفع ، وترك تمه مع الإمكان ، فهو قاضٍ .  
وأما إذا مكث السراق تمه ، ولم يتمكن المراز تمه لحوقهم ، فمضى ، ثم جاء ، فلم يجد ، فهذا على وجهين : إن جاء على سرر سأكتمه ، وزال الخوف ، فلم يجد ، لا يكون ضامناً وإن أخر مع الإمكان كان ضامناً ؛ استدلالاً بحالة ذكرها في كتاب النصب . والضمان من فتاوى أهل سمرقند : أن السفينة إذا جف غرقها ، فوفوا بعض الحملات ، ووصموها في ناحية ، فضاع شيء من ذلك ، إن ضاع قبل زوال الخوف لا يكون الرابع ضامناً ، وإن ضاع بعد زوال الخوف ، كان ضامناً ، كذا هيئنا .

١٠٢٦٨ - الوديعة إذا أفسدها العارء ، وقد اطلع المودع على نقب معروفة ، إن كان أخير صاحب الوديعة أن هناك نقب العارء ، فلا ضمان . وإن لم يخبر بعد ما اطلع عليه ، ولم يسه ، ضمن ؛ لأنه ضيعها .

وفي مجمرق التنازل : مثل غيم الدين رحمه الله تعالى عن دفع غفلاً إلى خفاف ليصلحه ، فترك الخفاف في حابوته ، فسرق ليلاً ، هل يضمن ؟ قال : لا ، إن كان في الحابوت حافظ ، وفي السوق حارس ، وكان الشيخ الأجل ظهير الدين يفتى بعدم الضمان ، وإن لم يكن هناك حافظ ، ولا حارس . وقد قيل : يعتبر العرف ، إن كان العرف فيما بين الناس أنهم يتركون الأشياء في الحوابيت من غير حافظ ، ولا حارس في السوق ، فلا ضمان ، وإن كان العرف بخلافه ، يجب الضمان .

١٠٢٦٩ - ولذلك قيل : لو ترك باب الدكان مفتوحاً ، وكان في موضع ذلك عرفتهم رعايتهم ، لا ضمان ، وفي بخارى جرى العرف بترك باب الدكان مفتوحاً بالكريم ، وتعليق شيء على باب الدكان نحو الشبكة ، وأشباه ذلك ، والرواية دحوظة فيما ترك الحائض الثوب الذي نسج بعضه . والغزل في بيت الطراز ولم يكن هناك حافظ ، ولا حارس في السوق ، أنه لا ضمان على الحائك .

١٠٢٧٠ - وفي فتاوى أبي الليث : المودع إذا وضع الوديعة في الدار ، وخرج والباب مفتوح ، فجاء سارق ، ودخل الدار ، وسرق الوديعة ، فإن لم يكن في الدار أحد ولا في موضع يسمع المودع الحنين يضمن ؛ لأن هذا تضمين .

١٠٢٧١ - إذا ربط دابة الوديعة على باب داره ، وتركها ، ودخل الدار ، فضاقت ، إن

كان بحيث يراها، فلا يراها، وإن كان بحيث لا يراها، فإن كان في النقص، فهو ضمان، وإن كان في القصر، فلا ضمان، وهذا لأن القاعدة في حق أهل القرى أن النساء يجلسن على باب دورهن، فيحفظن على باب جارهن، فلم يكن متجنباً، ولا كذلك في الأمصار.

وإن يثبتها في الكرم، أو على رأس الغدير، وذهب، فقد قيل: إن غاب عن بصره فهو ضمان، وإن لم يغيب عن بصره فلا ضمان. وقد قيل: إذا كان للكرم باب وحيطان فلا ضمان على كل حال. وقد قيل: يجتر العرف في هذا، وقد مر جسد هذا.

١٠٢٧٦- المودع إذا جعل دراهم الرديعة في خفه، فسقط عنه قيل: أن يجعلها في الخف النجس، فهو ضمان؛ لأنه يحتاج إلى رفع اليد عن الممنوع عند الكرم، وإن جعلها في الخف اليسرى، فلا ضمان. وقيل: لا ضمان في كل حال، لأن المادة جرس، يجعل الناس أموالهم في خفافهم، ولا يميزون بين اليمنى واليسرى.

وكذلك إذا ربه دراهم الرديعة في طرف كسبه، أو جعلها في الأذن، أو في طرف النعامة، فلا ضمان؛ لأن الناس في عاداتهم كذلك يفعلون ذلك بأسرئهم، ويصدق ذلك حتماً. وكذلك لو شذ دراهم الرديعة عسى مثيل، ووضع في كسبه، فسرق منه، فلا ضمان.

في فتاوى أبي الثبت: إن جعل الرجل دراهم الرديعة في حبيبه، وحضر مجلس النسوة، فسرق منه، فلا ضمان؛ لأنه يحفظ ماله هكذا. ذكر في فتاوى النسفي: وإن قل: أنه إذا جعلها في حبيبه، فإذا هي لم تدخل الخبأ، فعليه الضمان.

١٠٢٧٣- إذا قال المودع: لا أدرى أصبحت للرديعة، أو لم أصبغ، يضمن ونوقال، لا أدرى، أصبغت الرديعة أو لم تصبغ، فلا ضمان؛ لأن في الوجه الأول تحقق ما توهم، يجب الضمان، وفي الوجه الثاني لا.

١٠٢٧٤- في فتاوى أهل سمرقند: امرأة أودعت صبية من سات سنة، فاشتعلت نيرانها، فوقفت العسة في الماء، لا ضمان عليها.

فرق بين هذا وبين القصب، هكذا ذكر المالكي في فتاوى أبي الليث. وفي هذا الجواب نوع نظر، وسنفي أن يقال: إن لم يغيب عن بصره، فلا ضمان، وإن غاب عن بصرها، فهي ضامنة.

١٠٢٧٥- إذا قام المودع، وجعل الرديعة تحت رأسه، أو تحت جنبه، فصابت، فلا ضمان عليه. وكذلك إذا وضعها بين يديه، ونام. وهو الصحيح، وإليه مال تميم الأئمة.

المبرخس، رحمه الله تعالى عن شرح كتاب المبرقة : قالوا : إنما لا يجب السمسار في الفصل الثاني إذا قام دافعاً ، أو إذا قام مصطحفاً ، فلهية الصمان ، وما هو شيء من ذلك ، وما تقدم ، وما لا ، إذا كان في الخصم ، أما إذا كان في الغير إلا صمان عليه ثم قسداً ، أو مصطحفاً .

١٠٢٧٦ - وفي فتاوى أبي الثالث : مثل أبو القاسم رحمه الله تعالى ممن حمل ثياب الوديعة على دونه ، فزول عن دونه في بعض الطرق ، وروى ثياب ثمت جنبه ، وثام عليه ، فسرق الثياب ، قال : إن أراد به الترفي فهو ضامن ، وإن أراد به الحفظ فلا ضمان ، وإن كان مكان الثياب كسبي فيه وراحم ، لم يضمن ؛ لأنه لا يجعل ذلك بالتزامهم ، إلا بالحفظ .  
وهو أيضاً : إذا كانت الوديعة تديناً يضاف عليه الفسقة ، ومصاديق الوديعة غائب . وإذ رفع المودع الأمر إلى القاضي حتى يسمعه حلال ، وهو الأحرى ، وإن لم يرفع حتى يسمعه ، لا ضمان عليه ، لأن حفظ الوديعة على ماله وأمره .

١٠٢٧٧ - وفي الأحكام لأصغر : مثل أبي القاسم ممن خلفه وديعة ، فرفعها رجل ، فسم المودع ، إن أمكنه منعه وبقعه ، فلم يضمن ، فهو ضامن ، وإن لم يمكنه ذلك فإنه يخاف دونه وخبره ، فلا ضمان .

وذكر شريح الإسلام في أصوله الجوامع المودع إذا قاذل إسماً على ثمنه وديعة ، بما يضمن المودع به لم يبع المأثول من الأول في حوائله لأحد ، أما يدونه فلا ضمان .  
وفي اختار التنقيح : سئل عن مودع ربه سلسلة ، أب عزائده فزاحم ، وأمر به في ، وتخرج ، وسرق الوديعة ، قال : إن عدهم إلا بعد لا يضمن ، وما لا فلا .

١٠٢٧٨ - وفي فتاوى المصطفى : سئل عن حرج إلى الخمسة ، وترك باب حائوته مصروحاً ، وأجر عن يده لذكاب صنيبر له ، وفي حائوته ودائع الناس ، فسرق المودع ، قال : إن كان أصيب من يقل الحفظ ، ويحفظ الأشياء ، لم يضمن ، وإلا فهو ضامن .

١٠٢٧٩ - وفي أيضاً : مثل عن مودع - أب عن يده ، قال له أحس : نرى في ذلك شيء ، وأحد منه انفتح ، فلهذا يرجع إلى يده ، لم يجد الوديعة ، قال : لا ضمان عليه ، قل له : يدع المفتاح إلى الأحنى لا يعبر جاعل البيت مما به في يده ؟ قال : لا .

١٠٢٨٠ - مثل أبي حمزة رحمه الله تعالى ممن في حائوته وديعة رجل أحد سلطان الوديعة من حائوته لدايه ، ذهبا عند رجل ، قال : إن كان المودع طالعا في الأرباب ، فخصاصب الوديعة أن يفسد المبلغان إن شاء ، وإن شاء ضمن المرس ، ولا ضمان على

الخاص وإن كان لا يقدر على مع السلطان ، ويستقر حكم هذا الحكم الذي لا ينفذ بالمعنى...  
 ما ذكر إذا أجد سيرة من رتب إماماً ، ومع طائفة بغير (أو كذا) إذا أجد الجاني وهو  
 طائع ، خصم ، ركز انصواب إذا كان طائفة من أحد أن إمام قد من...  
 والقصور حجة من في الشهادة.

١٠٢٨١ - وفي كتاب الودعة...  
 ما ذكره ، فوضع من تحت راسه حسب له ، القليل ، كذا بسادة ، ثم ردتا على صاحبها ، فقال  
 ما راجع ، قال : كذا ، وقد شاع حصها ، قال : ما به بنت أنه قد توكلت ، وقد صاح به عند  
 أن كذا قال : القليل ، فوضعها تحت راسه ، ثم انصرفت [لا يمكن إيجاد الضمان ، وبه ما ذكرنا] ،  
 لا يمكن بحساب المصداق المحذور لموضع تحت راسه [نصيب] ، ما زاد الموضع ، ما زاد في  
 قال حصة ، فهو حافظ لها ، ليس مضيع ، فإذا غاب لأن يبرره ،...  
 ١٠٢٨٢ - وفي...  
 جاء ، وأسرده ، ودبر أنه كان فيه فدية قد ذهب منه ، فقال الموضع ، فبصفت ملك الترتيب ،  
 ولا أدري ما به ، إلا ضمان على الموضع ، لا يمس عليه أيضاً ، لأنه لا بد من عليه نصيباً

وكذلك إذا أودع من رجل درهم في كعب ، وله يد على الموضع ،...  
 كانت أكثر من ذلك ، وقال الموضع ،...  
 عليه ، ولا يبرر ، لا قل

فصل في ينبغي أن يجمع ، فإن محسناً ممن ، القول قول المصعب ، ويودع في القدر

مع يديه

١٠٢٨٣ - إذا كانت المرأة تعمل لبيت الناس ، فبصفت نوباً لرجل ، محسنة ، وعاشقة  
 على خصم ، سطحت لتخفيف ، فقال القرب من الجانب الآخر ، قبل أن يمس منه ، وعلى يباس  
 مسألة أفتد حرة التي مريم في كذب القصب ، إنما كان السطح قد قعد ، لا تفسد ، وإن وضعت  
 النوب على سطحا لتخفيف ، فبذلك نوب ، قال : إن كان السطح حزين ، لا يفسد ،  
 في وعلى قياس مسألة الطحونة إذا لم تكن الخصم مرنعة نفسه

١٠٢٨٤ - وفي...  
 عليه الشف ، إن كثر به ، ثم هبكت لا يصفينا ، قال : لأن الموضع في هذه الصفة ، حجة من

جهات الحفظ، هكذا وقع في بعض نسخ هذا الكتاب أو وقع في بعضها: إذا جحد الوديعه، ثم أقرب، وعلمت لم يضمنها. وفي هذا المكتتاب<sup>١٩</sup> أيضاً رواية الحسن بن زياد عن أبي يوسف: إذا جحد الوديعه في وجه صاحبا، يضمن، وإن جحد لا في وجهه، لا يضمن.

وفي النواتج عن محمد: أنه لا ضمان إذا لم يواحه صاحبا بالوجود.

وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في كتاب الوديعه<sup>٢٠</sup>: إذا جحد الوديعه في وجه المالك، لا بناء على طلب المال، بأن قال المالك: ما حال الوديعه؟ يستكره على<sup>٢١</sup> الحفظ، قال: ليس لك عتدي وديعه، فلا ضمان في قول أبي يوسف، هذا كله في القول.

١٠٢٨٥- وأما إذا جحد الوديعه في العقار، ذكر شمس الأئمة السرخسي هذا في شرحه: أنه لا ضمان في قول أبي حنيفة وأبي يوسف: الآخر في جميع الوجوه؛ لأن حدود الوديعه بمنزلة النصب، ومن السنين من قال: العقار يضمن بالوجود بلا خلاف [قال شمس الأئمة الحلبي: في ضمان الجحد في العقار عن أبي حنيفة رحمه الله روايتان]<sup>٢٢</sup>.

وفيه أيضاً بشر عن أبي يوسف: رجل استودع رجلاً وديعه، فجحدها إليه، ثم أخبر بها بعينها، وأقر بها، وقال لصاحبا: أقبضها، فقال صاحبا: دعها وديعه عندك، فصاحت بعد ذلك، قال: إن تركها عنده. وهو قادر على أخذها إن شاء، فهو بريء، وهي وديعه عنده، وإن كان لا يقدر على أخذها، فهو على الضمان الأول، يعني به الضمان الثاني بالوجود، فإن الوديعه بالوجود دخلت في ضمانه، وكذلك إذا قال: اعمل به مضارة.

١٠٢٨٦- في المنتقى بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا قال المودع لصاحب الوديعه: وهبت لي الوديعه، وأنكر صاحبا ذلك، فلا ضمان عليه؛ لأنه لم يجدها، وإن طلب صاحبا فعنها، حصص بالمع.

١٠٢٨٧- أودع طشفاً عند غيره، فوضع المودع انططبت على رأس الثور في بيته، فوق عليه شئ. فأنكسر، فالحجاب فيه على التفصيل: إن كان وضعه على رأس الثور في بيته لمعطى به النور، يضمن، وإن كان وضعه كما يوضع في العادة، لا لأجل التغطية، لا يضمن؛ لأن في الوجه الأول مستثنى، وفي الوجه الثاني لا.

[١٩] ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأنته من طوم و ف.

[٢٠] وفي مستحق م و م في شرح كتاب الوديعه.

[٢١] ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأثبتته من طوم و ف.

[٢٢] ما بين المقوفين ساقط من الأصل وأثبتته من طوم و ف.

ومن هذا الجنس: أودع عند رجل طباقاً، فوضع المودع الضيق على رأس الحب، فضاع،  
فإن كان الوضع على وجه الاستعمال، يضمن، وإن كان الوضع لا على وجه الاستعمال،  
لا يضمن. وطريق معرفة ذلك إن كان في الحب شيء نحو الماء، والتدقيق، أو نحو ذلك، لا ينقض  
الحق، رأس الحب لأجله، كما استعمل لا، وإن كان الحب خالياً، أو كان فيه شيء، لا ينقض  
رأس الحب لأجله، لم يكن استعمالاً.

١٠٢٨٨- وإذا أخذت المرأة ثوب الوردية، وسئرت العجبي، فهي ضامنة، وهذا

استعمال، وليس محظوظ.

١٠٢٨٩- وفي "العيون": دابة الوردية إذا أصابها شيء، فأمر المودع إنساناً أن يعالجها،  
فعطبت من ذلك، فمصاب الدابة بالخيار، يضمن أيتها شاء، فإن ضمن المستودع، لم  
يرجع على الذي عالجها، لأنه يبين أنه عالجها بأمره، وإن ضمن الذي عالجها، يرجع على  
المستودع. فالمسألة هي ثلاثة أوجه: إما إن علم أنها دابة المودع، أو لم يعلم (لكن لم يعلم)،  
أنها لغيره، أو علم أنها لغيره، بأن أخبر أنها ليست بشايتي، ولم أؤمر فيها بهذا، فضر الوجه  
الأول يرجع؛ لأن الأمر قد صبح، فانتقل الفعل إليه، وفر الوجه الثاني كذلك.

فرق بين هذا وبين مسألة حفر البئر في الحائط منى ما ذكرها في كتاب الغصب.

والفرق: أن موضع تلك المسألة في الدار، والدار إذا لم يكن الأمر ساكناً فيها،  
لا يعرف أنها في يده، بخلاف أنها في يد غيره لعدم ديني هناك، أما الدابة فمستقر، واليد على  
المنقول لا يثبت إلا بالدليل، وإذا لم يوجد النص من الخبر، علم أنها ليست في يد الخبير،  
فكانت في يد المستودع، وتفيد دليل المالك. وفي الوجه الثالث لا يرجع؛ لأن الأمر لا يصح.

المودع إذا بعث الخمار، أو البقر إلى السرج، يعتبر في ذلك العرف والعادة - والله

أعلم -.

(١) أتيت هذه العبارة من نسخة هـ.

(٢) أتيت هذه العبارة من نسخة ط.

## المجلد الخامس في تعهيد الوديعة

١٠٢٩٠ - إذا مات المودع حياً لم يردده، مصحح، إما لأن ما نعت المثل حال أخذ الوديعة جميع ما كان في يده، لأن ظاهر الآية بان على المثل، إلا أن ينسب خلافه، ولم ينسب، والمودع بقدر ما كان هذا المالك، وإما لأنه انقزم أداء الأمانة، ومن أداء الأمانة الرد عند طلب المالك، والبيان، عند الموت، ولم يترك الرد عند طلب المالك، يصح، هكذا إذا ترك المالك عند الموت، وإما لأنه حفظ الوديعة بحاله على وجه لا يمكن تغييره، وهذا هذا الحفظ بروح الضمان، كما في حاشية أختار.

سم المودع بما تضمنه هذا الموت فإنه يعرف أن الوديعة تعهد بها  
١٠٢٩١ - وفي الأصل رحمه الله تعالى رحمه الله، فقال كل واحد سهم - أو عدت هذه الوديعة، فقال المودع - لا أدرى أيكما اسودت في هذه الوديعة، ولكني اشتمت بها لأحد، ونسب الواحد منهما على ذلك سنة، سنة أن يحنك لكن، أحد سهمين ما أودعه هذه الوديعة بهيئة، والمسألة معرفة في كتب الإقرار.

عمر بن محمد رحمه الله تعالى إن إيراد هذه المسألة في كتب الوديعة بعد حكم المصنف بسبب التجهيز، فقال، إذا أبي أن يخلط لهما، فلفظي يدفع الوديعة إليهما، ويضمه به، الوديعة بينهما؛ أنه صار جهلاً من كل واحد منهما، فيصير صافاً، وفي كتاب الأجسام، إن الأسماء تنقلب بالموت، وقد موتوا إذا لم يبرهنوا إلا في ثلاثة مواضع أحدها، ما في الوديعة إذا مات، ولا يعرف حال غيره إن أحدهما، ولم يبرهن، فلا يمتط، وأخاله إلى وقف هلال.

١٠٢٩٢ - الثاني: السلفون إذا خرج إلى الغزو، فمعهما، وأودع بعض الوديعة عند بعض الغائبين، ومات، ولم يبرهن عند من أودع، لا يضمن عليه، وأخاله في السهو الكبير الثالث. أحد المصنفين إذا مات، وفي يده ما من الشركة، ولم يبرهن، لا يضمن عليه، وأخاله إلى سنة لأصل.

(٩١) أشتهر في نسخة ط، وفي الأصل اشتمت بمكان السهم

(٩٢) أشتهر في نسخة ط، وتجاوز في الأصل الجواب بمكان البيان.



١٠٦٩٣ - وفي واقعة القاصي إذا قصر أمال البتاسي ، ولم يكن ، هـ قد على وجهه ، إنه صعد في دية ، ولا يدري أين لك ، بنسب ، لأنه سدد مات معها ، وإن دعت إلى قوم ، ولا مدري إلى من دفعها ، فلا صماء ، لأن القاصي ليس بمدح ، وبما لم يدع غيره ، وذلك الخبر على حاليه ثم يفت فصل من مروت مجعلا .

وفي الهزوي : أن السند لم يجد ، ولكن جن جمرنا مطبقا ، وبه أمال ، فطاب النوبة ، فلم يرد ، وقد يسمي من أن يرجع إليه عطفه ، كانت دية عليه في ماله ، ويحل القاصي له دية مضاعفة من ماله ، وأحدث صعبا ثمة من الذي يدفع إليه ، فإن أفاق المستدع عددت ، وقال : ضاعفت عندني النوبة ، أو فان : ودعتها سبعة ، وحلف على ذلك . رجع به على الذي دفعه إليه .

١٠٦٩٤ - وفي الأحاس : لو كان السند دفع النوبة إلى امرأته ، قد علم ذلك ، ثم مات المستدع ، أخذت المرأة بهاء قبل فاته ، لمرة : قد ضاعفت ، أو قالت : قد سرفت ، فالقول قولها مع نفسها ، ولا شيء عليها ، ولا في مروت الميت . وإن قالت المرأة : قد ردت عاها قبل أن يموت ، فالقول قولها مع نفسها ، ولا صماء عاها ، وتدير دية على ثيب .

وإن كانت الميت ترك مالا ، صارت الألف دية فيما ورثته لمرة من الزوج ، لأنها لما زعمت أنه دفعها إليه ، فقد زعمت أنه سدد ، ومنه عليه ثوبه مجعلا ، وأصحا حجة في حقيها .

وإن لم يعمم أنه دفعه إلى امرأته ، ولا يقوله : قال قبل له قال أن يموت ، ما عدت ولا كنت التي أودعها ، ولا أن قدل . ودعتها إلى امرأته ، ثم مات ، ثم سب امرأته ، فذكرت أن يتمن دفنها إليها ، لمزها فاعلم . ولا شيء عليها . وإن كان الميت ترك مالا ، فهي دين فيما ورثت لمرة . لأنها من الميت : له يودع غيره ، فقد زعمت أنها عدت عمه ، حاليه ، فإنها صارت عليه ، ولذين مقدم على الميراث ، وزعمها يعتبر في حقيها .

وفيها أيضا : إذا قال الضارب قبل أن يموت : أودعت مال الضربة فلانا الصبري ، ثم مات ، فلا شيء عليه ، ولا على ورثته ، وإن قال الصبري : ما أودعني شيء ، كان القول قوله مع عيته ، ولا شيء عليه . ولا على ورثته . المستدع : إذا مات الصبري قبل أن يقبض شيئا . ولا يعلم أن الضارب دفعه إلى الصبري إلا بقوله : لا صدق الصبري . وإن كان دفعه إلى الصبري بيضا ، أو أفرار من الصبري ، ثم مات الضارب ، ثم مات الصبري ، ولم يبينه ، كانت دية في مال الصبري ، ولا شيء على المستدع .

وإذا مات المصائب، والمصبر في حي، فصار المصبر في ردهما عليه في حياته، قال يقول قومه، ويخلف ولا ضمان عليه ولا علم لفت.

١٠٢٩٥ - وإن أودع حذرة، فمات المستودع، ولم يبع، ثم رآها حية بعد موته، فلا ضمان على المستودع، وإن لم يرها بعد موته، ففالت ويشتت قد ردت عليه في حياته، أو هربت، لا يقبل قومه في شيء من ذلك، لأنهم يدعون عن أنفسهم الغش، لا غير قيمتها آخر ما، لو حاجة عدده دية في ماله، وكذلك، لعارية والإجارة في الأجاس أهد.

١٠٢٩٦ - وفي أوائل إبداعات المستودع، ففالت ويشتت قد ردت الوديعة في حياته، لم يقبل قومه، وباضمان واحد في دية البيت، لأنه مات مجهولاً، فإذا أقام الورثة البينة على إقرار الميت أنه قال في حياته، ردت الوديعة، فلا ضمان، لأن ثبات البينة المعتادة كانت ثابتة عياناً، ولو غابا إقرار المستودع حال حياته بذلك، تم مات، لا ضمان عليه، كذا هيما.

١٠٢٩٧ - وفي أحوالهم، إذا استلقت الطالبة ورثة المودع في الوديعة، فقال انطال، فمات ولم يبع، فصار دية في ماله، وقالت الورثة، كانت قناعة بعينها يوم مات المودع، وكانت سعره، ثم هلك بعد موته، فاستل قول الطالبة، هي الصحيح، لأن الوديعة صارت دية في المركة ظاهراً، فالورثة يدعون أمر بخلاف الظاهر، وانطال منسك ظاهر الظاهر.

١٠٢٩٨ - ذكر في الجامع الكبير : وأرت مستودع قال لصاحب المال، قد قبضت بعض رديعتك، وقال، صاحب المال : لم أقبض شيئاً، فبيل لصاحب المال : لا بد أن تقر قبض شيء، وتخلف على ما نفى الله ما قضت به ما فالت الورثة، لأن بشر المستودع عن صاحب الوديعة بالتبض جانك لكونه مدعياً من جهته، فصار إثمه شرار صاحب الوديعة ألا ترى أن المستودع لو قال، قد أحت الوديعة، فبيل جميع وديعتك، جاز، كما أنو قير صاحب الوديعة بنفسه.

ونو آخر صاحب الوديعة بنفس بعض الوديعة، ثم مات المستودع، فبيل له : أي، لأنه أقر بنفس شيء مجهول، فشرح في البيان إليه، فلو أمبر، كان الثمن ميرته في اليك، كذلك ههنا، وعابه البين وهما يدعي الوديعة من الزيادة، لأن ورثة المستودع صاروا صاميين متجهين المورث، والصاميين إذا ادعى على صاحب الضمان زيادة قبض كان انعم أن يكون صاحب الضمان، ثم في العصب والمصوب منه.

وكذلك لو قال رب الوديعة : قد قبضت بعض وديعتي، ثم مات المستودع، فتقول قول رب المال فيما قبض، لأنه إقرار قبض شيء مجهول، ويرحم في البيان إليه، ويكون القول

قوله فيما وراء ذلك : لأنه منكر للقبض ، ولثورته صاعقون بسبب غييل المستودع ، فكان القول فوته ، وكذلك لو قال ذلك بعد موت المستودع : لأن المعنى بجههه .

١٠٢٩٩ - في المتفق : وجعل أودع ألف درهم ، فمات المستودع ، وترك ابناً ، فادعى أحد الزوجين أن الابن استهلك الوديعه بعد موت أبيه ، وقال الآخر : لا أدري ما حالها ، والذي ادعى على الابن الاستهلاك ، فقد أبرأ الأب منها ، حيث وعى أن أباه مات وتركها قائمه بعينها ، فاستهلكها به ، وادعى الصمان على الابن ، فصدق في حق الأب ، ولم يصدق في حق الابن حتى لا يغضى له على الابن بشيء ، وأما الآخر ، فله خمس مائه درهم في مال الميت لوجود التجهين في حقه ، ولا يشارده صاحبه فيها .

١٠٣٠٠ - وفي الجامع الكبير : سمى من اتى عشرة سنة ، بفعل البيع والشراء ، وهو مهجور عليه . أودعه رجل ألف درهم ، فأدرك ، ومات ، ولم يدر ما حل الوديعه ، فلا ضمان في ماله إلا أن يشهد الشهود ، أنه أدرك وهو في يده .

والحكم في اقتنوه بغير الحكم في النصي إذا فارق ، ثم مات ، ولم يدر ما حل الوديعه ، لا ضمان في ماله ، إلا أن يشهد للشهود أنه أفاق وهي في يده .

وإن كان النصي مأذون له في التجارة ، والمسألة محتالها ، فهو صامن للوديعه ، وإن لم يشهد أسهوه أن النصي أدرك وهي في يده . وكذلك الحكم في اقتنوه إذا كان مأذون له في التجارة .

ولو أن عبداً مهجوراً عتبه أودعه رجل ، ثم اعتقه مولى ، ثم مات ، ولم يدر الوديعه ، فالوديعه دين في مال الميت . وإن مات هو عبداً ، فلا شيء . فلي مولاه ، إلا أن يعرف الوديعه بعينها ، فيرد على صاحبه .

وإن أذن له المولى في التجارة بعد ما استودع ، ثم مات ، فلا ضمان عليه إلا أن يشهد للشهود أنها كانت في يده بعد الإذن . فإذا شهد ، للشهود بذلك ، ثم مات ، ويرك ماله ، فالوديعه في ذلك مال .

١٠٣٠١ - في المتفق : رجل أودع رجلاً بطيخاً ، أو عسل ، وغلب ، ثم مات المستودع ، ثم قدم المودع بعد مدة يعلم أن تلك الوديعه لا تنقى إلى تلك المدة ، فهي دين في مال الميت : لأنه يعنى من بينها بعد الموت ، وهذا بناء على ما قلنا : إن غييل الوديعه [ عند الموت ] بسبب الصمان .

## الفصل السادس في طلب الوديعة، والأمر بالنفع إلى الغير

١٠٣٠٢ في فتاوى المفتي إذا طلب صاحب الوديعة، فقال المودع: اسمها غدا، فلما كان من الغد، قال المودع: ضاعت الوديعة، ولما قسم يسأل عن وصف المضاع، منى ضاعت؟ قبل قوله: طلبها غدا، أو بعد ذلك؟ إنة لا: قبل ذلك، فهو ضمان، لأنه متى فُرض: لأن قوله: طلبها غدا، أقر به أنه ما ضاع، فإذا قال بعد ذلك: لم يكن من مضاع، صار متناقضاً، وإن قال: بعد ذلك فلا ضمان؛ لأنه لا تدفعي.

في مجموع الرزائل: إذا جاء المودع إلى المودع، يريد استرداد الوديعة، فقال المودع: لا يمكنني أن أحضرها هذه الساعة، وتوكلها، وبيع، فهذا ابتداء إيداع، قال نعم: لما طلبه بريد الوديعة فقد عزله عن طمطم، فخرج من أن يكون مودعاً، وانشئت عنده بعد ذلك ما مودعاً ابتداءً.

١٠٣٠٣ وفيه أيضاً: إذا قال رب الوديعة المودع: أحضري الوديعة اليوم، فقال: أفعل، فتم بحسبها إليه، حتى نفس اليوم، وهلك منه بعد ذلك، فلا ضمان؛ لأنه لا يجب على المودع نقل الوديعة إلى صاحبها، بل مؤنة الرد على صاحب الوديعة. وفيه أيضاً: مثل شيخ الإسلام عمن قال المودع: إذا جاءك أخي، فادفعي وديعتي فنتي عنك إثني، فجاء أخوه، وطلب الوديعة، فقال المودع: هذا أخي بعد ساعة، لأدفعها إليك، فمد يده إليه، قال: إنه قد كان منك قبل مصادتي، عد إلي بعد ساعة، فهو ضمان؛ لأنك انتقضت هذه المدة فبره من المدة المذكورة في أول هذا الفصل.

١٠٣٠٤ في الرزائل: قال صاحب الوديعة للمودع في السر: من أحضرك بعد ساعة، فادفعها إليه، فجاء، حل، ورجع أنه رسول المودع، وأتى تلك الساعة، فلم يصدقها المودع، ولم يدهنها إليه حتى هلك، فلا ضمان؛ لأنه مشروط بأن يأتي غير رسوله بذلك للعلامة.

١٠٣٠٥ رسول المودع إذا جاء المودع، وطلب الوديعة، فقال المودع: لا أدفع إلا إلى الذي جاء بها، فتم بدفع إليه حتى مكث، ذكر شيخ الإسلام رحمه الله: غير النسوة؛ أنه يفسد، وفيه نظر، فقد ذكر في الكتاب في مواضع أن من جاء إلى مودع رجلاً، وقال: إن

قلناً وكفى بقبض وديعته منك ، فصدقه في دعوى التوكالة [لا يزعم بدفع الوديعة إليه ، بخلاف ما إذا قال : وكفى بقبض ماله عليك من الدين ، فصدقه المدعون في دعوى التوكالة بؤمر<sup>(١)</sup> ، فإنه يجبر على دفع الدين إليه .

١٠٣٦ - رجل بحث توباً له إلى انقصار على يدى تلميذه ، ثم بحث إلى انقصار أن لا تدفع التوب إلى الذي جاءه به بطر - إن كان الذي جاء التوب إلى انقصار لم يقل للانقصار : هذا توب فلا تدفعه إليك ، لا يضمن انقصار بالدفع إليه ، وإن قال : هذا توب فلا تدفعه إليك ، إن كان الذي جاء بالتوب متصرفاً في أموره ، فكذلك لا يضمن ، وإن لم يكن متصرفاً في أموره ، ضمن بالدفع إليه ، كذلك قبل - وقبل - ببني أن يضمن ، وإن كان متصرفاً في أموره ؛ لأنه ذهب انقصار عن دفع التوب إليه ، فقد عزله عن هذا النوع من التصرف - والأول أرجح ؛ لأن العزل لا يصبح من غير علم المازول ، وليس في موضع المسألة أن الذي جاء بالتوب علم بهذا الشيء .

١٠٣٧ - في الأصل : إذا أمر صاحب الوديعة المودع أن يدفعها إلى رجل بعينه ، فقال : دفعته إليه ، وقال ذلك الرجل : ثم أفضها منك ، والمأرب الوديعة ، ثم يدفعها إليه ، قالوا : قبل المودع ، ولا ضمان على المودع إليه [يعتبر كون المودع في حق برائه عن الضمان - لا في حق إيجاب الضمان على المودع إليه<sup>(٢)</sup> .

١٠٣٨ - وفيه أيضاً : أودع رجلاً رجلاً درهم ، فجاء رجل ، وقال : أرسني إليك صاحب الوديعة لتدفعها إلي ، فدفعها إليه ، فهلكت عنده ، ثم جاء صاحبها ، وأكر ذلك ، فأنشده ضمان ذلك ، وهل يرجع على أرسول يضمن ؟ إن صدقه المودع في كونه رسولاً ، ولم يشترط عليه الضمان ، لا يرجع ، وإن كذبه في كونه رسولاً ومع هذا دفع - أو لم يصدقه ، ولم يكذبه مع دفع ، أو صدقه ودفع على الضمان ، يرجع .

ومعنى المتن : إن هذا أن يقول المودع للرسول : أنا أعلم أنك رسول ، لكن لم آمن أن يحضر الملك ، ويجحد الرسالة ، وبضمني . فهل أنت ضامن لي ما أخذ مني ؟ فإذا قال : نعم ، حصلت الكفالة بدين سبب إلى سبب الوجوب ، وأنه جائز ، فيرجع المودع على الرسول بحكم الكفالة .

١٠٣٩ - وهي "المضى" : ابن سماعه عن محمد : رجل أودع رجلاً ألف درهم ، ثم

(١) ما يرد القديسين ما نقل من الأصل وأنبأه من طوموف

(٢) أنت هذه العارة من نسخة م .

عنه: يميّز الحديث في هذا المقصود منه، ثم يبيّنه عن ذلك، فقال الموضح: فلا تنزلي، ودعها إليه.  
وقال وحده لم آت. ولم نقضها، فز المزدج يري.

وحيثما أتى سائل أو تكبر رحمة الله تعالى عن مودع: قلب الودعة من المستودع. وقد  
حدثت الغلبة: تغلب استعماله. لا أصل إليها هذه اللاحقة، فاعتبر على ذلك الناحية، وقد  
المستودع: اعتبر الودعة أيضاً، قال: إنكم بغير المستودع على ردها من تلك الخدعة ليمدها، أي  
تسبب الخدعة، فلا ضمان. والقول في الودعة: واللام

وقد كنت قد التفتي إلى عذراء جليل برفق من الحظاء إلى يسار يميني. وهو صائب،  
تضمها إلى صرته، وقال: هذا هو الذي يفتن إلى روحك وحسن قلبك. أحببت الروح  
سكنت لأسمها شبي النعمول، وأرأيت في عيني العبد أن أدعت من محفل هذا المفسر فيبي  
لأفيله، وأحب أنه يكرر عندك أماناً، ثم أأسعد. فلأنه مع ذلك إلى عدي، ثم طمته لمولى،  
فقدن: لأن قهه إلا إلى العبد الذي حبس إلى يميني، ثم سرق توخراً، فقال: إن صدق صاحب  
نبيت المذهب، فإنه أهدى، صحت المذبح عن المولى. وإن لم يجرأه، أو قال: لأنني أهدى  
لمولى، أو غصب من يدي العين، ثم ودعته من غيري، ونوقفت في الدلوطة ذات، ثم يضم

[illegible]

## الفصل السابع

### في رد الوديعة

١٠٣١١- إذا رد المودع الوديعة إلى منزل المودع، أو إلى أحد من عياله، فهلك، فالودع ضامن، وفشار في الجوامع الكبير إلى أنه لا ضمان.

١٠٣١٢- وإذا ردها بيد من في عياله، فلا ضمان، وإن ردها بيد ابنه، والابن ليس في عياله، فهلك، فإن كان الابن بالغاً، فهو ضامن؛ لأنه ليس له أن يحفظ الوديعة بيده، إذا لم يكن في عياله، فلا يكون له الرد بيده.

وإن كان الابن غير بالغ، فلا ضمان؛ لأنه إذا كان غير بالغ، فتدبيره إلى الأب، وإن لم يكن في عياله، فالأب يتصرف فيه كما يتصرف لو كان في عياله، ألا ترى لو بعث الوديعة على يدى غيره، وغد آخر العبد من غيره، لا يضمن.

وفي التوارل: قالوا: إذا كان الابن غير بالغ، إنما لا يضمن بالرد عليه إذا كان يحفظ الحفظ ويحفظ الأئمة، أما إذا كان لا يحفظ، فهو ضامن.

١٠٣١٣- إذا قال المستودع لصاحب الوديعة: بعث بها إليك مع رسولي، وسمى بعض من في عياله، بأن قال: مع أمي، أو فاني، مع عبي، أو ما أشبه، كان القول قوله؛ لأنّه الرد بيد هؤلاء، كما له الرد بنفسه، كان القول قوله، فكنا إذا دهي الرد بيد هؤلاء.

١٠٣١٤- ولو قال: ودتها بيد أجنبي، ووصل إليك، وأنكر ذلك صاحب المال، فهو ضامن، إلا أن يضر به رب الوديعة، أو يقيم المودع ينة على ذلك، لأنه ليس له الرد بيد الأجنبي، فإذا ادعى ذلك فقد أقر بسبب الضمان، ويقول: وصل إليك ادعى ما يبرئه عن الضمان، فلا يصدق إلا بحجة، والحجة إقرار رب الوديعة به، أو الينة.

وإن قال: بعثت إليك مع هذا الأجنبي، أو قال: استردتها إياه، ثم ردها على فصاحت، لا يصدق على ذلك، ويعبر ضماناً إلا بحجة؛ لأنه أقر بسبب الضمان، وادعى ما يبرئه. هذه المسائل في الأصل.

١٠٣١٥- في المشتق ابن سعادة عن محمد رحمه الله تعالى: رجل أودع رجلاً ألف درهم، فاشتري بها، ودفعتها إليه، ثم استردتها منه، أو شراء، وردها إلى موضعها، فصاحت، لم يضمن، علي فقال: قد ردها بمنها إلى موضعها.

وقد روى عن إبراهيم بن محمد: أنه إذا فُتسما عريجه بأمره، ثم ردها إليه، ثم وحده زيوفا، فهلك، ضمن، على فقال: لأن له أن يستصليا في الذي منه، كسائر أملاكه، وهلك ليس صرف فيها في مافعه، فهي عنده على الوديعة. فالتعليل على هذا الوجه مذكور في الكتاب.

ومعنى قوله في فصل انقضاء: له أن يستصليا في الذي ينده، أن صاحب الوديعة لا يأمره بقبضه الدرس من الوديعة، صار مفرصا الدرهم الوديعة منه، وصار المودع قاصدا دين به من شأن نفسه. وصار مثل نالك الدرهم ديناً له لاحت الوديعة في ذمة المودع. فإذا ردت الدرهم على المودع، فقد عادت الدرهم إلى ملكه، فإذا هلك هلك من ماله. أما في فسخ الشراء فالدرهم لم ينصر بملوكة للمودع، ووجب ردها بعينها؛ لأنها في حكم المضمومة، فإذا ردها إلى مكانها، فقد أنهى بالاستحقاق عليه، نهي عن العصال.

٦٠٣١٦ - في الأصل: إذا كتبت الوديعة دراهم، أو مثاقير، أو شيء من الكميات والموزونات، فأنفق المودع ثمانية منها في سببة، كان ضماناً لما أنفق فيها، ولم يصح ضماناً لما بقى منها، فإن جاء بثلث ما أنفق، وخلط، صار ضماناً لجميع ما أنفق بالإتلاف، وما بقى من خلطه، فالوا. وهذا إذا لم يجمع على ماله علامة حتى يخلط بمال الوديعة، أما إذا جعل، لا يضمن، إلا ما أنفق.

وإن كان قد أخذ بعض الوديعة لينفقه في حاجته، ثم بدله ورده في مكانها، فصار ضماناً عليه.

واختلف المشايخ رحمهم الله تعالى في تحريم الحسالة، بعضهم قالوا: لم يضمن أصلاً، وبعضهم قالوا: ضمن. ثم يرى بالرد إلى مكانه، وهو تصحيح، وهذا لأن المدفع بين الإنفاق أخذ لنفسه بسبب الضمان؛ لأنه خلاف، كما لو كان توباً لنفسه، أو كتبت دية فركبها، والدليل على أن المدفع يبيع بسبب الضمان حتى لو ربح لبيع، وما ع. وضمن القبضة، نقله كسج من جهته، وإنما ينفذ البيع إذا استند الملك إلى ما قبل للبيع، "وإذا بسند ذلك إلى ما هو سبب.



## الفصل الثامن

فيما إذا كان صاحب الوديعه، أو المستودع غير واحد

١٠٣١٧- قال في الأصل: رجلان أودعا دراهم، أو شايير، أو نبدًا، أو دروب، أو خبثًا، فجاء أحدهما، وطلب حصصه، والآخر غائب، قال له حيفه رحمه الله تعالى: ليس للمودع أن يدفع إليه حصته، وإنما أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: يدفع إليه حصته، ولا تكون قسمه بغيره عنى الغائب.

وضع المسألة في المدفع في الأصل، وفي الجامع الصغير وصيغته في الأخذ، فقول: ليس بمحض أن يأخذ حصته من المودع عند أبي حنيفة، وعندنا له ذلك، فقد جمع في الكتاب بين المكيل والموزون، والقيس، والقيس، وأجاب عقيب الكل بحجاب واحد، فقال: ليس للمودع أن يدفع له الحاضر حصته عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وعندنا يدفع، ومنه ما في الأصل: بأن الخلاف في المكيل واحد، لأننا نرى أن محمدًا رحمه الله تعالى لم يفصل في الكتاب بين المكيل والموزون وغيرهما، ومنهم من قال: الخلاف في المكيل والموزون خاصة، فأما في حجاب والعبد فليس للمودع أن يدفع إلى الحاضر حصته بلا خلاف، وهو الأشب بالقرائن، ولو كان في يد المودعين، وغاب الآخر، لا يكون للحاضر أن يأخذ نصيبه من ذلك بالإجماع، فكذلك إذا كان في يد المودع.

في المتن: لو دفع المودع إلى الحاضر صفها، ثم هلك ما بقي: وحصر الغائب، قال أبو يوسف: إن كان لدفع بقضائه، فلا ضمان على أحد، تكون المسألة مجتهدًا فيها. وإن كان بغير قضاء، وإن شاء الذي حصر اتبع المدافع نصف ما دفع، ويرجع به المدافع على القاض، وإن شاء أخذ من الغاض نصف ما قبض.

١٠٣١٨- ولو أراد أحد الرجلين أن يقيم البينة على المودع أن الوديعه كلها له لا تسمع منه، وكذلك لو أراد أن يقيم البينة على إقرار صاحبه وقت الإبداع أن الوديعه كلها له، لا تسمع بيته<sup>١</sup>

ولو أن المودع في هذه الصورة دعى هلاك الوديعه، أو أخذ ظلم منه، فعاد أحد المودعين، قد بقي في يده شيء من الوديعه، كان أنه أتى به عنه على ذلك، بلا خلاف، وأبو

حنيفة رضى الله تعالى عنه إن كان لا يبرى حتى استرداد الوديعة لأحدهما، يبرى حتى الاستعلاف لأحدهما.

١٠٢١٩- في فتاوى النسفى: إذا كانت الوديعة عند رجلين من ثياب أو غير ذلك، فاقسماها، وجعل كل واحد منهما نصفاً في بيته، فهلك أحد النصفين، أو كلاهما، فلا ضمان، وإن أودعاهما عند رجل، فهلك، صناعها، والحكم في المستضعفين، والوصيين، والعتيقين في الرهن هكذا.

وإن ترك أحدهما الوديعة عند صاحبه، إن كان ثبت لا يحتمل القسمة، لا ضمان، وإن كان ثبت يحتمل القسمة، أجمعوا على أن المدفوع إليه لا يضمن، وأما الدافع فقد اختلفوا فيه، فقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: يضمن نعمف الوديعة، وقال: لا يضمن شيئاً.

١٠٢٢٠- وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الوديعة بعد هذه المسألة مثل فيما إذا كانت الوديعة شيئاً يحتمل القسمة، (إذا رضى أن يكون المال عند أحدهما إلى أن يعصر صاحب المال حازه، ولم يذكر فيها خلافاً، وذكر أيضاً إذا كانت الوديعة شيئاً لا يحتمل القسمة، فإنها بفسمان من حيث الضمان).

في المتن: رجلان أودعا عند رجل ألف درهم، فقال أحدهما للمودع: ادفع إلى شريكى مائة درهم، فدفعها، وضاعت البقية، قال: ما أخذ فهو من مال الآخر حتى لا يرجع عليه شريكه بشئ، وكذلك إذا قال: ادفع إليه النصف، فهو من الكل حتى لو ضاع الباقي يرجع عليه شريكه بنصف ما أخذ.

ولو قال: ادفع إليه حصته، فدفع، فهو من حصته حتى لو هلك الباقي، لا يرجع شريكه بشئ.

أما إذا قال: ادفع إليه مائة، وما أشبهها، فلأن المائة اسم للمفروز والمعين، فقد أمره بإعطائه شئ، مفروز إلى صاحبه، والمفروز ليس حتى صاحبه، فيضمن الأمر به أمراً بالقرآن نصيب صاحبه إذا أخذه، فقد رضى بذلك الإقرار، فتم الإقرار، فصار قابضاً حقه من كل وجه، فأما النصف فهو اسم للتساوي، لا اسم للمفروز، فقد أمره بإعطائه النصف من النصفين بشرط أن يسلم له النصف الباقي، ولم يسلم، فأضاع الباقي، فكان له أن يرجع عليه بنصفه.

١٠٢٢١- وفيه أيضاً: رجلان بينهما ألف درهم، وصنعاها عند أحد، ثم قال أحدهما

لصاحبه . فخذ نصيبك منها ، وأحد رضاء النصف الباقي ، فنصف الذي أخذ صاحبه يكون  
 بينهما قال : لأنه لا يكون مضافاً إليه . قال : وإن كان جميع نصف الباقي أحد ، سلم الباقي  
 للمصروع ، قال : لا احتسب منه أحد مالية النصف على وجه لا يجوز رده . فهو بمنزلة ما لو  
 أكل النصف ، وهماك يتعين النصف كذا هذا والله أعلم .

## الفصل التاسع في الاختلاف الواقع في الوديعه والشهاده فيها

١٠٣٢٦ - من اغتلف بشر من أبي مضاف: رجل ادعى على رجل وديعه، وجعله المودع، وأقام المدعى به على دعواه، وأدم المودع به على المدعى أنه قال: ما بي على فلان شيء. قال: إن كان مدعى الوديعه، يدعى أن الوديعه قائمه به، على المودع، فهذه لمراد لا تطل حقه؛ لأنها ما دام عليه، فليس له عليه، إنما له عند.

١٠٣٢٧ - وفيه أيضاً: رجل قال: فلان عندي ألف درهم وديعه [ثم قال بعد ذلك: قد ضاعت قبل إعراري. فهو صامئ. ولو قال: كانت له عندي ألف درهم وديعه الآن، وقد مرهت، ووصي للكلام صدقته مستحسن. صائر نقدير هذه المسأله كانت له عندي ألف درهم، وصارحت.

١٠٣٢٨ - إذا قال المودع: ذهبت الوديعه، ولا أدري كيف ذهبت؟ كان الفرض قوله مع سمين، ولا ضمان عنه، لأنه أمين أحرم بما هو محتمل، فكان إذا قال: ذهبت، ولا أدري كيف ذهبت، لأنه عسى أن يذهب على ربه لا يعلم كيف، بأن يذهب وهو عالم، أو تخلف قال ضمن الأئمة السجسي رحمه الله تعالى في شرح كتاب الوديعه: «اختلف المتأخرون، إذا قال: لا أدري كيف ذهبت؟ فممنهم من قال: هو صامئ، لأنه جهلي بما قال، بخلاف ما إذا قال: ذهبت، ولا أدري كيف ذهبت؛ لأن بقوله: ذهبت بغير حلاكها، وهذا القدر مكف، ولا يضره بعد ذلك، ولا أدري كيف ذهبت.

مسلم من قال لا يضمن، وهو الأصح، لأن أصل إلهامه علم من هذا اللفظ لا صفة، وبما التجعلي من كسبه الضمان، والإخبار بأصل الضمان يكفي في السراء على الضمان.

١٠٣٢٩ - من نازل: إذا قال المودع: ذهبت الوديعه من مرلي، ولم يذهب شيء، من دلي، قبل قوله: ع اليه، لأنه أمين. أخبره بقصور، فيصدق مع البوي.

١٠٣٣٠ - إذا أقر به الوديعه البينة على الإيداع بعد ما سجد المودع، وأقام المودع بینه على الفسخ، فهذه المسأله على وجهين الأول: أن يحسد المودع الإيداع، بأن يقول:

لمودوع. ثم تودعني، وفي هذا الوجه المودع ضام، وبني على الضباع مودعة، سواء شهد الشهادة على الضباع قبل المجرده، أو بعد المجرده، أما إذا شهدوا بالهلاك بعد المجرده؛ لأن بالحجوه صار المودع ضامًا، وهلاك المضمون في يد الضامن يضر الضامن، إلا أن يسقط. وأما إذا شهدوا على الهلاك قبل المجرده؛ فلا زال فيه بما فعل بعد دعوى مضمينه، ودعوى الهلاك من المودع بعد ما ذكره في الإبداع لا يصح، فكانت فني.

الوجه الثاني: أن لا يحدد الإبداع، وإنما يحدد الوديعه. لأن فاني: ليس لك عدوى وديعه، ثم أقدم اليه على الضباع، فإن أقام بينه على الضباع بعد المجرده، فهو ضامن، لأن بهذه اليه ينت هلاك المضمون، وإن أقام بينه على الضباع قبل المجرده، فلا ضمان؛ لأن بهذه اليه ينت هلاك الأمانة. وإن أقام بينه على الضباع مطلقًا، ولم يتعرض إلا لما قيل المجرده ولا بعد المجرده فهو ضامن؛ لأنه يحمل الهلاك بعد المجرده، وعلى هذا التقدير لا يسقط الضمان، فلا يسقط الضمان بالهالك.

١٠٢١٧- وفي المودع: إذا فاني المودع للمضامي: حلف المودع ما هلك قبل المجرده، حلفه انقضى؛ لأنه يدعى عبده دعوى أو ثمر، ولم يره، فإذا ذكره، يستحق حلفه، والكون الذي هو إقراره، ويحلف على العلم؛ لأن هذا يحلف على أمر وقع في يد الغير. إذا فاني المودع: قد أعطيتكها، ثم قال بعد ذلك: لم أعطيتكها. لكنها ضاع، فهو صام، ولا يصدق فيه قول، أما لأنه لما قال: أعطيتكها، فقد أقر أنه ليس عبده وديعه، فإذا قال بعد ذلك: هلك عدتي. فقد أقر أنه كان عبده وديعه حين قال: كنت عدتي، فثبت جحوده بالكلام الثاني، وأنه سبب ضمان، ولأنه تكلم بكلامين، لا يمكن الجمع بينهما، فيستفرض كل واحد منهما بعباده، ففي ما كانا من المودع انقلب، وبه سبب الضمان، وعلى هذا إذا ادعى الهلاك قولًا، ثم قال: أو عمت غدر ديتها غمرك، لا يصدق، وهو ضامن لما ذكرنا من المعنى الثاني.

١٠٢٢٨- وفي المتن: رجل أودع عند رجل وديعه، ففقد المودع: ضاعت منه عشرة أيام، وأقام صاحب الوديعه بينه أنها كانت في يده عند يومين، فقال المودع: وحدتها فضاقت منه، قبل ذلك.

١٠٢٢٩- رجل قال لغيره: فداك لودعني ألف درهم، فضاقت، وفقد ذلك الغير؟ ثبت، ما استودعته، إغاء صبيها، أو فني: أخذها بغير أمر من، ولا صبيها، أو فني: قولها صاحب الفدا، وهذا على الوديعه خمس.

والله رفيق أن في المسألة الثالثة رقم ١٠٠ - سبب المدعي أن ، وهو الأخذ ، ثم ادعى ما يبرره ، فلا يصدق في دعواه ، كما لو قال لغيره : أكنت مالك بذلك وقال صاحب المال : لا ، بن أكلت بغير إذن . أما في المسألة الأولى ، مما أقر بالأخذ ، لأن الإبداع بدون الأخذ منصوص بأن يصح المال بين يديه ، ويقول : أحفظ

١٠٢٣ - ولم يقل صاحب المال : أقرتكمما ، وقال ذلك الرجل : لا ، بل أخذتبا وديعة ، فالقول قول مدعي الوديعة ، لأنها انقضاء على أن الأحذ كان بإذن المالك ، والأخذ بإذن المالك لا يكون سبب مدعي أن إلا بابتداء عرفه ضم إن ، مما لا شك يدعي عرفه الضمان ، ومدعي الوديعة ينكر ذلك ، بخلاف المسألة الأولى ، لأن هناك من انقضاء أن الأحذ كان بإذن المالك .

١٠٢٤ - رجل نه عبد رجل ألف درهم وديعة ، وله على المودع ألف درهم دين ، فلدفع المودع إليه ألف درهم ، ثم اختلف بعد ذلك أيام ، فقال رب المال : أخذت الوديعة ، والدين عليك عني حاله . وقال المودع : بن أعطيتك القرض ، وقد ضاعت الوديعة ، فاشتغل قول المودع ، لأنه لا عبرة باختلافهما في الألف المرددة ، لأنها وصلت إلى المالك أي شيء ، كانت ، وإذا اختلفت في الألف المهانكة ، فالمالك به عني فيها الأخذ قرضا ، والمدعي عليه يدعي الأخذ وديعة ، وفي هذا القول قول مدعي الوديعة ، فأمم .

١٠٢٥ - رجل أودع رجلا وديعة ، فعاد رب الوديعة ، ثم قسم ، وطلب الوديعة ، فقال المودع : أمرتني أن أعطيها مالي أمالك وبذلك ، وقد أنفقتهم عليهم ، ورب الوديعة يقول : لم أسرك بذلك ، فالقول قول رب الوديعة ، المودع ناسن ؛ لأنه أقر بسبب الضمان ، وادعى ما يبرره ، فلا يصدق في دعواه إلا بحجة .

وهذه المسألة دليل على أن من كان له عتد آخر ألف درهم وديعة . وعلى رب الوديعة دين ألف درهم ، فدفع المودع الألف إلى صاحب الدين بغير أن صاحب الوديعة أنه يصمن ، وإن كان الدين ظاهراً ، والمودعة من جنس الدين . وهذا فعل احتلف المشايخ وحسبهم الله تعالى فيه ، كان الحاكم الإمام أبو إسحاق الترمذي يقول : لا يصمن ، وغيره من المشايخ كانوا يقولون بالضمان ، وهذه المسألة دليل على الضمان ؛ لأن ثقة الأهل بصير دينه بنظم القاضي ، وهذا أوجب محمد رحمه الله تعالى الضمان على المودع بلا تفصيل .

١٠٢٦ - إذا مات صاحب الوديعة ، فالورثة خصماء للمودع في دعوى الوديعة ،

ويجبر المودع على دفعها إلى الورثة . ففرق بين هذا ، وبين العبد إذا أودع ، وعقاب لا يكون للمدعي أن يأخذ حتى يحضر العبد إلا إذا علم أن الوديعة من أملاك المولى ، أو من اكتساب العبد .

١٠٣٢٤ - وإذا قال رب الوديعة : أودعته عبداً رامة ، وقال المودع : ما أودعتهك إلا أمة ، فقد هلك . فأقام رب الوديعة بينة على ما ادعى ، ضمن المستودع قيمة تعد . قال شيخ الإسلام : إنما يقبل المناقض شهادتهم ، وبقيت بقيمة العبد إذا وجعوا العبد ، ويعتوا المناقض ، والمقاضي يفرق مقدار قيمة مثل ذلك العبد ، وإن لم يعرف مثل المدعي حتى يقيم بينة على مقدار قيمة العبد .

وأما إذا لم يصفر العبد ، وإنما شهدوا أنه أودعه عبداً ، فمناقض ، لا يقبل شهادتهم : لأنهم شهدوا بمجهول ، لا يمكن انقضائه به .

١٠٣٣٥ - وعلى قياس ما ذكرنا في كتاب العتق : أن المدعي إذا أقام بينة أنه غصب عنه جارية فقبل منه إليه ، وبنت الغصب بها في حق الحرس لا في حق القضاء بالحجارة تبين أن تقبل هذه البينة ، وبنت الغصب في حق الحرس ، لا في حق القضاء بالعبد .

قال صدر الشهيد : ويجوز أن لا تقبل البينة أصلاً ، وسيظهر انفرادي بين السائلين بالتمثيل - والله أعلم - .

## الفصل العاشر في المنفردات

١٠٣٣٦ إذا كانت الوديعة في يد المودع، يستوفى فيه الهلاك بأمر يمكن التحريم عنه وأمر لا يمكن التحريم عنه، لأن الهلاك بأمر يمكن التحريم منه بمعنى نفيها في الحفظ، وصيغة الاستدانة عن أمثله، فإنه يصير مصادقة في العوضات دون التبرع، والمودع متبرع.

١٠٣٣٧ إذا كانت الوديعة في يد المودع، فاحتفظ بها له المودع على وجه يحسب التحريم، لا يصير الحلوم مشترك بينهما، وإن احتفظت على وجه تعذر التحريم، أو كان الحفظ على وجه يتصور تمييزه بأن يحفظ حنطة الوديعة من غير المودع، سواء الحفظ صريح، وحكم المحنوط مر في كتابه النصيب، فإن لم يظهر بالخطأ، فكان أحد حسناً، أم إذا احتفظ وأمره نحب حتى مثل ما كان له، ثم نسي به صاحبه، صار له لأن صاحبه لا يرضى به، ومنه بانفصامه معه، وهو قادر على نسيه، فيجوز له بخلافه ما لو باع من غيره.

وإن أذنت على البيع باع المودع، ويذهب النسي بينهما على قيمة الحنطة الضعيف إلا أن صاحب الحنطة يصيرت بحنطة محنوطه بالتحريم، وصاحب التبرع يصيرت بغير غير محنوط بالحنطة، وإن تم بشفق على ماله، فالخيار لصاحب التحريم، وإن كان النسي أكثر فالخيار لصاحب التحريم، وأما المحنوط، وبضمنه لصاحب الحنطة قيمة حنطة محنوطه بالتحريم، وأما الحنطة أكثر، فالخيار لصاحب الحنطة.

١٠٣٣٨ في التبرع عمر أبو يوسف رواية من سمع في رجل عنده ألف درهم وديعه لرجل، ثم أقرضه إياه، أو ذل، أو فاض، بما لك على، بأن كان المودع على صاحب الألف ألف درهم، فهو يرجع إلى ماله لينفضه حتى شاء، فهي من ماله المودع ما لم يفضها.

أصل هذه المسألة أن يقرض الوديعة لا ينوب عن قبض الضمان والقبض جهة التبرع، ووجه الاقتضاء قبض ضمان.

١٠٣٣٩ فيقال الوديعة يمسك، كأن المودع أن يحاصم المسهل في النسي، ذكره من الأئمة، ثم خسر رجعه الله تعالى في شرح كتاب التوكلة في باب التوكلة بغير الوديعة في العارية.



١٠٣٤٠ رجل أتودع رجلاً مسلحاً خضعةً ، والصك ليس للمودع ، ثم جاء من كان الصك باسمه ، وأدعى تلك الخبيثة ، والشهود الذين بدلو ، حلفهم بأبواب الشهادة حتى يروا خطوهم في الصك ، فأتى بأمر المودع حتى يرى العك من الشهود ليرى خطوهم ، ولا يدع الصك إلى المودع ، هكذا حكى عن أنس بن مالك ، وأبو جعفر الكندي ، رحمه الله ، وعليه الفتوى

ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في أول شرح الشفعة : رجل أحل عبده في حيازته ، وفي أخواته وذاته ، فسرقت الذوات ، ثم وجد المولى بعضها في يد عبده ، وقد ألتف البعض ، بيع المولى العبد ، إذا كان للمودع بين على ذلك ، فهو حجاز ، وإن شاء أجاز البيع ، وأخذ الثمن ، وإن شاء مفض السبع ، وأما في دينه ، لأنه ظهر أن المولى باع المديون ، وإن لم يكن له مئة ، فله أن يحتفل بولاه على نفسه ، فإن حلف لم يثبت ، وإن أنكر ، فهذا على وجهين ، إن أقر استمرى بذلك ، فهذا وما لو ثبت بالبيعة سرا ، وإن أنكر ليس له أن يبيع المبيع ، بل يأخذ الثمن من المولى ، لأن المدين ظهر في حق المولى ، أما ما ظهر في حق المشتري

١٠٣٤١ في فتاوى أبي النبت : رجل استودع رجلاً ألف درهم ، ثم غاب رب التوديعة ، ولا يلزم أحق هو أم مبيت ؟ فعليه أن يسكنها حتى يعثره ، وله ، ولا يتصلق بها بخلافه النقطه

١٠٣٤٢ إذا كانت التوديعة إبلاً ، أو قرأ ، أو غنماً ، وصاحبها غائب ، فنفق عليها المودع بغير أمر القاضي فهو متطوع ؛ لأنه أنفق على ذبابة الغنم بغير أمره ، أو بغير أمر من ينسب عنه ، وإن دفع الأمر إلى القاضي ، سأل القاضي القينة على كون المدين ودية عنه ، وعلى كون المالك غائباً ، فإذا أقام بينة على ذلك ، إن كانت التوديعة شيئاً يمكن أن يذبح ويغنى عليه من غنمها ، أمره القاضي بذلك ، وإن كانت التوديعة شيئاً لا يمكن أن يذبح ، فالحقضي يأمره بأن ينفق عليه من ماله يوماً ، أو يومين ، أو ثلاثة أيام ، إن حضر المالك ، ولا يأمر ، بالانفاق زيادة على ذلك ، بل يأمره بالبيع وامسك الثمن ، والحامس : أن القاضي يفعل بالتوديعة ما هو أصح وأنظر في حق صاحبها .

١٠٣٤٣ وإن كان القاضي أمره بالبيع في أول المرحلة ، كان حيازته ، وما نفق المودع على التوديعة بأمر القاضي ، فهو دين على صاحبها ، وجب به عليه إذا حضر ، غير أن في التذابة يرجع بقدر قبضة العاقبة ، وفي العبد يرجع بالزيادة على ثمنه ؛ لأن الإنفاق على العبد كان الحق

(١) ما بين المعنويين سافط من الأسل وأتبعه من ثم وف .

(٢) وفيه ، ف . وعمره كمن وب الذل

أما . . . ربح المولى حفظاً لمديحة عليه ، فنحن نكاد لا يرجع بنا زيادة على التبريد (حق المولى) لأنه حفظ في حق التبريد ، يرجع باعتبار حق التبريد ؛ لأن الأمر ناعت ، حتى العدد قد دمج ، ولهد يحبر المولى على الإغناء على التبريد .

وأما في المديحة : فالأمر بالإغناء صحيح ، حفظاً لمديحة عليه ، لا حق الدانة ، ألا ترى أن المولى لا يجبر على الإنفاق على مديحة ، وعلى الزيادة على القيمة ؟ لا حفظاً ، فلهذا لا يرجع بالتبريد .

وإن لم يرفع الزيادة إلى التبريد ، حتى اجتمع من التبريد شيء كبير له نص ، وهو يحتاج فساداً ، أو كانت الزيادة أرضاً ، وأخرجت مرة ، فحاش فسادها ، فالحق ذلك بعد أمر القاضي ، فإن كان في النص ، أو في موضع يتوصل إلى القاضي هل أن يفسد ذلك أم لا ، فهو مبرأ . وإن كان في موضع لا يتوصل إلى القاضي قبل أن يفسد ذلك أم لا ، فهو غير مبرأ . لأن وجهه في التوجه الأول ليس بحفظ ، بخلاف الوجه الثاني ، ألا ترى أنه لو ما في المخرقة ما يتصل به التبريد ، سال التبريد ، يجوز بيعه ، ولا يصح ، وإن لم يكن مأموماً ، بالحفظ من جهته ، فلا يجوز بيعه ههنا ، وقد أمر بحفظه ، أولاً .

١٠٣٤٤ - في العيون : رجل استقرض من رجل خمسين درهماً ، فأعطاه علفاً شترين ، فأخذ الشترين بعد ، فهلك في الطريق ، بضم خمسة أمداً عشرة ؛ لأن ذلك التبريد قوس ، وبالبقي ودعة الثاني .

١٠٣٤٥ - وفيه أيضاً : رجل استقرض من رجل خمسين درهماً ، فأعطاه مائة ، وقال : أخذ منه عشرين فرساً ، وأب في عمك وديعة ، ففعل ، يعني أخذ العشرين مائة ، وصرفها إلى حاشته ، ثم أعاد العشرين مائة ، ثم أتته ، ثم دفع إليه مائة أربعين فرساً ، وقال له : خلطها تلك الأدهم ، ففعل ، ثم ضاع . فلما هم قتلها ، لا يفسد الأربعين ، ويضرب بقيتها . أما البقية فلأن الأدهم أربعين مائة ، وأتته مائة ، وما جاء به من العشرين مائة ملك المستقرض ، وقد خلطها بالودعة ، فصار مستهلكاً بمديحة ، فأما الأربعين فقد خلطها بغير صاحب المال .

في نصب فتاوى أبي الحسن : دفع إلى آخر عشرة دنانير . وقال : لا شيء من هذه لك ، وخمسة وديعة عليك ، فاستبدت القاضي منها خمسة ، وهلك الخمسة الباقية بضم مائة وميض ؛ لأن المديحة فاسدة ؛ لأنها جنة المشايخ ، فالقاضي يحكم فيها بالمبادأة مضمونة ،

ها خمسة التي هلكت نصفها أمانة ، ونصفها مضمونة ، يجب ضمان نصفها . وذلك درهمان ونصف ، والخمسة التي استهلكها كلها عمارت مضمونة بالاستهلاك . فيضمن سبعة دراهم ونصفاً لهذا .

ولو قال : ثلاثة دراهم من هذه انقضت لك ، والسبعة الباقية سلمت إلى فلان ، فهنكت اندراهم في الطريق ، يضمن الثلاثة ؛ لأنها كانت هبة قاسدة . ولو كان ذلك وصية من الميت لم يضمن شيئاً ؛ لأن وصية الفساق جائزة ، ولا يضمن السبعة في المسائل جميعاً .

١٠٣٤٦ - في المتن : إبراهيم بن رستم عن محمد بن محمد بن حماد بن محمد بن علي بن رجل له على رجل مائة درهم ، فدفع المطلوب إلى الطالب مائة درهم ، وقال : هذا لك ، فخذها ، فاستأدها ، فصاعت ، والأخذ لا يمان كم هي ؟ قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه : لا شيء عليه ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى : عليه مائة درهم ، فالكلام لأبي حنيفة رحمه الله تعالى طاهر ، أما الكلام لهما ، أن إحدى المتين مقبوضة بحجة انقضاء الدين ، والمقبوض بجهة الشيء ، مدح بحقيقة ذلك الشيء ، حرف ذلك في مرضعه ، والمقبوض بحقيقة الانقضاء مضمون لما عرف أن الدين بنفسه بأمثالها ، فكذلك المقبوض بجهة انقضاء الدين .

١٠٣٤٧ - وذكر بعد هذه المسألة مسائل ، منها عن محمد بن حماد بن محمد بن علي بن رجل له على رجل ألف درهم دين ، أعطاه الدين ، وحل - ألف مائة ألف من حقل ، وألف تكود وديعة ، فنقضها ، وصاعت ، وقال : هو فابصر حقه ، ولا يضمن شيئاً ؛ لأن في هذه الصورة انقبض بجهة الانقضاء ، صاع بقدر الألف لا غير .

١٠٣٤٨ - وفيه أيضاً : رجل له على رجل ألف درهم ، فقال : امض بي مع فلان ، فصاعت من يد الرسول ، فصاعت من مالك المديون ، وهذا بناء على أن يد الرسول يد مديون ، لا اختيار الرسول إليه ؛ لأنه يبعث مال نفسه ، يقول رب الدين : بعث بها علي يد فلان ، لا يلزمه البعث على يده ، فهو معنى قوله ، إن يد الرسول يد مديون . فلهذا كان الهلاك على المديون .

١٠٣١٩ هـ . فتاوى النسخي<sup>(١)</sup> . أمة اشترت شيئاً من دنانير كتبت في بيت الخولي .  
وأودعته في درجتي . فهاكيت في يده . فللمحلي أن يضع الودعة في لآله مال الخولي . وأدعته من غير  
إذن محلي . فكان الودعة مودعة له . ص ١٠٥ ، بضم - والله أعلم -

(١) وقوله بمسألة بدماء . وهي فتاوى أبي الليث .

## كتاب العارضة

هذا الكتاب يشمل على تسعة فصول:

- الفصل الأول: هي بيان شرائط جواز العارضة وبيان نوعها وصفتها.
- الفصل الثاني: في الألفاظ التي تعتقد بها العارضة
- الفصل الثالث: في الصفات التي يملك المستعير في المستعار، والتي لا يملك.
- الفصل الرابع: في خلاف المستعير.
- الفصل الخامس: في تضييع العارضة، وما يحمله المستعير، وما لا يضمه.
- الفصل السادس: هي رد العارضة.
- الفصل السابع: في استرداد العارضة، وما يمنع من استردادها.
- الفصل الثامن: في الاختلاف الواقع في هذا الباب.
- الفصل التاسع: في المخالفات.

## الفصل الأول

في بيان شرائط جواز العارية، وبيان نوعها، وصفتها

١٠٣٤٠ - وأما بيان شرائطها فنقول: فشرط جواز الإعارة ثلث العین فاملاً للاشباع به مع بقاء العین، وكونه فاملاً لتسلیك منافعها بخصوص بعقد الإحارة، حتى كان إعارة الثارهم والمال ذیبر والفلس فرفضاً لأنه لا يمكن لاشباع بهذا لأشباع مع بقاء العین، فمعد العمل بحقیقة الإعارة فی هذه الأنسب؛ لأن الإعارة نزلت لتسلیك المنفعة مع بقاء العین علی منك، فبحسب ثنائیه عن عقد آخر، وأمكن جملة ثنائیه عن القرض: لأن العاریه متى تحققت، كان من حكمها رد العین، والغرض یوجب أداء المثل قائماً مقام العین.

وهذا إذا حصل إعارة الدرهم والمالیه مطلقاً، أما إذا جری فی الإعارة انشاعاً یعنی مع بذل العین، لا یكون قرضاً بل یكون عاریة. وذلك نحو أن یعیر من صبر فی نواجم المینج مالاً بخاص حیوانه أو لبعیر بها سقاء، ذكر هذا الزیدة ضمن الأئمة لمس حسنی وحسنه الله تعالی فی شرح كتاب العارية

ویجب أن یكون الخکم فی إعارة حسیع من یكك أو یورك، فكذلك الفقیه لم یقر فیمن فذل لأخر، أعزتك هذه فصحة من نرید، فحسها، وأكلها، فعليه سنده أو نیتها، هنا علی صاف: أن عارة ما لا یكسر الانشاع به مع عاء احین مريض، قال الفقیه أبو النبی الجواب یكك إذا لم یكس بينهما ماسة. وذلك الاماحة ونحوها

١٠٣٥١ - وفي العین: إذا اشعار من آخر فعة بقریب فحسها، أو حشیه بذلها فی بناءه، أو أجبره، فهو عاریة، لأن هذا نفس العارية، بل هو قرض، هذا إذا لم یقل لا أردھا عین، أما إذا قل: لا یكس عليك، فهو عاریة.

١٠٣٥٢ - ونصح الإعارة من غیر سائر الوقت، والمكان، ومن بحس علی الدانة؛ لأن جهالة هذا لأشباع فی الإعارة لا یغنی عن مناعة ساعة من التسليم، لأنها لا تجب السليم، وهذا ذلك للمستعير أن یضع المالیه من حبه الحلی والمركوب. كما یصح مداه حسه فی فقیه الدانة ونحوه

١٠٣٥٣ - وأما بیان نوعها: فهو نوعان مطلق، ودوقنة، نحو أن یقول فی الإعارة: سهر، أو یقول: إلى مكان كذا، أنه مقول. لبحس عیناً كذا، فبما كانت مطلقه یجب

جراهم علم بإطلاقها ، وبها إذا كانت مقيدة ، بحجب رعاية الخب . فيه كما في بعض النسخ ؛  
وبها ، أظهروا مجراءه عن إطلاقها ، وبها قيدت تعب رعاية الفيد فيه .

١٠٣٥٢ - وأما بيان حسنتها : فنقول : حسنتها أنه غير لازمة ، ولنستبر أن يرجع فيها متى

شاء ؛ لأن الإحالة تسرع بالمنفعة ، ولا تكون لازمة قبل مضيه ، كالتبج بالعبث ، وما لم يستوف  
من المنفعة في المستقبل لم يتصل بها القبض ، ومن معتب أنها ترفع بحرد المهر . وبطلان موت  
الحديث ، أيها مات .

## الفصل الثاني

## في بيان الألفاظ التي تنعقد بها العارية

١٠٣٥- العارية تنعقد باللفظ التمليك ، حتى إن من قال لغيره : ملكتك منقعة داري هذه شهراً ، أو قال : جعلت لك سكنى داري هذه شهراً ، كان عارية ، وكذلك إذا قال : داري لك سكنى ، كانت عارية ؛ لأن قوله : لك ، يحتمل عليك العين ، وتحيث منقعة ، وقوله : سكنى ، يكون تفسيراً لذلك المحتمل ، وكذلك إذا قال : عمري سكنى ، كانت عارية لما قلنا .

١٠٣٦- وإذا استعار من آخر أرضاً على أن ينس فيها ، ويسكنها ما بدا له ، فإذا خرج فالبناء لرب الأرض ، فهذا لا يكون عارية ، بل يكون إجارة فاسدة . وهذا لأن الإجارة ثلث المافع بغير عرض ، ولما شرط المنة لرب الأرض فقد شرط العوض . وهذا هو معنى الإجارة ، والعبرة للمعاني دون الألفاظ ، ألا ترى أن من قال لغيره . وهبتك هذه الدار بألف درهم كان بيعاً . واعتبر المعنى دون اللفظ .



### الفصل الثالث

في التصرفات التي يملكها المستعير في المنعارة، والتي لا يملك

١٣٥٧ - المرسى للدمعنة، أُنشئ جدار الميناء من طرفي، والأجزاء من بين قناتين. وكان  
الأول به، ويتصل به من فوقه من حافة ومحدد عندنا إلى نهاية.

وله أن يعبر عن خبره من غير أن يكتفى بتعمده في الاستغناء به أو بالتفاوت في  
كائن الغاية مطلقاً، بل يشترط على المتعبر أن يتمتع بنفسه أو بالإنسان على التعريف أن  
يتص به، فلا بد بعد هذا لا يخاطب الناس في الاستغناء به، بل يجب له أن يعبر بهما يتفاوت  
الإنسان في الاستغناء به.

دېان هدا ايسازده خرتون مجلسه السعير به سه لودا تاييد كړاى ده په خبره  
چېس له نه پس عمر د وټ مركب عمر د وټه سرخ سمه وټوبه د وټه اسرط عقدي حق  
العات لان العالم بنو بول مر لسره انركوت .

وإن استعاضوا بالجملة استعاضوا بالجزء، فلا أن يحكموا بغيره. وإن شرط الحكمي المنعبر؛ لأن هذا شرطه مع غيره. لا لأننا نرى أن بعضنا يوجب الحكمي

والله اعلم بالحق. والله أعلم بالباطن، أو متعلم دابة المكنون، والله أعلم بالآيات،  
والله أعلم بالبرهان، وغيره من غيبه. عملاً بظرفي العقيدة. فإن كُتب غير هذه التسمية  
أو لم يكتب، لم يرد، ثم يجب أن لا يفتقر إلى ذلك، بل هو ما إذا كان من الآيات  
التي هي، ونسب الإسلام حواشيها، لا يفتقر، ولكن في الإسلام على الرسول في  
شرح حاشية التفسير، أو يفتقر.

١٠٣٥٩- رحل إلى أريوطي، اغتلبه الغضب فيه، قال، سمعت أنيس له أن يرد في رواية  
الشعر في كتاب البديعة، فانه قال: ثم انزلت المسحور الذابة على الذئب في مصنفات  
بدر، ولو كانت البديعة في صدر

وقال: قد علمت أنكم تريدون، وهو المختار من مشايخ العرب، وفيه أخذ تقليد أبي الفتح، وفيه  
تأثير من جهة أخرى، إلى أن في آخره عبارة الأصل: إسماعيل في ذلك الزمان قد دور...  
فأرى أنه في الإضافة قد قصصت، وفي المصدر مودعا، في قوله لا يملك إلا أن ياتوا بالانحياز

ذی صبح اسلام در شرح کتاب التبیان فی باب فی باب التبیان . تمهید آن

يربط الدابة في الدار المستعار . لأن ذلك من جملة الكسب ، فيملكه المستعير كأنه أجرة .

١٠٦٩- ذكر صدر الشهيد في الباب الأول من وافيته : أن من أعار رجلاً شيئاً .

وقال له : أن لا تدفع إلى غيره ، فدفع ، فهلك عنه ، فهو ضامن : لأنه دفع بغير إذنه . هكذا

قال أبو جعفر . قال المصدر الشهيد : مراده من هذه المسألة ما لا يشتف الناس في الانتفاع به .

أما المال الذي يختلف الناس في الانتفاع به ، فيضمن بالدفوع إلى غيره . وإن لم يغلق له

المانك . لا تدفع إلى غيره . وما ذكره المصدر الشهيد رحمه الله تعالى مستقيم فيما إذا

كانت الإعارة مقيدة بشرط على المستعير أن يتفع بنفسه ، أما إذا كانت الإعارة مطلقة ، لا

يحصص المستعير بالدفوع إلى غيره ، إذا لم يغلق له ذلك . لا يدفع إلى غيره ، وإن كان من لا

يختلف الناس في الانتفاع به ، وقد ذكرنا ذلك في أول هذا الفصل . والله أعلم .

### الفصل الرابع في اختلاف المستعبر

١٠٣٦- استعار من آخر دابة ليحمل عليها شيئاً، فحمل عليها غير ذلك، فهذه المسألة على أربعة أوجه. الأول: أن يحمل عليها غير ما ساء المالك، إلا أنه مثل ما ساء المالك في الضرر على الدابة من جنبه، بأن استعاره ليحمل عشرة مخاتيم من هذه الحنطة، فحمل عليها عشرة مخاتيم من حنطة أخرى، أو ليحمل عليها حنطة نفسه، فحمل عليها حنطة غيره، وفي هذا الوجه لا ضمان عليه؛ لأن هذا التقيد لم يعتبر؛ إذ لا فائدة فيه.

الثاني: إذا خالف في الجنس، بأن استعار ليحمل عليها عشرة أفزة حنطة، فحمل عليها عشرة أفزة شعير، فهلكت، لا ضمان عليه استحساناً؛ لأن هذا أقل ضرر بالدابة، فأما إذا حمل عليها أكثر من عشرة مخاتيم من الشعير، إلا أنه في الوزن مثل الحنطة، ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى: أنه يضمن مطلقاً، وذكر طبع الإسلام الزاهد: أنه لا يضمن استحساناً، وهو الأصح؛ لأن ضرر الشعير مثل ضرر الحنطة في حق الدابة عند استواءهما وزناً؛ لأنه لا يأخذ من موضع الخس من الدابة أكثر مما يأخذ الحنطة، فصار ثلث داخل في الإذن.

الثالث: إذا خالف إلى ما هو أضر بالدابة، بأن استعار ليحمل عليها حنطة، فحمل عليها حجرًا، أو حديدًا، أو لب، مثل وزن الحنطة، فهو ضامن؛ لأن هذا بأحد من ظواهر الدابة أذى، وكان أدق على الدابة، فيكون أضر بالدابة، وكذلك إذا حمل عليها في هذه الصورة قطعًا، أو نبأ، أو خطبًا، أو غيره؛ لأن هذا بأحد ما وراء موضع الحمل، وذلك أضعف، فيكون أضر بالدابة.

الرابع: أن يخالف في القدر، بأن استعار ليحمل عليها عشرة مخاتيم حنطة، فحمل عليها خمسة عشر مخطوماً، فهلكت الدابة، وفي هذا الوجه يضمن ثلث قيمتها. وهذا بخلاف ما لو استعار ليحمل عليه عشرة مخاتيم حنطة، فحمل إحدى عشر، حيث يضمن جميع قيمة الدابة، وموضع الفرق أول كتاب العارضة في شرح شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، وهذا إذا كانت الدابة تطيق حمل عشر مخطوماً، وإن كانت لا تطيق يصير مثلاً لها، فيضمن جميع قيمة الدابة.

أخذ المستعير إلى مكان آخر ، ضمن : وإن كان في المسافة مثل الطريق المشروطة ، لأن الطريق متفاوتة في السهولة والصعوبة ، والغثونة واللين ، فصار خلافاً إلى غير

١٠٣٦١- استعار دابة لركبها هو ، فحمل عليها مع نفسه وحملها ، ومنكت الدابة ، فمس النص ، ولا يجزئ النقل والحقة ، كما لا يعتبر في حق الإجماع ، فالأول : وهذا إذا كانت الدابة تطبق حمل رحلتين ، فأما إذا كانت الدابة لا تطبق حمل رحلتين ، ضمن الكفر .

١٠٣٦٢- إذا استعير من آخر دابة لركبها إلى مكان معلوم ، فأعذبه في طريق آخر ، فمطلبت ، هل يضمن ؟ فهذا على وجهين : إن ذهب بها إلى ذلك المكان في طريق لا يسلكه الناس ، فهو ضمن ، وإن كان طريقاً مسلوفاً ، لا يضمن ، وذلك لأنه لم يستعيرها إلى الذهاب إلى المكان المسمى ، ولا يمكنه الذهاب إليه إلا بطريق لا بد من إدخاله فطريق تحت الإذن ، فأعذبه تحت الإذن بطريق السلوك باعتبار العرف والعادة ، لا غير المسلك ، وإذا دخل تحت المسلك صار كأنه نص عن ذلك ، فقال : أذهب إلى مكان كذا في طريق يسلكه الناس ، ونو نص على هذا إذا ذهب بها في طريق لا يسلكه الناس ، يعبر ضامناً ، وإذا ذهب في طريق يسلكه الناس ، لا يضمن ، فكذا إذا .

وفي "فتاوى شمس الإسلام" محمود الأوزجندني رحمه الله تعالى : "إذا سلك طريقاً ليس هو طريق الجادة ، وهو الذي يقال له مانعاً صية : فومه<sup>(١)</sup> يضمن .

١٠٣٦٣- إن استعيرها لركبها في حاجة مساة إلى ناحية من نواحي الكوفة ، وأخرجها إلى المرأة ليس فيها ، والناحية التي استعيرها إليها من غير ذلك المكان ، فهلكت ، فهو ضامن لها ، لأنه أخرجها إلى ناحية لم يؤذن له في الإخراج إليها أصلاً من غير ضرورة ؛ لأنه يمكنه مضيقها بالإخراج في الناحية التي يؤذن له بالسلوك فيها ، فيصير متعدداً ضامناً .

١٠٣٦٤- استعير من آخر فرساً لركب أرضه ، وعين الأرض ، فكرب أرضاً غير تلك الأرض ، وعطب الثور ، فهو ضامن ، لأنه خالف شرط معيذاً ؛ لأن الأرضي يشقوت كرابها من حيث الصعوبة والسهولة وتفاوتها فاحشاً .

١٠٣٦٥- وإذا استعير دابة إلى مكان مسمى ، فجاوز المستعير ذلك المكان ، ثم عاد إليه ، فهو ضامن بها ، حتى يردّها على ذلك . قيل : هذا ، إذا استعيرها إلى ذلك المكان ذاهباً ، لا جائياً ، وأما إذا استعيرها ذاهباً وجائياً ، فإذا عاد إلى ذلك المكان المسمى ، يراعى الضمان ، وهذا لأنه إذا استعير دابة ذاهباً لا جائياً ، فإذا بلغ ذلك المكان ، انتهى العقد ، فإذا

(١) منحيرة من غابت يربا ، وهذا كتابة هي طريق غير معصية (فرهنگ حید) : حرف ت.

جيبوزة، دخل العين في ضمانه، فماذا عاد إليه، فقد عاد إلى الوفاق، والعقد ليس بباطل، فلا يبرأ عن الضمان، إلا ترى أن المودع إذا خالف، ثم عاد إلى الوفاق، والعقد متين، بأن كان موثقاً، لا يبرأ عن الضمان إلا بالتردد على المالك؟ فكذا ههنا.

٦٠٣٦٦- وأما إذا استعار ذاهباً وجائتياً، فإذا عاد إلى ذلك المكان، فقد عاد إلى الوفاق، والعقد باق، فبرأ عن الضمان، كما مودع إذا عاد إلى الوفاق والعقد باق.

وهذا القائل يستوي بين المودع وبين المستعير، وبين المستأجر إذا خالف، ثم عاد إلى الوفاق، ويقول ببراءة الكل عن الضمان.

من المنايخ رحمه الله تعالى من قال في مسألة العارية: لا يبرأ عن الضمان ما لم يردّها إلى ذلك، سواء استعارها ذاهباً أو جائتياً، أو ذاهباً لا جائتياً. وهذا المنقّل يقول: بأن المستعير والمستأجر إذا خالفا، ثم عاد إلى الوفاق، لا يبرأ عن الضمان، بخلاف المودع إذا خالف، ثم عاد إلى الوفاق، والقول الأول أصح، والتفصيل الذي ذكرناه في مسألة العارية المذكورة في التلويح والتواضع، وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في حاشية الأصل، وبه أخذ شيخ الإسلام المعروف بـ خواهر زاد، رحمه الله تعالى، سواه أعلم بالصواب.

## الفصل الخامس

## فى تصحيح العارية، وما يضمن المستعير، وما لا يضمن

١٠٣٦٧ - إذا قاز عنى الدابة إجازة، أو عارية، فقول بمها فى السكة، دخل السجدة،  
بصلى، فخلص عيها، فهلكت، قال، هو صامن لها، وكذلك إذا دخل أحمل فى بيت رحى  
عيها فى السكة، فهلكت، فهو صامن لها.

من سنا يحنار حميد الله تعالى من قال: هذا إذا جريه ينها ينسى، أما إذا ريفنها  
بجس، لأنه منه لور، ومنه من قال: يجرى على كل حال، ويطلق محمد، رحمه الله تعالى  
فى الخلاف على، وله من نصص الأئمة المرحون فى شرح كتاب العارية، وقد لأنه  
قد انفسد أو البت، ورمها خارج مسجد، أو بيت، فقد ترك حفظه، لأنه غيبها من  
عيه، لما دخل المسجد أو البيت، لا ترى أنه لا يبرق سارق من مده أحاطة لا يقطع، قال  
محمد، رحمه الله تعالى فى الكتاب، ولو كان يضمن فى التصحير، أو برق من الدابة،  
وأركبه ففعلت، وبما صان عيه، لأنه لم يترك حفظه، ففقد المألة دليل على أن الله، أو  
ذوها من المستعير.

١٠٣٦٨ - روى المنذر، بن ساعدة عن محمد، رحمه الله تعالى: استعار دابة، أو  
أشجاره إلى قضاء، تشيع جاز، فركبها، ثم جرم، فادعها إلى إفساد الصلى،  
فعدت، فلا ضمان على المستعير، ولا على المصحر، وبما أحفظ بنده فى هذا الوقت  
سنتنى عن العقد.

١٠٣٦٩ - روى قتاد بن أنصلى: عن محمد، رحمه الله تعالى: ليس استعار دابة  
مخضبة لصلاة، فدفعها إلى غيره، لم يمسكها، فصاحت، قال: إن ذن ضرر فى العارية  
ركوب نفسه صحر، وإلا فلا يمسكها، لأنهم الأول لا يملك الإجازة، وفى الثاني يملك، ومن  
ذلك الإجازة قوله الأئمة.

١٠٣٧٠ - روى أحمد، روى استعار دابة، ففقد صبا، عرق، عجل، على وجهين: روى  
أن كان الصبي يضره، ففقد ما عيه، أو لا، فى النوح الأول لا يضمن، لأنه لم يبيع، وروى  
أنه إذا كان يضمن، لأنه ضح.

١٠٣٧١ - روى قتاد بن أنصلى: امرأة استعارت من امرأة سريرة لذئبته، وروى

نفس، فزلفت وحملها، فحلفت السراويل لا ضمان عليها؛ لأنه لا صبح لها.

١٠٣٧٥ - وفيه أيضاً: رجل استعار ثوباً من رجل، نسي أن يعيره ثوباً يومئذ، ثم جاء ليعيره ثوبه، وكان للرجل غائبة، فاستعار من امرأته، فدفعته إليه، فذهب به إلى أرضه فصاع ضمان؛ لأنه قبض بغير إذن المالك.

١٠٣٧٦ - وفي فتاوى أبيه لبيت رحمه الله تعالى: رجل استعار من رجل يفرأ فاستعمله، ثم تركه في المرح، مضاع، وهذا على وجهين: إما أن علم أن المعير يرضى بكونه قبها، يرضى وحده كما هو عادة بعض أهل الزمان، أو لم يعلم ذلك منه، بأن كانت العادة مشتركة، ففي الرجة الأولى لا ضمان، لأنه ترك في المرح بإذنه، وفي لوجه الثاني بضمن؛ لأنه ترك بغير إذنه.

١٠٣٧٧ - وفيه أيضاً: رجل طلب من رجل ثوباً عارية، فقال له المعير: أعطيك هذا، فلما كان الغد أخذ المستعير الثوب بغير إذنه، واستعمله، ومات في يده المستعير صحن؛ لأنه أحد بغير إذنه، لو رده فجات عنده لا ضمان عليه؛ لأنه بائد بغيره من ضمانه، وفي مجموع التوفيق: أنه لا ضمان على المستعير، وإن مات في يده قبل الرد على المالك.

١٠٣٧٨ - دخل الحمام، واستعمل القصاع، فوقع من يده، وانكسرت، فلا ضمان (وكذا إذا أخذ كوزاً اعقاع ليشربه، سقط وانكسر، فلا ضمان)؛ لأنه عارية في يده، ولم يوجد منه التعدي.

١٠٣٧٩ - وفي فتاوى أهل سمرقند: امرأة أعارت شيئاً بغير إذن الزوج، إن أعارت من متاع البيت مما يكون في أيديهن عادة، فلا ضمان؛ لأنها أعارت بإذن الزوج.

وفي الأصح: إذا كانت العارية مؤقتة بوقت، فأمكنها بعد الوقت، فهو ضمان لها. ومن مثايلها رحمه الله تعالى من قال: هذا إذا أذع به بعد وصي الوقت، فأما إذا لم ينتفع به، فلا ضمان. منهم من قال: بضمن عنى كل حال. وفيه هذا المقتضى بين العارية والوديعة، فإن الوديعة إذا كانت مؤقتة بوقت، أمكنها المودع بعد مضي الوقت، وهلك في يده، لا بضمن مالم ينتفع به، وكذلك المستأجر إذا أمسك المستأجر بعد مضي المدة، لا بضمن مالم ينتفع به.

أما في أن الرد على المستعير، فكأنه قال: له صاحب العارية: تردده على بعد مضي اليوم، فإذا لم يرد، صار مائتاً العارية به الطالب، وصار ضماناً، بخلاف المودع والمستأجر.

ويستوى فيها أن تكون الغاربية موقفة بخاصة، أو دالة، حتى قيل: إن من السعير من تغير قدومه،  
تكرره - طلباً، فكرر الخطب - وأمسكه حتى حدث، فحدث.

١٠٣٧٧- إذا وقع السعير المحذور على شجر بالحبل كدى عليه - فوقع الحزن في نفسه،  
ومنه - لا يضمن المستعير، هكذا حكى فقهي نسيس الإسلام محذور الأول: حدي رحمه الله  
عالي.

١٠٣٦٨- رجل استعار من رجل دابة، فنام المستعير في المظلة، ومثواه في يده، فحاذ  
بسنه، وقطع المقوده وذهب بالدابة. لا ضمان عليه، ولو قلده بالمقود من يده، وأخذ الدابة،  
وهو لم يشعر بذلك فحس: لأن في توحه: الأول عبر مضجع، وفي توحه الثاني مضجع. فإذا نام  
بصفة يمكن قتره المقود من يده، هكذا ذكر في فتاوى أبي القليل. قال السعير شهيد في  
وقائعته: ويجب أن يكون تأويله إذا نام مضطجعا، أما إذا نام حالساً فلا، لأنه لو نام  
حالساً، وتعود ليس في يده، لا بعد مضجعه، فإنه نفس محذور رحمه الله: أن المودع إذا نام  
جائلاً، فسقط الوديعة. لا ضمان عليه، والمودع والمستعير في هذا الأمر سواء، نص على  
التسوية ضمن الأئمة الأمر حتى رحمه الله تعالى في كتاب السرقة فأبوا - وإنما يجب الضمان  
في النوم مضطجعا إذا كان في الحظيرة، أو إذا كان في السفر فلا.

وعلى هذا: إذا وضع بين يديه، ونام قاعداً، لا ضمان عليه، وإن نام مضطجعا، يضمن  
إذا كان في الحظيرة.

وقد وقعت في زماننا أن رجلاً استعار من أبيه أرضه، ففتح فيها، ووضع المرحل  
وأسه، ونام مضطجعا، ثم سرقة أهل البيت، فسرق منه، فأقتر أنه لا يضمن.

ولو وضع المستعير نفسه أو تحت حبه. ونام عليه مضطجعا، لا يجب الضمان.

١٠٣٧٩- في الأصل: جاء رجل إلى المستعير، وقال له: أئني استعرت من فلان هذا  
الذي هو عارية من جهنم منك، وأمرني أنه أقبضه منك، فهدفه المستعير، وودعه إليه،  
فضاعت الوديعة في يده، ثم جاء المالك، وأنكر أن يكون أمره بذلك، فاقول قول المالك،  
والمستعير ماس: لأنه دفع مال المالك إلى غيره، وأنه يجب لصاحب بخصية الأصل، إلا إذا  
كان يردن المالك، ولم يثبت إلا أن هذا أنكر مالك ذلك.

فإن قيل: ماذا لا يجعل هذا إغارة من المستعير، الأول: حتى لا يجب عليه الضمان؟

فإن: إذا أعار المستعير من غيره إنما لا يضمن لأنه يضمن يده، فقام به نفسه، وهذا تنبيه  
على أنه تعالى: ثم ذكر بهذا الطريق، لا ترى أن نعمه لو أودع المستعير، استرده من يد الثاني، فله



ذلك ، وفي الفصل الثاني نوافذة المستعير اسرغانه من الثاني ، ليس له ذلك ؟

١٠٢٨٠ - وإذا طلب المدعي العارية ، فسمعه المستعير عنه ، فهو ضامن ، وهذا ظاهر ، وإن لم يضمنه منه ، ولكن قد اختلف فيه : فذهب بعضني الى ضد ، ثم اورد عليا ، اوردني بذلك ، ثم صاع ، لا يضمن عليه ، لأنه اخذ مرة أخرى ، هكذا ذكر المسألة في الأصل .

وذكر في فتاوى أبي المظاہر ، هذه المسألة صيغة أخرى ، فقال : إذا قال المستعير : هم أذيع ، وفرد في الذم حتى مضى شهر ، ثم سرق من المستعير ، وجعلها على وجهين . الأول : أن يكون المستعير سارقاً عن الرد وقت الطلب ، وفي هذا الوجه لا ضمان .

الثاني : أن يكون المستعير قاذراً على الرد وقت الطلب ، وإذا شاع رحمه الله ، فإنه إن كان على المستعير على السطح ، أو لم يمس على السطح ، وفي هذا الوجه لا ضمان . والضمائم : وإن كان على المرفوعة ، وقال : لا بأس ، وفي هذا الوجه لا ضمان . ويكون هذا من ابتدء العذبة .

١٠٢٨١ - وإذا كان من الرجل رسولاً إلى صهره ، فمما يجاري مثلاً ، فمستعير له دابة من إلى جوين ، ذهب الرسول الدابة إلى صاحب الدابة ، وقال : إن فلاناً يهرب . فمركبك دابة ابنى صهر قد ، فذهبت إليه ، فجاء الرسول بالدابة إلى صاحب الدابة ، فمستعير ، فذهب منه إليه ، ثم إذا لمستعير أن يركبها إلى صهر قد ، هو لا يبرأ ، وإن كان من قول الرسول ، فركبها ، وعلقت ثمن ، فلا ضمان . لأنه ركب إلى صهر قد ، فمركبك .

فإن قيل : المستعير لا يضمن إذا كان المالك لم يركب ، فمستعير ، والإذن بدون السماع لا يصح ؟

فلما لا ، مع سمع اعترافه ، فكيف سمع وهو منه ، ولو ركبها إلى جوين ، والباقي معناه ، فهو ضامن ؟ لأنه ركبها بغير إذن المالك ؟

١٠٢٨٢ - رجل سافر من رجل ثوباً يساوي خمسين درهماً ، فمركبه مع نور يسافر مائة ، فخطب نور لغارية ، فمركبها على جوين . إن كان الناس يعملون مثل ذلك عادة ، يعتمد به ، نوراً يسافر مائة ، فلا ضمان ، لو جرد الإذن به دالة عرفاً ، وإن كان لا يعملون مثل ذلك ، فهو ضامن على فتاوى أبي المظاہر .

١١١ ثبت هذه العذبة من صحيح الشيخ أبي حمزة

(٢) أنت هذه العذبة من صحيح الشيخ أبي حمزة

[illegible]

١٠٣٩٥ رحمه الله. بعث في رجل أخيرة إلى رجل، يستعير منه دابة، فاعداها،  
وعطفا عمامة، فسمعت الأصوات، إذ سقطت لعمريه بعف الأجر. أي: مرادى، وبالإضافة  
مجان

١٠٢٨٦ وفيه ثلث اشعار من آخر كتاب الملاح، قال في الفارس : حماره . فصاح  
المنكر من الآتين ، فلا فقه على المستعير إذا لم يفرق حقيقة  
١٠٢٨٧ وفي نسخة أخرى نصيب حين اسعد حمرا إلى الغمامة ، فأدله في المرقط  
الذي هلك ، وجمع على الداء عن أبي جريح اخبره ، فنبقت ، قال أبو اسحق بن عيسى  
لا تفسر احمار على الشعب ، بل صـ لآلة غير متبع .  
١٠٢٨٨ وهي الجماع لأصغر سواد شعرات الرأس ، فوصف عنب زخرف ازاره  
في بيت مخرج - ومن عدت السويح ، فدمرت له ، فلم نجد الا أن . أي . لأصغره حبة أو قليل  
في قصائده .

[illegible]

آخر بالضمان بملكه استعارة - فبين أنه أعاد ملك نفسه - ولقد إذا جنى ، فالمالك يثبت قوله .  
فيصير الأول مغير ملك مولاه - وانعبد إذا أعاد ملك مولاه ، وهكذا في يد المستعير ، كان  
المعولي أن يضمن المستعير

١٠٣٩٠ - في مجموع التوراة : رجل يبيع من رجل عسييراً ، أو أعاده حرة حتى  
يحمل عبداً ، وفان له . أخذ عذراء واسقه ، ولا تملأ عبداً ، فقار : أقل ، فلما سار ساعة حتى  
عنه عذراء ، وتسرع في المشي ، فسقط ، فأنكسر ، فعليه ضمان احمرار .

١٠٣٩١ - في مجموع التوراة : إذا أسفر من القروي ثوراً ، فأعاده عليه الأثرانك ، فلا  
ضمان على المستعير ، فإن : لأن عذ غارية . فإن من عادة أهل القري أنهم يذرعون التور  
بعضهم من بعض يوماً ، أو ما أشبه ذلك ، ويتفقون به ، ثم يردونها ، ويدفعون ثور أنفسهم  
حد ذلك إلى صاحبه التور ليتفق هو بالتور الثاني حسب تنقيح الأول : يا نور : لأن : ثم يرد  
على صاحبه . وهذا في معنى الغاية فيما بينهم .

وقول محمد بن حميد أنه تعالى في الكتاب : إن استغراض الحيوان يوجب الضمان ،  
فذلك فيما إذا دمع حيواناً ليس ملكه ، ويتفق به ، ثم يدفع إليه مكنه حيواناً آخر ، فيأخذه  
المستغرض لنفسه دون الانتفاع ، ورد عنه بعد ذلك - والله سبحانه وتعالى أعلم بالصواب ،  
وإليه المرجع والنائب .

## الفصل السادس في رد العارية

١٠٣٩٢- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : إذا رد المستعير الدابة مع عبد، أو بعض من في عيانه، فلا ضمان عليه، كما في النونية، وهذا هو المعروف، والعادة الطاهرة فيه: من الناس أن المستعير (بعد ما فرغ) من الانتفاع، يرد العارية على يدى علامه، أو بعض من في عياله، وإن ردها على يد [عبد] صاحب الدابة عبد يقوم عنها، ويتماضها، قال: يراعى عن الضمان، وأراد به ضمان الرد، لا ضمان العين؛ لأن ضمان العين لم يجب بعد، أما ضمان المرد واجب، فنصرف الرأى إلى ما كان مضموناً عليه.

ولو هلكت الدابة بعد ذلك في يد العبد، لا يضمن ضمان العين. قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى: وهذا استحسان، والقينس أن لا يضمن، كما لو رد الدابة على يدى من في عياله صاحب الدابة، وامرئ على جواب الاستحسان المعروف، فلو العرف الظاهر فيما بين الناس أن عبد صاحب الدابة هو الذى يسلم الدابة إلى المستعير عند الإجابة، وهو الذى يسترد منه عند الفراغ من الحاجة، ومثل هذا العرف لا يوجد فى الدابة، فإن صاحب الدابة هو الذى يتولى الخدم، وإن أودعها لأهل بيته، يرضى بكونه فى يد من فى عياله.

١٠٣٩٣- قال شيخ الإسلام: وعنى قياس ما ذكر فى العارية يجب أن يقال: بأن الغاصب إذا رد المقصوب على عبد المصسوب منه عبثاً يقوم على الدابة أنه يبرأ عن الضمان، فأما إذا أراد المستعير الدابة على عبد لا يقوم على الدابة، ولا يحفظها، هل يبرأ عن ضمان الرد؟ ذكر شيخ الإسلام وقال: يجب أن لا يبرأ، كما فى الماحب إذا رد الدابة المصنوعة على عبد لا يقوم عليها، فإنه لا يبرأ عن ضمانها، وهل يضمن ضمان العين إذا ضاع فى يده؟ لم يذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة ههنا صريحاً، وذكر شمس الأئمة السرخسى ما يدل على أنه يضمن، فإنه قال فى المتن: ولو كانت العارية عقد لئلى، فردها على عبد لا يقبل مثله منها، أنه يضمن.

وذكر شمس الإسلام أن من هذه المسألة يجب أن يكون على القياس الاستحسان، القياس أن يضمن، وفى الاستحسان لا يضمن، كما لو ردها إلى منزله أو عريفه وضاع.

وتمة بضمن قياساً ، ولا بضمن استحساناً ، لأن لنزل في يد المولى حكماً ، فانزل إلى منزله أو الربطاً<sup>(١)</sup> يكون رداً على مالك حكماً ، فكذا العبد الذي لا يقبض عمن الدابة في يد المولى حكماً ، فكان الرد عليه كالرد على المولى

١٠٣٩٤- وأشار محمد رحمه الله تعالى بعد هذه المسئلة بمسائل إلى أن لا بضمن قياساً واستحساناً . فقد قال : إذا رد المستعير الدابة ، فلم يجد صاحبها ولا خادماً ، فرمها في دار صاحبها على مقلتها ، فصاحت ، لا بضمن استحساناً . فقد شرط للتحقق الاستحسان عند صاحبها ، خادماً مطلقاً من غير اتصال بين خاتم يقوم عليه ، أو لا يقوم ، فهذا إشارة إلى أنه إذا رد ما على عبد لا يتم عليها أنه لا بضمن قياساً ، واستحساناً . هذا هو الكلام في إجابة

١٠٣٩٥- وأما الكلام في الرد بعة فقد ذكرنا في كتاب الرد بعة أن الرد بعة إذا رد الوبعة على عبد صاحبها أنه مباح من غير فصل

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح كتاب العارية ، أن الجواب في الرد بعة كالجواب في لعارية ، وذكر خمس الأنحة المرحم في شرح كتاب لعارية أما مودع حسان على أن حدل ( كما ذكرت في كتاب الرد بعة )<sup>(٢)</sup> وهكذا ذكر القندوزي في شرحه والقعب أبو الليث في فتاواه والله أعلم .

(١) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وإنشاء من مودع .

(٢) أنشئت هذه العارة من م

## الفصل السابع

### في استرداد العارية، وما يمنع من استردادها

١٠٣٩٦- ذكر الحاكم الشهيد في انتفى من محمد رحمه الله تعالى فيمن استعار من آخر أرضاً ليربها، فأعطاها إياه، فأذن له في ذلك إلى أن يدرك زرعها، ثم أراد صاحبها أن يأخذها قبل أن يستحصد، فالمزارع بالحيار، إن شاء قلع الزرع، وإن شاء كانت الأرض عليه بأجر مثلها إلى أن يستحصد الزرع. وهذا لأن المزارع محق في الزراعة؛ لأنه زرع بإذن رب الأرض، فيجب مراعاة حق صاحب الأرض في الأرض، وذلك بتوك الأرض في يد صاحب الزرع إلى وقت إدراك الزرع بالإحارة، إن أمى صاحب الزرع قلع الزرع؛ لأن فيه قطع صاحب الأرض عن منفعة الأرض مدة معلومة بعدوه مع مراعاة حق الزرع في الزرع من كل وجه. وذكر محمد رحمه الله تعالى هذه المسألة في المبسوط، وذكر فيها القيس أن يكون لصاحب الأرض أن يخرج الأرض من يد المستعير، سواء كانت العارية مطلقة أو موقفة، وفي الاستحسان لا يخرج الأرض من يده.

١٠٣٩٧- وذكر في انتفى: ابن سعادة عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: فيمن زرع أرض غيره لمصلحة بإذن صاحب الأرض، ثم أراد رب الأرض أن يخرجه من يده بعد ما زرعها، ليس له ذلك؛ لأن التعرير بالموطن حرام، فإذا استحصد الزرع، ذكر في بعض الروايات المبسوط: إن صاحب الأرض يأخذ الأرض مع الأجر، ولم يذكر هذا في بعض الروايات. وكان القيس أبو إسحاق مخالفاً يقول: إنما يجب الأجر لصاحب الأرض إذا أجرة الأرض منه صاحب الأرض، أو الفاضل، فاما بدون ذلك لا يجب الأجر، لأن المنافع لا تنقسم إلا بالمقد. وعبارة انتفى: إن شاء المزارع كانت الأرض عليه بأجر مثلها، ولم يشترط إجازة رب الأرض والفاضل، وعبارة شمس الأئمة السرخسي في شرحه: إنه يتوك الأرض في يد المزارع بأجر المثل من غير اشتراط إجازة رب الأرض، أو الفاضل.

وإن أمى المزارع أن تكون الأرض في يده بأجر المثل، وذكره قاض الزرع أيضاً، وأراد أن يضمن رب الأرض قيمة الزرع، وقال: ورعى منفصلاً عنك، فأشبه الصنع المنفصل بتوك،

فعلى<sup>(١)</sup> أنا اضمتك قبضه ، كما في الصحيح . لم يذكر فيه المسألة في الأصل  
 وذكر في المتن في موضع : أنه ذلك ؛ لأن مرضى رب الأرض أن يترك الزرع في  
 أرضه حتى يستحصل ، ويكون ذلك منه وما بالشرط الذي شرط في عقد العارية ، فلا يزمه  
 شيء آخر . وقال في موضع آخر : لم ينع للمزارع أن يمسس رب الأرض في أرضه فيه الزرع .  
 ١٠٣٩٨- وقال في المتن : فإن أراد رب الأرض أن يعطى المزارع بقره وبمفخته ،  
 ويخرج الأرض من يده ، ويكون المزارع فيه ، يسمى له الأرض . ورضى المزارع به ، فلا كان  
 لم يقطع من الزرع شيء ، لا يجوز ، وإنما كان الزرع قد خرج ، فصاحبه على شيء منه ،  
 وأخرجه ، جاز ؛ لأن المزارع بهير راعياً للزرع ، وبسبب الزرع قبل أن يخرج لا يجوز فلا  
 خلاف . وبعد أن يخرج فيه كلام ، وأشار ههنا إلى الحراز .

ولو استمر دائراً لبني قبضته ، أو أرضاً لم يجرس محلاً ، فعلى ، ثم أراد رب الأرض أو  
 الدار أن يخرج ، ضمن فيه ذلك ، سواء كانت العارية مطلقة أو مؤقتة ، ولا يضمن صاحب  
 الدار . ولأرض مبيعه البناء والأشجار إن كانت العارية مطلقة عند عسائسهم الله تعالى ،  
 ويضمنها إن كانت العارية مؤقتة . ولأراد إخراج ما قبل البناء . هكذا ذكر المالقة في روضة  
 الأصول .

وذكر في المتن : عر أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن عليه قبضة البناء سواء كانت  
 العارية مطلقة أو مؤقتة ، وضار في العارية المطلقة عر أبي حنيفة رحمه الله تعالى ردها بناء  
 وجه ما ذكره في المتن : أن البناء مدوام ، وقد أفاد له في ذلك ؛ فبالإخراج يصير عداً ،  
 والمدام أفورز أوجباً لنفسه وجه ما ذكره في الأصل : أن التسمية حق ، وليس بضرورة ؛ لأنه  
 بني هذا بناءً معتمداً على إدمان . مع علمه أن بناء هذا الإذن على الجوار دون اللزوم

١٠٣٩٩- ثم إذا كانت العارية مؤقتة ، فأراد إخراجها قبل الوقت ، يعزم قبضة البناء  
 والأشجار ، فبالإجماع لا تسديد انفاق الروايات ؛ لأن المتأخرات غير محتاج اليه تصحيح  
 العارية . وإنما يريد حسن قبضه البناء على هذا الوقت ، وقسمان قبضة البناء ، إن أخرجه قبل  
 الوقت ، نهذا يضمن له ، وإذا لم يكن الخلع مستحقاً عنه ، كان حرق في بناء قائم يوم  
 الإمداد ، فيعتبر قبضه كذلك .

فإذا أراد صاحب الأرض إخراجها قبل الوقت ، وإن يعزم الوقت ، فصاحب الأرض  
 يقطع عليه الأشجار والبناء ، ولا يضمن شيئاً منها ؛ لأن أقطع ما لا الوقت . وشرط مقتضى ذكر

أولها مبهم على كونه مشروطاً بغيره.

فإن لا أن لا يصير التباين بالأمر. فحينئذ يصحاح للأمر من ذلك الزمان والأغراض  
التي هي، ويصير في التباين فيها المقتضى لأن التباين يستحق عليه بعد الوقت. بخلافه  
نوازلها حينئذ قبل الوقت، حيث يتبين فيمنه "قائماً" لأن التباين لا يقع هناك غير  
مستحق عليه، فكان حينئذ يستحق من الله التباين، وفي الأفعال العارضة.

١٠٤٠٠ قول المؤلف: "إذا كان العار من ربحي داراً، وبني فيها حدثاً فاستمر، ويصير  
العارضة: "أخرى". وإنما يور الأجر بعد بـ "نوعها" ونوعها، ربحي ومير إدارته العار، ثم  
مباحة، التي يستمر الدار. فليس المدة مستعير أن يرجع تمامها؛ لأنه فعل ربحي إله، وهل  
أن يتلقى الحاطة إن كان مباحاً من نوازلها حب إدارته، فليس له ذلك، لأنه لا يقيد، لأن  
ما تقدم يعود إليها والشرع حينئذ مباح الله. والله أعلم.



### الفصل الثامن

#### في الاختلاف الواقع في هذا الباب، والشهادة فيه

١٠٤٠١- قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل : رجل استعار من رجل دابة ليركبها إلى حمام أعين، فجاوز بها حمام أعين، ثم رجع إلى حمام أعين، أو إلى المكوفة، والدابة على حالها، ثم عطيت الدابة، فقال رب الدابة : قد خالفت، ولم تردّها إلى الموضع الذي أذنت لك، فقال المستعير : قد خالفت فيها، ثم رجعت بها إلى الموضع الذي أذنت لي، فلا ضمان عليّ، فالقول قول رب الدابة، والمستعير ضامن، لأنه أقر بالسبب الموجب للضمان، وهو المجاوزة من المكان المسمى، ثم ادعى ما يبرأه، وهو العود، فلا يهدق إلا بالعجّة. فإن أقام البينة أنه قد ردها إلى المكوفة، أو إلى الموضع الذي أخذها إليه، لم تلفت بعد ما ردها، قال : هو ضامن لها حتى يدفعها إلى صاحبها، وتأويله : أنه استعاره إلى ذلك المكان ذاهباً، لا جائياً، ومتى كان كذلك، كان ضامناً؛ لأن الثابت بالعينة العادلة كالثابت بمعاينة، ولو علمنا أنه عاد إلى المكان المشروط، فإنه لا يبرأ؛ لأنه عاد إلى الوفاق والعقد [يتسبى، فلا يبرأ من الضمان، فأما إذا كان ذاهباً وجائياً، فإنه يبرأ عن الضمان؛ لأنه عاد إلى الوفاق، والعقد] قائم، فيبرأ عن الضمان.

١٠٤٠٢- إذا قال : أعرنتي دابتك، وهلكت، وقال مالك : غصبتها عني، فلا ضمان عليه إن لم يركبها، وإن كان قد ركبها، فهو ضامن، وإن قال : أعرنتي، وقال المالك : أجزتكها، وتدرّكها، وهلكت من ركوبه، فالقول قول الركب، ولا ضمان عليه.

١٠٤٠٣- وفي القدوري : إذا اختلف المعير والمستعير في الأيام، أو في المكان، أو فيما يحمل عليه، فالقول قول رب الدابة مع يمينه؛ لأن الإذن من جهته يستفاد، فكان القول قوله.

١٠٤٠٤- وفي أيضاً : وإذا تصرف المستعير، وادعى أن المعير أذن له، وجحد المعير، فهو ضامن، إلا أن يقرم له بينة على الإذن؛ لأن سبب الضمان قد تحقق، فإذا ادعى الإذن، فقد ادعى المسقط، فلا يقبل إلا بحجة.

١٠٤٠٥- وفي المنطقي : رجل قال لغيره : أعرنتني هذه الدار، وهذه الأرض لأبنيها،

أو أغراس فيها من بدا إلى من النخل أو السحره فغرسنها هذا النخل ، وبنيها هذا البناء ، وقال المعير : أعمرتك الدار والأرض ، وفيها هذا البناء والأغراس ، فالقول قول المعير ؛ لأن البناء والأغراس يحكم الاتصال صلا وصفها للأرض ، بمنزلة أوصاف الحيوان ، وإن أقاما البينة ، فالبينة بينة المعير أيها ؛ لأن الإغارة لا تكون إلا بعد ساقطة الاستعارة . فالمعير بيته أثبت استعارته الأرض مع البناء والأغراس ، وباستعارة الأرض مع البناء والأغراس للمعير ، وبعد ما ثبت إقراره بذلك ، كيف يقبل منه البينة على أن البناء والأغراس له ؟

## الفصل التاسع

### في المنفقات

١٠٤١٦ - ورد الاستعارة على المستعير ، ورد استأجر على الأجر ، والمعبرة ما يعود ويحصل ، فحاصل للأجر بذل المنفعة ، وللمستأجر منفعة وبذل المنفعة [عينه] وكذلك خيراً من المنفعة [ ] ، وكان مؤنه الرد عليه ، والحاصل للمستعير المنفعة ، والمعبر لا شيء له ، وإنما يعود إليه ملكه لا غير ، فكان المستعير أسعد حالاً ، فكان بمنزلة الرد على المستعير ، فذكر المصدر التسهيل في باب من المسائل من كتب الإجازات .

١٠٤١٧ - وفي التوفعات : ثقة العبد استعارة على المستعير ، وكسونه على الغير ؛ لأن نفاذ المنفعة اختيائية بالثقة ، والمنفعة تعود إلى المستعير ، ولا كذلك الكسوة . وقال أبو نصر : لو أن رجلاً استعار من رجل عبداً ، قطعه العبد على المستعير ، ولو أن مولى العبد أعار العبد ، فلعلمه على الغير .

وقال الفقيه أبو الميثم : يعني إذا قال مولى لعبد : حذ عنى . واستخدمه من غير أن يستعير ، فون هذه بمنزلة الردية ، وعلامة على مولاه .

١٠٤١٨ - وفي الميثم : إذا قال لغيره : أعزنى ثوبك ، فإن ضاح ، فلما ضامن له ، فلا ضمان عليه ، وهذا بشرط باطل ؛ لأنه يخالف نصية الشرح . وكذلك هذا الحكم في سائر الأمانات ، نحو الودائع وغيرها .

١٠٤١٩ - وفيه أيضاً بشرح عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : في استعير إذا خرج باباً ، أو التوب من المصير ، فاستعمره ، فهو ضامن ، وإن خرج به ، ولم يمس ، ولم يرغب ، ضمن في البداية ، ولم يضمن في التوب .

معنى المسألة : استعز ثوباً ، أو دابة في المصير ، حتى تقبذ الإذن ، لا مرمي في المصير . فأن الاستعارة خارج المصير بخلاف الاستعمال في المصير ، ثم خرج به في المصير ، إن استحسن الثوب والندابة ، فهو ضامن ، وإن لم يستعملها ، ففي التوب لا ضمان . لأنه حافظ كما هم حافظ في المصير ، بخلاف الندابة ؛ لأنها بمجرد الإخراج صارت

(١٦) ما بين العنقوين سلفه من الأصل وثبته من طرموف

(١٧) وفي ف . وإن لم يخرج به .

مع مرسته المخبور ، و يكون غير اتي بالاف روماني ، فيضم اليها .

١٠٤١٠ وجده أيضاً ذكر الغلي في خواصره عن أبي يوسف بن محمد بن حمد الله تعالى: هي رجل اسمها محملاً، أو فسطاط في مصر، فسافر، لا نفس، وإن استمر سريماً، أو عذبة، و... فربما، حسن، ثم نرى أن الاستعارة وإذا وجدت في النص، إلا أن الفسطاط والمصطلح يستعملان خارج مصر عادة، فمصر، إحداهما أيضاً متساوية معهما، ولا كذلك السيف والعمامة.

١٠٤١١ وفيه أيضاً من رجال فرسانهم وعلو أزمعه أشبه، ثم نقبه لغزوهم شهرين في بلاد المسلمين، وأراد أنباء، فاه، فاه، وإب نقبه في بلاد السيرة في موضع لا يقدح في ولا شيء، ليس له أن آتاه، ومعاً فاضر عن المصير، ويكون على المستعير أهم مثلي ذلك العزم من ذلك التوسع الثاني ففهم من هذا عهد، إلى في الموضع الذي يقدر فيها على التمكن، من حالة الحمايين، ودفعاً للصبر من الضيق.

٤١٧- ونظير هذه النسلان: رجلان أحدهما من آخر أمة توضع إنشائه، عند تعدد الصبي.  
ومما لا يرضع ولا يسجد، قال المعبود: أجد عاين أمتي، فليس له ذلك، وأنه مثل أجر جاراته في  
أن يضعن الصبي.

١٤٤٣ هـ - ١٩٢٤ م : إمام الدعوة أبو عبد الله محمد بن أحمد الزرقاني ، ولد له أخ من أمها تقي ، وقع بحد فرب رقاقا ، فاحرق ريشته .  
 • له أيضا : إبراهيم بن محمد . حقه له عائلتي هي رحيل ، قال الرحيل : أعرب ، دانته قمر سخي ، أبو قال : تقي قمر سخي ، قال : له عرس من ذاهب ، وحائبا ، فيفسر أربعة فراسخ ، وكذلك كل عاربه ذكره في العصر ، نحو تنبيع الجبهة ، ونسباها ، وهذا اسم جد ، ان أخذه عاده ارحاه ، انه انه عائلتي ، تكال العرف الطاهر فيها بن الناس ، والقبيل من أن يكون هذا عني .  
 • له أيضا : حافض ، ولا يكون له أن يرجع سببا .

١٩٩٥- استند من الخرداء ليجعل ساجها عشرة مخاض حطة، فيبت الدابة مع وكيل  
الابحاث، عليها الحصى، فيعمل اكل حطة مع منها، لا يضر، في كذب الشارقة في  
باب خصومة الففار ص ١٠٠.

١٥٠٩- استمارة تسمى: المرهن من مجرته حائزة، وأنه معروف، والاستمارة تسمى: جر مجر حائزة، ذلك وتسمية الاعلام في شرح كتاب المراجعة.

ذكر في كتابي قبل الثابت رحمه الله تعالى: «أبو عبد الصبر» فليس له أن يعبر مرة واحدة بالصبر.

١٥٤٦ - ذكر في بعض الأئمة في أول مخرج التوبة أن أول ما يجب تركه، وهو له أن  
يترك ما كان عليه من مباحات حسب الله تعالى في ذلك، وإقامة التوبة  
عليه تكميل له ذلك

١٥٤٧ - حسن استعمال من نفس توبته، ثم بعد ذلك، فأعطاه، وكان الشيء له  
لأنه، فها هو في ذلك، في ذلك النفس، لأن ما ذكرنا، ما يجب من التوبة، وإني يجب  
عليه الأول، لأنه كان ما ذكرنا، لا بد من ذلك، ولا بد من ذلك، ولا بد من ذلك، ولا بد من ذلك  
الشيء، لأن، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة  
بالتوبة، وبضمن التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة

١٥٤٨ - ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل  
طريق التوبة، فها هو، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل  
حله غاصب.

١٥٤٩ - ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل  
بعض توبته، فها هو، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل  
بعض، وإني من التوبة، فها هو، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل  
لعله، ولما ذكر من التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة، لا بد من التوبة

١٥٥٠ - في المباح الأصغر، إرضاء من جماعة، فها هو، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل  
فيها توبته، فها هو، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل  
توبته، فها هو، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل، ما ذكر من رجل

من الذين التوبة من التوبة - والله أعلم -



## كتاب الشريعة

هذا الكتاب يشرح على مقدمة فصول

العمل الأول: من بيان أنواع الشريعة، وشرائطها، وحكمها.

الفصل الثاني: من بيان الأصناف التي تصح الشريعة فيها، وأنها لا تصح.

الفصل الثالث: في المأخوذة، وهو يشمل على أنواع:

نوع منه: من يصرّف أحد المذاهب في غيره، أو يصرّف غيره في غيره، أو يصرّف غيره في غيره.

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

الفصل الرابع: في العمل، وهو يشمل على أنواع:

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

نوع منه: من يصرّف المذاهب في غيرها، أو يصرّف غيرها في غيرها.

الفصل الخامس: في شريعة النوح.

الفصل السادس: في شريعة بالاعمال، أو شريعة النوح.

الفصل السابع: في تصرف أحد الشريكين، وهو المذهب المتمرك.

الفصل الثامن: في المتعارفات.

## الفصل الأول

### في بيان أنواع الشركات وشرائطها وحكمها

١٠٤٦٦- فأما بيان أنواعها فنقول : شركة العقود أربع ثلاثة : شركة بالذيل ، وشركة بالبر جوهر ، وشركة بالأعمال . وكل ذلك على وجهين : مفادضة ، وعند . وشرايطها هذه :  
الشركات تكون للعقود عليه عقد الشركة ذملا لمصلحة ؛ لأن المقصود من هذه العقود الشركة في التصرف ، والشركة في التصرف إنما تثبت إذا صار كل واحد منهما وكيلًا عن صاحبه في التصرف ، فيثبت على كل واحد ما يفعله غيره عقد الشركة فليلا للمكانة لهذا

ثم الشركة إذا كانت بالمال لا تجبر ، صار كانت أو مفادضة ، إلا إذا كان رأس المال من لأتمد التي لا تثبت في عقود المبادلات نحو الدراهم والمناشير ، فأما ما يتعين في عقود المبادلات ، نحو العروضة ، فلا تصح الشركة بهما ، سواء كان ذلك رأس المالها أو رأس مال أحدهما .

وأما لا تصح الشركة بالمعروض ، لما أشار إليه في الكتاب أن رأس المال هو الجوهري ، ومما أن المبرور ليس من ذوات الأمتار ، وعقد الفسخ لا بد من تحصيل رأس المال أولاً ؛ ليظهر المبرر ، فإذا كان رأس المال مبروراً ، فتعصبه عند الفسخ تكون بغيرين المبرور والظن ، فلا يثبت اليقين .

وسعى آخر أن كل واحد من الشريكين يصير وكيلًا عن صاحبه بالتصرف ، فإذا كان رأس المال مبروراً ، صار كل واحد منهما وكيلًا عن صاحبه ببيع مثله . على أن يكون له بعض ربحه ، وذلك لا يجوز . لأن الوكيل ينبغي أن يكون أميناً ، فكونه يربح ما لم يقصده في حقه ، وأنه لا يجوز .

وإذا كان رأس المال دراهم أو دنانير ، صار كل واحد منهما وكيلًا لصاحبه المشتري بماله ، على أن يكون بعض الربح له ، وذلك جائز لأن الكفاية بالشري يكون ضماناً للمشتري في ذمه ؛ فيكون هذا ربح مافقه . ومنه ، فإنه جائز ؛ وبشروط في ذلك أن يكون رأس المال عيناً ، إما حاضرًا في المحاسن ، أو عائنًا من المحاسن . مثلاً : البئر ، كونه حاضرًا عند المشتري

١٠٤٦٧- وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرحه ، واشتدح أبو الحسن القمي : أن



من دفع إلى رجل ألف درهم ، وقال : اخرج من عندك ألفاً مثل هذا ألف ، فاشتري بهما ، ويح ، فما ربحت من شيء فهو بيننا ، ففعل الماسور كذلك ، فهو جائر ، وإن لم يكن المال حاصراً في مجلس العقد ، ولا مشاراً إلى مكانه ، واكتفى بوجوده عند الشراء .

فأما التبر من الذهب والفضة ، فقد جعله في كتاب الشركة من الأصل بمنزلة العروض ، فلم يهر الشركة بها ، وفي صرف الأصل جعله بمنزلة الأثمان ، فجوز الشركة بها ، قال شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى : والحاصل أن المنبر في هذا العرف ، ففي كل بلدة حرى التعامل بالمداينة بالتبر ، فهو بمنزلة الأثمان ، لا يتعين في العقود ، ولا يجوز الشركة أبه ، وفي كل بلدة لم يجز التعامل بالمداينة بالتبر ، فهو بمنزلة الأثمان ، لا يتعين في العقود ، ولا يجوز الشركة به<sup>(١)</sup> .

وأما الفلوس : فالمشهور من قول أبي حنيفة وأبي يوسف أن الشركة والمداينة بها لا يجوز ، وعن محمد وزفر أنه يجوز ، ومحمد وزفر يقولان : إن فلوس مادامت نجدة ، فهي بمنزلة الفود .

وأبو حنيفة وأبو يوسف وحسبهما الله تعالى : الرواج في الفلوس عارض باصطلاح الناس ، وذلك يتبدل ساعة فساعة ، فلو جوزنا الشركة بها أدى إلى جهالة رأس المال عند قسمة الربح ، إذا كسدت تلك الفلوس : لأن رأس المال عند قسمة الربح يحصل باعتبار ادائية ، لا باعتبار العدد ، ومالية العنوم . فختلف بالرواج والكساد .

١٠٤٢٣ - وأما الشركة بالكيالات ، والموزونات ، فبين الخلط في جنس واحد ، وفي جنسين المختلفين ، قبل الخلط ، وبعد الخلط لا يجوز بالاتفاق ، وأما بعد الخلط في جنس واحد ، وفي معدودين ، إذا اتفقا في المقدار ، على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى لا تصح الشركة ، ويكون المخلوط مشتركاً بينهما شركة منك ، حتى لو تصرفا ورهباً ، فالربح بينهما على قدر الملك . وقال محمد رحمه الله تعالى : تصح الشركة ، والربح بينهما على الشرط . فكلهم أبي يوسف ظاهر أن قبل الخلط إنما لا يجوز الشركة ؛ لأنها تتعين بالتعيين ، وهذا المعنى لا يطر بالخلط ، وما يتعين بالتعيين لا يصح أن يكون رأس مال الشركة ، ومحمد يقول : بأن التكيل والموزة عرض من وجه ، ألا ترى أن الشرافة ، أدبنا في الله غم حبيح ، وأنه حكم الثمن ، ويتعين في العقود باليقين ، وأنه حكم العرض ، فمن حيث إنه عرض لم تجز الشركة بها قبل الخلط في الجنس الواحد ، ومن حيث إنه ثمن جوز الشركة بها بعد الخلط ، وهذا لأن

باعتبار السبب، يصعب إضافة عقد الشركة إليها، فيموت موتته على ما يفوتها، وهو الخلط،  
وتبين شركة المثلث لا محالة لتأكد العقد أياً

وفي أحسن المثلث، إنما لا يصح الشركة بمدة، على قول مجمل، رحمه الله تعالى بعد  
الخلط باء، بل بالخلط، فمنه اختلاف الجنس المخلوط ليس من ذوات الأمتثال، ألا ترى أن  
منه يقسم القصة (و)، المقار، لأنه لا مثله، فلا يمكن تحصيل رأس مال كل واحد منهم  
وذلك، القصة باعتبار نقل، وفي الجنس المختلف إذا عمل لا مثله، إن كانا لم يخلطاً فخلط كل  
واحد رأس ماله كإملا كـ، وإن كانا لم يخلط، فالأمر بينهم بينهم على قدر أقدارهم، بل  
أحد منهما يوم اختلافه مخلوط، وأما ما قيد، وما جرم، فخلط، لأن أحد حق الثمن بمقابلة  
البيع، والبيع داخل في البيع مخلوطاً.

وإن كان أحدهما مريد خلط جزئاً، فإنه يضرر بقيمة يوم يتسمرن عبر مخلوط،  
ومعنى هذا أن قيمة الشئ تزداد إذا خلط به خلط، وقيمة الخلطة تنقص إذا خلطت بالغير،  
والشئ يضرر بقيمة الغير عبر مخلوط، وصاحب الخلطة يضرر بقيمة الخلطة  
مخلوطة، لأن الذي يضرر في الشئ يضرر من مال صاحب الخلطة، ولا يستحق صاحب  
الشئ الضرب ثالثاً، والثالثان في الخلطة قبل بيع، فضرر صاحب الخلطة،  
ومو الخلط، وقيمة ملكه، نص على البيع، فلا يستحق الضرب إلا بذلك الضار.

وطعن عيسى بن أبان في أغصين جميعاً، وقال: قول محمد في الخصال الأول يعبر  
قيمة متاع كل واحد منهما يوم خلطوا، وفي القصص الخمر يعتبر قيمة متاع كل واحد منهما "أ"  
يوم يتسمرن خلط، والصحيح أن يعتبر يوم كل واحد منهما يوم وقع البيع، لأن استحقاق  
المن بالبيع، وهكذا ذكر محمد رحمه الله تعالى في متني، وتبين بما ذكر في المتن: أن  
في المسألة (و) يتبين.

١٠٤٦٤ - وإن أراد تجوز الشركة منه وروى، فالجواب في ذلك، أن بيع كل واحد منهما،  
نصف عرض منه بصف عرض صاحبه، حتى صار مال كل واحد منهما مشتركاً بينهما شركة  
ملك، ثم يعتقد أن عقد الشركة بعد ذلك، إن شاء معاوضة، وإن شاء، تنافاً، ونصيب العروض  
رأس مال الشركة، والعروض بعد ما حذر مشتركاً بينهما ببيع رأس مال الشركة، وإن كان  
ذلك لا يسلح.

وكذلك إذا كان لأحدهما دراهم، وللآخر عروض، يبين أن يبيع صاحبه عروض

نصف عروضة بصف دراهم صاحبه ، ويتقايضان ، ثم بشر كان إن شاء معاوضة ، وإن شاء عتاقاً ، هكذا ذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الشركة في باب بضاعة المقارضى .

١٠٤٢٥- وفي المتنفي : هشام بن محمد رحمه الله تعالى : عبيد بن رجليه ، اشتركا فيه شركة معاوضة ، أو عتاق ، فهو جائز . وفيه أيضاً رجل له طعام ، ورجل اخوله طعامه ، فاشتركا عليهما ، وحطاهما ، وأحدهما أجود من الآخر ، فالشركة في هذا جائزة ، والتمن بينهما نصحان ، قال من قبل : إن هنا شبه البيع ، ومعنى المسألة أنهما حطاهما على أنه بينهما ، وقال في موضع آخر من هذا الكتاب : يقسم الثمن بينهما على قدر قيمة الجلب والردي .

١٠٤٢٦- ولو كان رأس مال أحدهما دراهم ، ورأس مال الآخر دينار ، جازت الشركة عند علماءنا الثلاثة ورحمهم الله تعالى ، عتاقاً كانت أو معاوضة في المشهور ، وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن المعاوضة لا تجوز . وهكذا روى عن أبي يوسف ، وعند زفر والثوري لا تجوز الشركة ، عتاقاً كانت أو معاوضة ، وهذا بناء على أن عند زفر الخلط شرط صحة الشركة ، فلا يصح مجالس لا يختلطان . هذا كله بدو شرائط جواز الشركة بالمال ، عتاقاً كان أو معاوضة .

ثم تخصص للمعاوضة بزيادة شرائط ، فمن جملة ذلك : التصيص على المعاوضة ، حتى إتتبا إذا لم يلفظا بالصفة للمعاوضة ، كانت الشركة عتاقاً هكذا روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

قال شمس الانمعة انسخ في شرحه : وتأويل<sup>(١)</sup> هذا أن أكثر الناس لا يعرفون جميع أحكام المعاوضة فلا ينصفون منها الرضا محكم المعاوضة قبل عتاقها ، ويجعل نصريهما بالمعاوضة قائماً مقام ذلك كله ، فإن كان المتعاقدان يعرفان أحكام المعاوضة ، صح العقد بينهما إذا ذكر معنى المعاوضة ، وإن لم يصرحا بلفظها ؛ لأن العبرة للمعنى دون اللفظ .

ومنها أن تكون عامة في عموم التجارات<sup>(٢)</sup> ، إليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب وذكر شيخ الإسلام في آخر باب شركة المعاوضة أنها تجوز في نوع خاص أيضاً . ومنها أن يكون كل واحد منهما من أهل الكفاية ، بأن كانا بائعين عاقلين حريين ؛ لأن حكم هذه الشركة صيرورة كل واحد منهما كغلام عن صاحبه فيما ينقصه من ضمان التجارات

(١) ما بين للتوفيق سافط من الأصل والبناء من م و م ر ف .

(٢) هكذا في السبع النسخة التي عندنا ، وكان في الأصل : في جميع التجارات .

شعبہ ۱۰: عربی، معاصر فنون - ان جی اے، انگریزی -

[illegible]

والإله ذو الطراز القديم في الفن من هذا النوع من حكمة شديدة عطفها على نفسه. فبالإله هذه حكمة شديدة من الله. ومن هذا فأنه أيا حكمة من الله في حكمة الله تعالى في رواية إن حكمة الله لا جبر إلا أن الله من الله الله تعالى والأحرار من الله لأن الله تعالى الله بهم والأحرار من الله. ومن هذا فأنه أيا حكمة من الله في حكمة الله تعالى في رواية إن حكمة الله لا جبر إلا أن الله من الله الله تعالى والأحرار من الله لأن الله تعالى الله بهم والأحرار من الله. ومن هذا فأنه أيا حكمة من الله في حكمة الله تعالى في رواية إن حكمة الله لا جبر إلا أن الله من الله الله تعالى والأحرار من الله لأن الله تعالى الله بهم والأحرار من الله.

[illegible]

ومن جملة ذلك أن -صاحبها- الربيع، وقد لا يخفى ذلك - أحد مهابا من أهل المدنى  
بحريرة تحمية عقدها - من رضى المال الذى شاركه - بحبه لزيادة ألقائه - على ما  
فيه عاد هذا - من الله تعالى .

[illegible]

١٠٤٢٨ - ذات السنة عملاً بحسب نيل واحد منهما وكيلاً عن صاحبه في غفر  
التي ولا يميز على واحد وكيلاً عن صاحبه في استيفاء ما يجب بعض صاحبه  
والخامس الذي في هذه الشركة حقيقى العندتر مع بنى العاقا لا غير ، ولا يميز آخر واحد  
مهد كذا عن صاحبه حتى لا يواحد في واحد مهاد مائة م صاحب هذا كله بين ثم انظر

الشركة بإشال - وحكمها.

١٠٤٢٩ - جنا إلى الشركة بالوجود، وبصورة أن يتسلك افتناء، ولا مانع، في نوع خاص، أو في الأنواع كلها على أن يشرى ويبيع. وما روي أنه تعالى من شيء، فهو بينهما، فهذه الشركة جائزة عندنا. والمثبت هذه شركة لوجوه، لأنه إنما يشرى بالسبقة من له وحده عند الناس، وطريق حوار هذه الشركة أن يجعل كل واحد أصلاً في المصداق، من وجه، وبذلك من وجه عن صاحبه، فيقع المشتري مشتركا بينهما، ألا ترى أنه لو قال: اشتر هذا بعين على أن يكون بينهما، كاذب ذلك جائزة، كذا ههنا.

وهذه الشركة قد تكون مدعومة، وقد تكون عناء، وشروط المفاداة أن يكونا من أهل المكاهلة، وأن يكون المثل في المشتري بينهما نصيبين، ونسب المشتري بينهما نصيبان، وأن تساوي في الربح، وأن تكون عامة إلا على قول شيخ الإسلام، واللفظ يلفظ لمفاوضة على التأويل الذي ذكره صاحب الأئمة على ما مر.

و نعلم منها يجوز مع اشتراط التفاضل في ملك المشتري، وينبغي أن يشترط أن يشرى في هذه الشركة على قدر اشتراط المثل لهما في المشتري، حتى لو تفاضلا في ملك لشرى، أو اشتراط التسوي في الربح بينهما، أو كل على انعكس لا يجوز هذا الشرط، ويكون الربح بينهما بمعنى قدر ما اشتراطا لملك بينهما، وهذا لأن اشتراط الربح لأحدهما أكثر، فما شرط له من حصة من ملك اشتراط لربح من غير ذلك ولا ضمان، والربح بما يستحق بالملك، كما في ريب المال في باب المفاداة، ثم بالضممان كالأستاذ في قبول العمل والقاء علم، بتعيينه بأقل من ذلك لأجر الذي يقبل العمل به يطلب له الفضل، وإثنا يطلب له بالضممان، أما بدون ذلك، فلا يستحق الربح، ألا ترى أن من قال لغيره: يعمل في مالك عني أن لي بعض الربح أم يجوز

إن قيل: يجوز أن يكون فصل الربح لفصل العمل، والربح يستحق بالعمل، ألا ترى أن المضرب يستحق الربح وإنما يستحقه بالمال، فكذا إذا يستحق بالعمل إذا كان العمل في ماله معلوماً، كما في المصائب ولم يجد ههنا.

١٠٤٣٠ - في المتن: إذا أراد الرجلان أن يشرى شركة مفاداة، وأحدهما دار أو خادماً أو غرض وليس للأخر شيء، فاشترى شركة مفاداة به لأن ذلك بوجهين، وأنه يسمى شيئاً من العود من انتهى لأحدهما في شركتهما، كانت الشركة جائزة وهي مفاداة، والعود من نصاحبها خاصة، وهذه شركة رجوع، وكذلك إذا كان لأحدهما بر ذهب غير

مضروب ، والباقي بحانه

١٠٤٣١ - جئنا إلى الشراكة بالأعمال وهي نوعان صحيحة ، وفاسدة ، فالصحيحة منها : أن يشترك اثنين على أن يتقولا لأعمال من اناسي ، وبعملا بأيديهما ، فمما رزق الله تعالى ربح من شيء ، فهو بينهما ، فهذه الشراكة جائزة ، وقد تكون هذه الشراكة متفاوتة عند استجماع شرائطها على ما ذكرنا ، وقد تكون عنائاً .

وطريق جواز هذه الشراكة أن يحمل كل واحد منهما وكلاً عن صاحبه بنفس العمل له ، وانوكيل تفعل العمل له جائز ، ولأجل هذا المعنى قلنا : تصح هذه الشراكة متفاوتة انقضت أعمالها ، بأن اشترك صهران أو خياطان ، أو احتلفت بأن تشترك فحار وخياط .

وقد قلنا - إن احتلفت أعمالهما لا يصح ؛ لأن كل واحد منهما عاجز عن العمل الذي يقبل صاحبه ، فإن ذلك ليس من عمله ، فلا يحصل ما هو المقصود من العقد ، ولكنا نقول : جواز هذه الشراكة من حيث التوكيل بتقبل العمل ، وانوكيل بتقبل العمل صحيح من يحسن ذلك العمل ومن لا يحسن . وهذا لأنه لا يتمين على المتقبل إقامة العمل بنفسه ، بل أنه أن يقيم بأعونه وإخوانه ، وكل واحد منهم غير عاجز عن ذلك .

وفي المكان من هذه الشراكة يجوز شرط التعاضل في المال . فنسداد بالعمل مع اشتراك المتساوي في العمل ، بأن اشتركا المال بينهما أثلاثاً ، وشروط العمل عليهما نصفان ، وهكذا ذكر في الأمل ؛ لأنهما تباعدا في العمل وقد يكون منهما في العمل تعاضات ، فصاحبهما اشتراط التعاضات في الربح .

١٠٤٣٢ - وذكر القديري . أنه لا يجوز اشتراط التعاضل في المال المتباعدا بالعمل إن اشترطا التعاضل في العمل ، وهذا لأن اشتراط الكسب باشتراط العمل والتقبل ، دون نفس العمل ، ألا ترى أنه لو عمل أحدهما دون الآخر ، كان الأجر بينهما على ما اشترط ، فيصير العمل كالعمل تعاونه على إياه ، ما هو مستحقا عليهما من العمل بعقد الشراكة ، وإذا ثبت أن اشتراط الأجر بتقبل العمل ، فإنما يستحق كل واحد منهما من الآخر بقدر ما عليه من العمل .

١٠٤٣٣ - ثم في شراكة القليل إذا لم ينفرد ، ولكن اشتركا شركة مطلقة ، فذفع رجل إلى أحدهما عملاً ، فله أن يأخذ بذلك العمل أيها شاء . ولكن واحد منهما أن يطالب الآخر بالعمل ، فزلى أيها شاء دفع وبريء ، بقرلة المتناوضين عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى . صحيحنا قول هشام : أخبرنا محمد بذلك ، وهو قول محمد ، وكذلك قول أبي يوسف .

١٠٤٢٢- قال أبو الفصح في المثنى: وكذا روى بشر بن الوليد عن أبي يوسف من قوله، وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وزاد فيه: إذا جئت يد أحدهما، فالضمان عليهما، يأخذ صاحب العمل أيهما شاء بجميع ذلك. فقد اعتبر هذه الشركة مفادضة في حق هذه الأحكام، مع أنهما لم يعادضا؛ وهذا استحسان أخذ به علماءنا بحمهم الله تعالى؛ لأن هذه الشركة مقتضية للضمان بأن ما يتقبحه كل واحد منهما معصمون على الآخر، ولهذا يستحق الآخر بسبب نقاد نفسه عليه، فأخروها محري المفادضة في حق ضمان العمل. واقتضاء العمل لبدل. وفيما عدا ذلك لم يشترأ معنى المفادضة، حتى قالوا: إذا أقر أحدهما بدين من ثمن صابون أو شئ من مستهلكه، أو آخر أجبر، أو أجره بيت مدة مصت، لم يصدق على صاحبه إلا بينة. وسيأتي بيان هذه الأحكام، والفرق بين المفادضة والعتاد فيما بعد هذا. شاء الله تعالى.

١٠٤٢٥- إذا أعتد الصانع سعة وجلا في ذكاته، فطرح سعة العمل بالنصف، حاز استحسانا، لتعاضد الناس من غير تكبر مكر، ولأن الناس بحاجة إلى ذلك، فالتعامل قد يدخل بهذا لا يعرفه أهلها. ولا يأمنونه على ما عهدهم، ويأتى بأهون على متاعهم صاحب الدكان الذي يبرونه، وصاحب الدكان لا يبيع على العمل مثل هذا في العادة، ففي تخويز هذا القصد يعرض غرض الكل؛ فإن التعامل يصل إلى عوض عمته. وصاحب الدكان يصل إلى عوض متعته ذكاته. والناس يصلون إلى منفعة عمل الناس. ويطلب ثرب الدكان الفضل؛ لأنه أعمده في ذكاته، وأغناه مجتمعا. ويرى ينيب صاحب الدكان بعض العمل؛ كخياط يترقى ذكاته، ويلى فقامه، ثم يدفع إلى آخر المتجر.

قال شمس الأنة السرخسي رحمه الله تعالى: هذا أعتد نظير عقد السلم، من حب إنه رخص فيه حاجة الناس، كالسهم.

قال الصدر الشهيد في شرح كتاب الشركة: طريق الجواز أن يجعل كأنهما اشتركا في التفيل والعمل، ثم يتقيل أحدهما، ويعمل الآخر، فعلى هذا القول إذا كان صاحب الدكان أن تقبل ولا تقبل أنت، وأعرض عليك لتعمل بالنصف، لا يجوز، وكذلك قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في اختياره: يتشبه المتاع، ويلى نفسه، ثم يدفعه إلى الآخر بالنصف، يجوز؛ وكذا هنا في سائر الصناعات، قال: ولو تقبل النصف، جاز. ولو عمدا صاحب الدكان، جاز أيها.

١٠٤٣٦- وأما الفاسدة من هذه الشركة: أن يشترك في الاحتطاب، والاحتشاش،

وطالب المكنوز، وما أنشبه ذلك من الأسباب التي فُتحت بالأخذ من المباحثات، وهذا يبنى على الأصل الذي تقدم: أن من شرط جواز الشركة كونه عقد هله عقد الشركة فأبلا للتوكيل، والتوكيل بهذه الأنواع لا يجوز، ويقول الأنواع<sup>(٢)</sup> من كل صانع يعمل بالأجر بجوار التوكيل، فلهذا أجاز ذلك النوع، ولم يجز هذا النوع، وإنما جاء التوق في صحة التوكيل وعدم صحته؛ لأن التوكيل أمر مانتصرف، وإنما يصح إذا حصل الأمر فيها هو ملك الموكل، كما في بيع شيء من ماله، وكما في شراء شيء له، لأن الشراء إيجاب في دونه، ودونه خالص ملكه، وفي شركة التقبل كل واحد من صاحبه بإيجاب بعض العمل في دونه فنصح الأمر، وفي أخذ المباحثات لم يوجد الأمر بالتصرف في ملكه، فلم يصح الأمر - والله أعلم -.

(١) هكذا في الأصول ط. - وكان في الشيخ لاقية الشيء هكذا. ويقول الأحمد.



## الفصل الثاني

## في الألفاظ التي تصح الشركة بها، والتي لا تصح

٥٤٣٧ : قال محمد رحمه الله تعالى : إذا اشتركا بغير مال حتى أنهما اشتريا اليوم فهو بينهما ، وخصا صنعا ومعملا ، أو لم يخصصا ، فهو حائز ، وكذلك إذا قل : هذا لشهري . وكان يمتعي أن لا يجوز إذا لم يبيننا حصة ما يشتركان فيه ، أو مقدار البدل ؛ لأن معنى الشركة على الوكالة ، ومن وكلي رجلا بأن يشتري له شيئا بيته لدارهم ، لا يجوز ما لم يبين الجنس والعقد ، أو مقدار الشئ . والجواب أن الشركة في معنى وكالة عروس إلى وكيل الرأي فيما يشتري ، بأن يقول له : اشتر لي اليوم ما شئت ، وذلك جائز ، فكل ذلك الشركة .

إذ قلنا : إن الشركة بهذه الصفة التي ذكرنا : لأن القصد من الشركة تحصيل الربح ، وإما يحصل هذا القصد إذ صار الرأي مخصصا إلى كل واحد منهما في التصرف .

فإذا حازت هذه الشركة ، هل تتوقف بالوقت المذكور ، حتى لا تبقى بعد مضي الوقت ؟ ثم يذكر محمد رحمه الله هذا الفصل في الأصح .

وروي بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى : أنه يتوقف . وصنف الطحاوي هذه الرواية ، وقال : هي غير رواية الأصل أن كل من وكلي رجلا يشتري له عبدا اليوم ، أو يبيع له عبدا اليوم ، أن الوكالة لا تتوقف . باليوم . وغيره من المناويع صححوا هذه الرواية ، وقالوا : ما ذكر في الشركة يصير رواية في الشركة ، مجعير في المسألة الأولى روايتان على قول مؤلفه ، وهو الصحيح .

وتم يذكر محمد في الأصل ما إذا لم يذكر نفقة الشركة ، ولكن قال أحدهما الآخر : ما شرب اليوم من شيء فهو بيني وبينك أما حكمه ؟ وروي بشر بن الوليد عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمه الله أنه لا يصح إلا ذكر نفقة الشركة ، أو ما يدل على الشركة ، بأن قال : ما اشتريت اليوم ، أو ما اشتريت ، فهو بيني وبينك . أما بدون ذلك ، لا يجوز ما لم يكن للرأي مخصصا إلى الوكيل ، بأن قال : إذا شريت ما رأيت . أو ما شئت اليوم ، فهو بيننا وروي أبو سليمان عن محمد أنه يجوز . وثبتت الشركة بهذا العقد ، لأنهما ذكرا حكم الشركة . بل لم يذكروا عقد الشركة ، والعقد يصير مذكورا بذكر حكمه ، ألا ترى أنهما لو ذكرا الشراء من

الجانبيين يجوز، وإن لم يذكر النقل الشركة لما ذكر الحكم الشركة.

وجه ما روي عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: أنهما لم يذكر الشركة، ولم يذكر حكم الشركة على الخصوص؛ لأن حكم الشركة على الخصوص، إنما يصير كل واحد منهما وكلاً من صاحبه، ولم يذكر ذلك، فلم تثبت الشركة، لأنهما ولا اعتضاة، فثبت وكالهما، والتوكيد شراء مجهول الجنس لا يجوز ما لم يكن الرأي مفوضاً إليه، بخلاف ما لو ذكر شراءهما؛ لأنهما ذكرهما مع حكم الشركة على الخصوص، فثبتت الشركة اقتضاءً بذكر الحكم.

١٠٤٣٨- والشركة جثرة، وإن كان المشتري مجهول الجنس. قال: وكذلك إذا لم يذكر الشركة وقتاً، لأن الشركة على أن ما اشترياً فهو بينهما؛ لأنهما جعلاً ما يشتره كل واحد منهما، علم أنهما أرادا الشركة؛ لأن الوكالة في العادة لا تقع من الطرفين، والشركة لا تنفرد إلى تسمية ما يشترينه، ولا إلى ذكر الوقته، بخلاف الوكالة؛ إذا فوض الرأي إلى الوكيل مطلقاً فيما يشتره، مثل أن يقول: ما شريت من شيء فهو جائز، حيث لا بد فيها من ذكر الوقته، نحو أن يقول: اليوم، أو شهر كذا، أو يذكر مبلغ الجنس، أو نوع ما يشتره، كأنه يقول: لأن هذه الوكالة وإن جرى محرم الشركة بنفويش أتد في إلى الوكيل، حتى احتملت الجهالة، إلا أنها ركالة حقيقة، ومن حكم الوكالة الخصوص، حتى إن قال لغيره: وكلت في هذا المال، كان وكلاً بالخط، إلا أن لا يجوزناه مطلقاً من غير تخصيص، جعلناها شركة من كل وجه، وإنها ليست بشركة من كل وجه، فقلنا: إقامت المنة، أو سمي النوع، أو الثمن، فقد ظهر معنى الخصوص من وجه، فجوز، وإن أطلق لا يجوز.

١٠٤٣٩- وفي المتن: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في رجلين قالاً: ما اشتريتا من شيء فهو بيتنا نصفان، فهو جائز، وذكر عن هذه المسألة في موضع آخر من المتن عن أبي يوسف، وقال: إذا قال: أرنا بهذا الكلام الشركة، فهو جائز، وإلا فهو باطل.

١٠٤٤٠- وجه أيضاً: أحسن بن زياد عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: في رجل قال لأخر: ما اشتريت من أصناف التجارة، فهو بيني وبينك، فقبل ذلك صاحبه، فهو جائز، وكذلك إذا قال: اليوم، وما اشترى في ذلك اليوم كان بينهما نصفان، وكذلك لو قال كل واحد منهما لصاحبه، ولم يوقت.

١٠٤٤١- وكذلك إذا قال: ما اشتريت من الدقيق، فهو بيني وبينك، وليس لواحد منهما أن يبيع حصه صاحبه بما اشترى، إلا يؤذن صاحبه؛ لأنهما اشترى كل واحد منهما لغيره.

البيع.

١٠٤٤٢- ولو قال: إن اشتريت اليوم عبدًا، فهو بيني وستك، فالشركة باطنة، ولو قاله

عبدًا خراسانيًا، فهو جائز.

١٠٤٤٣- وفيه أيضًا بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: رجل قال

لآخر: ما اشتريت من شيء، فهو بيني وبينك [فقال: نعم] قال: هذه شركة غير مسموعة

ولا معلومة. وإن قال: ما اشتريت اليوم من شيء، فهو بيني وبينك<sup>(١)</sup>، فهذا جائز. وكذلك

إن وقت سنة، وإذا لم يوقت وقتًا، إلا أنه وقت من المشتري مقدارًا، ما قال: ما اشتريت من

اختطة إلى كذا، فهو بيني وبينك، فهذا جائز.

١٠٤٤٤- وإن سمي صنفان من النوع، ولم يبين فيه وقتًا من الأيام، ولا من القدر،

فقال: ما اشتريت، من اختطة من قليل، أو كثير، فهو بيني وبينك، ولم يوقت شيئًا، فإن

هذا لا يجوز، وكذلك المذوق والأشياء كلها.

١٠٤٤٥- وكذلك إذا قال: ما اشتريت مني وجهك هذا، فبيتي وبينك، وقد خرج من

وجه، أو قال بالعصرة، فهو باطل، حتى يوفنا شيئًا، أو يبيع، أو يأخذ.

١٠٤٤٦- إذا قال الرجل لغيره: اشتر عب، فلان يس وبينك، فقال المأمور: نعم، ثم

ذهب، وأشهد وقت الشراء أنه يشتريه لتغيب حاجته، فالعبد منه؛ على الشركة؛ لأنه وكيل

من جهة الأمر في شراء نصف العبد، والوكيل لا يحزل نفسه بغير علم المالك.

وقال أبو حنيفة رحمه الله تعالى في المجزوء: إذا أمره بشراءه، فسكت، ولم يقل:

نعم، ولا لا، حتى قال عند الشراء: اشتريت لنفسى، يكره له، ولو قال: أشهدوا أنني اشتريته

لفلان كما أمرني، ثم اشتراه، كان للأمر، فإن اشتراه، وسكت عند الشراء، ثم قال بعد

الشراء: اشتريت لفلان الأمر، كان لفلان إذا كان مملوكًا. ولو قال ذلك بعد ما حدث به عيب،

لم يقبل قوله، إلا أن يصدق الأمر.

١٠٤٤٧- ولو أن رجلاً أمر رجلاً أن يشتري له عبد فلان بيمينه وبينى، فقال المأمور:

نعم، ثم لقيه رجل آخر، فقال: اشترى عبد فلان بيني وبينك، فقال: نعم، ثم اشتراه المأمور،

فهو بين الأمرين، ولا شيء للمأمور من العبد، لأن الأمر أمره بشراء نصف العبد له، وصار

المأمور بحال لا يمكن شراء ذلك النصف حال عيب الأمر، ما بقيت المكالمة، فلا يملك الشراء

لغيره من الطريق الأولى، فتصرف الموكلة الثانية إلى النصف الآخر الذي يملكه، أو إلى

(١) أنشئت هذه فبعبارة من ط ٢ ج

البراء لنفسه ونعم، نصحبها لكونه الكفاية، فصار المصنف الآخر محدثاً بذاتي، والتبرع  
الاول كان مسبقاً للأول، فخرج لأمر من الجوز، قاله . وهذا إذا قلنا الوكالة من الثاني ومن  
مخصص من الأول، وإما إذا قلنا الوكالة بمحض من الأول، يكون له بعد ذلك الأمر الثاني، ومن  
الأمر مخصص، وهكذا، ذكر في المتن

وهذا لأنه لا قبل بوكالة من الثاني، يكون العدم منه ومن الثاني مخصص، فقد عجل خصمه  
في الوكالة، والوكيل بذلك عجل نفسه حال حصة الموكلي . ولا يملك ذلك حال عيته  
١٠٤٤٨ - ونحوه ثالث حال ذلك، وقال له: انشروا هذا فلا يسيروا، فقلت: اياه  
في العبد بين الأولين، ولا شيء في الثاني، قال في العيوض: وهذا إذا قلنا الوكالة من الثالث  
مخصص من الأول والثاني، فالله بين الثالث والثاني، ولا شيء للأول، ولا الثاني.

١٠٤٤٩ - قال في المتن: سمعت محمداً بن حماد بن عيسى يقول في رجل أمر  
رجلاً أن يشتري مائة صاع من ثياب من درهمين وبنه على أن يشتريه لغيرهم، فهو جائز،  
وهو صحيح، والشروط باطل.

١٠٤٥٠ - فيه أيضاً: إبراهيم بن محمد بن حماد بن عيسى: هذا رجل قال: اشتر جارية فلان  
بيني وبينك، على أن تبعها له. قال: الشراء فاسد، والشرقة جائزة، قال: والشرقة هي الشرقة  
في حد هي الشرقة الفاسدة، وهو قال: على أن تبعها . كان هذا جائزاً، وهي مشترقة بينهما  
يبينها علي بن محبوب.

في المتن: قال هشام: سمعت أبا بصير رحمه الله تعالى يقول: في رجل قال: لأمر  
أبي له شيء، فله شيء، وهو من غيرة الأول، فله شيء من ثيابي، قال: هو حرام،  
وإن كان له شيء، فله شيء، وهو من غيرة الأول، فله شيء من ثيابي، قال: هو حرام،  
وإن كان له شيء، فله شيء، وهو من غيرة الأول، فله شيء من ثيابي، قال: هو حرام،

١٠٤٥١ - قال في المتن: إذا اشتري رجل ثياباً، وقال له آخر: اشتر ثيابي  
فيه، فأشركه، فهذا أمر له البيع، فإن كان قد قبض على ثيابه، لم يصح، لأن الشراكة  
بفرض الشراكة، بمعنى قوله: أشركت فيه، هو أنك قبضت فيه، وذلك بملك المصنف منه،  
فهو معنى قول: إنه بمنزلة البيع، وبمعنى اشتري ثيابي قبض الثياب لأجور، وإن كان ذلك بعد  
القبض، فإن غره، فقد انقضت جاره، وإن لم يعرف، فهو خيار إذا عرف، من أصحابها  
رحمته الله تعالى، من يقول: "بيع ما من لجهلة الشيء"، فإذا صار معلوماً، يرتفع التمسك.

منهم من قال: البيع صحيح، لأن الأمر معلوم من نفسه، وإن لم يعرف المشتري فهو  
كثير، لم يره يصح، لأنه معلوم من نفسه، وإن جهله المشتري.

ولو قبض النصف دون النصف، فاشتراك فيه رجلان، لم يجوز فيما لم يقضى، وجاز فيما قبض، وله الجبار في تفرق الصفقة عليه.

١٠٤٥٦ - رجلان اشترى عتياً، واشتركا فيه رجلاً، عهد المألة على وجهين: إما إن اشتركا على التعاقب، بأن قال له أحدهما: اشتركتك في هذا العبد، ثم قال له الآخر مثل ذلك، وفي هذا الوجه كان العبد لذلك الرجل، ولكل واحد من الرجلين ربعه، وإن اشتركا معاً، بأن قال أحدهما: اشتركتك في هذا العبد، كان لكل رجل ثلث العبد استحصاناً.

١٠٤٥٣ - ولو اشترى أحد الرجلين في نصيبه، ونصيب صاحبه، فأجاز صاحبه، كان لذلك الرجل النصف، وإن لم يجوز، فله نصيب نصيب الشريك، وهو أربع، لأن إشرأكه في نصيبه نفذ في الحال، ونصيب الشريك على الإجازة، وبعد الإجازة يصير مشركاً له في نصيبه، وكان كل واحد منهما اشتركة في نصيبه بعدد على حدة.

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى في التوائين أن لرجل ثلث العبد إن أجاز شريكه، وإن لم يجوز فله سدس العبد من نصيب الشريك، ووجهه أن الإجازة في الانتباه بمنزلة الإذن في الابتداء، ولو شرك أحدهما في كل العبد يذون صاحبه، كان لرجل ثلث العبد، كذا ههنا.

١٠٤٥٤ - رجل اشترى عبداً وقبضه، فقال له رجل: اشتركتني فيه، ففعل - ثم لقبه آخر، فقال له مثل ذلك، فلو كان الثاني يعلم بمشاركة الأول، فله ربع العبد، وإن كان لا يعلم، فله ثلثا نصيب العبد، وللأول النصف، وخرج المشتري من بين؛ لأنه إذا لم يعلم بمشاركة الأول، يكون طالباً للإشراك في جميع العبد، وإذا علم، يكون طالباً للإشراك في نصيبه خاصة، وقال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه في التجرد: للثاني ربع العبد، علم بمشاركة الأول، أو لم يعلم.

١٠٤٥٥ - وإذا اشترى نصف العبد وقبضه، فقال له رجل: اشتركتني فيه، وهو يرى أنه اشترى الكل، ففعل، فله جميع النصف الذي اشتراه المشتري، وإن كان يعلم أنه اشترى النصف، فله نصف؛ وهو ثلث، هني ما قلنا في المألة المتقدمة.

١٠٤٥٦ - ولو كان رجل في يده حقة بدعيها، فأشترى رجلاً من نصيبها، فلم يقبض، حتى أحرق نصف الطعام؛ فإن شاء الشريك أخذ نصف ما بقي، وإن شاء ترك، وكذا البيع في هذا المرح؛ لأن الشركة والتابع وقع على نصف الطعام، فما هلك بهلك على الحقيق، وما بقي يبقى على الحقيق، وله الجبار إذا كان قبل القبض لتفرق الصفقة عليه. ولو استحق نصف الطعام اختلفت الشركة والبيع، فكان لجميع على النصف المتبقى، وكان الإشرأك في نصف ما لم

يستحق، فكان ذلك النصف بينهما؛ لأن بالاستحقاق تبين أن الطعام كان مشتركاً، والشركة تقتضى التساوى، وإنما يستحق التساوى إذا كان الباقي بينهما، بخلاف البيع؛ لأن البيع لا يقتضى التساوى فانصرف إلى النصف الباقي.

وفى "التوادر": ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: أن الشركة والبيع سواء، وله أن ينصف، كما فى الشركة والبيع جميعاً.

١٠٤٥٧ - وقال أبو حنيفة رضى الله تعالى عنه: فى رجل قال لآخر: اشتر هذا العبد، واشتركنى فيه، فقال: نعم، ثم اشتراه، فهو بينهما، وكذلك قال أبو يوسف، وهذا استجدان.

١٠٤٥٨ - اشترى عبداً بألف، وبقيعه، ثم قال لرجل: قد اشركتكَ، فلم يقل الرجل شيئاً، حتى قال لآخر: اشركتكَ فيه، ثم قال: قد قبلنا، فالعبد بينهما. لكل واحد النصف، وخرج المشتري من بين، بمنزلة ما لو قال رجل لآخر: بعك نصف عبدي هذا بخمسة مائة، فلم يقل الرجل شيئاً، حتى قال لآخر: بعك نصف عبدي هذا بخمسة مائة، فقال: قد قبلنا، كان لكل واحد منهما نصف العبد بخمسة مائة.

١٠٤٥٩ - اشترى حنكاً، وأعطى على طحينها درهماً، ثم أعطى على خبزها درهماً، فاشرك رجلاً فى الحيز، أعفاه للشرك نصف ثمن الخطة ونصف النفقة، وكذلك هذا فى الفطن وغزله وحياكنه، وفى السمسم، وعصمه، فإذا كان هو الذى طحن وخبز، أو غزل ونسج، ولم يعط عليه أجراً، وباقى المسألة بحالها، فعليه نصف الثمن، لا غير، ولا شيء عليه لعمله، فى "المعنى".

### الفصل الثالث في المفاوضة

١٠٤٦٠ - هذا الفصل يشتمل على أبواب: نزع عنه فيما يوجب مطالبتها بعد صحته . إذا اشترياً أحد الفئتين<sup>(١)</sup> شيئاً ، ففي القياس تبطل المفاوضة ، لأن المشتري صار بينهما ضعفاً ، والآخر مختص بحد رأس ماله ؛ لأن رأس مال من واحد منهما في الخلط باقى على ملكه ، فتعتمد المساواة ، وهي الاستحسان . لا تحلل المفاوضة ، لأن الضمارة لا تنعدم ؛ لأن الآخر إن ملك نصف المشتري ، فقد صار نصف الممن مئحرف عليه لصاحبه ، أو لأنه وإن انعدم المساواة ، فالتحيز عنه غير ممكن عادةً ، فلهما أقل ما يحصلان شيئاً ، جداً بشرئته بجهلهما ، فلا بد من أن يكون المشتري بأحد<sup>(٢)</sup> الفئتين سابقاً .

١٠٤٦١ - إذا كان رأس مائهما على السواء ، يوم الشريعة ، حتى صحت المفاوضة ، ثم صار في أحدهما فضل قبل أن يشتريه ، بأن ازدادت قيمة أحد المتدين بعد عقد المفاوضة قبل الشراء ، انتقضت المفاوضة ؛ لأن عقد الشركة ليس بلام ، فلهذا ، حكم الانداء ، ما لم يتم المقصود ، وإنما يتم المقصود بالشراء ، فتجعل الزيادة في الشراء عملة الزيادة وقت العقد<sup>(٣)</sup> .

وقال محمد رحمه الله تعالى . وكذا إذا اشترى بأحد المائتين وزاد الآخر ، لأن المقصود لم يتم فيه ، لم يشتريه ، فصار كأنه الزيادة كانت موجودة فيه في الابتداء ، فإن حصل الفصل بعد الشراء ، وكذلك ، إذا وقع الشراء بأحد المائتين ، وزاد الذي وقع الشراء به بعد ذلك لا ينتقض المعاوضة

١٠٤٦٢ - وإذا هلك أحد المائتين ، ثم هلك الآخر قبل الشراء ، انتقضت الشركة ؛ لأنه رأى على منك صاحبه ، فإذا هلك ، فقد فات محل العقد ، فيبطل العقد .

فإن استوى الآخر بعد ذلك بطل ، ذكر هذه المسألة في الأصل في بعض المواضع أنه

(١) وفي ف . - بأحد المدين

(٢) هكذا في نظم م و ف . ، وكذلك في الأصل و ف . بأحد

(٣) وفي ف . - بهذه الطريقة ، قررت أحد المفاوضين مالم يصحح أن يتم له رأس المال المشتري قبل الشراء انتقضت المفاوضة ، لأن عقد الشركة ليس بلام ، فلهذا ، حكم الشراء ، ما لم يتم المقصود بالشراء ، فتجعل الزيادة قبل الشراء عملة الزيادة وقت العقد .

انفسهم في حصة، وذكر في بعض النسخ ان اشتد فيها اليه ببسمة، ورمح هذه البسمة في  
خرج القلوب، وجعلها على حبيب، بان شترها في حشر الشتر ان كان ما يسرى به  
من عدمه هو بيننا، وهي هذا الوجه كان الشتر في شتر بيننا، ولكن شتره ماله، وان  
ثم شترها في حشر، فبما ان كل واحد منهما، فهو ببسمة، وفي هذا الوجه كان الشتر في  
التي هي في حشر

قال تعالى الآية السادسة عشر رحمه الله تعالى في سورة النور في الآية السابعة عشر  
الرافعة أن المشرية خاصة مع زوج سبي ما، وأذا غلب عقد الشركة له ما يشترط لهما فيه  
بني واحد من قبلي جاء، وما ذكر في معنى قوله مع، أن المشرية مشتركة بينهما معناه  
إذا حضر طاهي عقد الشركة أو ما يستلزمه كل واحد من قبلي مشترك بينهما، كما ذكره  
فقدوري وهذا أيضا إذا است طاهي عقد الشركة، ما يستلزمه كل واحد من قبلي، فهو بيان  
وهو من قوله الما بين أن بطلت الشركة، لم نص، بل قال، فيكون المشرية بينهما، ولا كانت  
إذا تعلق عقد زوجه أو

[illegible][illegible]

(١) من المفقودين في مصر : الأسماء التالية :

(٢) ... وهو ... نظام الحكم والسياسة ...

زمرہ: ۱۹۷۰ء کی دہائی کی فلمیں - قدم از قدم از کتاب: موزوں



الشركة. والشريك ثم يرمى بذلك، فأما إذا كان في يده من حسن ذلك، فبذلك ليس مستنداً وروى عوف بن أبي جميلة عن أبي عبد الله عليه السلام أنه قال: «إذا كان في يده ما يملكه، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به».

١٠٤٩٤- وأما إذا أكر أحد الشريكين الله أو غيره، فليس له أن يأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به. وهكذا دبر نسخ الإسلام في أن باب الخصم من الله أو غيره، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به.

١٠٤٩٥- وفيما سيج أحد الشريكين الشركة، وقال الشركة أئمة، فتح نسخ. حاشا المصيرية، هكذا دبر في الأصل، وذكر المحامي أنه لا يصح البيع، وحينئذ حاشا المصيرية. وهذا إذا فتح بغيره صاحبه، فأما إذا فتح بغيره صاحبه، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به.

١٠٤٩٦- وفيما سيج أحد الشريكين، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به. وفيما سيج أحد الشريكين، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به.

وإذا قال أحد الشريكين نصاحبه، لا أعلم معني الشريعة، فهذا المصلحة قوله، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به.

١٠٤٩٧- وفيما سيج أحد الشريكين، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به. وفيما سيج أحد الشريكين، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به، فليأخذ به.

نوع من

في تصرف أحد المفاوضين في مال المفاوضة:

١٠٤٦٨- قال محمد رحمه الله تعالى: لكل واحد من المتفاوضين أن يشتري بجنس ما في يده، متى إذا كان ما في يده (مكيلة أو موروثة، فاشتري بذلك الجنس، جاز، وإن اشترى به ليس في يده) من ذلك الجنس، بأن اشترى بالدينير أو الدينار، وليس في يده درهم ولا دينار، كان المشتري حاصلاً للمشتري، ولا يجوز ضربه على الشركة، إذ لو جاز ذلك، يربح مال الشركة على من انعقدت به الشركة، والشريك لم ير نس بفلك، فإما إذا كان في يده من جنس ذلك المال، فهذا ليس باستدانة.

١٠٤٦٩- وروى عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: إذا كانت في يده دينار، فاشتري به درهم، جاز، لأن كل واحد، فكأنه اشترى بجنس ما في يده.

١٠٤٧٠- وفي الأصل: أحد المتفاوضين أن يكتسب عبداً من تجارتهما، وله أن يأذن له في التجارة، أو في أداء الغنم، أما الإذن، في التجارة، وأداء الغنم، فإنه من جملة التجارة، وأما المكتسبة، فإنها اكتساب، ولهذا ملكها الأب، وأوصى في مال اليتيم، واكتساب المال داخل تحت المفاوضة كالتجارة، وليس له أن يعقب عبداً من تجارتهما على مال؛ لأن العقب على مال ليس بتجارة، ولا هو اكتساب المال؛ لأن المثل يزون بين في ذمة مقل.

١٠٤٧١- وله أن يزوج أمة من تجارتهما، وليس له أن يزوج عبداً من تجارتهما؛ لأن تزويج الأمة اكتساب المال، بخلاف تزويج العبد.

والزواج أمة من تجارتهما عبداً من تجارتهما، لا يجوز استحساناً عند عثماننا الثلاثة رحمه الله تعالى، وكذا لا المكتسب، إذ الزوج أمة من كسبه عبداً من كسبه لا يجوز استحساناً، وكذلك إذا تزوج أمة ليقيم من عبداً ليتيم استحساناً.

وله أن يشارك رجلاً شركة عثمان بعض مال، ويجوز عليه وعظم شريكه، سواء أؤذن شريكه أو بغير إذن شريكه.

١٠٤٧٢ في المتن: عن محمد رحمه الله تعالى: إذا شارك شركة مفاوضة بغير محضر من صاحبه، كان عتاقاً، لا مفاوضة، وإن فعل ذلك بحضرة شريكه، وشريكه يقرب؛ لا يرضى، فهذا مفاوضة بين الأولين، والذي فارص بينهما مفاوض لمدى قاضيه، وإن شاركه شركة مفاوضة، إن كان يؤذن شريكه، جاز، ومفاوضة عليهما، وإن كان بغير إذن

شريكه، لم يكن مدعيه، وإن كان عدلاً، وليس أنه أن يذوق، هكذا ذكر شيخ الإسلام في باب صناعة المقايض.

وذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في هذا الباب: أنه لا يجوز للمقايض أن يذوق، وذكر هذا: وقال أبو يوسف: لا يجوز للمقايض أن يذوق.

١٠٤٧٣- في المشتري عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: في مقايضتين شارك أحدهما رجلاً شركة عثمان في ارفيقه، فهو جائز، وما اشترى هذا الشريك من ارفيقه، فقصه، فمشتري، ووصفه بين المقايضتين: فإن شركة أحد المقايضتين جائزة عليهما.

ولو أن المقايض الذي لم يتشاركه اشتري عبداً، كان نصيبه لشريكه، ونصيبه بين المقايضتين نصيبين، ويجوز له أن يرهن مال المقارضة ما بين عالي المقايضة، لأن له رهنه.

١٠٤٧٤- وكذلك لو رهن منعه من حصه متاعه بشئ مقايضة، ولم يكن مشرعاً، يرجع على شريكه نصف الدين، إن كان الرهن قد هلك في يده فمشتري، ولو كان قد رهن على أحد المقايضتين خاصة من مهر امرأة، وأرسل حنيفة، ورهن بذلك مالا من كسبهما، فإن ذلك جائز عليه. وعلى شريكه حتى لم يكن لشريكه أن يشترى به من الرهنين.

١٠٤٧٥- وإذا هلك الرهن في يد المدين، رجع عليه شريكه نصف الدين أو لا يرجع له زيادة على قدر الدين؛ لأن الزيادة على قدر الدين لغاية، وأحد المقايضتين أن يذوق، وإذا كان الدين آتياً من تجارتهما على، حتى، فله أن يشترى به أحدهما، فهو جائز، سواء كان هو الذي يلى لبايعه، أو صاحبه، لأن الأوتان اسنيد.

١٠٤٧٦- وكل واحد من المقايضتين وكيل عن صاحبه في استيعابه الدين الواجب تجارته، وإذا أحد المقايضتين أن يبيع مال المقايضة، وأن يهدي أو يعطى المبيعاً من مال المقايضة؛ وأن يدعو إليه استحقاقاً، يريد يقوله: يدعو إليه، بأن يشترى دعوه، وأنما كان له ذلك؛ لأنه من صنيع التجارة، والتجار لا يجنون بدماء، ألا ترى أن العبد المأذون يملك ذلك.

ولم يقدر في العدة تقدير، وقد قال: إن المكاتب يتصدق به دون أندامهم، فمن مباحين رحمهم الله تعالى من قال: التقدير في الصدقة تفسير في الضيقة، ومنهم من فرق بينهما، فقال: الصدقة بدون أندامهم ممكن، فأما اتخاذ الضيقة، والإهداء فلا يبرهن، فما دون أندامهم، فقد تقع الحاجة إلى إمداد التي الحاجة، وإلى اتخاذ أنه دعوه للخدمة، فكان استعانة مريضاً إلى إمداده، فله بعدد السحار فيما بينهم مرقاً، لا يملكه المقايض، وما لا بد له

التجاز فيما بينهم سرفاً، يمكنه المقاوم.

١٠٤٧٧- ثم إنما يملك الإهداء بالأكوئ من الفاكهة، واللحم، والخبز [ولا يملك] "الإهداء بالذهب والفضة؛ لأننا إنما أدخلنا الإهداء في الشركة بعرف التجار، وعرفهم في إهداء المأكول

ثم ذكر اللحم في الكتاب، ولم يفصل بين المشوي والنيء، فمن مشاينا، حميم الله تعالى من فأت: أراد به المشوي، إلا أن محمداً رحمه الله تعالى أطلق ولم يقيد.

١٠٤٧٨- وإذا أهدى أحد المتقارفين ثياباً من المقاومة من رجل، فربكها المستعير، ثم اختلفا في الموضع الذي ربكها إليه، وقد عطيت الدابة، فقال أحدهما: أنا المعير، وأما شريكه أنه جاوز الوقت، وقال الآخر: إنه لم يجاوز، وكانت الإغارة إلى هذا المكان، فلا ضمان على المستعير؛ لأن قول أحدهما في ما يدخل تحت المقاومة [كقولهما، والإغارة دخلت تحت المقاومة]، فصار قول أحدهما: إن الإغارة إلى هذا المكان كقولهما.

أو لو قال: الإغارة كانت إلى هذا المكان، لا ضمان على المستعير، كذا هنا.

١٠٤٧٩- وإذا أحد المتقارفين أن يودع من المقاومة؛ لأنه من توابع التجارة.

١٠٤٨٠- فإن ادعى المودع أنه قد ردها إليه، أو إلى صاحبه، فالقول قوله مع يمينه؛ لأنه مسلط على الرد على كل واحد منهما، فإنه كما يقوم أحدهما مقام صاحبه في الإيداع، فكذا في استرداده، فإن جحد الذي ادعى عليه ذلك، لم يضمن شريكه بقول المودع؛ لأن بقول المودع ثبت الدفع إليه في حق براءة المودع عن الضمان، لا في حق إيجاب الضمان على المودع إليه، ولكن يحلف بالله ما قبضه؛ لأن شريكه يدعي عليه ضمان نفسه، وجحد، الضمن.

١٠٤٨١- قال: ولو مات أحدهما، ثم ادعى المستودع أنه قد كان دفعها إلى الميت منهما، فلا ضمان على المودع؛ لأنه بقي أميناً بعد قول الأمين، وقول الأمين في رد الأمانة مقبول. وإن ادعى أنه دفعها إلى ورثة الميت منهما، فكذبوه، وحلفوه على دعوته، فهو ضامن بالنصف حصه الحق من ذلك؛ لأن في نصيب الميت إن كان له حق للدفع إلى ورثته، فأما ليس له أن يدفع نصيب الحق إلى ورثة الميت؛ لأن ورثة الميت خلف الميت في حقه خاصة.

---

(١) مكذوب في النسخ، وكان في الأصل: ولا تخليق.

(٢) ما بين المتقارفين، ماقط من الأصل، وأنته من ظوم رف.

(٣) وفي "ط": دواهما.

١٠٤٨٣ - وليس لأحدهما أن يقرض شيئا من مال الشركة، فلو طاهر الزاوية، قالوا: ينبغي أن يكون له الإقرار بأن لا يظهر لنفسه فيه، وذكر الحسن: أن علي بن أبي حمزة رضى الله تعالى عنه لأحد المتفاوضين أن يقرض مال المفوضية من رجل أخذ منه مستحب له، وله أن يبيع، وأن يدفع المال مصارفة، وروى الحسن عن أبي حمزة: حسبه الله تعالى أنه ليس له أن يدفع، قال سعدية.

فإن أبيع أحدهما، ثم اتفق المتفاوضون أن يتباحسا المتفاوضة، ثم شترى استبيع بالبدل، فله شيئا، فإن علمت بغيره، فالمشتري المبيع وحده. وإن أبيعهم بغير فهمهما، كأن المشتري يبيعهم، أشريكه؛ لأن الإصاح توكل. وصح ذلك من أحدهما عليهما، وإلا فحق عزيمتهما، وحكم العمل [فقد لا يفت] في حق التوكيل قبل علمه.

١٠٤٨٤ - قال القدوري: ونأخذ المتفاوضين أن يوافقا مثالا بغير إذن شريكه، من التصحيح من مذهب أبي حمزة ومحمد رضى الله تعالى عنهما، وروى عن أبي حمزة رضى الله تعالى عنه: أنه ليس له ذلك، وهو قول أبو يوسف، وروى عن أبي يوسف: أنه فروع بين ماله حملي ومؤنة. ولا حملي له، ولا مؤنة، فجوز المسافرة بما لا حملي له، ولا مؤنة.

ثم إذا سافر على قول من جواز المسافرة، أو أذن له الشريك بذلك، فله أن يتفق على نفسه في كراهه، وعفته ومعه، وأما في جملته رأس المال، روى ذلك الحسن عن أبي حمزة رضى الله تعالى عنه فإن وقع حب النقطة، وإذا لم يبيع كانت النقطة من رأس المال. وإذا وجبت النقطة في مال الشركة المعروف الطاهر فيما من التجار في الإنفاق من مال الشركة، إذا كان السفر لأجل مال الشركة.

### نوع آخر منه في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه وقبلا وجب بعقد صاحبه:

١٠٤٨٥ - إذا أذن أحدهما في بيع بضع الآخر، حازت الإقالة عليه، وكذلك إذا قال أحدهما في سلم بغيره، لأن الإقالة بمعنى البيع في تحصيل الربح، فإن الترخيص يحصل بالمقدرة، وبالإقالة أخرى، فإذا بعد علمه أحدهما على صاحبه، فكذا الإقالة.

١٠٤٨٦ - وإذا باع أحد المتفاوضين شيئا من نفسه، ومات، فليس للأخر أن يفتد المشتري منه، لأن لو طالبه طالبه بحكم الشركة؛ لأنه ليس بعاقده، والشركة انقطعت.

ج ٨- كتاب الشرطة ...  
 والموت، ولكن لم يدفع نصف الثمن إليه، برئ منه استحقاقاً؛ لأنه ملاقه. ألا ترى أن المشتري لم يدفع الثمن إلى التوكيل، برئ من استحقاقه كذا ههنا.

ولو بيع أحد الفئاضين شيئاً من مال دارهما، ثم أن التبع وهب الثمن من المشتري، أو أبرأه منه، حاز في قول أبي حنيفة، وسعد بن حمزة، قاله نعيم، ويحيى بن نصيب تبريكة، وقال أبو يوسف: يصح في حقه حاصلة، لأن التوكيل الحاضر إذا وهب الثمن من المشتري، أو أبرأه منه، برئ منه الآخر، وأبو أبرأه منه، حاز واستحقاقاً في نصيبه، ولم يحز في نصيب سائر أصحابه.

١٠٤٨٦ وإذا اشترى أحد الفئاضين شيئاً وجب لهما، جاز تأخيرهما في نصيبه، وفي نصيب صاحبه بأكثر مما جاز، سواء وجب الدين بمقتضى الآخر، أو بمقتضى هذا؛ لأن التاجر من توابع التجارة ولا يحل التاجر منه بدءاً، وقد جعل فعل أحدهما في التجارة كفعلها، فكذا في توابع التجارة<sup>(١)</sup>.

١٠٤٨٧ وذكر في المشتري وإذا كان على المشتري وصين دين إلى أخيه، فلهما أخذ نصف الأجل، بطل، وحل لهما جميعاً، ولو مات أحدهما، حل على الميت حصته، ولم يحل على الآخر؛ لأن موت أحدهما بطلت المفارقة، فإذا حل المال على الميت بعد التقاضي، لم يصب.

١٠٤٨٨ وفيه أيضاً: انعمني عن أبي يوسف رحمه الله تعالى. إذا كان التاجر على الفئاضين مال، فأبرأ أحدهما عن حصته، فهو برأى جميعاً من مال كنه.

١٠٤٨٩ وإذا اشترى أحدهما شيئاً من تجارتهما، فوجد لأخره عيباً، كان له أن يرد به ما يبيع عن أيهما شاء؛ لأن أبرأه أحدهما جعل كغيرهما حركته، فكان لأخره أن يرد، كما لو وجد الشراء منه عيباً.

١٠٤٩٠ وكذلك لو باع أحدهما شيئاً من غير كنههما، ثم وجد المشتري به عيباً، كان للمشتري أن يرد ما يبيع على التاجر الآخر، لأن البيع وجد من الآخر حكماً.

١٠٤٩١ ولو وكل أحد المقاضين رجلاً أن يشتري حارية يبيعها، أو يغير يبيعها، فباعها من غير أن يبيعها، لم يبرأ من الآخر سوى التوكيل عن ذلك، فيه حكمة؛ لأن عمل التاجر من صنيع التجار، لا التوكيل. ثم جعل فعل أحدهما في التوكيل كعملها، فكذلك في العمل، وإذا اشترى التاجر

(١) انتهى هذه الكلمة من

(٢) ما بين نقول من هذا من أجل وإنه من طووف.

بعد ذلك فهو مشترك لنفسه ؛ لأن المالكاة قد عطلت بعزل أحدكما إياه ، وإن لم ينه عن ذلك حتى انشراها ، كان مشتركاً لهما جميعاً ، ويرجع بالنس على أيهما [نشأ] .

١٠٤٩٢- إذا باع أحد المصاهدين شيئاً من منافع المفاوضة ، ثم افترق ، ولم يعلم المشتري بافترقهما ، كان له أن يدفع جميع الثمن إلى أيهما شاء ؛ لأن المشتري صار وكلاً من جهة التعاقد بسليم جميع ما علبه إلى شريكه حالة المفاوضة ، وانتم أيهما عن المفاوضة عزل له عن ذلك ، فلا يعدل بدونه علمه ، وإن علم بذلك ، لم يكن له أن يدفع جميع الثمن إلا إلى المعافد ، ولو دفع إلى الشريك الآخر ، يرى عن النصف .

١٠٤٩٣- ولو وجد المشتري بالعيد عيباً ، لم يردّه إلا على المعافد ؛ لأن الرد على الآخر حال قيام المفاوضة ، وقد انقطعت المفاوضة .

١٠٤٩٤- وإن خدعهم المشتري بالغش في الثمن ، جاز فسخ المفاوضة ، ورد عليه . وقضى له بالثمن ، أو بخصم العيب عند نفي الرد ، لم افترقا ، كان له أن يأخذ الثمن ، لأن هذا دين لزم أحدهما حال قيام الشركة ، وصار الآخر عطلاً بمحكم الكفالة ، فلا يطعن حتى صاحب الدين بالمعاقبة .

١٠٤٩٥- ولو استحق العبد بعد الافتراق ، وقد كان فيه الثمن كله قبل الافتراق ، فله استيفاء أن يرجع بالنس على أيهما شاء ؛ بخلاف الرد ، فإن الرد بالعيب لو حصل بعد المفاقة ، يرجع المشتري بالنس على البائع ، ولا يرجع على الشريك . الآخر .

واعترض في أن الاستحقاق يبيّن أن الثمن كان واجباً قبل الافتراق ؛ لأنه قبض ما ليس له قبضه ، وما يجب على أحدهما في المفاقة ، يطلب الآخر به بعد المفاقة [أما ما لم يثبت] . لأن الثمن كان واجباً قبل المفاقة ، ولما يجب بعد المفاقة [أما مقصوداً على حالة الرد ، وما يجب بعد المفاقة على أحدهما ، لا يطالب به الشريك الآخر .

١٠٤٩٦- ولو أحر أحد المصاهدين عبداً من تجارتهما ، كان للشريك الآخر أن يطلب المستاجر بالأجر ؛ وذكر ما أن فعل أحدهما فيما هو تجارة منزلة لثقلها ، وللمستاجر أن يطلب الشريك الآخر بتسليم العبد ؛ لأن التسليم مضمون على الآخر بعقد التجارة ، وكل واحد منهما كمين عن صاحبه فيما يترده بعقد التجارة .

١٠٤٩٧- وإن أحر أحدهما عبداً له خاصة من الميراث ، لم يكن [لآخر] أن يطلب

(١) ما من انطوائين من انطوائين من الأصل - إنشاء من قدوم وف

(٢) كذا في نسخة ظ ، وكان في الأصل : لم يكن للأجير .

لشأن آخر - لأن كل أحدهما إنما حصل كملكها مما هو من شركتهما، ألا ترى أنه نوع  
هذا العهد - لم يكن للاختصاص يأخذ الشرك، فكأنها.

### نوع آخر منه فيما يلزم كل واحد من المتقوضين بحكم الكفالة عن صاحبه:

١٠٤٩٨ - وإذا أقر أحد المتقوضين بدين التجارة، حار إقراره عليه، وعلى شريكه،  
وليسفر أن يطالب بهما، فالتقاضي يحكم إقراره، ولشريك بحكم الكفالة، وكذلك ما يلزم  
أحدهما من دين في عقد تجارة، كالبيع، والشراء، والاستعارة، يلزم صاحبه بحكم الكفالة،  
وكذلك البيع، فإما ما يلزم أحدهما من ضمان غصب، أو إسهال، أو خلاف من  
ودية، أو عارية، أو شريكه في قول أبي حنيفة ومحمد رحمهما الله، وإذا أقر أو  
بذلك، وإذا أقر أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يلزم الشريك، لأن هذا ضمان وجد بسببه  
الخيانة، فإما ضمان تخانة على الأدمي (تم) وجب على أحد المقاضين من ضمان الجدة  
عنى الأدمي "تمنأ أو خطأ، لا يؤخذ به شريكه، فكأنها

١٠٤٩٩ - وأبو حنيفة ومحمد رحمهما الله تعالى يقولان: فإن ضمان الغصب يجري  
مجرى ضمان التجارة، فإنه يثبت الملك في المصنوع بيد، وكذلك ضمان المستهلكات.  
ومن هذا الوجه يصح إقراره بالدين، واليمين المأذون، والكتابة بذلك، وكل واحد منهما  
تخفى عن صاحبه في ذلك، إلا أن أحد إمامي - خلافة - أن الجارية، لأنه لا يبيع بالملك، في  
المضاربة، فله يكر من جسد في ملك التجارة، إلا أن إقرار الضامن على الغاصب  
وللمستهلك، حتى لو أدى شريكه لغاصب ذلك من حاله منك، يرجع بجمعه على  
الغاصب، وإن أدى من حال الشراكة، يرجع بتسليمه على الغاصب، لأن منفعة الغصب خاص  
للغاصب على الخصم، وهو إثبات اليد، والتمسك من الانتفاع، بخلاف الشراء للمالك.  
هناك لا يكون إقرار الضامن على المشتري خاصة، بل يكون عليهما، لأن منفعة الشراء  
الخاصة، وهو الملك خاصة به.

١٠٥٠٠ - ولو كلف أحدهما مال عن غيره، فذلك لازم لشريكه في قول أبي حنيفة  
وعلى ما قلناه عنه، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى: لا يلزم الشريك، لأن  
الكفالة لشرع، ولهما لا تصح من المأذون والكتابة، وإذا حصل من المريض، يعتبر من التلب.



وكل واحد منهما ليس بكتيل عن صاحبه في التبرع عنه . ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أن التكفالة شيء ابتدئ بمعنى به حاله الموقوف ، لأنها متى وقعت وصحت تطلب معاوضة ، ألا ترى أن الكفيل يرجع ثأره على الكفول عنه إذ قيل بدينه <sup>١</sup> والكرم <sup>٢</sup> . وقوله لم يصح من العدد والقص ، وإذا وقع لصحة ، ووقع الخراف عن خبره معنى الموقوف ، ووجب اعتباره معنى البقاء ظهر معنى المعاوضة . فليعلم بذلككم الكفالة .

١٤٥١ - ولم يقل أحدنا بنفسه ، لم يؤخذ بذلك شريك في فعلهم جميعاً ؛ لأنه لا يظهر معنى المعاوضة فيها .

١٤٥٢ - وإذا تزوج أحد المتعاضدين امرأة ، لا يؤخذ شريكه بالنهر ؛ لأن الذبح ليس بشجرة ، ولا كسب مال ، بل يظهر التكفالة في حقه ، وكذلك لو عاظمها عن معنيتها لا يلزمه شريك من ذلك شيء .

١٤٥٣ - ولو كمل أحد المتعاضدين من رجل نهر ، أو أرض حنابلة ، فهو بمنزلة كفالة بدين آخر ، لا بق حديه ؛ لأن أنواع معنى المتعاضدين في هذه الصورة بسبب التكفالة ، لا بسبب جنتية والتفخخ ، وإكفالة عقد معاوضة .

١٤٥٤ - ولو أقر أحد المتعاضدين من لا ينفق شهادته له بدين ، مال أقر لأبيه ، أو لأبيه ، أو لأمه ، وما أنجب ذلك ، لم يصح إقراره في حق شريكه ؛ حتى لا يؤاخذ به شريكه في قول أبي حنيفة صلى الله تعالى عليه ، وعندهما يجوز إقراره في حقه ، وفي حق شريكه ، ما خلا عبده ، وكذلك ، وقول أبي حنيفة رحمه الله تعالى يظهر ؛ لأنه مسموح به من هؤلاء ، ولهاد لا تجوز شهادته لهم ، ألا ترى أنه لا يصح إقراره بدينه ، وصحته بمعنى شريكه ، وإنما لا يصح ، لما قلنا من التهمة .

١٤٥٥ - وإذا افترق المتعاضدان ، لم يقل أحدهما ، كنت كنت هذا المهر في الشركة ، أم يصدق على ذلك في حق الشريك ؛ لأنه أقر بما لا يملك بشأه مطلق ، ولكن يصح في نفسه ، ويجعل بعد ما يصدق على نفسه ؛ لأنه لو أقر بما أقر به شريكه ، صار كاللعد مكاناً ، فهذا أنكر ، يستحلف . وفي المال ، كنت أعصف ، هذا في الشركة صحح إقراره في نفسه ، ولكن لا يستغل بتخفيف الآخر . لأنه لو لم يأتوا من في حال بعد الشركة ، لا ينفذ عتاقه في نصيب شريكه ، فكذلك إذا أقر بعد الافتراق ، حذفت الشركة .

١٤٥٦ - رجع سلم نوباً إلى حياض ليحيط بنفسه ، وللخفاف شريك في الحبطة شريكه معاوضة ، ثم افترقا ، ثم يكن لرجل لأرب أن يأخذ الشريك الآخر بالحبطة . لأنه لو أخذ أحد

بحكم الكفالة، والكفالة ههنا لا تنص؛ لأن هذه كفالة شياطة رجل عينه، وهذا بخلافه، لو لم يشترط عليه أن يحفظ نفسه، ثم اشترى، فإنه يؤخذ الشريك الآخر بالحياطة بحكم الكفالة.

قال شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في تعديل المسألة الأولى: وبهذا لم يكن لرب التوب أن يطلب التريت الآخر بالحياطة حال قيام المتفاوضة، بعد الافتراق أولى.

ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى أن لصاحب التوب أن يطلب بدله من أيهما شاء، وما بقيت المتفاوضة، قال: لأنه ما بقيت المتفاوضة، فهي كشخص واحد، وكل واحد منهما قائم مقام صاحبه؛ لأن المسألة انشئ سكن المتفاوضة (لا تتحقق إلا به، فلا تظهر صفة الكفالة ما بقيت المتفاوضة)، وإنما تظهر بعد المفارقة، فلا حرج بعد المفارقة، لا يطلب الشريك الآخر، بل ياطمأن، لأن المرجحة المتقدمة ذوى الشراكة قد انقضت، وإنما بقي معنى الكفالة، والكفالة ذهبت غير صحيحة.

١٠٥٠٧- وإذا اشترى أحد المتفاوضين أجراً في تجارتهم، أو في عملهما، فلا جبر أن يأخذ أيهما شاء، فالأجر، وكذلك إذا اشترى أحدهم أجراً في شيء من أمره خاصة، كان للأجير أن يطلب بهما منه.

١٠٥٠٨- ولو أجر أحد المتفاوضين نفسه لحفظ شيء، أو لحياطة ثوب، فالأجر يسمي، ولو أجر نفسه للخدمة، فالأجر له خاصة، وكذلك إذا أجر عبداً خاصاً، كان مأموراً، فالأجر له خاصة، وإن جاز ذلك أن في إجارة بعضه للحياطة، وما شبه ذلك من أعمال الأجر، فما يستوجب الأجر يكفل ذلك العمل، وإن جمعت منه في حق صاحبه، فما يجب بسببه يكون بينهما، وفي إجارة نفسه للخدمة الأجر يجب تسليم النفس، وبمعه ليس من شركتهما، كما أن العبد الموروث ليس من شركتهما - والله أعلم -

### نوع آخر منه

في استحقاق كل واحد من المتفاوضين الدعوة على صاحبه:

١٠٥٠٩- إذا أدى رجل عمل أحد المتفاوضين أنه كان كذا وكذا، وجعل المدعى عليه، وحلفه القاضي، ثم أن المدعى أراد استحقاق الشريك الآخر، فالتقاضى يستحق له على عمله؛ لأن كل واحد منهما لم يأمر بما أعد المدعى، كان إقراره ملتزماً بالآخر، فإذا أنكر،

بمختلف رجاء التكوين الذي هو إقرار<sup>(١)</sup> لأن المدعى عليه بالبيع يستحلف على فعل نفسه، فيحلف على البيان، والآخر يحلف على فعل الغير، فيحلف على العلم، وأيهما نكل من البين، فقص بالمدعى للمستعري بالشئ الذي ادعاه؛ لأن التكوين إقرار، وإقرار أحدهما بالمباينة مفيد لإيهامه.

١٠٥١٠ - وكذلك كل ما كان من أعمال التجارة؛ إذا ادعاه رجل على أحدهما، وحلف المتقاضى المدعى عليه ذلك، كان للمدعى أن يحلف الآخر؛ لأن فيما كان من أعمال التجارة، فعل أحدهما كقطعهما، وإقرار كل واحد منهما يلزم الآخر، فيحلف كل واحد منهما بدعوى المدعى، وجاء التكوين الذي هو إقرار، فأما ما ليس من أعمال التجارة إذا ادعاه رجل على أحدهما إلا يحلف الشريك الآخر عليه؛ لأن فيما ليس من أعمال التجارة، إذا ادعاه رجل على أحدهما<sup>(٢)</sup> لا يلزم الآخر، فلا يكون في استحلاف الآخر فائدة.

١٠٥١١ - وإن كان أحد المتفاوضين ادعى شيئاً من أعمال التجارة على رجل، وجمد المدعى عليه، وحلف المتقاضى على ذلك، ثم أراد المتفاوض الآخر أن يحلفه على ذلك، فليس له ذلك، فقد جعل استحلاف أحد المتفاوضين كاستحلافهما، ولم يجعل حلف أحد المتفاوضين في المسألة الأولى كحلفهما، والفرق أن النيابة تجري في الاستحلاف ولا تجري في الحلف.

### نوع آخر

في شري أحد المتفاوضين شيئاً خاصة نفسه:

١٠٥١٢ - قال في الأصل: وكل ما اشترى أحد المتفاوضين من التجارة وغيرها، فهو بيته وبين شريكه؛ لأن شراء أحدهما بحكم المفاوضة كشراءهما، إلا أني أستحسن في كونه، وكثرة عياله، وقوتهم من الطعام والإدام أن يكون له خاصة دون شريكه؛ لأن هذا مستثنى عن قاعدة المفاوضة لمكان الضرورة، وللتابع أن يطالب بالشئ أبهما شاء؛ لأن كل واحد منهما يحكم المفاوضة صار كقبلا عن صاحبه فيما يلزمه سبب الشري.

وإذا أدى أحدهما ذلك من مال الشركة (يرجع الشريك الآخر على المستعري بصفه؛ لأن الشئ كان عليه خاصة، وقد قص ذلك من مال الشركة)<sup>(٣)</sup>.

(١) ما بين المتعاقبين ساقط من الأصل وأنته من طوموف.

(٢) ما بين المتعاقبين ساقط من الأصل وأنته من طوموف.

١٠٥١٣ - وإن المشتري أحد المتفاوضين جارية خاصة نفسه ليطأها، فإن اشترها بغير أمر الشريك فهي يتيها، وليس له أن يطأها؛ لأن هذا الشري غير مستثنى عن الشركة؛ لأنه لا ضرورة فيه، فبقي داخل تحت عموم عقد المفاوضة.

وإن كان شراها بأمر الشريك، فهي له خاصة استحصاناً، وللبائع أن يطالب بالثمن أيهما شاء. كما لو اشترى طعاماً، أو كسوة لأهله، ويكون إقرار الثمن على المشتري، حتى لو أدى أحدهما الثمن من مال الشركة، كان للشريك الآخر أن يرجع بنصف ذلك على المشتري، مكناً ذكر في كتاب الشركة ولم يحك خلافاً.

وذكر في "الجامع الصغير": أن هلي قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الجاوية لنفسه بغير بلائمين، وله أن يطأها، وأبهما نفد الثمن من مال الشركة، فلا رجوع على المشتري، وتبين بما ذكر في الجامع الصغير: أن ما ذكر في كتاب الشركة قولهما.

لهما بقولان: الشراء وقع له خاصة، والأداء حصل من مال الشركة، ف يرجع عليه شريكه بنصف ذلك، كما في الطعام، والكسوة. بيانه أنه لما اشترها بإذن صاحبه لنفسه، فقد صارت ملحقة بما لا بد منه، وهو الكسوة والطعام، وهذا لأن الحاجة إلى الوطء كافية، إلا أنها ليست بلازمة، فإذا أذن له في ذلك، فقد ألحقها "بالطعام والكسوة"، وصار ذلك مستثنى عن عقد الشركة، فيكون الشراء واقعاً له خاصة (ويعود الثمن عليه خاصة، كما في الطعام والكسوة)<sup>(١)</sup>

ولأبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن اشراء وقع على الشركة، والأداء حصل من مال الشركة، فلا يكون للشريك حق الرجوع على المشتري، كما لو اشترها بغير إذن الشريك.

بيانه: وهو أن قضية المفاوضة أن كل ما يتصور أن يكون على الشركة يقع شراها عن الشركة، إلا فيما لمس الضرورة إليه، ولا ضرورة في الجارية، فرفع شراها على الشركة. وإذا صارت الجارية خاصاً له، رحل له وطأها؛ [لأن] "لأن الشراء وقع له على الخصوص، بل لأن المشتري يملك نصيب الشريك بعد الشراء بشريك من جهته، وهذا التملك ثبت في ضمن الإذن بالوطء؛ لأن مع وقوع الشراء على الشركة لا يحل للمشتري وطءها إلا بعد قبلك الإذن نصيبه من بطريق الهبة، فانتفى الإذن بالوطء شرهه، وهو الهبة، وتصح الهبة من غير

(١) كذا في نسخة "ط"، وكان في الأصل: فقد ألحقها.

(٢) أثبت هذه المسألة من "م".

(٣) أثبت من نسخة "ط".

أثبت، كما ثبت البيع في قوله: أتعتي عنك مني على ألف من غير إيجاب وقبوله، ومما تقدم به لأن الأدن قال له: قد تدر هذه المجاورة على الشريك. ثم قلنا: فمعي بلاهية، فإنا اشتري، وقبح، ثبت لهية. بخلاف لصاحبه والكسوة؛ لأن ذلك مشتق من قضية الشرى بحكم الضرورة، فكان ذلك واقعاً للمشتري خاصة بنفس الشرى، فيكون النسخ عليه.

١٠٥٤ - وإن كان الشرى بائناً شريكه، ووطئها، ثم سحقت، فللمستحق أن يأخذ بالعقر أيهما شاء؛ لأن المستحق دين، وجب بسبب التجارة، فإنه لو لا الشراء كان الواجب الأخذ بخلاف المهر في النكاح للصحيح ونعاسد.

١٠٥٥ - في العيول: إذا قل أحد المتدبرين لصاحبه: أتريد أن أفترق هذه المجاورة لنفسك، عكس، فشرى به، فشرى بها. لا تكون له حصة من ثمنه، نعم، ففرق بين هذا وبين الموكل بشراء حريية بعيب، إذ هناك للموكل أن يريد أن أنشئ تلك المجاورة لنفسه، فسكت الموكل، فاشترى بها التوكيل لنفسه، فإنها تكون له.

وافترق أن أحد المتفاوضين لا يملك عزل نفسه بغير ما يجب لتفاديه إلا برضا صاحبه، وفي الرضا احتمال، والتوكيل بالشراء يملك عزل نفسه لمعلم لوكله، رضى الموكل أو سخط، وقد وجب العلم.

١٠٥٦ - وإذا باع أحد المتفاوضين من صاحبه ثمراً بالشرى ليقطعه فبها لنفسه، جاز، بخلاف ما إذا باع أحد من صاحبه شيئاً من الشرى لأجل التجارة، حيث لا يجوز؛ لأن البيع في الفصل الثاني غير مفيد؛ لأن البيع قبل هذا البيع كان مستتر كذا، وهذا البيع يكون كذلك، وما لا يفيد، لا يرد الشرع به، أما في الفصل الأول فليجوز مفيد؛ لأن بعد البيع يختص المشتري بملكه، وقبل البيع كان هو على الشرى. وكذلك لو باعه جارية ليطأها، أو طعاماً ليأكله زقلاً لأهله، صح البيع،<sup>(١)</sup> لأنه مفيد، ويكون نصف الثمن للبائع، ولصاحب المشتري، كذا لو باع من غيره.

١٠٥٧ - ولو كان لأحد من عبد ميراث، فاشترى الآخر للتجارة، كان جائزاً، وكذلك لو كان لأحد من أمه ميراث، فاشترى الآخر ليطأها، كان الشراء جائزاً؛ لأنه مفيد، وهي له خاصة استعساناً، وللمن علمه، بخلاف ما إذا اشترى جارية موطوءة بائناً شريكه، فإن الثمن يكون عليهما؛ لأن إيجاب الثمن عليهما إذا كان البائع أحدهما متممراً؛ لأنه يصير كتاباً من

(١) ما بين متوفين من نطف من الأصل وأثناء من طوم وع.

(٢) ما بين متوفين من نطف من الأصل وأثناء من طوم وع.

نفسه ، وإنه لا يجوز .

نوع منه

في جحد المتفاوضين وما يتصل بذلك

١٠٥١٨- قال محمد رحمه الله تعالى في 'الأصل' : ادعى رجل على رجل أنه شاركه شركة مفاوضة ، والمال في يد الواحد ، فالقول قول الواحد مع بيته ، وعلى الدعي البينة ، فإن جاء المدعي بيته يشهدون على دعواه ، فهذا على وجوه :

إما أن يشهدوا أنه مفاوضة ، وأن المال الذي في يده بينهما ، أو شهدوا أنه مفاوضة ، وأن المال الذي في يده من شركتهما ، وفي هذين الوجهين تقبل البينة ، ونقض بالمال الذي في يده بينهما تصحاق ، وهذا ظاهر .

١٠٥١٩- وأما إن شهدوا أنه مفاوضة ، وأن المال في يده ، وفي هذا الوجه ينقض بالمال بينهما نصين أيضاً ، سواء شهدوا بذلك في مجلس الدعوى ، أو بعد ما غرقا عن مجلس الدعوى . إن شهدوا في مجلس الدعوى فظاهر ؛ لأنه ثبت المفاوضة بشهادتهما ، ومثبت كون المال في يد الواحد حال قيام المفاوضة بالمعينة ، وهذا لأن المفاوضة وإن انفسخت بإنكار المدعي عليه ، إلا أن المال كان في يده قبل الإنكار ، وقبل الإنكار الحال حال قيام المفاوضة أو ما في يد أحد المتفاوضين على قيام المفاوضة يكون بينهما تصحاق قضية لعقد المفاوضة ' ، وهو النسائي .

وأما إذا شهدوا بعد الاختراق عن مجلس الدعوى ، فلأن معنى قولهم : وإن المال في يده حدث قيام المفاوضة لا للمحال ؛ لأن اليد للمحال ثابتة معانته ، لا حاجة إلى إثباتها بالشهادة ، وإذا كان معنى قولهم : وإن المال في يده ما قلناه ، ثبتت المفاوضة ، وكون المال في يده حال قيام المفاوضة بالشهادة ، وما في يد أحد المتفاوضين حال قيام المفاوضة يكون بينهما .

وأما إن شهدوا أنه مفاوضة ، ولم يميزوا على هذا ، وفي هذا الوجه ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه أنه تقبل بيته ، ونقض بالمال بينهما ، وإليه أشار محمد رحمه الله تعالى في الكتاب بعد هذه المسألة ، وذكر شيخ الإسلام أنهم إن شهدوا في مجلس الدعوى تقبل الشهادة ، ونقض بالمال بينهما تصحاق ؛ لأنه ثبت بهده الشهادة المفاوضة ، وعرف كون المال في يده حال قيام المفاوضة بالمعينة .

وإن شهدوا بعد ما عترفوا من مجلس الدعوى، لا يقضي بينهما بأل مال لم يشهدوا أنه بينهما نصفان، أو يشهدوا أنه من شركتهما، أو مقر أحدهما أن المال كان في يده بوسيلة، أو شهدوا الشهود بذلك. وهذا لأن المناصفة لو ثبتت هناك لما ثبتت كون المال في يد أحدهما حال قيام المفوضية، لا بالشهادة؛ لأن الشهود لم يتعرضوا للحال، ولم يثبت كون المال في يده حال قيام المفوضية بالمعاينة؛ لأن المفوضية إذا انقضت بالإنكار، وقد علمنا أن المال في يده وقت الإنكار.

٥٦٠ - ثم إذا قضى القاضى بأل مال بينهما نصفان، وادعى الذي كان في يده المال لنفسه ميراثاً، أو هبة، أو صدقة من جهة غير المدعى، فهذه المسألة على وجهه. إن كان شهود مدعى المفوضية شهدوا أنه مفوضية، وأن المال الذي في يده بينهما نصفان، أو شهدوا أنه مفوضية، وأن المال من الشركة، وفي هذين الوجهين لا نسمع دعواه. ولا نقبل بيته؛ لأنه صار مقصوداً عليه بالمناصفة بينهما، والنقض عليه بالبيته إذا ادعى انقضى به نفسه ملكاً مطلقاً، أو بطريق التمس من جهة غير المدعى، لا نسمع دعواه.

وإن كان شهود مدعى انقوضة شهود أنه مفوضية، وأن المال في يده، أو شهدوا أنه مفوضية، ولم يزدوا على هذا نسمع دعواه وقبلت بيته عند محمد وحمه الله تعالى، خلافاً لأبي يوسف. وجه قول محمد أن القضاء بالمال بينهما جميع في هذين الوجهين ما كان يحكم انقضاء؛ لأن الشهود لم يتعرضوا للمال، وإنما كان يحكم الظاهر؛ لأن الظاهر أن ما في يد أحد المتفاوضين يكون بينهما، والقضاء متى حصل بظاهر الحال، لا يمنع دعوى انقضى عليه المفوضى به. وإن لم يدع نفى الملك من جهته.

الدليل عليه مسألة البناء، والأشجار، وسيجيء في آخر كتاب الشهادات.

والدليل عليه في فصل الإفراز: إذا قرر المدعى عليه أنه مفوضية، ولم يزد على هذا، ثم ادعى أن بعض ما في يده ميراث، أو هبة، أو صدقة من جهة غير المدعى، فأقام على ذلك بيته، قبلت بيته، وطريقه ما قلنا.

والأبي يوسف رحمه الله تعالى أن القضاء بالمناصفة حصل بالبيته؛ لأن الشهود وإن شهدوا بعقد المفوضية صورة، إلا أن الشهادة بعقد المفوضية في حق القضاء جعلت شهادة بموجب المفوضية، وهو المناصفة، إذ لم يكن يحسن كذلك، لبطئت الشهادة؛ لأن القضاء بالعقد منه قر لا نفاذه بالإنكار. ولما جعل الشهادة بأنه قد شهدا وجبة. كانت المناصفة مقصوداً بها

بالبينة.

وأما مسألة لبناء والأشجار، فمن مشابهتنا من قال: هي على اختلاف، وصمم من فرق بينهم على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، وهو الصحيح، وتفرق: أن القضاء بالأشجار وبناء حصيل بحكم الظاهر، يعني به ظاهر الاتصال، لا بالبينة؛ لأن شهادتهم بالأرض لم تجعل كناية عن الشهادة بالبناء؛ لأن العمل بحفافة ما شهدوا في الأرض محكم. أما ههنا بخلافه، وبخلاف الإقرار؛ لأن الإقرار بالمناقصة لم يجعل هناك بحكم الظاهر.

١٠٥٦١- ولو كان المدعى عليه ادعى شيئاً مما في يده بطريق التلقي من المدعى، معمم دعواه، وفلت بسنه في أوجوه كلها، لأن صبر روثه مقتضياً عليه لا يمنع دعوى الملك من حجة المقتضى له.

١٠٥٦٢- وإذا كانت أحد المتفاوضين، والمال في يده الأخر، فادعى ورثة الميت المناقصة، وحمل على ذلك، وأقام ورثة الميت أن أباهم كان شريكه شركة مفادصة، لم يقض لهم بشيء مما في يده الأخر، إلا أنه يشهد الشهود أن المال كان في يده حال حياة الميت، أو أنه من شركة ما بينهم، وفي حال الحياة عرف كون المال في يده فادعى عليه حال قيام المناقصة بالمدينة، وبعد الموت لم يعرف كون المال في يده على حال قيام المناقصة، حتى لو عرف ذلك بأن شاهد الشهود أن المال كان في يده على حال حياة الأب، قضى بالمحال بينهما.

ثم إذا شهد الشهود أن المال الذي كان في يده المدعى عليه حال حياة الميت، أو شهدوا أن هذا في شركة ما بينهما، وقضى القاضي بالمال بين الحق وورثة الميت، لو ادعى الحق شيئاً لنفسه مما في يده بالخيار، أم ما أشبه ذلك، ففيها إذا شهد شهود الورثة أن هذا المال من شركة ما بينهما لا نسمع دعواه بالاختلاف، وفيما إذا شهدوا أنه كان في يده حال حياة أبيهم، اضالة على الاختلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمه الله تعالى.

١٠٥٦٣- وإذا تفرق المتفاوضان، ثم ادعى أحدهما أنه شريكه بالانصاف، وادعى الآخر بالثالث، وقد اتفقا على المناقصة، فجميع المال بينهما؛ لأن المدعى بدعوى التفاوت منافض، أو راجع عن إقراره بالمناقصة، مقتضى إقراره بالمناقصة.

١٠٥٦٤- وإن كان في يده أحدهما ثياب كسوة، أو رزق العيال، فذلك الذي في يده، ولا يجعل في الشركة استحساناً؛ لأن هذه الأتية مستثناة عن عقد المناقصة، قال الإقرار بالمناقصة لا يكون إقراراً بهذه الأشياء، بقى مجرد الدعوى.



١٠٥٦٩ - وإذا ادعى رجل على غيره أنه تركه شركة مفاوضة، وأن المال الذي في يده بينهما أنثاء، الثالث لي، والثالث له، والمدعى عليه يجحد المفاوضة أصلاً، فأداء المدعى بينه علي نحو ما ادعاه، لا تقتضي هذه الشهادة قبساً، وفي الاستحسان: نقبل على أصل المفاوضة. واختلعت عبارة السابغ على وجه الاستحسان، فخارة بعضهم أن المدعى يدعي المفاوضة، وإن كذب شهره عينا شهدها من المالية، لما إن قضية المفاوضة النسائية، إلا أن هذا الكذب معني، لا لعطل، وأنه لا يمنع قول الشهادة.

١٠٥٧٠ - فعلى قول هذا الغافل: لو كان المدعى ادعى المفاوضة، والمناصفة، وشهد بالشهره، المالية، لا تقتضي الشهادة قبساً وأداءً.

وعبارة بعضهم، أنه لا حاجة للشهود لإتمام الشهادة إلى ما ذكرنا من المالية، فنلغى تلك الزيادة، وبقيت الشهادة على أصل المفاوضة، لأن من الداس من يقول: المناصفة مع التفاوت في المال جائزة، فعلى الشهود ممن يعتقدون ذلك، ففسروا الشهادة بما نلوا ما اعتقدوا، ولكن انقاضي يقضي بما ثبت منه بناء على اعتقاده، وعلى قول هذين المحللين: يقضي أن تقل الشهادة على أصل المفاوضة، متى ادعى المدعى المناصفة على جواب الاستحسان، وإن ادعى المفاوضة، وشهد الشهره بالثلاث، فقال المدعى بعد ذلك: كانت كذلك، فعلى القياس والاستحسان. لأن البيان المتأخر على الكلام ينتهي بالحق، فيصير كالمتصور على وقت الإجمال.

١٠٥٧١ - إذا افرق المفاوضان، وأقام أحدهما بين أن المال كله في يده صاحبه، وإن قاضي تذا وكذا قد قضى بذلك عليه، وسمو المال، بأنه قد قضى بهما نصيبين، وأقام الآخر بينه على صاحبه بمنا ذلك من ذلك القاضي بعينه، أو من غيره، فإن كان ذلك من قاضي واحد، وعلمنا التاريخ بين القضاة، أحسننا بالآخر، وهو رجوع عن الأول؛ لأن الجمع بين القضاة متعارف، فلا بد من القضاء بأحدهما، فيقضي بأخيهما، ويجعل إقامته على القضاء الثاني وهو عالم بالقضاء الأول رجوعاً عن القضاء الأول، ما ظهر له خطأ في القضاء الأول. وإن كان ذلك من قضيتين، وعدم التاريخ بينهما، أو لم يعلم، لزم كل واحد منهما القضاء الذي أتفذه عليه، ويحمل كل واحد منهما صاحبه بما عليه، وينزاد أن الفضل لأن الجمع بين القضاة وإن كان متعارفاً، لكن ليس أحدهما لتبيين البطلان ما لم يأت من الآخر، أما إذا لم يعلم التاريخ بينهما، فظاهر، وأما إذا علم، فلا بد إقدام القاضي الثاني على قضاءه لا يمكن أن يجعل إبط لا قضاء القاضي الأول، إذ ليس له ولاية بإبطال قضاء القاضي الأول،

بخلاف ما إذا كان المعاضى واحداً، وعلم التاريخ بين المتضادين.

وكذلك إذا كان المعاضى واحداً، ولم يعلم تاريخ بين المتضادين، كان الجواب فيه

كالجواب فيما إذا كان ذلك بين قاضيين، لأنه لا بعلم الماثل من الصحيح هما

١٠٥٢٨- وإذا مات المتفاوضان، وانقسم الورثة جمح ما تركت، ثم وجدوا مالاً كثيراً

وقال أحد الفريقين: هذا المال كان فى قسمتنا، فكذبه الفريق الآخر، وقال: إنه لم يكن من

قسمتك، وإنه مشترك بيننا، فهذا على وجهين: إن كان المال فى يد التكرين، فالمال بينهما

نصفان، وإن كان فى يد المدعين، إن شهدوا بالبراءة عن كل شركة بينهما، فالمال للمدعين،

وإن لم يشهدوا بذلك، والمال بين الفريقين تصفين لأنهما اتفعا على أن هذا المال كان مشتركاً

بينهما، وأحدهما يكره انقطاع الشركة، وإم يظهر سبب انقطاع الشركة، فيكون القول قول

التكر. فإما إذا شهدوا بالبراءة، فقد ظهر سبب انقطاع الشركة، فلا يعتبر دعوى الآخر بقاء

الشركة.

١٠٥٢٩- هذا الذى ذكرته إذا اتفعا أن هذا المال كان داخلًا فى الشركة، لكن ادعى

أحدهما أنه دخل فى قسمتنا، فإما إذا كان المال فى يد أحد الفريقين، فقال الذى فى يديه المال:

هذا المال كان لأبنا قبل المناوضة، وكذيم الفريق الآخر، فالمال بين الفريقين نصفان، شهدوا

أو لم يشهدوا، إن لم يشهدوا بالبراءة، فلأن الورثة يقومون مقام الموت، ولو ادعى الموت

حال حياته أن عيناً فى يده كان له قبل المناوضة، وأنكر الآخر. وقال: كان من المناوضة لا

يخصى به حق اليد، وكان بينهما إذا لم يكونوا أقربوا بالبراءة عن كل شركة، كذا ههنا.

وإن شهدوا فكذلك؛ لأن زعم المدعين أن هذا المال لم يدخل تحت البراءة؛ لأنه إنما

يدخل تحت البراءة ما كان من الشركة، وقد زعموا أن هذا المال لم يدخل تحت البراءة؛ حيث

زعموا أنه كان لأبيهم قبل المناوضة، وكان حكم هذا المال بعد الإسهاد على البراءة، كحكمه

قبل الإسهاد عليه.

إذا شهد علم الإقرار بأحد عشرة سنين، فقبل القاضى شهداتهم، ثبتت المناوضة

منذ عشرة سنين، وليس ذلك؛ لأن الثابت من الإقرار بالبينة كالثابت بمعاينة، ولو عينا إقرار

المشهدود عليه المناوضة منذ عشرة سنين، ثبتت المناوضة منذ عشرة سنين. وقبل ذلك، حتى

يقضى سبع ما فى يده عشرة سنين، وقبل ذلك بينهما، لأن الإقرار سبق الخبر به، فكذا إذا ثبت

الإقرار بالبينة.

ولو شهدوا على إنشاء المناوضة منذ عشرة سنين، فقبضى بالمناوضة منذ عشرة سنين، ولا

بعضى بالمفارقة قبل ذلك، لأن الإنشاء لا يقضى بالوجود قبله، بل يثبت الوجود عنصراً أعنى حالة الإنشاء، بعد هذا نظر ما علم يفيد لأحد هذا قبل المفارقة يختص ثبوته، وما كان مشكلاً حالاً، فهو للمفارقة.

١٠٥٣٠ - وإن أمر أحدهما المتفاد من رجلين أو يشتريه بالمداد، ويسمى جنسه بمنزلة مسمى، فاشتريه، ووقع الاشتراقي بين التبريق، فقال الأمر: اشتريه بعد التفريق، غير لى خاصة، وقال التبريق الآخر: اشتريه فين الله يرق، وهو ريبا، وهو للأمر، لأن التبريق حدث، فيحال بحدوثه على أقرب الأوقات، هو ما بعد التفريق، وبين قوة البينة، فالبينة بينة الآخر: لأنه يثبت زيادة في المربع، ولا تنبئ شهادة التبريق في ذلك: لأنها شهدا على فعل أنفسهما.

١٠٥٣١ - وإن كان الأمر: اشتريه قبل الفارقة، فقال الآخر: اشتريه بعد الفارقة، فالقانون: قول الآخر: البينة بية الأمر، فافقنا

## نوع آخر

### فى وجوب الصمان على المفارقة:

١٠٥٣٢ - استعار أحد الفهمين دابة ليركبها إلى مكان معلوم، فركبها شريكه فمطت، فبعضاها، وكان يجب أن لا يصمتين، لأن الاستعارة من أحدهما جعلت كلاً مستعارة منهما، ألا ترى لو استعار أحدهما دابة إلى مكان معلوم، ليحمل عليها طعاماً، فحاص، فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من حاسة معه إلى ذلك المكان، وحملت الدابة فلا صمان، وحمل كونه أذاً مرمياً، والحواشي: في الاستعارة من أحدهما، كالأمانة منها، إلا أنها لو استعارة جميعاً دابة لركوب، وقد صحت الدابة أعزكم، ليركب هذا بعينه، فركب الآخر نصين، ولو استعار دابة حمى حطة مقدرة، وقد صحت الدابة أمر تكما، ليحمل هذا حطة نفسه، فحمل الآخر من حطة معه مثل ملت حطة، لا صمان: لأن بعضهم أحدهما لم يركب مفيد، فوجب اختياره

١٠٥٣٣ - أما تخصيص أحدهما بحمل الحطة غير مفيد، فلا يجب اختياره، وكان فاس الزكوب من قبل أن لم يصحت الإعارة حمل الحطة، فحمل عيباً جديداً، أو شيئاً مثلياً من الحطة، وهذا لا يجب، فثبت أن: لأن ابن الأحماد، أن له أورد، في الأمر، الدابة أنه أوردنا فافقنا

١٠٥٣٤- ثم في مسألة التركيب، إذا وجب انضمام وأدى الراتب ذلك من شأن الشركة، هل يرجع عليه شريكه بنصف ما أدى؟ ينظر إن كان قد ركبها لحائتها، فلا يرجع، وإن كان قد ركبها لمخاضة نفسه، فله الرجوع بنصف ما أدى، ونصاحب الدابة أو بطلان بصلان الدابة بينهما شاء- لأن الضمان واجب على الشريك ضمان إتلاف مثل، وما يجب على أحدهما بسبب إتلاف صاحبه فليل عنه بذلك.

١٠٥٣٥- وأما إذا مات المفوض، فهل المعارضة في يده، فلم يبين، فلا ضمان عليه، بخلاف المودع إذا مات، ولم يبين المدعية، فإنه يصير صامس.

١٠٥٣٦- وكذلك المضارب إذا مات، ولم يبين المضاربة، فإنه يصير ضامناً، والوجه في ذلك، إن ترك المدين لا يوجب الضمان لعب، وإنما يرجب الضمان، إذا ظهرت الأمانة مجهولة، يشرك المدين، بحيث لا يتوصل إليها صاحبها، ألا ترى أن المودعة، إذا كانت معروفة، إذا مات، ولم يبين لا يضمنها؛ لأنها يشرك المدين لا تصير مجهولة، قلنا: ومن المدونة لا تصير الأمانة مجهولة، يشرك المدين، لأن ما في يده كله بينهما.

١٠٥٣٧- رمى صاوي أم الخيت: أحد شريرين إذا قتل لصاحبه: أخرج إلى تباو، ولا يجوز له فجزيره، وهلك المال، ضمر حصه شريكه، لأنه نقل حصه شريكه بعير إلقه.

١٠٥٣٨- قال في الأصل: وكل ديمة عند أحدهما، فهي عديم؛ لأن قبول الديمة إن لم تكن تجارة، فهي من صبيع التجار لا يحدون بدونه، وما كان من صبيع التجار، فعلى أحدهما فيه كفيعها.

١٠٥٣٩- وإن مات المستودع قبل أن يبين، فهو صامس، ويؤخذ شريكه به؛ لأن ضمان التحميل لمن عنك، فيظهر حكم الكفالة فيه، فإن قال الخي: صاعت في يد الميت قبل الموت لم يصدق؛ لأن الخي إنما جعل مورعاً حكماً للمعاوضة، فإذا انصحت المعاوضة بموت أحدهما لم يبق مورعاً وصار هو وأجسرى آخر سواء، ولو أن أجيباً آخر قال: ما مات المودع، مجهلاً، صاع من يد الميت قبل الموت، لم يصدق، كذاهما.

ولأن الضمان موجب بالتحصيل، ولورغم المودع بنفسه أنه قد كان هلك بعد ما كرمه الضمان بالجمود، لم يفل قوله، كذا لا يقبل قول الشريك، فمضى هذين التعليقين نقول: إذا مات المودع مجهلاً، أو أجم، الوارث انصباع حال حياته، لا يقبل قوله، وإن كان الخي هو

المستودع، وقال صاحب من يد الميت قبل موته قبل قوله: لأن الحي صار مودعاً بقول الإيداع، لا حكماً للمفاوضة، فيبقى مودعاً بعد انقضاء المفاوضة، فيقبل قوله في دعوى المهلك مع النسيء.

١٠٥٤- وإن قال الحي منهما: قد كنت استهلكك بالوديعة حال حياة الميت، وانضمداً عليه خاصة، فإن أقام البينة على ذلك عليهما - أنه أقر بالدين بعد انقطاع الشركة، وبعد انقطاع الشركة لا يملك إيجاب الدين على صاحبه ابتداءً بسبب من الأسباب، فلا يعمل إقراره في حق صاحبه، فإذا أقام البينة على ذلك، والثابت بالبينة كالثابت معاينة، يثبت الإنفاق حاقاً قيام الشركة، وأنه ينزوم صاحبه.

## الفصل الرابع في العنان

هذا الفصل يشتمل على أنواع :

نوع منه في شرط الربح، والضبيعة، وهلاك المال:

١٠٥٤١ - قال علماؤنا رحمهم الله تعالى: شركة العنان جائزة سواء تساربا في رأس  
نقالة، أو تعاضلا، ويجوز أن يشترط لأحدهما فضل الربح، إذا شرط العمل عليهما عند  
علمائنا الثلاثة رحمهم الله تعالى، وتكون زيادة الربح بمقابلة العمل عليهما، فالربح يستحق  
بالعمل، ألا ترى أن المضارب يستحق الربح بالعمل؟ وإذا شرط العمل عليهما، فالربح بينهما  
على ما شرطتا، وإن عمل أحدهما دون الآخر، ولو شرط العمل على لذي شرط له فضل  
الربح جاز، وتكون زيادة الربح له بمقابلة العمل، ولو شرطتا على أقلهما دينا خاصة لا يجوز؛  
لأن الذي شرط عليه العمل شرط لصاحبه جزم من ربح ماله من غير أن يكون له فيه رأس  
مال، أو عمل.

١٠٥٤٢ - بين ما ذكرناه أيضا ذكر محمد رحمه الله تعالى في الأصل: إذا جاء أحدهما  
بألف درهم، والآخر بألف درهم، وشرطا على أن الربح بينهما نصفان، والعمل عليهما،  
فهو جائز، ويعبر صاحب الألف في معنى المضارب له، إلا أن المضاربة تبع لعن الشركة،  
والعبرة بالأصل دون التبع، فلا يضرهما اشتراط مال على عليهما، وإن شرطتا لعمل على  
صاحب الألف، فهما جائز أيضا، ووجه الجواز هنا اثنين: لأن صاحب الألف في معنى  
المضارب لصاحب الألفين، واشتراط العمل على المضارب، يصح المضاربة، ولا يطلها.  
١٠٥٤٣ - وإن شرط العمل على صاحب الألفين لا يجوز؛ لأن صاحب الألفين شرط  
لصاحب الألف جزم من ربح ماله من غير أن يكون له فيه عمل، أو رأس مال.

١٠٥٤٤ - وإن شرط الربح على قدر رأس مالهما أنلا، والعمل من أحدهما كان  
جائزا؛ لأن العامل سهم معين لصاحبه في العمل له في ماله، حيث لم يشترط في العمل  
لنفسه شيئا من ربح مال صاحبه، فهو كالمتصع في مال صاحبه.

١٠٥٤٥ - وإن شرطتا التوديعة هلاك جزم من المال، فكان صاحب الألف شرط ضمان  
شيء مما هلك من ماله على صاحبه، وشرط الضمان على الأمر فاسد، ولكن هنا لا يطل.

الشركة، حتى نوعلا، أو ربحا، فالربح بينهما على ما شرطه، عال الشركة من ما لا تطل بالشرط القاسدة، وإن وصفا، فالوضيعة على قدر رأس مالهما، وأى المالين هلك قبل الشراء، هلك على صاحبه هلك فى يده، أو فى يد صاحبه، وانقضت الشركة، وقد ذكرنا هذا فى شركة المقايضة.

١٠٥٤٦- وفى النوادر: دفع إلى . حل ألف درهم، على أن يحصل بها، أن اربح للعامل، والوضيعة عليه، فهلك قبل شرائها، فانقضى ضمان؛ لأن المال فى يده فرفض، ولو قال: حصل بها بينى وبينك على أن اربح بيننا، فهلك قبل أن يحصل بها، فهو ضمان نصف المال عنه محمد. وعلى قول أبى يوسف: لا ضمان عليه، وإن اشترى بالمال، ثم هلك قبل النقد، فعلى الآخر ضمان نصف المال، وعلى المشرى مثل ذلك.

فأبو يوسف يقول: نصى شأى الشركة، فكان النقص واقعاً من جهة المتصورى عليها، والقبض بجهة الشركة (لا يستدعى ضماناً، إلا إذا اشترى، فحيث لا يجب عليه عن نصف ما اشترى، ومحمد يقول: بأنه نص على الشركة) فى الشترى، والربح والوضيعة، وهذا لا يكون إلا بعد وجوب رأس المال من جهة القابض، فيضمن هذا إقرض النصف، والمقبوض بجهة القرض مضمون على القابض، ألا ترى لو قال: اشتر بهذه الألف على أن اربح لك، كنه، فهذا قرض فى الكل، فكذلك إذا شرط البعض.

نوع منه فى تصرف أحد شريكى العنان فى مال الشركة:

١٠٥٤٧- ولكل واحد منهما أن يشتري بجنس ما عنده على نحو ما ذكرنا فى المتفوضين، وليس لأحدهما أن يكاتب عبداً من الشركة بلا خلاف، ولا يزوج الأمة من الشركة عبداً بى حنيفة رحمه الله تعالى، خلافاً لأبى يوسف رحمه الله تعالى، لا خلاف فى أحد شريكى العنان، وهى المضارب، والمأذون سواء، وليس له أن يشارك غيره، إذا لم يقل له الشريك: اعمل براك.

١٠٥٤٨- دروى الحسن عن أبى حنيفة رحمه الله تعالى: أحد شريكى العنان إذا شارك غيره بمقايضة بمحصر من شركته، تصح المقايضة، وتصح شركته مع الأول، وإن كان ينفرد بمحصر من شركته لم تصح المقايضة.

١٠٥٤٩- فى المنتقى: أبو سليمان عن أبى يوسف فى شريكى العنان لو اشترك

أحدهما رجل في الرقيق في العبد، أو البعير، أو الشريك، أو على شركته، أو  
أشتراه واحد من الثلاثة، فنصفه للمحل، ونصفه بين الشريكين الأولين،

١٠٥٥٠- ولو، هو أحد شريكي الاعلان فيك من الشركة بدين عليه خاصة، لم يجز إلا  
برضا صاحبه.

١٠٥٥١- وفي كتاب الرهن، يقول: إذا رهن أحد شريكي الدين، وتأخذ من الشركة  
بدين بينهما لا يجوز، يريد به إذا رهن بدين وحب عليهما بمقدارهما؛ لأن الرهن إيفاء، وكما  
واحد منهما لا يملك إيفاء الآخر من ماله لا بأمره، فكذلك لا يملك الرهن.

وكذلك إذا رهن بدين أذانه؛ لأن الأذن لا للاستيفاء، وهو لا يملك أن يستوفي ممن ما  
ولاهه من جهة نفسه، وإن كان الرهن في يده، وقيمه وبائين سواء، ذهب بحفته؛ لأنه يملك  
منفاه من جهة نفسه، وإن ولاد صاحبه.

١٠٥٥٢- فإذا أقر به من كان استوفى [نصف] الدين به، فهو ذمته، وبخصته،  
وأما شريكه، فهو بالخيار، إذا رجع بحفته من الدين على المطلوب، ويرجع المطلوب  
نصف قيمة الرهن على الرهن، وإن شاء ضمن شريكه حصه من الدين؛ لأن مد الرهن به  
ستيفاء، فيعثر بحفظة الاستيفاء، وأحد شريكي الدين إذا قفس الدين، كان نصيبه أن  
يضمن حصته من الدين، وكذلك إذا قصر فاقب بالرهن.

وفي كتاب الشركة، يقول: إذا رهن بدين ولي الصبغة، أو ولى امرأته، أو ولى  
جائز في نفسه، فنصف صاحبه فداها، واستحسناتها، وإن رهن بدين ولي المايعة، أو ولى  
الأخر المايعة، ذكره بعض المشايخ في شرحه، أنه لا يجوز في حصه صاحبه فداها  
واستحسناتها، ويعوز في حصه استحسناتها، لا استيفاء الخلفي.

وذكر شمس الأئمة الميركسي رحمه الله تعالى في شرحه: أنه لا يجوز أصلاً، لا في  
حصه بدينه، وهو ظاهر، ولا في حصه، لأنه لو حلز في حصته كان مفاداً، ولشروع يمنع  
صحة الرهن.

هذا إذا فعل بغير أمر صاحبه، فإن فعل بأمر صاحبه، وهلك الرهن ذهب حصته من  
الدين، أما على قول من قال: يجوز الرهن في حصته، وظاهر، وإنما على قول من قال بطل  
الجواز، فلا انقياض بحكم الرهن على أحد مضمون، كالتفويض بحكم الرهن المباح، ولا

(١) في نسخة ط، و: إذا في الأصل، كذا استوفى في الدين.

(٢) ما بين الغروين ما بين الأصل وأصله من موهبة.



بسر المديون من حصّة شريكه، ويكون للمدينون لخيار على ماله ما يشاء.

١٠٥٥٣- إذا أقر أحد شريكي العنان بالرهن، والإرتفاق بعد ما تناقضا الشراكة، لا يصح إقراره إذا كذبه شريكه؛ لأنه حكى أمراً لا يملك التصرف فيه، وإن أقر حال قيام الشراكة جار عليه، وعلى شريكه إذا كان الشكر هو الذي وثق به، وإن كذب الذي وثق به، أو كذبا أو لباً بعد، لا يجوز إقراره في حصّة شريكه، وهذا يجوز في حصّة نفسه؛ فهو على ما ذكرنا قبل هذا، ولكل واحد منهما أن يوثق بالبيع، والشراء، والاستجار، وبالأخر أو يخرج به من الوكالة.

١٠٥٥٤- وإن وكل أحدهما شفاضي ماله بغيره، فليس للأخر إقراره؛ لأن المعلن مع التوكيل مجربان مجرى واحد، وكل واحد منهما لا يملك التصرف في ماله بغير صاحبه، فلا يثبت عزل وكيله بنفاضي ماله به، وفيما سوا هذه التصرفات أحد شريكي العنان كأحد شريكي المقادعة، ما يملكه أحد شريكي المقادعة يملكه أحد شريكي العنان.

نوع آخر منه في تصرف أحد شريكي العنان في حق صاحبه  
وفيما يجب يعتقد صاحبه:

١٠٥٥٥- وفي المقدور: إذا أقال أحد منهما في بيع باعه الآخر جازت الإقالة، ولا

ذكرنا في فصل المقادعة.

١٠٥٥٦- وفيه أيضاً: لو باع أحد منهما متاعاً، ودفعه ببيع، فبطل به بيعه، جاز عليه؛ لأنه بمنزلة الإقالة، وإن كان أو حط من نسيته، أو أصر لأجل العيب؛ لأن العيب يوجب الرد، ويجوز أن يكون الخطأ والتأخير دفع، وإن حط من غير عيب بمرعاة لا يجوز في حق شريكه؛ لأن الشراء في عيب التوثيق.

١٠٥٥٧- ولو أقر ببيع في متاع باعه، جاز عليه. وعلى شريكه؛ لأن موجب الإقرار بالعيب ثبوت الرد عليه، ولأحد الشريكين أن يسرد، ويقبل المقتد.

١٠٥٥٨- إذا كان لهما عس رجل حيز، فأحر أحدهما، فهذه المسألة أولى وجوه:

الأول: أن يكون المؤخر هو الذي ولي الطبيعة، وفي هذا الوجه يجوز تأخير، في نسيب ونصيب صاحبه عند أبي حنيفة، والله أعلم به إلى ومحمد، خلافاً لأبي يوسف؛ لأنه في نسيب صاحبه وقبل بائع، والتوكيل بائع إذا أقر الشراء، فهو على الخلاف.

الوجه الثاني: إذا ولي المايعة.

الوجه الثالث: إذا ولي الآخر، المايعة، وفيه وجهين: أحدهما لا يجوز تأخيرها في عيب

صاحبه بالإجماع ، وإن يجوز في نصب نفسه ؟ على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يجوز ، وعلى قولهما يجوز ، لأن حصته من الدين مملوك له ، فملك إسقاطه ومنت تأخيرها ، ولأبي حنيفة رحمه الله تعالى أنه لو صح التأخير في نفسه تثبت القسمة في الدين ، فإن بالتأخير يتغير وصف الدين عما كان ، فإنه كان مسمى بـ وصف لم يقض أحدهما نصيبه كان للأخر أن يشاؤكه فيه ، وبعد التأخير لا يبقى له حق المشاركة ما دام لأجل قائما ، فبببب نصيب أحدهما عنى وصف سبق نصيب الآخر ، فثبت القسمة ، ونفسه في الأغنياء لا في الفقراء ، فلم يحس التأجيل .

١٠٥٤٩ - وإن أقر أحدهما بدين في غيرتهما ، وأتخر الآخر ، كرم المقر جميع الدين ، إن كان أمر أنه ، في العقد ، بأن قال : اشتريت من فلان عبداً بكذا ، لأنه في النصف مضى نصفه ، وفي النصف وكل من صاحبه ، وحقوق العقد ترجع إلى المأخذ ، فيصير مقرراً على نفسه بجميع الدين فيؤخذ بجميع ذلك ، فأما إذا أقر أنهما وليه ، بأن قال : اشتريتا من فلان عبداً بكذا ، أو أنكرا الآخر أنتم نصفه . وإن أقر أن صاحبه وليه ، بأن قال : اشتري شريكى من فلان عبداً بكذا ، وأنكر الآخر ، ذكر في عامة نسخ كتاب الإفراء أنه لا يلزمه شيء ، وذكر في بعض نسخ كتاب الإفراء : أنه يلزمه النصف ، والصحيح ما ذكر في عامة النسخ ، لأنه أقر على غيره ، ولا ولاية له على الشريك في تزاده الدين عليه بإقراره ، فيطل ضرورة

١٠٥٥٠ - وإذا اشتري أحدهما شيئاً من تجارتهما ، فوجده عبداً ، لم يكن للأخر أن يردّه ؟ لأن الآخر في النصف أخيه . وفي النصف موكل ، وليس للموكل أن يحاصم في التعيب مع الثلث فيما اشتراه وكبته ، وكذا لو باع أحدهما شيئاً من تجارتهما ، لم يكن له أن يردّه على الآخر .

١٠٥٥١ - وإذا امتأخر أحد شريكي . لعناو شيئاً ، ليس للأخر أن يطالب الشريك الآخر بالأجر ؛ لأن الشريك الآخر في النصف موكل ، وتذلت إذا أجر أحدهما شيئاً من تجارتهما ، فليس للشريك الآخر أن يطالب المتأخر بالأجر . وما اكتسب أحدهما تقبيل الأعمال ، وذلك ليس من شركتهما ، فإنه يكون خاصة ، لأنه وكبته مباحة في التصرف في مال الشركة ، وتغلب هذا العمل ليس تصرف في مال الشركة .

١٠٥٥٢ - ولو أخذ أحدهما مالا مقبلاً بـ ورجع ، فالرجع له خاصة ، هكذا ذكر في الأصل ، وهي القديري . لأن المضروب يستحق ما يستحق بسبب العمل ، فصار كما لو

أخر نفسه، فتقرب به . وهذا الجواب صحيح فيما إذا أخذ مالا مضاربة لتصرف فيه ليس من تجارتهما، أو مطلقاً حال حصصه صاحبه : لأن ما ليس من تجارده، فيما لم يدخل تحت الشركة، فيكون الحال أنه بعد انشركة كإخالة قبل الشركة، وقبض الشركة لو أحدهما مالا مضاربة، كان الربح له خاصة<sup>١١</sup> خاصة، وكذلك لو أخذ مالا مضاربة لتصرف فيها هو من تجارتهما حال حصصه صاحبه : لأن كل واحد، من الشريكين فيه، كان من تجارتهما مجزأة، فوكيل بشراء نصف سبب، والوكيل بشراء نصف الثاني، فعليه إذا قبل الوكالة من آخر يشراء ذلك الشيء، كله بحصة الموكل الأول بخروج من وكالة الأول، ويصير وكيلًا للثاني، كذا هنا .

فأما إذا أخذ لتصرف فيه هو من تجارتهما، أو مطلقاً، حال غيبة صاحبه، فنصف الربح لشريكه، ونصفه يكون بين المصاحب وزب المال؛ لأنه في النصف مجزأة الوكيل بشراء نصف شيء بعينه، يشتري نصف الشيء بعينه، فلا يملك إخراج نفسه من الوكالة حال غيبة صاحبه، فإذا قبل الوكالة من أحد شراء الكل، فتصرف الوكالة إلى ما كان يشتريه بنفسه، ولا تصرف إلى ما يشتريه لصاحبه، فإذا اشترى بعد المضاربة، يصير مشتركاً نصيبه للمضاربة، ونصيبه لشريكه، فإذا ربح كان نصف الربح لشريكه، ونصفه بين المصاحب وزب المال على ما شرطوا .

### نوع آخر منه:

١٠٥٦٣- إذا باع أحدهما شيئاً من تجارتهما، ليس للشريك الآخر أن يطالب المشتري بالثمن، وهذا لما ذكرنا أن هذه الشركة تشمل على الوكالة في مضاربة عقود التجارات، دون الوكالة في استيفاء ما يجب بعقد صاحبه .

١٠٥٦٤ في المشتري : فإن هشام بن محمد رحمه الله تعالى : إذا دفع اشترى الثمن إلى الشريك الآخر، برئ من نصيبه، ولا يبرأ من نصيب البائع إن لم يكونا أمتهما، حديث اشترى أن ذلك جائز فيما يسهما، وكذا ما لم أحدهما من قبض التجارات، لا يطالب الآخر به، لما ذكرنا أنه ليس في هذه الشركة .

### نوع آخر منه في شراء أحدهما وفي اختلاف رأس المال

وفي اعتبار قيمة رأس المال:

١٠٥٦٥- وإذا اشترى أحد شريكي العنان شيئاً ليس من تجارتهما، فهو له خاصة؛ لأن

(١١) أمنت هذه العبارة من م، وكان في الأصل والله : ف : فيكون الحال بعدد خاصة



أما من بينهما سواء كان واحد منهما يبيع برأيه، وسع وينسب، واحد عليه وعلى صاحبه، فباع أحدهما حصته من متاع، ويشهد على ذلك، فأنبيع من حيث وحصته شريك، وكذلك لو باع حصته شريكه، لأنه لا يستطيع أن يفاقم نفسه، وكذلك لمصارف والتبضع إذ حطط به، مجال الأمر، وقد أدرك أن بعض فيه برأيه

١٠٥٧٠ - وفيه أيضاً، أما شريك العنان إذا كان أحدهما يبيع والشراء، واستدان ديناً، ومعهما - ينسب - متسببة، ثم دفعه صاحب الشركة، وأراد مهر نصيب الفاع، وقال: أخذ منك الدين، فأرجع علي، فليس له ذلك إلا إذا أدرك له شريكه في ذلك. وفيه أيضاً: عن أبي يوسف في المعاوضة إذا تناقضت المعاوضة، وفي أيديهما متاع، فزاد أحدهما أحدًا يصفى المتاع، فله ذلك؛ لأن للمعزوم أن يأخذ منهما شاء بالدين.

١٠٥٧١ - وفيه أيضاً: إذا قل لغيره: أشركت فيما اشتري من الدقيق في هذه السنة، ثم أراد أن يشتري عبداً تكفله ظهره، وما أشبه ذلك، وشهد وقت الشراء أنه يشتري لنفسه خاصة. لم يجز ذلك، وللشريك نصف، وإذا أدرك له شريك في ذلك، وكذلك لو اشتري طعمة لنفسه، وأشرك غيره فيما اشتري من الطعام.

١٠٥٧٢ - مات أحد شريكي العنان، والمال في يده، ولم يبين، فهو ضامن؛ لأن شريك البياض جميعاً نصير الأمانة محمولة؛ بحيث لا يتوسع إليها، بخلاف المعاوضة على ما مر.

١٠٥٧٣ - استأجر أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً له ليؤذنه خاصة، فحمل عليها نديك مثل ذلك الطعام من خاصة نفسه، وهبكت الدابة، فمن قبعة الدابة، ونجس استأجر أحد شريكي العنان دابة ليحمل عليها طعاماً له، من غارثهما، فحمل عليها شريكه مثل ذلك الطعام من تجزئتهما، وهبكت الدابة، فلا ضمان.

صالح من أن الاستعارة من أحد شريكي العنان إذا كانت متبعة العارية الرجعة إلى المنبر خاصة، ليست أي الاستعارة فيها، والاستعارة من أحد شريكي العنان إذا كانت متبعة العارية الرجعة إليها، كالاستعارة منها، مما يحمل هكذا في الشراء، فإنه إذا اشتري ثياباً من غارثهما، فليس للبائع أن يطالب الآخر بالتمتع، ولم يحن البيع من أحدهما بحسنة يبيع منها - والله أعلم -

### الفصل الخامس فى الشركة بالتوجه

٥٧٤- قد مر صورتها، وشروط جوارها فى صدر الكتاب<sup>١</sup>، قال محمد: إذا اشتركت شركة حائز رأس المال، فاشترى أحدهما متاعاً، فقال الشريك الثانى لم يشتري المتاع من شركتنا، وقال المشتري: هو لى، وإذا اشتريته بمالى ونفسي، فإن كان المشتري يدهم، انشأ لنفسه بعد الشركة، فهو يثبت على الشركة إذا كان المتاع من جنس تجارتها، وإن كان يدهم لشراء نفسه قبل الشركة، ينظر، إن علم تاريخ الشراء وتاريخ الشركة، ينظر إلى سبقهما تاريخاً، إن كان تاريخ الشراء أسبق، فهو للمشتري مع يمينه: الله ما هو من شركتنا، وإن كان تاريخ الشركة أسبق، فهو على الشركة، لأن ما اشتراه أحد الشريكين بعد الشركة من حسن تجارتها<sup>٢</sup> لنفسه حل غيبة الشريك الآخر، فهو على الشركة؛ لأنه لا يملك عزل نفسه حال غيبة صاحبه، وإن علم تاريخ الشراء، أنه كان قبل هذه المراجعة بشهر، ولم يعلم تاريخ الشركة فهو للمشتري خاصة، لأنه إذا لم يعلم بالشركة تاريخاً وأنه حادث يحدل حدودها على أقرب ما فهم كأنها عقد الشركة للحال، فيصير الشراء قبل الشركة، وإن علم تاريخ عقد الشركة أنه قبل هذه المراجعة بشهر، لم يعلم تاريخ الشراء أصلاً، فهو على الشركة، ويجعل كأنه اتفوا للعمال، لما مر.

وإن لم يعلم للشركة والشراء تاريخ، فهو للمشتري مع يمينه بأنه ما هو من شركتنا؛ لأنه إذا لم يعلم تاريخهما، يجعل كتهما وقعاً معاً، ولو وقعاً معاً، فالمشتري لا يكون على الشركة؛ لأن المشتري إذا يكون على الشركة إذا حصل الشراء بعد الشركة.

(١) مكداهم النسخ هي حذاه، كان في الأصل: شركتهما

## الفصل السادس في الشركة بالأعمال

١٠٥٧٥- قد ذكرنا أن نوعان صحيحان، وواحدة فاصحة. الشركة في نقل الأعمال، وقد ذكرنا صورتيها، وشراطينها، وحكمها.

١٠٥٧٦- قال المدوّن: إذا عمل أحدهما دون الآخر في هذه الشركة، وهي غافضة، أو غائبة، أو أجرة بينهما، على ما شرطوا، لأن الشركة انعقدت على التقبل، وذلك إذا علموا، والاعمال من أحدهما إلقاء للمال عليه وعلى صاحبه، فيصير صاحبه كالمستعين بالعميل.

١٠٥٧٧- في المتن: بشر من أمي يوسف في قهارين سريكين، طلب رجل نوباً في أبيهم أنه دفعه بماله بأجر، فأقر به أحدهما، وحججه الآخر، وقال هو لي، فأنقر منهما «صدق في ذلك، فيدفع الثوب» ويأخذ الأجر ستمائة، وانتهى من أن لا يصدق، وكان بهذا إقراره بالتصديق الذي هو بهذه خاصة. وإنما استحسننا إقرار صاحب العمل، والطائفة بالأجر خاصة، وأخذنا من هذين التوجيهين بالمناقضة، وجما عداها، بقى على الأصل.

وجه الاستحسان: أنه لما ظهر معنى المدروسة في صمان العمل ظهر في محل العمل أيضاً، فنقد إقراره في محل العمل على صاحبه. وكذا ثبت أن كان في الثوب حرق، وأقر أحدهما أنه من الدق، وحججه الآخر أن يكون الثوب للطائفة، وقال: عوينا صدقت أفقر على ذلك: لأنني أصدق على الثوب أنه للمقرنه، ولو أن التكر أقر للثوب أنه لأحد وادعاء بعد إقراره لأول كان الإقرار له بإقرار الأول في الثوب، ولا يصدق الآخر على الثوب، ويصدق على نفسه بالتصديق، ولا يرجع على صاحبه بشره هو ذاته.

١٠٥٧٨- وأما أقر الثوب، فهناك إقراره بالرجل، والآخر منكراً، والفضل على المقر خاصة، وكذلك إذا أقر أحد صاحبه من ضمن صامون، أو أستاذ سنهيك، أو أقر أجبر أو أجرة بيت ثمة مفت، لم يصدق على صاحبه إلا أنه، ويلزم المقر خاصة.

إذا كانت لإجراء لم يخص، والبيع لم يسهلك لزمنها، ونقد إقرار المقر على صاحبه لأن يدهي أنه لهده بغير شراء، فيكون الخيال فيه، قال ولا يسهل الشراء الإجارة في هذا الوجه، إنما أحست في الإجارة بالاشعان الآتي أن البتبع بأخذ النعمان المشتري دور.

الشريك ، وإن أخذ بالإنارة في العمل أي بآلاته ، مستحسناً ، وإنما أخذت في الشراء ، القديس بحكم الشريك غير المتأولعين

١٠٥٦٩ - وإن قيل أحدهما : أشبه به ، هذا أصح ، وإن من هذا أنا ، ومثلي بدرهم ، فإن الآخر مثل ذلك ، فعلى كل واحد منهما نصف درهم للمذي أقله ، والصافي بينهما ، ولو قال : إنشئت بأحدهما هذا النصيب من هذا مدبرهم ، وقال الآخر : لا ، بل أنشئته أنا من هذا الآخر بدرهم ، فعلى كل واحد منهما درهم للمذي أقله ، ولا يرجع واحد منهما على صاحبه بشيء .

١٠٥٧٠ - ابن سبعة عن سعد بن سعد : رحمه الله تعالى : في ثلاثة نفر من الكلبانية ، اشتركوا بينهم على أن يتخذوا الطعام ، أو يتكلمونه ، فسا أصابوا ، من شيء كان بينهم ، فسلوا طعاماً بأجر مدقوم ، فمضى أحدهم ، وعمل الآخرون قال : في آخر يوم أتوا ، ولو أنه حين مر من أحدهم كره الآخر أن يعمل معه ، فمضى الشريك فمضى منه ، أو قال : شهدوا أنا فمضى الشريك ، ثم قالوا انضمموا ، فلهما ذلك الأجر ، ولا أجر لهما في كيل الثلث الباقي ، وهذا منبره في كيله ولا يشركهما الثالث فيه ، بخلاف الآخر .

١٠٥٨١ - وكذلك الثلاثة نفر ، فمضى من رجل عمل بينهم ، ولجوا في شركاء ، ثم عمل أحدهم ذلك العمل ، فله ثلث الأجر ، وهو مطوع في الشئ من قبل أنه ليس لصاحب العمل أن يأخذ أحدهم بجميع ذلك ، لأنهم لم يمشروا ، واشتركا ، وإذا كانوا شركاء فلهما عمل العمل أن يأخذ واحد منهم بجميع العمل .

في فتاوى أبي القاسم . مملكتان اشتركا لحفظ الصبيان ، ويعيب القرون ، فعنى ما أخيراً تنجواب في فتاوى أبي الاستبحار لتعليم القرآن جائز ، يجوز هذه الشركة .

وأما الشركة الفاسدة ، فله صور قد ذكرنا بعضها في صدر الكتاب ، وهي الشركة في أخذ المباح ، والمطبخ ، والحشيش ، والحب ، وما أشبه ذلك ، وكل واحد منهما ما أخذ وتوهم له ، ووجهه ووضيعة عليه ، لأن الشركة إذ لم تصبح كان الحلال بعد الشقة كالحلال فيها ، وقبل الشركة بالحكم ما قلنا

١٠٨٨٢ - وإن أخذ كل واحد منهما على انفراد ثبت ، ودفعه ، وبذعه ، فإن كان يعلم قدر ما أخذ كل واحد قسم المثل على قدر الكيل والوزن ، إن كان ما أخذ مما كان أو يوزن ، وإن كان مما لا يوزن ولا يوزن صوب كل واحد منهما من نفس بقيته ، وإن لم يعرف الكيل والوزن والقيمة صدق كل واحد منهما فيما به من ذلك إلى نصف : لأن كل من



أيديهما على السواء. ألا ترى أنهما لو أخذتا جملة كان لما حوز بينهما، وهما يتقاسمانها،  
 ١٠٥٨٣ - وإن احتطبت، أو احتسب أحدهما، وأعان الآخر في جميعه كان التجميع كله  
 لنفسه احتطبت، ولا حوز آخر مثله عندهم جميعاً، لأنه لم يحتطبت، فهو من منفعة المعين يحكم  
 عقد فاسد، ولا يجوز له نصف الثمن عند أبي يوسف؛ لأنه قد رضى بنصف المسمى، ألا  
 ترى أن في سائر التعازات الفاسدة لا يرداد على المسمى، وإنما لا يرداد على المسمى لما قلنا.

وعند محمد رحمه الله تعالى، يجب آخر المثل بالتمام ببلغ؛ لأن المسمى هنا مجهول  
 القدر والجنس، فإنهما لا يدريان أي شيء يصيبان، وهم يصيبان، والتسمية في الإحارة  
 الفاسدة إذا كانت مجهولة يجب لأجر المثل بالتمام ما يبيع، وإذا كانت معلومة كالإجارة وسدت  
 الإحارة بسبب من الأسباب لا يزداد على المسمى بلا خلاف، وكذلك إذا اشتراكا على أن يتقلا  
 النطين من أرض سماح، ويبعثنه، وكذلك إذا اشتراكا على أن يبايعا من مائة أرض لا يتكاثرا،  
 ويطلبان آخر، فهذه الشركات كلها فاسدة.

١٠٥٨٤ - وإن كان المطين معلوماً لم يحل، فاشتراكا على أن يشتربا من ذلك النطين، أو يلبثا  
 معه، فذلك جائز؛ لأنه إن كان لهما رأس مال، وهذه شركة عمال، وإن لم يكن لهما رأس  
 مال، فهذه شركة وجوه وكلاهما جائز إن.

١٠٥٨٥ - وإذا اشتركا في الاصطياد ولهما كلب، فأرسلوا، أو نصب شبكة، فالصيد  
 بينهما، وإن كان الكلب لأحدهما فأرسله فما أخذ، فهو لصاحب الكلب، لأنه منفعة كله  
 ومنفعة ملك الإنسان له، إلا إذا جعلها للغير، كما لو أعاز كلبه من غيره، فأصطاد به  
 المستعير. وإذا قلنا: بأن الصيد منقمة كذبه؛ لأن الإجارة وإن حصلت بأذن مال، والأخذ  
 جميعاً إلا أن الأخذ آخرهما، فكانت لإصابة مصافة إلى الأخذ، والأخذ كلب أحدهما، فهو  
 حصته قولنا: إن الصيد منفعة كلب أحدهما.

١٠٥٨٦ - وإن كان لكل واحد منهما كلب، فأرسل كل واحد منهما كلبه، فإن أصاب  
 كل واحد على حدة كان ذلك الصيد لصاحبه، وإن أصابا صيداً واحداً، فهو بينهما، وإن  
 أصاب أحدهما صيداً لكنه لم يشغره، ثم جاء الكلب الآخر وأعاد عليه كان بينهما نصفين؛  
 لأن الأخذ في هذه الصورة مضرب إلى الكلين، فإنه لو لا الثاني ربما سقط الصيد، من الأول  
 بخلاف ما لو نحت الأول؛ لأن الأخذ في هذه الصورة مضرب إلى الأول.

١٠٥٨٧ - ومن صور الشركة الفاسدة: إذا اشتركا، وأخذهما معاً، ولا آخر غير.

على أن يؤجرهما، ولاخر بينهما، فالشركة فاسدة، لأن تقديرهما كان كل واحد منهما قن لهما حصة. احر دابنت: ليكون الأجر بينهما، ولو صرح بذلك كانت الشركة فاسدة، بخلاف الشركة في الأعمال بأبدانهم: لأن العقد هناك على تعين العمل، وتعيينها كأن كان واحد منهما قال لصاحبه: تغيب العمل عنى. وعليك لتحمل. ويكون الأجر بينهما، ولو صرح بذلك كان جائزاً.

١٥٥٨٨ - ولو أجر الذين حصصاً بأبدانهما صفقة واحدة، ولم يشترها هي الإجارة على أحدهما كان الأجر مقسوماً بينهما على قدر أحر مثل دابنتهما، كما قبل الشركة، وإن شرط عملهما مع الدابة، نحو السوق، والحمل، وغير ذلك. قسم الأجر على أجر مثل دابنتهما، وعلى أحر عملهما كما قبل الشركة. وإن قبلا حمولة محفوفة بأجر معلوم، ولم يؤجر الدابنتين، بل تصلا الحمل لا غير، ألا يرى أنهما لو حملاهما على أعناقهما استحق الأجر، والله قد انعقد على الحمل، وانقبيل منهما وجد على السواء.

١٥٥٨٩ - ولو أن تعصاين اشتركا، ولأحدهما أداة القضاين، وللآخر بيت، وعلى أن يعملوا بآلة هدفى بيت هذا على أن الكسب بينهما تصفان، فهذا حائر: لأن الشركة ما وقعت على التقبيل لا على إحصاء النيب والأداة، ومنها أتم يقولون<sup>(١)</sup>: على أن يؤجر الأداة، والبيت، والشركة في تقبيل لأعمال جاتر.

١٥٥٩٠ - ومن صور الشركة العاسدة: اشتركا وأحدهما دابة، وللآخر أكاف وجوالق على أن يؤجر الدابة، وما أجراهاته من شى، حملا بهذه الأداة على أن الأجر بينهما تصفان، بهذه شركة فاسدة، فإن أجر الدابة لحمل الطعام إلى موضع معلوم، ثم نقبلا تلك الأداة بأنفسهما كان الأجر كله لصاحب الدابة، ولا ينقسم عنى أجر مثل الدابة، وأجر مثل الأكاف والحرائن، لأن الإحصاء وقعت على الدابة مقصوداً، لأن الحمل على الدابة، وهو المقصود، والأكاف والجرائن آلة الحمل، فحصولهما في الإحصاء مطبق: لتسمية، فلا يقبل به شى من الأجر.

١٥٥٩١ - ولو كان اشتركا على أن يتقبلا حمل الطعام على أن يعمل هذا بدانه، وهذا بدابنته، فالأجر بينهما نصفان، ولا أجر الدابة هذا، ولا أداة هذا، لأن الدابة ههنا رافع على التحمل في العمل، وهذا في الحمل على السواء.

١٥٥٩٢ - قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: ولو أن رجلاً دفع الدابة إلى جنى، فلو أجراها

(١) هكذا في ط و ف ، كان في الأصل: لم يجرأ.

على أن ما أجزأها من شيء، فهو بينهما نصفان، فهذه الشركة فاسدة (والأجر كله قرب الدابة، ولذلك أجر مثل عمله. ولو دفع دابة إليه ليرفع عليها البئر والطعام على أن الربح بينهما نصفان، فالشركة فاسدة<sup>(١)</sup> أيضاً، وكان الثمن كله لصاحب البئر والطعام، لأنه بدل ملكه، ولصاحب الدابة أجر مثل الدابة.

١٠٥٩٣- قرأ المتفتي: اشتراكا بعملان على أن لأحدهما أجر كل شهر عشرة دراهم ليس من مال الشركة، فالشركة جائزة. والمن شرط بطل.

١٠٥٩٤- في التفتاوى: أعطى بذر الفلقب وحللاً ليقوم عليه ويكلف بالأوراق على أن ما حصل، فهو بينهما، فقام عليه ذلك الرجل حتى أدرك، فالتفتى لصاحب البئر: لأنه حدث من بئره، ولذلك الرجل<sup>(٢)</sup> الذي قام عليه قيمة الأوراق، وأجر منه على صاحب البئر وعلى هذا إذا دفع المرأة إلى إنسان بالعلف؛ ليكون له حدث بينهما، صفة: فهو حدث، فهو نصاحب البقرة، ولذلك الرجل مثل علقه الذي حدثها، وأجر مثله فيما قام عليها؛ لأنه غير متسرع في ذلك حيث شرط لنفسه نصف الحادث. وعلى هذا إذا دفع الدجاجة إلى رجل بالعلف، فيكون البيص بينهما نصيبين. وأحياناً أن يبيع نصف البقرة من ذلك الرجل، ونصف الدجاجة، ونصف الفلقب بشئ معلوم حتى يصير البقرة وجناسها مشتركة بينهما، فيكون الحادث بينهما على الشركة.

(١) أبوت هذه العبارة من ج.

(٢) هكذا في الأصل، وكان في المتن شي عندنا: ولنرجل مكان ولذلك، والمرحل.

### الفصل السابع

#### في تصرف أحد الشريكين في الدين المشترك

١٠٥٩٥ - كل دين وجب لاثنتين على واحد بسبب واحد حقيقة وحكمة ، كان الدين مشتركاً بينهما ، فإذا قبض أحدهما شيئاً منه كان للآخر أن يشاركه في القرض ، لأن الدين عد ما على ، فصار القرض بسبب القبض يزاد نصيب القابض ، وهذه الزيادة سرها إلى أصله السابق ، وإذا كان أصل الحق مشتركاً بينهما ، فكذلك الزيادة فيه سيكون مشتركاً كالقوله بالسهم ويسوى في حق هذه الحكمة أن المقيوس أعود منه ، أو أردأ ؛ لأن حق الشركة لما ثبتت باعتبار الرابطة الخاصة بسبب القرض ، فثبتت انشرك في عين المقتضى (سواء كان القابض هو الآخر أو أردأ)

١٠٥٩٦ - وكل دين وجب لاثنتين بسبب مختلفين حقيقة وحكمة ، أو حكماً لا حقيقة لا يكون مشتركاً حتى إذا قبض أحدهما شيئاً ليس للآخر أن يشاركه بما قبض.

١٠٥٩٧ - بيناه من المسائل ما ذكر في «جامع الرجال» إجماعاً بينهما في رجل دمن معلوم ، فقبض أحدهما شيئاً من الثمن من المشتري كان للآخر أن يشاركه به ، لأن هذا دين واحد ، لهما بسبب واحد حقيقة وحكمة ، أما حقيقته ، فظاهر ، وأما حكماً ، فلأن سبب صحة بيع أحدهما موطن صحته مع الآخر ، حتى لو أجاز المشتري بيع أحدهما دون الآخر لا يجوز ، ولو سوى كل واحد نصيب ثمناً على حدة ، فقبض أحدهما شيئاً من الثمن لم يكن للأخر أن يشاركه في ظاهر الرواية ؛ لأن هاتين وجهين مختلفتين حكماً في ظاهر الرواية ؛ لأن هاتين وجهين مختلفتين حكماً في ظاهر الرواية ، ولهذا كان للمشتري أن يبيع في نصيب أحدهما دون الآخر .

١٠٥٩٨ - ولو كان لأحدهما عبده وللآخر أمة ، باعتهما بألف درهم ، وقبض أحدهما شيئاً من الثمن ، كان للآخر أن يشاركه ؛ لأن السبب متحد حقيقة وحكمة ، فكان المأخوذ به مشتركاً ، وإن كان عدلاً عما ليس مشتركاً .

١٠٥٩٩ - ولو سعى كل واحد منهما لعمليته نفعاً لم يكن للآخر أن يشارك القابض في

المغضوض، في ظاهر الرواية، لما قلنا.

١٠٦٠١ - ولو أخرج داراً مشتركة بينهما من رجل بأجرة معلومة، اشتركت فيما يفيضان لأدبتهما، من منفعة مشتركة بينهما من رجل بأجرة واحدة، فيعتبر بئالوا دائماً عيناً مشتركة بينهما واحد.

١٠٦٠٢ - ولو أخرج رجل رحاباً من يشترها الواحدة، عاشت بها ما شاء، وعند النعمن من مال مشترك بينهما، أو من مال منفرد، لم ينفرد فيما قبض من الألف؛ لأن سبب وجوب الدين للوكيلين على الموكل مشترك حكماً؛ لأن سبب الوجوب غنى الموكل البيع المحكم الذي جرى بين الوكيل والوكيل، كذا، ولو قيل انشترى نفسه، سمع من الوكيل بما وجب للمالك على الوكيل، وقد وجب على كل واحد من الوكيلين خمس مائة، فصار كل واحد من الوكيلين لأداء حصة مشتركة خمس مائة، ولو جبر من يملك كل السبب مختلفاً حكماً في ظاهر الرواية.

١٠٦٠٣ - ولو كان على رجل ألف درهم دين لرجل، ففعل من الغريم رجلاً وأدى، ثم قبض أحد المتكفلين من الغريم شيئاً، كان محمد رحمه الله تعالى يقول أولاً: لا يكون إلا غير حق المالك، إلا إذا أدى من مال مشترك بينهما، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ورجحه الشافعية. وإذا أدى من مال مشترك بينهما، وهو قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، ورجحه ذلك فإن ما وجب للمتكفلين على الغريم وهو سبب مختلفين من حيث الطلب، لأن كفايتهما مختمه حكماً، لأن كفاية كل واحد منهما صحتا غير منفعة متوحدة وكفاية الآخر، ألا ترى أن الطالب لو قبل كفاية أحدهما دون الآخر صح.

١٠٦٠٤ - قال المدورى: ولو أخرج القابض ما قبض من بده ما كان وجهه، أو خضاه عيماً، فيسبب للشريك الآخر إذا أخذ من يد الذي هو في يده؛ لأن القابض في يد القابض خاضه حقه لا حق الشريك فيه؛ لأنه غير لشريك في الدين، لكن لشريك حق المتأخر، ما قلنا، قبل انشراكه هو على حق القابض، فقد تصرفه، ولا يكره، لأنهم حق المصير، ولكن الآخر أن يصحبه مثله، وهو نظير البيع عيماً ماسداً إذا أخرجه الشريك عن ماله، لا يكون للنازع حق، لأنه بعد ذلك، ولكن له أن يصير من الشريك فيه.

قال: وما قبض الشريك من شريكه كان للدينس دين سى الغريم؛ لأن قبض القابض قد انتفى في بعض المقتضى بالسرور، فيعاد حقه على ما كان عليه.

١٠٦٠٤ - ولو كان الدين ألف درهم، فأبى أحدهم الغريم عن مائة. ثم خرج من الدين

شيء، اقتسماه بينهما على قدر حصصهما على الغريم، ردلت تسعة أسهم

١٠٦٠٥ - ولم اشترى أحدهما نصيبه ثوباً. كان لشريكه أن يضمنه من الدين، ولا

مسبل له على الثوب؛ لأن الثوب إحصاء ممنو كآله بالشراء، قال: إلا أن يجمع على الشركة

في الثوب، وبغير كأن مشري الثوب باع نصف الثوب منه. ولو لم يشتر، ولكنه صالح من

حصة على ثوب، فالصالح بالخيار، إن شاء أعطاه مثل النصف حقه، وإن شاء دفع إليه مثل "أ"

الثوب؛ لأن مبني الصلح على الإغماض والتجوز بدون الحق، فلو كلفناه أنه، نصف الدين،

يتصور، ولا كذلك المشتري، فإن ساء على الماكسة، فالظاهر أنه صار مستوفياً كمال حقه.

والذي لم يقبض في هذه الوجوه كلها أن يرجع بكل حقه على الذي حله الدين، فإن

سلم الغماض ما قبض، ثم توى الدين على الغريم، قلته أن يرجع على الشريك؛ لأنه إن غامض

له المترض بشرط سلامة باقيه، إلا أنه ليس له أن يرجع في عين تلك الدراهم، ولقد قبض

أن يحط به سئله.

١٠٦٠٦ - ولو أخر أحدهم نصيبه، لم يجز في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى، وجاز

عندهما، فرع على قولهما، فقال: إذا قبض الشريك "أ" الذي لم يؤخر، لم يكن للمؤخر

أن يشاركه فيما قبض حتى يحل دينه، فإذا حل شاركه، إن كان قائماً، وإن كان مستهلكاً ضمنه

حصة.

ولو أن الغريم يجعل المؤخر مائة درهم، كان لشريكه أن يقاسمه، فيكون بينهما نصفين.

ثم يرجع من الغماض على الغريم بما أخذ منه، وذلك خمسون من حقه الذي لم يؤخر من

قبل، أن الذي لم يؤخر إذا أخذ من المؤخر، صار للمؤخر حصته من ذلك، ألا ترى أن الغريم

لو عجز للمؤخر جميع حقه، وذلك خمسمائة، فخذ الذي لم يؤخر نصيبه، كان للرجل أن

يرجع على الغريم بما أخذ منه، يخرج حصة شريكه، فإذا أخذها، اقتسمها وشريكه على عشرة

أسهم. وقد قبض لشريكه أربعمائة وخمسون، وبقي له من ذلك المعين خمسون، فيجعل كل

خمسين بينهما، فيصير جملة عشرة أسهم.

١٠٦٠٧ - ولو كان الدين مشتركاً بين رجلين على امرأة، وتزوجها أحدهما على

حصته، فمن أبي يوسف فيه روايتان، قال في رواية: يرجع ضعف حقه من ذلك؛ لأن القبض

(١) ما بين المعرفين مقاطع من الأصل وأثبتناه من قديمه

(٢) ما بين المعرفين مقاطع من الأصل وأثبتناه من قديمه

وقع شريكي ثلث مائة، كما في بلد السبع

وقال غير رواية: لا يرجع، وهو قول محمد، ومن محمد أنه لو تم وجهها دون خمسمائة مائة، كان لشريكه أن يأخذ منه نصيبه خمسمائة.

١٠٦٠٨ - وفي القدروري: ولو استهلك أحد الطالبين على المطلوب مالا، صارت قيمته قسماً، ولشريكه أن يرجع عليه.

١٠٦٠٩ - وفي المنتقى: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو أن أحد ربي الدين قصد على المطلوب، أو كثر عياله، أو عقر دابة له، فصار له نصيباً مطلقاً، لم يكن لشريكه أن يرجع عليه بشيء.

ولو كان للمطلوب على أحد الطالبين دين سمي قبل أن يرجع، لم يمتد نصيبه، فصار قسماً لعلان على الذي سقط عنه الشريك؛ لأنه عصى ديناً كان عليه، ولم يقض؛ لأن الخير الذي ينصير فصار له أولاً، ولا ينصير فصار له لاحقاً.

١٠٦١٠ - وفي المنتقى: عن أبي يوسف: لو ضمن أحد الطالبين للمطلوب مالا من رجل، صارت حصته قسماً، ولا شيء لشريكه عليه. من أنقص من الكفول عنه ذلك المثل، لم يكن لشريكه أن يرجع عليه أبداً، فهذا هو ذلك.

١٠٦١١ - ولو كان المطلوب أعفى أحد الشريكين كقوله بعت، أو أحاله بذلك على رجل، فماتت حصته هذا الشريك من الكفول أو الجويل، فلا خير أن يت، فله، وكذلك لو أن المطلوب أعفى أحدهما، فمات بعت، فله حصته، فله الشريك أن يصح؛ لأن له من استبداء حكمي، فيعتبر بالاستيفاء الحفي.

١٠٦١٢ - لو عصب أحدهما من المطلوب عبداً، ومات، فكذلك الجواب لشريكه أن يصح؛ لأنه ملك في العصب يستند إلى أول العصب، وكذلك لو اشترى منه عبداً بغيره فمات، ومات عبده، أو باعه، أو عتقه، ولم يمت إحدى العصبين فماتت بغيره في صك العصب، والموت في المشتري بغيره، فمات، لم يضمن شريكه شيئاً، لأن ما تلف عبده، فليس له، لأنه لا يمكن القول بإنشاء الملك فيه، فماتت بغيره.

١٠٦١٣ - وفي المنتقى: عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: لو أن لهما من رجل ألف درهم، فصالح أحدهما مدين من الألف كلها على مائة درهم، ثم قبضها، وأجزأ الآخر جميع ما صنع فهو جزؤه، وله نصف المائة. وقد قال الفاضل: قد ملك، فهو

مؤمن ، ولا ضمان عليه ، وقد برئ الغريم ، وإن أجاز الصلح . ولم يقل : أجزت ما صنعاً ، فإنه يرجع على الغريم بخمس مائة ، ويرجع الغريم على القابض بخمسين من ثل أن إجازة الصلح ليست إجازة للقبض .

١٠٦٦٤ - وفيه أيضاً : رجلان لهما في يد رجل غلام ، أو دار صالحه أحدهما منه على مائة ، قال أبو يوسف : إن كان الذي في يده الغلام مقرأ بالغلام فإنه لا يشاركه في المائة ، وإن كان حاصداً له شاركه فيها . وقال محمد : هما فيه سواء ، لا يشارك فيها ، إلا أن يكون الغلام مستهلكاً .

١٠٦٦٥ - وفيه أيضاً عن أبي يوسف : رجلان اشترى من رجل جارية ، اشترى أحدهما نصفها بألف درهم ، واشترى الآخر نصفها بألف درهم ، ثم وجداها جيباً ، ورداها ، ثم قبض أحدهما حصص من الثمن ، لا يشاركه صاحبه فيما قبض ، دفعا الثمن مختلطاً في الاستدانة ، أو دفع كل واحد منهما النص على حدة ؛ لأنه صفقتان . وكذلك إن استحلقت الجارية ، فإن وجدت الجارية حرة ، وقد دفعا الثمن مختلطاً ، كان للآخر أن يشارك القابض فيما قبض ؛ لأنه لم يقع في هذه الجارية بيع ، وإنما هذه الألف كانت بهما عند البائع بينهما .

وروي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه رجع عن قوله في فعل الرد بالعيب . فقال : إذا دفعا الثمن مختلطاً ، ثم ردا الجارية بالعيب معاً ، اشتركا فيما قبض أحدهما ، وإن ردا بالعيب منفرداً ، لم يشارك فيه ، وأما في الاستحقاق والحرة يشتركان فيما قبض أحدهما ، يريد به إذا دفعا الثمن مختلطاً .

١٠٦٦٦ - وفيه أيضاً عن أبي يوسف : إن أقر لهذين عليه ألف درهم ثمن جارية ، اشترى أحدهما ، فقال أحدهما : صدقت ، وقال الآخر : كذبت ، ولكن هذه الخمسمائة التي أقرت بها لي ، هي لي عليت من ثمن يزا ، اشتريته متى ، ثم إن الغريم قبض هذا الخمسمائة ، لم يكن لصاحبه أن يشاركه فيما قبض ، ولا يصدق الغريم على أنه بينهما .



## الفصل الثامن

### في المتفرقات

١٠٦١٧ - أحد شريكي العنان إذا أقر أنه استقر من من فلان ألف درهم لتجارتهما، لزمه خاصة؛ لأن الاستقراض ليس من تجارتهما، وإن أذن كل واحد منهما صاحبه بالاستدانة عليه، لزمه خاصة أيضاً، حتى كان للمقرض أن يأخذ منه، وليس له أن يرجع على شريكه هو الصحيح؛ لأن التوكيل بالاستقراض باطل، فصار وجود الإذن والعدم بمنزلة في عيون الناس.

١٠٦١٨ - وفيه أيضاً: عبد بن رجلين، قال أحدهما لرجل ثالث: أشركتك في هذا العبد، ولم يجر صاحبه صاري نصيبه بينهما نصفان، ولو كان مكان الشريكين بيعاً من أحدهما نفذ البيع في جميع نصيبه، والفرق أنه في مسألتك نص على الشركة، ولو صار جميع نصيبه لا يبيع الشركة، ولا كذلك البيع.

١٠٦١٩ - رجلان لهما على آخر ألف درهم، أراد أحدهما أن يأخذ نصيبه، ولا شركة للأخر فيه قال نصير: يبيع الغريم إياه خمس مائة درهم، ويقبض، ثم يبرأ الغريم من حصته، وقال أبو بكر: يبيع من الغريم كفاً من الرب مثلاً مثل ماله عليه، وسلم إليه الزبيب، ثم يبرئه مما كان عليه، ثم يطالب بثلث الزبيب لا بالدين.

١٠٦٢٠ - بعير بين شريكين حصل أحدهما ثياباً من الرستاق شيئاً بأمر الشريك، فسقط في الطريق فنحره هذا الشريك، فلا ضمان عليه، إن كان لا يرحى حياة البعير، وإن كان يرحى حياته، فهو ضامن؛ لأن كل واحد من الشريكين مأمور بحفظ عيب شريكه، والحفظ عند التيقن بالموت لا يكون إلا بالنذبح، ولو كان لثأج أجنبي، فهو ضامن على كل حال، هكذا ذكر الصدر الشهيد رحمه الله تعالى في الباب الأول من توقعاته، وقد ذكر مسألة الأجنبية، وما يوصل بها في كتاب النصب.

١٠٦٢١ - أشر كاشركة عنان على أن يبيع بالنقد والنسيئة، ثم نهى أحدهما صاحبه عن بيع النسيئة قال النصير: لا يجوز نهيه كما في العبد المأذون، وقال ابن سلمة: يجوز نهيه؛ لأن في الابتداء إن اشتراكا على هذا الشرط يجوز، فكذا في الانتهاء، وفي العبد المأذون هذا الشرط في الابتداء لا يجوز، كذا في الانتهاء.

١٠٦٢٢ قال في الخامس : رجل دفع إلى رجل مائة دينار فبعتا ألف درهم وخمسين مائة على أن يشتري بها ويألف درهم من عبده ، ويبيع عمارته الله تعالى من شيء ، فهو يساء فهذا جائز . وأنه مضاربة بمعنى إن كان شركة مسورة من حيث إنه شرط فيه رأس ثلث من الخائين ، إلا أنه تعذر اشتراك شركة ؛ لأن العمل فيه مسروط على أحدهما ، وفي الشركة يكون العمل مسروطاً عليهما ، فعلم أنها مضاربة معص ، صدر تفويض هذه المسألة : دفع إليك هذه المائة مضاربة على أن تعمل بها ، وأنت من عتد على أن الريح بي نصفان " ولو صرح بهذا يجوز ، ويصير شرطاً لتسليم الربح ماله ؛ لأنه لو قل : على أن تبيع بيننا " كان الريح بينهما أخذاً عاماً على كل رأس ماله ، وإن قال : على أن الريح بيننا نصفاً ، فقد صار شرطاً خمسين ، ونصف فيكون شرطاً أنه يصف سهم من ثلاثة أسهم من حصته ، فكذا في سلمه .

١٠٦٣- ولو كانت فيه ائنة دينار ألفاً فقل للدفع اليه: عدل بها وكف من ذلك على أن الريح ينصفها، فهذه بضاعة؛ لأنه تعدل تجزئها شركة لأن العمل مشروط على أحدهما، وتعدل تجزئها مضاربة؛ لأن ادفع ثم بشرط له ثبوت من ربح ماله، فكان بضاعة. برهان تقدير هذه المسألة: اعمل إلى على أن اربح كله لي، وأعمل بملك على أن الريح كله

١٠٦٤هـ - ولو كانت قبعة الغنائس ألفاً فالتمدد في إتيه. أعني بقاء ويلف وخمس  
مائة من مالك على أن الريح بيننا نصمان كان هذا نصافة، والريح يزود على قدر رأس المال.  
وشرط مناصفة الريح باطل؛ لأنهما إذا شرطتا من صفة الريح؛ فالدفع لم يشترطه للمعامل  
تخيلاً من ربح ماله، بل شرط نفسه بعض ربح رأس ماله لمعامل، مما يقتضي هذه المألة:  
أعمل تجلي على أن الريح لي، وأعمل بمالك على أن بعض ربح مالك لي، فبطل شرط مناصفة  
الريح، وصار كأنه قال: على أن الريح بيننا

١٠٩٢٥- في "العيون": ثلاثة نفر لبسوا أفرقاء نفيسوا عملا من رجل، فعمد واحد منهم كي ذلك العمل، فنه قلت الأجر، ولا ضي، الآخرين: لأنهم لما لم يكونوا شركاء نال على كل واحد منهم ثلث العمل، ثلث الأجر، فإذا عمل واحد منهم أكل، فإن تعلقوا في الآخرين، فلا يستحق شيئا من الآخر.

(۱) بی ف. صفای خوضا.

(٢) مایی بدترین حافظ من الاصل و ابتداء من طریق و یف.

١٠٦٦- اشترك اثنين في اخزال على أن سد الكبريس من أحدهما ، وللحصة من الآخر ، فتسجما ثوباً ، فالثرب بينهما على قدر حصة السدق ، والنحمة .

١٠٦٧- في 'أنتشي' : عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ' مفادوس وهب رجلاً لايحوز ، ولصاحب أن يأخذ من الموهوب له نصف الهبة ، فإذا أخذ ذلك ، كان بينهما نصفين ، لأنه من مال بينهما نصفين ، وينقص الهبة فيما بقي ؛ لأنها غير مقسومة ، ويرجع إليهما نصفين .

١٠٦٨- وفيه أيضاً في شريكى العنان : إذا كان أحدهما يسي اشراء وبيع ، فاستدان ديناً ، ثم نازعه صاحبه الشركة ، وأراد قبض نصف الشئ ، وقال : إذا أخذ الدين منك ، فارجع على ، ليس له ذلك .

١٠٦٩- مفادوس اشترى من رجل عباً بألف درهم ، فلم يقبضه ، حتى لقي الشئع صاحبه ، فاستراه منه بألف درهم وخمسين مائة ، فإنه يكون الشراء الثاني ، والأول ينتقص ، والمفاوضان بمنزلة رجل واحد . المعلى في شريكه عن أبي يوسف في رجل كان له على المتأولين مائة ، وبرأ أحدهما عن حصته ، جهما بريئاً جميعاً .

١٠٧٠- في الفتاوى : سئل أبو بكر عن شريكين حين أحدهما ، وعمل الآخر بالمال ، حتى ربح أو وضع ، فإن الشركة بينهما قائمة إلى أن يتم تطبيق اجنون عليه ، فإذا مضى ذلك الوقت بفسخ الشركة بينهما ، فإذا عمل بالمال بعد ذلك ، فارجع كله للعامل ، وأثم ضيعة عليه ، وهو كالغضب قال المحنوز ، فيطلب له من الربح حصة ماله ، ولا يطيب له الربح من مال المحنوز ، فيصدق به .

١٠٧١- قال محمد رحمه الله تعالى في الجواب : رجل عليه ألف درهم لرجل ، فأمر رجلين بأداء الألف عليه ، فأديا ، ثم رجع أحدهما على الآخر ، فقبض منه خمسمائة ، فإن أديا من مال مشترك بينهما كان لصاحبه أن يشاركه فيه ، وإن لم يكن ما أديا مشتركاً بينهما ، فإن كان نقيب كل واحد منهما مشاركاً من نصيب صاحب حقيقته ، إلا أنهم أديا جميعاً ، فإن أحدهما لا يشارك صاحبه فيما قبض ؛ لأن في الأمر بقضاء الدين المرجوع بحكم الأداء ، ولهذا لا يرجع قبل الأداء ، فبعد خبر حال المؤدى ، فإذا كان المؤدى مشتركاً بينهما بشت الوجوب مشتركاً ، فيكون لكل واحد منهما حق للشراكة مع صاحبه في المقوض ، وإذا لم يكن المؤدى مشتركاً بينهما لا يثبت الوجوب مشتركاً ، فلا يكون لأحدهما حق لمشاركة مع صاحبه فيما قبض .

١٠٦٣٢ - وفيه أبصر : شاهدان شهد علي رجل أنه كاتب عمده له بألفي درهم له إلى سنة ، وفيه العبد ألف درهم ، ثم رجع الشاهدان عن شهادتهما ، كان للمولى الخبر إن شاء ضمن الشاهدين قيمة العبد ألف درهم حالة ، لأنهما فصر بأيد المولى عنه من غير عوض حصل له ثلثان بشهادتهما الباطلة ، وإن ذك ، أتبع المكاتب ، لأن الكتابة أولى درهم إلى سنة ، فإن ضمن الشاهدين قيمته حال قام لشاهدان مقام المولى في ملك ذلك انكسرة قابل للانتقال من ملك إلى ملك ، ألا ترى أنه في الانتقال من ماله المورث إلى ماله الزوجة ، أم أغنس المكاتب ، فلا يقل الانتقال ، فهذا قام الشاهدان مقام المولى في ملك بهن الكتابة ،

١٠٦٣٣ - وإذا شهدوا ، وهو من الكافة ، طالبهما أحد الألقين ، وكرههما التصديق ، والأخر ، لأحدهما استعذلا ذلك بسبب خبيث ، وهو الشهادة الباطلة ، وكان مبيها التصديق ، ويعتق المكاتب ، لأن أدنى ملك انكسرة إلى من قام مقام المولى ، فيعتق كسائر أدنى إلى يارث المولى بعد موت المولى ، ويكون ولاء المكاتب للمولى ، لأنه بقي على المكاتب حكم المولى ، فافقنا به لا يقبل الانتقال من ملك إلى ملك ، والشاهدان إنما قاما مقام المولى في ملك أحد لا غير ، ولما بقي المكاتب على ملكه المورث كان العتق حاصلا على حكم ملك المولى ، فيكون ولاءه للمولى

وإذا أدى المكاتب ثمن أحد الشاهدين ألف درهم لا بعش : لأنه بعض انكسره ، وهل يصححه أن يشاركه فيما قدس ؟ ليس له ذلك ، لأن الشاهدين ماملكا ربه المكاتب ، وإنما قام المولى في ملك البدن<sup>(١)</sup> للاعتبار<sup>(٢)</sup> ما نرهما من ضمان القيمة ، وبما لزم كل واحد منهما من ضمان القيمة متصل عما لزم الآخر لانفصال محل لزوم كل واحد منهما من ضمن القيمة تعصي عما لزم الآخر لانفصال محل لزوم كل واحد منهما إلى<sup>(٣)</sup> وهو اندم ، ونسب الرجوب على كل واحد منهما بغيره ، وبشهادة أن فدية ، وشهادة كل واحد منهما بما لا يضمن بالآخر ، وإنما تغلب الشهادة بعد الرجوع ، ورجوع أحدهما غير رجوع الآخر ، فصار السبب مختلفا ، فلا يكون لأحدهما حق الشركة مع الآخر .

فإن في المكاتب : وبسبب في هذا إذا أدى النسخة من مال مشتبك وغير مشتبك ، لأن رجوعهما لا يتوقف على الأداء ، ألا ترى أن المولى لو اختار بهما كان لها حق الرجوع على

(١) وفي ماله

(٢) وفي ماله باختيار مكاتب واعتبار

(٣) ما نرهما من ضمان القيمة من الألفين وأشياء من ماله وماله

وأما، فلفظك، ثم بحسب المؤثر. وصارت هذه التركة نظير التركة المثلثة، فإنه في تلك التركة كان لأبي بكر حق الرجوع في الثلثين.

وكذلك البيع إذا شهد به عدلان على رجل أنه دفع مائة هذا من فلان ثلث درهم إلى ستة، وقبض العبد ألف درهم، والمشتري - أي ذلك - والباقي بمجده. فقصي المصنف به، ثم رجع الشاهدان عن شيئا منهما كان للموثر حيا. إن شاء أنبيع المشتري بالثلثين إلى أجل، وإن شاء ضمن الشاهدان قيمته حاشا، وإن أدخل الشاهدان على ذلك الباقي بقبضه ثلثه أصحاف قبضته، وذلك ألفا درهم، لأن ذلك موجب، والموجب بمنزلة المؤثر، وإن كان الباقي - إلا أنما خصا المثلثين للعبد على الثلث (مس وحه)، فوجب الجواز لهذا، فإن عذر قضيب التهود قد مضى الثلث (أي من ثلث الثلثين)، لأن ملك العبد، إذ بعد خروج عن منتهى إلى ملك المشتري، ورجوع الشاهدان في حق المشتري غير معتبر، فطلب لهما أحد الثلثين، وينصدقان بالثلث الآخر كما مر قبل هذا، فإن قص أحدهما شيئا لا يشرك صاحبه فيه؛ فإنا قلنا في مسألة لا مكاتب.

١٠٦٣٤ - قال في البطل: رجلان خصمنا عبدا من رجل قيمته ألف درهم، فصار ثلث قيمته ألف درهم، ثم جاء رجل - وعصبه أحد خصمنا - فباعه بدينار، ثم حضر له له، فهو بالخيار، إن شاء ضمن لخصمنا الدينارين، فإنه ألف درهم، وإن شاء طرح من الدينارين الثلثين الذي دفع درهم؛ لأن الدينارين مذكوران وقت الخصم، فمن أن الناس خصمنا مذكورين. عما أخذ من ألف درهم، وطلب لهما أحد الثلثين، وتصدقان بالألف التي أخذت لاستفادتها. ثبت بسبب حديث، ولأن ملك المصنفين في العبد وقت الخصم انتهى ثابت في وجه دون وجه لا عرف من الألف في المستندات، وكان عذرا من ما لم يملكه من وجه، فيمكن فيه نوع ثبت.

قال: ويجب أن يكون هذا على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى. ومحمد أما على قول أبي يوسف، فطلب لهما الألف التي أقرت به على أن عندهما شرط طيب الروح لذلك، والضمان فإذا كان المالك عاقل من وجه لم يتحقق شرط طيب الروح وعد أبي يوسف شرط طيب الروح الضمان لا غير.

١٠٦٣٥ - فإن قبض أحدهما من الدين ألف درهم قال الآخر أنا يشارك فيه: لأنهما ملكا لغير سبب اشتراكيه، وهو العصب، واستوحيا الفضة هي الثلثين سبب واحد، وهو

غصه منها، فأجاب عبد الله بن رجل صفوة واحد، ونم بيني وبين واحد منهما ثلثاً على حده، وذلك كان ثمناً كأيها، فكتبه هنا

١٦٦٦- وفيه أيضاً: وجلاء عيسى من رجل عبد، فباعه من رجل، فباع ثمنه في  
 يد المنزلي، ثم بولي بالخير، ياب عنه عيسى الغاصبي، وإن شاء صمغ الشمر، فإن صمغ  
 الشمر يجر بهما، كان ثمنهما - لأخيهما (أو) الصمت (ملك من وقت الغصب، فتح  
 أخيهما معه وعو مدكهما، والمالك فيه من الغصب وأداء الصمتان وإن كانا من وجه، لكن  
 ذلك لست من وجه كاف لئلا يبيع أخيه مدك الغصب.

وَمِنْ فِعْلِ أَنْطَلَعَ تِيَّاسُ النِّسْنِ ، كَرُو صَاحِبَهُ لَمْ يَشَأْ رُكُوبَهُ بِهِ ، لَأَنْ لَيْسَ وَجْهَهُ بِبَسِيبٍ  
وَاحِدٍ ، حَقِيقَةً وَحُكْمًا ، وَهُوَ سِمْ الْعَاصِمِينَ مِنْ صِفَتِهِ وَاحِدَةً ، مِنْ غَيْرِ أَنْ يَبِينُ كَيْ وَاحِدٍ مَعَهُمَا لَمْ يَحْزَنْ  
عَلَيْهِ ، وَكَانَ النَّاسُ يَتَمَتَّعُونَ بِهَا ، فَبَيْنَ نَفْسِ الْمَلِكِ وَاحِدٍ الْعَاصِمِينَ ، فَصَبَتْهُ نَعْفٌ فِيمَتِهِ ، حَرَمَ  
السِّمِّ فِي نَفْسِهِ ، وَدَجَّ نَفْسُهُ نَعْفٌ لِنَفْسِهِ ، لِأَنَّهُ نَبِ الْمَلِكِ لَهُ فِيمَا غَشِبَ ، وَهُوَ صَبَتْ لِعَلَدِ  
بِأَوَاءِ الصَّمَاتِ مِنْ ، قَتِ الْخَصْبِ ، فَإِنْ لَمْ يَغْفِرِ الْعَاصِمِ الَّذِي أَدَّى حَقَّهُ لِنَفْسِهِ مِنْ لَتَمَنِ  
تِيَّاسُ حَزَنَ ، فَبَيْنَ أَمَانِكَ لِعَاصِمِ الْأَمْرِ أَيْضًا نَعْفٌ لِعَبِيَّتِهِ ، مِمَّنْ نَعْفُ أَسْبَغَ بِهِ ، لِنَعْفِ الْأَمْرِ  
الَّذِي مَنَى الَّذِي مَرَّ ، نَمَ دَخَلَ أَحَدُهُمَا عَرَبِيَّيْنِ مِنْ نَفْسِهِ فِي حَقِيقَتِهِ مِنْ نَفْسِهِ ، كَانِ الْمَلِكِ ، أَنْ يَشَأْ رُكُوبَهُ  
فِيهِ ، لِأَنَّهُ أَسْبَغَ وَجْهَهُ بِهِ ، حَرَمَ ، وَغَدَا ، فَازِ النَّاسِ عَمَّا لَمْ يَدْرِ عَمَّا لَمْ يَدْرِ ، لِأَنَّهُ  
نَعْفًا ، فَلَا تَعْرِفُ الصِّفَتَ صَرَفَ لِنَعْفًا .

١٠٦٦٧- تنظيم الدولة لوبياخ جند من حلف غيبك على أنهب بالحيلولة ثلاثة أقيم،  
فأجاز له أحدهما، ثم أجاز الآخر، فأبىما فصرى نكر كان لا يصر أن يصر كنهه، ولم يؤخر  
تفريق الفدوى تفرق العفدة، كنهه.

١٦٤٨- ولو أن هذا نصيب الذي أدى نصف القيمة، أو لا يستحق من نصيبه نصفه  
 من حيث أن يقال إن النصيب الآخر نصف القيمة، حتى نصفه، فالجواب أن  
 شريك الأول [يعني] لم يكن له ذلك، لأن حال من قلده مع الآخر نصيب الأول [أي  
 نصيبه] ونصيب الآخر كان دية في دية الشترى، والمذاحم الابتداء، حتى إن ما يجمع الابتداء  
 يجمع البقاء، ولو كان نصيب كل واحد منهما ممتزجا وقت العقد، لثبت لغيره الجاهل  
 شخص، كما هنا.

(١) - لا يمكن العثور على ما فيه من الأهمية في شيء من هذه النواحي

(٦) ما بين المصرفين، ما ألف من الألف، ونحوه من ألف و ألف

فإذا لم يكن للثاني أن يشارك الأول فيما قبض - كان للثاني أن يبيع المشتري نصيبه ، فإن قبضاً جميعاً الثمن على هذا الوجه ، ثم إن الأول وجد ما قبض ستوقه ، أو رصاصاً ، كان له الخيار ، إن شاء اتبع المشتري بنصف الثمن ، وإن شاء شاركه شريكه فيما قبض ، ثم يتعال المشتري بنصف الثمن ؛ لأن الستوقه ، والرصاص لهما من جنس الذراعهم ، فصار كأن القبض لم يوجد ، ولو لم يوجد ذلك ، لتقبض وجب الستوقه بينهما ، كذا ههنا .

ولو وجد الأول ما قبض بنهر حقه ، أو زبوقاً ، فردها على المشتري ، ليس له أن يشارك الثاني فيما قبض ؛ لأن بالرد بسبب الزيادة ينتقض القبض بعد صحته على ما عرف في موضعه ، فلا يعود حقه بعد ما بطل .

وهذا لا يشكل على قول أبي يوسف ، ومحمد رحمهما الله تعالى ؛ لأن عندهما يرد الزيادة لا ينتقض القبض من الأصل - إنما يشكل على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فإنه عليه يرد الزيادة ينتقض القبض من الأصل ، إلا إذا كان الرد مدنياً قليلاً .

أصله مسألة السلم على ما عرف ، لما كان عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى أن القبض ينتقض برد الزيادة من الأصل ، صار الزبوق والستوقه سواء ، وينفي أن يثبت للأول حق الشركة مع الثاني فيما قبض ، فمن متباينهما من قال : المذكور في الكتاب قولهما - لا قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، ومنهم من قال : لا ، بل هذا قول الكل . والفرق لأبي حنيفة رحمه الله تعالى على قول هذا القائل بين هذا وبين السلم أن الرد بسبب الزيادة يفسد القبض من الأصل ، لكن بعد صحة القبض ، فإن اتصل بالقبض حكم لا يحتمل النقص ، لا يظهر القبض في حقه ، كما في حق المكاتب ونظائره على ما عرف وإن لم ينصل بالقبض حكم لا يحتمل الفسخ ، يظهر النقص من الأصل ، وفي مسألة السلم لم ينصل بقبض الزبوق إلا لإسلام العقد ، وهو السلم ، والسلم محتمل للنقص فظهر النقص في حقه ، أما ههنا اتصل بالقبض ما يحتمل النقص ، وهو تفرق الصفقة ، فإن الأول حين قبض الزبوق ، وقبض الزبوق قبض صحيح حكماً بتفريق الصفقة ، والصفقة متى تعرفت في البيع لا تختمل الاتحاد مع بقاء العقد ، فلم يظهر النقص من الأصل في حقه ، كما لم يظهر في حق مكاتب .

ولو كان الثاني هو الذي وجد ما قبضه ستوقاً ، أو رصاصاً ، أو زبوقاً ، فردها على المشتري ، لم يكن له أن يشارك الأول فيما قبض ؛ لأن أكثر ما في الباب أن يجعل قبض الثاني كأن لم يكن ، ولكن لو لم يوجد القبض من الثاني لم يكن له على الأول سبيل ، لما سبق قبل هذا ، فههنا كذلك .

١٠٦٣٩ - رغبه ابتداءً عبد بن جنيح، بحسبه - يدفع من صاحبه، وبعبه بألف درهم، يدفعه إلى المشتري، جاز السبع في حصته، لأنه يأخذ نصيبه ونصيب صاحبه، فيذهب نصيبه، ويشتري في نصيب صاحبه غير إيجابه، وذلك ينقص الثمن حتى أحار صاحبه، جاز للبايع أن يفسخ الشفعة، كونه مائتة في النصف، وحافظه في النصف الآخر، فإن قبض شفعة كان منسكاً بيبه، حتى لو هلك هلك عليه، بخلاف واحد من الشريكين إذا فسخ حصته من يد المشتري، حدث يصح الفسخ في نصيبه، حتى لو هلك يد المشتري صاحبه، كان الهلاك على الشفيع.

والفرق أن أحد الشريكين يملك النصف على نصيبه غير مالك على غيره، فيكون الموقوف له حكم ملك، لا يشتر فيه حق الشفعة، بخلاف المتساوي بينهما، أما ههنا هو مالك النصف على نفسه وعلى صاحبه، لكونه عائدًا في نصيب صاحبه، فيصح الفسخ عنهما. وهذه المسألة حجة على محمد في مسألة الوثن بالتميم، بدلتهم، ولم يغفره النبي، إذ يصيب صاحبه الشفعة منه، بخلافه، والذي في محمد أن الوثن في اب الفخذ إلى حق الخفوي أصلاً، أما في حق الحكم تسمى مائتة، فأعترضا جده الأصالة في حق المصنف، أما ولا به الفسخ، فمن باب الحنفية، وهو مالك في الحنفية، فذلك هو سواء، فإن نصير العائد نصف الثمن، ثم أحاز الآخر البيع في نصيبه، كان ملك ففسخ بيبه، وكذلك لو كان المتساويين هبت، ثم أحاز، كان مالكاً من رانها، لأن الإجارة تستتبعه، وقت العقد، فحعل كان العقد وقع بيبه.

١٠٦٤٠ - قال في الكتاب: لا يرى أن من خصص عذراً، فباعه، وقصص لشخص، وملك الشئ غيره، ثم إن المالك أحار سبعة، يجوز، ويظهر أن الشئ هبت مائة، بخلاف مسألة الفاسق إذا دعا، ثم لقي المالك ما عدا، فخصه حتى يقدم سبعة، ووجع الضامن على المشتري بصف الشئ، ثم تقى الآخر، خصمه، أنه لا شفعة للثاني فيما قبض الأول، ولم يجعل نفسه الأول، بعد قبض الثاني حصته، بطلت نصيبه قبل الفسخ.

والفرق في وجهين، أحدهما: أن في باب العصب عند أداء الفسخ مال الملك يشت من ذلك ما يجب من وجهه وبين وجهه، ولهذا لا يظهر في حق الأول، ولا يظهر في حق الثاني من الفسخ، فكان الحكم في صوته، أما حملاً لا يبيع بالإجارة فيه بيبه وقت العقد من كل وجه، ولهذا يظهر في حق الزبائن كالماء، وفي نه لا تفتي عن المشتري، هم يكن أحكم ماصر.



والفرق الثاني : أن في مسألة التعاضد بين البائع اثنين ، وعند تعدد اثنين انصفة تحتل الافتراض ، وبهذا فترقت بافتراض التسمية<sup>(١)</sup> ، فجاز أن تفتقر باعتراف صفة المسمى ، وهي ضرورة نصيب أحدهما عبثاً ، وبقاء نصيب الآخر ديناً ، وعند افتراق الصفة لا يكون الشئ مشتركاً ، أما ههنا العاقد من كل جانب واحد ، وعند اتحاد العاقد من الجانبين الصفة لا تحتل الفرق ، ولهذا لا ينفرد بفرق التسمية ، وعند اتحاد العقد ، فائس يكون مشتركاً .

١٠٦٤١ وفيه أيضاً : عبد بين رجلين ، غصب رجل أحدهما نصيب أحدهما ، ثم أن الغاصب باع من الشريك الآخر جملة من رجل ، جاز البيع في نصيب المرلي ، ولم يعز في التصوب ، بل توقف على إجازة المصوب منه ، ولو أحاز المصوب منه في نصيب قبل قبض الشريك حصته من الثمن ، صار الثمن مشتركاً ، حتى لو قبض أحدهما شيئاً به كان لصاحبه أن يشاركه فيه ؛ لأنه لما التحقت الإجازة بالعقد صار الغاصب متولاً الوكيل من المال ، وبيع الوكيل بيع الوكيل ، ولو باع المولى ما يضمن واحداً كانا شركيين في الثمن ، مهت كذلك

١٠٦٤٢ - فإن كان المالك قبض نصيبه ، ثم أجاز أحدهما البيع لم يكن له أن يشارك الأول فيما قبض ، ولم يحمل الإجازة في الانتهاء كالإذن في الاستثناء ، بخلاف ما إذا كان العاقد واحداً ، والفرق وهو أن الإجازة توجب الجواز بطريق الاستناد ، لكن على الصفة التي كانت الصفة بتلك الصفة ، وعند تعدد البائعين إذا قبض المالك نصيبه قبل إجازة صاحب الصفة افتترقت لافتراق صفة المسمى ، والإجازة التحقت بصفة متعرفة ، ماوجب الجواز بطريق الاستناد ، لكن بصفة الافتراض ، فلم يجب القول بالشركة .

١٠٦٤٣ - فإن إذا كان العاقد واحداً ، فالصفة متحدة ؛ لأنها لا تحتل الافتراق ، كما مر ، فعند لحوق الإجازة بالصفة ثبت الجواز بصفة الاتحاد ، ووجب القول بالشركة .

وكذلك الرحلان إذا باعاً عبداً على أنه بالخيار ثلاثة أيام ، فأجاز أحدهما ، ثم أجاز الآخر ، ثم قبض أحدهما شيئاً من الثمن ، شاركه صاحبه فيه ، ولو أن الذي أجاز أولاً قبض نصيبه ، ثم أجاز الآخر ، لم يشاركه فيما قبض ، والمعنى ما مر .

(١) هكذا في ٥٥ ، وحاشية ط ، وكان في الأصل ، ومن ط القيمة ، وفي م : الفصة

## كتاب الصيد

هذا الكتاب يشتمل على اثني عشر فصلاً:

الفصل الأول: في بيان ما يؤكل من الحيوانات، وما لا يؤكل.

الفصل الثاني: في بيان ما يملك من الصيد، وما لا يملك.

الفصل الثالث: في شرائط الاصطياد.

الفصل الرابع: في بيان شرائط في الآفة.

الفصل الخامس: في شرائط انتى في الصيد.

الفصل السادس: فيما يخص الذكاة من الحيوانات، وما لا يقبل.

الفصل السابع: في صيد السمك.

الفصل الثامن: في الرحل بسمع حية صيداً، وبريه، ثم نبيس خلافه.

الفصل التاسع: في الأهل بتر حش.

الفصل العاشر: فيما أسس من الصيد.

الفصل الحادي عشر: في بيع آفة الاصطياد.

الفصل الثاني عشر: في المخرقات.

## المفصل الأول

فِي بَيْنِ مَا يُوَكَّلُ مِنَ الْحَيَوَانَاتِ، وَمَا لَا يُوَكَّلُ

١٠٦٤٤ يجب أن يعلم بن الحيوالات على أنواع: منها: ح لادم له نحو الذي يرب .  
والزويج ، والسحب ، والجرد وغير ذلك . ولا يحل تناول شيء منها ، إلا السبك ، والجراد ،  
غير أن الجرد يحل مات بعله أو غير حلة ، والسبك إن مات بغير حلة لا يحل . وإذا مات بعله  
يحل ، وسبأه فإن ذلك بعد حله - إلى شاء الله عز وجل - .

وجاءه دم يوعان: مستأجر، ومتوحش، فالذي يحل نزوله من أنفس بالانفاق: وهو الإبل، والخنزير، والنعيم، والدجاج. وأما الخسار الأهلبي: فحمله حرام، وأما الف من: فحمله مكروه، عند أبي حنيفة رحمه الله تعالى كراهة تنزيه عند بعض المضايح، وكراهة تحريم عند بعضهم هو الصحيح، وعندهما لا كراهة في ضامه. وأما البعل: فعدا أي حيلة، رحمه الله تعالى لحمله مكروه على كل حال. وعندهما كذلك، إن كان الحرام شرًا على الأثني، وأما الخسار: أي الرميكة، فقد قيل: بكروه، وقد قيل: لا يكروه، وأما السور: والكسب، فاحتملها حرام، أهلًا كان، أو حنبلي.

وأما المتوحش، فهو عازٍ صيد البر، وحده البحر، أما صيد البحر، فلا يحل تداوله، منها إلا السمك، وأما صيد البر، فلا يأكل من كل ذي ناب من المصارع، وكل ذي مخلب من الطير، والمزدحم ذي الناب والمخالب، سب الفئ هو سلاح، والمخالب الذي هو سلاح. بيان الأول: الأسد، والذئب، والسم، والنهد، والفتع، والعلب، وما أشبه ذلك. وكثر هو أيضاً البهي، والذئب، والغرب، والفس، وكثر هو أيضاً صبيح الهوام، نحو البرص، والبق عرس، والسمكة، والسمور، والعت، والرت، وكثر هو أيضاً جميع الهوام الذي سكنها في الأرض، نحو الفأرة، والوز، والقنص، وسام أبيه، والخيت، وجميع هوام الأرض، إلا الأرنب، فإنه يحل أكله.

وہیبت الثانی: النضر - والبازی - والناہین - والشر - والعقاب - وما آتتہ دلالت واما  
الغضن - والردیۃ - وما آتتہ دلالت - فالامداد اومن انضیر لآس ماکلہ .

١٠٦٤٥- وعن محمد بن حماد عن أبيه عن علي بن الحسين عن أبي بصير عن أبي عبد الله عليه السلام قال: من قرأ القرآن في شهر رمضان لم يمت بغير خير.

يُكْرَهُ أَكْلُهُ، وَبِذَا كَانَ لِفَهْلٍ الْحَبَّةُ، لَا يَكْرَهُ،

وفي الفتى : عن أبي يوسف عن أبي حنيفة رحمهم الله تعالى أنه قال : لا يأكل بأكل  
لمعقق ، وقال : إنه يعلط الحب مع الجيفة ، وإنما يكره من الخبز ما لا يأكل . لا أجيف : وما له  
مغيب .

١٠٦٤٦- أما الثغراب الأبيق والأسمد ، فهو أنواع ثلاثة : زرع ، وندف الحب ،  
ولا يأكل الجيف ، وإنه لا يكره ، ويزرع منه لا يأكل . لا أجيف ، وإنه مكره . ونوع منه ، يعلط  
الحب بالجيف ، يأكل الحب مرة . يأكل الجيف أخرى ، وإنه عمر مكره عند أبي حنيفة رحمه  
الله . وعد أبو يوسف يكره

١٠٦٤٧- وإنفاحة نوكل ، وكذلك الفنسي ، وكذلك الخطاف ، وأما الخفاش فقد ذكر  
في بعض المواضع أنه يؤكل ، وذكر في بعض المواضع أنه لا يؤكل : لأن له نابا .

## الفصل الثاني

### في بيان ما يملك من الصيد وما لا يملك

١١٦٤٨ - يجب أن يعلم أن الصيد إما يملك بالأخذ، فالأخذ عليه العبالة والسلام :

الصيد لم يأخذ<sup>(١)</sup>.

١١٦٤٩ - والأخذ نوعان : متقضي وحكمي ، فالمتقضي ظاهر ، والحكمي باسرها ما

هو موضوع الاصطياد ، فعند به الاصطياد أو لم يقصد ، حتى لو من نصب شبكة ، فعقل به صيد ، ملكه صاحب الشبكة ؛ لأن صاحب الشبكة صار أحداً للصيد بالشبكة من حيث الاعتبار ؛ لأن الشبكة إذا تنسب لأحد الصيد ، حتى لو نصبها لتجفيف ، فعقل بها صيد ، لا يملكه ، لأن لم يصر أخذ له بالشبكة ، اعتباراً أن نصبها لغيره من الخمر ، وبسببها ، فما ليس بموضوع له اصطاد إذا قصد به الاصطياد ، حتى إن من نصب قطاطاً ، وعقل به صيد ، إن قصد نصبه للحفاظ الصيد ، ملكه ، وإن لم يقصد به صيد ، لا يملكه .

١١٦٥٠ - ذكر الحاكم الشهيد في المتن : رجل هباً موصفاً يخرج منه الماء إلى أرض

له ، ليصيد السمك في نوصه ، فخرج الماء من ذلك الموضع إلى أرضه سمك كثير ، ثم ذهب الماء ، ومع السمك في أرضه ، أو لم ينهب الماء ، لأنه قال ، حتى صير يوزن السمك بغير صيد ، فلا مبيع لأحد على هذا السمك ، وهو لو لم بالأرض ، ومن أخذه منه شيئاً صنعته . وإن كان الماء كثيراً لا يفسر على السمك الذي فيه إلا بصيد فمن اصطاد منه شيئاً ، فهو له .

١١٦٥١ - ولو كان صاحب الأرض حراً لا يريده الصيد ، لا يصير أخذاً لسمك

بوقوعه فيها ، لا حقيقة ، ولا حكمية ، فيكون بمن أخذه .

١١٦٥٢ - وإذا هباً موصفاً لذلك ، ودخل فيه السمك ، وصار بحراً يوزن ، من غير

صيد ، صار أخذاً لسمك بلخونه فيه ، وهو ملك له ، فلا يكون لأخذ عليه مبيع .

١١٦٥٣ - وفيه أيضاً ، لو أن صيداً باصراً في أرض رجل ، أو سكس فيها ، فحاده آخر ،

فأخذه ، فهو له ؛ لأن صاحب الأرض لم يصر أخذاً له بوضعه ، فيكون له الأخذ ، وهذا إذا كان صاحب الأرض بعيداً من الصيد ، بحيث لا يقدر على أخذه لو مد يده ، وإما إذا كان صاحب

(١) ذكره الإمام الزمخشري في نصب الرأية (٣١٨/٤) ثم قال : قلت حريب من كتاب التذكرة لأبي عبد

الأرض قريباً من الصيد، يجب بقدر على أخذه، فالصيد لصاحب الأرض؛ لأنه صار أخذاً له تقديراً، لشككه من الأخذ حقيقة. إن لم يصير أخذاً له بالوضوح، فيكون للأخذ.

١٠٦٥٤- وعلى هذا إذا حضر بدياً، ولم يقصد الاصطياد، فوقع الصيد فيها، فحاشا آخر وأخذه، إن شأنا صاحب البئر من الصيد بحيث لو مد يده يقدر على أخذه، فهو لصاحب البئر؛ لما قلنا.

١٠٦٥٥- وإذا دخل الصيد دار إسمان، وأغلق صاحب الدار الباب عليه، وصار بحيث لا يقدر على أخذه من غير صيد، ذكر في الميرون: أنه إن أراد إغلاق الباب للصيد، ملكه، وإن لم يرد، لا يملكه، حتى لو أخذه الآخر، كان الصيد لصاحب الدار من الأول، وفي الثاني يكون للأخذ.

١٠٦٥٦- وفي المتن: صيد دخل دار رجل، فلبس رداء أغلق بابه، وصار الصيد بحال لا يقدر على الخروج، وصاحب الدار يقدر على الأخذ من غير اصطفا، فقد صار صاحب الدار أغلق مالكاً، ولو أغلق الباب، ولم يعلم به، لا يصير أخذاً مالكاً، حتى لو خرج الصيد بعد ذلك، في الفعل الأول، وأخذه غيره، لا يملكه، في الفصل الثاني يملكه، ولم ينزله إغلاق الباب للصيد.

في المتن: وظن بعض مشايخنا أن رواية المتن بخلاف رواية الميرون وليس كما قلنا، فشرط إغلاق الباب للصيد في المتن ثبات دلالة، فإنه قال في المتن: فلما رآه، أغلق بابه، وإغلاق الباب عبودية الصيد يكون لأجل الصيد، ظاهراً.

١٠٦٥٧- في الأصل: من أخذ صيداً، أو فراه صيده من دار رجل، أو من أرض رجل، فهو للأخذ، إلا أن يجوز صاحب الدار ما قبض، أو بإغلاق الباب، ويصير بحيث يقدر على أخذه من غير صيد، بحيث يكون لصاحب الدار دون الأخذ.

قال مشايخنا: وليس من قوله. يقدر على أخذه من غير صيد أنه لا يحتاج في أخذه إلى المعاينة، وإنما معناه أنه يمكن أخذه بغير المعاينة من غير شيعة، ولا سهم.

ومن مشايخنا من قال: إذا اتخذ داراً، أو شجرة، نيمرخ العنابر فيها فانفرج له.

في المتن أيضاً: رجل نصب حباله، فوقع فيها صيد، فاضطرب وقطعها، ونفقت، فجاء آخر، وأخذ الصيد، فالصيد للأخذ، ولو جاء صاحب الحباله ليأخذه، فلما دونته، بحيث يقدر على أخذه إن شاء، فاضطرب، ونفقت، فأخذه، فهو لصاحب الحباله.

والفرق أن في الفصلين جميعاً صاحب الحيلة وإن صار أخيراً للصيد، إلا أن في الفصل الأول يغني لأخذ قبل تأكده، وفي الفصل الثاني يطل بعد تأكده، وكذلك صيد الكلب، والغازي، إذا انقلب على هذا الفصل.

وإذا رمى بالثب في الماء، فتعلق به السمكة، ثم انقطع الحيط في الماء قبل أن يخرج السمك، وذهب السمك، وأخذته آخر، فهو للأخذ.

١٠٦٥٨ - ولو رمى صاحب الثب السمكة خارج الماء في موضع يقدر على أخذها، فخطرت، ووقعت في الماء، وذهبت، فأخذها آخر، فهي لصاحب الثب، وهو بناء على ما قلنا، ذكر المصادر الشهيد رحمه الله تعالى في واقعته مسألة الثب.

١٠٦٥٩ - في المتن ابن سماعه عن محمد رحمه الله تعالى: في رجل رمى صيداً، ففرغه، فغشي عليه ساعة من غير جرح، ثم ذهب عنه الغشية، فمضى، فكان طائراً، فطاره فرماه رجل آخر، فصرعه، فأخذه، فهو للأخذ، على: لأن الأول ثم يأخذه حين صرعه، ولما ذهب عنه الغشية من الرمية الأولى، عاد إلى حالة الصيد، فقد أخذه الآخر، وهو صيد، وإن أخذه الأول في غشيته ذلك، وأخذه الآخر وهو على تلك الحالة قبل استقلاله، وتحمله، فهو للأول منهما الذي رماه. قال: لأن لا بد من لعله لم يكن يستغل منهما، وإن استغل قبل أن يأخذه الأول، فقد عاد إلى حاله قبل أن يرميه، وصار صيداً، فيكون من أخذه، قبل: وهو بمنزلة رجل نصب شبكة وفع فيها صيد، وصاحب الشبكة غائب، فانفلت الصيد منها، فرماه آخر، فهو للآخر. وإن كان صاحب الشبكة أخذه حين وقع في الشبكة، فهو لصاحب الشبكة.

ثم فرق بين هذه المسألة وبين ما إذا رمى إلى صيد، وجرحه جراحة لا يستطيع معها البصر، فبطل كذلك ما شاء الله، وبرأ. ثم رماه آخر، فقتله، فالصيد للأول.

١٠٦٦٠ - وفي الأصل: "إذا رمى صيداً، فجرحه، فأخذه، فالصيد للذي رماه؛ لأن الأول لما جرحه صار أخذاً، فصار ملكاً له، وهذا يخالف ما ذكر في المتن."

١٠٦٦١ - وفي الأصل أيضاً: لو رمى صيداً، فأصابه، وأنته بحيث لا يستطيع برحاً، ثم رماه آخر، وقتله، فالصيد للأول، وإن كان يتحامل، ويطير مع ما أصابه من سهم الأول، فرماه الثاني، فقتله، فهو للثاني؛ لأن في الفصل الأول صار أخذاً له، ولا كذلك في الفصل الثاني.

١٠٦٦٢ - ولو رمى رجلان صيداً معاً، فأصاب سهم أحدهما قبل صاحبه، وأنته،





يمكن أخذه إلا بصيد، فهو للأخذ، وإن أمكن من غير صيد، فهو لصاحب الأجمة، لأن صاحب الأجمة صار أخذاً له.

### نوع آخر من جنس هذه المسائل:

١٠٦٦٧- في المتن: داود بن رشيد عن محمد: في رجل اتخذ كوارات في أرض رجل، فخرج منها صل كثير، كان ذلك لصاحب الأرض، ولا سبيل لأحد أخذه، قال: ولا يشبه هذا الصيد ويصه. وأشار إلى معنى الفرق، فقال: الصيد يجي، ويذهب، والبيض يصير طائراً ويطير، وإغاب شبه الطير في هذا النحل نفسها، ولو أخذ النحل أحد كانت له، وأما النحل، فلم يكن صيداً قط ولا يصير صيداً قط.

عن أبي يوسف: إذا وضع الرجل كواراة النحل، فعسلت فيها، فالنحل لصاحب الكواراة.

١٠٦٦٨- في المتن: إبراهيم بن محمد: إذا وضع الرجل الشبكة بين يدي قوم، وقال: خفوه، فمن أخذه، فهو جائز لمن أخذه. اختلف العلماء في صفة أنه ثليك أو إباحة، قال بعضهم: ثليك، ولكن من مجهول يصير معلوماً عند الأخذ، وقال بعضهم: إنه إباحة. قال: إذا ثره، فوقع في حجر رجل، أو كم رجل، فأخذه آخر، فهو للذي أخذه، هكذا ذكر في الكتاب.

وعلى قياس ما تقدم ينفي أن يكون الجواب على التفصيل: إن بسيط هذا الرجل كنه، وفيه، لينفي فيه السكر، كان السكر له، وليس لأحد أن يأخذه، ولو أخذ لا يملكه، وإن لم بسيط لذلك، فالسكر لمن أخذه، وهكذا ذكر المسألة على هذا التفصيل في كراهة فتاوى أهل سمرقند.

١٠٦٦٩- وفي الأمازي: عن محمد: رجل سب ما في أرضه، وأرضه ملاحاة، فمر أخذ من ذلك الماء شيئاً، فلا ضمان عليه، وإذا صار ذلك الماء ملحاً، فلا سبيل لأحد عليه، لأنه ما دام ماء، فحكم الشركة فيه ثابت، وبعد ما صار ملحاً صار من جنس أرضه، واتصل بأرضه اتصالاً يحترمه التميز، فصار محرراً له.

١٠٦٧٠- قال: وفي نهر شق في أرض رجل، فتقدم الطين في أرضه، فصار قدر فراع، أو درعين، فلا سبيل لأحد على ذلك الطين، لما بينا في المسألة الأولى، ومن أخذه منه شيئاً ضمنه.

### الفصل الثالث في شرائط الاصطيد

١٠٦٦١ - يجب أن يعلم أن الإصبيد بثلاثة أشياء، الصائده، والأثام، والصيد، وفي كل واحد من هذه الأشياء الثلاثة شرائط، وهذا التفصيل لبيان نشره في الصائده، فتعريفه، ينبغي أن يكون الصائده من أهل الذكاة، وذلك بأن يجعل المذبح والتسمية، حتى لا يؤكل صيده الحي، والحيوان، إذا كان لا يذبح إلا بالذبح والتسمية، ويؤكل صيده ما إذا ذبح، ومثل ذلك، يريد بذلك أن يرسل كله، أو يذبحه، أو يرمي، فأصاب الصيد وفاته، وأن يكون له حلة التوحيد دعوى، وسخافة كالسلم، أو دعوى لا اعتقاد كالكتبي، حتى لا يحوسر أو المرسل أو من إلى صيده، فأصابه، وفاته لا يحل أكله، وهذا لأن الإرسال، والرمي ذبح من المرسل والمرام حكماً، فيعتبر بالذبح حقيقة، والإباحة لا تثبت بالذبح المحسوس حقيقة؛ لأنه ليس له مدة التوحيد؛ لأنه مشرك بدعي الاتي، حكماً، فكذلك لا يثبت بذهبه حكماً، وكذلك لا يؤكل صيده المذبح؛ لأنه لا ملة له.

ويلاحظ طبع ذلك أن لا يكون محرماً؛ وأن لا يكون في الحرم، والله - سبحانه - شرط في الإرسال والرمي؛ لذا ذكرنا أن الإرسال ذبح من المرسل وإلزامي حكماً، والتسميه عند الذبح حقيقة شرط، فكذلك عند الذبح حكماً.

١٠٦٦٢ - ولا بأس بصيد الأعرس من السلم، والكلبي؛ لأن له حلة التوحيد، ومنه التوحيد تمام مقام التسمية، ألا ترى أنها أقيمت مقام التسمية في حق الناس، ففي حق الأعرس أولى.

١٠٦٦٣ - ولو أرسل النصراني، أو الذمي، وسمى باسم المسيح لم يؤكل، وكذلك المرسل شرط عند كل الكلب، والكلبي، حتى إذا انقلب المصير إذا تعاقب للأخذ، فأخذ حيواناً، وقطعه لا يؤكل، فإن صاح به صاحب الكلب صحبه به ما أغنت، وسمى، فإن لم يتزجر صاحبه فإن لم يزد طلب، وحرم للأخذ، فأخذ الصيد، وقطعه لا يؤكل، لأنه لما لم يتزجر صاحبه صار حوز الصياد والعلامة بمنزلة، وإذا لم يتزجر صاحبه، وأخذ الصيد، وقطعه، فالتفاسير أن لا يؤكل، وفي الاستحسان: يؤكل.

١٠٦٧٤ - فرق على جواب الاستحسان بين هذه المسألة، وبين ما إذا أرسل كلبه، ولم يسمُ عمداً، ثم رجره، وسمى، فالرجر واحد الصيد لا يحسن تناوله، والفرق أن إرساله فعل معتبر في نفسه، فقد تعلّق به حكم، فأعزّه إلى نفسه، والى لا يسخ بما دونه، والرجر دون الإرسال، فأما انجاث الكلب، فغير معتبر؛ لأنه فعل المجسّم، ألا ترى أنه لا يتعلّق به حكم، فأما حاجة إلى ابتداء الفعل فهذا لا سمح إلى فعل معتبر، فلو أنرجر برجره جعل ذلك بمنزلة ابتداء الإرسال، وقد سمي عند ذلك فجعل

١٠٦٧٥ - وسمى هذا الأصل فلنا: إذا أرسل المسلم كلبه إلى صيد، وسمى فزجره مجوسى، وأرجر برجره، وأخذ الصيدا، وقتله يؤكّن، وبطله نو أرسل للجوسى، أو من يعناه كلبه، فزجره مسلم، وسمى، وأرجر برجره، وقيل الصيد لا يؤكّن، لأن الإرسال وقع معتبراً في الغصاين جميعاً، حتى تعلّق به حكم، فلا ينسخ بالأنرجر الذى دونه.

١٠٦٧٦ - وقد ذكر شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى في شرح كتاب الصيد [في مسألة المسلم إذا أرسل كلبه، وزجره مجوسى أنه إن يؤكّن لصيداً<sup>١٢</sup>]: إذا زجره المجوسى في ذهابه، فأما إذا وقع الكلب عن سن الإرسال، ثم زجره للجوسى بعد ذلك، وأرجره لا يؤكّل.

١٠٦٧٧ - وكذلك يشترط أن لا يشترك في الإرسال والرعى الذى لا يعمل ذبيحته، كالوثى، والمجوسى، وثاوك التسمية عمداً؛ لأنه يجتمع في الصيد سبب الحرمة. ومب الإباحة، وكذلك يشترط أن لا يشغل بعمل آخر بعد الرعى، والإرسال، بل يقع أثر الصيد.

١٠٦٧٨ - قال في المكناب: إذا توارى الصيد، والكلب عن الرعى، ثم وجده بعد ذلك، وقتله، وليس به أثر فيه، فهذا معنى وجهين: إما إن لم يترك الغلب حتى وجده كذلك، والكلب عنده، وفي هذا الوجه القياس أن لا يؤكّل، وفي الاستحسان يؤكّل شرط في الكتاب أن يكون الكلب عنده، فأنوا: وهذا شرط لازم للحل على جواب الاستحسان؛ لأن الكلب إذا كان عنده، فأنظر أنه فُتيل الكلب، فأما إذا وجد الصيد ميتاً، والكلب قد انصرف عنه، فلا يؤكّل قياساً واستحساناً؛ لأنه محتمل أن يقتل حصل بسبب آخر

١٠٦٧٩ - وأما إذا اشتغل بعمل آخر بعد ما أرسل الكلب، حتى إذا كان قريباً من الدليل طيه، وجده ميتاً، والكلب عنده، وبه حرجة لا يدري أن الكلب رجره، أو غيره، فقل في الكتاب: شرهت أن أكلم؛ لأنه لو لم يترك طلبه، وما وجده ميتاً فذلكا، فيصير نارك الذكاة

الاحتيازي فيه مع القدرة عليه ، ولأنه يستعمل أنه فتيل غير ، لكن سقط اعتبار هذا الاحتمال ، ما دام في طلبه ، بقى معتبراً إذا ترك طلبه .

ثم ذكر في هذا الفصل : كراهت أكله ، وأراد به كراهة التحريم ، نصي عليه شمس الأئمة اهلوائى ، وشمس الأئمة السرخسى ، وذكر في القصدورى تمساً أنه لا يؤكل ، وذكر شيخ الإسلام : أنه أراد به كراهة انتزيعه ، والاول أصح .

وهذا كله إذا وجد به جراحة واحدة يعلم أنها جراحة الكلب ، أما إذا علم بالعلامة أنها جراحة غير الكلب ، أو علم أنها جراحة الكلب إلا أن بها جراحة أخرى ليست جراحة الكلب لا يؤكل ، نوك الطنب أو لم يترك ، وكذلك الجواب في النوى ، والصخر من أوله إلى آخره .

[و الجواب في الرمي] حكنا إذا رمى سهماً إلى صيد فأصابه ، ونزوى عن جمره ، ثم وجد ، ميتاً ، وبه جراحة أخرى ، إن لم يشتغل بعمل آخر يؤكل استحياءً ، وإن اشتغل بعمل آخر لا يؤكل قياساً واستحساناً .

## الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآلة

١٠٦٨٠ - فنقول : الآلة نوعان : جماد كالروداق ، والسهم ، والرمح ، والمقراض وأنبائها ، وحيوان كالكلب ونحوه ، والصفر ، والبازي ، ونحوها ، فإن كانت الآلة حيواناً ، فمن شرطها أن تكون معلمة ، قال الله تعالى : ﴿وَمَا عَلَّمْنَاهُ مِنَ الْجَوَارِحِ مُكَلِّمِينَ﴾<sup>(١)</sup> ، وقال عليه الصلاة والسلام : «إذا أرميت كلبك المعلم وذكرت اسم الله تعالى فكل»<sup>(٢)</sup> الحديث ، ولا يكون الكلب معلماً إلا بالإسك عليه ، وترك الأكل ، وإن كان يجبه إذا دعاه ، وإذا أرسله على الصيد يهيد فعلمة تعلم الكلب وما يعتناه ترك الأكل من الصيد .

وكان أبو حنيفة لا يحد في ذلك حداً ، ولا يوقت في ذلك وقتاً ، وكان يقول : إذا كان معلماً فكل ، وربما كان يقول : إذا غلب على ظن الصائد أنه معلم ، فهو معلم ، وربما كان يقول : يرجع في ذلك إلى قول أهل العلم من الصائدين ، فإذا قالوا : صار معلماً ، فهو معلم . وروى الحسن عنه إذا ترك الأكل ثلاثاً ، فهو معلم ، وهو قول أبي يوسف ومحمد . ثم في ظاهر روايتهما لا يحل الثالث ، وإنما يحل الرابع ، وروى عنهما أيضاً أنه يحل الثالث .

١٠٦٨١ - وأما البازي وما يعتناه ، فترك الأكل في حقه ليس علامة تعلمه ، وإنما علامته أن يجيب صاحبه إذا دعاه ، حتى إن البازي وما يعتناه إذا أكل من الصيد يؤكل صيده . قال بعض مشايخنا في البازي : هذا إذا أجاب صاحبه عند الدعوة الثالثة ، من غير أن يطمع في اللحم ، فأما إذا كان لا يجيب إلا لطمع في اللحم لا يكون معلماً ، ومتى حكم بتعليم البازي ، فقد من صاحبه ، ولم يجبه إذا دعاه أخرجه من حكم المعلم . ولا يحل صيده ، وكذلك الكلب إذا أكل من الصيد أخرجه من حكم المعلم وحرم ما عند صاحبه من الصيد قبل ذلك في قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى . وعندهما لا يحرم الصيد التي أحرزها صاحبها ولم يؤكل منها قبل هذا إذا كان العهد قريباً بأخذ تلك الصيد ، وأما إذا كان بعيداً بأن مضى شهراً ، أو نحوه وقد

(١) سورة طه : الآية ٤ .

(١) أخرجه الطيالسي في مسنده (١٠١٥) ، والطبراني في المعجم الكبير (١٥٧) ، وأبي يعقوب الكبري (١٨٦٩) ، باب المعلم يأكل من الصيد الذي قد قتل ، وذكره الزيلعي في نصب الراية (٤) / ٣١٢ ، والإمام الذهبي في ميزان الاعتدال (٦٦٠) ، إلى تحت ترجمة داود بن عمرو الدمشقي ، والرقم في شرحه (١١٦٤) .

فقد صاحبه تلك الصيد لم يجر بلا خلاف .

قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة السر حسي : والأظهر أن الخلاف في الفصلين جميعاً ، وأحتمل أن ما لم يحزره المالك من صيده أنه يحرم ، هكذا ذكر شيخ الإسلام .  
فالاحتمال أن أيا حنيفة رضي الله تعالى عنه يحكم بجهله مستنداً ، وهما يقولان : حكمنا بإباحة ما أحزره المالك من صيده بنوع اجتنبه ، فلو ففضا هذا الحكم بقضائه باجتهاد مثله ؛ لأن أكله من الصيد الذي أكل يحتمل أن يكون بجهله ، وتركه الأكل فيما مضى كان لشبهه لا لعلمه ، ويحتمل أن أكله كان لشدة جوعه ، أو لأن نسي ذلك ، وهذا لا يوجب جهله فيما مضى ، فرجحاً ما يوجب الحراسة في المستقبل احتياطاً ، ولكن لم يفض ما حكمنا به من الإباحة فيما مضى بالاجتهاد الثاني ، بخلاف ما لم يحزر من الصيد ؛ لأننا لم نحكم بإباحة ما لم يحزره من كل وجه ، فلما إنما نحكم بالإباحة بعد خروجه من أن يكون صيداً ، ونسل الإحراز شيء من معنى الصيدية باقياً ، وهو أنه في المغارة .

وأبو حنيفة رحمه الله تعالى قال : المقصود من إباحة الأكل الأكل ، وإنه لم يوجد ، وظهر اجتنبه آخر قبل حصول ما هو المقصود من الإباحة كظهور اجتنبه آخر للقاضي قبل القضاء .

١٠٦٨٢ - وأما ما باع المالك ما [أقترأ] من صيده ، فلا شك أن على قولهما : لا يفيض البيع فيه ، فأما على قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى ، فنبهى أن يفيض البيع إذا تصادق البائع والمشتري على كون الكلب جاهلاً ، قال : ولا يحل صيده بعد ذلك حتى يعلم ، وحده تعلمه ما ذكرنا في ابتداء الأمر على الخلاف ، وكذلك هذا الخلاف في المأزى إذا فر من صاحبه فدعاه ، فلم يجه حتى يحكم بكونه جاهلاً ، إذا أجاب صاحبه ثلاث مرات بعد ذلك على الولاء يحكم بتعلمه عندهما .

١٠٦٨٣ - ولو شرب الكلب من دم الصيد يؤكل ، وإن أخذ الرجل الصيد من الكلب ، ثم وثب عليه الكلب فانتهب منه ، أو رمى به صاحبه إليه ، فأكلها لم يفسد ، وهو على تعلمه ؛ لأنه انتهى موجب الإمساك لصاحبه بعد التسليم إليه ، فالأكل بعد ذلك لا يدل على خلل في علم الاصطيد ، ولو كان أكل قبل أن يأخذه صاحبه كرهت أكله لما مر .

١٠٦٨٤ - ولو اتبع الكلب الصيد ، فانتهب منه قطعة فأكلها ، ثم أخذ الصيد بعد ذلك فقتله . ولم يأكل منه شيئاً لم يؤكل ، لأن الأكل منه قد وجد في حالة الاصطيد ، فلم يكن

عسكاً على المالك، ولو أكل ما انتهب بعد ما مات، أخذ الصيد وقتله، وأخذه صاحبه منه، فإنه يؤكل؛ لأنه لو أكل من نفس الصيد في هذه الحالة لم يفسده، فإذا أكل ما ياب منه أولى.

١٠٦٨٥ - وإذا أرسل كلبه، أو يارزه على صيد، فأخذه غيره، حل؛ لأن المنتهين في الاصطيد ليس وسعه، وكذلك لو أرسله على صيد كثير، وصح مرة واحدة حال الإرسال، قتل الكل، حل الكل، وكفاه نسبة واحدة في حق الكل، وكذلك الحكم في البازي.

١٠٦٨٦ - فرق بين هذا وبين ما إذا ذبح شاتين بتسمية واحدة، فإنه لا يحل، والفرق أن الذبح في باب الكلب يحصل بالإرسال، ولهذا يشترط التسمية وقت الإرسال، والإرسال واحد، فيكفيه تسمية واحدة، بمنزلة ما لو رمى سهماً إلى صيد، فنخذه، وأصاب صيداً آخر، بخلاف ما لو ذبح شاة، ثم ذبح أخرى؛ لأن الثاني صار مثبوعاً بغير فعل الأول فلا بد من نسبة أخرى، حتى لو أصبحت شاتين، وذبحهما مرة واحدة، فإنه يكفيه تسمية واحدة؛ لأن ذبحهما حصل بفعل واحد.

١٠٦٨٧ - وهذا كله ما دام الكلب في وجه إرساله، فإن اندرف يميناً، أو شمالاً، ثم أخذ صيداً، فإنه لا يحل أكله؛ لأن هذا الأخذ حصل بغير إرسال؛ لأنه أرسله قبل المشرق، وهو قد ذهب إلى المغرب.

١٠٦٨٨ - إذا قتل صيداً، وجثم عليه طويلاً، ثم مر به آخر، فأخذه وقتله لم يؤكل؛ لأنه انقطع فور الإرسال، وإذا أمكن الفهد في إرساله حتى استمكن الصيد، ثم وثب عليه، وقتله لم يحرم أكله، وكذلك الكلب إذا فعل مثل ذلك؛ لأن قصده من هذا التمكن من الصيد، وهذه عادة ظاهرة في حق الفهد والكلب، فلا ينقطع به حكم الإرسال.

١٠٦٨٩ - وإذا أرسل يارزه المعلم، فوقع على شيء، أو جلس ثم أتبع الصيد، فأخذه وقتله لا بأس يأكله، وتأويله؛ إذا مكث ساعة انكمن، حتى لا ينقطع به فور الإرسال، أما إذا مكث زماناً طويلاً، لا يكون للاستراحة بحيث ينقطع به فور الإرسال لا يؤكل.

١٠٦٩٠ - ومن شرطها أن لا يشاركها كلب غير معلم، أو معلم غير مرسل حتى لو أرسل كلبه المعلم، وشاركه في قتل الصيد كلب آخر غير المعلم يريد به أن يأخذه، ويخرج معه فإنه لا يؤكل؛ لأنه اجتمع في الصيد ما يبيح وما يحرم، والاحتراز عنه ممكن، فنرجع جانب الحرمة احتياطاً.

١٠٦٩١ - وإن رد الصيد عليه، ولم يجرح هو معه، حتى جرحه، أو رده عليه سبع،

فجرحه لئلا يعلم، ومات من جرحه، ذكر محمد في الأصل: أنه يكره أكله، قال شيخ الإسلام: لم يرد به هذه النكراهة التحريم. وقال شمس الأئمة الخليلي: أراد بها التحريم، وهو الصحيح.

١٠٦٩١- وينزل عليه مجوس حتى أحد: لا بأس بأكله، بخلاف ما روي من المجموعين موصلي صيد وأصابعه، فإنه لا يحل أكله، والباري في هذا خير الكتب.

١٠٦٩٢- وينزل غير المعلم أربع الملة واستد عليه، حتى إذا طأطأ، وأخذ الهميد لا بأس بأكله، وكذا في السراي.

١٠٦٩٣- ومن شرطها أن لا يوجد منها بعد الإرسال بول، ولا أكل، حتى إذا وجد ذلك منه، أو طأطأ وقفه لا يؤكل الصيد.

١٠٦٩٤- وكذلك من شرطها أن يكون حارحاً، حتى لو قتل من غير جرح، لا يحل، ذكره في الزبدات في المحتصر معصم.

١٠٦٩٥- [وكذلك إذا كسر من غير جرح، لا يحل أكله]، ونسأل في الأصل إلى أنه يحل، فإنه مأكول، وقته، ولم يعضل بين ما إذا قتل حارحاً، أو حتاً، وروى الحسن بن زياد عن أبي حمزة وأبي يوسف في غير رواية الأسمون أنه يحل وإن لم يجرحه.

من المشايخ من قال: ما ذكر في الأصل قول أبي حمزة وأبي يوسف، وما ذكر في الزبائد قول محمد، وقيل: ما ذكر في الأصل إباحة، وما ذكر في الزبائد إسباغ، والصحيح ما ذكر في الزبائد.

وروى عن أبي يوسف عن أبي حمزة رحمه الله تعالى: أنه إذا كسر عضواً، وقته لا بأس بأكله، لأن الحرس حارح في الباطن، فبغير باجراحة في الظاهر.

١٠٦٩٦- هذا لأنه إذا كانت الأكلة حيواناً، أما إذا كانت أكلة جماداً، فإن ما حارح في الأصل: ولا يحل صيد الدقة، والحجر، والمقاصص، والعصا، وما أشبه، وإن جرح؛ لأنه لا ينفرد إلا أن يكون شيء من ذلك قد حصد، وطوله كالسهم، ويمكن أن يرمى به، فإن كان كذلك وحارحاً حده حل، وهذا لأن المطلوب بالذكاة تسبيل الدم، وذلك يحصل بالخرف، والاضع، وأما الجرح الذي يذوق في الباطن، فلا يجرى في الظاهر، ولا يحصل تمسيل الدم به، فهو في معنى الموقودة، والموقودة حرام بالنفس. وسئل طهيد وغيره عن ذلك، قالوا:



١٠٦٩٨- وكذلك لو رمى الصيد ما سكن، فأصده بعده فجرحه يؤكل، وإن أصابه

بغصا المكين، أو بمغضى السيف لم يؤكل، والمروق كائسهم؛ لأنه يخرق ويعمل في تسبيل  
الدم ما يعمل السهم، وإن جدد مروة، ورمى بها صيدا، حتى الحصرل تسبيل اندم لحدته فلا يأكل.

١٠٦٩٩- ثم في كل موضع وجد القطع والاصبع، هل يشترط مع ذلك الإدماء؟

اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، منهم من قال: يشترط، منهم من قال: لا يشترط،  
ومنهم من قال: ما إذا كانت الجراحة صغيرة يشترط، وإذا كانت كبيرة لا يشترط

١٠٧٠٠- ولو رمى صيدا بهم، فمروا بينهم في سبه، وأصاب صيدا آخر، وأصاب

ذلك الصيد، ونفذ منه. وأصاب صيدا آخر، وقتله، فذلك كله حلال. وإن عرض السهم

بريح، أو شجر، أو حنطة، وذه إلى وراه، أو حية، أو بصر، وأصاب صيدا، لم يؤكل،

وإن لم يره عن حنطة، يؤكل، وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى أنه وإن وده حية، أو بصر،  
يؤكل.

وإذا عرض السهم سهم آخر، وذه عن سنته، وأصاب صيدا، وقتله، لم يؤكل،

وهكذا ذكر في الأصل: وذكر في التريادات أنه يؤكل.

قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: تأويل ما ذكر في

الأصل: أن الرامي الثاني لم يقصد الرمي إلى الصيد، وإنما قصد اللعب، أو تعلم الرمي، أو

ترك لتسمية محمد، حتى لو قصد الثاني الاصطباذ يحل على رواية الأصل أيضا، وهكذا ذكر

المقدوري في شرحه: لو كان الرمح شديدا، فوقف سهم في سنته، وأصاب تصيدا أكل

والله أعلم.



الموت بسبب الماء ، فيأتى الرجوع التي ذكر في نفس التردى من الذي يجوز أن يسلم ، ويجوز أن لا يسلم من الانطاق والاختلاف .

وذكر شيخ الإسلام ، فسكة على هذا الوجه في شرحه ، وذكر شيخنا في نسخة البرهان في شرحه أن الطير إذا وقع في الماء لا يؤكل ، بربا كان أو مائيا ، يتأمل عند الفتوى .

١٠٧٠٦ - ومن شرائطه : أن يموت قبل أن يصل الصائد إليه ، حتى أن يكون حله بلا نسبة وخلافه ، فإنه لو وصل إليه الصائد وهو حي ، ففيه كلفات ، على ما يأتي [بيان] بعد هذا - إن شاء الله تعالى -

١٠٧٠٧ - ومن شرائطها : أن يكون متضررا ، فو متوحشا ، ولا يكون أنفا كالدواجن من

الوحوش .

## الفصل السادس فيما لا يقبل الذكاة من الحيوان، وفيما يقبل

١٠٧٨ - وإذا أرسل نذبه إلى صيد، فجرحه الكلب، ثم وصل إليه صاحبه وهو حي، أو رمى سهمًا إلى صيد، فأصابه، فوصل إليه صاحبه وهو حي، وهذه مسائل على وجهين: إن تمكن من الصيد، بأن كثر في الوقت ساعة، ومعه آلة الذبح، لا يقبل إلا بالذبح، وإن لم يتمكن من الذبح، إن كان معه انتمكس لفقد الآلة، فكذلك لا يقبل إلا بالذبح، قال شيخ الإسلام في ترجمته: وقد روي في غير رواية الأصول عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى: أنه يحل، وإن كان عدم التمكن لحبس الوقت، بأن بقي فيه من الحياة مقدار ما لا يتأني فيه الذبح، ذكر بعض الأئمة السر حسي رحمه الله تعالى في ترجمته أنه لا يحل عندنا، وقال الحسن بن زياد ومحمد بن فضال: يحل، وهو قول الشافعي رضي الله تعالى عنه، وبه أحمد العذر الشهيد في واقعه.

وذكر شيخ الإسلام في ترجمته: إن كان شافي من الحياة مقدار ما يبقى من المذبح بعد الذبح، يحل، قيل: هو قول أبي يوسف ومحمد، أما على قول أبي حنيفة رحمه الله لا يحل، وإن كان الشافي من الحياة أكثر مما يكون في المذبح، إلا أنه لا يتأني فيه الذبح بذلك المقدار، لا يحل، قيل: هذا بخلاف.

١٠٧٩ - قال محمد رحمه الله تعالى في الأصل: في باب التردى: وما ذرئت ذكاته من التردى، وما أكل كسب، فذكر فيها حل وتكليف في إدران ذكاته، وحاصل أنه إذا كان يترحم أن يعيش، فقبل الذكاة يلاحق، حتى لو ذاقها، يحل، وإن كان لا يتوهم أن يعيش، لكن بقي فيه من الحياة أكثر مما يبقى في المذبح بعد الذبح، كالخروكة وشبهها، فإن أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا يقبل الذكاة، وقال محمد: يقبل، فإذا بقي فيه من الحياة مقدار ما يبقى في المذبح بعد الذبح، كالخروكة وشبهها، قال أبو يوسف: لا يقبل الذكاة، وأما على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: اختلف المشايخ رحمهم الله تعالى فيه، ذكر القاضي لإصباحي، وبعض الأئمة السر حسي أنه يقبل، وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى أنه لا يقبل، فشبه الإسلام سوى بين هذا وبين ما إذا جرحه الكلب أو السهم، وقد روي فيه من الحياة مقدار ما يبقى في المذبح بعد الذبح، فإنه لا يكون له ذكاة، حتى لو أكله.

المالك، ولم يدركه حل، وهم فارقوا. والحواب في الشاة إذا مرضت، وبقي فلب من الحبة مقدار ما يبقى في المذبح بعد الذبح، كما خربت هي التي أكلها، لسح، وبقي فلب من الحبة مقدار ما يبقى في المذبح بعد الذبح.

١٠٧٦٠ - إذا صرب الباري الصيد بمقتضاه، أو سلبه، حتى اتحنه، أو جرحه الكلب، ثم جاء صاحبه، ومات الصيد، عامة الشحيح رحمهم الله تعالى على أنه لا يجعل أكله.

١٠٧٦١ - وإذا رمى سهمًا إلى صيد فأصابه، وأتخذه، حتى لا يستطيع مراحا، ثم رماهم بهم آخر، فأصابه، ومات، لا محل أكله. قال الشيخ الإمام الأجل شمس الأنته الحلواني: هذا إذا علم أنه مات من الرمية الثانية، أو لم يعلم أنه مات من أثنين، أما إذا علم أنه مات من الرمية الأولى حل.

١٠٧٦٢ - إن رماه سهم، فأصابه، ثم رماه وحل آخر سهم، فأصابه، إن لم يتخذه الأول، حل، وإن أتخذه الأول، إن بقي فيه من الحبة مقدار ما بقى في المذبح بعد الذبح، نحو الاضطراب، بأن كان الأول رأسه، وفي هذا الوجه محل أيضًا، وإن كان الباقي فيه من الحبة أكثر مما يبقى في المذبح بعد الذبح، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: لا يحرم الصيد بالرمي الثاني؛ لأنه لا عبرة لهذه الحمة عنده، وعلى قول محمد رحمه الله تعالى: يحرم، لأن لهذه الحبة عبرة عنده.

١٠٧٦٣ - إذا رمى إلى صيد، وبكسر الصيد بسبب آخر قبل أن يصيبه السهم، ثم أصابه السهم، حل، لأنه حين رماه كان صيدًا، والعبرة في حق الحل بوقت الرمي، إلا في ما لا فوجده، ذكره أحمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الصيد.

وهو رماها الحلال إذا رمى صيدًا، والرمي والصيد في الحل، فلم يحل السهم الصيد، حتى دخل الصيد في الحرم، والسهم على ثوره، فأنه أنسهم في الحرم، ومات في الحرم، أو في الحل، لا يؤكل، واعتبر وقت الإصابة، أسبقا عداها، فالعبرة لحالة الرمي.

١٠٧٦٤ - وفي النوادر: إذا رمى سهمًا إلى صيد، فأصابه، ووقع صد مجوسي مختار ما بقدر عني ذبحه، فمات، لا يجعل تناونه؛ لأنه قادر على ذبحه بتقديم الإسلام، وإذا وقع عندنا، والناهم بحال لو كان مستعطفًا بصد على تدكيته، فمات، روى عن أبي حنيفة رحمه الله تعالى: أنه لا يجعل، لأن النائم عند ما يقظان في سائل معودة من جمكها.

هذه نسائه. وعن محمد بن حمزة عن أبيه تعالى : أنه يحل ، لأن الذئب عنده كالثوب ، وكالبنت

١٠٧١٥- وإن وقع منه مسمى لا يعقل الذئب ، حل ، وإن كان يعقل الذئب ، لا يحل

١٠٧١٦- في أن يذبح قبل سمرقند ، حتى لا يذبح بطن ساة ، ويخرج ذكراه ، وذبح الولد ، ثم ذبح الساة ، فإن كانت الساة لا تعجل من ذلك ، لا يحل ، وإن كانت تعجل من ذلك ، يحل ؛ لأن في الفصل الأول الذكاة قبل القتل الثاني ، وإن صحح .

١٠٧١٧- شذ فبحث ، فلم يتحرك بعد الذبح ، ولم يخرج منه الدم ، فالمسألة على وجهين : إن علق جثته وقت الذبح ، حلت ، ذكر الصلوات الشهدا رحمه الله تعالى (المسألة) في أفعاله من غير ذكر خلاف ، وذكر شمس الأئمة السرخسي في شرح كذب الصيد اختلاف المشايخ رحمهم الله تعالى في هذا الوجه ، قال : كان الفقهاء يوافقون : لا يحل لعدم معنى الذكاة ، وهو تسييل الدم بالنحر ، وكان الفقهاء يوافقون : لا يحل يقول : يحل لو حرد فعل الذكاة ، قال عليه الصلاة والسلام : «الذكاة مابين العينة واللحية» ، وإن لم يعلم حباتها وقت الذبح ، فإن لم تتحرك ، ولم يخرج منه الدم ، لا يحل ، وإن تحرك ، ولم يخرج منه الدم المسفوح ، أو خرج منه الدم المسفوح ، فلم تتحرك ، حل

(١) ذكره الزيلعي من نصب الرتبة (١: ٨٥)، وقال: قلت: هرب بهذا النقط، وذكره الخطيب من حبر في القدرية (٩٠٣)، وقال: لم أحده، وإشاعي النابطن من حلت أبي هريوة، وساده، وإله، وأخرج عبد الرزاق مثله من حبر منزهة، وعن ابن عباس كذلك.

## الفصل السابع في صيد السمك

١٠٧٠٨ - الأصل عندنا في إبادة السمك، أن مامات بأفة يؤكل، ومامات منه بغير أفة لا يؤكل، وإن قتلها شيء من طير الماء أكل؛ الأب مامات بأفة. وإن ألقاها في جوف ماء، فكذلك؛ لأن صيد المكان أفة. وكذا إذا جمعوها في حظيرة فلا تطعم بالخروج منها، وهو يقدر على أخذها بغير صيد، يستل كلهن، فلا بأس بأكلهن؛ لأنهن من لصق المكان، حتى كانت حالة هذه، وإن كان لا يقدر على أخذهن من غير صيد، فلا خير في أكلهن؛ لأنه لم يظهر الموتين سبب.

١٠٧٠٩ - ولو مات في الشبكة وهي لا تقدر على التخليص منها، أو أكلت شيئاً مما يلي في الماء ليؤكل، سمات وذلك معدوم، فلا بأس بأكله، وكذلك لو ربطها في الماء وماتت، وكذلك إن جمعت الماء، وبقي في الجسد، وماتت.

١٠٧٢٠ - ولو مات بحر الماء، أو ببرودته، ذكر القدر يرى رحمه الله تعالى: أن فيه روايتين، ذكر في بعض الروايات الخلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، وقال في موضع. على قول أبي يوسف. لا يؤكل، وعلى قول محمد. يؤكل، وقال في موضع. على قول أبي يوسف يؤكل، وعلى قول محمد لا يؤكل. وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى: أنه ذكر في غير رواية الأصول، أن حنن لول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه: لا يحل. وعلى قول محمد رحمه الله: يحل.

١٠٧٢١ - وإذا انحسر الماء عنها تذاكل، وإذا انحسر الله عن بعضها، لا كالأسماء في الماء، لا تؤكل، وإن كان رأسها خارج الماء تؤكل؛ لأن ذلك موتها. وهكذا ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى في شرحه.

وفي فنقي: إذا كان الرأس وحده خارج الماء يؤكل، وإذا كان الرأس في الماء لا يؤكل. إن كان ما على الأرض النصف، أو أقل لا يؤكل وإن كان ما على الأرض أكثر من النصف لا يؤكل.

١٠٧٢٢ - وإذا استطاد سمكة، فوجد في بطنها أخرى أكلها، لأن الأولى مائة. فالأخذ، والثانية بضيق المكان، وهذه المسألة قد اختلفت على أنها إذا وجد في بطن السمكة الضافية

سمكة، أنها تؤكل وإن كانت الطافية لا تؤكل، وعن محمد رحمه الله تعالى عن السمكة توجد في بطن الكلب أنه لا بأس بأكلها يريد إذا لم تتغير؟ لأنها، ثبت سبب.

١٠٧٦٣ وإذا ضربها شارب وقطع بعضها لا بأس بأكل ما قطع منها. وإن كان ما قطع مبان من الحصى، والمبان من أخرى ميتة، إلا أن الميت من السمكة خلال إذا ماتت بأفة، والمبان من السمك ميت بأفة. وكذلك لا بأس بالسمك يصيدها المجوس، لأنها تحل من غير تسمية، فإن المسلم إذا أخذ السمك وترك التسمية عليه عمداً يحل بدون التسمية، وما يحل بدون التسمية المجوس وغير المجوس فيه سواء - فإنه سبحانه وتعالى أعلم -.



### الفصل الثامن

#### فى الرجل يسمع حس الصيد ويرميه، ثم يتبين خلافه

١٠٧٢٤- قال محمد رحمه الله تعالى فى الأصل : ومن سمع حساً غنى أنه حس صيد فأوسل كلبه عليه ، أو رماه فأصاب صيداً ، فإن كان ذلك الحس حس صيد ، فلا بأس بتناوله ما أصاب ، يستوى فيه أن يكون الذى سمع حسه مأكول اللحم ، أو غير مأكول اللحم ، فإن كان ذلك الحس حس إنسان ، أو حيوان من الأهليات لا يكون تناول ما أصابه حلالاً ؛ لأنه رمى إلى الحس ، والرعى إلى آدمى والأهليات لا يكون اصطفاً ، وحل الصيد بنوقف على الاصطيد ، وإن لم يتبين ما كان ذلك الحس لا يحل تناوله ما أصاب .

١٠٧٢٥- وفى النزاهة : إذا رمى طائراً ، فأصاب طيراً آخر ، وذهب ذلك الطير ، ولا يبرى أنه كان أهلياً ، أو وحشياً ، فإنه يحل تناوله الطير الذى أصابه .

١٠٧٢٦- وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى : أنه إذا كان الحس حس خنزير لا يحل تناوله ما أصاب بخلاف سائر السباع ؛ لأن فعله [فى الخنزير] لا يؤثر شرعاً فى لحمه ، ولا فى جلده ، فلا يؤثر فيما أصابه أيضاً بخلاف سائر السباع ؛ لأن فعله " فى سائر السباع مؤثر فى طهارة الجند ، فيجوز أن يؤثر فى إباحتها لحم ما أصابه .

١٠٧٢٧- وإن كان ذلك الحس حس سمكة ، فظنه طيراً ، ماءً أو كن ذلك الحس حس جراد ، فظنه سمكة لم يؤكل ؛ لأنه لا يقع عليهما الذكاة ، فالرمى إليهما ، وتركه على السواء ، وعن أبى يوسف رحمه الله تعالى : أنه يؤكل ؛ لأن الرمى إليه صيد .

١٠٧٢٨- وفى المتن : إذا سمع حساً بالليل وظن أنه إنسان ، أو دابة ، أو حية فرماه ، فإذا ذلك الذى سمع حسه صيد ، فأصاب سهمه ذلك الصيد الذى سمع حسه أو أصاب صيداً آخر ، فظنه لا يؤكل ؛ لأنه رماه وهو لا يريد الصيد . قال شه : ولا يحل الصيد إلا بوجهين : أن يرميه وهو يريد الصيد ، وأن يكون ذلك الذى أراده ، أو سمع حسه ، رمى إليه صيداً سواء كان مما يؤكل أو لا يؤكل .

١٠٧٢٩- وذكر بعد هذه المسألة فى المتن : أيضاً : لو سمع حساً ، فظنه أنه آدمى " ،

(١) ما بين منقوفين مضاف من الأصل وأثبتناه من طوم وه .

(٢) وفى ' ف ' و ' تم : فظنه أنه نمر ، فأصاب الحس . إلخ .

وأصاب جسد نفسه، فإذا هو قيد أكل؛ لأن نميته في امرئ إليه يسقط حكم قصته، فصار كما لو قصد إلى محسوس.

فإن: ولو نظر إلى جسد غيره فمات فأصاب الصيد يؤكل، وإن شاء إذا سمع صوته ورماه وهو يظن أنه صيده فأصاب أجساداً، ولو نظر إلى ضئى مربوط أو ألف بشبه يقيد به مد وهو يظن أنه صيده فأصاباً "تلي" فخر لم يؤكل، ولم رماه فأصاب غيره، وقد ذهبنا إلى أنه، فلا يدري لعل كان أو غير ألف، فلا يؤكل، لأن الصيد الذي أصابه؛ لأن انظري صيده حتى: ونم أنه غير صيد.

١٠٧٣٠ - وما إذا رماه وهو يظن أنه ناذ فأصاب صيداً، ثم ذهب ليعبر ولا يدري أنه ناذ أو غير ناذ لم يؤكل؛ لأن البعير نجس ناذ في الأصل، فيحرم على الأصل حتى يعلم خلافه - والله أعلم -.



أعسب المتبجح بحل أكله ، وإن أعسب مرضها آخر . لا يحل أكله ، إلا أن يوحش ، فلا يؤخذ إلا بفساد ، وإن أعسب الظلف ، أو القرب فقتله حل ؛ إذا رماه وخلعت امرأته إلى اللحم ، وكذا تردى في البئر إذا لم يقدور على إخراجها ، ولا عني متبجحه ، ولا ذكاته ذكاة العبد .

في المنقعي . عسر تردى في بئر ، فوحشه رجاء بعث أنه لا يموت منها ، فمات لا يؤكل ، وإن كان متكلاً أكل ، وفيه أيضاً : رجل حمل عليه معبر غيره ، فقتله ، أكل لحسه ، إن كان لا يقدر على أخذه ، وأراد ذلك ذكاته ، وإن لم يرد به ذكاته ، لا يؤكل . وجعل الصبيان نفقة له .

١٠٧٣٧- وفي الوازب . مفرقة يتعسر عليها الولادة ، ما أدخل صاحبها يده ، ودفع الولد ، حل أكله ، وإن خرج في حجر موضع الذم . إن كان لا يقدر على منبجحه ، بحل بفساد ، وإن كان يقدر ، لا يحل - والله أعلم -

## الفصل العاشر فيما أين من الصيد

١٠٧٣٨- قال ، إذا قطع من إلبة النشاة قطعة ، أو من فخذها ، لا يمين ، وأهل الجاهلية كانوا يفعلون ذلك ، فرد عليهم رسول الله ﷺ ، فقال : « ما أين من الحى فهو ميتة »<sup>(١)</sup> .

١٠٧٣٩- ثم الأحمل فى جنس هذه المسائل أنه ينظر إن كان الصيد مما يعيش بدون الملبأ ، فإن الملبأ منه يؤكل إذا مات من ضربه ، أو رميه ، أو شام لا يؤكل ، وإن كان الصيد لا يعيش بدون الملبأ ، يؤكل الملبأ منه ، والملبأ جمعاً ، مثال الأول : إذا قطع فخذاً ، فأبأنها ، مثال الثاني : إذا قطع الرأس

وهذا لأننا إنما عرفنا حرمة الملبأ بالحدث الذى رويها ، والحدث يتألف من الملبأ من الحى المطلق (أو المعلق) <sup>(٢)</sup> ، يصرف إلى الكامل ، فيتناول الحى صورة ومعنى ، فإذا كان الملبأ من المقتضات ، أو ما أشبه ذلك مما يعيش الصيد بدون ، فهو ملبأ من الحى حقيقة ومعنى ، وإذا كان الملبأ للرأس ، وما أشبهه ، فهذا ملبأ من الحى صورة ، ومن الملبأ معنى ؛ لأنه لا يبقى بعد مثل هذا القطع من الحياة فيه إلا قدر ما يبقى فى الذبوح بعد الذبح ، وذلك القدر من الحياة غير معتر شرعاً ، فكان ملبأ من الملبأ ، فلا يدخل تحت الحديث .

١٠٧٤٠- قال : ولو ضرب صيداً ، وسمى ، فأبأن طائفة من الرأس ، إن كان الملبأ أقل من نصف الرأس ، لا يؤكل الملبأ ؛ لأنه يتوهم بقاء الصيد حياً بعد قطع هذا المقدار وإن كان الملبأ نصف الرأس ، أو أكثر ، يؤكل الكل ؛ لأنه لا يتوهم بقاء حياً بعد قطع هذا المقدار <sup>(٣)</sup> ، وإن شاء قطع شيئاً منه من موضع يتوهم أن يعيش الصيد بدون ذلك المقتضى ، إلا أنه لم يثبت ، فهذا على وجهين : إن كانت الأمانة على وجه يحتمل الائتنام ، ولائتمال ، يؤكل كله ، وإن كان على وجه لا يحتمل الائتنام واللائتمال ، ما تعلق الملبأ بجذعه ، كان بمنزلة ما قد بان منه ؛ لأن

(١) ذكره الزيلعي فى نصب الرتبة (١/١٧٤) ، ثم قال : « روى أحمد وابن أبي شبيب وإسحاق بن راهوية والدارقطني وأبو يعلى عن مسدد بن حماد ، والطبرانى فى معجمه ، والدارقطني فى سننه ، والحاكم فى المستدرک ، وقال : حديث صحيح على شرط البخارى وله بخرجه ، ولكنهم يلفظ : ما قطع منه الجبهة وهو حى فهو ميتة أو قريباً من هذا اللفظ .

(٢) هكذا فى النسخ التى توجد عندنا مصححاً ، وكان فى الأصل : إن كان مكان المطلق

(٣) ما بين المعترفين سابقاً من الأصل ، والابتداء من ط وم وى

في الوجه الأول لم توجد الإبانة ، لا حثيفة ، ولا حكمة ، وأثبت هو القين من الحق ، وفي  
الوجه الثاني وجدت لإبانة معنى ، وإن لم يوجد صبرة ، والعبرة فسمي : وعلى هذا يشرح  
حسن هذه المسائل ، هي الوقعات

١٠٧٤١ - رجل دبح لسانه ، وفعل حاقوم ، والأوداج ، إلا أن الحبة باقية فيها ، فقطع  
بسان بعضه منها ، جعل أكل تلك الضعة منها ، لأن هذا ليس ببيان من الحق ؛ لأن ما بقي منها  
من الحياة غير معيبر أصلا .

## الفصل الحادى عشر فى بيع آلة الاصطياد

١٠٧٤٢- قال شمس الأئمة السرخسى رحمه الله تعالى فى شرح كتاب الصيد : إن الصحيح من المذهب أن المعلم وغير المعلم إذا كانا يبيعان قبل التعليم سواء فى حكم البيع ، حتى فإن فى التنازل : لو باع الجرو ، جاز بيعه ، لأنه يقبل التعليم ، وإنما الذى لا يجوز بيعه العفور الذى لا يقبل التعليم .

وذكر شمس الأئمة الحلواتى رحمه الله تعالى فصل الكلب الجاهل فى موضعين ، ذكر فى أحد الموضعين : أن الكلب مع جهالة لو كان عفوراً ، لا يصح فيه ، وقد اختلف المشايخ فيه ، منهم من قال : لا قيمة له ، ومنهم من قال : له قيمة .

١٠٧٤٣- وذكر فى الموضع الآخر : أن بيع الجاهل العفور جائز فى ظاهر الرواية ، وفى التواتر : أنه لا يجوز بيعه .

وأما كلب المزابل ، ذكرت فى ظاهر الرواية أنه لا بأس بأكل شمه .

١٠٧٤٤- وعن محمد رحمه الله تعالى فى التواتر : أنه قال : لا يحل ثمن كلب المزابل ، قال شمس الأئمة السرخسى : وكذلك الأسد إذا كان يقبل التعليم ، ويصطاد به ، جاز بيعه ، وإن كان لا يقبل التعليم ، لا يجوز بيعه .

١٠٧٤٥- قال : والفهد والبارى يقبلان التعليم على كل حال ، فجاز بيعهما لذلك ، فأما بيع السنور الذى يتفجع به ، فجائز بالاتفاق ، وعجالة شمس الأئمة الحلواتى : أن السنور له ثمن مثلنا إذا تحول ، وذكر لى باب الصيد : أن من قتل كلباً معلماً ، أو باراً معلماً لغيره ، فعليه قيمته ، وكذلك إذا قتل مرة غيره .

وكل ما ذكرنا أنه يجوز بيعه يجب الضمان بآلافه ، وهبة المعلم من الكلاب ووصيته جائزة بالإجماع - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

## الفصل الثاني عشر في المنفقات

١٠٧٤٦ - أئبازي المعلم إذا أخذ صيداً، أو قتله، ولا يمرى ما حان السأزي، أو سله  
إسان أو لا؟ لا يأكل، وكذلك الكلب على هذا.

١٠٧٤٧ - ويكره لحم الإبل الجلالة، والعمل عليها وتلك حالها، إلى أن تحبس أياماً،  
وتعلف بعلف عيب، والجلالة التي تعند أكل الجيف، ولا تخلط، ويكون متناً. وإذا كره  
الاستعمال كيلاً ينأذى الناس برؤسها، فإما ما يعنط، ويشاول الجيف، وغير الجيف على  
وجه لا يظهر ذلك فيه، لحمة، فلا يأمر بأكل لحمة. والعمل عليها، ألا ترى إلى ما ذكر محمد  
رحمه الله تعالى في النوادر: ثم أن جدباً غدي بطين خنزير، فلا يأمن بأكله، لأن ذلك لا يؤخر  
في لحمة، ولا يتغير به.

وعلى هذا لا يأمن بأكل اندجاج. وإن كان يقع على الجيف، لأنها تخلط، فلا يتغير  
لحمه، ولا يمتن، والحكم بدور على هذا المعنى، وما ذكر في الكتاب: أن الدجاج يحبس،  
فذلك في الشيء لا يأكل، إلا الجيف، فأما الذي يأكل الجيف وغيره، فالحبس فيه ليس بشرط.

ثم قال: يحبس أياماً، وقد اختلفت الروايات فيه عن أصحابنا رحمهم الله تعالى، منهم  
قال: ثلاثين يوماً، ومنهم من قال: عشرون، ومنهم من قال: عشرة، وروى الحسن عن أبي  
حنيفة رحمه الله تعالى أن إبل غيس لم يهون، وثلاثة عشر، وثلاثة عشر، والدجاجة  
ثلاثة. وهكذا روى عنهم في النوادر.

وروى عن أصحابنا رحمهم الله تعالى في الإبل عشرون، وفي البقرة عشرة، وفي الناقة  
ثلاثة أيام، وفي المصابة يوم. وقال بعضهم: في كل ذلك ثلاثة أيام، والأصل أنها تحبس إلى  
أن تزول عنها الرائحة المشنة، وإليه أشار في الأصل حيث قال: حتى تزول عنها الرائحة  
الكرهة، ثم ذكر في الأصل الأكل والعمل عليها، ولم يذكر انبيج، وذكر في النوادر  
يكره بيعها، وهبها ما دام تلك حالها.

١٠٧٤٨ - وعن محمد رحمه الله تعالى: في الجدي ينأذى بدين الحمار مرة أو مرتين،  
أنه لا يكره، فإذا أكثر كره، حتى نعتق مدة يحدث فيه مثل هذا المسمم، وروى أنه لا يكره؛  
لأنه لا يتغير. ويجب أن تكون مسألة الجدي هذى بدين الخنزير على الروايتين.

وذكر الحسن في السقاء شرب خمر، وما فيه بول، أنه يكره ذبحها سائتة حتى يحس



ثلاثة أيام، وذكر الطحاوي خلافه.

الجنين إذا خرج حباً، ولم يكن من الوقت مقدار ما يندر على ذبحه، فمات يؤكل، هكذا ذكر في التنازل: وهذا التفريع على قول أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى، لا على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، وقد ذكرنا قبل هذا في الصيد إذا أصابه السهم، وأتركه صاحبه حباً، ولم يتسكن من ذبحه لفسيخ الوقت، عن شمس الأنفة السرخسي أنه لا يحل غشاء، وعلى قياس ثالث المسألة ينبغي أن لا يحل هذا أيضاً.

في المتن: قال محمد رحمه الله تعالى: في الجنين إذا لم يتم خلقه لا يؤكل، وإن تم أكل، شعر، أو لم يشعر.

١٠٧٤٩- في التنازل أيضاً رجل له ثاة حامل، فأراد ذبحها، فإن انفاربت الولادة، يكره ذبحها؛ لأنه يضيع ما في بطنها من غير زيادة فتنة؛ لأنه انفاربت الولادة، وهذا التفريع إنما يتأتى على قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه.

١٠٧٥٠- في المبين، رجل اشترى سمكة في خيط مشنود في ماء، فقبضها المشتري، ثم ناول الخيط البائع، وقال: أحفظها لي، فجاءت سمكة أخرى، فابتاعها، فبها مسألان:

أحدهما: إذا ابتعت الجنينة المشنودة، والجواب فيها أن الجنينة للبائع؛ لأنه هو الذي صادها، وبه خرج السمكة المشنودة [المسألة] من بطنها، ويسلم إلى المشتري من غير حياز وإن نقصها الاستلاح؛ لأن هذا انقضاء حصل بعد القبض، حتى لو لم يقبض المشتري، والباقي بحاله، يغير المشتري إن نقصها الاستلاح.

المسألة الثانية: إذا ابتاعت المشنودة الجنينة، وفي هذه المسألة هما جميعاً للمشتري؛ لما قلنا.

١٠٧٥١- وبه أيضاً: رجل أرسل كلبه على صيد، فأخطأ، ثم عرض له صيد آخر، فقتله، يأكل، وإن فاته الصيد، فرجع، فعرض له صيد آخر، فقتله، لا يؤكل، لأن الرجوع بقصر الإرسال، والإرسال شرط حل الأكل.

١٠٧٥٢- في مجموع الوارل: وجد حيوان رأسه ووجهه يشبه السبع، وشعره

وغيره يشبهه القصة، هل يؤكل؟ قال: يلتصق بين يديه حم وكتف، فإن تناول اللحم، لا يؤكل،  
وإن تناول الكتف يؤكل

١٠٧٥٣- ويكره الاصطياد للتلوه، وأخذ حرفة، وأخذ الطير بالبلل لا بأس به،

فإنه محمول على البدن، ونحن نقول: الأولى أن لا يغسل، والله أعلم

تم كذب العبد من "المحيط" بحمد الله تعالى

## كتاب الذبائح

هذا الكتاب يشتمل على أربعة فصول :

الفصل الأول : في بيان أهمية الذبائح .

الفصل الثاني : في صفة الركاة .

الفصل الثالث : فيما يخصه .

الفصل الرابع : فيما يتعلق بالتسمية على الذبائح .

## الفصل الأول في بيان أهلية الذبايح

١٠٧٥٤- فنقول . أهلية الذبيح من له ملك الشوح :- دعوى واقع فساد ، كإسليم ، أو دعوى لا اعتقاداً كالكنس ، ويسوى أن يكون الكتابي حريباً ، أو ذميّاً ؛ لمعوم قوله تعالى : **«وَأُولَئِكَ أَلْتَمِسُ أُنْفُسَهُمْ فِي أَنْفُسِهِمْ لَكُفٍّ»** <sup>(١)</sup> وذسحة الأخرس حلال ؛ لأنه عاجز عن التسمية بحكم الأخرس ، ويعتبر بالعجز بحكم السنين ، وذبيحة النسي الذي يعقل ويقسط حلال .  
فإنه ، يقسط ، معناه أنه يقسط سرائط الذبايح من فري الأوداج ، وقوله . يعقل ، نكنهوا في معناه ، قال بعض مشايخنا رحمه الله تعالى . معناه يعقل التسمية . وقال بعضهم . معناه : أنه يعلم أن حل ذبيحة بالتسمية ، وقال بعضهم : معناه أن يعلم أن أجل يقطع الملقوم والأردج - والله سبحانه وبه العلى أعظم

## الفصل الثاني في صفة الذكاة؟

١٠٧٥٥ - أهم بأن الذكاة بمجان ، اختياري حالة القدرة ، وذلك في الليلة ، وما فوق ذلك إلى اللحين ، هذا هو لفظ العمودي ، وفي الجامع الصغير : لا بأس بالذبح في الحلق كله أسننه وأوسطه ، وأعله .

١٠٧٥٦ - وفي فتاوى أهل سمرقند : أهم أن ذبح الشاة في ليلة مظلمة ، فقطع عن الخلف ، أو أسفل منه ، بحرم أكلي ؛ لأنه ذبح في غير المذبح ؛ لأن المذبح هو الخلف ، فإن قطع البعض ، لم يعلّم ، فقطع مرة أخرى المذبح قبل أن يموت ، لأول ، فهذا عني وجهان ؛ إما إن قطع الأول بشئنه ، أو قطع شيئاً منه ، ففي الوجه الأول لا يحل . وفي الوجه الثاني يحل .

١٠٧٥٧ - وذكاة اضطراري حال عدم القدرة ، وهي الجرح في أي مكان كان ، ثم في حالة القدرة إذا قطع الخلف والمريء ، والودجين ، فقد أتم الذكاة . وإن قطع الأكثر من ذلك ، حل كله ، واختلفت الروايات في تسميته ذلك ، روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه ، وهو قول أبي يوسف الأول ، أنه إذا قطع الثلاث من الأربعة ، أي ثلث ما قطع ، فقد قطع الأكثر . ثم رجع أبو يوسف عن هذا ، وقال : يشترط قطع الخلف والمريء ، وأخذ الودجين وعن محمد رحمه الله تعالى . أنه يعتبر قطع الأكثر عن كل واحد من هذه الأشياء الأربعة . وعند أيضاً : إذا قطع الخلف والمريء ، والأكثر من كل الودجين ، حل ، وما لا فلاه فاه مشابهاً . وهو أصبح الجوفين .

١٠٧٥٨ - وإذا ذبح الشاة من غير التقط ، فإن قطع الأكثر من هذه الأشياء قبل أن يموت ، حلت ، وإن مات قبل قطع ، لأكثر من هذه الأشياء ، لا يحل ، وبكره هذا الفاعل ؛ لأن خلاف ذلك . وفيه زيادتي ليلام . وإن حرق النضاة ، أو ذبح الإبل جاز ، خصوصاً ما هو المقصود . وهو تسليئ اللحم الصحيح ، والله جلالة .

١٠٧٥٩ - وإذا سرب نساء بالسيف ، وأبان رأسها ، حلت . وذلك لفعل مكرره . وإذا ذبحها متوجهة تغير النضاة ، حلت ، لكنه يكره .

### الفصل الثالث

#### فيما يذكر به

١٠٧٦٠ وما دبح سن، أو ظفر غير مزوج، فهو ميتة، ولا بأس بأكله إذا كان مزوجاً، ولكن يكره الذبح [به]. وما جرى الأوراق، وأجر "دم"، فلا بأس بالذبح به، حميداً كان أو قصاً، لتحديث المعروف<sup>١١</sup> والله أعلم.

(١) ذكره الريفي في نصب الراية، وفاد هو ملف من حديثين. عرّي الأئمة ستة من حديث رافع بن خديج، وأخبرني آخر هذين أبي شيبة في مصنفه (٨٦٢٠) أيضاً، انظر نصب الراية (١/١٨٦).

### الفصل الرابع فيما يتعلق بالنسبة على النذائع

١٠٧٦١ - إذا جرى على المذبة الفارسية، يجوز، وإذا قال: يكون النسبة. الله أكبر. أو قال: صمد الله. أو قال: أحمد الله. فإن أراد به النسبة، يحسن، وإن أراد به التسبيح، أو التحميد، أو التكبير. لا يصلح.

وإن قال: انتهم اعترلي، المفهم نقل سني، لا يصلح.

١٠٧٦٢ - قال ابن أبي راس: والمستحب أن يقول: بسم الله والله أكبر، وذكر الله من الأئمة. الحلواني رحمه الله تعالى في شرح كتاب العبد: صح أن يقول: بسم الله الله أكبر. بدون أو لا. وقال: ومع الراي بكرة: لأنه ينقطع بغير التسمية.

١٠٧٦٣ - وإذا ذبح شاة، وسعى، فهذا على ثلاثة أوجه. إما إن لم يكن له نية، أو أراد التسمية على الذبيح، وهي ما بين الوحيين حين الذبح. وإن أراد غير التسمية على الذبيح، لا يصلح. لأنه لم يأمر به، وإنما أمر به بالتسمية على الذبيح.

١٠٧٦٤ - إذا ذكر التسمية بذكر تلك، إن أراد به التسمية، يحسن الذبح، ويكون موت النماء على سبيل الترخيم، وبه مستخرج من كلام العرب، وإن لم ير به ذلك. لأنه لا يصلح، هجر السائين في النذر.

١٠٧٦٥ - وإن قال: بسم الله، ورسمه فلان، فقد احتلف المتأخرون، وحبهم الله تعالى فيه، قال إبراهيم بن يوسف: يفسر ميتة، وبه أحد مصدر الضميمة في إقامته. وقال محمد بن سنان: لا يصير ميتة، فأما إذا ذكر بدون أو لا، يفسر من فلان. لا يصير ميتة. وهذا لتصل بغير من لعبه أبي بكر، رحمه الله تعالى، لأن الله تعالى عنه بالفارسية: بسم الله بدم فلان.

١٠٧٦٦ - ومعنى هذا القول: بسم الله واسم محمد رسول الله. وإن قال: بسم الله ومحمد رسول الله، أو قال: بسم الله محمد رسول الله، إن قال بالرفع، حسن، وإن قال بالخفض، لا يصلح، هكذا ذكر في النذر. وقال بعضهم: هذا إذا كان يعرف الحرف، وبلحقه من كلامه، وقال بعضهم: على ما رواه عن محمد رحمه الله تعالى. أنه لا

يرى الخطأ في الذبح صحتراً في باب الصلاة، ونحوها لا يعرف القبيح.

ولو قال: بسم الله وصلى الله على محمد، أو قال: صلى الله على محمد بدون الواء، حل الذبيح، ولكن يكره ذلك.

١٠٧٦٧- روى البقال: "حل الذبيح إن وافق التسمية الذبيح، وقيل: إن أراد بذكر محمد الاشتراك في التسمية، لا يحل، وإن أراد به التبرك بذكر محمد، يحل، ويكره ذلك.

١٠٧٦٨- ويكره أن يدعو بعد التسمية قبل الذبيح بالتغليل وغيره، نحو قوله: بسم الله أنتم تغبل مني، أو يقول: من فلان، أو يقول: اللهم اغفر لي؛ لأن الواجب تحريد التسمية، ولم يجرّد التسمية.

وأما إذا دعا قبل التسمية، أو دعا بعد الذبيح، فلا بأس به، وبه ورد الأثر عن رسول الله ﷺ.

١٠٧٦٩- وإذا أراد أن يذبح عدداً من الذبائح، لم تحزّه التسمية الأولى عما بعدها.

١٠٧٧٠- ولو أرسل كلبه لتعلم على صيد وسمي، أو رمى سهماً، وسهماء، فأصاب صبوراً في فور الإرسال، فإنه يحل الكل، والفرق ما ذكرناه في كتاب الصيد.

١٠٧٧١- وإذا أضجع شاة ليذبحها، وأخذ السكين وسمي، ثم ألقى تلك السكين وأخذ أخرى، وذبح بها حل، ولو أخذ سهماً وسمي، ثم وضع ذلك السهم، ورمى ينيها، لم يحل بتلك التسمية. والفرق بينهما أن التسمية في ذكاة لا اختيار مشروعة على الذبيح، لا على الآلة، والذبيح لم يتبدل بما صنع، إما تبدلت الآلة.

١٠٧٧٢- وأما في ذكاة الاضطراب: فالتسمية شرعت على الآلة، فإن التبي عليه الصلاة والسلام قال لمعدي بن حاتم: إذا أرسلت كلبك لتعلم وذكرت اسم الله تعالى عليه فكل. وإن شارك كلبك آخر فلا تأكل لأنك سميت على كلبك<sup>(١)</sup>.

فقد شرط التسمية على الآلة، وهو الكلب، وإذا ثبت في الكلب ثبت في السهم؛ لأن السهم نظير الكلب من حيث إنه آلة يعمل منفصلاً عن صاحبه.

وإذا كانت التسمية مشروعة في ذكاة الاضطراب على الآلة [وتبدلت] وصار تبدل الآلة

(١) أخرجه البخاري (٥٦٥٨) في كتاب الصيد: باب التسمية على الصيد. وسمي في صحيحه (١٣٢٩) في باب الصيد ما كلاب أنفسهم، وابن حبان في صحيحه (٤٨٨١٦)، وأبو عروبة في مسنده (٧٥٥٨)، وأبو داود في مسنده (٢٨٢٨) في كتاب الصيد: باب من الصيد، والترمذي (١٦٧٠) كذلك في كتاب الصيد: باب ما جاء في الكلب يأكل من الصيد، والسنائي في مسنده (١٦٦٣) في كتاب الصيد والذبائح: باب الأمر بالتسمية عند الصيد، وأحمد في مسنده (١٧٧٧٢).



في ذلك الاضطراب كان الذابح في الأضحية، وبينما يصعد شاة الذابحها، يسمى اسم  
يقصع السكين، فحماها، وأخذ عرس، وذبحها بمنى التمسحة، لا يجوز، فيها كذا، وإذا  
أصبح شاة تذبحها، يسمى "أعديها". ثم تسمى بلساناً، أو سرع ماء، أو جدد سكباً، أو اكل  
لفظ، أو ما أتت به ذات من عرس، لم يكره حلت بذلك التسمية. وإذا طار حديث وكنز العمل  
في هذه الأضحية، وأبى في ذلك تعذيباً على ينظر فيه إلى العادة، إن استكثره الناس، فهو العادة يكون  
كثيراً، وإن قل بعد ذلك، فهو قليل. ثم ذكر في هذا الفصل من بعض الأضحية، وقد اختلف  
المشايخ، جميعهم الله تعالى فيها.

١٠٧٧٣ - رمى أصحابي ثم عفراني. إذا جدد الذابح، ونقطع بذلك لئلا يسهل من غير فعل  
يبيد إذا قل أو كثر

١٠٧٧٤ - وفيه أبيض: إذا رمى به الثلبت الخبث، أو السحر من يده ومائب من  
هذه جهة، أو إذا أعددوا إلى بعضها انقطع ذلك النسب.

١٠٧٧٥ - وفيه: إذا جمع الذابح، يسمى صاحب الأضحية. أو غيره: سم بدوز - والله  
سبحانه وتعالى أعلم -

## كتاب الأضحية

هذا الكتاب يشتمل على تسعة فصول:

الفصل الأول: في بيان وجوب الأضحية ومن تحبب عليه ومن لا تحبب.

الفصل الثاني: في وجوب الأضحية بالغنم وما هو في معناه.

الفصل الثالث: في وقت الأضحية.

الفصل الرابع: فيما يتعلق بالمكان، والزمان.

الفصل الخامس: في بيان ما يجوز في الضحايا، وما لا يجوز: وفي بيان المستحب،

والأفضل منها.

الفصل السادس: في الانتفاع بالأضحية.

الفصل السابع: في التضحية عن الغير، وفي التضحية بشاة الغير عن نفسه.

الفصل الثامن: فيما يتعلق بالشركة في الضحايا.

الفصل التاسع: في منكرات.

## الفصل الأول

### في بيان وجوب الأضحية ومن تحب عليه، ومن لا تحب عليه

١٠٧٧٦ - قال القنذري في شرحه : الأضحية واجبة عند أصحابنا رحمهم الله تعالى ، إلا في إحدى الروايتين عن أبي يوسف - فإثباته .

رغمط وجوبها اليسار عند أصحابنا ، والموسر في 'ظاهر الرواية' من أنه ماقتادوهم ، أو هشرون ديناً ، أو شيء يبلغ ذلك (سوى مكانه ، ومتاعه ، ومركوبه ، وخادمه ، في حاجته التي لا يستغنى عنها ، فأما ما عدا ذلك <sup>(١)</sup> من سائمة ، أو رقيق ، أو خيل ، أو متاع للتجارة ، أو غيرها ، فإنه يعتد به في يساره .

١٠٧٧٧ - وفي "الأجناس" : إن جاء يوم الأضحية ، وله ماقتادوهم ، أو أكثر ، ولا مال له غيره ، فهلك ذلك لا يجب عليه الأضحية ، وكذلك لو نقص من المال .

١٠٧٧٨ - ولو جاء يوم الأضحية ولا مال له ، ثم استعد مائتي درهم ، فعليه الأضحية ، وإن كان له عقد ومستغلات ملك فيه .

يختلف المتأخرون من مشايخنا رحمهم الله تعالى في اعتبار الدخول ، أو قبضة العقار مائتي درهم ، فالزعفراني والمحقق علي الرافعي اشترى قبضتها ، وأبو عيسى الدقاق وغيره اعتبروا الدخول ، واختلفوا فيما بينهم ، قال أبو علي الدقاق : إن كان يفصل من ذلك قوت سنة ، فعليه الأضحية ، ومنهم من قال : قوت شهر ، فمضى فصل من ذلك قدر مائتي درهم فصاعداً ، فعليه الأضحية ، ومنهم من قال : إن كان غنها تكفيه ، ونكفى عياله ، فهو موسر ، وإن كان لا تكفيه ولا تكفى عياله ، فهو معسر ، وإن كان العقار وقتاً عليه ، ينتظر إن كان قد رجب له في أيام التحرك أكثر من مائتي درهم ، فعليه الأضحية ، وإلا فلا أضحية عليه .

١٠٧٧٩ - وروى ابن مسعدة عن محمد بن أبي يوسف رحمهما الله تعالى . أنه لا يجب الأضحية إلا على من له ماقتادوهم فعد عداً ، فعلى هذه الرواية سوى بين غني النصاب ، وغني الأضحية ، وعلى ظاهر الرواية فرق .

والمرأة تعتبر موسرة ما نهر إذا كان الزوج ميتاً عندهما. وعليه قول أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه الآخر: لا تعتبر موسرة بذلك.

قيل: هذا الاحتياط منهم في المعص الذي يقال له بالقدسية: «بيان» فأمه الموجب انتهى يسمى كذا، فامرأة لا تعتبر موسرة بذلك (الإجماع).

١٠٧٨٠ - وفي الأحكام: «وإن كان حياً عنده حصة، فينبغي مائة درهم، يتعرب به. أو مائة فدية، لا مائة درهم، ثوبه مائة درهم، من سون أو ثياب، فدية ما كانا درهم، فعليه الأصبحة، وإن كان له مصحف فينبغي مائة درهم، وهو من يحسن أن يقرأه، ولا فدية عليه، سواء كان يقرأ أم لا، أو لم يقرأ أم لا، ولا يستعمله، وإن كان لا يحسن أن يقرأه، فعليه الأصبحة».

١٠٧٨١ - «وإن كان له ولد صغير حياً مصحفاً، يسلمه إلى الأستاذ فليس عليه الأصبحة، وكتب العلم والحديث مثل مصحف القرآن في هذا الحكم».

١٠٧٨٢ - «وإن كان الرجل ميتاً، وله أولاد صغار، وليس الأولاد مال، فيس عليه أن يضحى عن أولاده في طاهر أو وابة، وروى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه أن عليه ذلك، وفيه قول آخر، أن أبي حنيفة وابن جبر، رحمهما الله تعالى، يتره ذلك، وعنده محبة وزفر ليس عليه ذلك».

«وإن كان الأولاد مال، ذكر خمس الأنثى النسر خمس. قال بعض مشايخنا: حكمهم الله تعالى: على الأب والوصي أن يضحى عنه من ماله عبد أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه، والأصح أنه ليس عليه ذلك! لأن القرية التي يقع بها إلف الدم، والتصدق بعده تعلق، وذلك لا يجوز من الأصغير، وربما لا يمكنه أن يأكل الخبز، والبيع يتعذر، فلهذا لم يجب، وذكر شمس الأئمة الحلواني: أن من أبي حنيفة وابن جبر، رحمهما الله تعالى، يجب في ماله. وإن صحى عن نفسه الأب لم يضحى، وعنه محمد رحمه الله تعالى: لا يجب في ماله، وإن ضحى الأب ضمن».

قال المقدوري في شرحه: «والصحيح أن يقال بأنه يضحى عنه من ماله، وبأنه المصحى منه ما يمكنه، ويباع بالبدل ما ينتفع بعينه، على ما يأتي بيانه - إن شاء الله تعالى -».

١٠٧٨٣ - وذكر لفسر الشهيد في شرح الأصحاح في علم الفرائض: «أنه إذا كان للأولاد مال فتوى صامر الرواية أنه لا يجب على الأب والوصي أن يضحى من ماله، بل فعل الأب أو

أبو موسى ذلك ضمن - وروى الحسن عن أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى أن علياً  
الأب أو الوصي إن يضحى من ذلك ، وبعد محمد بن يوسف ليس له ذلك ، ثم فعل الأب  
أو الوصي ذلك ، فعلى قول محمد بن يوسف رحمه الله تعالى على ما رواه الحسن يجب الضمان  
وأما علي بن أبي حنيفة وأبي يوسف : فالأب لا يضمن بالأخلاف متى كان حياً .

١٠٧٨٤ - وفي أبو موسى اختلاف المتابع : جميعهم الله تعالى به ، بعضهم قالوا : إن كان  
النهي يأكل ، فلا ضمان على الوصي ، وإن كان لا يأكل ، فعليه ضمان ، فرق هذا الفاضل بين  
الأب والوصي من حيث إن يصرف الوصي إن ينفذ على نفسه إذا كان لتصغير به نفع  
ظاهر ، ويحتمل أن نفعاً ظهراً إذا كان النسي يأكل ، أما يصرّف الأب فإنه لا ينفذ إذا كان  
ضاماً ، ولا يصرّفه هنا

ومنهم من قال : لا ضمان على الوصي على كل حال ، كما لا ضمان على الأب ، قال  
رحمه الله تعالى : وعليه الفتوى

١٠٧٨٥ - ومن كان موسراً في ابتداء أيام النحر ، فلم يضح ، حتى افتقر قبل مضي أيام  
النحر ، سقط عنه الأضحية ، وكذلك إذا افتقر ، حتى انتقض النحر .  
وإن افتقر بعد مضي أيام النحر ، لم يسقط عنه التصديق بقيمة الشاة ( وكذلك إذا كان  
موسراً في أيام النحر ، فلم يضح ، حتى مات قبل مضي أيام النحر ، سقطت عنه الأضحية ،  
حتى لا يجب عليه الإتيان .

١٠٧٨٦ - ولو مات بعد مضي أيام النحر ، لم يسقط عنه التصديق بقيمة الشاة [ حتى  
لزمه الإتيان به . إشارة إلى أن الواجب يتعاقب بآخر الوقت ، كما في الصلاة .

وعن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه : في الموسر إذا ولد له ولد في أيام النحر ، يضحى  
به ما لم يضح أيام النحر ، بناء على ما قلنا : إن الواجب بآخر الوقت .  
وعلى أغلّب المسرود الأضحية ، بخلاف الجمعة ، وصلاة العيد ، لأن المصير هناك شرط ،  
ولا كذلك في الأضحية .

١٠٧٨٧ - ولا أضحية على المسافر ، وإن كان له أولاد ، وبعضهم معه ، وبعضهم غيـ  
اب ، فلا يس عليه أن يضحى على أولاده الذين معه ، عليه أن يضحى على الأجداد في المنـ  
وهذا معنى الرواية التي توجب الأضحية على الأب عن الولد الصغير ، وغير حال من يضحى  
عنه ، لا حال المصحى في المفدوى ، وفي المتن : إذا اشتري شاة يضحى بها ، مسافر في

أيام الأضحية قبل أن يضحى بها، فله أن يبيعها، يحلل، ففعل : لأنه صار في حال سقط عنه الأضحية . أشهد إلى أن الوجوب بآخر الوقت . وهو في آخر الوقت مسافر، ولا أضحية على المسافرين - والله أعلم - .

### الفصل الثاني

#### في وجوب الأصحية بالنذر، وما هو في معناه

١٠٧٨٨ - صحيح أصحابنا رحمهم الله تعالى أن الشاة تصير واجبة للأصحية بالنذر، بأن قال: الله تعالى على أن أصحى هذه الشاة، وأجمعوا على أنها لا تصير واجبة للأصحية بمجرد النية، وإن بوي أن يضحى هذه الشاة، ولم يذكر بلسانه شيئاً.

وهل تصير واجبة للأصحية بالشراء بنية الأصحية؟ قال: إن كان المشتري غنياً، لا تصير واجبة للأصحية باتفاق الروايات كلها، حتى لو باعها، واشترى أخرى والثانية شر من الأولى جائز، ولا يجب عليه شيء.

وإن كان المشتري فقيراً، ذكر شيخ الإسلام خوادم زاده رحمه الله تعالى في شرح كتاب الأصحية: أن في ظاهر الرواية أصحاً تصير واجبة للأصحية، وروى الزعفراني عن أصحابنا أنها لا تصير واجبة، وإلى هذا أشهد شمس الأئمة السرخسي: في شرحه وذكر شمس الأئمة الحلواني [أن] في ظاهر رواية أصحابنا لا تصير واجبة للأصحية، وذكر الضحاوي في مختصره: أنها تصير واجبة.

وإن إذا صرح بلسانه وقت الشراء، أنه اشترى ليطحى بها، فقد ذكر شمس الأئمة الحلواني: أنها تصير واجبة.

١٠٧٨٩ - ذكره الزعفراني في أمصاحه: رجل اشترى أصحية، وأوجبها للأصحية، فضلت به، ثم اشترى مثلها، وأوجبها أصحية أخرى، ثم وجد الأولى، قال: إن كان أوجب الأخرى إيجاباً مستأنفاً، فعليه أن يضحى بها، وإن كان أوجبها بدلاً عن الأولى، فله أن يذبح أيهما شاء، ولم يفصل بين الغنى والفقر.

١٠٧٩٠ - وفي فتاوى أهل سمرقند: الفقير إذا اشترى أصحية، فسرق، فاشترى أخرى مكانها، ثم وجد الأولى، فعليه أن يضحى بهما، فربيه وبين ما إذا كان غنياً، والفرق أن الحر يوجب على الفقير بالشراء، والشراء قد نذر، فنعلم الوجوب على الغنى بيجاب الشرع، والشرع لم يوجب للأصحية إلا واحدة.

١٠٧٩١ - وفيه أيضاً: الفقير إذا اشترى أصحية فقضت، فليس عليه أن يشتري مكانها أخرى، ولو كان غنياً، فعليه ذلك؛ لأن الوجوب على الفقير بالشراء، والشراء يشترط هذا

العزيز. هو حب التمسك بهذا العنق، فيستقر فيه حوب بيلالكة، أما الحوب على العنق،  
فأبعد من العنق، والتمسك به جدا، التمسك بهذا العنق، فلا ينفك الحوب بيلالكة.

١٠٧٩٥ - وإذا كنت ترى أصدقاءً وبداهم ، حتى جز اتبع في ظاهرك ( راجع أسحت ، ثم  
اتنقروا منها ، وحكي بـ ، فإن كانت الشبهة قبل الأولى ، أو حياً منها حاز ، ولا يلزمه شيء  
بحر . وإن كانت الشبهة من الأولى ، فعلى أن يتصدق بفصل الفقه .

قال تيسير الأئمة تيسر خصي في شرحه . من أصحاب من قال . هذا إذا كان الرجل فقيراً . ثم إذا كان غنياً لم يجب عليه إلا لصحية ، فليس عليه أن يصدق بفقره ؛ فليبدأ لأن في حق العس الوجوب عليه بوجوب الشرع . فلا يتعين بتعينه في هذا المصلحة ، ألا يرى أنها لم تملك ، بقيت لأمره . وأما إذا كان له صاحب ، له محلاً صالحاً ، ثم يلزمه شيء آخر

وأما الفقير، فليس عليه أضحية شيء، وإنما نومه والتزامه في هذا المحل بعينه - ولهذا  
 لم يهلك نومه شيء - آخر، فإذا انتقل لضعه تيقن التزامه، كانت عليه أن يهدى به.

قال النبیؐ : والأصح عدی أن احواء فیہما سواء ؛ لأن الإصحیة بد کان واجبة علی  
لفظ فی ذمہ ، فهو متہکم من نعم أنوارہ فی الحظ ، فیتعبد بنفسہ<sup>۱</sup> فی أحد المحلین من  
حیت فطر الدلیۃ<sup>۲</sup> لأنه تہن ، وإد کان لا یتعین من حیث قراغ الذمۃ

١٠٧٤٣ - رجلى أوجب على نفسه عشر أضيحان قالوا: لا بلزمه إلا الثمان؛ لأن الأثر جاء بالاثني، هكذا ذكر في: التوازي قال الأثير: أشبه في وضعه: وإياهما أنه يجب لكل واحد أوجب على نفسه من الله تعالى من خمسة وأوجب.

[illegible]

الانبياء انهم قالوا: لا اله الا الله على حجة من علمه حجة الاسلام، ما اوجه على نفسه. الا اذا علم بالانجيل ما هو واجب عليه، كذا هما.

فإن كان دغيراً، فعليه شاة، فإن أصر كان عليه قاتان، ما فوجب بالنذر. وما أوجب عند الجسار، كذا معنا - وإنه أعلم - .



### الفصل الثالث في وقت الأصحبة

١٠٧٩٥ - وقت الأصحبة ثلاثة أيام : اليوم الأول ، وهو يوم الخميس ، والثاني عشر من ذي الحجة ، والثالث غريث الشمس من نجوم الثمانين عضوًا تجوز للأصحبة عند ذلك ، وأشدّها أوجها ، قال علي بن رضى الله تعالى عنه : الشعر ثلاثة أيام أفصلها : أيها

١٠٧٩٦ - قال أبو عبد الله : أول وقت الأصحبة لأهل السواد طلوع شمعهم الثاني من يوم الاثنين ، وفي حق أهل مصر عند مخرج الإمام من صلاة لعد يوم النحر ، وأحر وقت الشمع متى به أهل السواد ، وأهل الشام ، قال فيه أيضًا : والوقت المستحب لشمع الأصحبة هي يوم أهل السواد مع طلوع الشمس ، وفي حق أهل الشام بعد صلاة الإمام ، ولو ذبح بعد الصلاة قبل الحصة ، جزم .

١٠٧٩٧ - وذكر في الإجماع : علي بن محمد بن الحسن عن أبي جعفر بصري أنه قال : عد . ولم ذبح بعد أن يشهد الإمام فقل في عدم جزم عن أصحبيته ، وقد أنهى ، وقيل أن يشهد الإمام في يجوز . وفي حاشية : إن ذبح بعد ما تشهد الإمام قل في سلمه ، لا يجوز . وفي رواية : يجوز ، وقد أنهى ، قال فيه : الأول أصح .

١٠٧٩٨ - وفي أحد عن أبي عبد الله : يرضى بعد ما أعد الإمام قدر لشهده ، ثم يبرز عنه ، أو بعد الحسن بحره .

١٠٧٩٩ - يفر الأجانب لو صلى الإمام صلاة ليلة خريف وصدقه ، ولم يهجم به حتى غاب ، وذبح نفسه ، مما من أصحابهم ، سواء علموا قبل غرق الشمس ، أو بعده ، فمهم ، وفي رواية الإمام ذاته ، ودين بالصلاة لعدده ، فمن ذبح قبل أن يعلم ذلك ، يعني غده ، الإمام - أجراه - ومن ذبح بعد ما عد ، إن ذبح قبل الزوال ، لا يجوز . وإن ذبح بعد الزوال ، جاز . لأنه وصفت مدة وقت الصلاة .

١٠٨٠٠ - في الوقعات : إذا أخر الإمام يوم العيد فصلاه ينهي الناس أن يؤمروا ، التضيعة إلى وقت الزوال ، لأن قبل وقت الصلاة من يوم ، فإن فات الصلاة ، لم يسهل ، لو ضيق ، حرم لهم تصحبته في هذا اليوم ، فإن خرج الإمام إلى الصلاة ، أو إلى أو من جاء بعد ، فممن الناس قل أن يسيروا الإمام ، أو بعد ما صلى ، أجراه ، لأن الشخص إذا أتى في

اليوم الأول، فات الوقت المستنون، وإنما يصلى الإمام في اليوم الثانى والثالث على وجه القضاء، فلا يظهر ذلك من حق التضحية.

١٠٨٠١- فى الأجناس: لو ترك أهل المصر صلاة العيد لفترة، أو لعدم الأبر من قبل

السلطان، لا يجوز الأضحية إلا بعد الزوال، وفى اليوم الثانى والثالث يجوز قبل الزوال.

وفى الحاوى: قبل: لا يجوز فى اليوم الثانى والثالث [أيضاً] إلا بعد الزوال، قال

صاحب الحاوى: قال القاضى الإمام على انسدى رحمه الله تعالى: القول الأول أشبه جمع بين ما إذا كان ترك الصلاة لفترة وقعت فى العصر، وبين ما إذا لم يكن ثمه أمر من قبل السلطان، وأجاب بجواب واحد فيهما أنه لا يجوز الأضحية فى هذا اليوم إلا بعد الزوال.

١٠٨٠٢- وفى "الوافعات": لو أن بلدة وقعت فيها فترة، ولم يبق فيها من يصلى بهم

صلاة العيد، فصحوا بعد طلوع الفجر جاز: لأن البلدة فى هذا الحكم صارت كأنسودا، فى

الأصاحى للزعفرانى: وإذا وقعت فترة فى العصر، ولم يكن بها إمام من قبل السلطان يصلى

بهم صلاة العيد، القياس أن يكون وقت الأضحية لهم بعد طلوع الفجر، وفى الاستحسان بعد

زوال الشمس.

١٠٨٠٣- وفيه أيضاً: لو ذبح أضحية بعد زوال الشمس من يوم عرفة فيما يرى أنه يوم

عرفة، ثم تبين أنه يوم النحر، جازت الأضحية؛ لأنه تبين أنه ضحى فى وقته، ولو ذبح قبل

الصلاة، وهو يرى أنه يوم النحر، ثم تبين أنه اليوم الثانى، أجزأه من الأضحية أيضاً؛ لما

ذكرنا.

١٠٨٠٤- إذا استخلف الإمام أن يصلى بالضعفة فى [المسجد] الجامع، وخرج بنفسه

إلى الجبانة [مع الأكرباء، فضحى رجل بعد ما اصصرف أهل المسجد قبل أن يصلى أهل

الجبانة] القياس أن لا يجوز، وفى الاستحسان: يجوز، ذكر القياس والاستحسان فى

الأصل، وإن ضحى بعد ما فرغ أهل الجبانة، قبل: فى هذه الصورة يجوز قياماً واستحساناً

وقبل: القياس والاستحسان فيهما واحد.

قال شمس الأئمة الحلواتى: هذا إذا ضحى رجل من الفريق الذى [صلى، أما إذا ضحى

رجل من الفريق الذى] لم يصل، فلم تجز أضحيته قياماً، واستحساناً.

(١) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

(٢) ما بين المعرفين ساقط من الأصل وأثبتناه من ظ وم وف.

١٠٨٠٥- في: "الأضحية للزعماني: إذا ضحى رجل من الناحية التي ضحى فيها، أو من الناحية الأخرى جزئاً، وذكر "تقدري". لو استعطف الإمام من يضل بهقة الناس في المصر، فضلى أحد المسجدين أيهما كان، جازت الأضحية، ولم يذكر اللباس والاستحسان.

١٠٨٠٦- ولا تجوز التضحية في الليلة الأولى من أيام النحر، ويجوز في الليلة الثانية والثالثة، فلم تجعل الليلة الأولى هتافاً لنهار الأئمة، إما فعل كذلك وفقاً بالناس حتى لا يعوتهم الملح لو وقفوا في الليلة الأولى من يوم النحر.

١٠٨٠٧- في: "واقعات المناظرة: إذا وقع الشك في يوم الأضحية، فأحب إلى أن لا يؤخر المذبح إلى اليوم الثالث؛ لأنه يحتمل أنه بقي في غير وقته، فإنه أحرف أحب إلى أن يتصدق بذلك كله، ولا يأكل، ويتصدق بما هو المنبوع وغير المنبوع؛ لأنه لو وقع في غير وقته، لا يخرج من العهدة إلا بذلك. ولو اشترى أضحية في اليوم الثالث، وانما كان بحالها، ليه، فيه شيء؛ لأنه وقع الاحتمال في الوجوب.

١٠٨٠٨- في: "الزوال: الإمام إذا صلى العيد يوم عرفة، وضحى الناس، فهذا على وجهين: إما أن يشهد عنده شهود على حلال في الحجة، أو لم يشهدوا، ففي الوجه الأول جازت الصلاة والتضحية؛ لأن التحرز عن هذا الخط غير ممكن، والتدبر غير ممكن غالباً، فيحكم بالجواز، صيانة لجميع المسلمين، ومضى جازت الصلاة، حارث التضحية ضرورة. وفي الوجه الثاني لا يجوز؛ لأنه لا ضرورة إلى التجوز، وصلى لم تجز الصلاة، لا تجوز الأضحية". فمضى لم يجز، لو ضحى الناس في اليوم الثاني، وهو أول يوم النحر، فهذا على وجهين: إما إن صلى الإمام في اليوم الثاني، أو لم يصل، ففي الوجه الأول لم يجز؛ لأنه ضحى قبل الصلاة في يوم هو في وقت الصلاة، وفي الوجه الثاني الشك على قسمين: إما أن يضحى قبل الزوال، أو بعد الزوال، فإن ضحى قبل الزوال، فإن كان يرجو أن الإمام يضل، لا يجزئه، وإن كان لا يرجو، يجزئه، وفي الوجه الثاني يجزئه.

هذا كله إذا تبين أنه يوم عرفة، أما إذا لم تبين، لكن شكوا فيه في الوجه الأول، وهو ما إذا شهدوا به عندهم أن يضحوا من الغد من أول الغد؛ لأنه لو تبين كان لهم ذلك، فهذا أحق، وفي الوجه الثاني، وهو ما إذا لم يشهدوا عنده الاحتياط أن يضحوا من الغد بعد الزوال؛ لأن رجاء الصلاة إما أن يقطع من الغد بعد الزوال.

### الفصل الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان

١٠٨٠٩ - قال القدوري : نو أن رجلاً من أهل المصايد دخل مصر فعلا الأضحية ، وأمر أهله أن يضجروا عنه ، جاز أن يلجأوا عنه بعد طلوع الفجر ، قال محدث رحمه الله تعالى : انظر في هذا إلى موضع الذبح دون المذبوح عنه ، ولو كان الرجل من المصايد ، وأهله بالمص ، لم يجز نفع الأضحية عنه إلا بعد صلاة الإمام ، وهكذا دوالي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، وروى عنهما أيضاً : أن الزوج إذا كان في مصر ، وأهله في مصر آخر ، فكتب إليهم أن يضجروا عنه ، فإنه يصح مكان التضحية ينفي أن يضجروا بعد صلاة الإمام في مصر الذي تضجروا فيه ، وروى عن الحسن أنه قال : لا تجوز التضحية حتى يسلم في المصيرين جميعاً احتياطاً .

١٠٨١٠ - وإذا أراد المصري أن يصحح اللحم في يوم الأضحية ، ينفي أن يأمر بإخراج الأضحية إلى بعض هذه المصايد ، فيصح هناك قبل الصلاة ، فيجوز استئجار مكان الأضحية .

١٠٨١١ - ذكر الغضني في فتاواه : وإذا مضى أيام النحر ، فقد فاته الذبح ؛ لأن الإرافة بما عرفت في زمان مخصوص ، ولكن يلزم التصديق بقصة الأضحية إذا كان من يجب عليه الأضحية ، فإن كان أو حب نساء بعينها ، أو تشتري ليصحى بها ، فلم يفعل حتى مضت أيام النحر تصديق بها حية ؛ لأنه بعد إقامة القرية من حيث الذبح ، لقوات الرقت ، والتصديق في ذنب الأضحية ، وإن لم يكن رقتاً ، ولكن له مدخل فيه ، وأنه فريضة معضلة ، فجعل أصلاً عند تعدد إقامة القرية بالذبح ، هو جيب التصديق ، ولا يجوز الأكل منها ؛ لأن نفع التصديق انقلب أصلاً في هذا الباب ، والصدقات للفقراء دون الأغنياء ، فإن دفعها ، تصديق طمها ؛ لأن الأمن يدل عليها ، فبإزالة التصديق به ، وقوع المعجز عن التصديق بعينها دليل .

١٠٨١٢ - وفي الأضحية للزعرور : المشتري أضحية ، فأوحبها ، ثم راعها ، ولم يصح سدها حتى مضى أيام النحر ، تصديق بقصة التي باع ، فإن لم يبعها حتى مضت أيام النحر ، تصديق إيجاباً حية ، فإن ذبحها وتصديق بملحيتها ، جاز ، فإن كان في حيتها حية أكثر ، تصديق بالفضل ، ولو أكل منها شيئاً ، غرم قيمته ، لأنه فوت المبدل ، فيجب عليه المبدل ، فإن لم يفعل ذلك حتى جاء أيام نحر آخر ، فصحى به في العام الأول ، لم يجزه ؛ لأن إرافة الدم

عرفت قرينة بالنكح . والنكح شرعها حرمة أهـ ، بالإمضاء . وإن كان ما بعدها بعد ما مضت أيام  
 النحر تصدق بشئها ، فإن ما بعدها بما يتغابن الناس فيه أجزؤه ، مما لا يتغابن الناس فيه . تصدق  
 بالغرض والله أعلم .

### الفصل الخامس

في بيان ما يجوز من الضحايا، وما لا يجوز

وفي بيان المستحب منها، والأفضل فيها

١٠٨١٣- ويجزى في الأضحية التي، فصاعداً من كل شيء، ولا يجزى ما دون ذلك من كل شيء، إلا الجذع من الضأن إذا كان عطيماً، ومعناه أنه إذا اختلط مع المئاة، بطن النظم إليه أنه ثني. ثم الخنق الذي أتى عليه أكثر النساء، وهي سبعة أشهر، وطمع في الثانية، وهو قول أهل الفقه، والتي من العظم الذي تم عليه سنة، وطمع في الثانية، ومن البصر الذي تم نه ستان، وطمع في الثالثة، ومن الذليل الذي تم نه خمس سنين، وطمع في السادسة. هذا كله قول أهل الفقه.

١٠٨١٤- ولا بأس بأخصى وأجما، وهي الشاة التي لا قرن لها، أو مكسورة القرن، والجرباء إذا كانت سمينة، والنسول، وهي الحنونة إذا كانت سمينة، والمريجات إذا كانت قمى، فلا بأس بها، وإذا كانت لا تقوم ولا تمشي لا يجوز، وهو المارد من الرجاء الذي عرجها المذكور في الحديث. فإن شايخنا رحمهم الله تعالى: إذا كانت تمشي بثلاث فوائم وغنائ الرابع عن الأرض، لا يجوز، وإذا كانت تضع الرابع على الأرض تستعين به، إلا أنه يتمابل مع ذلك، ونضعه وضعا خفيفاً بجور، وأنه إذا كانت تدفع دفاً، أو تقمل إلى الشك، لا يجوز.

١٠٨١٥- ولا تجزى الحمباء، ولا الجوراء، وهي ذامية إحدى العينين مكسافته، ولا التي ليس لها أذنان، أو إحدى الأذنين، ولا مقطوعة الألب، وإن كانت صغيرة الأمان، جاز، وروى أسيد بن عمرو عن محمد رحمه الله تعالى ما لم يخلق بها أذنان يجوز.

وفي الضحايا للحسن بن زياد. قال أبو حنيفة رضي الله تعالى عنه: جاز إذا خفت بلا أذنين، وفي زياد بن نادر هشام: قال أبو حنيفة رحمه الله تعالى: إذا كانت لها أذنان صغيران يجوز بعد أن يسمى الأذن، وإذا كان لها ألية صغيرة خلفه تشبه الذئب، قال محمد رحمه الله تعالى تجزى، وإن لم يكن لها ذئب، ولا ألية تنمقه، فإن محمد لا تجزى، بخلاف ما لم يخلق لها أحد العينين.

وأما الحمامة وهي التي لا أذن لها، فقد روى هشام عن أبي يوسف: أنه لا يجوز.

سواء كانت تختلف، أم لا تختلف، فإذا بقي بعضُ مستنداتها إذ كانت تختلف بما بقي من الأئمة - جاز، وما لا فلا، ولا تجزئ، لمعناها، انتهى لا تنفى، ولا لمعناها، البين مرسلها، ولا بخلافه انتهى، بل لا يخفى، ولا شك، عرّفه.

١٠٨٦- ولا بأس بالثق من الأذن. والشكر، وهي لغة، وهي الثغيب في الأذن.  
وروي أبو سيمان عن محمد بن حمزة عن علي: (لا بأس بالثغيب، وهي التي فوق أذننا من  
حلقها. ولم يزل الشئ إلى فداها، وبالضيقاء وهي التي تطلع من وسط أذننا، فتقع الخرق  
في الخشب الأذن).

١٠٨٦ - وإذا ذهب بعض العيون الواحدة، أو بعض الأذن لم واحدة، أو بعض الألية، أو بعض الذناب، أو بعض أنساج، فإن كان الذهاب كثيراً، يمنع جواز الأصحية أذن كان الذهاب قبلاً، لا يمنع جواز الأصحية<sup>(١)</sup> وتكلموا في حدّ المذهبين والكاثيرين، فانزلة على النصف، كثير (الجميع)، وأما النصف، فظاهر مذهبه كثير، وأما دون النصف، فهو الثلث، فهو قليل مذهب، وعدا أبي حنيفة رحمه الله تعالى في ظاهر مذهبه كثير، قال أبو يوسف: ذكرت قولي لأبي حنيفة رحمه الله تعالى، فقال: فولي مثلي قولك، ولا بأس بمنهولة إذا بقي لها بعض اشحم، فإن لم يبق شيء، من ذلك لا يجوز ولا يحزى أخذه، وهي مقطوعة الأنف، ولا أنتى قطع ضرعها، ولا أنتى بقي ضرعها

ومن المتأخرين من يذكر في هذا المثل أصلاً ، يقولون : كل غيب يزول الله فاعلى  
الكمال ، يمنع الأحمية ، وما لا يكون بهذه الصفة ، لا يتم

١٠٩١٨- ثم كل عيب منع الأضحية، ففي حق المومنين استودوا المستحب كذا قالوا، أبو  
بشير يهاوي سميعة، فصار معيرة لذلك العيب، لا يجوز على كل حال، في حق المفسر  
بحسور على كل حال؛ لأن في حق المفسر الوجه العيب في اللغة صفة الكمال، فلا يتأدى  
إلى ناقص، فأما في حق المومنين، لا وجوب في المذمة، وإنما يتبع الحق في العيب، فينبغي  
إيمان على أي صفة ما كانت، وبه ورد الأمر على رضى الله تعالى عنه.

١٠٨٦ - بيان أمسيها شيء من أهـ جوب هو امهـ ان ابن أميهم الملقب، وذبحها  
على مكانه جازر اسحمان. وإذا اظفك، تم أخذت ودحت، روي عن أبي يوسف رحمه الله  
تعالى في غير رواية الأصحاب أنها إذا أخذت من هورم ذلك جازر، والإفلا، وعن محمد: أنه  
هو فور المال بعد أن تكون النضجة في وقت الأصحة.

١٠٨٣٠- ولا يحوز نسى من الوحش، أحد حواجره، أو نحو حنى، وبفسر الوحش وأضحية، وإن أفت. وفي المتولد بين الوحش والأهلي بعشر الأمان، إن كنت الأم وحشية لا تجزئ في الأضحية، وإن كنت أهلية تجزئ.

ديجزي إجماعاً من الأضحية عن سبعة، لأنه نزع من الجفرة، واحصى أفضل من أفضل، لأنه أطيب لحم.

قال الشيخ أبو محمد: أخرج من رحمه الله تعالى: البقرة أفضل من الشاة في الأضحية إذا استويا في القيمة، لأنها أعظم وأكثر؛ والذئب أفضل من سبع البقرة إذا استويا في القيمة واللحم؛ لأن لحم الشاة أفضل من سبع البقرة، وإذا كان سبع البقرة أكثر لحماً، فسبح البقرة أفضل، والأضحية إذا استويا في القيمة واللحم، فأطيبهما لحم أفضل، وإذا اختلفا في القيمة واللحم، فالأفضل أولى.

١٠٨٢٦- ورد نيك هذا مضروباً: الأفضل بعشرين، وذلك فيمنه أفضل من خصي خمسة عشر؛ وإن كان الخصي أطيب لحماً؛ لأن الذئب أكثر عينا، وإن استويا في القيمة واللحم، فالخنزير أفضل، وكذا الكبش وانعجه إذا استويا في القيمة واللحم، فالخنزير أفضل، وإن كنت البقرة أكثر قيمة أو حجاً، فهو أفضل. والذكر من الضأن أفضل إذا استويا؛ لأنه طيب اللحم والأضحية من الجفرة أفضل من سبع شياه إن استويا، وسبع شياه أفضل من البقرة، في الضغرائى: الشعر أفضل من البقرة؛ لأنه أعظم.

١٠٨٢٢- وفي الضغرائى إلى اللبث: شراء الأضحية ثلاثين درهمين أفضل من شراء واحدة، قال: وشراء الواحدة بعشر من أفضل من شراء اثنين بعشرين؛ لأن اثنين درهمين يوجد شاة على ما يحب من كمال الأضحية في الدمن والكبر، ولا يوجد بعشرين كذلك، حتى لو وجد كان شراء الضأن أفضل (ولو لم يوجد، لثلاثين كذلك) لأن شراء الواحد أفضل.

١٠٨٢٣- في فتاوى أهل سمرقند: الأفضل أن يضحي الرجل مائة إذا قدر عليه، وإن لم يقدر فهو من إحدى غيره، وقد صح أن رسول الله ﷺ نوى البعير بنفسه، وإلى علي رضي الله تعالى عنه الفتاوى، وحكى أن أبا حنيفة رضي الله تعالى عنه فعل بنفسه.



١٠٨٢٤ - وبسبب للمضحي أن يأكل من أصحبته ، ويطعم منها غيره ، وإن أكل الكل أو أطلع الكل كان حائزاً واسعاً ، ويجوز أن يطعم منه الغني والفقير ، وبسبب منه ما شاء لغني أو فقير ، أو منسج ، أو ذمي ، ولا بأس بأن يحبس المضحي لحمها ، ويدعوكم شاء من أهله ، والصدقة أفضل ، إلا أن يكون الرجل ذا عيال ، فالأفضل أن يدعه لعيله ، ويومع به عليهم ، هذه الجملة في أصحابي الزعفراني .

١٠٨٢٥ - وروى بشر بن الوليد عن أبي يوسف رحمه الله تعالى : في رجل له تسعة من العيال وهو العاشر ، فضحي بعشر من الختم من نفسه ، وعن عياله ، ولا ينوي بعينها ، ليس ينوي العشرة منهم ومنه ، جاز في الامتنحان ، وهو قول أبي حنيفة رحمه الله تعالى .

## الفصل السادس فى الانتفاع بالأصحية

١٠٨٢٦ - يكره له أن يحلب الأصحية ، ويحز صوفها قبل الذبح ، وينتفع به ؛ لأن الخلب والجز نفوت جزء منه ، وقد ألزم النضحية جميع أجزائها ، فلا يجوز له أن يحس شيئاً منها . وإن فعل ذلك تصدق بها .

من أصحابنا رحمهم الله تعالى من قال : بأن هذا فى السنة التى أوجبها ، ولم يستبرأ ، كالمعر إذا اشترى أصحية ، فأما الموسر إذا هب أصحية ، فلا بأس بالحلب والجز ؛ لأن الوجوب لم يشعن فيها ، وإنما هو واجب فى ذمته ، ويسقط عنه بالذبح ، قبل الذبح صارت هى وخيرها سواء .

١٠٨٢٧ - قال : وإذا ذبحها فى وقتها ، جاز له أن يحلب لبنها ، ويجز صوفها ، وينتفع به ، لأن القرية أنست بالذبح ، والقرية والانتفاع سد إقامة القرية مطلق ، كالأكل . وإن كان فى ضرعها لبن ، وهو يخاف نفع ضرعها بالماء البارد ليبتئس اللبن ، فلا تأذى به ، إلا أن هذا إنما ينتفع إذا كان بقرب من أيام النحر ، فأما إذا كان ياليمده ، فلا يبعد هذا ؛ لأن الذين ينزل ثانياً وثالثاً بعد ما يبتئس ، ولكن يبنى أن يحلبها ، ويتصدق باللبن ، كانهدى إذا عطب قبل أن يبيع مدله ، فإن عليه أن يذبحها ، ويتصدق بملحها . قال البقالى فى كتابه : وما أصاب من لبنها تصدق بمثلها ، أو قيمته ، وكذلك الأرواث ، إلا أن يعلفها بقارها .

١٠٨٢٨ - ويجوز الانتفاع بجلد الأصحية ، ومدى المشقة والتطوع بأن يتخذها فرواً ، أو ساطعاً ، أو جواراً ، أو قمرالاً ، أو نعلماً ، وله أن يشتري به متاع البيت ، كالغريال ، والمنخل ، والفرة ، والكساء ، والخف ، وكذلك له أن يشتري به ثوباً يلبسه ، ولا يشتري به اللحم والمروى ، وكذلك لا يشتري به اللحم .

١٠٨٢٩ - ولا بأس ببيعه بالدرهم لينتفع بها ، وليس له بيعها بالدرهم لينتفعه على نفسه ، ولو فعل ذلك تصدق بشئها . لو أراد بيع لحم الأصحية لينتفع بشئها ، ليس له ذلك ، وليس له فى اللحم إلا أن يطعم ، أو يأكل ، هكذا ذكر فى الأجناس .

١٠٨٣٠ - وصار حائلاً الجواب فى الجلد أنه لو باعته شئ ، ينتفع به بعينه بجوز . ولو باعته بشئ ، لا ينع به إلا بعد ما استهلكه لا يجوز ، وفى اللحم لا يجوز أصلاً ، سواء باع بشئ ،

نفع به بعينه<sup>(١)</sup>. فربما عني لا يستقيم به إلا بعد استعماله.

وذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في شرح كتاب الأصحية : أو لم يمتد إلى الملعون  
كأن يمتد في اجتلاب ما عني ينفع به بعينه ، وينأى هذا القول عما روي من - ما عني -  
من قوله عن محمد رحمه الله تعالى : أنه لو استوى إذا حم نوت ، فلا يمتد إليه ، ولو أريد أن  
يعطى المملوك ، أو إذا بيع أخوته من لحمها لا يجوز

١٠٨٣١ - وإن استوى معر ، أو خرة ، أو جيب أصحية ، كره له ركوبه ، واستعمله ؛  
وإن فعل ذلك ونفقه تصدق ما نفقه ، وإن أكره تصدق بآخره

١٠٨٣٢ - في : صاحب الزعفراني : وإن استوى خرة ، وأكره جيب أصحية ، لم يمتد  
ونداء ، دبحها ولو ولد معاً ، لأن حق التصحية نسب الأم ، حتى مع المائتة عن الانتفاع به ،  
تساو مع من الانتفاع به لو ربي ، أو ولد ، والحق عني نسبته في عين الأم سوى إلى الأم ، وإن  
سرى حق إلى الولد وجب ذبح الولد

من استباح من قال : لا يجب عذبه أن يذبح نولد مع الأم ؛ لأنه لم يذبح ذبحه فبطلحق  
التصحية ، ولا يجوز التصحية بالولد ، فلو أمدا هكذا إذا أراد التصحية بالولد مقصوداً ،  
والتصحية فيها بالولد يجب تبعاً ، ويجوز أن يثبت الشيء تبعاً لمبره وإن كذب لا يثبت  
مقصوداً .

ومن أصحابنا من قال : ما ذكر من الجواب في كذب ، أنه يذبح الولد مع الأم محمول على  
الأصحية التي وجد ، بالإيجاب ، بأن كان صاحبها مديراً ، أو إذا انتزاعه مديراً ، فوالد ، لا  
يكفه ذبح الولد ؛ لأن الحق غير متعلق بهذا العين

١٠٨٣٣ - فإن ذبح الولد يوم الأضحى قبل الأم ، أو بعده جازاً ، وإن لم يذبحه ،  
وتصدق به حياً في يوم الأضحية حرماً ، هكذا ذكره الزعفراني .

وعن محمد رحمه الله تعالى في المتن : أنه لم يمتد إلى حياً في يوم الأضحية ،  
فعليه أن يتصدق ، وبقيته ، فإن باع الولد في أيام الأضحية ، تصدق بتمته ، فإن لم يبعه ، ولم  
يذبحه حتى يموت يوم النحر ، فعليه أن يتصدق بثلثه حياً

١٠٨٣٤ - وإن ذبح الولد مع الأم ، أكل من الأم ، وهل يأكل من الولد ؟ ذكره  
الشهد في الأصحية أنه يأكل من ظاهر المرأة ، كما يأكل من أمه ، وروي عن أبي حنيفة  
رضي الله تعالى عنه : أنه لا يأكل ، وذكر شيخ الإسلام في شرح كتاب الأصحية ذكر

(١) هذه أصناف من حرم الاحتفال بها

الزحفر التي في هذه الفسامة في أصحابه، وقان في موضع . يأكل ، وقان في موضع . لا يأكل .  
وفي الحاوي : لا يأكل من الوند، بل يتصدق به، وإن أكل منه، يتصدق بقيمة ما أكل،  
وإن يتصدق بولده حياً، أحب إلى الله أعلم .

### الفصل السابع

#### فى التضحية عن الغير وفى التضحية بأمانة الغير عن نفسه

١٠٨٣٥- فى فتاوى أبى الميث : إذا ضحى بشاة عن غيره بأمر ذلك الغير ، أو بغير أمره لا يجوز . لأنه لا يمكن تجويز الأصبحة عن الغير إلا بمئات المثلث لذلك التبر عن الشاة ، وإن يشت المثلث له فى الشاة إلا بالقبض ، ولم يوجد قبض الأمر ههنا لا بنفسه ولا بنائبه .

١٠٨٣٦ وفى الأصبحة للزعفرانى : ضحى الرجل ببقرة عن نفسه ، وعن ستة من أولاده ، فإن كانوا صغاراً أجزأهم ، وإن كانوا كباراً ، إن فعل فأمرهم فكذلك . وإن عزم الأمر لم يحز ، وعن أبى يوسف : أنه يجوز عن البنين البالغين ، وعن العيال بأمرهم وبغير أمرهم استحساناً .

وقال الزعفرانى : عندنا لا يجوز ، ولعل أن يوسف ذهب إلى أن العادة إذا خربت من الأب ، فى كل سنة ، صاروا الإذن من الأولاد البالغين والعيال للاب استحساناً ، فبذلك كان على هذا الوجه ، فالذى استحسنى أبى يوسف مستحسن ، فبهذه المسألة نص . وتعليلها دليل على أن التضحية عن الغير بأمره يجوز أصلاً .

١٠٨٣٧- وفيه أيضاً : مثل نصر عن التضحية عن الميت : قال : يصح به كما يصنع بالأصبحة يريد به أنه يتناول من لحمه ، كما يتناول من لحم أصبحت ، فقبل له : أنصير عن الميت ، قال : الأجر للميت ، والمثلث للمضحى . وبه فاد أبو سلمة وابن مقائل وابن مطيع ، وقال عصام : يصدق بالكل .

وفى فتاوى الفضلى : أنه سئل عن الأصبحة عن الميت بغير أمره ، قال : أبت من علماءنا أنه لا يتناول ، والرواية فى الأجناس " وصورتها " نحر وانافة عن سبعة : واحد من ميت ذبح عبد ورثه ، قال : نصيب الستة يأكلونه ، ونصيب الميت يتصدق به ، ولا يأكل ورثته . قال الفاضل ركن الإسلام على السفدى . وعن مشايخ بلغ أنه يتناول منه ، وهى إشارة إلى المسألة المتقدمة ، وبه أخذ الصدر الشهيد فى واقعه . وهذا لأن الذبح فى هذه الصورة يقع على ملك الذابح ، والشراب للميت ، ويبدلوا كان للميت أصبحة واجبة سقطت أصبحت ، وأبو كان الذابح بأمر الميت ، قال : لا يتناول من لحمه ، وعن مشايخ بلغ : أنه يتناول .

قال الصدر الشهيد : والمخار أنه لا يتناول ، قال خلف : سألت محمداً عن الأصبحة عن

اليت ، أهي أفضل أم لمصدق ؟ قال : إن تصدق بجميعها فالأصححة ، وإلا فالصدق أفضل .

١٠٨٣٨ - وفي فتاوى أبي الليث : ويصل أبو نصر عن فضلي ، وتصدق بجميعه من أربه ، قل : يجوز : لأن لمحمد ملكه ، فقد تصدق بملكه عن أبيه فيجوز .

١٠٨٣٩ - روى بيع أصحبة غيره بغير أمره صريحاً ، قل : الضمان هو من جاء ولا يجوز الأمر عن أصحبه ، وفي الاستحسان : لا تصدق ، ويجوز عن أصحبة الأمر . ووجه ذلك أن ذلك لا يمس الجاهة المبيع ، مماز مستعينا بكل أحد في التصحبة بها في يوم الأوصية دلالة ، لأن ذلك قد تغيرت نصي الوقت ، وعجز من عارض تبعه عن إقامتها ، والإذن دلالة ، والإذن صريحاً هو .

١٠٨٤٠ - أطلق الأصالة في الأصل ، وفيدها في الأحاس بما إذا تصحبت صاحب الأصحبة ، وعلى حداله أن رخص غلطاً ، فذبح كل واحد منهما أصحبة صاحبه ، أجزأ عن كل واحد منهما المصدق . روى كل واحد منهما بغير أمره دلالة ، فمحموز عن كل واحد منهما أصحبة ، وبأحد كل واحد منهما مساو له من صاحبه ، وإن كان قد أتى : ثم عسا . فليحل كل واحد منهما صاحبه ، ويجوزهما ، إن تصدق بعد ذلك ، خمس كل واحد منهما لصاحبه فيمده ساءه : لأن كل واحد منهما آله ، إذا لم يجر بيع صاحبه ، ثم تكن إضافة الذبح إليه ، فيضمنه القيمة إن ساءه . قال : ويتصدق كل واحد بملك القيمة إن كان قد انقضت أيام الحجر . لأن العين لو كان فائداً ، يجب التصديق بعينه ، فإذا هلك انقضت يجب التصدق بالقيمة فأما ما قام التصديق .

١٠٨٤١ - وفي فتاوى أبي نصر : روى لثوري خمس شيء ، أيام الأنسجة ، أراد أن يضيء بواحدة منها ، إلا أنه لم يمسها ، فذبح رجل واحدة منها في يوم لأوصى غيره أمره ببيع أصحبه . على بنية أصحبة صاحب المصدق ، فهو حرام . لأن ما عدتها ما تم به . ثم يافذ ببيع عسا دلالة .

١٠٨٤٢ - وفي اختصم . روى غضب أصحبة غيره ، وفيها عن نفسه . وخمس القيمة لصاحبه ، أجزأ ما صنع ، والبيع بخالف الاعتداء ، فبطل الغصب إذا اعتنى ، ثم يمكن بأداء المضمان ، ولا ينفذ .

والفرق : أن غناه أو غناه من بيت للعاصب الملك مستند إلى وقت الغصب المنقوض ، والمستند لبيت للمحل من وجهه ، ومن ذلك الوقت من وجهه ، فكل الملك فيما بين الغصب وأداء .

الضمان بأشياء وجه دون وجه ، ومثل هذا المثلث لا يكفى نصفه المتين ، ويكفى لهذا القرب : أصبه لك كتب إذ أعتق ، وإذا أحضر وبعث يهدي من كسبه .

وعن أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه لا يجوز له الذبح عن نفسه بأداء الضمان ، وقاسه بالإعتاق ، وهكذا وروى ابن رستم عن محمد رحمه الله تعالى .

١٠٨٤٣ - هـ إذ ضمن القاصب قيمتها للمالك : وإن احتار ذلك أخذها ما سوجه بحاله . لا يجوز له من أصعبته ، أخذها المالك مبدوحة ، أو ضمنه قيمتها ، وذكر شيخ الإسلام في مسألة المبدوح إذا ذبح البدعة ما يدل على الجواز منها .

ولو كان مكان الغصب استحقاقاً ، فلو ضمنه صاحبه قيمتها ، ذكر الزعفراني في أصححه أنه يجوز بلا خلاف ، وذكر الناطقي في أحسنه نصيب الاستحقاق ، ويصح أنه يجوز له في قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى .

١٠٨٤٤ - وفي أصحابي الزعفراني أيضاً : إذا غصب الرجاء أوصحية الغير ، وذبحها عن نفسه منعده لذلك ، فصاحب الأوصحية بالخيار ، إن شاء ضمن اندب قيمتها ، وإن شاء أخذها مبدوحة ، وأياً ما اختار لا يجوز له صاحبها ، وقال محمد بن مقاتل لرازي رحمه الله تعالى : إن ضمنه لا يجوز له ، وإن أخذها مبدوحة بجزئه ، وهذا قول أبي حنيفة وأبي يوسف ومحمد رحمهم الله تعالى : لأنه قد أنواه : فلا يضره ذبح غيره لها .

١٠٨٤٥ - وعن نصير فيهم دعي قديماً كبصحي عنه ، فضحى القاصب عن نفسه ، قال : هي للأمر

١٠٨٤٦ - ابن سماعة عن محمد : أمر : جلاً أن يذبح شاة له ، فلم يذبحها المأمور حتى ردها الأمر ، ثم ذبحها ، فالمأمور حاسم ، ولا يرجع بخصم على الأمر ، علم بالبيع أو لم يعلم ، أم إذا علم فصار ، وإنما إذا لم يعلم فلا نه ما غره : لأنه حين أنزه بالذبح كانت الشاة له .

١٠٨٤٧ - في واقعات الناطقي : وفي الأجنام ابن سماعة عن أبي يوسف : إذا أمر الرجل غيره ببيع الشاة ، وقد كان الأمر باعها ، فذبحها المأمور . وهو يعلم بالبيع ، فإن المشتري أن يذبح لنفسه ، ويبيع الزابح ، فمعه قيمتها ، ولم يكن للذابح أن يرجع على الأمر ، قال : ولو كان لا يعلم بالبيع ، لم يكن للمشتري أن يضمه القبحة ، علل فقال : لأنه لو ضمنه كان له أن يرجع على الأمر ، فكأنه هو تعالى ذلك ، فتقضى البيع

(١) وفي نسخة ط : مع بدلا من مكان .

(٢) هكذا في نسخة د ، و ن ، وك في الأصل وسنة ط : سواء كان نواه

١٠٨٤٨ - من أنوار ال . سم غنمه إلى رعى ، فأبيع نساء منها ، فقال : دأجها وهي ميتة . وذل صاحب الغنم : وبحثها وهي حية ، فلفق قول الزاعم : لأنه أنكر سبب الضمان ، ولا جعل أكلها ؛ لأنه لم يثبت البيع وهو الذكاة .

١٠٨٤٩ - وفيه أيضاً : اشترى أخصية . وأمر غيره بذبحها ، فذبحها ، وقال : تركت التسمية عمداً ، صحت التذابيح قيمة الشاة ؛ لأنه جعلها ميتة ، بعد ذلك ينظر إن كان يُذبح "فإنه فائضة بشرى لمبيها أخرى ، ويضمي ساء . وينصدق بجميعها ، ولا يأكل ، وإن لم تكن بفئة صدق بالقيمة على المكي .



### الفصل الثامن فيما يتعلق بالشركة في الأصحاب

١٠٨٥ - الخاف لا تحزى إلا عن واحد، وإن كانت عقيمة، والجمرة والمغير كل واحد منهما يجري عن سعة، إذا كانوا يريدون بها وجه الله، انتفعت جهات القرية أو احتفت .  
وقال زهير : إن اختلفت جهات القرب ، لا يجوز ، وإن كن أحدكم يريد اللحم ، لم يجز من واحد منهم ، والتقدير : ليس يمنع الزيادة ، ولا نزع البقطن .  
١٠٨٦ - وإذا اشترى الرجل ميراً أو ميراً يريد أن يضحى بها عن نفسه ، ثم اشترك فيها ستة بعد ذلك ، انقياس أنه لا يجزئهم ، وبصير الكل لحماً ، وفي الاحتحان : يجزئهم ؛ لأن اشترى ، فتم مقام سبع شياء ، وكذلك البقرة ، فصار " شراً " هابية الأصحبه ، كشرى سبع شياء . ومن اشترى سبع شياء بنية الأصحبه ، ثم باع منها منها ، وضحي للخدمة ، وضحي للمتنوى ، بآلته . جاز عن الكل ، كذا هيأ .

فإذا جاز عنه وعن شركائه ، هل يلزمه الذبح بنية الأصحاب التي باعها ما بقي الوقت والتصدق ببيعها بعد فوات الوقت ؟ لم يذكر هذا المصنف في الكتاب . قال شيخ الإسلام العبدوف : خواهر زاده رحمه الله تعالى : حكى عن مشايخ بلخ أنهم قالوا : عليه الذبح بنية أصابعه ، مثل الأولى في القيمة يشتري مع غيره فيذبح ، أو يشتري ست شياء ، ويذبح إن كانت قيمته مثله قيمة ستة أصابع البقرة ، غنياً كان أو فقيراً . وهذا ذكرنا أن شراء البقرة بمئة شراً ، سبع شياء ، ولو اشترى سبع شياء بنية الأصحبه ، ثم باع منها منها ، فإيه يلزم الذبح بمثل ذلك ، غنياً كان أو فقيراً ما بقي الوقت ؛ لأن المعنى يساوي على شاة واحدة ، ولوجوب بيعها ، فذلكم والعقير سواء ، والعقير إذا اشترى سبع شياء بنية الأصحبه ، وباع ثبناً منها ، فإنه يشتري ثبناً منها ، وبذبحها مدام الوقت ماقراً ، وإن مضى الوقت بنصدي بقيتين ، كذا هيأ .

قال . وهو فعل ذلك قبل الشراء ، كأن أحسن . لأن الاشتراك بعد الشراء حلف في الوعد ، وإيه حرم . وفي مناسك الحسن : لا يسمه أن يشاركهم في ما بعد الشراء " إلا أن يريد

(١) وفي نسخه م : فكان مكان نصار .

(٢) ما بين عقيرين فقط من الأصل وإنشاء من طوموف

حيث استمر أن يتركهم فيها، فلا بأس بذلك

وعز أنى يوسف رحمه الله تعالى: لا تأتى فيها إذا سوى حين استرق أن يتركهم، ولا أحط قبـه. رواية عن أبي حبيب رضى الله تعالى عنه، ولو لم يتو أن يتركهم، ثم تركهم، فقد كرهه أو حثبه رحمه الله تعالى، وهو قول أنى يوسف.

١٠٨٥٦- إذا كان الشريك في البدنة أو البقرة ندائية، لا يجوز له؛ لأن نصيب أحدهم أقل من النصف. وكذلك إذا كان الشريك أقل من الثمانية، إلا أن نصيب واحد منهم أقل من النصف بالمانع من الحل، وذلك امرأة أو بنت وبقرة. فصحبا بها يوم العيد، لم يجوز؛ لأن نصيب المرأة أقل من النصف، فنه يجوز بقبيها، لم يجوز نصيب لاس أيضاً.

١٠٨٥٣- وفي الأصحاحي لمرعش النى: لو اشترك ثلاثة نفر في بقرة نظر أن يدفع أحدهم أربع دنانير، والاخر ثلاثة دنانير، والاخر ديناراً، واشترى بها بقرة على أن تكون أسيرة بينهم على قدر رأس مائهم، فصحبوا بها، لم يجوز؛ لأن نصيب أحدهم قل من النصف. وذلك كانت البقرة أو البقرة بين اثنين فصحبوا بها، اشترى الله بيع رحمه الله تعالى فيه، فلا يصحبه؛ لا يجوز له؛ لأن لكل واحد منهم ثلاثة أسباع ونصف، سبع ونصف السبع لا يجوز في الأضحية، فإذا لم يحز النصف، لم يجوز له، في، وقال بعضهم: يجوز، وبه أحد الفقهاء أبو الثيب، والمفسر الشهيد بهان الأئمة، وهكذا ذكر الشيخ الغضنفر محمد الحر مبنى

صحة

وصورة ما ذكر الفقهاء الحر مبنى: إذا اشترك ثلاثة نفر في بقرة على أن يدفع أحدهم ثلاثة دنانير ونصف، وآخر دينارين ونصفاً، وآخر ديناراً، فاشترى بها بقرة على أن يكون البقر بينهم على قدر رأس مالهم، وصحبوا بها، حازت الأضحية عنهم، لأحدهم ثلاثة أسباع ونصف سبع، ولأحدهم سبعاً ونصف سبع، ولأحدهم سبع، ووجه ذلك أن نصيب السبع من لم تكن أضحية، فهو قرينة نفع الأضحية. فلا يصير لها.

١٠٨٥٢- فإن في الأصل: سبعة اشترىوا في بقرة أو بدنة، ثم مات بعضهم قبل أن ينحروا، وقال يرثه انحروا عنكم وعن فلان الميت، هل يجوز لهم؟ انفاسي أن لا يجوز، وفي الاستحسان يجوز لهم، وعلى هذا القياس، والاستحسان أن أحد الشركاء إذا كان بصحى عن ولده الصغير أو عن أم ولد، وضرباً لجوار إذا ذبح البقرة عن سبعة بنه الغربية بمزلة ذبح سبع غناء: لأن جوار ذبح البقرة من مبيعه من حيث إن البقرة أقيمت مقام

سبع شياه وإراقة دمها أقيمت مقام سبع إراقات ، لأن حيث إن كل واحد منهم صار مضحياً لجميع الغرة من حيث إن الإراقة لا تنجز<sup>١</sup> لأن الجواز عن السبعة ولو كان بهذا الطريق لما انفصل الجواز عن السبعة .

ألا ترى أنا القصاص لما وجب على<sup>٢</sup> الجماعة بقتل الواحد من حيث إن كل واحد جعل قاتلاً كاملاً ، لأن الإراقة لا تنجز<sup>٣</sup> ، وجب القصاص على أكثر من السبع إذا اشتركو في القتل ، وإذا لم تجز البدنة عن أكثر من سبعة علم بطريق الجواز أن البدنة وإراقة دمها أقيمت مقام سبع شياه ، وسبع إراقات . ولو اشترى سبعة نفر سبع شياه ، كل واحد شاة ، فضحى أحدهم بشاة عن ولده الصغير ، أو عن أم ولده ، أو عن الميت ، لا تصير الشاة الست تطوعاً ، كذا هنا .

وليس كما نوى أحدهم اللحم ، أو صار نصيب أحدهم لحماً بأن كان أحد الشركاء كافراً ، فإنه لا يجرر عن الكل ، ولا يجعل ذلك الإراقة من الكل بنية القرية فيما هنا ذلك ، تكون العبرة الحقيقية ، وإنها إراقة واحدة من حيث الحقيقة ، فإذا صار البعض لحماً صار الباقي لحماً ، وذكر الزعفراني هذه المسألة في أصحابه ، وجعلها على وجهين : إما إن قل الورثة لباقي الشركاء : ضحوا بيا من الميت ، وعن أنفسكم ، أو لم يقولوا : شيتنا ، وفي الوجهين جميعاً يجوز عند محمد رحمه الله تعالى ، إلا أن في الوجه الأول لا خيار للورثة ، وفي الوجه الثاني لهم الخيار إن شاءوا فجزوا نصيبهم عن الميت ، وإن شاءوا ضحوا لهم ، ويجوز عنهم في الوجهين .

وعند أبي يوسف رحمه الله تعالى : إن كان الميت أوجب على نفسه ، فقد وجب شاة للورثة أو أبنت ، وإن لم يوجب لا يجوز شاة للورثة أو أبوا ، لأنه لا يرى الأضحية عن الميت انتهاء من غير أن يكون الميت أوجب على نفسه .

٨٥٥-١- سبعة ضحوا بغرة وأرادوا أن يقتسموا اللحم بينهم ، إن اقتسموها ورثوا ، لا يجوز ؛ لأن القسمة فيما معنى البيع ، والبيع على هذا الوجه يجوز . وإن اقتسموها جزأ ، إن جعلوا مع اللحم شيئاً من السقط نحر الرأس والأكلع يجوز ، وإن لم يجعلوا لا يجوز ؛ لأن البيع على هذا الوجه لا يجوز<sup>٤</sup> ، فإن فعلوا مع هذا الوجه ، وحلوا الفضل بعضهم لبعض . لم يجز .

فرق بين هذا وبين ما إذا منع رجل درهماً بدهم [وأحدهما] أكثر وزناً ، فحلل صاحبه

(١) وي ظ و م : من الضحية

(٢) حكى في ف و م ، وكان في الأصل و ظ : يجوز .

الأخر حيث يجوز، والمفروض أن تظل الفضل عنه هبة، ففي فصل النجم حصلت الهبة في مشاع  
ويحتل نفسه [وفي الفصل الثاني حصلت الهبة في مشاع لا يخصص لنفسه؛ لأن ما فيه  
لواحد صحيح لا يخصص لنفسه]". وذكر في مسائل آخر حين إذا جمعوا النجم والنجم  
سبعة أسهم، وقدموا أسهم جرثوماء، جذزت القسمة.

١٠٨٥٦- في الأضاحي للزعراني - الضري سبعة نفر سبع مبياه يبيعون أن يفسحوا مبياه  
يبيعون، ولم يمسكوا واحد منهم ساة مبياه يفسحوا بها كذلك، فأنفيس أن لا يجوز، وفي  
لاستحسان: يجوز. فقوله: الضري سبعة سبع شراء يبيعون، يفسحون ثلث ساة بينهم، ويحضر  
شري مع شيء على أن يكون لكل واحد منهم ساة، ولكن لا مبيع، فإن كان المراد هم  
الشاريون، فما كان من الجور، اتفاق وإيراد، لأن كل واحد منهم يصير مضموناً بشاة واحدة.  
وإن كان المراد هو الأول، فما ذكر من إحداه على إحدى الشاهين، فإن العزم إذا كانت بين  
حليين فحباها، ذكر في بعض الفواضع: أنه لا يجوز.

١٠٨٥٧- وفي النوار: شأنك بين زخير فبينهم عن سكهت حاز، وهكذا ذكر  
القدوري رحمه الله تعالى في امر كنه، فرق بين هذا وبين عهدي بين حليين، أشتغلهم من  
ضارهم، حيث لا يجوز؛ لأن الجور على التمسمة. يجري الشاة، فأمكن جسر كل واحد  
منهما في شاة واحدة، ولا كذا الشاهين.

## الفصل التاسع في المنقرفات

١٠٨٥٨ - في التنازل - رجل ضحى بشاتين ، قال محمد بن سلمة : لا يكون الأضحية إلا بواحدة ، وقال غيره من الشايخ : تكون الأضحية بها ، وبه أخذ العصر الشهيد في وقعاته ، روى الحسن عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه لا بأس بالأضحية بالشاة والثاتين ، وقد صح أن رسول الله ﷺ كان يضحى كل ستة شاتين ، وضحى عام الحديبية بمائة بدنة<sup>(١)</sup> .

١٠٨٥٩ - في فتاوى الفضل : شاة تدن وتوحشت ، فربماها صاحبها ، ونوى الأضحية ، فأصابها ، أجزاءه عن الأضحية ، لأنها لم تعمر بمنزلة الوحوش بلانته ، ولو امتنع جواز أضحيته ههنا امتنع لهذه الجهة .

اشترى شاتين للأضحية ، قضاعت إحداهما ، فضحى بالثانية ، ثم وجدها في أيام النحر ، أو بعد أيام النحر ، فلا شيء عليه ، سواء كانت هي أرفع من التي ضحى بها ، أو أدون منها .

ولو اشترى شاة للأضحية ، ثم اشترى أخرى للأضحية ، ثم ضاعت الأولى ، فضحى بالثانية ، ثم وجد الأولى ، فإن كانت مثل الثانية ، أو دونها ، فلا شيء عليه ، وإن كان أفضل ، تصدق بفضل ما بينهما في مسائل الحرمين .

١٠٨٦٠ - وفيها أيضاً : إذا قال : لله تعالى علي أن أهدي بشاة ، أو أضحي شاة ، فأهدى بغيره ، أو جزور ، أو ضحى بغيره ، أو جزور ، حاز ، لأنه أدى أفضل مما التزم .

وفيها أيضاً : رجل ضحى بشاة تساوى تسعين ، ورجل آخر ضحى ببقرة تساوى سبعين ، ورجل آخر تصدق بمائة درهم ، فأضحية صاحب الشاة أهلى من أضحية صاحب البقرة ؛ لأن قيمة الشاة أكثر ، والذي ضحى ببقرة أعظم أجراً من الذي تصدق بمائة درهم .

١٠٨٦١ - وفيها أيضاً : اشترى شاة للأضحية في أيام النحر ، وهو فقير ، وضحى بها ، ثم أيسر في أيام النحر ، قال النسيخ الفقيه أبو محمد الحريني . عليه أن يعيد ، ونحوه من المتأخرين قالوا : لا يعيد ، وبه نأخذ .

(١) ذكره السيرافي في الجامع الصغير (٦١٩) ، والناولي في "فيض القدير" (٥) (٢٢٧) .

وجه اجزاء ارمسى بالاضحى منه ، واسم بسم شين : فهو جائز . رفع ثلث من التذمة  
تذمة هي الاذن : ولانها في التذمة .

۱۰۸۶ - و إذا أوصى أن يستوفى بجميع ماله فدية، ويضحي بها عنه، فخرات، ونحو  
بغير أثر له. فخر صبه جازاً في مولاه حميداً، ويشتري بالثمن فدية، ويضحي بها عنه.  
وإذا وصى بأن يستوفى فدية عن ماله، ويضحي بها عنه، ثم مات، فذلك داله في  
من عرسه إثره، فإنه يضحى عنه على عله عايناً.

١٩٦٣ - وإذا أوصى بأن يستعري له ثياب بهذه العشرة عرقاً، ويطهى عنه، ثم مات، فصالح من البراعم درهم واحد، لم يصح عنه ما يقو عد ثياب حنطة رضى الله تعالى عنه، حد فالجسار.

۱۸۶۶- ویزا، کل ہمسایان، ہستی نہ شاد، و امتحان، نہ سادہ، نہ ہا بدو، ہم، ام  
 یوم، نام، دن، انک، سی.

وكنه زنى بشرى به فذللا محبة، وحسم ذن النساء اسم جيسى يتناول الخطاب وضمير  
جميعه، وإن وكنه زينة بشرى له ضمناً، فبشرى معبراً، أو كان على المعكس، لا يلزم الأمر؛  
الأكثر واحد منها اسم جى الخ، فالضمان مع ضمى على الذكر والأنثى، فالحكم منه يسمى  
كباشاً والأنثى منه تسمى بعبدة، والماء نوع آخر يشتمل على الذكر والأنثى، فالحمار معبراً  
يسمى نيساً، والآش يسمى عركاً، وحنه الذكر على لا يدخل تحت اسم له مع الآخر

[illegible]

١٠٨٦- إذا صحى نساء، ثم شجبه: حل من المصحى، فعلى المصحب تمهينا  
منه وحده، وعلى المصحى أن يصفق ما يقين إليه من لقائه، وإن نوى القصة على

الغاصب، فلا شيء على المقتضى. وإن أبرأه المقتضى عن القيمة كلها، أو بعضها، وهو غنى أو فقير، يحتمل أن لا يكون عليه شيء؛ لأن في الابتداء كان له أن يهب الأصل للغاصب، وإذا أخذ القيمة لا يجوز له أن يهبها لغيره؛ لأن بعد ما قبض القيمة، لزمه التصديق بها. وإن كان صالح الغاصب على أكل من قبضها، ليس عليه أن يتصدق إلا بالقدر الذي وصل إليه، وإن صالح على شيء مأكول، أو على شيء من متاع البيت، يحتمل أن لا يجب عليه ان تصدق بذلك، بل يأكل المأكول، ويتفق بما كان من متاع البيت.

١٠٨٦٧- اشترى المعسر شاة، وأوجبها أضحية، سمات في أيام النحر، وخرج منها جثن منى، فالقياس أن يكون الجثن له، يعمل به ما يريد، وفي الاستحسان: يتصدق.

١٠٨٦٨- وإذا وهب لرجل شاة، وضحى الموهوب له بها، ثم رجع الواهب فيها، ففي ظاهر الرواية عن أصحابنا صح رجوعه، وروى عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: أنه لا يصح. وإذا صح الرجوع في ظاهر الرواية، جازت الأضحية عن الموهوب له؛ لأن الرجوع من الواهب فيها بمنزلة هبة الموهوب له الشاة المفبوسة من الواهب، وليس على الواهب أن يتصدق بشيء.

في مجموع التواضع: أربعة نفر اشترى كل واحد منهم شاة، لوتها وسمتها واحد، فحبسوها في بيت، فلما أصبحوا وجدوا واحدة منها ماتت، ولا يرى لمن هي؟ فباعت هذه الأغنام خمسة، وبشترى بثمنها أربع شياه كل واحد منهم شاة، ثم يوزع كل واحد منهم شاة صاحبه يذبح كل واحد منها، ويحلل كل واحد منهم صاحبه أيضاً، حتى يجوز عن الأضحية - والله أعلم -<sup>(١)</sup>.

تم كتاب الأضحية من المحيط بحمد الله تعالى

(١) وفي نسخة: بحمد الله تعالى وعونه وحسن توفيقه، والحمد لله وحده، وصلى الله على من لا نبي بعده، وسلم تسليماً كثيراً، وله في الجزء الذي بعده كتاب الوقف وهو الجزء الرابع.

## كتاب الوقف

هذا الكتاب يشتمل على ستة وعشرين فصلاً

الفصل الأول : في الألفاظ التي تجرى في الوقف ، وما يتم به الوقف ، وما لا يتم  
الفصل الثاني : فيما يتعلق بجواز الوقف ، وصحته ، وقهره ، وصحته  
الفصل الثالث : في بيان ما يجوز من الأوقاف ، وما لا يجوز ، وهو أنواع :

ومها : في تعاقب الوقف بالشرط

ومها : في توقف الموقوف

ومها : فيما يدخل في الوقف من غير ذكر خلاف

ومها : في الأوقاف المضافة

ومها : وقف أصحاب

الفصل الرابع : فيما يتعلق بالثبوت وطه في الوقف ، وهو أنواع

المحصل الخامس : في الإفراد بالوقف

المحصل السادس : في الأولية في الوقف

المحصل السابع : في تصرف التميم في الأوقاف ، وهو وعان ، أخذها ، فيما يرجع إلى عساة

الوقف ، ولا غير ، فما يرجع إلى ثلث

الفصل الثامن : في الوقف على نفسه ، وما ينشئ به

المحصل التاسع : في الوقف على ولد ، ولد ولد ، وبنيه ، وبنيه ، وما يصل بذلك

الفصل العاشر : في الوقف على غيره من أهله

المحصل الحادي عشر : في حال وقف أوقفه على قرابه ، فيجوز له أن يوقفه على من قرابه

وهو الوقف على أفراد الأسرة ، أو إليه

المحصل الثاني عشر : في الوقف على أهل السنة ، آل ، والحسين ، والعقب ، والحيوان

وأند ذلك

المحصل الثالث عشر : في الزحف بغف أرضه على الفقراء ، محتاج أحد من زنده ، أو محتاج



هو بنفسه .

الفصل الرابع عشر : في الوقف على الموالى ، والمخبرات ، وأمهات الأولاد ، والمعاليك .

الفصل الخامس عشر : في وقف المريض .

الفصل السادس عشر : في الرجل يقف أرضه على وجه سماها ، كيف يقسم الغلة ؟

الفصل السابع عشر : في حق الرجل يقف أرضه على قوم ، فلا يقبلون ، أو يقبل بعضهم دون بعض ، أو يكون بعضهم حياً وبعضهم ميتاً

الفصل الثامن عشر : في الرجل يقف على جماعة ، ثم يشي بعضهم نصفه خاصة ، وفي الرجل يقف على جماعة [موصوفين] <sup>(١)</sup> بنصفه ، فنزول تلك النصفة عن كلهم ، أو عن بعضهم .

الفصل التاسع عشر : في المسائل التي تتعلق بالصك وما فيه .

الفصل العشرون : في المسائل المتعلقة بالدعوى والخصومات والشهادات في باب الوقف ، وهو أنواع :

منها في المسائل العائدة إلى الشهادة في الوقف

الفصل الحادي والعشرون : في المساجد ، وهو أنواع .

الفصل الثاني والعشرون : في المسائل العائدة إلى الرباطات ، والمقابر ، والمخانات ، والخيائص ، والطرق ، والسقايات .

الفصل الثالث والعشرون : في المسائل العائدة إلى الأشجار التي في المقابر ، وفي أراضي القرق ، وغير ذلك .

الفصل الرابع والعشرون : في الأوقاف التي يستغنى عنها ، وما يشمل به من صرف غلة الأوقاف إلى وجوه آخر .

الفصل الخامس والعشرون : في وقف الكفار .

الفصل السادس والعشرون : في المنقرقات .

(١) وفي نسخة ف : معروفين .

## الفصل الأول

### في الألفاظ التي تجرى في الوقف وما يتم به الوقف، وما لا يتم

١٠٨٦٩- إن قال: أَرَضِي هذه [صدقة] محررة مؤبدة، حال حياتي، أو بعد وفاتي، أو قال أَرَضِي هذه صدقة مؤبودة موقوفة مؤبدة في [حال] حياتي، وبعد وفاتي، أو قال أَرَضِي هذه صدقة سحرية مؤبدة، أو حبسية مؤبدة حال حياتي، وبعد وفاتي، يصير وقفًا جائزًا لازمًا على الفقهاء عند الكل، ولو لم يقل: حال حياتي، وبعد وفاتي، فالمسألة على خلاف بين أبي حنيفة رحمه الله تعالى وصاحبه، على ما يأتي بانه بعد هذا إن شاء الله تعالى.

١٠٨٧٠- ولو قال: أَرَضِي هذه صدقة موقوفة، أو قال: صدقة محبوسة، أو قال: حبسية، أو قال: أو حبسية مؤبدة، فإنه يصير وقفًا في قول عامة من يجيز الوقف، وقال الخصاف وأهل البصرة: بأنه لا يصير وقفًا. ولو قال: أَرَضِي هذه صدقة موقوفة على المسكين، يصير وقفًا بالاجماع. وهو في ذلك يبي (أن) جواز الوقف معن بالأيدي، لا يبر. بعد هذا إن شاء الله تعالى، وما يكون معنًا بثنائية، لا يكون إلا بذكر الثنائية لأنهم لا ينقطعون أبدًا.

وجه قول العامة: إن الثنائية كما ثبتت بذكر المسكين، ثبتت بذكر الصدقة، لأن الصدقة تثبت مؤبدة؛ لأن لا محتمل لتفصح.

١٠٨٧١- ولو قال: أَرَضِي هذه موقوفة، أو قال: أَرَضِي هذه موقوفة، أو قال: وقفت أَرَضِي هذه، أو قال: أَرَضِي هذه، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: يكون وقفًا، وقال محمد واهل: لا يكون وقفًا، وكذلك على قول الخصاف وأهل البصرة: لا يكون وقفًا، لأنه لا يتم بصير وقفًا في المسألة الأولى عندهم، وقد جمع بين الصدقة والموقوفة؛ فلان لا يصير وقفًا هنا، كان أولى. وجه قول محمد: أن قوله: وقفت أَرَضِي، يحتمل وقفًا على الفقهاء، فيكون وقفًا تامًا، ويحتمل وقفًا على الأغنياء، فلا يكون وقفًا بالنسبة.

وأبو يوسف رحمه الله تعالى يقول: نعرف الفقهاء فيما بين الناس أنهم يريدون بهذا الوقف على الفقراء، وكان متبايع بلح يشترط بقوله أبي يوسف: قال الصدقة الشهية هو وتمامه: ونحن نغني به أنفسنا.

وكذلك إذا قال : أرضي هذه حرمتي ، أو قال : حبسها ، أو قال : هي محرمة محرمة ، أو قال : حبسها ، فهو على هذا اختلاف أيضاً ، وكذلك إذا قال : أرضي هذه موقوفة محرمة حبة محرمة لا تباع ، ولا تؤف ، ولا تؤز ، فهو على هذا الخلاف .

١٠٨٧٢ - ولو قال : أرضي هذه صدقة موقوفة ، أو قال : أرضي هذه وقف صدقة ، أو قال : أرضي هذه صدقة محرمة ، أو قال : محرمة صدقة . أو قال : محبوسة صدقة ، أو قال : صدقة محرمة ، فهي وقف بلا خلاف . هذا إذا لم يعين إسماً [قاصداً] عين ، بأن قال : وقعت أرضي هذه على فلان . أو قال : [أرضي هذه موقوفة على فلان] ، أو قال : على أولادي [كذا] ، أو قال : على قوتي ، وهم بمصر ، لا يجوز .

فروى أبو يوسف رحمه الله تعالى بين هذا وبين ما إذا لم يعين إسماً ، والعرف : أنه إذا لم يعين إسماً ، حاجز فلا يعتب . أنه وقف على نفسه ، ظاهره أن يحكم العرف ، وإذا عين إسماً لا يمكن أن يعتب إلا على الفقراء .

كذا إذا عين إسماً ، وذكر لفظ التوقف مفرداً ، أما إذا ذكر معه لفظ الصدقة ، بأن قال : أرضي هذه صدقة موقوفة على فلان ، أو قال : عسى وبدي ، كان وقفاً ، والثقة لفلان ما دام حياً ، وإذا مات هو يصرف الثمرة إلى الفقراء ، لأنه ما نصي على الصدقة ، والصدقة لا تكون إلا على الفقراء ، كان هذا وقفاً عسى انقضى ، وكان ذكر فلان تخصيصية بالثمة في الباب الأول من الوقفات .

وخبر أبي يوسف رحمه الله تعالى : أنه إذا عين إسماً . أو قال : وقعت أرضي لك هذه ، هي وقف لك ، حبسها لك ، حبسها لك ، فهو عليك هذه ، يتم بالتسليم إليه . وفي شروط محمد بن مقاتل رحمه الله تعالى : قال أبو يوسف : حاز الوقف على رجل بعينه ، وإذا مات الموقوف عليه ، يرجع إلى ورثة الواف .

وهي الثمرة التي عن أبي يوسف رحمه الله تعالى ، يجوز أنوقف على رجل بعينه . ١٠٨٧٣ - وإذا مات الموقوف عليه ، يرجع إلى أنسابه . فصار في رجوع الوقف إلى الوقف ، أو يرثه الموقوف عليه ، رواه ابن عبد ، وكل ذلك يدل على جواز الوقف على رجل بعينه . وفي وقف الحنفية : إذا قال : سمات هذه لأرض صدقة موقوفة على فلان ، وولده ، وبذلك ولد ، وأولادهم ، فإذا سمي من ذلك ثلاثة بطون ، فهو وقف مؤبد إلى يوم القيامة قال شعيب ، وقال أبو يوسف : إذا قال : جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله أبدي على

فلان، وولده، وولد ولده، فهو جائز، كقول: أبدأ.

وفي المتن: قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إذا جعل أرضاً به صدقة موقوفة على فلان، وولده، جاز ما داموا أحياء، فإذا انقضىوا، رجعت إلى صاحبها، إن كان حياً، وإلى ورثته إن كان ميتاً، قال: وليس هذا نظير قوله: أرض صدقة موقوفة يتفق من غلبها على فلان، لأنه إذا قال: هي صدقة موقوفة على فلان، فإنما أوجبه له خاصة، وإذا قال: هي صدقة موقوفة، ولم يقل: على فلان، فإنما أوجبه للفقراء، فإذا استثنى أن يتفق من غلبها، فإنما استثنى من صدقة أمضيت، فما ذكر في المتن بخلاف ما ذكر في الوقعات وذكر هذه المسألة في المتن مرة أخرى على نحو ما ذكر في الوقعات.

١٠٨٧٤- وفي وقف هلال: إذا قال: أرضي هذه موقوفة لله تعالى أبدأ، كان وقفاً صحيحاً على المساكين، لأن معنى كلامه: أرضي صدقة أبدأ، لأن الوقف لله تعالى لا يكون إلا وقف الأصل، ليصدق بالغة، وكذلك إذا قال: موقوفة لله من غير ذكر الأبد، وكذلك إذا قال: موقوفة لوجه الله، أو قل: لطلب ثواب الله.

إذا قال: أرضي هذه صدقة، أو قال: جعلت أرضي هذه صدقة، كان هذا نذراً بالتصدق، فيبني أن يتصدق بعينها، أو يبيعها ويتصدق بتمتها.

ذكر هلال في وقفه عن أبي حنيفة رضي الله تعالى عنه إذا قال: جعلت أرضي هذه للفقراء، إن كان هذا في تعارفهم وقفاً، كان وقفاً، وإن لم يكن في تعارفهم وقفاً، يسأل عنه ما إذا لم يقوله: جعلتها للفقراء؟ إن قال: أردت أن يكون وقفاً على الفقراء يكون وقفاً على القسراء؛ لأنه نوى ما يحتمل لفظه، وإن أراد به الصدقة، أو لم يكن له نية، فهو نذر بالتصدق، أما إذا نوى الصدقة، فلا نوى ما يحتمل لفظه، وأما إذا لم يوافق، فلأن هذا أمني، فكان إثباته أولى عند الاحتمال، ومتى صار نذراً، كان عليه أن يتصدق بتمتها، أو ببيعها، كما لو نص عليه.

١٠٨٧٥- وإذا قال: أرضي هذه للسبيل، ولم يزد على هذا، فإن كان هذا الرجل من صوم هذا اللفظ في متعارفهم وقف، فهو وقف، وإن لم يكن من قوم تعارفهم أن هذا وقف، يسأل عنه، إن أراد به الوقف، فهو وقف، وإن أراد به الصدقة، فهو صدقة، فيصدق بعينها، أو بتمتها، وذكرنا في المسألة المتقدمة وهو ما إذا قال: جعلت أرضي هذه للفقراء، أو لم يتوضأ أنه يكون نذراً، ولا فرق بينهما؛ لأنه إذا صار نذراً، فإذا مات، يصير ميراثاً عنه، هذه الجملة في الباب الأول من الوقعات.

وفي هذا الموضع أيضاً: إذا قال: خبعتني هذه تلسين، وبه يرد على هذا: ثم بصر وقف إلا إذا كان القائل في حاجة بينهم أهل تلك الناحية بها الوقف المؤبد مشرطة، لأن المقتضى ينصرف إلى استيفائهم، فيبصر كالتصريح بالوقف.

١٠٨٧٦- وفي هذا الموضع أيضاً: إذا قال: شترت من غلة دارى هذه كل شهر بعشرة دراهم شترتاً، ورفقوا على المساكين، صارت الدار وقفاً؛ لأن هذا اللفظ يردى معنى الوقف. وصار كما نرى: وقف دارى هذه بعد موتى المساكين.

١٠٨٧٧- وفيه أيضاً: رضى قال فى مرضه: جعلت نزل كرمى وقفاً، وكان فيه ثمرات، أو لم يكن، صار الكرم وقفاً، وهذا لأن النزل لا يبصر، فقلاً لا يوقف الكرم، فنصار قوله: وقف نزل كرمى بمنزله قوله: وقف كرمى مما حبه من المنزل، وكذلك لوقاف: جعلت غمة كرمى وقف.

١٠٨٧٨- وفي وقف هلال: إذا رضى بأن يوقف ثلث أرضه بعد وفاته لله تعالى أبداً، كان وصية بالوقف علم العصر؛ لأن الوقف لله تعالى يكون وقفاً على المساكين، فالأمر بالوقف لله تعالى يكون أمراً بالوقف على المساكين.

١٠٨٧٩- وفيه أيضاً: إذا قال: أرضى هذه موقوفة على وجوه البر، أو على وجوه الخير، فهو وقف صحيح على المساكين؛ لأن البر عبارة عن الصدقة، قال الله تعالى: ﴿إِنَّ تَبَرَوْهُمْ﴾ وبخير بالبر بمعنى واحد، فنصار تقدير كلامه: أرضى هذه صدقة موقوفة - والله أعلم.

## الفصل الثاني

فبما يتعلق بجواز الوقف وصحة: وشرائطه وصحة

١٨٨٠ - ذكر في طاهر الزوية : ان شمره حواري اوقفه على حنبه ومضى الى خدلي  
عنه الا بعدة حتى بعد ذلك في الوصية . حتى في الحين صنف الى سابعة الدنيا واليوم من  
بها لم يصحح .

[illegible]

فإن تسمى الأكمة السر حسي : الإخفة أدلة إلى ما بعد الموت ، أو تلو ومعد ، أو إلى  
حقيقة وجود الله تعالى ليست شروح المجوزات ، فإن افترض جبر مطلق ، ودون ذلك ، لكنه غير  
لازم ، إنما يصير لا ، مما ينافي إلى ما بعد الموت ، أو بالوصفة ، وهذا الآن أنا حقيقة وصي  
الله تعالى عنه يحال ، لو فقد ، مما سألنا لنجس على منكم بما في الحقيقة إلى الجهة ، التي سبقتها ،  
فيكون نيرة القدرية ، والعلوية حاضرة غير لازمة .

وهي الحروف الجر ص م ر . اسملة إلى تلك الكلمة [التي تسمى] الزميمة من ناحية جملتها  
أرضي هذه حذقه برفعة مؤنثة ، وأوصيت به مدحوني . هذا قال نكاح . بكران لأنما هي  
لا تملك . بعد فعل التزمه . ولا يربطه .

وذكر سبحانه في رحمة الله تعالى في أسبوع الكرم : « وَأَصْدَقَ إِلَى سَائِعِدِ طَوْتَ يَصْغُ مِنْهُ  
أَيُّ حَسَنَةٍ رَحِمَى اللَّهِ تَعَالَى بِطَرِيقِ الْوَيْسَةِ بَعْدَ ذَرَةِ الْإِنْسَانِ أَوْ غِلَّةِ أُمِّهِ » ، وَ يَوْصَى بِذَلِكَ  
الْمَقْدَرُ ١١٠ ، وَ هُوَ كَيْفَ وَصِيَّةٌ بِالْعَزَمِ .

٦٠٨٨١- وذكر الخضر بن الأرحم أنه نعتني: أن ألقب أبا أسير في مرض الموت  
فحمدني حينئذ رضي الله تعالى عنه والمصنف في ما بعد الموت ، حتى إذا ألقب أبا أسير في

مرضى الموت يدفع لازماً جثثه على ما ذكر الطحاوي. قال شمس الأئمة السرخسي: الصحيح أن الشتر في مرضي الموت عمده كالمباشر في الصحة، حتى لا يجوز في ظاهر الرواية من غير توصية، أو الإضافة إلى ما بعد الموت، وحتى لا ينزح على ما ذكر شمس الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى، وذكر شيخ الإسلام: أن الوقف المباشر في مرضي موت إذا لم يكن مصافاً إلى ما بعد الموت عن أبي حنيفة رضي الله عنه إلى رواية زرارة، ووجه الرواية التي قال لا يجوز أنه لم توجد الإضافة إلى ما بعد الموت حقيقة فلا يجوز، كما لو رقف في حالة الصحة، لم يضاف إلى ما بعد الموت، ووجه الرواية الأخرى: أن تصرفات المريض كالمضافة إلى ما بعد الموت، لا ترى أن تبرعاً تعتبر من الثلث، فوجدت الإضافة إلى ما بعد الموت اعتباراً.

٦٠٨٨٢- قال محمد رحمه الله تعالى: استسلم إلى المتولي شرط صحة الوقف، حتى إن عسى قوله: لو لم يسلم الوقف إلى المتولي، لا يروى عن منكره، وله أن يرجع في ذلك، وإذا مات بوثر عنه

وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: التمسيم إلى المتولي ليس شرطاً، ويكتفى فيه بالإشهاد، ووجه قول أبي يوسف أن الوقف تبرع، شرع لإبطال ملك الوقف عن اثنين. لا للملك، فيصح من غير قبض، قبضاً على الاعتاق، بياض: أن التملك من الله لا يتحقق من جهة مقصودة، لأن ما في أيدي ملك الله تعالى على الحقيقة ولذا فيه ملك لتصرف، إنما انتهاء إبطال ملك التصرف لا التملك من الله تعالى، والغريب ما مر، بخلاف الصدقة المتقدمة، حيث لا تصح بدون القبض: لأن التملك منه مقصود ما ثبت لله تعالى في عسسته، ثبت على سبيل التملك من الغفر: لأن التملك منه مقصود ما ثبت لله تعالى في عسسته، ثبت على سبيل التملك، وإن كان التملك منه لا يتحقق ضرورة أن ما ثبت في ضمن الشيء يكون حكمه حكم ذلك الشيء، فأما في الوقف ما ثبت لله تعالى من الحق ثبت مقصوداً لا في ضمن التملك من العباد، فإن العين الموقوف لا يصير ملكاً للعباد، وانتميت من لله تعالى مقصوداً من العبد لا يتحقق.

وجه قول محمد رحمه الله تعالى: قوله عليه الصلاة والسلام: «لا تحوز الصدقة إلا بمقبوضة معجزة»<sup>(١)</sup> من غير فصل، والمعنى فيه أن الوقف إرادة ملك بطريق التبرع، فلهذا

(١) ثبتت هذه الصيغة في نسخة واحدة.

(٢) أخرجه محمد بن كتاب الآثار: (٢١٤، ٧٥١، ٧٤٦)، والظاهر من كلامه (٤/٦٣٦، ٧٣٦، ٧٣٦، ٧٣٦).

يكون بالتسليم، كما هي الصفة؛ وهذا لأنه لو لم قبل التسليم، فيرمه التسييم، فيؤدي إلى أن يصير تبرعه سبباً لمزوم ما لم يشرع به.

١٠٨٨٣ - وكذلك التأييد شرط عند محمد رحمه الله تعالى، حتى لو وقف على جهة يتوهم انتفاعها، بأن وقف على أولاده، وأولاد أولاده، لم يجعل أحراً للمفقر، لا يصح الوقف عند محمد، وعني قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: التأييد ليس بشرط، حتى إن في هذه المسألة يصح الوقف عند. وإذا ماتوا، وانقرضوا، يعود إلى ملكه إن كان حياً، وإلى ملك ورثته إن كان ميتاً، والخلاف على هذا الوجه مذکور في شرح الطحاوي، وفي شرح شمس الأئمة السرخسي. وقد ذكر محمد رحمه الله تعالى في آخر كتاب الوقف: أن الوقف الموقوف باطل، ولم يذكر فيه خلافاً، فيحمل ذلك على أنه قول محمد، وإن كان الموافق، فهو إحدى الروايتين عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، فقد روى الحسن ابن أبي مائل عن أبي يوسف أن الوقف الموقوف باطل.

وبعض مشايخنا وحكمهم الله تعالى قالوا: الاختلاف أن التأييد شرط صحة الوقف، وإذا الخلاف في تلك المسألة في شيء آخر، أن عند أبي يوسف رحمه الله تعالى ثبت التأييد بشر الوقف من غير اشتراط شيء آخر، وعند محمد لا يثبت التأييد بنفس الوقف إلا لم يجعل أحراً للمساكين، أو انقرضوا، ولما كان من مذهب أبي يوسف أن التأييد يثبت بنفس الوقف، فإذا مات أولاده، وانقرضوا، حيث نصرف الخلة إلى الفقراء، وهذا يقتضي بقول: ذكر في شرح الطحاوي، وفي شرح شمس الأئمة السرخسي: أنه إذا مات أولاده، يعود إلى ملكه خطأ.

١٠٨٨٤ - وفي المتن: بشر عن أبي يوسف رحمه الله تعالى: إذا وقف أرضه على ذي الحاجة من ولده، وولد ولده ما نالوا بذلك [أي: إذا كان ذلك جائزاً، ولو وقفها على فقراء ولده، ولم يجعلها لفقراء أهل منهم، لم يجز].

١٠٨٨٥ - قال: ليس بجواز من الوقف إلا الوقف المؤبد، فإذا كان لغرم خاص، لا يجوز الوقف عليهم، لأنه ينتفع، فهنا تنصيص من أبي يوسف: أن التأييد شرط.

وفيه أيضاً: أنه لو وقف على فقراء ولده، وأهل بيته، ونسبهم ما نالوا، فهو جائز، وإن انقرضوا، ولم يكن أصبى أنه لفقراء المسلمين، فإنه يرد على فقراء المسلمين، قال: من

(١) أثبت هذه العبارة من جميع النسخ التي عندها.

(٢) هكذا في الأصل.



قبل أن أصلها صدقة متى دوى الحد، وقد أمرنا أولئك، ولما وقف في ذلك على الأبد، قال: ليس هذا كما وقف على ولده، ولا بدكر السبب. لأن الوقف غير الزيادة ليس بوقف على الأبد، وإذا ذكر السبب فهو وقف دائم.

وكذلك لو وقف على عمر وأحمد وبسلة، حال حد فيه واحدة سواء. وهو المأمور، عن أبي يوسف رحمه الله تعالى، فيما إذا وقف على ولد وبسلة، أو على أولاد وأولاد أولاد، ابتداء ما تأسدوا، فإن آخر ما صور ما ذكرنا، وهو أنه إذا أمكن أن يتردد الموقوف بجزء الوقف.

١٠٨٨٦- وإذا وقف نصف داره، أو نصف أرضه على الفقير، فعلى قول أبي يوسف رحمه الله تعالى، بجزءه، وعلى قول محمد لا يجوز.

١٠٨٨٧- وأما ما ذكرنا من أن الوقف لا يتبع صدقة الوقف إلا بخلاف، إلا نرى أنه لو وقف نصفه لخصم بجزء، وإذا كان متعدياً، فإنه لا يحتل الصدقة. وهذا هو الحق، فيما لا يحتل الصدقة.

وأما التسبوع بعد احتل الصدقة، على أن يتبع صدقة الوقف؟ قلنا: خلافه، على قول من لا يرى التسبوع، وعلى قول أبي يوسف لا يتبع، لأنه في الخبرين سابقاً، على أن الصدقة فيما يحصل الصدقة من قدم القضي، وأما القضي عند أبي يوسف رحمه الله تعالى فيما يحصل الصدقة ليس بصدقة، فكذلك إن صدقه لا يكون شرطاً، وعند محمد أصل القضي فيما يحصل الصدقة شرط، فكذلك ما يتم به القضي.

١٠٨٨٨- ولو وقف جميع أرضه، أو داره، ثم احتل صدقة، أو ربحه، أو ما اتصفه شيئاً، بطل الصدقة فيما بقي صدقة، رحمه الله تعالى، لأن ذلك متعلق في أصل الوقف، وإن ساعاً، ووقف المساع، لا يحتل الصدقة من ذلك، وهذا بخلاف ما لم يسخي ثم ربحه، حيث لا يطل ما وقف في أبي قبيس، لأن ذلك لا يسخي السرخ في يابتي، لأن الصدقة بمن عافى، فهو بمنزلة ما وقف دار من، فاستحق أحدهما، ومشايخ يلح أحدهما، يقول أبي يوسف رحمه الله تعالى في وقف المشايخ، ومشايخ بخاري أحدهما يقول محمد.

١٠٨٨٩- ذكر في فتوى أبي الشيخ أنه يرفعاً على قول أبي يوسف، وقال: إذا كان الأمر بين شر بكون، وقف أحدهما نصيب مشايخه، ثم اقتسموا، فوقع نصيبه، أنه قد في موضع آخر، لا يوجب عليه أن يرفع نصيباً، لأن الصدقة بمن عافى، ومن أراد الاحتياط على الخلاف، فليرفع.

١٠٨٩٠- وإذا كان الوقف على الأرض من صدقة، وإذا كانت الأرض كلها، فوقف

ج ٨- زكاة الوقف . - ١٩١ - - ٩٤٧ هـ . ما يتعلق بحال الوقف وصحة

بعضها ، ثم أراد التمسك ، فالترجى في ذلك أن يبيع ما بقي ، ثم يقسمه ، لأن تقسمة التاجر  
بين نيزه ، وإن لم يبيع ، ورنح إلى القاضي ليأمر بسلامة تقسمة ، فإذا قضى القاضي ببيعها  
بالقسمة معه جاز ؛ لأن هذا القسمة جرت بين اثنين ، وإذا قضى القاضي ببيعها وقف المتبايع ،  
نقد قضاءه ، وبغير منقأ عليه ، كما في سائر المخلقات ، فإن طرد بعضهم القسمة ، قال أبو  
حبيبة رضي الله تعالى عنه : لا يقسمه وينهايون ، وقال أبو يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى :  
ينقسم ، وأجمعوا أن الكلي لو كان موقوفاً على الأرباب ، فأردوا القسمة لا ينقسم في الوقفات  
المتبايعين وفي فتاوى أبي الليث أبقاً

١٨٩١ - وصور ما ذكر في فتاوى أبي الليث : رجل وقف حصة على بيته ، وأراد  
أنحهم قسمتها ليدفع نصيبه مزارعة ، قال : قسمة الوقف لا يجوز من أحد ، وليس لأرباب  
الوقف أن يفعلوا على الوقف عمداً مزارعة ، وإنما ذلك إجماع .

١٨٩٢ - وإذا كانت الأرض بين رجلين ، فصدقة بهما صدقة موقوفة على أحدهما .  
ودفعها إلى من يقوم به ، كان ذلك جائزاً ، لأن مثله في الصدقة الزكاة يجوز ، ففي الوقف  
أولى .

١٨٩٣ - وإن تصدق كل واحد منهما حصتها متاعاً على حدة صدقة موقوفة ، وصحب  
كل واحد منهما حصتها إلى أبي علي حدة ، لم يجز ، وإن تصدق كل واحد منهما نصفه على  
حدة صدقة موقوفة ، وجعل الباقي على ذلك رجلاً واحداً ، أو سبب إليه جميعاً ، جاز .

١٨٩٤ - ولو تصدق الواحد بجميع السائر على واحد ، أو سلم النصف متاعاً ، ثم  
سلم الباقي ، جاز .

وإنما جاز الفرق ؛ لأن العبرة في صحة الهبة وفاسدها في اشتغاله بغير التبرع وسدده  
في انقضاء وقت بيت الحكم ، لا في التمسك ، كما في الصدقة المتقدمة ، وفي المسألة الأخيرة لم  
يتمكن التمسك وعدمه في انقضاء وقت ثبوت الحكم ؛ لأن الحكم إنما يثبت قبض جميع المعقود  
عنه ، وما قبض بعض المعقود عنه ؛ لأن المعقود على إكل كان واحداً ، فكان يمكن لشيوخ في  
النصف ، ولم يكن (الحال حال) ثبوت الحكم ليتمكن الشيوخ حالة المعقود . وذلك نيزه باتباعه  
وفي مسألة المتقدمة تمكن الشيوخ في القبض وقت ثبوت الحكم ، لأن نصيب كل واحد منهما  
جميع المعقود عنه ، لأنه لفرق المعقود بينهما

١٨٩٥ - وإذا كانت الأرض بين رجلين ، تصدق بها على الفقير ، صدقة واحدة .

وجعل كل واحد منهما والى، فهذا على وجهين: إن جعل كل واحد منهما والى ليقضى نصيبه ويصب صاحبه بأن قال كل واحد منهما لواليه: وليك قبض هذه الأرض، يجوز، وإن جعل كل واحد منهما والى لقبض نصيبه لا غير لا يجوز، لأن في الوجه الأول لم يتمكن الشيوخ في القبض حال نوبت، حكيم.

١٠٨٩٦- وذكر الخصاص في وقفه بغيره على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: فقال: أرض بين رجلين، وقف أحدهما حصته منه، وهو النصف، فله أن يقاسم شريكه، بغير نصصة الوقف؛ لأنه لا يلة الوقف إليه، وإن كان الوقف قد مات. فلو سبه أن يقاسم الشريك، ويرز حصه الوقف.

١٠٨٩٧- ولو أن رجلين كانت بينهما أرض، فوقف كل واحد منهما حصته على قوم معلومين، فهو جائز، ولهما أن يقسم هذه الأرض، بغير كل واحد منهما حصته التي وقفها، وإن كانا وقفها جميعاً على رجل واحد، ثم أرادا فسخها، فلهما ذلك، ويرز كل واحد منهما ما وقف، ويكون في يده ما يتلاها، ولو أن رجلاً وقف جميع أرضه، ثم استحق نفسه شيئاً من الأرض، ففسخ المستحق بالنصف، وبقي النصف الباقي وقفاً على حاله عند أبي يوسف رحمه الله تعالى. كان لو وقف أن يقاسم استحق، ويرز [حصه] الوقف.

١٠٨٩٨- ولو وقف من دور أو أرض ألف ذراع، جاز عبد أبي يوسف؛ لأنه يجز ذلك في البيع، ففي الوقف أولى، ثم يزرع الأرض وأما: فإن كانت ألف ذراع، أو أقل، كان كلها وقفاً، وإن كانت ألفي ذراع، كان الوقف منها النصف، وإن كانت ألفاً وخمسمائة، كان الوقف منها الثلثان، وإن كان من بعضها نخل (في) يخصصها لاختيل فيها، يكون للوقوف حصه من النخل.

١٠٨٩٩- رجلان بينهما أرض ودور، وقف أحدهما نصيبه من الأرض والدور، ثم أراد الآخر أن يقسم شريكه، فله ذلك، وينقسم كل أرض وكل دار على حدة، وقال أبو يوسف رحمه الله تعالى: إن كان لأصلح فلو وقف أن يجمع من ذلك جميع إذا كانت الأرض من أرضي قريبة، أحده، وليس للوقوف أن يأخذ ذراعاً من الشريك ففصل ما يصير إليه في القسمة؛ لأنه بيع، وإن أعطى الوقف شريكه دراهم بفضله ما صار في يده، ويكون حصه ما دفع من الدراهم مطلقاً له.

١٠٩٠٠- في فتاوى الفضلي: امرأة أوفت مائة متر في مرصها على ياتها، ثم بعد ذلك على أولادها وأولاد أولادها، بدأ ما تناسلوا. فإذا انقرضوا لمعشراً، ثم ماتت من مرضها،

وحلقت من الورثة ابنتين وأخفاً، والأخت لا ترضى بما صنعت، ولا مان لها سوى المنزل، جاز الوقف في الثلث، ولم يحز في الثلثين، فيقسم الثلثان بين الورثة على قدر سهامهم، ويوقف الثلث، فما خرج من غلة قسم بين الورثة كلهم على قدر سهامهم ما عانت الابنتان، فإذا ماتت صرقت الغلة إلى أولادهما، وأولاد أولادهما كما شرطت الوقفة، لا حق للورثة في ذلك؛ لأن ذلك الوقف وصية بالغلة بين الابنتين وأولادهما ما تنازلوا، فإذا لم تجز الأخت، بطلت الوصية للابنتين، وجازت لأولادهما؛ لأن بطلان هذه الوصية من حيث إنها للورثة، إلا أن الوصية لأولادهما وأولاد أولادهما بعد موتها.

قال الصدر الشهيد في واقعاته: وهذا التصريح يتأتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: إن وقف المشاع جائز، أما لا يتأتى على قول محمد، وعندي أن هذا التصريح على قول الكل؛ لأن حق الورثة إنما يثبت بعد الموت، فأبطلهم في القدر الذي أبطلوا يقتصر على هذه الحالة، ولا ينبغي أن ابتداء الوقف في الجزء المتنع، بل يكون هذا شياً عارفاً، وسيأتي بيان ذلك في كتاب الهبة - إن شاء الله تعالى -.

١٠٩٠- في فتاوى أبي الليث: رجل وقف داراً له في مرصه على ثلاث بنات له، وليس له وارث غيرهن، قال: الثلث من الدار وقف، والثلثان مطلق لهن، يصنعن بها ما شئن، قال الفقيه أبو الليث رحمه الله تعالى: هذا إذا لم يجز الوقف، فأب إذا أجز، صار الكل وقفاً عبيد.

قال الصدر الشهيد في واقعاته: هذا التصريح إنما يتأتى على قول أبي يوسف رحمه الله تعالى: بناء على أن وقف المشاع عنده صحيح، وعندي أن هذا التصريح على قول الكل، على ما بينا - والله أعلم -.

### الفصل الثالث في بيان ما يجوز من الأوقاف وما لا يجوز

١٠٩٠٢- فإن حلت في الوقف أرض، يجوز لا يجوز، ونفسير أرض الجوز.

الأرض التي حلت لبيت الله، بأن لا يفتر صاحبها على زراعتها، وأداء غراسها، فدهنها إلى الإمام لتفكيك مدهنها جبراً للخراج، وإذا عرفت تفسير الجوز، فنقول، إن كان الإمام وقف هذه الأرض لا يجوز؛ لأنه لا يملكها، وإن وقفها صاحب الجوز، وهو المالك، يجوز؛ لأن الجوز لا يوجب زوال الملك، الا ترى أنه متى قدر على زراعتها، وطلب من الإمام أن يردّها عليه، ردها عليه.

١٠٩٠٣- ذكر شيخ الإسلام رحمه الله تعالى في أول شرح كتاب الوقف: أن الوقف على أقرباء الرسول ﷺ حاتر، وإن كانت الصدقة لا تحل لهم.

وفي المتن: عن أبي يوسف، رحمه الله تعالى: أنه يجوز صرف صدقات الوقف إلى ما تسمى إذا سمي في الوقف، وهو ذيل جوار الوقف.

وفي إجماع الأئمة: أن الوقف على أهل بيت رسول الله ﷺ لا يجوز، كالصدقة، فإن ثمة: وفي الصدقات الغريضة والمنطوق [سواءه] وفي شرح القندري: أن الصدقة الواحدة كالزكاة والعشور والتبذير والكنسارات لا تخبر، فأما الصدقة على وجه الصدقة والمنطوق [أ]، فلا يأمن به، فصار في الوقف روايتان، وفي صدقة المنطوق روايتان أيضاً.

[ولو قال: ما في بيت النبي عليه الصلاة والسلام، وهم يحصرون يجوز، وينصرف إلى أولاد فاطمة رضي الله عنها].

١٠٩٠٤- في فتاوى أبي الليث: إذا وقف داره على فقراء، مكة، أو على فقراء قرية، إن كان الوقف في حياته وصحته، والفقراء لا يحصرون، لا يجوز هذا الوقف، لأن الوقف لا يجوز إلا مؤبد، وهذا لم يقع مؤبداً، جواز أنهم يمتدون، فيقطع الوقف، وإن كان الفقراء لا يحصرون، جاز الوقف؛ لأنه وقف مؤبداً، وإن كان الوقف بعد موته، يجوز، سواء كانوا يحصرون أو لا يحصرون، أما إذا كانوا لا يحصرون، لأنه وقف مؤبداً، وإن إذا كانوا يحصرون.

(١) هكذا في ف ر م و ط .

(٢) ثبت هذه الفقرة من حسم نسخ التي في أمه .

فلأن إن تعذر تجويزه ، وفقاً لمكس تجويزه وصية ، والوصية تقوم بحدودها تجوز ، حتى إذا انقضى ما صار ميراثاً عنهم

١٠٩٥ - قال المصدر الشهيد في واقعاته : ينس على هذه المسألة مسألة أخرى : رجل قال : رقت ضيعتي هذه على فقراء قرابتي ، أو على فقراء قرابتي ، وجعل آخره للمسلمين ، حتى جاز ، سواء كانوا يحصون أولاً يحصون ، فأراد الفقهاء أن يحصل بعضهم على البعض ، فالمسألة على ثلاثة أوجه . إما إن كان فقراء قرابته وقرابته لا يحصون [أو يحصون ، أو أحد الفريقين يحصون ، والفريق الآخر لا يحصون] <sup>١١</sup> ، ففي الوجه الأول للفقهاء أن يجعل نصف الغلة لفقراء القرابة ، ونصفها لفقراء القرابة ، ثم يعطى من كل فريق من شاء منهم ، ويفضل البعض على البعض كما شاء ؛ لأن قصد الصدقة ، ومن الصدقة الحكم كذلك .

وفي الوجه الثاني : تصرف الغلة إلى الفريقين بعدهم ، ليس له أن يفصل البعض على البعض ؛ لأن قصد الوصية ، وفي الوصية الحكم كذلك .

وفي الوجه الثالث : يجعل الغلة بين الفريقين أولاً ، فيصرف إلى الذين يحصون بعدهم . وإلى الذين لا يحصون سهم واحد ؛ لأن الذين يحصون لهم وصية ، والذين لا يحصون لهم صدقة ، والله تعالى أعلم . حتى الصدقة واحدة ، ثم يعطى هذا السهم من اثنين لا يحصون من شاء ، ويقسم البعض على البعض في هذا السهم كما شاء .

وهذا التفرع ينشأ على قول أبي حنيفة وأبي يوسف رحمهما الله تعالى ؛ لأن الفقهاء عند هذا اسم جنس . أما لا يتأني على قول محمد ؛ لأن الفقهاء عنده اسم جمع ، أصل هذا الاختلاف كتاب الوصايا .

١٠٩٦ - ذكر الخصاف في باب الوقف الذي لا يجوز ، إذا قال : أرضي صدقة موقوفة أشد الله إلى على الناس ، فالوقف باطل ، والأرض على ملك الواقف ، وكذلك إن قال : على بني آدم ، أو قال : على أهل بغداد ، فإذا انقضى فهو على المساكين ، فالوقف باطل ؛ لأن أهل بغداد [لا] يقرضون ، وكذلك لو قال : على الزمنى . والعميان ، فالوقف باطل . وذكر الخصاف مسألة العميان ، والزمنى في موضع آخر ، وقال : الغلة تكون للمساكين ، ولا يكون للعميان ، والزمنى ، وقال : لأنه قال : صدقة موقوفة لله تعالى أبداً ، وكذلك لو وقف على فقراء القرآن ، أو على الفقهاء ، فهو باطل ؛ لأن فيهم الفقهاء والغني ، ولا يحصون . ولو وقف هلال أن الوقف على الزمنى والمنقطع صحيح ؛ لأنهم يتبدلون ، ويكون للفقراء منهم ، ولو

الأغنياء.

١٠٩٠٧- قال مشايخنا: حمهم الله تعالى: الوقف على معلم المسجد معلم انفسان فيه لا يجوز؛ لأن مجهول؛ ولا يشترط فقره؛ يعني لا يشترط فقره في الوقف، وبعض مشايخنا قالوا: يجوز: لأن عامتهم الفقراء، والفقير فيهم الغالب، فصار بحكم الغلبة الفقير كالمشروط. قال الشيخ الإمام ضمن الأئمة الحلواني رحمه الله تعالى: كان الفاضل الإمام يقول: وعلى هذا انقبض إذا وقف على طلبة علم كورة كذا، أو محطة كذا، بجوز، ولم يشترط فقرهم؛ لأن عامتهم الفقراء، والفقير فيهم الغالب، فصار الفقير كالمشروط.

قال الشيخ الإمام لأجل ضمن الأئمة المشركين رحمه الله تعالى في شرح كتاب الوقف: المحاصل في جنس هذه المسائل: إنه متى ذكر مصرفاً فيه تخصيص عنى الغنى أو الحاجة، فالوقف صحيح، سواء كانوا يحصون أو لا يحصون.

[قوله: سواء كانوا يحصون أو لا يحصون] يشير إلى أن التأييد ليس بشرط. وقد ذكرنا قبل هذا بخلاه، ومتى ذكر مصرفاً يستوي فيه الفقر، والفقير، يعني ذكر اسم يتناول لغى واله فقر، فإن كانوا يحصون، فذاك صحيح باعتبار أعيانهم. يريد به أنه صحيح بطريق التملك منهم، وإن كانوا لا يحصون، فهو باطل؛ لأنه لا يمكن تخصيصه. وقفاً؛ لأنه لا يكون قصده الصدقة إذا كان يستوي فيه الغنى والفقير. ولو صحح بطريق التملك وهم مجهولون، والتملك من المجهول باطل، قال: إلا أن يكون في نفعه ما يدل على الحاجة فيما بين الناس. لا يعمد بحقيقة اللفظ، كاليتامى، فحينئذ كانوا يحصون فالأغنياء والفقراء فيهم سواء، وإن كانوا لا يحصون، فالوقف صحيح، وبصرف إلى فقراءهم دون أغنياءهم؛ لأن الامتناع ينزله الحقيق في جواز صحيح الكلام باعتبارها.

١٠٩٠٨- قال مختص في وقفه: إذا قال: أرضي هذه موقوفة على أيتامي، وهم وقف على فقراء البناس، وكذلك إذا قال: على الترمي.

١٠٩٠٩- وإذا قال: على بناسي بنى فلان، وهم بنو أب يحمون، فهذا باطل. يعني لا يكون وقف، أما لا يكون قلباً منهم، وإن كانوا لا يحصون فهو جائز، وهي للفقراء منهم دون الأغنياء، وهذا بناء على ما ذكره ضمن الأئمة السرخسي رحمه الله تعالى.

١٠٩١٠- في وقف الهلال: إذا قال: أرضي هذه موقوفة على الجهاد، أو على الغزو، أو في أكفان الموتى، أو في حفر القرو، أو غير ذلك، لا يشبهها. فذلك جائز، لأن هذه

أنوجه مما أنبأه ، فصار الوقف على هذه الوجوه بمنزلة الوقف على فساد كبر .

وهي وصايا كتنفى : ابن مساعة قال : سمعت أبا يوسف رحمه الله تعالى يقول : إذا أوصى نكته في مكافأة موسى المسلمين ، أو في حفر معبر المسلمين ، فهذا باطل ، ولو أوصى بشئ في أكلان فقراء المسلمين ، يجوز ، وكذلك في حفر مغابرهم ، وذكر ثمه أصلاً ، فقال : انوصية إذا وصفت الفقراء ، لا يشتط العينة ، بخلاف ما إذا وقعت <sup>١١</sup> مطلقاً .

١٠٩١١ - وهي أوقف هلال - إذا أوقف على ابن السبيل صح ! لأنهم لا ينقطعون ، ويكون فقراء ابن السبيل دون ثغماءهم ، كما في لبناني .

١٠٩١٢ - قال الخصاف : إذا قال : جعلت أرضي هذه صدقة موقوفة لله تعالى ، أو على زيد ، أو على قرابتي ، فالوقف باطل ؛ لأنه جعل ذلك على شئ . وكذلك لو قال : جعلتيا صدقة موقوفة لله تعالى أهدأ على زيد أو عمر ، ومن بعد ذلك هم ، فباطل ، فهو أيضاً باطل ؛ ولو قال : جعلت أرضي صدقة موقوفة لله تعالى أهدأ على فلان حال حياته ، أن يوقف ، جائز ؛ وتكون النقلة لفلان ما دام حياة ، فإذا توفي كانت [الثغاة] للساكنين ؛ لأنه قال : أهدأ ، وكذلك إذا قال : على فلان ، ولم يبق في حياته ، ولو قال : موقوفة على فلان بعد موته سنة ، فلا يصح ؛ يكون على ما قال سنة ، ثم يرجع إلى الورقة ؛ لأن هذه وصية

١٠٩١٣ - إذا قال : جعلت أرضي فلان صدقة موقوفة على الفقراء ، فبلغ ذلك صاحب الأرض ، فأحاره ، فيه يكون وقفاً من قبل مانكها ، وإليه ولايتها .

١٠٩١٤ - سئل الفقيه أبو بكر رحمه الله تعالى أيضاً عن وقف أرضاً على مصاحف ، موقوفة أن يصلح ما يندرس منه ، قال : الوقف باطل ؛ لأن هذا ليس من أوقاف الناس

١٠٩١٥ - في وقف هلال : رجل اشترى أرضاً سناً جائراً ، ووقفها قبل القبض ، وبقا الثمن ، فالأمر موقوف ، وإن أدى الثمن وقبضها ، فالوقف جائز ، وإن مات ، ولم يترك ما لا يباع الأرض ، وبطل الوقف ، قال القفيع أبو النيث : وبه نأخذ . وهذه ثلاثة فصول : لبيع والعق والوقف ، فنامت قبل القبض بنقد بلا توقف ويكون قبضاً ، والبيع لا يصح قبل القبض عند محمد بلا توقف ، والوقف يتوقف بلا خلاف بين أبي يوسف ومحمد رحمهما الله تعالى .

وكان الله شبه أبو نصر محمد بن عبد السلام في قوله : ينبغي أن يبطى الوقف - لا يتوقف - كليب ، ولكن فرق بينهما هلال ، ووجه الفرق أنه الوقف يشبه العقق من حيث إنه لا

(١١) هذا من ط . وكان في السبع جديداً وقف

(١٢) هذا من ط . وكان في الأصل : لا يبطى ، وهو خطأ



ببطلان بالشروط المتقدمة، وشبه البنية من وجه. وهو أنه بحسب الفرض بعد وقوعه، ففسيه  
- بمعنى لا بطل - ولشبه بتابع لا بعد. ففنا بالوقوف. وهذا جواب على قول من لم يشترط  
القبض بصحة الوقف ظاهر، وعلى قول من شرط القبض وهو محسد كذا، بالوقف كالمهنة،  
ومن وهب المشتري قبل القبض، وسلف الموهوب له على القبض، صح، كذا الوقف.

### نوع من ذلك في تعليق الوقف بالشروط:

١٠٩١٦ - ذكر في فتاوى أبي الليث: أنه إذا قال الرجعي: إن من من مررت من مررت هنا فقد  
وقفت أرضي هذه، لا يصح برأى صاحب. فرق بين هذا وبين ما إذا قال: إن من من مررت من مررت هنا  
اجعلوا أرضي هذه وقفاً، والفرق أن الأول متصل الأول عن الوقف بالشروط، ويعلم الوقف  
بالشروط ط. وفي الفصل الثاني على التوكيل بالشروط (ويعني التوكيل بالشروط) "صحيح،  
وعلى هذا إذا قل: إن دخلت هذه الدار، فمد جعلت أرضي هذه وقف، لا يصح، وتوفان: إن  
دخلت فاجعل أرضي هذه وقفاً، يصح، لا امر.

١٠٩١٧ - ذكر أصحابي في وقته: إن كان ثلثاً أرضي هذه صدقة موقوفة، فهو بالمال،  
قال: لأنه لم يجعلها وقفاً نكاحاً، ولو قال: إذا قدم فلان، فمد ثلثاً فلاناً أرضي هذه  
صدقة، فإنه من أجله، وهو بمنزلة المبيع، والمبيع، فهو إذا وجد، الشرط، وحب عبته أن  
يتصدق بالأرض، ويكون وقفاً.

١٠٩١٨ - لو قال: أرضي هذه صدقة موقوفة إن شاء فلان، وقال فلان: قد نكحت،  
فهي بطل.

١٠٩١٩ - في فتاوى أبي الليث: رجل ذهب له شيء، فقال: إن وجدته، فله عبي أن  
أعده، ثم منى باني أثناء أبيه، فوجه ما، يجب عليه أن يوقف؟ لأن هذا نذر، والودع بالشتر  
واجب، فإن وقف، فهذا على ثلاثة أوجه: إن وقف على الأمانة، أو على القرابة التي  
يجوز إعطاء الزكاة إليها، أو على القرابة التي لا يجوز إعطاء الزكاة إليها، ففي الوجه  
الأول، والتي حاز، وهي التي كانت الأصل؛ لأن صرف الصدقة الواجبة إلى من لا يجوز

١١: وقف فأنه وجهه يمكن وقوعه.

١٢: كذا في ط، وكان في الأصل: لا بطل وهو خطأ.

١٣: كذا في ط، وكان في الأصل: لا بطل وهو خطأ.

عنه المذكور في الآية لا يجوز، فهو ركن على الغرامة التي لا بد من إعطاء الرخاء لها، فالوقف صحيح، وأما البقية، فإنه لا بد من إسناده.

نوع من ذلك في وقف الجبل:

١٠٩٢٠ يجب أن يعلم أن وقت التقدير تغل للعضل جائر، بأن جعل أرضه، وقد أوع  
لعبد، والتميز الذين يعملون بها، ويصير وفداً للعضل. وأه أوعه مقصوداً أن كن  
كراعاً، أو صلاحاً، يجوز، ويعنى بالصلاح جى السلاج، ويسمى بالخراج حسن الطبل  
والأجل، وإن كان سري ذلك، أنه كان ضيف لم يحل لعارف بوقفه، ككتيب وأخبار، لا  
يجوز عبداً، وإن كان متعارفاً، كالأسس والقدوم، وينام الخنازة، وما يحتاج إليه من الأواني  
والقادر في عمل المولى، أو المصحف قراءة القرآن، قال أبو يوسف رحمه الله تعالى: لا  
يجوز، وقال محمد بن جوير، وإني ذهب عامة المشايخ، منهم قسسي الأئمة السرخسي، ودفتر  
في شرح كتاب نوافسه، فقال ما عارفه الضم، ونس في عيه من يصنه، فهو جائز. كما  
في الأسنانه، وغير ذلك

١٠٩٢١- الثانية: من الأئمة الطوائف: إذا وقف أو ألقى على المنبر، أو شابه بالتحريف  
الغوي، بجزء، وإذا وقف غدا، بفعل الغي لم يوجب ذلك، قال في المسألة الأولى: إذا حمل على  
الغاية لا يجوز لأنه لا حاجة لما ثبت من ذلك

١٠٩٢٢- وروی الغنیه أبو جعفر الهندوانی إذا جعل طهره فیه، ثم حله عبده فی  
 نفسه، لا یصح غیر قبول حاتم، فإنهم لا یقبلون، ثم علی قول أبي یوسف: فلا یلا  
 یرى الوقت فی المقول إلا فی الذکر. ۶.

عن أبي نعيم رحمه الله تعالى عن يونس بن يعقوب الخثبي قال : كان محمد في مكة لا يخرج ، فقصي ثوبان بحيرة ، وقد وقف كعبه ، وكان ينفض أم حنبل حتى دنت ، فنه تأخذ .

١٠٩٢٣- وستأمرهم بفقره على رباط على أن ما يخرج من لبها أو سمها يعطى  
أبناء السبيل ، فإنا إن كفى في موضوع يعطى ذلك في أوقافه ، وحيث أن يكون جائزاً ، ومن

٤٦: نشت فیدم الیوم: ٥٩

(۱۶) در ۹۰ درصد از بیماران، جراحی و شیمی‌درمانی انجام می‌گیرد.

2000-01-01 00:00:00

لشايخ من قال بالجواز مطلقاً، قالوا: لأنه جرى إلتزاماً في ديار المسلمين بذلك، وفي الواقعات: ذكره هلال البصري في وقفه وقف النعمان من عمر وقف الأصل ثم يجوز، وهو الصحيح، وكذلك وقف الكردار بدون وقف الأصل لا يجوز، هو المختار، لأن الكردار وابنه متقو، ووقفهما غير متعارف.

١٠٩٢٤ - وإذا كان أصل البقعة موقوفة على جهة قريبة، فبنى عليها بناء وقفته على جهة أخرى، اختلف المتأينون رحمهم الله تعالى فيه، قال بعضهم: لا يجوز، لأن جهة القرية إذا اختلف، لا يصير البناء متبعاً، فكتبه ما إذا كانت البقعة عام، واستيفاء المصلحة، وقال بعضهم: يجوز؛ لأن جهات القرية وإن اختلفت، فأصل القرية بعضهم، والاختلاف المحلة لا يوجب اختلاف الحكم بعد إثبات أصل القرية. [هذا] كما قلنا في سبعة نفر نحو: بقره، أو بدنة، ونوى بعضهم الأصحية، وبعضهم: هدى المتعة أو القران، وبعضهم: جزه المصيد وبعضهم: التلوع - يجوز لو جود أصل الغربان، وبئنه لو نوى بعضهم النعم - لا يجوز، كذا هنا.

١٠٩٢٥ - وما إذا وقف البناء على جهة واحدة، عاماً إذا عرسه جرة، ورة ما إن خرسها في أرض غير موقوفة، فلا يخلو، وقفها موضعها من الأرض صح نعماً للأرض بحكم الاتصال، وإن وقفها دون أصلها لم يصح، وإن كانت موقوفة، فوقفها على هذه الجهة، جار. وإن وقفها على جهة أخرى، فعلى الاختلاف الذي مر، وهذا لأن الشجرة نظير البناء من حيث إن قيامها بالأرض، وهي تبع للأرض بحكم الاتصال كالبنا.

١٠٩٢٦ - ذكر الخصاف في وقفه: إذا وقف أرضاً، ومعه رقيق يحملون فيها، يبنى أن يسمى الرقيق في الوقف، ويبين عددهم، وكذلك إذا كان في ذلك رقيق يبنى أن يسمى البقر، ويبين عددهم، ويبقى أن يشترط في الصدقة أن تنفق الرقيق والبقرة من غلة الأرض، وإن أم يشترط تقضي من غلة الأرض، فبن ضعف الرقيق من الغلة، فإن لم يسمه وسنرى بئنه غلاماً مكانه، فإن لم يعد بئنه غلاماً مكانه، فإراد أن يزيد من غلة الأرض، فلا بأس بذلك؛ لأن ذلك حمالة الأرض، وكذلك الحكم في الدواب، والأت الزراعة، وإذا وقف مع الأرض، ولو لالة الصدقة أن يعملوا ذلك.

١٠٩٢٧ - ومي وقف لأتصاري وكان من أصحاب زحف، إذا وقف الدراهم أو الصاع، أو ما يكافئ أو يوزن، أنه يجوز، ويقع الدراهم في البر، ويصافى به فله في الوجه الذي

وقف عليه، وما يكال أو يوزن يباع، ويدفع ثمنه مضاربة. فعلى هذا الفيلس إذا قال: هذا الذكر من اختطة وقف على شرط أن يقرض الفقراء الذين لا يدر لهم أن يزعموها لأنفسهم، ثم يأخذ منهم بعد الإثبات قدر القرض، ثم يقرض لغيرهم من الفقراء أبداً على هذا السيل، فهذا جائز، ومثل هذا كثير في جبال التي في ناحية نياوند.

١٠٩٢٨ - وفيه أيضاً: أن وقف الأكيسة جائز، ويدفع الأكيسة إلى الفقراء، فيتضمود بها في أوقات ليسها في الشتاء، ثم يردونها إلى القيم.

١٠٩٢٩ - وسئل أنو نصر عمرن وقف دراً، وفيها حمامات يطرون ويوزعون قال: يدخل في الوقف الحمامات الأهلية، في تدارى في البيت.

وفيه أيضاً: لو وقف مرج حمام أرجو أن يكون جائزاً، لأن الحمامات وإن كانت منفوعة إلا أنها نصير وفقاً تبعاً للميت، كما لو وقف ضبعة بما فيها من الثيران والعميد. وكذلك لو وقف بيتاً فيه كرويات العسل، يجوز، وصير النحل وفقاً تبعاً للميت والعمل، ويجب أن يكون تأويل هذه المسألة أن يوقف البيت والمرج بما فيه من النحل والحمام، كما في وقف الأرض من العميد والثيران.

١٠٩٣٠ - إن وقف كرامه على مسجد المجره، أو على أهلها، أو على أهلها، فالوقف على المسجد جائز، والوقف على أهل المسجد إن كانوا يحضرون يجوز أيضاً.

١٠٩٣١ - وفي الوقف للحسين بن زياد: إذا اشترى معساحف، وحملها في المسجد الحرام، أو في غيره من المساجد وفقاً مؤيداً لأهل ذلك المسجد، ولجيروته، ولما رة الطريق، وابن السيل، يقرأون فيها، فهو جائز في قول أبي يوسف.

نوع منه فيسأيد دخل في الوقف من غير ذكر:

١٠٩٣٢ - ذكر الخفاف في وقفه: إذا وقف الرجل أرضاً من ممتلكته على وجوه سماها، ومن بعدها على الفقراء، فإنه يدخل في الوقف البناء والنخل والأشجار، وذكر القاضي الإمام شمس الأئمة محمود الأول جندى في [شرح آ] كتاب الوقف لهلال: أن الأشجار التي لا تسرق، ولا غلة، فهي دخول في وقف الأرض زوايتان، وأما النمر هن يدخل في وقف الأشجار؟ ذكر شمس الأئمة الطبراني في شرح كتاب الزهري: ذكر هلال عن محمد بن محمد

(١) أنشئت هذه الكلمة من ...

(٢) هكذا في ...

أنه تعالى أنه يدخل، وعلي، فقال: لا صحة للعقد إلا بعد دخوله، فيدخل ضرورة، كما دخل في المهرن، قال رحمه الله تعالى: وأكثر مستأثري علي أنه لا يدخل، وهكذا ذكر الخصاص.

١٠٩٣٣- وإن وقف الأرض واستثنى الأشجار لشي فيها لا يجوز الوقف، لأنه صار مستثنى الأشجار بمواضعها، فيصير الداخل تحت الأرض مجهولا.

١٠٩٣٤- وأما الزرع هل يدخل في وقف لأرض؟ حكى عن العقبه أبي بكر رحمه الله تعالى: إن لم يكن للزرع قيمة يوم الوقف دخل، وإن كان له قيمة لا يدخل ما لم يذكر، وذكره هلال أنه لا يدخل من غير فصل، وهكذا ذكر الخصاص، قال الفقيه أبو الليث: (وه نأخذ).

١٠٩٣٥- فإن الخصاص. ولو كان فيها نقلا، أو رياحين، لا يدخل في الوقف، ولو كان فيها قصب، أو غبضة، أو خلاف، فما كان يقطع في كل سنة، لا يدخل في الوقف، وما كان يقطع في كل سنتين، أو ثلاث يدخل.

١٠٩٣٦- والشرب لا يدخل إلا إذا ذكره، أو ذكر الأرض بحقوقها، أو بكل قبيل، أو كثير هو لها. وأما الرطاب: فما كان آمن رطبه، فقد طلعت فهي للواقف، وما كان من أصول ذلك فهو داخل في الوقف، وكذلك الباذنجان، والنطس، إلا أن يكون شجر القطن يحد كل سنة، فإن كان كذلك لا يدخل، وبصل المسير والزعفران يدخل في الوقف، وقصب السكر لا يدخل؛ لأنه يقطع في كل سنة، فهو كالزرع، وشجر الورد والناسمين يدخل في وقف الأرض، وأمرحها في الضيعة يدخل في وقف تلك الضيعة، ورحا الماء، ورحا اليد في ذلك على السواء، وكذلك الدواليب تدخل، والدالية لا تدخل.

١٠٩٣٧- وفي وقف الدار إذا لم يذكر الفلر بحقوقها، ولا بكل قليل وكثير هو لها فيها ومنها من حقوقها يدخل ما كان يدخل في بيع الدار.

١٠٩٣٨- وفي وقف الحمام يدخل فيه الحمام، وفي وقف الحمامات يدخل ما كان يدخل في بيعها، وخواص أئديس، وقدر الدماقين لا يدخل في الوقف، سواء كان في البناء أو لم يكن - والله أعلم -.

### نوع منه في الأوقاف المشافقة:

سئل الخصاص عن قال: جمعت صبيحتي وحدودها صدقة موقوفة لله تعالى، بدأ بعد

سنة من هذا الوقف على المسكين ، هل تكون الضبعة بعد مضي السنة وفقاً ؟ قال : لا أحفظ عن أصحابنا ورحمهم الله تعالى في هذا شيئاً ، وعندى أنه لا تكون هذه الضبعة وفقاً .

١٠٩٣٩ - وإذا أوصى رجل بعتة بسنة لرجل عشر سنين ، فمات ، فبعد سنة هذا المبتان وفقاً صحيحاً بعد مضي هذه ( لعشر السنين ) فهو جائز ، وهو وقف ، وكذلك إن قال الموصي : قد جعلت هذا المبتان وفقاً بعد مضي هذه السنين ، وهو يخرج من ثلثه ، فهو جائز . ١٠٩٤٠ - ولو أن رجلاً أوصى بعتة بـ ١٠ سنين ، ثم إنه جعلها بعد ذلك صدقة مؤقوفة لله تعالى أولاً على سبيل سعادها ، ثم بعد ذلك على المساكين . قال : ليس لصاحب الأوصى أن يطيب ما عقد عليه من الإجارة . وكانت الضبعة وفقاً على ما جعلها عليه من الوقف الذي وقعها .

١٠٩٤١ - ولو أن رجلاً أوصى بعتة له من رجل ، ثم أنه وقفها وفقاً صحيحاً ، وإذا أفكها المراهن ، فالوقف جائز مافذ ، وإن لم يفتكها حتى مضت سنة . أو سنتان لا يفسد الوقف حتى فو أفكها بعد ذلك ، فإن مات صاحب الضبعة في فصل الإجارة والرهن قبل الإفك ، ففي فصل الزمان إن كان له مال غير الضبعة ، أدنى الدين من ماله ، وكانت الضبعة وفقاً ، وإن لم يكن له مال غير هذه الضبعة ، بطلت الضبعة في الدين ، ويبطل الوقف .

١٠٩٤٢ - وأما في فصل الإجارة : الإجارة تنقض موت الأجير أو المستأجر ، وكانت الضبعة وفقاً ، فإذا اشترى ضبعة على أن المانع ما تجوز ، فوقفها ، ثم أجاز المانع البيع ، لم يجز الوقف - والله أعلم - .

### نوع آخر منه في بيان ما لا يجوز من الأوقاف لمعنى في الوقف :

١٠٩٤٣ - رجل حجج عليه الفاضل كسفه ، أو لدين عليه ، فوقف أرضاً ، لم يجز ؛ لأنه إنما حجج عليه الفاضل لئلا يضر ماله ، ولا يخرج منه من ماله .

١٠٩٤٤ - وفي الفتاوى : حصى محجور عليه وقف أرضاً له ، قال المصنف أبو بكر : وقفه باطل إلا بذن القاضي ، وقال المصنف أبو القاسم : وقفه باطل ، وإن أذن له القاضي ؛ لأنه تبرع ، فصار كالهبة والصدقة - والله سبحانه وتعالى أعلم - .

## فهرس الموضوعات للمجلد الثامن من الحيط البرهاني

- الفصل الخامس في المسجد والقبلة والمصحف وما كتب فيه شيء من القرآن ..... ٣  
 تحوّل الدرهم والقرطاس ، أو كتب فيه ذكر الله تعالى ..... ٣  
 وما يتصل بهذا الفصل للمجاورة بمكة : ..... ١١  
 الفصل السادس في سجنه السكر ..... ١٢  
 الفصل السابع في المسابقة ..... ١٤  
 الفصل الثامن في السلام وتشيعت العاطس ..... ١٧  
 الفصل التاسع فيما يحل للرجل النظر إليه وما لا يحل له ..... ٢٤  
 وما يحل له منه وما لا يحل ..... ٢٤  
 وما يتصل بهذا الفصل جماع الخائص في الفرج : ..... ٣٥  
 الفصل العاشر في اللبس ما يكره من ذلك وما لا يكره ..... ٣٨  
 الفصل الحادي عشر في استعمال الذهب والفضة ..... ٤٦  
 وما يتصل بهذا الفصل : ..... ٥٦  
 الفصل الثاني عشر في الكراهية في الأكل ..... ٥٣  
 وما يتصل بمسائل الأكل ووضع المملحة على الخبز على الخوان ..... ٥٥  
 الفصل الثالث عشر في التهنئة ونثر الدرهم والسكر وما رمى صاحبه ..... ٥٧  
 الفصل الرابع عشر في الكمب ..... ٦١  
 الفصل الخامس عشر في زيارة القبور ، وقرعة القرآن في المقابر

- ونقل الميت من موضع إلى موضع آخر ..... ٦٥
- الفصل السادس عشر في أهل الذمة، لأحكام التي تعود إليهم ..... ٦٧
- الفصل السابع عشر في العدايا، الصداقات ..... ٧٢
- فصل الدعوة ..... ٧٦
- الفصل الثامن عشر في العتاء واللغو وسائر المعاصي والأمر بالمعروف ..... ٧٦
- الفصل التاسع عشر في التديري والمعالجات وفي النزل والإسقاط ..... ٨١
- مباحث لعن ونفيهم أن يطأ الحرم، أنه أو أمته فحرم عباقي أو يقع الماء
- في الرحم مخالفة غسل ..... ٨٣
- الفصل العشرون في الختان والحفاد، وقدم الأختان وقصر الشارب
- وحلق المرأة شعرها ووصلها شعر غيرها ..... ٨٥
- الفصل الحادي والعشرون في الزينة واتخاذ الخدم لمحضه ..... ٨٨
- الفصل الثاني والعشرون في قتل المسلم والعدو المشرك ومن عناه
- وقتل مدبره ..... ٩١
- الفصل الثالث والعشرون فيما يسمع من جراحات نى آدم والحيلوانات
- ويقتل حيوانات وما يسمع من ذلك ..... ٩٣
- الفصل الرابع والعشرون في تسمية الأولاد وكنامهم ..... ٩٥
- الفصل الخامس والعشرون في العينة والحمد ..... ٩٨
- الفصل السادس والعشرون في دخول الله الحمام ورتبه على السرج ..... ١٠١
- الفصل السابع والعشرون في الحج والاستجماع على يوم النحر ..... ١٠٧
- الفصل الثامن والعشرون في الرجل يخرج إلى السفر ويمنعه
- الزادان والعبد يخرج ويمنع لمولى، والمرأة تخرج ويمنعها الزوج ..... ١١٤
- الفصل التاسع والعشرون في الفرس ما يكره من ذلك، وما لا يكره ..... ١١٥
- الفصل الثلاثون في ملاقات الملوك، وإنواضع لهم
- وتخييل الرجل وجه غيره، وما يتصل بذلك ..... ١١٧
- الفصل الحادي والثلاثون في الانتفاع بالأنبياء المشركه ..... ١٢٠



١٢٣	الفصل الثاني والثلاثون في شترفات
١٣٤	قيل الأعونة والسدة والظلمة في أيام الفترة
١٣٩	كتاب المنحري
١٤٠	الفصل الأول في مسائل الحلة
١٤٤	وما يلحق بهذا الفصل
١٤٤	وما يتصل بهذا الفصل معرفة مكان النحرى
١٤٦	الفصل الثاني في مسائل الزكاة
١٤٩	الفصل الثالث في المنحري في الثياب، والمساليخ، والأواني والموني
١٥٣	كتاب اللقيط
١٥٤	الفصل الأول في بيان حله، وحملته، وما يستحب فيه، أو يفترس
١٥٦	الفصل الثاني في بيان أحكامه
١٥٧	الفصل الثالث في بيان من بنى عليه
١٥٩	الفصل الرابع في دعوى نسب اللقيط ورثه
١٦٣	الفصل الخامس في تصرفات اللقيط بعد البلوغ
١٦٥	كتاب اللقطة
١٦٦	الفصل الأول في أخذ اللقطة، والانتفاع بها وتملكها
١٧١	الفصل الثاني في تعريف اللقطة، وما يصنع بها بعد التعريف
١٧٤	الفصل الثالث فيما يخص الملتصق، وفيما لا يضمن
١٧٦	الفصل الرابع في الخصومة في اللقطة والاختلاف فيها والشهادة
١٧٩	كتاب الإراق
١٨٠	الفصل الأول في أخذ الأبق، وما يصنع به بعد الأخذ
١٨٢	الفصل الثاني في بيان مقدار الجعل
١٨٤	الفصل الثالث فيما يستحق الجعل، ومن لا يستحق
١٨٧	الفصل الرابع في بيان رحوب الخصمان على الأبق
١٨٨	الفصل الخامس في الاختلاف الواقع في الإراق

١٨٩	الفصل السادس في تصرفات الآبق
١٩١	كتاب المفقود
١٩٢	الفصل الأول في تفسير المفقود وحكمه
١٩٤	الفصل الثاني في التصرفات في مال المفقود
١٩٧	الفصل الثالث في الخصومة في الميراث
١٩٩	كتاب الغصب
٢٠٠	الفصل الأول في نفس الغصب
٢٠٥	الفصل الثاني في حكم للغصب
٢٠٧	مسألة نفع القبيص
٢١٥	بيان الحكم الآخر
٢١٩	الفصل الثالث فيما لا يجب الضمان بالاستهلاك
٢٢٣	الفصل الرابع في كيفية الضمان
	الفصل الخامس في خلط الغاصب مال رجلين أو مال غير، بحاله
٢٢٦	واختلاط أحد المائتين بالآخر من غير خلط
	الفصل السادس في استرداد المصروب منه في الغصب من الغاصب،
٢٣٠	وما يمنع من ذلك ولهما يبرأ الغاصب به من الضمان وما لا يبرأ
٢٣٥	الفصل السابع في النسيب في الإلتلاف
	الفصل الثامن في الدعوى الواقعة في الغصب، واختلاف الغاصب والمغصوب منه
٢٤٠	والشهادة في ذلك
٢٤٦	الفصل التاسع في فناء المصروب الغاصب والانتفاع به
٢٥١	الفصل العاشر في الأمر بالإلتلاف، وما ينصل به
٢٥٣	الفصل الحادي عشر في زراعة الأرض المضمومة والبناء فيها
٢٥٥	الفصل الثاني عشر فيما يمسق العبد الغصب يجب على الغاصب ضمانه
٢٥٧	الفصل الثالث عشر في غاصب الغاصب، ومردع الغاصب
٢٥٩	الفصل الرابع عشر في غصب الحر والعبد والمكاتب

الفصل الخامس عشر في منقرقات	٢٦٠
كتاب الودعة	٢٨٣
الفصل الأول في بيان ركن الإماع - بشرطه وما يكون ايداعاً دون انقسط	٢٨٤
الفصل الثاني في حصة الودعة بين الغير	٢٩٦
الفصل الثالث في التفرقة في الودعة ما يجب اعتباره وما لا يجب اعتباره	٢٩٩
الفصل الرابع في ما يكون نصيباً للودعة وما لا يكون	
وما يخص به التودع وما لا يضمن	٢٩٢
الفصل الخامس في تجهيل الودعة	٣٠٠
الفصل السادس في طلب الودعة، والأمر بالتدفع إلى الغير	٣٠٤
الفصل السابع في رد الودعة	٣٠٧
الفصل الثامن فيما إذا كان صاحب الودعة، أو المستودع غير واحد	٣٠٩
الفصل التاسع في الاختلاف الواقع في الودعة والشهادة فيها	٣١٢
الفصل العاشر في المنقرقات	٣١٦
كتاب العارية	٣٢١
الفصل الأول في بيان شرائط جواز العارية، وبين أنواعها، ومبطلاتها	٣٢٢
الفصل الثاني في بيان الألفاظ التي تعقد بها لعارية	٣٢٤
الفصل الثالث في التصرفات التي يملكها المستعير في الاستعارة، والتي لا يملك	٣٢٥
الفصل الرابع في اختلاف المدينين	٣٢٧
الفصل الخامس في نصيب العارية، وما يضمن المستعير، وما لا يضمن	٣٣٠
الفصل السادس في رد العارية	٣٣٦
الفصل السابع في سرقة العارية، وما يقع من اعتدادها	٣٣٨
الفصل الثامن في الاختلاف الواقع في هذا الباب، والشهادة فيه	٣٤١
الفصل التاسع في المنقرقات	٣٤٣
كتاب الشفعة	٣٤٧
الفصل الأول في بيان أنواع الشفكات وشروطها وحكمها	٣٤٨

الفصل الثاني في الألفاظ التي تصح الشراكة بها، والتي لا تصح .....	٣٥٧
الفصل الثالث في المتفاوضة .....	٣٦٣
نوع منه في تصرف أحد المتفاوضين في مال المتفاوضة .....	٣٦٦
نوع آخر منه في تصرف أحد المتفاوضين في عقد صاحبه .....	
وفيما وجب بعقد صاحبه .....	٣٦٩
نوع آخر منه بما يلزم كل واحد من المتفاوضين بحكم الكفالة عن صاحبه .....	٣٧٢
نوع آخر منه في استحالة كس واحد من المتفاوضين الدعوة على صاحبه .....	٣٧٤
نوع آخر منه في أحد المتفاوضين شيئاً خاصة نفسه .....	٣٧٥
نوع منه في حدود المتفاوضين وما يتصل بذلك .....	٣٧٨
نوع آخر في وجوب الضمان على المتفاوضين .....	٣٨٣
الفصل الرابع في العنان .....	٣٨٦
نوع منه في شرط الربح، والمضيق، وهلاك المال .....	٣٨٦
نوع منه في تصرف أحد شريكي العنان في مال الشراكة .....	٣٨٧
نوع آخر منه في تصرف أحد شريكي العنان في حق صاحبه .....	
وفيما وجب بعقد صاحبه .....	٣٨٩
نوع آخر منه .....	٣٩١
نوع آخر منه في شراء أحدهما وفي اختلاف رأس المال وفي اعتبار قيمة رأس المال .....	٣٩١
الفصل الخامس في شراكة بالتزويج .....	٣٩٤
الفصل السادس في شراكة بالأعمال .....	٣٩٥
الفصل السابع في تصرف أحد الشريكين في الدين المشترك .....	٤٠٠
الفصل الثامن في شريكات .....	٤٠٥
كتاب العبيد .....	٤١٤
الفصل الأول في بيان ما يؤكل من الحيات، وما لا يؤكل .....	٤١٥
الفصل الثاني في بيان ما يملك من العبيد، وما لا يملك .....	٤١٧
نوع آخر من جنس هذه المسائل .....	٤٢١

الفصل الثالث في شرائط الاصطباذ . . . . .	٤٢٢
الفصل الرابع في بيان الشرائط في الآفة . . . . .	٤٢٥
الفصل الخامس في الشرائط التي في الصيد . . . . .	٤٣٠
الفصل السادس فيما لا يقبل اندكاة من الحيوان، وفيما يقبل . . . . .	٤٣٢
الفصل السابع في صيد السمك . . . . .	٤٣٥
الفصل الثامن في الرحل بدمج حس الصيد ور به، ثم يبين خلافه . . . . .	٤٣٧
الفصل التاسع في الأهلى يتوحش . . . . .	٤٣٩
الفصل العاشر فيما أين من الصيد . . . . .	٤٤١
الفصل الحادى عشر في بيع الآ الاصطباذ . . . . .	٤٤٣
الفصل الثانى عشر في المنف عاب . . . . .	٤٤٤
كتاب المباح . . . . .	٤٤٧
الفصل الأول في بيان أهلية المباح . . . . .	٤٤٨
الفصل الثانى في صفة الذكاة . . . . .	٤٤٩
الفصل الثالث فيما يذكى به . . . . .	٤٥٠
الفصل الرابع فيما يتعلق بالتمية على المذبح . . . . .	٤٥١
كتاب الأصحية . . . . .	٤٥٤
الفصل الأول في بيان وجوب الأصحية ومن تجب عليه، ومن لا تجب عليه . . . . .	٤٥٥
الفصل الثانى في وجوب الأصحية بالشر، وما هو فى معناه . . . . .	٤٥٩
الفصل الثالث في وقت الأصحية . . . . .	٤٦١
الفصل الرابع فيما يتعلق بالمكان والزمان . . . . .	٤٦٤
الفصل الخامس في بيان ما يجوز من الصحيا، وما لا يجوز . . . . .	
وفي بيان المستحب منها، ولأفضل فيها . . . . .	٤٦٦
الفصل السادس في الانتفاع بالأصحية . . . . .	٤٧١
الفصل السابع في الضحية عن الغير وفي انتضحية بشاة الغير عن نفسه . . . . .	٤٧٣
الفصل الثامن فيما يتعلق بالشركة في القسمايا . . . . .	٤٧٧

- ٤٨٦ ..... الفصل التاسع في التفريقات .....
- ٤٨٨ ..... كتاب الوقف .....
- ٤٨٦ ..... انفسر الأول في ألفاظ التي تحرى في الوقف وما يتم به الوقف وما لا يتم .....
- ٤٩٠ ..... الفصل الثاني فيما يتعلق بجواز الوقف وصحته وشرائط صحته .....
- ٤٩٧ ..... الفصل الثالث في بيان ما يجوز من الأوقاف وما لا يجوز .....
- ٥٠١ ..... نوع من ذلك في تعيين الوقف بالشرط .....
- ٥٠٢ ..... نوع من ذلك في وقف المتنون: .....
- ٥٠٤ ..... نوع منه فيما يدخل في الوقف من غير ذكر .....
- ٥٠٥ ..... نوع منه في الأوقاف المضافه .....
- ٥٠٦ ..... نوع آخر منه في بيان ما لا يجوز من الأوقاف نوع في الواقف: .....